



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الإنسانية



الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: 05/PG/D/LMD/HIS/19

عنوان الأطروحة:

اللاجئون الفلسطينيون في لبنان (1948 - 1993) دراسة تاريخية - تحليلية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ

تخصص: تاريخ معاصر

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد الطاهر بنادي

إعداد الطالبة:

وردة بن بطيط

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
جازية بكرادة	أستاذ محاضر أ	بسكرة	رئيسا
محمد الطاهر بنادي	أستاذ التعليم العالي	بسكرة	مشرفا ومقررا
حورية ومان	أستاذ محاضر أ	بسكرة	مشرفا مساعدا
رضا حوحو	أستاذ محاضر أ	بسكرة	عضوا مناقشا
علي آجقو	أستاذ التعليم العالي	باتنة 1	عضوا مناقشا
هشام ذياب	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي - بركة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025-2026

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ بِغَيْرِ حَقٍّ إِلَّا أَنْ
يَقُولُوا رَبُّنَا اللَّهُ ۚ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ
بِبَعْضٍ لَّهَدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ
يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۚ وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ
يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾

[الحج، الآية 40]

إهداء خاص

أتشرف بأن أقدم ثمرة هذا الجهد إلى...

أرواح شهداء الجزائر، الذين أورثونا روح النضال

شهداء فلسطين، من سيطروا بدمائهم أروع ملاحم البطولة والفداء

كل لاجئ فلسطيني ثابت على طريق العودة، نضالاً، صموداً وأملاً لا ينكسر

شهداء طوفان الأقصى، من مضوا على درب التحرير مرفوعي الجبين

رسل العلم والمعرفة، أساتذتي في جميع مراحل دراستي

رفقاء الدرب، زميلات وزملاء الدراسة

طلاب العلم، الساعين في دروب المعرفة

إهداء

إلى أمي، مرشدتي في دروب الحياة، شكرا لك على حبك الذي لا ينتهي وقوتك التي أسندت بها مسيرتي...

إلى أبي، الذي غرس فيّ الحزم والانضباط، فكنت ولا تزال دعائم دربي التي أستند إليها في كل تحدّ...

إلى إخوتي وأختي، الذين كانوا إلى جانبي في كل خطوة، أخلص رفاق دهري...

إلى أبناء أخي، "ضياء الدين" و"شرف الدين"، بهجة روعي، وبشائر فجري...

إلى عمي وزوجته، والديّ في العطاء، ومن كانا خير عون لي في أمري...

إلى عائلة الأستاذ "فؤاد الحصري"، العائلة الفلسطينية المقيمة في الأردن، جزيل الشكر والامتنان لوقوفكم النبيل إلى جانبي...

إلى كل من كان له فضل عليّ...

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله أولاً وآخراً على توفيقه ونعمه التي لا تعد ولا تحصى، وصلاةً وسلاماً دائماً على سيدنا محمد، الذي أرسل رحمةً للعالمين، ومعلماً للبشر أجمعين.

أرفع أسمى عبارات الشكر والعرفان لأستاذي المشرف البروفيسور: "بنادي محمد الطاهر"، الذي لم يدخر أي جهد في توجيهي ودعمي طيلة فترة إنجازي لهذا العمل، فقد كان لعطاءه العلمي وخبرته الواسعة الأثر الكبير في إثرائه وإخراجه بهذه الصورة. لا يفوتني أن أبدي تقديري العميق لما يتحلى به من قيم إنسانية وعلمية راقية، فقد تميز بتواضعه الجم، وحرصه الدائم على تكوين طلابه علمياً وفكرياً، فله مني كل الاحترام والتقدير.

أتقدم بخالص تشكراتي وعظيم امتناني لأستاذتي المشرفة المساعدة، الدكتورة "ومان حورية" على ما خصتني به من نصائح بناءة وتوجيهات سديدة، ساهمت في إثراء العمل.

أتوجه بشكر خاص للأستاذين الفاضلين "فريح لخميسي" و"غرداين مغنية"، على ما قدماه لي من ملاحظات قيمة ساعدتني على تخطي بعض الصعوبات التي واجهتني. كما أعبر عن تقديري وشكري لجميع أساتذتي في "قسم العلوم الإنسانية" في جامعة "بسكرة" و"قسم التاريخ والآثار" في جامعة "باتنة 1"، الذين نهلت منهم العديد من المعارف والخبرات.

الشكر موصول إلى الباحث الفلسطيني المختص بقضايا اللاجئين الأستاذ "جابر سليمان"، الذي أفادني بجميع أبحاثه المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، حيث قدم لي ملاحظات قيمة استفدت منها كثيراً، كذلك كل التقدير والاحترام لأساتذتي في أكاديمية "دراسات اللاجئين"، وأخص بالذكر الدكتور: "محمد ياسر عمرو" والأستاذة "فادية الكركي"، كما أعبر عن خالص امتناني للدكتورة "ريم الخاروف" والدكتور "وليد العريض"، من "جامعة اليرموك" في المملكة الأردنية الهاشمية، على مساعدتهما لي وحسن تعاونهما معي. تقديري وعرفاني للأستاذ "خالد البدوي" من جمهورية مصر العربية، الذي ساعدني في الحصول على رسائل وأبحاث دار المنظومة.

كل الشكر والتقدير لموظفي مكتبة سفارة الدولة الفلسطينية في الجزائر، على ما قدموه لي من دعم ومساعدة.

خالص تشكراتي وعظيم امتناني لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذا العمل وتصويب أخطائه.

مقدمة

تعدّ قضية اللاجئين الفلسطينيين من أكثر قضايا اللجوء تعقيدًا في التاريخ المعاصر، حيث أدى عدم إيجاد حل عادل لها إلى إطالة أمد إقامتهم في الدول والمناطق التي لجأوا إليها، إثر المجازر التي اقترفتها العصابات الصهيونية ضدهم في أواخر العقد الخامس من القرن الماضي، ولاسيما في الدول العربية المجاورة لفلسطين (لبنان، الأردن، سوريا ومصر)، التي عمدت إلى انتهاج سياسات متباينة في التعامل معهم، تراوحت بين الالتزام بحمايتهم وتمكينهم من الحصول على حقوقهم التي تكفلها القوانين الدولية، والتقاعس عن إيفائهم حقوقهم المشروعة.

في هذا الإطار، شكلت لبنان إحدى الدول التي واجه فيها اللاجئين الفلسطينيون واقعًا معقدًا مليئًا بالتحديات، حيث فرضت عليهم سلطات البلاد قيودًا سياسية، اقتصادية واجتماعية حدّت من حقوقهم منذ السنوات الأولى للجوء، كما تعرضوا لممارسات غير عادلة على المستويين القانوني والأمني، مع تقديم مسوغات مختلفة لتبريرها، في خضم ذلك وبين سعيهم لنيل حقوقهم المشروعة ومحاولاتهم للتكيف مع الواقع المفروض عليهم، تفاقمت معاناتهم بفعل المؤامرات التي حيكت ضدهم، والصراعات الداخلية والخارجية التي أدت إلى تداعيات خطيرة أثرت على أوضاعهم المختلفة.

وفقًا لما سبق، رأينا أنه من الضروري تسليط الضوء على الوجود الفلسطيني في لبنان من خلال هذه الدراسة الموسومة: "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان (1948 - 1993) دراسة تاريخية - تحليلية".

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة، كونها تركز على فهم التحديات التي واجهت اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أثناء الفترة الزمنية محل الدراسة، خاصة تلك المتعلقة بالسياسات التي انتهجتها السلطات اللبنانية ضدهم، وتحليل مدى تأثيرها على حقوقهم، إلى جانب تسليط الضوء على انعكاسات الصراعات والأزمات المحلية والإقليمية على أوضاعهم في مختلف

المجالات، والتي لم تحظ بقدر كاف من الاهتمام - في حدود اطلاعنا- في الأبحاث والدراسات الأكاديمية.

أهداف الدراسة:

نسعى من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تقديم توصيف عام لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
- محاولة تقديم صورة واضحة عن المواقف الشعبية والرسمية من الوجود الفلسطيني في لبنان.
- تقصي مدى احترام القوانين والتشريعات اللبنانية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين.
- محاولة توضيح مدى التزام الفلسطينيين بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة اللبنانية.
- إبراز مدى مساهمة مؤامرات بعض الأطراف المعادية للوجود الفلسطيني في لبنان في زعزعة استقرارهم، وموقف الفلسطينيين منها.
- الكشف عن أثر الحروب والتحولات السياسية المحلية والإقليمية على فلسطيني لبنان.

حدود الدراسة:

تتخصر حدود الدراسة في الجوانب التالية:

الحدود الزمنية: تمتد الفترة الزمنية للدراسة من عام 1948، الذي يمثل البداية الفعلية لظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، إلى غاية عام 1993، تاريخ توقيع اتفاقية أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، وما ترتب عنها من تداعيات شملت اللاجئين الفلسطينيين في مناطق ودول لجوئهم المختلفة، ولا سيما لبنان.

الحدود المكانية: تشمل هذه الدراسة مكانيا دولة لبنان بصفة عامة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين داخل البلد بصفة خاصة.

أسباب اختيار الموضوع:

تتلخص أسباب اختيارنا للموضوع محل الدراسة في أسباب ذاتية تتعلق بميولنا الشخصي وتوجهاتنا البحثية والفكرية، وأخرى لها علاقة مباشرة بأهمية موضوع الدراسة وحاجته إلى دراسات أكاديمية تستوفيه حقه من البحث والتحليل، وفيما يلي توضيح لذلك:

الأسباب الذاتية:

- صلة الموضوع بالدراسات الفلسطينية التي تعد من المواضيع التي تثير فضولنا العلمي؛ إذ أن موضوع دراستنا لنيل شهادة الماستر في تخصص "تاريخ الوطن العربي المعاصر"، تمحور حول "قضية اللاجئين الفلسطينيين في قرارات هيئة الأمم المتحدة (1948 - 2018)".

- توائم الموضوع مع توجهاتنا الفكرية وقناعاتنا الشخصية، حيث نؤمن بضرورة إيلاء القضايا العادلة اهتماما خاصا، من أجل المساهمة في نصرتها، وقضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تعد من أبرز تلك القضايا التي تتطلب بذل المزيد من الجهود الجادة لمعالجتها، وإن كان ذلك على مستوى البحث العلمي؛ الذي قد يساهم بشكل أو بآخر في حشد الدعم لها.

الأسباب الموضوعية:

- أهمية موضوع الدراسة، فالوجود الفلسطيني في لبنان من المواضيع التي تستدعي الدراسة والتحليل، نظرا للتعقيد الذي اكتنف أوضاعهم في ذلك البلد منذ السنوات الأولى للجوء.

- حاجة الموضوع إلى سد فجوة الدراسات الأكاديمية السابقة، إذ أن العديد من جوانبه لا تزال لم تدرس بشكل كافٍ، لاسيما ما يتعلق بتحليل طبيعة علاقة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بالصراعات المحلية ومدى تأثير تلك الصراعات على أوضاعهم المختلفة، بالإضافة إلى أهمية تسليط الضوء على انعكاسات الأزمات العسكرية والتحولت السياسية الإقليمية على حياتهم.

- قلة الدراسات التي عالجت الموضوع من منظور تاريخي، باعتماد المنهج التاريخي في تحليل أحداثه، إذ أن أغلبها دراسات قانونية، سياسية واجتماعية، إضافة إلى كونها تهتم بواقعهم في الزمن الراهن بالدرجة الأولى، دون ربطه بالماضي قصد الاستفادة من تجاربه.

- تزويد المكتبة الوطنية الجزائرية بدراسة أكاديمية توفر للباحثين المهتمين بالقضية الفلسطينية معلومات موثقة وموضوعية حول أحد جوانبها الأكثر تعقيداً، للاستفادة منها في دراساتهم المستقبلية.

إشكالية الدراسة:

عقب استمرار اللجوء الفلسطيني في لبنان وتوزيع اللاجئين على المخيمات، بدأت معاناتهم تتجلى في صور متعددة، تباينت بين العزلة السياسية، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدهورة والأزمات الأمنية المحلية المتتالية، وقد تفاوتت حدتها عبر مراحل مختلفة، لتشكل مجتمعة أعباءً مضاعفة ألقت بظلالها على حياتهم من جميع الجوانب. وما زاد الوضع تعقيداً هي الاستهدافات الخارجية المتواصلة لهم، خاصة من قبل الكيان الصهيوني الذي لم يكتف بتهجيرهم من وطنهم، بل استمر في ملاحقتهم في محاولة دائمة لإضعافهم وقمع أي صوت يدافع عن قضيتهم. ومن هنا، فإن واقع الوجود الفلسطيني في لبنان خلال الفترة الممتدة ما بين سنوات (1948 - 1993) يكشف بوضوح عن ثلاثة تحديات رئيسية، وهي: "تحدي فقدان الأرض، تحدي التكيف في مجتمع متعدد الطوائف بتوازناته الدقيقة وتحدي الاعتداءات والمؤامرات الخارجية".

انطلاقاً مما سبق، ارتأينا من خلال هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية التالية:

كيف أثرت التطورات السياسية والتحديات الأمنية الداخلية، إلى جانب المؤامرات والاعتداءات الخارجية على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إبان الفترة الممتدة ما بين (1948 - 1993)؟

استنادًا إلى إشكالية الدراسة يمكن تحديد الأسئلة الفرعية على النحو الآتي:

- من هم اللاجئين الفلسطينيين؟ وما هي الأدوار التي لعبتها مختلف الأطراف في تهجيرهم؟ وكيف تعاملت المنظمات الدولية والإقليمية مع قضيتهم؟
 - ما هو موقف لبنان، على المستويين الرسمي والشعبي من اللجوء الفلسطيني؟
 - ما مدى احترام القوانين والتشريعات اللبنانية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين؟ وإلى أي حدّ التزم الفلسطينيون بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد؟
 - كيف أثرت المؤامرات والأزمات التي استهدفت الفلسطينيين في لبنان على استقرارهم ما بين سنوات (1958 - 1974)؟ وفيما تجسد موقفهم منها؟
 - كيف انعكست الحروب والتحوّلات السياسية المحلية والإقليمية على فلسطيني لبنان فيما بين (1975 - 1993)؟
- عرض الموضوع:

للتوصل إلى إجابة أكثر دقة على التساؤلات المطروحة كان لا بد من البحث فيها من خلال تقسيم الدراسة إلى ما يلي: مقدمة، مدخل مفاهيمي، خمسة فصول رئيسة، خاتمة وملاحق.

مقدمة: حددنا من خلالها الإطار المنهجي للدراسة.

مدخل مفاهيمي: حاولنا من خلاله توضيح ماهية اللاجئ الفلسطيني، بداية بتقديم تعريف عام للاجئ، يشمل تحديد معناه في اللغة والاصطلاح، بالإضافة إلى تتبع تطور المصطلح في القوانين الإقليمية والدولية. ومن ثم ركزنا على الإحاطة بـ: تعريف اللاجئ الفلسطيني، حيث استعرضنا في هذا الصدد تعريفاته المقدمة من قبل مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلًا عن تعريفات بعض الجهات الفلسطينية الرسمية والشخصيات السياسية والأكاديمية.

الفصل الأول: يبحث في "الجزور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين"، من خلال تحليل مساهمة مختلف الأطراف في نشأة القضية، بدءًا بالكشف عن دور بريطانيا في

ظهورها، ومن ثم تم التطرق إلى الاستراتيجية التي اعتمدها الصهاينة في تهجير الفلسطينيين، كما سعينا إلى استقصاء مدى مساهمة العرب في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، كما عملنا أيضا على تبيان المسؤولية الدولية في ظهورها.

الفصل الثاني: تطرقنا فيه إلى "ديموغرافيا اللاجئين الفلسطينيين ومواقف المنظمات الإقليمية والدولية من قضيتهم"، توخينا من خلاله الوقوف على حجم الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، وذلك عبر الكشف عن تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين فيما بين (1948-1993)، وكذا تتبع تطور توزيعهم الجغرافي، ومن ثم تبيان مواقف أبرز المنظمات الإقليمية والدولية من قضيتهم، وعلى وجه التحديد "جامعة الدول العربية" و"هيئة الأمم المتحدة".

الفصل الثالث: جاء تحت عنوان: "تأصيل تاريخي وقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان (1948 - 1993)"; إذ تطرقنا فيه إلى مراحل اللجوء الفلسطيني إلى لبنان ومحدداته، وكذلك المواقف اللبنانية الأولية منه (1948 - 1958)، ثم انتقلنا إلى رصد تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي في هذا البلد، فيما بين (1948 - 1993)، لنسلط الضوء بعد ذلك على الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة شؤونهم فيه، فضلا عن تقصي حقوقهم في ظل القوانين اللبنانية.

الفصل الرابع: "فلسطينيو لبنان في ظل الأزمات والمؤامرات الداخلية والخارجية (1958 - 1974)"، حيث عالجنا فيه الأزمة اللبنانية عام 1958 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين، كما ارتأينا أن نسلط الضوء على انتفاضة المخيمات عام 1969، إضافة إلى أزمة أيلول الأسود في الأردن وأثرها على فلسطينيي لبنان (1970 - 1971)، وتم بعد ذلك الكشف عن المساعي الصهيونية لتقويض الوجود الفلسطيني في لبنان (1973 - 1974).

الفصل الخامس: فلسطينيو لبنان: من أتون الحرب إلى آفاق التسوية السياسية (1975-1993) ركزنا في دراسته على الحرب الأهلية اللبنانية: حرب السنتين (1975 - 1976)، كذلك الاعتداءات الصهيونية على لبنان، لاسيما اجتياح الجنوب اللبناني والذي

عرف في المخططات الصهيونية باسم عملية الليطاني في 14 مارس 1978، وغزو لبنان في إطار تنفيذ عملية سلامة الجليل في 6 جوان 1982، كما تطرقنا في هذا الفصل إلى تحليل الحرب على المخيمات (1985 - 1988)، بالإضافة إلى التطورات المحلية والإقليمية ما بين (1989 - 1993) وأثرها على فلسطيني لبنان.

خاتمة: تضمنت مجموعة من النتائج التي تم التوصل إليها.

الملاحق: تمثلت في مجموعة من الوثائق، الخرائط، والصور التي دعمت مختلف الجوانب المتعلقة بمضمون الدراسة.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على **المنهج التاريخي التحليلي**، من خلال جمع المعلومات من مصادرها المختلفة ثم تحليلها ونقدها وإعادة بنائها وتنظيمها؛ بهدف الكشف عن واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أثناء الفترة ما بين 1948 و1993، والتي شهدت عدة أزمات وحروب محلية وإقليمية، حيث قمنا بتحليل انعكاساتها على حياة اللاجئين الفلسطينيين.

كما تمت الاستعانة بـ: **المنهج المقارن**، من خلال المقارنة بين أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان قبل توقيع اتفاقية القاهرة في 3 نوفمبر 1969 وبعدها، وكذلك بين مرحلة تواجد منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والمرحلة التي أعقبت خروجها عام 1982.

إضافة إلى توظيف أدوات **المنهج الإحصائي** وبصفة خاصة تلك المتعلقة بتنظيم وتصنيف البيانات، مثل المنحنيات البيانية والدوائر النسبية، التي ساعدتنا في تحليل تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في مختلف مناطق ودول اللجوء، لا سيما لبنان.

الدراسات السابقة:

استندنا في دراستنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية التي ساهمت في توجيهنا إلى مصادره ومراجعته المختلفة، كما ساعدتنا على تحديد معالمه الأساسية، وفيما يلي ذكر لأبرزها:

- "أحمد حجة": اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في إطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2004.

تضمنت مسحا ميدانيا لأفكار وتصورات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تجاه أوضاعهم وتجاه قضية التسوية السياسية للقضية الفلسطينية والقضايا المتعلقة بها، أهمها قضية اللاجئين ومستقبلها، حيث قام الباحث باستخدام استبانة استطلاع الرأي لتحقيق هذه الغاية وتم تطبيق هذه الاستبانة على عينة عشوائية من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أفادتنا هذه الدراسة في التعرف على تصورات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تجاه المقترحات والمشاريع التي توخت التوصل إلى تسوية سياسية للقضية الفلسطينية، ولاسيما اتفاقيتي مدريد 30 أكتوبر 1991 وأوسلو 13 سبتمبر 1993.

- أبو هلال محمود: تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية (1948 - 1975): وهي رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية غزة، 2006.

استهدفت إظهار الاختلاف في التركيبتين السياسية والدينية داخل المجتمعين اللبناني والفلسطيني قبل حرب عام 1948 وأثر ذلك على تطور العلاقات بينهما خلال السنوات اللاحقة، إضافة إلى الكشف عن دور القوى الكبرى في توجيه تلك العلاقات. من ثم تطرقت الدراسة إلى أوضاع اللاجئين الفلسطينيين السياسية والاجتماعية في لبنان بعد عام 1948، حيث حاولت تبين الضغوطات الخارجية على السلطات اللبنانية لاتخاذ مواقف محددة

تجاههم، كما ركزت على دراسة تأثير الحروب العربية الصهيونية على العلاقات اللبنانية الفلسطينية، وكذا التطورات السياسية والعسكرية للوجود الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، وانعكاساتها على مسار العلاقات اللبنانية الفلسطينية ما بين عامي (1970 - 1975).

مكنتنا هذه الدراسة من فهم العوامل المؤثرة في تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية من 1948 إلى 1975، لاسيما دور التركيبة السياسية اللبنانية القائمة على الطائفية في تحديد المواقف اللبنانية من الوجود الفلسطيني، والتي اتضحت لنا من خلال الدراسة أنها انقسمت بين مؤيد ومعارض له.

- سامر عبد المنعم أبو رجيلة: العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2010.

ركزت على تقديم تحليل تاريخي وسياسي للعلاقات اللبنانية الفلسطينية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان ما بين أعوام (1969 - 1982)، من خلال الكشف عن العوامل اللبنانية والفلسطينية المتحركة في العلاقات بين الطرفين، والظروف التي كانت تعيشها المقاومة في المهجر، خاصة في لبنان، إضافة إلى توضيح تأثير تلك العوامل والمحددات مجتمعة بالمؤثرات الإقليمية وبالقضية الفلسطينية، ودورها في إحداث صدامات وتوترات في بعض الأحيان في العلاقات اللبنانية الفلسطينية، مع توافقات في أحيان أخرى، إضافة إلى إشارتها للعدوان الصهيوني في 6 جوان 1982 ضد منظمة التحرير الفلسطينية، وما آل إليه من نتائج، أبرزها إبعاد فدائيي المقاومة الفلسطينية من لبنان.

ساعدتنا هذه الدراسة في التعرف على دور المؤثرات الإقليمية وتطور الأحداث المتعلقة بالقضية الفلسطينية، في تحديد العوامل المتحركة في العلاقات اللبنانية الفلسطينية.

- عمر وصفي نافع مزروع: اللاجئين الفلسطينيين في لبنان والموقف الإقليمي والدولي منهم (1982 - 1994)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

تطُرقت إلى نشأة المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ عام 1948، ثم تتبعت أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية، وأثر السياسة اللبنانية المتبعة تجاههم إلى غاية توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، كما تناولت الغزو الصهيوني عام 1982، وخروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، فضلا عن مناقشتها مواقف الفلسطينيين في لبنان من انطلاق عملية التسوية، وختمت بتوضيح المواقف الإقليمية والدولية من قضية فلسطيني لبنان.

ساهمت كثيرا في إلمامنا بمعالم الموضوع المختلفة، خاصة وأنها من أبرز الدراسات التي غطت واقع الوجود الفلسطيني في لبنان إلى ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993.

أما بالنسبة لدراستنا هذه فقد ركزنا من خلالها على الكشف عن دور مختلف الأطراف المحلية، الإقليمية، والدولية في تهجير اللاجئين الفلسطينيين، كما حاولنا الوقوف على حجم هذه الكارثة التي حلت بهم من خلال تتبع تعدادهم وأماكن تواجدهم ما بين عامي 1948 و1993. كما تطرقنا إلى موقف المنظمات الإقليمية والدولية من قضيتهم، من ثم قدمنا إحاطة شاملة بالوجود الفلسطيني في لبنان من الناحيتين التاريخية والقانونية خلال الفترة محل الدراسة. وتوقفنا إلى دراسة وقع المؤامرات والأزمات الداخلية والخارجية على الوجود الفلسطيني في لبنان بين سنوات (1958 - 1974)، وفي هذا الصدد قدمنا تحليل للأسباب التي أدت إلى فرض الأحكام العرفية على الفلسطينيين في لبنان عقب أزمة عام 1958، كما أولت دراستنا أهمية لأحداث الفترة الممتدة ما بين توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969 واندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، ثم عملنا على تقصي تأثير التطورات العسكرية والسياسية المحلية والإقليمية على فلسطيني لبنان خلال الفترة الممتدة ما بين (1975 - 1993)، لاسيما حرب السنتين (1975 - 1976)، الاجتياح الصهيوني للجنوب اللبناني

عام 1978، غزو لبنان عام 1982، الحرب على المخيمات (1985 - 1888)، اتفاقية الطائف 1989، حرب الخليج الثانية بين عامي (1990 - 1991)، مؤتمر مدريد عام 1991 واتفاقية أوسلو عام 1993.

قراءة في مصادر ومراجع الدراسة:

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية:

استندنا في إعداد هذه الدراسة على مجموعة من المصادر والمراجع، التي انتقيناها من المكتبات التقليدية والرقمية، كان من أبرزها:

1- المصادر:

1-1- الموثيق والاتفاقيات

أهمها: ميثاق الأمم المتحدة 26 جوان 1945، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 10 ديسمبر 1948، اتفاقية فيصل - وايزمان 3 جانفي 1919، اتفاق الطائف (30 سبتمبر 1989)، اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية) 13 سبتمبر 1993.

1-2- القرارات

1-2-1- قرارات هيئة الأمم المتحدة

لقد اعتمدنا بشكل خاص على القرارات الصادرة عن "مجلس الأمن" و"الجمعية العامة"، باللغتين العربية والإنجليزية، المتاحة على موقعها الرسمي على شبكة المعلومات الدولية. وفيما يلي ذكر لأبرزها:

- قرارات مجلس الأمن: نذكر منها: "237"، "242"، "338"، "425" و"608". حيث أفادتنا في العديد من محاور الدراسة، إلا أن ما يؤخذ عليها أنها كانت حكرًا على الدول الخمسة دائمة العضوية في مجلس الأمن، وبالتالي فإن معظمها كان يعكس مصالح الدول الكبرى وحلفائها أكثر من كونها تعكس إرادة المجتمع الدولي وفي إطار موضوع دراستنا، فقد وظّفت

من طرف الولايات المتحدة الأمريكية لخدمة المصالح الصهيونية على حساب اللاجئين الفلسطينيين، لذا كان تعاملنا مع هذه القرارات بطريقة نقدية تحليلية.

- **قرارات الجمعية العامة:** كان أبرزها: "181"، "194"، "513"، "2452" و"2535". حيث أطلعنا عن رأي المجتمع الدولي من قضية اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم من أن قراراتها تعكس إرادة غالبية الدول، إلا أن بعضها جرت المصادقة عليها نتيجة ضغوط سياسية، مما يقلل من مصداقيتها.

1-2-2- وثائق جامعة الدول العربية:

تمثلت فيما يلي: "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية" بروتوكول الدار البيضاء، بالإضافة إلى القرارات التالية: "424"، "714"، "2874" و"3337". حيث أفادتنا في التعرف على مواقف الدول العربية مجتمعة من قضية اللاجئين الفلسطينيين، وحجم جهودها المبذولة لإيجاد حلول لمشاكلهم.

1-3- وثائق الأرشيف الرقمي الفلسطيني:

تحصلنا عليها من خلال المواقع الرقمية، منها: موقع "ذاكرة فلسطين"، من أبرز تلك الوثائق، نذكر: "بيان الشباب العربي الفلسطيني في لبنان ضد مخططات وكالة الغوث - 25 كانون الأول/ ديسمبر 1959"، "مذكرة عرب فلسطين النازحين إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب - 22 آب/ أوت 1960".

1-4- الكتب الوثائقية:

من بينها: كتاب "الوثائق الفلسطينية لعام 1969"، "الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970"، كتاب "سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973، الجزء الأول، لمؤلفه عماد يونس"، "الكتاب الأبيض اللبناني، ووثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية 1975 - 1976".

1-5- الكتب (العربية والمعرّبة):

تعد كتب شهود العيان والمشاركين في صناعة الأحداث من المصادر المهمة التي أثّرت دراستنا بمعلومات قيّمة، نذكر من بينها:

- "تكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952"، ل: عارف العارف بأجزائه (1، 2، و3)، ساعدنا في فهم الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدم لنا تحليلاً تاريخياً للأسباب التي أدت إلى الاحتلال الصهيوني لفلسطين وتهجير شعبها، معتمداً في ذلك على شهادات ووثائق رسمية، وهو ما أضفى مصداقية على معلوماته، وعلى الرغم من ذلك إلا أن أسلوبه التقليدي في التأريخ، والذي كان أسلوباً موسوعياً قد يجده بعض الباحثين صعب القراءة مقارنة بمناهج التأريخ الحديثة.

- "عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (1964 - 1984)"، ل: شفيق الحوت، حيث قدم لنا تحليلاً نقدياً شاملاً حول مسار المنظمة، مركزاً على العلاقة بينها وبين الأنظمة العربية، مع الإشارة إلى مختلف التحديات التي واجهتها داخليا وخارجيا. ورغم أهمية الكتاب، إلا أن أسلوبه كان موجزاً في مناقشة الأحداث، وهو ما استدعى منا العودة إلى مصادر أخرى لإثراء معلوماتنا.

- "زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين 1976 - 1980"، ل: سليم الحص، اعتمدنا عليه في التوثيق للاجتياح الصهيوني للبنان عام 1978، حيث كشف عن أسرار الموقف الرسمي اللبناني من الاجتياح، لأنه كان في تلك الفترة رئيساً للحكومة ومهما يكن، يبقى الكتاب يعكس نظرة صاحبه الشخصية، ولتجنب التأثير بوجهة نظره قارنا المعلومات التي أوردها مع روايات معاصريه.

- "الثورة الفلسطينية في لبنان (1972 - 1982)"، ل: عز الدين المناصرة، أفادنا بمعلومات مهمة حول الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، وحيثيات خروج المنظمة من بيروت، حيث اعتمد طريقة "الكتابة التهجينية" - على حد وصفه لطريقة تأليفه لهذا الكتاب -؛

بمعنى أنه مزج بين التوثيق والمذكرات الشخصية، والتحليل، وقد اعتمدنا في دراستنا على الجزء الذي كان فيه شاهداً على الأحداث.

- **ويلات وطن: صراعات الشرق الأوسط وحروب لبنان**، ل: روبرت فيسك، يعتبر من المصادر المهمة التي وظفناها في التوثيق لمجازر صبرا وشاتيلا عام 1982، التي كان صاحبها شاهداً على مأساتها، باعتباره مراسلاً لصحيفة The Times في بيروت. غير أنّ ما يؤخذ عليه في نظرنا هو محاولته المساواة بين وضع الصهاينة المحتلين والفلسطينيين، في إشارته إلى أن: "اليهود يتجاهلون معاناة العرب مثلما تجاهل العرب المآسي التي تعرض لها اليهود في أوروبا".

- **"مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان"**، ل: نوفل ممدوح، ساهم في فهمنا لأعقد مراحل الوجود الفلسطيني في لبنان، وهي مرحلة "الحرب على المخيمات (1985 - 1988)"، حيث وضع تفسيراً موضوعياً للخلفية السياسية للأحداث، مثل دور سوريا، منظمة التحرير الفلسطينية، حركة أمل، وباقي الأطراف في اندلاع الصراع وتطوره.

2-المراجع:

2-1- الكتب (العربية والمعرّبة):

- **الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 - 1993**، ل: يزيد صايغ، تميز بموضوعيته، حيث تناول مختلف الأحداث بأسلوب تحليلي بعيداً عن التحيز، إضافة إلى اعتماده على مصادر موثوقة، مثل: الوثائق الأرشيفية، على الرغم من كون الباحث أكاديمي، إلا أنه لم يلتزم بتنظيم عمله في محاور جزئية تسهل على القارئ عملية البحث، كما أن فقراته كانت طويلة تعدّت الصفحة الواحدة.

- **حرب لبنان 1975 - 1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع**، ل: سنو عبد الرؤوف، يعد من المراجع المهمة التي ساعدتنا في إثراء دراستنا بمعلومات موضوعية حول أحداث الحرب الأهلية اللبنانية المعقدة، حيث اعتمد طريقة تحليلية نقدية في عرض الأحداث.

- "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين"، ل: بيني موريس، بجزأيه (1 و2)، حيث أفادنا الجزء الثاني في تتبع العمليات الصهيونية التي أدت إلى تهجير الفلسطينيين إلى لبنان، ورغم كون المؤرخ من الكيان الصهيوني، إلا أنه اعترف بأن العصابات الصهيونية لعبت دوراً رئيساً في تهجيرهم، حيث دحض الرواية الصهيونية التي تدعي بأنهم خرجوا طوعاً من ديارهم. ورغم ما كشفه من حقائق، إلا أنه يتبنى منظوراً يبرر في كثير من الأحيان تهجيرهم باعتباره "مطلباً أمنياً"، وهذا ما يجعلنا نصنفه على أنه جزء من محاولة الصهاينة للتصالح مع جرائمهم وتبريرها، نظراً لاستحالة طمس حقيقتها.

- "أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان"، ل: سهيل الناطور، من المراجع الرئيسة التي ساعدتنا في الإحاطة بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من عدة جوانب (اجتماعية، اقتصادية وقانونية...). وكذلك في تتبع تعدادهم. اعتمد المؤلف في دراسته أسلوب التحليل والتوثيق الدقيقين للمعلومات.

- "حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي (1975 - 1982)"، ل: سمير قصير، قدم لنا معلومات قيّمة حول انتفاضة المخيمات عام 1969 وتوقيع اتفاقية القاهرة من العام نفسه، كما زدنا بتفاصيل اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 وتطوراتها اللاحقة حتى عام 1982. ومما زاد من أهميته هو تحليله العميق للأحداث واعتماده مصادر أصيلة. لكن توجهات الكاتب السياسية كانت جليّة في بعض التحليلات، ولا سيما مواقفه المعارضة للنظام السوري والمنتقدة لمنظمة التحرير.

2-2- **المجلات والدوريات:** حيث مدّت الدراسة بمعلومات رصينة، في مقدمتها المجلتين المهمتين بالشأن الفلسطيني: "مجلة شؤون فلسطينية"، ولاسيما الاعتماد على بعض المقالات المنشورة في الأعداد التالية: (128، 129، 130، 131، 129، 130، 131 و132)، حيث تميزت مقالاتها بكفاءة أكاديمية وعلمية، غير أن إصداراتها اللاحقة اتسمت بالتحيز لصالح القيادات المركزية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لارتباطها بمركز أبحاثها، كذلك مقالات "مجلة الدراسات الفلسطينية"، الصادرة عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ومن أبرزها تلك المنشورة في الأعداد الآتي ذكرها: (19، 24، 29، 50، و86)، حيث كانت

أكثر موضوعية مقارنة بالمجلة السابقة. كما اعتمدنا على عدد من المقالات المنشورة في المجالات العلمية العربية، ولأسيما المجالات العراقية، فضلا عن الجرائد، من أهمها: "حق العودة، القبس والسفير".

إضافة إلى رفد الدراسة بمجموعة من الندوات والمؤتمرات المنشورة والتقارير؛ لأسيما تلك الصادرة عن مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وكذلك الموسوعات التي استعنا بها في التعريف بشخصيات وأعلام الدراسة، كما وظفنا الأطالس في ضبط المعلومات الجغرافية، كذلك استخدمنا القواميس والمعاجم في تحديد معاني المصطلحات الرئيسة في الدراسة ولقد مثلت رسائل الماجستير والدكتوراه مرجعا أكاديميا مهما لنا، علاوة على المحاضرات، خاصة محاضرات أكاديمية دراسات اللاجئين، في حين شكلت المواقع الإلكترونية مرجعا لبعض المعلومات التي تعذر الحصول عليها من مصادرها الأصلية، حيث جرى انتقاؤها وفقاً لعدة معايير علمية.

ثانياً: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

تنوعت المصادر والمراجع باللغات الأجنبية التي اعتمدنا عليها، من أبرزها ما يلي:

1- المصادر:

قرارات هيئة الأمم المتحدة، المشار إليها أعلاه، وكذلك بعض التقارير والمذكرات الصادرة عن جهات رسمية مختلفة، نذكر منها:

- Cartagena Declaration on Refugees.

أفادنا إعلان قرطاج بشأن اللاجئين في الإطار المفاهيمي المتعلق بتعريف اللاجئ.

- Keesing's Record of World Events (formerly Keesing's Contemporary Archives), **"Jun 1979 – Israeli Invasion of southern Lebanon, March 1978- Deployment of UN Peace – Keeping Force – Israeli Withdrawal"**.

اعتمدنا على هذا الجزء المقتطف من سجل كيسنجر للأحداث العالمية والمعروفة سابقا بأرشفة كيسنجر المعاصر، في توثيق الغزو الصهيوني لجنوب لبنان عام 1978، وما أعقبه من نشر قوات اليونيفيل في المنطقة بعد الانسحاب الصهيوني.

- Treaty Series, United Nations, United states of America and Lebanon, Exchange of notes constituting an agreement on United States participation in a multinational force in Beirut, NO. 30567.

- وهي عبارة عن سلسلة من المذكرات المتبادلة بين لبنان والولايات المتحدة الأمريكية، تتعلق بمناقشة مشاركة الولايات المتحدة في القوة متعددة الجنسيات، في بيروت عام 1982.

2- المراجع

كان أبرزها ما يلي:

- Suleiman Jaber, **Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon.**

سلطت هذه الدراسة الضوء على التهميش الذي تعرض له اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، حيث ناقشت الأطر الدولية والإقليمية لحماية اللاجئين الفلسطينيين، كما تطرقت إلى القوانين اللبنانية التي أثرت على حقوقهم، تكمن أهمية هذه الدراسة في كون المؤلف من الفلسطينيين الأكاديميين المقيمين في لبنان والمهتمين بشؤون اللاجئين.

- Mohamed Kamel Dorai, **Les réfugiés Palestiniens du Liban : Une géographie de l'exil.**

ركّز الكتاب على دراسة قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال منظور جغرافي، كما تطرق إلى غموض وضعهم القانوني وتهميشهم الاقتصادي.

علاوة على ذلك اعتمدنا على عدد من المقالات المنشورة في المجالات العلمية التالية:

- "Middle East Review", "British journal of Middle Eastern studies", "Journal of Palestine studies"...

أما الرسائل الجامعية فكان أهمها:

- Zineb Amiri, **Boundaries and political agency of Palestinian refugee camps in Lebanon.**
- Zakaria Mounir Mohti, **The Lebanese civil war (1975 – 1990): causes and costs of conflict.**

- الصعوبات:

واجهتنا أثناء إعدادنا لهذه الدراسة مجموعة من الصعوبات، كانت أبرزها:

- ندرة الدراسات الأكاديمية المتخصصة في الموضوع على المستوى الوطني، لذا واجهتنا صعوبة في الحصول على معلومات موثوقة وموضوعية؛ خاصة وأن العديد من الدراسات والمصادر المتحصل عليها تتبنى توجهات إيديولوجية مختلفة (دينية، سياسية وقومية) في تفسير واقع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فالفلسطينيون أنفسهم لديهم وجهات نظر متباينة، فضلا عن السلطات اللبنانية والمجتمع الدولي. لكن حاولنا تجاوز هذه الصعوبة بتحليلنا للمادة العلمية بشكل نقدي والمقارنة بين المعلومات الواردة في مختلف المصادر والمراجع، وبالعودة أحيانا إلى الشهادات المسجلة لبعض الشخصيات الفاعلة في الأحداث.

- تعقّد موضوع الدراسة وتشعبه؛ حيث اقتضت دراسته فهم أبعاده المختلفة (التاريخية، الإنسانية، السياسية، الاقتصادية، القانونية وغيرها).

- صعوبة الحصول على الوثائق الأرشيفية غير المنشورة الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهي مادة بحثية في غاية الأهمية؛ بسبب تداخل عدة عوامل حالت دون زيارتنا لمراكز البحث والمؤسسات الأرشيفية في الجمهورية اللبنانية، نذكر منها قيود جائحة كورونا (COVID-19) التي أعاقحت حركة السفر عالميا، والعدوان الصهيوني على لبنان بين عامي 2023 و2024، الذي جعل زيارته أمرا محفوفا بالمخاطر، على الرغم من التخطيط المسبق لذلك.

مدخل مفاهيمي:

ماهية اللاجئ الفلسطيني

دأبت مختلف المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية على وضع تعريفات خاصة بمصطلح "اللاجئ الفلسطيني"، كما اجتهدت عدة شخصيات سياسية وأكاديمية لتقديم تعريف شامل ودقيق للمصطلح، نظرا للأهمية التي يكتسبها هذا التعريف بالنسبة لأغلب المؤسسات والهيئات التي تسعى لمنح اللاجئ الفلسطيني حقوقه المختلفة؛ وقبل استعراض أبرز هذه التعريفات وإرفاقها بتوضيح يكشف خلفيتها، ومدى تطابقها مع حالة اللاجئين الفلسطينيين، لابد من التطرق إلى التعريف اللغوي والاصطلاحي لمفهوم "اللاجئ" بصفة عامة.

أولاً: التعريف العام للاجئ

1- اللاجئ لغة

"اللاجئ" هو اسم الفاعل من فعل "لجأ"، وورد معناه في معجم لسان العرب كما يلي: لجأ إلى الشيء والمكان يلجأ لجأً ولجوءاً، وملجأً ولجئاً ولجأً والتجأ، وألجأت أمري إلى الله: أي أسندت. ويقال: لجأت إلى فلان وعنه، والتجأت، وتلجأت إذا استندت إليه واعتضدت به، أو عدلت عنه إلى غيره. وألجأه إلى الشيء: اضطره إليه. وألجأه: عصمه¹.

وجاء لفظ لجأ في القاموس المحيط بمعنى لاذ، واللجأ محركة: المعقل والملاذ².

في حين أورد معجم اللغة العربية المعاصرة معنى لجأ، كما يلي³:

- لجأ إلى يلجأ، لجئاً ولجوءاً، فهو لاجئ، والمفعول ملجوءٌ إليه.
- التجأ الشخص إلى المكان: لجأ إليه؛ قصده واحتتمى به، اعتمَص به لتوفير الحماية والطمأنينة.

- التجأ الشخص إلى صديقه: لجأ؛ استند إليه " التجأ إلى الله في السراء والضراء".

- التجأ عنه: عدل عنه إلى غيره.

¹ ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، [د.ت]، ص: 3997.

² الفيروز أبادي محمد، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص: 1459.

³ أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، 2008، ص: 1994.

- لاجئ: اسم فاعل من لجأ إلى. هارب من بلده إلى بلد آخر فرارا من اضطهاد سياسي أو ظلم أو حرب أو مجاعة.

- ملجأ: اسم مكان من لجأ إلى: معقل، حصن، ملاذ؛ مكان يُحْتَمَى به.

أما القواميس والمعاجم الأجنبية، فقد أوردت عدة مصطلحات مرادفة لكلمة "اللجوء" نوجزها كالآتي - نقلا عن مظهر الشاكر :-

- قاموس (Wortabet's Arabic English Dictionary): اللجوء هو:

لجأ، ملجأ = Refuge, Asylum, Protection

- قاموس (The Oxford English – Arabic Dictionary): جاء معنى اللجوء فيه هو:

ملاذ، ملجأ، مأوى = Asylum (Sanctuary)¹.

يرجع أصل كلمة اللجوء في اللغة الإنجليزية المتداولة حاليا Asylum إلى الكلمة اليونانية Asylon، ويقصد بها الحيز الذي لا يحلُّ هتكه أو المعبد الذي إذا أوى إليه أي آدمي -كائنا من كان- صار في مأمن من أي خطر، ومن المرجح إعادة معناها إلى مفهوم التحرر من الحجز Freedom From Seizure².

2- اللاجئين اصطلاحا

تعددت التعريفات الاصطلاحية لكلمة "اللاجئ" فالموسوعة السياسية قدمته على أنه: "الشخص الذي اضطر نتيجة عدوان، أو اجتياح خارجي، أو احتلال أجنبي، أو أحداث داخلية خطيرة أخلت بالأمن في جزء من أراضي وطنه الأصلي أو في مجمل أراضي هذا

¹ مظهر الشاكر، القانون الدولي للاجئين - دراسة قانونية تحليلية- قراءة في حق اللجوء، [د. ن]، بغداد، 2014، ص: 64.

² المرجع نفسه، ص: 20.

الوطن، إلى مغادرة مقر إقامته المعهود بسبب الاضطهاد أو الخوف من الاضطهاد، وإلى البحث عن ملجأ له خارج وطنه"¹.

كما عرف "جون هوب سيمبسون" John Hope Simpson² اللاجئ بأنه: "من يطلب اللجوء في أرض تختلف عن تلك المقيم فيها رسمياً، وذلك بسبب الأحداث السياسية التي جعلت من إقامته السابقة مستحيلة أو لا تحتل"³؛ في حين قدم "محمد النادي" تعريفاً اصطلاحياً جاء فيه: "اللاجئ هو كل شخص يجبر على ترك إقامته المعتادة، لبحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته، بسبب اعتداء خارجي، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلده"⁴.

أما الموسوعات الغربية فقد عرفت أنه: "الشخص الذي يترك بلده الأصلي لأسباب سياسية أو دينية أو عنصرية، ولا يتمتع في البلد الذي يلجأ إليه بنفس قوانين السكان

¹ عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ط 2، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص: 372.
² سياسي بريطاني (من مواليد 28 جويلية 1868، ليفربول، توفي 10 أفريل 1961)، تسنّم منصب القائد العام لجزر أندامان ونيكوبار، مؤلف اثنتين من أقدم الدراسات الحديثة عن اللاجئين، وقد عمل في خدمات الإغاثة للاجئين في كل من الصين واليونان، والتي نال بسببها درجات عالية من التكريم، بما في ذلك وسام فارس قائد الإمبراطورية البريطانية عام 1937. عين رئيساً لإحدى بعثات وزارة المستعمرات (في عهد اللورد باسفيد) إلى فلسطين بعد أحداث عام 1929، وبعد إجراء تحقيق مطول خرجت اللجنة بتقرير حمل عنوان: "تقرير عن الهجرة وإسكان الأراضي وتنميتها"، والذي أصبح يعرف فيما بعد باسم: "تقرير جون هوب سيمبسون". (ينظر:

The Editors of Encyclopaedia Britannica, Sir John Hope Simpson, Visited on: 12 – 09 -2021, Available at the link: <https://www.britannica.com/art/Western-literature/The-18th-century>).

أيضاً: الموسوعة الفلسطينية، سمبسون (تقرير هوب)، تمت الزيارة يوم: 12 – 09 – 2021، الساعة: 20:12، متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net/>

³ نجوى مصطفى حساوي، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007، ص: 70.

⁴ محمد النادي، حماية اللاجئين في القانون الدولي، المنظمة العربية للهلال الأحمر، 26 أكتوبر 2020. تمت الزيارة يوم: 10 – 06 – 2021، الساعة: 14:23، متاح على الرابط: <https://arabrcrc.org/arcihl>

الأصليين"¹، وجاء في موسوعة "أكسفورد" أن اللاجئ هو الشخص الذي يبحث لأسباب اضطهاد ديني أو لمشاكل سياسية عن موطن في دولة أجنبية²، بينما عرفه قاموس "كامبردج" "Cambridge Dictionary" بأنه الشخص الذي هرب من بلده لأسباب، سياسية، دينية، اقتصادية أو بسبب الحرب"³.

3- تطور مصطلح اللاجئ في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية

3-1- اللاجئ في الاتفاقيات الدولية: تعتبر الوثائق والقوانين الدولية هي المرجع الأساس لتحديد مفهوم اللجوء واللاجئين من الناحية القانونية، وأبرزها اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 بجنيف، والبروتوكول المكمل لها بنيويورك لسنة 1967.

3-1-1- تعريف اتفاقية الأمم المتحدة للاجئين عام 1951: يمثل التعريف الذي نصت عليه اتفاقية عام 1951 للاجئين، والمصادق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة بجنيف في 28 جوان 1951، التعريف الدولي الرئيس لمصطلح اللاجئ، حيث عرفته في المادة رقم (1) فقرة (2) بأنه: "كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت قبل 1 جانفي 1951، وبسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، خارج بلد جنسيته ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك التخوف، أن يستظل بحماية ذلك البلد، أو كل شخص لا يملك جنسية ويوجد

¹ هشام بشير الموسوم، "ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية، دراسة في النشأة والأسباب والآثار"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 18، ع: 4، ج1، جامعة بورسعيد، 2017، ص: 174.

² المرجع نفسه، ص: 174.

³ Cambridge Advanced Learner's Dictionary & Thesaurus, Definition of refugee, Cambridge University Press, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/refugee>

خارج بلد إقامته المعتادة بنتيجة مثل تلك الأحداث ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك التخوف، أن يعود إلى ذلك البلد¹.

رغم أن اتفاقية 1951 تشكل نقطة البداية لأي حديث حول القانون الدولي للاجئين، باعتبارها أول اتفاقية دولية قدمت تعريفا عاما للاجئ، إلا أن مفهوم اللجوء فيها جاء محدودا بقيد زمني وآخر مكاني، حيث صبت الاهتمام على الأشخاص الذين أصبحوا لاجئين نتيجة أحداث الحرب العالمية الثانية وما ترتب عنها، مما أدى إلى إقصاء مجموعة منهم بعد أن واجهوا الظروف نفسها، نتيجة أحداث وقعت بعد توقيعها أو أحداث خارج نطاق أوروبا؛ أي خارج الحيز الذي شمله تعريف اللاجئين وفقا للاتفاقية، ومع تطور الوقائع والحوادث خلال فترة الخمسينات والستينات من القرن الماضي، ظهرت فئات أخرى من اللاجئين احتاجت إلى توفير الحماية لها، وبصفة خاصة في إفريقيا وآسيا. هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الاتفاقية تعاطت مع الأفراد لا الجماعات، حيث تشير صياغتها إلى أنها تولي أهمية كبيرة لأولئك الأشخاص الذين تعرضوا للاضطهاد بسبب آرائهم السياسية أو اعتقاداتهم الدينية، وهذا ما يكشف توافقها مع ما يسمى باللجوء السياسي².

بناءً على ما سبق، يتضح بأن الدول الأوروبية سعت من وراء عقد اتفاقية 1951 إلى إيجاد نمط جديد للحماية الدولية، ينسجم مع ما كانت تتطلع إليه في تلك الفترة، من خلال شرعنة مساعيها الهادفة إلى منح الملجأ للمضطهدين الوافدين من الدول الاشتراكية، لأسباب أيديولوجية أو بسبب آرائهم السياسية، وذلك قصد إدانة الاتحاد السوفياتي (سابقا) بدعوى انتهاكه لمبادئ القانون الدولي الإنساني، في حين رغب هذا الأخير في إبعاد تلك الفئة من

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف، سبتمبر 1979، ص: 17. تمت الزيارة

يوم: 2 - 06 - 2021، الساعة: 11:21، متاح على الرابط: <https://www.unhcr.org/ar/5358acdf6.html>

² إبراهيم العلي، اللاجئ الفلسطيني من الاقتلاع إلى العودة، دار النفائس، عمان، 2014، ص: 72.

نطاق الاتفاقية؛ وبالتالي فإن هذا التضارب في المصالح بين الدول أثر سلباً على تعريف الاتفاقية للاجئ¹.

3-1-1- البروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1967: نظراً للعيوب التي شابت اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، تمت صياغة بروتوكول مكمل لها تضمن إحدى عشرة مادة، وذلك بموجب القرار الأممي رقم: 2198 الصادر في 16 ديسمبر 1966، تمت الشروع في تنفيذه بشكل رسمي مع مطلع شهر أكتوبر 1971، ومن النقاط البارزة التي شملها التعديل الوارد في البروتوكول هو شطب القيد الزمني والمكاني الذي تضمنته اتفاقية 1951، وكذا إعطاء وصف شامل ودقيق للاجئ ليشمل أي شكل من أشكال اللجوء الناتج عن حالة الفرار من الاضطهاد الذي يتعرض له الأفراد، سواء بسبب عرقهم، دينهم، جنسيتهم، أو انتمائهم إلى جماعة معينة أو بسبب آرائهم السياسية²، لذا تتفق جل الدراسات على أن الغرض الوحيد من هذا البروتوكول، هو إسقاط القيد الزمني الذي تضمنته اتفاقية 1951.

3-2- اللاجئ في المواثيق الإقليمية: في إطار اهتمام المجتمع الدولي بشكل عام بقضية اللاجئين، تضمنت مختلف المواثيق والمعاهدات الإقليمية هي الأخرى تعريفات خاصة باللاجئ، في محاولة منها لصياغة تعريف أكثر تحديداً وشمولاً من الوارد في اتفاقية جنيف 1951، وبروتوكولها الملحق عام 1967، كان أبرزها:

3-2-1- معاهدة منظمة الوحدة الإفريقية 1969: مع تزايد أعداد اللاجئين الأفارقة أواخر خمسينات القرن الماضي، بسبب الحروب والنزاعات الداخلية في إفريقيا، صاغت جمعية رؤساء الدول والحكومات معاهدة قدمتها لمنظمة الوحدة الإفريقية في 10 سبتمبر

¹ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص ص: (51-52).

² مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، الدليل الإرشادي حول الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين، غزة، 2015، ص: 11.

1969، تضمنت تعريفاً للاجئ استندت فيه إلى اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951، ولكنها أضافت إليه ما يتفق مع ظروفها السياسية، جاء فيه ما يلي: "كل من يضطر، بداعي العدوان الخارجي أو الاحتلال أو السيطرة الأجنبية أو أحداث تعكر صفو النظام العام تعكيراً خطيراً سواء في جزء من بلده الأصلي أو بلد جنسيته أو في كامله، إلى مغادرة مكان إقامته المعتادة بحثاً عن ملجأ في مكان آخر خارج بلده الأصلي أو بلد جنسيته"¹.

رغم أن المعاهدة الإفريقية استمرت في التعامل مع حالات لجوء الأفراد لا الجماعات، إلا أنها توسعت في تحديد صفة اللاجئ الشخص، حيث أضافت عوامل أخرى تؤدي بالفرد إلى اللجوء، كالعدوان الخارجي والاحتلال، عكس اتفاقية 1951 التي اقتصر تعريفها للاجئ على عامل الاضطهاد، وبذلك فإنها سمحت بتوفير الحماية لعدد أكبر من الأشخاص.

3-2-2- مبادئ بانكوك 1966: حسب مبادئ بانكوك الصادرة عن الدورة الثامنة للمنظمة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في أوت 1966، فإنه ينطبق وصف لاجئ على: "أي شخص -بسبب التعرض للاضطهاد أو الخوف المبني على أسباب معقولة، والتي ترجع إلى العنصر، اللون، الدين، العقيدة السياسية، أو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة- غادر الدولة التي هو من رعاياها أو يتمتع بجنسيتها، أو دولة أو بلد إقامته المعتادة، أو يكون خارج تلك الدولة أو البلد ولا يستطيع أو لا يرغب في العودة إليها أو التمتع بحمايتها"²، كما أدرجت المنظمة في دورتها الحادية عشر المنعقدة بأكرا سنة 1970 أسباباً أخرى للجوء، وهي: العدوان الخارجي والاحتلال والأحداث الخارجية التي تهدد الاستقرار العام في جزء أو كل بلده الأصلي، بالتالي فإن تعريف اللاجئ طبقاً لمبادئ

¹ عصام محمد علي عدوان، اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة، ط2، دار واجب، دمشق، 2012، ص: 9.

² برهان أمر الله، حق اللجوء السياسي (دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص: 115.

بانكوك مماثل إلى حد ما للتعريف الذي صاغته الاتفاقية الإفريقية، دون أن يتوافقا ويتساويا تماما¹.

3-2-3- الموائيق الأوروبية: قدمت الموائيق الأوروبية الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بخصوص اللاجئين وصفا يمتاز بالشمولية نوعا ما لمفهوم اللاجئ، حيث عرفت اللجنة الحكومية الدولية للهجرة الأوروبية، التي تأسست عام 1951، اللاجئ على النحو التالي: "هو الشخص عديم الجنسية ولا يحمل جنسية أي دولة، تم أو سيتم رفض عودته إلى البلد الذي كان يحمل جنسيته أو مكان إقامته السابقة، اضطر لمغادرة بلد إقامته الطبيعي بسبب التمييز العنصري أو السياسي أو الديني، أو كان ضحية حرب أو كارثة شكلت خطرا على حالته المعيشية، أو كان غير قادر أو غير راغب في قبول حماية حكومة بلده الأصلي، نتيجة لمخاطر سياسية، ولا يمكنه الاستفادة من حماية حكومة أخرى إلا بعد منحه حق اللجوء"².

أما فيما يخص الإعلان الأوروبي المتعلق بحق الملجأ الإقليمي الصادر عام 1988، فقد تضمنت المادة الثانية إلزامية إعطاء الملجأ لأي شخص توفرت فيه الصفات الواردة في اتفاقية 1951، إلى جانب كل شخص ترشحه هذه الدول للاستفادة من حق اللجوء لأسباب إنسانية³، كما نصت معاهدة "دبلن" لسنة 1990 على ضرورة امتثال أي دولة عضو في

¹ برهان أمر الله، المرجع السابق، ص: 115.

² Austin T. Fragomen jr, "The Refugee: A Problem of Definition", Journal of International Law, Vol. 3, Issue 1, School of law, Case Western Reserve University, Cleveland, U.S, 1970, p: 50.

³ وداد سايعي، "اللاجئ- الإطار القانوني والمفهوم"، مجلة العلوم الإنسانية، ع: 46، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016، ص: 498.

الاتحاد لطلبات حق اللجوء، التي يتقدم بها اللاجئ إلى دولة أو أكثر من دول الاتحاد الأوروبي¹.

3-2-4- موثيق أمريكا اللاتينية: لقد تجشم مجتمع أمريكا اللاتينية هو الآخر مشقة اللجوء منذ عام 1889، وبذلك كان له دور مهم في تحديد معنى اللجوء في العديد من الاتفاقيات، نذكر منها:

3-2-4-1- اتفاقية مونتيفيديو 1933: وهي أول وثيقة إقليمية أشارت في محتويات بنودها إلى اللجوء، لكنها في الأصل اتفاقية خاصة بالقانون الجنائي الدولي.²

3-2-4-2- معاهدة كاراكاس عام 1954: وهي خاصة بحق اللجوء الإقليمي، حيث نصت بشكل أساس على حرية فتح الدولة أبوابها أمام طالبي اللجوء، على أن يكون ذلك مشروطاً باحترام سيادتها مع الأخذ بعين الاعتبار عدم وجود اعتراض لاستقبالهم.³

3-2-4-3- إعلان قرطاج (كولومبيا) عام 1984: وضع هذا الإعلان القاعدة القانونية لمعاملة اللاجئين في أمريكا اللاتينية، والجدير بالإشارة، أنه ركز على اللجوء كظاهرة تتكبدتها الجماعات بصفة عامة وليست فردية وحسب، إضافة إلى اقتراحه عوامل أخرى مسببة للجوء لم تتطرق إليها الموثيق الدولية والإقليمية السالفة الذكر، حيث عرف هذا الاعلان اللاجئين بأنهم: "الأشخاص الفارين من بلادهم بسبب تهديد حياتهم أو أمنهم أو حريتهم، جراء أعمال عنف أو عدوان خارجي أو نزاعات داخلية أو أي انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، أو غيرها من الظروف التي تخل بشدة بالنظام العام في بلادهم".⁴

¹ محسن محمد صالح، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، دبلوم دراسات اللاجئين الفلسطينيين، أكاديمية اللاجئين الفلسطينيين، دار النفائس، عمان، 2014، ص: 43.

² إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 75.

³ وداد سايعي، المرجع السابق، ص: 498.

⁴ Cartagena Declaration on Refugees, Adopted by the Colloquium on the International Protection of Refugees in Central America, Mexico and Panama, Colombia, - 22 November, 1984, p :36.

3-2-5- اللاجئ في المواثيق العربية والإسلامية: تطرق "إعلان القاهرة لحقوق الإنسان في الإسلام" الذي صادق عليه مجلس وزراء خارجية منظمة مؤتمر العالم الإسلامي بتاريخ 5 أوت 1990 إلى قضية اللجوء¹، حيث نصت المادة (12) على أنه: " لكل إنسان الحق في إطار الشريعة في حرية التنقل، واختيار محل إقامته داخل بلاده أو خارجها، وله إذا اضطره حق اللجوء إلى بلد آخر، وعلى البلد الذي لجأ إليه أن يجيره حتى يبلغه مأمنه، ما لم يكن سبب اللجوء اقتراف جريمة في نظر الشرع"².

من جهتها أوجدت جامعة الدول العربية "اتفاقية عربية لتنظيم أوضاع اللاجئين في البلاد العربية" وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية سنة 1994، حيث عرفت اللاجئ تعريفا شاملا، كما ألحق باتفاقية 1951 توصيف جديد للاجئ يوضحه التعريف الآتي: " كل شخص يلجئ مضطرا إلى بلد غير بلده الأصلي، أو مقر إقامته الاعتيادية، بسبب العدوان المسلط على ذلك البلد أو لاحتلاله أو السيطرة الأجنبية عليه، أو لوقوع كوارث طبيعية أو أحداث جسيمة، ترتب عليها إخلال كبير بالنظام العام في كامل البلاد أو في جزء منها"³.

رغم أن تعريفات المنظمات الإقليمية للاجئ، جاءت أكثر شمولية وتحديدا من التعريفات التي اعتمدتها الاتفاقيات الدولية، إلا أنها ظلت غير ملزمة للدول والحكومات، لأنها وردت في إطار مواثيق خاصة بمكان وزمان محددين ومجموعات بشرية خاصة، وليس معاهدة دولية بالمعنى القانوني.

¹ تم تغيير اسمها من منظمة المؤتمر الإسلامي إلى منظمة التعاون الإسلامي في افتتاح أعمال الدورة 38 لمجلس وزراء الخارجية بالدول الأعضاء في المنظمة بعاصمة جمهورية كازاخستان، آستانة، في جوان 2011. (ينظر: نور علي، تغيير اسم منظمة المؤتمر الإسلامي إلى "التعاون الإسلامي" أمام البرلمان اليوم، اليوم السابع، 8 جويلية 2019. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2021، الساعة: 17:40، متاح على الرابط: <https://www.youm7.com>).

² عرفات ماضي شكري، اللجوء في التراث الإسلامي ومنظومة القانون الدولي والعربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018، ص ص: (103-104).

³ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 65.

ثانيا: تعريف اللاجئ الفلسطيني

من خلال القراءة المتفحصة للتعريفات السابقة للاجئ، نلاحظ عدم تطابقها مع اللاجئ الفلسطيني، نظرا لخصوصية قضيته، فهي حالة متفردة تختلف أسبابها وعوامل ظهورها عن أغلب حالات اللجوء في العالم، الأمر الذي جعل عملية تحديد تعريف خاص به جد معقدة، وتخضع لعدة اعتبارات، وهو ما يتجلى لنا بشكل واضح في مختلف التعريفات الواردة ضمن اتفاقيات المنظمات الدولية، الإقليمية والمحلية، والتي نستعرضها فيما يلي:

1- اللاجئ الفلسطيني من خلال اتفاقية اللاجئين 1951

إن البحث عن توصيف للاجئ الفلسطيني في اتفاقية اللاجئين الصادرة عن الأمم المتحدة عام 1951، يقودنا إلى ملاحظة ما يلي:

- أقصت اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من أراضيهم قبل 1951، حيث تم إخراجهم من قراهم ومدنهم ما بين سنتي 1947 - 1948¹، تمثل الاقصاء إذا في القيد الزمني، وكذلك في حصر سبب اللجوء في الاضطهاد الذي يلحق بالإنسان بشكل فردي². وهذا ما لا يتطابق وحالة اللاجئين الفلسطينيين الذين أرغموا على الخروج من ديارهم بشكل جماعي، فقد تم طرد شعب بأكمله خارج حدود وطنه الأصلي.

- استثناء اللاجئين الفلسطينيين من الاتفاقية بشكل ضمني في المادة (01/ د): "لا تنطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتمتعون -حاليا- بحماية أو مساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وإذا توقفت هذه الحماية أو المساعدة لأي سبب، دون أن يتم التوصل بشكل نهائي لتسوية بشأن

¹ إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 72.

² ناهض زقوت، "اللاجئ في القانون الدولي"، مجلة رؤية، ع7، [د. ن]، [د. ب]، مارس، 2001، ص: 6.

مصير هؤلاء الأشخاص، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة، يصبح هؤلاء الأشخاص، في واقع الأمر، مؤهلين للتمتع بمزايا هذه الاتفاقية¹.

يتجلى من قراءة نص هذه المادة أن استثناء اللاجئ الفلسطيني من اتفاقية جنيف 1951، كان مدروسا ومتعمدا، سيما أن المقصود بالهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة غير المفوضية، هي وكالة "الأونروا" لإغاثة وتشغيل اللاجئين في الشرق الأدنى، (United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees) U.N.R.W.A والتي تأسست خصيصا عقب الحرب العربية-الصهيونية عام 1948، لتقديم الدعم والحماية للاجئين الفلسطينيين إلى أن يتم إيجاد حل عادل لمشكلتهم.

2- تعريف وكالة "الأونروا" للاجئ الفلسطيني

قدمت وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا" تعريفا للاجئ الفلسطيني جاء فيه: "أي شخص كان محل إقامته الطبيعي يقع ضمن نطاق الانتداب على فلسطين خلال الفترة ما بين 1 جوان 1946 و 15 ماي 1948، والذي فقد منزله وسبل عيشه على حد سواء، نتيجة الحرب التي قامت عام 1948 بين العرب وإسرائيل، ويكون بذلك مؤهلا لحمل اللقب والتسجيل لدى وكالة الأونروا"².

يؤخذ على هذا التعريف أنه يستثني عددا كبيرا من اللاجئين الفلسطينيين؛ فالخدمات المقدمة من طرف الوكالة لا تغطي جميع مناطق تواجدهم في العالم، بل ينحصر نطاق عملها في خمس مناطق فقط، هي: (الضفة الغربية، قطاع غزة، لبنان، سوريا والأردن)، لكن يوجد عدد منهم في هذه المناطق والدول لم يسجلوا لديها كلاجئين، وبذلك لم تشملهم خدمات

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، ص: 05. تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2021، الساعة: 23:12، متاح على الرابط:

<https://www.unhcr.org/ar/5355f64e6.html>

² مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأونروا، الأمم المتحدة وشؤون اللاجئين الفلسطينيين، مكتب الإعلام الرئاسة، جانفي 2007، [د. ب.]، ص: 05.

الوكالة، بسبب تحديد الإطار الزمني لسنة اللجوء، وهو ما أفضى إلى استثناء الذين خرجوا من فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني، جراء سياسته الجائرة والمالية للعصابات الصهيونية، التي كانت تمارس ضغوطات مستمرة على الشعب الفلسطيني لإجباره على ترك أرضه، كما تستثني الذين تعرضوا للنزوح إلى المناطق المجاورة لهم داخل فلسطين بعد حرب عام 1967، حيث أطلقوا عليهم مصطلح "النازحين"¹ لأنهم لم يتخطوا حدود فلسطين.

3- تعريف القرار الأممي رقم: 194 للاجئ الفلسطيني

حمل هذا القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريفاً أوسع للاجئ الفلسطيني من تعريف وكالة "الأونروا"، إذ ورد فيه بأن اللاجئ الفلسطيني هو: "الشخص الذي كان قد عاش في فلسطين لمدة سنتين على الأقل قبل اندلاع النزاع العربي الإسرائيلي عام 1948، والذي فقد بسبب ذلك بيته ووسائل كسب معيشته"².

إذا حاولنا إجراء مقارنة بين التعريف الذي أقرته "الأونروا" والتعريف الذي جاء به القرار الأممي رقم: 194، فإننا نلاحظ أن التعريف الثاني هو الأقرب إلى توصيف مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، لأنه لم يستثن أي لاجئ فلسطيني، فضلاً عن عدم تقييد التعريف بإطار زمني محدد يقصي المطرودين بعد 1948، ولا سيما الفلسطينيين المهجرين من ديارهم بعد حرب عام 1967.

¹ النازحون هم الأشخاص المهجرون داخل حدود أوطانهم بحثاً عن الأمان، على عكس اللاجئين الذين اضطروا للفرار خارج أوطانهم الأصلية. (ينظر: محمد محمود محمد الشريف، "قضية اللاجئين الفلسطينيين (1947 - 1967)"، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع38، ج1، [د. ب]، 2016، ص: 394. تمت الزيارة يوم: 14 - 08 - 2021، الساعة: 12:30، متاح على الرابط: <https://mercj.journals.ekb.eg>).

² هادي الشيب، سميرة ناصري، "مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي: اللاجئين الفلسطينيين والسوريين نموذجاً"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع1، إصدارات المركز الديمقراطي العرب، القاهرة، 2017، ص: 03، تمت الزيارة يوم: 10 - 08 - 2021، الساعة: 10:07، متاح على الرابط: <https://democraticac.de?p=43839>

4- تعريف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر

قدم اتحاد جمعيات الصليب الأحمر تعريفاً للاجئ الفلسطيني، جاء فيه: "أي شخص كان مقيماً بفلسطين إقامة دائمة، وكان له فيها شغل رئيس، حرم منه نتيجة الصراع بشأن فلسطين، وليس لديه موارد كافية لضرورات الحياة الأساسية، يعتبر لاجئاً أهلاً لإغاثة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين"¹، ثم أضاف اتحاد جمعيات الصليب الأحمر تعريفاً آخر للاجئ الفلسطيني جاء على النحو التالي: "شخص معوز، فقد نتيجة الحرب في فلسطين بيته وأسباب معيشته"².

نلاحظ أن هذا التعريف حاول إعطاء بعد اقتصادي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، حيث قدم لها تفسير يتعلق بفقدان المسكن ومصدر الرزق، مجرداً إياها من أبعادها المختلفة، فالقضية أعمق بكثير من ذلك، وهي تشكل خطراً وجودياً لشعب بأكمله تم تشريدته واقتلعه من أرضه.

5- تعريف جامعة الدول العربية للاجئ الفلسطيني

عرّفت جامعة الدول العربية اللاجئ الفلسطيني بأنه: "كل شخص اضطرت ظروف القتال في فلسطين إلى ترك محل إقامته، فأصبح بعد أن تقطعت به أسباب العيش في حاجة إلى الإغاثة، ولا عبارة لمن تمكن منهم من الاحتفاظ بشيء من ماله، فإن هذا المال سيزول، وسيدخل صاحبه في عداد اللاجئين، ولا بمن كان من أصحاب المهن والصناعة، فإنهم ما داموا بلا عمل فهم من اللاجئين، خصوصاً وأن ميدان العمل أمامهم لا يساعد على كسب معيشتهم، فقد خلفوا وراءهم رؤوس أموالهم، وممتلكاتهم، كما أن ميدان العمل في البلاد العربية لا يتسع لتشغيل هؤلاء اللاجئين"³.

¹ عصام محمد علي عدوان، المرجع السابق، ص: 19.

² المرجع نفسه، ص: 20.

³ محمد محمود محمد الشريف، المرجع السابق، ص: 392.

ركزت جامعة الدول العربية بالدرجة الأولى على الجانب الاقتصادي لقضية اللاجئين الفلسطينيين، فحسب ما تضمنه التعريف الوارد أعلاه فإن كل من لا يتوفر لديه منصب عمل دائم يكفل له العيش الرغيد فهو في عداد اللاجئين، وكأن هاجس هؤلاء المهجرين الوحيد هو العمل فقط، متناسين حقوقهم الثابتة المشروعة والمكفولة قانوناً وفي مقدمتها حق العودة والتعويض واستعادة ممتلكاتهم، رغم أن هذا التعريف صادر من هيئة عربية تعلق عليها الآمال في كثير من الأحيان لمناصرة قضايا الأمة العربية.

6- التعريف الفلسطيني للاجئ الفلسطيني

6-1- الميثاق الوطني الفلسطيني¹:

قدم الميثاق الوطني الفلسطيني تعريفاً للاجئ الفلسطيني، جاء فيه: "المواطنون العرب الذين كانوا يقيمون إقامة عادية في فلسطين سنة 1947، سواء من أخرج منها أو بقي فيها، وكل من ولد لأب عربي فلسطيني بعد هذا التاريخ داخل فلسطين أو خارجها، هو فلسطيني"²، وهو التعريف الذي حاول التحايل على مشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين أبعادوا من مدنهم وقراهم بعد عام 1948 وحتى اليوم، ويجري التخطيط بطريقة ممنهجة من قبل الكيان الصهيوني من أجل إخراجهم من دائرة التعريفات الخاصة باللاجئين ومنحهم صفة "النازحين"، لكي يمنعوا من الحصول على حقي العودة والتعويض³.

6-2- التعريف المقدم لمجموعة العمل الخاصة باللاجئين (أوتاوا ماي 1992): قدم

رئيس الوفد الفلسطيني في البعثة الثنائية الفلسطينية-الأردنية، أثناء الجلسة الأولى لمجموعة

¹ يعتبر "الميثاق الوطني الفلسطيني" المرجعية الأساسية للسياسة الفلسطينية، فهو الذي رسم طبيعة النزاع بين الشعب الفلسطيني والكيان الصهيوني، وشن استراتيجية سياسية وطنية عبر مخطط محكم وحصين، يضمن حماية فلسطين التاريخية والجغرافية من الطمس والعبث اللذان تتعرض لهما من طرف سلطات الاحتلال الصهيوني. (ينظر: إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 98).

² مريم عيتاني، معين مناع، معاناة اللاجئ الفلسطيني، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص: 94.

³ المرجع نفسه، ص: 94.

العمل المتعلقة بشؤون اللاجئين المنعقدة بأوتواوا في ماي 1992 التعريف التالي للاجئين الفلسطينيين: "هم كل الفلسطينين و ذريتهم، الذين طردوا أو أجبروا على ترك بيوتهم خلال الفترة الممتدة ما بين نوفمبر 1947 (خطة التقسيم) وجانفي 1949 (اتفاقيات هدنة رودس Rhodes Armistice Agreement) من المنطقة الخاضعة لسيطرة إسرائيل في جانفي 1949"¹.

لقد تم تسجيل مجموعة من الملاحظات على هذا التعريف وهي كالتالي:

- أنه غرض الطرف عن الفلسطينيين الذين أرغمتهم ممارسات الانتداب البريطاني قبل 29 نوفمبر 1947 على الخروج من أراضيهم، وخسارة أعمالهم.

- تجاهل الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون خارج وطنهم لغرض الدراسة أو العمل، وذلك قبل حرب 1948 وفي أثنائها، بالرغم من أن أقاربهم ظلوا متواجدون في فلسطين، وقد أطلقوا عليهم مصطلح الغائبين وصودرت أراضيهم وممتلكاتهم من طرف الصهاينة.

- تجاوز التعريف -أيضا- المطرودين بعد اتفاقيات الهدنة عام 1949، ولم يشمل نازحي 1967، كما أنه لم يتطرق إلى ذكر حقوق اللاجئين المشروعة كحق العودة والتعويض².

6-3- تعريف دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية: ورد فيه: "أي شخص كان في التاسع والعشرين من نوفمبر 1947 أو بعد هذا التاريخ، مواطنا فلسطينيا وفقا لقانون المواطنة الفلسطينية الصادر في الرابع والعشرين من جويلية 1925، والذي كان مكان إقامته الطبيعية بفلسطين، في مناطق أصبحت لاحقا تحت سيطرة دولة إسرائيل ما بين 15 ماي 1948 و 20 جويلية 1949، وأجبر على ترك مكان الإقامة بسبب الحرب، ولم يستطع العودة إليه جراء ممارسات السلطات الإسرائيلية، والذي كان خارج مكان إقامته في

¹ سعيد سلامة، اللاجئين الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعاهدات، ط2، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، 2010، ص: 08.

² عصام محمد علي عدوان، المرجع السابق، ص ص: (27 - 28).

29 نوفمبر 1947، أو بعد هذا التاريخ ولم يتمكن من الرجوع إليه بسبب الحرب والإجراءات الإسرائيلية، وفقد مصدر رزقه حتى 20 جويلية 1949 للسبب نفسه، سواء أكان أحد سكان القرى الحدودية في الضفة وسلبت أرضه وأصبحت تحت سيطرة إسرائيل، أو كان أحد أفراد القبائل البدوية أو شبه البدوية، وأنسال اللاجئين الفلسطينيين وأزواجهم وزوجاتهم وفق التعريف سواء كان هؤلاء على قيد الحياة أو لا¹.

يبدو واضحا من خلال هذا التعريف الذي أعقب اتفاقية أوسلو عام 1993، أنه يتلاءم مع محتوى بنودها كاعتماده مثلا مصطلح "دولة إسرائيل"، كما يشير التعريف إلى قضية اللاجئين الذين هجروا قسرا من أراضيهم عام 1948 بأسلوب ضعيف ومبتذل لا يعبر عن ضرورة السماح لهؤلاء المهجرين بالعودة إلى أراضيهم وتعويض خسائرهم واستعادة ممتلكاتهم².

7- تعريفات الباحثين والأكاديميين للاجئ الفلسطيني

فضلا عن التعريفات التي تقدمت بها مختلف المؤسسات والهيئات الدولية، الإقليمية، والمحلية، اجتهد بعض الباحثين والأكاديميين في وضع تعريفات خاصة باللاجئين الفلسطينيين، ومن أبرزها نذكر ما يلي:

7-1- تعريف الدكتور "سليمان أبو ستة": عرفه بأنه: " كل فلسطيني (غير يهودي) طرد من محل إقامته الطبيعية في فلسطين سنة 1948 أو بعدها، أو خرج منها لأي سبب كان ولم تسمح له إسرائيل بالعودة إلى موطنه السابق، ويبقى اللاجئ محتفظا بهذه الصفة إلى أن يعود هو أو نسله إلى موطنه الأصلي"³.

¹ عصام محمد علي عدوان، المرجع السابق، ص ص: (22 - 23).

² إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 99.

³ المرجع نفسه، ص: 95.

يتضح من خلال هذا التعريف أنه استثنى بشكل صريح اليهود من صفة اللاجئين، وهو أمر في بالغ الأهمية؛ لأن الصهاينة حاولوا التحايل على المصطلح وأصبحوا ينتحلون هذه الصفة لكي تشملهم القرارات الأممية المنصفة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، لكن ما يؤخذ على هذا التعريف هو تحديده لسنة 1948 كبداية تاريخ اللجوء الفلسطيني، في حين أن الممارسات الصهيونية التي استهدفت طرد الفلسطينيين من أراضيهم قد بدأت قبل ذلك التاريخ.

2-7- تعريف نجوى مصطفى حساوي: تشير الباحثة بخصوص مسألة اللاجئين الفلسطينيين إلى ضرورة اعتبار " كل فلسطيني غادر فلسطين، أو لم يكن موجودا لسبب من الأسباب وقت الاحتلال، وكل فلسطيني ولد خارج فلسطين ولا يستطيع العودة إلى دياره بسبب المنع الإسرائيلي، معنيا بحق العودة، بغض النظر عن تصنيفه القانوني تحت فئة لاجئ أو نازح، طالما أن الهدف من هذا التصنيف تطبيق حق العودة المكرس بمقتضى مواثيق حقوق الإنسان لكل فرد"¹.

من الجدير بالإشارة هنا، أن تعريف الباحثة جاء مركزا على الفلسطينيين الذين يحق لهم العودة إلى أراضيهم التي طردوا منها، كحق مشروع وثابت في القانون الدولي.

3-7- تعريف عصام محمد علي عدوان: ورد عن الباحث في كتابه " اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة " التعريف الآتي: "اللاجئ الفلسطيني هو كل فلسطيني حال ويحول الاحتلال الصهيوني دون تمتعه بحق الإقامة الدائمة في بلده الأصلية من فلسطين، وبكامل حقوق المواطنة فيها، بغض النظر عن تاريخ بدء حرمانه من هذا الحق، أو طريقة حرمانه"².

¹ إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص ص: (95 - 96).

² عصام محمد علي عدوان، المرجع السابق، ص: 42.

لقد قدم الباحث شرحاً مسهباً لتعريفه وتوقف عند كل كلمة أو مصطلح ذكره وأحاطه بتوضيح وافٍ في كتابه الموسوم بـ: "اللاجئ الفلسطيني إشكالات التعريف والحلول الواجبة"، حيث أشار إلى أن تعريفه يتجاوز التفرقة القائمة بين اللاجئين والنازحين وحاول توحيد مصطلحهم بكلمة واحدة هي "اللاجئ" وأتبعته هذه الأخيرة بكلمة أخرى هي: "فلسطيني"، ووضح أن الاحتلال الصهيوني هو المسؤول عن حرمان اللاجئين الفلسطينيين من حقهم في العودة إلى قراهم الأصلية، بغض النظر عن الوسيلة التي تثبت انتماءهم إليها أو تاريخ لجوئهم منها.

8- تعريف الباحثة:

هم الفلسطينيون الذين هجروا قسراً من أرضهم وديارهم الكائنة في حدود فلسطين التاريخية، في إطار سياسة التطهير العرقي التي شرعت العصابات الصهيونية في تنفيذها بطريقة ممنهجة منذ سنوات الاحتلال البريطاني -الراعي الرسمي لأهدافها-، وبلغت تلك السياسة أوج مراحلها ما بين سنتي 1947 و1948، وظلت راسخة في الفكر الصهيوني حتى بعد الإعلان عن قيام كيانهم المزعوم وأرفقوها بمعارضة شديدة لعودتهم.

الفصل الأول:

الجدور التاريخية لقضية

اللاجئين الفلسطينيين

أولاً: مساهمة بريطانيا في تهجير الفلسطينيين

ثانياً: الاستراتيجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين

ثالثاً: دور العرب في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين

رابعاً: المسؤولية الدولية في ظهور قضية اللاجئين

الفلسطينيين

ارتبط نشاط الحركة الصهيونية منذ ظهورها على مسرح أحداث النصف الثاني من القرن التاسع عشر بأطماع الاحتلال الأوروبي، فقد كان كلا الطرفين يشتركان في الأهداف والاستراتيجية، لذا ربط كل واحد منهما مصالحه بالآخر، وقد ترتبت عن هذه العلاقة الوطيدة العديد من المشاريع والمخططات، التي استهدفت بشكل أساس السيطرة على فلسطين نظرا لمكانتها الدينية وأهميتها الاستراتيجية؛ فقد كان هدف الصهيونية الرئيس هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لذا عملت على تضليل الرأي العام ببعض المغالطات الزائفة التي لا تمت إلى الحقيقة بصلة كـ "أرض الميعاد" و"فراغ فلسطين من شعبها" "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، وقد دعم الاحتلال هذه الأباطيل وتبناها، وهذا ما أدى بالمؤرخين إلى اعتبار الصهيونية والاحتلال وجهان لعملة واحدة، فكلاهما يهدفان إلى السيطرة والهيمنة على أراضي وممتلكات دولة أخرى قهرا، غير أن الاختلاف البارز بينهما حسب بعضهم يكمن في أن هدف الاحتلال هو نهب ثروات المنطقة المحتلة واستغلال العمالة فيها، أما الصهيونية فركزت اهتمامها أكثر على طرد السكان الأصليين لإحلال المهاجرين اليهود محلهم، وهو ما جسده على أرض الواقع؛ حيث قامت باستغلال مجموعة من الظروف الإقليمية والدولية لصالح تنفيذ مشروعها الاجلائي الإحلالي، من ذلك برزت مشكلة جوهرية على مستوى القضية الفلسطينية تمثلت في قضية اللاجئين الفلسطينيين، لذا فإن محاولة فهم حقيقتها يتطلب منا وضعها في سياقها التاريخي، مع توصيف الأحداث والوقائع التي مهدت لها.

أولاً: مساهمة بريطانيا في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين

كان الدعم البريطاني للأطماع الصهيونية في فلسطين واضحاً، منذ افتتاحها لأول قنصلية لها في القدس إبان ثلاثينيات القرن التاسع عشر، استجابة لطلبات ملحة من بعض الشخصيات الصهيونية، حيث قدمت تلك القنصلية المساعدة لليهود على الهجرة والاستيطان في الأراضي الفلسطينية، لذا أردنا تقديم دور بريطانيا في التمكين للصهيونية وعقيدتها الاستعمارية القائمة على تشريد الشعب الفلسطيني واقتلعه من وطنه وإحلال جنس غريب محله، على غيرها من الأطراف التي ساهمت هي الأخرى بشكل أو بآخر في طرد الفلسطينيين وتشريدهم من أرضهم.

1- المخططات البريطانية لتسليم فلسطين لليهود قبل عام 1920

1-1- تقرير لجنة "كامبل بنرمان" ¹ 1905 - 1907

انعقد في بريطانيا ما بين سنوات (1905-1907) مؤتمر حضر جلساته حشد كبير من المفكرين الأوروبيين، وصدر عنه ما سمي بوثيقة "كامبل بنرمان" Campbell

¹ توجد هذه الوثيقة في العديد من الدراسات والأبحاث العربية الموثوقة، كما أنها مدرجة في ملف وثائق فلسطين الذي صدر عن المؤسسة الرسمية المصرية الجديرة بالثقة، وهناك أيضاً وثائق وكتابات تكشف عن وقائع مؤكدة لما تضمنته الوثيقة، فمثلاً في إحدى اللقاءات التي جمعت بين مؤسس الحركة الصهيونية هرتزل ورئيس الوزراء البريطاني جوزيف تشمبرلن سنة 1902، قال له هرتزل: "إن قاعدتنا يجب أن تكون في فلسطين التي يمكن أن تكون "دولة حاضرة" بحيث تؤمن المصالح البريطانية"، غير أن أنيس صابغ أحد المهتمين بالوثيقة والحريصين على العثور عليها لقيمتها التاريخية، يذكر أنه تفرغ للبحث عنها في فهارس جريدة التايمز في الفترة 1904 - 1907 فانتهى به الأمر إلى إيجاد الكثير من الدلائل والاشارات التي تثبت انعقاد المؤتمر الاستعماري الامبريالي، غير أنه لم يعثر عن أي أثر للوثيقة ذاتها. أما محسن صالح رئيس "مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات" والمتخصص في دراسة الوثائق المحفوظة في دار الوثائق البريطانية، يشير أيضاً إلى أنه قد دأب للبحث عنها في بريطانيا، غير أنه لم يتحصل على أي معلومة بخصوصها، لكن ذلك لا يعني أنها حتماً غير متوفرة، فحينما طلب توضيحاً من مستخدمي الأرشيف؛ تبين له أن الوثائق البريطانية يجري نشر قسم منها، والقسم الآخر يحفظ فقط والقسم المتبقي يتم إتلافه. ويفهم من هذا أنه يتم فرز الوثائق وفق ما يخدم مصلحة البلد العليا وأسرارها ذات الأهمية الخاصة وما ينجر عن نشرها من تبعات خطيرة على مستقبل البلد وحلفائه. هذا ما يدفعنا إلى الخروج بنتيجة مفادها أن هناك وثائق كثيرة تم طمسها وإتلافها لأنها تنعكس سلباً على مصالح البلد، أو يمكن أن تتسبب في فرض عقوبات عليه. وبغض النظر عن صحة وثيقة كامبل بنرمان أو زيفها فإن سيرورة الأحداث في الواقع تثبت محتواها. (ينظر: محسن صالح، وثيقة كامبل بنرمان.. حقيقة أم مزيفة؟!، شبكة الجزيرة الإعلامية، 12 - 09 - 2017، بتصرف.

تمت الزيارة يوم: 17 - 09 - 2021، الساعة: 19: 12، متاح على الرابط: <https://www-aljazeera->

[.net.cdn.ampproject.org](https://www-net.cdn.ampproject.org)

Bannerman، وقد تمحورت فكرة المؤتمر الرئيسية حول دراسة العراقيل التي قد تعترض الاستعمار وتحد منه في المستقبل، ومن ذلك تم الاتفاق على إقرار الخطط الكفيلة بتخطي تلك العراقيل للحفاظ على ديمومة الاستعمار وسياسته المفروضة على شعوب المستعمرات، وتضمنت الوثيقة التي صدرت عن هذا المؤتمر تحليلات وأفكاراً، تمثل أبرزها فيما يلي:

- إن البحر الأبيض المتوسط يحتل موقعا حيويا بالنسبة للعالم؛ فهو بمثابة الجسر الذي يربط الشرق بالغرب والمعبر الطبيعي إلى قارتي آسيا وإفريقيا ونقطة التقاء مختلف الطرق العالمية، وكذلك هو مهبط الديانات السماوية ومنشأ الحضارات القديمة.

- إن شعوب المنطقة الشرقية والجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط تشكل خطرا مباشرا على الاستعمار، فهي تتميز بخصائص منفردة عن باقي شعوب العالم، حيث نجد أنها ذات تاريخ مشترك، لغة واحدة، دين واحد، فضلا عن كون هذه المنطقة من العالم تحظى بقدرات وإمكانيات هائلة من شأنها أن تساهم في تطورها وازدهارها.

- تتوفر لدى شعوب هذه المنطقة كافة مقومات الوحدة، غير أن استقرار هؤلاء في أقاليم مجزأة ومتباعدة عن بعضها البعض يسهل من مهمة الاستعمار في تكريس هذه التجزئة والتعميق منها.

- يجب إقامة دولة عازلة في قلب المنطقة العربية (فلسطين)، حيث يسكنها جنس بشري غريب عنها ومعاد لشعوبها من جهة، ومن جهة أخرى يكون مواليا بصفة مطلقة للدول الاستعمارية ويسهر على تنفيذ أجندتها، المتمثلة أساسا في نهب خيرات وثروات المنطقة¹.

تكشف القراءة المتفحصة لمضمون وثيقة "كامبل بنرمان" عدة حقائق تتعلق بالمسؤولية التاريخية التي تتحملها بريطانيا في احتلال فلسطين، نوجزها فيما يلي:

¹ حسني أدهم جرار، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني 1920 - 1939، دار الفرقان، عمان، [د. ت]، ص: 14.

- أن بريطانيا قامت بجهود ليس لها مثيل في دعم الحركة الصهيونية، بل ألزمت نفسها بخدمتها أكثر من الصهاينة أنفسهم وظلت تعمل معها ولصالحها.

- اللوبي الصهيوني كان له نفوذ قوي في الحكومة البريطانية وكذلك داخل اللجنة التي أعدت تقرير كامبل بنرمان، بدليل أنهم شرعوا في تجسيد مضمونه تدريجياً على أرض الواقع دون اعتراض مجلس الوزراء البريطاني أو البرلمان ومجلس العموم.

- التحالف بين الإمبريالية البريطانية والحركة الصهيونية كان موجوداً منذ تأسيس الحركة الصهيونية، ولولا ذلك التحالف لأخفقت تلك الحركة في احتلال فلسطين¹.

إن وثيقة "كامبل بنرمان" تعتبر أكبر دليل عما كان يببئ للمنطقة العربية من مؤامرات من طرف قوى الاحتلال الغربي وعلى رأسها بريطانيا المتحالفة مع الصهيونية، حيث تم الاتفاق على تقسيمها، وفصل الجزء الإفريقي منها عن الآسيوي بإقامة دولة عازلة، يسكنها جنس غريب عن المنطقة، يشكل قوة صديقة للاستعمار ترعى مصالحه، وعدوة لشعوب المنطقة تعمل على إبقائها مفككة وفي حالة من الضعف والوهن، واستجابة لتلك التطلعات تم تحديد فلسطين لتنفيذ مخططات المؤتمر على أرض الواقع.

مثل تقرير لجنة "كامبل بنرمان" الذي صدر عام 1907 البداية الفعلية لترسيخ قدم الصهيونية في فلسطين، والنواة الأساسية التي انبثقت منها المعاهدات السرية (اتفاقية سايكس - بيكو عام 1916)، والوعود التي تم بمقتضاها تسليم أراضي الفلسطينيين لغرباء ليس لهم فيها أدنى حق (وعد بلفور عام 1917)، وما ترتب عن ذلك من انعكاسات على الشعب الفلسطيني الذي طرد من أرضه قسراً.

¹ عبد المالك خلف التميمي، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي - المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي (دراسة تاريخية مقارنة)، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص ص: (88-89).

1-2- وعد بلفور 1917

في نفس العام الذي أنهى فيه مؤتمر كامبل بنرمان عقد جميع جلساته، قام حاييم وايزمان¹ Chaim Weizmann "رئيس الحركة الصهيونية العالمية" -آنذاك- بأول زيارة له إلى فلسطين، قصد تأسيس "شركة تطوير أراضي فلسطين"؛ التي ساهمت لاحقاً بشكل كبير في تسريب الأراضي الفلسطينية من ملاكها العرب إلى المهاجرين اليهود، وبعد ثلاثة أعوام أحرز اتفاقاً هاماً؛ حيث ابتاع الصندوق القومي اليهودي أكثر من 200 ألف دونم (1 دونم = 1000 م²) في مرج "ابن عامر" شمال فلسطين، وتبعاً لذلك طردوا الآلاف من الفلاحين العرب المقيمين عليها (أكثر من 60 ألف فلسطيني). وقد كانت تلك الأراضي في حيازة عائلة "سرسق" اللبنانية التي تعيش في أوروبا، حيث تعود ملكيتها لها إلى سنوات الحكم العثماني للمنطقة بعدما اشترتها من ضباط عثمانيين².

لقد تظن "وايزمان" مبكراً إلى أن نجاحه في تحقيق أهدافه أمر يقتضي جهداً خاصاً يقوم على إلحاق مصالح الصهيونية بمصالح بريطانيا، فصرح في 10 نوفمبر 1914 أي بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى قائلاً: "على نحو ظني؛ فإن الحلفاء سوف ينتصرون في الحرب، وهذا ما أرجوه، ولا ريب أن فلسطين سوف تلحق بالنفوذ البريطاني، لأنها امتداد طبيعي لمصر، ولا بد من وجود حاجز يفصل قناة السويس عن البحر الأسود (...). هذا الحاجز سيكون بمثابة بلجيكا الآسيوية (...). وإذا أتاحت لنا الفرصة فإننا نستطيع أن ننقل

¹ حاييم وايزمان (1874 - 1952): صهيوني، من مواليد مدينة بنسك إحدى ولايات روسيا البيضاء، شغل منصب مدير مختبرات سلاح البحرية البريطانية (1916 - 1918). ترأس البعثة الصهيونية الموفدة إلى مؤتمر الصلح، انتخب رئيساً للحركة الصهيونية العالمية بين عامي 1917 و1935، صاحب فكرة إنشاء الجامعة العبرية التي تم افتتاحها عام 1925، وأحد مؤسسي الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1929، مثل اليهود في عموم لجان التحقيق البريطانية والدولية المرسلة إلى فلسطين، انتخب رئيساً للكيان الصهيوني عام 1949، وقد ظل في منصبه إلى غاية وفاته عام 1952. (ينظر: صلاح عيسى، جميل عطية إبراهيم، صك المؤامرة "وعد بلفور، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991، ص: 35).

² وثائق سرية - وثيقة كامبل السرية، مجلة فلسطين، ع31، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، جامعة الدول العربية، فيفري 2016، ص: 37.

مليون يهودي إلى فلسطين خلال الخمسين أو الستين عاما القادمة، وبذلك نكون قد أوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة موالية لنا¹.

واصل "وايزمان" مساعيه، فكانت تحركاته في إطار حرص الصهاينة على التقرب من كبار المسؤولين في بريطانيا، كخطوة عملية أولية لكسب الدعم الكافي لأهدافهم المتمثلة أساسا في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، موهمين إياهم بأن هناك مصالح مشتركة تتطلب التعاون بينهما، ولجأوا إلى مختلف الأساليب لدعم حلفائهم من أجل الوصول إلى أجهزة صنع القرار، وهو ما أثر بشكل ملموس على السياسة البريطانية آنذاك.

في إطار هذه التحركات طلب "وايزمان" من صديقه "سكوت" "C.pscott" رئيس تحرير صحيفة المانشستر غارديان "Manchester Guardian" أن يرتب له لقاء مع مستشار الشؤون الخارجية البريطانية "دافيد لويد جورج" "Lloyd George" بهدف التباحث حول استراتيجية توطين اليهود في فلسطين²، وتم ذلك فعلا في 3 ديسمبر 1914، وقد حضر اللقاء رفقة "لويد جورج"، "هربرت صموئيل" "Samuel Herbert" رئيس مجلس الحكم المحلي في حكومة "هنري أسكويث" "Asquith Henry"؛ ويعد هذا اللقاء أول محاولة صهيونية جادة لاستطلاع رأي الحكومة البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى، تجاه مخططاتها لاحتلال فلسطين³.

كان "هربرت صموئيل" من الساسة البريطانيين الأكثر تأثرا بالصهيونية، فبعد لقائه مع "وايزمان" تبنى أهداف الصهيونية وأخذ في التخطيط لتنفيذها، حيث أرسل في جانفي 1915 مذكرة إلى رئيس الوزراء البريطاني بعنوان "مستقبل فلسطين"، ناشد فيها الحكومة البريطانية بضرورة إعطاء تسهيلات للمؤسسات الصهيونية للاستيلاء على أراضي العرب بعد احتلال فلسطين، لكي تستغل في إنشاء مراكز استيطانية للمهاجرين اليهود، وتأسيس المنشآت الدينية

¹ سحر علي شريف، "حاييم وايزمان ودوره السياسي في إصدار تصريح بلفور تشرين الثاني 1917"، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، مج 15، ع1، جامعة كركوك، 2020، ص: 312.

² المرجع نفسه، ص: 312.

³ نياز عبود حسين الفهداوي، "هربرت صموئيل حياته، ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني"، مجلة كلية التربية الأساسية، مج 18، ع 74، جامعة بابل، 2012، ص: 217.

والتعليمية، وتضمنت كذلك دعوة إلى فتح باب الهجرة أمامهم؛ وذلك قصد تحقيق الأغلبية المطلقة التي تمكنهم من إحراز الحكم الذاتي في فلسطين، وقد رحب بهذه المذكرة "لويد جورج" و"إدوارد غراي" "Edward Grwy" وزير الخارجية البريطانية، في حين عارضها رئيس الوزراء "أسكويث"، لذلك لم يشدد "صموئيل" على تنفيذ فحواها، بل أعاد صياغتها لاحقاً ثم عرضها من جديد على الحكومة البريطانية¹.

في تعليقه على هذه المذكرة كتب رئيس الوزراء البريطاني "أسكويث" الفقرات التالية في سجله اليومي: "تلقيت للتو من هيربرت صموئيل، مذكرة بعنوان "مستقبل فلسطين".. وهو يظن أننا نستطيع إسكان ثلاثة أو أربعة ملايين من اليهود الأوروبيين في ذلك البلد، وقد بدت لي فكرته هذه كنسخة جديدة من أقاصيص الحروب الصليبية.. وأنا أعترف بنفوري من هذه المقترحات التي تضم مسؤوليات إضافية إلى مسؤولياتنا"².

كان هذا التصريح كافياً لوضع حد لوزارة "أسكويث"، حيث أجبرت على الاستقالة في ديسمبر 1916 نتيجة معارضة المخططات الصهيونية ومشاريعها الاستعمارية الاستيطانية، وبحكم سيطرة الصهاينة على الدوائر السياسية في بريطانيا -آنذاك- تم تعيين المقربين منهم في الوزارة البريطانية الجديدة، حيث تولى "لويد جورج" رئاسة الوزراء، وعين "آرثر جيمس بلفور" Arthur James Balfour وزيرا للخارجية؛ وقد كانا من الصهاينة البارزين.

بعد التعديل الحكومي الجديد أصبحت اللقاءات غير الرسمية التي تجمع بين الصهاينة والمسؤولين البريطانيين بمثابة محادثات جادة، أفضت إلى تعهد بريطانيا بتأييد هدف الصهيونية المتمثل في إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين³؛ وكشف "وايزمان" عن واقع تلك المرحلة قائلاً: "كنا ندرك التطور الذي وصلت إليه حركتنا، فقد خرجت من دور

¹ سحر علي شريف، المرجع السابق، ص: 313.

² وليام غاي كار، أحجار على رقعة الشطرنج، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013، ص ص: (167-168).

³ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، ط10، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص: 83.

النظريات والدعايات إلى دور العمل والتنفيذ، وأصبحنا في مركز يساعدنا على أن نعرف من كان معنا، ومن كان علينا¹.

بادر وايزمان إلى جانب اثنين من اليهود الصهاينة، وهما: "ليونيل والتر روتشيلد" Lionel Walter Rothschild و"رونالد غراهام" Ronald Graham بعقد اجتماع مع "آرثر بلفور" وزير خارجية بريطانيا، في أوائل عام 1917، خاصة بعدما تماطلت بريطانيا في إصدار موقف رسمي يؤيد مطالب الصهيونية، حيث قال "وايزمان" لـ "بلفور": "إن الدوائر الصهيونية في العالم تنتظر أن تعلن بريطانيا - في تصريح رسمي - موافقتها على إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين"².

في واقع الأمر تعاقبت في تلك الفترة مجموعة من الأحداث التي منعت الحكومة البريطانية من الانفراد في تحديد مصير فلسطين، أولها المراسلات المتبادلة بينها وبين "الشريف حسين" أمير مكة عام 1915، والتي تضمنت شروط وجب على بريطانيا الالتزام بها، منها موافقتها على إنشاء مملكة عربية مستقلة تشمل فلسطين، ومن هذه الأحداث أيضا، مصادقتها عام 1916 على اتفاقية "سايكس-بيكو" Sykes - Picot، التي قضت بوضع الأماكن المقدسة تحت حكم الإدارة الدولية، وقد ساهمت في إبرامها عدة أطراف منها: فرنسا، روسيا وباقي الحلفاء، علاوة على ذلك عارض قسم كبير من اليهود البريطانيين المتنفذين فكرة إنشاء الدولة اليهودية التي يدعو إليها الصهاينة، وقاموا بحملة لإقناع الحكومة البريطانية بعدم الاستجابة لرغباتهم، وكانت الحملة بقيادة لجنة مندوبي اليهود البريطانيين والاتحاد الإنجليزي اليهودي، وهما الهيئتان الناطقتان باسم يهود بريطانيا، ولهما صوت قوي يؤيدهما في الوزارة نفسها؛ وهو صوت "إدوين صموئيل مونتاغو" Edwin Samuel Montagu الذي كان يشغل منصب وزير الهند³.

¹ صلاح عيسى، جميل عطية إبراهيم، المرجع السابق، ص: 51.

² المرجع نفسه، ص: 51.

³ جورج أنطونيوس، يقظة العرب، ترجمة: علي حيدر الركابي، مطبعة الرقي، دمشق، 1946، ص: 287.

على جانب آخر، بلغت المساعي الصهيونية أهدافها، حيث استجاب "بلفور" لمطالب "وايزمان" المتمثلة في إصدار تصريح رسمي من طرف الحكومة البريطانية تقرر فيه مناصرتها للحركة الصهيونية، وطلب منه تجهيز محتوى التصريح المزمع عرضه على مجلس الوزراء البريطاني¹، وبناء على هذا الطلب تشكلت "اللجنة السياسية" التي ضمت في عضويتها أبرز الشخصيات الفكرية الصهيونية، وشرعت مباشرة في إعداد مسودة تصريح تتضمن مساندة بريطانيا لغايات وأهداف الصهيونية، وقدمت اللجنة برئاسة "ناحوم سوكولوف Nahum Sokolow" عدة صيغ للتصريح، منها المسودة التمهيدية التي قدمها "روتشيلد" مع مجموعة من المستشارين في 12 جويلية 1917 إلى "بلفور"²، جاء فيها ما يلي: "إن حكومة جلالته بعد النظر في غايات المؤسسة الصهيونية، تقبل مبدأ الاعتراف بفلسطين وطننا قوميا للشعب اليهودي، وبحق الشعب اليهودي في أن يبني حياته القومية في فلسطين، تحت حماية تقام بعد عقد الصلح، ونهاية الحرب في مصلحة الحلفاء، وترى حكومة جلالته - صيانة لهذا المبدأ - حكما ذاتيا داخليا للقومية اليهودية في فلسطين مع حرية الهجرة لليهود، وتأسيس منظمة قومية يهودية، لإعادة بناء التطورات الاقتصادية للبلاد"³.

في بداية أوت 1917 تم توزيع مسودة التصريح على الوزراء البريطانيين المهتمين بالأمر، واطلع مجلس الحرب عليها بتاريخ 3 سبتمبر من العام نفسه، وأجاز الصيغة المعدلة من طرف وزير المالية "ألفرد ملنر" Alfred Milner في اجتماع المجلس يوم 31 أكتوبر 1917، وعهد إلى "بلفور" لخطرها إلى "روتشيلد" في 02 نوفمبر 1917⁴، وفيما يلي نص التصريح الذي أصبح يعرف في مختلف الأدبيات التاريخية باسم "وعد بلفور":

¹ صلاح عيسى، جميل عطية إبراهيم، المرجع السابق، ص: 51.

² سحر علي شريف، المرجع السابق، ص: 319.

³ حاييم وايزمان، مذكرات، تر: الحسيني الحسيني معدي، دار الخلود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص: 171.

⁴ علي محافظة، "صدى تصريح بلفور في الأوساط اليهودية والعربية والعثمانية والدولية 1917 - 1920"، مجلة أسطور، ع08، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2018، ص: 149.

"عزيزي اللورد روتشيلد:

يسرني جدا أن أبلغكم بالنيابة عن حكومة جلالة الملك بالتصريح التالي الذي ينطوي على العطف على أمانى الصهيونية، وقد عرض على الوزارة، وأقرته:

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل غاية جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يفهم جليا أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص من الحقوق المدنية والدينية، التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

وسأكون ممتنا إذا ما أحطتم الاتحاد الصهيوني علما بهذا التصريح"¹.

حمل نص وعد "بلفور" الكثير من المعاني والأفكار المتضاربة؛ إذ ليس من المعقول الجمع بين إقامة وطن قومي لغرباء استقدموا إلى فلسطين، وبين صيانة الحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية، وكيف يتم التوفيق بين الحفاظ على الحياة المستقرة للفلسطينيين العرب في وطنهم، وبين المخططات الصهيونية الداعية إلى ترحيلهم من ديارهم؟ من أجل تسهيل عملية توطين اليهود المستقدمين من مختلف أنحاء العالم محلهم.² وعليه أقر رجال القانون الدولي عدم شرعية هذا الوعد وبطلانه، فحسب تقديرهم فإنه من الضرورة بمكان أن يتحقق شرط التفاهم حول مضمون الاتفاق والموافقة عليه من قبل الأطراف المعنية، وفضلا عن ذلك يجب أن تجيزه مبادئ الأخلاق وأحكام القانون الدولي، وكل تعاقد يخالف ما سبق ذكره، لا يعد ملزما لأطرافه؛ أما وعد بلفور فهو تعاقد تم بين الحكومة البريطانية والحركة الصهيونية للاستيلاء على أرض فلسطين وإفراغها من شعبها الأصلي، وعليه فهو باطل لا يصح الإذعان له، لأن القانون الدولي يرتكز على مبادئ ثابتة تقر

¹ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 149.

² إياد أحمد ملحم، إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية، بيروت، 2017، ص: 50.

باحترام حقوق الشعوب الأصلية في العيش والإقامة الدائمة في بلادها، ووعده بلفور مهد اجتثاث الفلسطينيين من وطنهم¹.

إن قضية عدم شرعية وعد بلفور، دفعت بمعديه والمؤيدين له إلى مضاعفة جهودهم في سبيل إضفاء صفة الشرعية عليه، فمارس اليهود ضغوطات كبيرة على الدول الكبرى لإرغامها على الاعتراف به، وقد تمكنوا بفعل ذلك من كسب تأييد فرنسا، إيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية، قبل اجتماع الحلفاء في مؤتمر "الصلح" بباريس في جانفي 1919، بعدها بادروا بإرسال ممثلين عن الحركة الصهيونية لحضور المؤتمر وهم: "وايزمان"، "سوكولوف"، الصهيوني الروسي "يوشيشكين" Ussishkin، والصهيوني الفرنسي "اندريه سبيير" Andre Spire، بقصد توضيح مطالب وأهداف الصهيونية أمام المجلس الأعلى²، وفي 3 فيفري سلم الوفد عريضة رسمية للمجلس انطوت على المطالب الآتي ذكرها:

- التسليم بالانتماء التاريخي لليهود إلى فلسطين.
- السماح لليهود بإعادة بعث وطنهم القومي في فلسطين.
- رسم الحدود الخاصة بفلسطين، والتي يجب أن تشمل الجزء الجنوبي من الأراضي اللبنانية، وكذا جبل يعرمون، العقبة، والأردن.
- فرض الانتداب البريطاني على فلسطين.
- الحرص على تجسيد وعد "لفور" على أرض الواقع.
- إنشاء مجلس تمثيلي لليهود في فلسطين³.

يبدو من مطالب الصهاينة السالفة الذكر أنها قد ركزت على ضرورة تنفيذ ما جاء في وعد بلفور، من خلال اقتراح وضع فلسطين تحت الانتداب، ولتحقيق ذلك لم يكن أمامهم من بد إلا التدخل في توجيه قرارات المؤتمر التي سايرت أطماعهم في فلسطين، ومن أهم

¹ إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: (38 - 39).

² علي محمد علي، الوعد الباطل "وعد بلفور"، الدار القومية، القاهرة، [د.ت]، ص: 51.

³ المرجع نفسه، ص: (51-52).

تلك القرارات إنشاء عصبة الأمم، التي تضمنت هي الأخرى بنود تخدم بصفة خاصة الأهداف الصهيونية.

في 28 جوان 1919 صادقت أغلب الدول الأوروبية -عدا الاتحاد السوفياتي- على ميثاق عصبة الأمم، ولقد تضمنت المادة: 22 منه على ما يعرف بـ: "نظام الانتداب"، الذي قرر المصير الذي ستؤول إليه فلسطين، حيث ادعى عدم قدرة الفلسطينيين على تسير شؤون بلادهم بأنفسهم، فأُسند حكمها إلى دولة كبرى "تسير بها في مدارج التقدم والازدهار!" إلى حين اكتساب شعبها القدر الكافي من الكفاءة التي تؤهله لإدارة بلاده، حينها يلغى نظام الانتداب¹.

بناء على ما سبق، عقد المجلس الأعلى للحلفاء مؤتمرا بتاريخ 25 أفريل 1920 في "سان ريمو" Sanremo بإيطاليا، وكانت من أبرز قراراته وضع فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بعدها تم تقديم القرار إلى عصبة الأمم للمصادقة عليه، فقضت بإصدار ما يعرف بـ: صك الانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ 24 جويلية 1922² (ينظر الملحق رقم: (1)، ص ص: (612-614))، ودخل حيز التنفيذ في 29 سبتمبر 1923، وبذلك حاز الانتداب البريطاني على حق الشرعية الدولية في فلسطين، وأصبح تنفيذ وعد بلفور ساري المفعول، استنادا إلى صك الانتداب؛ الذي فوض في البند "ج" من ديباجته بريطانيا لكي تنقيد بما جاء به وعد بلفور، كما تضمنت "الفقرة الرابعة" منه الدعوة إلى تأسيس "وكالة يهودية" تساعد سلطات الانتداب على تهئية فلسطين لليهود، وأكدت "الفقرة السادسة" على ضرورة فتح باب الهجرة أمامهم نحو فلسطين، وفي الوقت ذاته تشير إلى عدم اضطهاد الجماعات البشرية (يقصدون السكان الأصليين) المقيمة في فلسطين، وحماية حقوقها المختلفة لاسيما الدينية والمدنية³.

¹ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، معهد العلوم الاجتماعية، مكتب التحقيق المركزي، من الانتداب إلى النكبة 1919-1948، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2017، ص: 51.

² عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج6، دار الشروق، القاهرة، 1999، ص: 54.

³ إميل توما، جذور القضية الفلسطينية، المكتبة الشعبية، الناصرة، فلسطين، 1973، ص: 123.

خطى الصهاينة خطوات كبيرة نحو تحقيق مراميهم بعدما أقرت عصبة الأمم ما يعرف بـ: "نظام الانتداب"، الذي تم بموجبه وضع البلاد العربية تحت سيطرة الدول الأوروبية، فتطبيق هذا النظام يتيح لهم فرصة تنفيذ مشروعهم في فلسطين تحت غطاءه، لهذا حاولوا الحرص على أن تكون فلسطين من نصيب بريطانيا صاحبة الوعد، وهو ما تم فعلا، من ذلك مضت بريطانيا في تدليل العقبات أمام اليهود الصهاينة لتقوية شوكتهم السياسية والاقتصادية وحتى العسكرية فيها.

أحدث عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية إلى عصبة الأمم قلقا كبيرا لدى الحكومة البريطانية، التي كانت تهدف إلى كسب موافقة جميع الدول الكبرى على صك الانتداب، فسارعت إلى توقيع اتفاق ثنائي معها في 3 ديسمبر 1924، انطوى على إقرارها بصك الانتداب في شكله النهائي، وهكذا تحقق للوطن القومي اليهودي المزمع إقامته تأييد كافة الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، كما تحقق الإطار السياسي المؤيد للمشروع الصهيوني، نتيجة إغفال رأي الشعب الفلسطيني، فلا هو اطلع على ما كان يدبر ضده في الخفاء، ولا هم أعاروا رفضه صك الانتداب أي اهتمام¹، بل تغاضوا تماما عن واقع فلسطين التاريخي والقومي، وشعبها العربي الذي لم ترد الإشارة إليه في صك الانتداب إلا بشكل عرضي، رغم أنهم كان يشكل الأغلبية بنسبة قدرت حينذاك بنحو 90% من مجموع السكان، بينما نسبة اليهود لم تتجاوز 10%، وأملأهم لا تتعدى 2% من الأراضي، كما أن الصك لم يتقيد بميثاق عصبة الأمم نفسها، الذي منح السكان الأصليين حرية اختيار الدولة المنتدبة².

لقد تمادت السلطات البريطانية في مولاتها للصهيونية، حيث أقدمت في جويلية 1920 على إلغاء النظام العسكري في فلسطين، وعينت "هربرت صموئيل" كأول مندوب سام

¹ فؤاد حمدي بسيسو، "الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920 - 1948)"، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، مج 01، [د. ن.]، [د. ب.]، [د. ت.]، ص: 608.

² عبد الوهاب محمد المسيري، المرجع السابق، ص: 54.

بريطاني فيها¹، وهو من أصول يهودية وأحد كبار غلاة الصهيونية، ولم يكن أمر تعيينه صدفة، بل كان ذلك مخطط له بدقة قصد استمالة عواطف اليهود وحملهم على الهجرة إلى فلسطين، بالتالي نجاح الصهيونية في تحقيق أهدافها، وهو نفسه كانت غاية قدومه إلى فلسطين ترسيخ قدم اليهود فيها، يتضح ذلك من خلال إقدامه على إنشاء مؤسسات مختلفة ترعى شؤونهم²، حيث كشف عن تلك النوايا قائلاً: "أنا ذاهب إلى فلسطين لتنفيذ الأوامر المتعلقة بتحقيق مشاريع دولتي، الرامية إلى إنشاء وطن قومي يهودي في فلسطين"³، وبالفعل هذا ما أكدت عليه إجراءاته الأولى التي افتتح بها نشاطه في فلسطين، حيث جعل المناصب الأكثر أهمية في يد اليهود وقربهم من الحكم؛ فنجده مثلاً عين اليهودي "نورمان بنتويتش" Norman Bentwitch نائبا عاما أسندت إليه مهمة سن القوانين والأنظمة التي تدير شؤون البلاد، كما عين يهوديين آخرين؛ الأول مديرا عاما للمهاجرة والسفر، والثاني مديرا للتجارة، ودعمهما بيهودي ثالث شغل منصب مدير السياحة، وكذلك من أبرز أعماله التي قام بها خلال تلك الفترة نذكر:

- أمر بجعل العبرية لغة رسمية إلى جانب العربية والإنجليزية.
- أعطى للوكالة اليهودية حق الاشراف على التعليم اليهودي ومؤسساته، أما التعليم العربي فقد أسندت إدارته إلى سلطات الاحتلال البريطاني.
- أضاف عبارة "أرض إسرائيل" بالعبرية بمحاذاة عبارة "فلسطين" بالعربية والإنجليزية على النقود والطوابع.

¹ أقدمت السلطات البريطانية على تنفيذ نظام الانتداب قبل إقراره بشكل رسمي بثلاث سنوات؛ حيث عينت هيربرت صموئيل كأول مندوب سامي لها في فلسطين بتاريخ: 1 جويلية 1920، بينما الموافقة على صكوك الانتداب واعتمادها من طرف مجلس عصبة الأمم قد تم في 29 سبتمبر 1923، أي عقب توقيع تركيا على معاهدة لوزان سنة 1923. (ينظر: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، ج10، القسم الثاني، في بيت المقدس، دار الهدى، كفر قرع، فلسطين، 1991، ص: 253).

² محمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، 1959، ص: 31.

³ إياد أحمد ملحم، المرجع السابق، ص: 52.

- مصادرة أراضي الفلسطينيين وتحويل ملكيتها إلى اليهود، لاسيما أراضي الدولة¹.

2- سياسة الانتداب البريطاني من 1923 - 1948

بعد كل ما تقدم، أصبح المجال مفتوحا أمام بريطانيا لتنفيذ ما جاء في وعد "بلفور"؛ لأن في ذلك حماية لمصالحها الحيوية بالمنطقة، وهو ما قاله "هربرت صموئيل" لـ "لورد غراي": "إن أجبنا مطالب اليهود في فلسطين، نكون قد أوجدنا في جوار مصر وقناة السويس دولة موالية لنا"²؛ ذلك أن تحقيق العرب لسيادتهم الكاملة يشكل خطرا وتهديدا لمصالح بريطانيا في المنطقة؛ ولاسيما قناة السويس، وقد جاء في وثيقة "كامبل بنرمان" ما يؤكد على ضرورة إيجاد كيان غريب عن المنطقة، على مقربة من قناة السويس، يشكل قوة صديقة للاستعمار، وعدوة لسكان المنطقة، وهو ما حدث فعلا.

سعى منها لاقتلاع الشعب الفلسطيني من أرضه، وغرس هذا الكيان الغريب في فلسطين، سلكت سلطات الانتداب البريطاني سياسة جائرة ورسمت خططا خبيثة لتمكين الصهاينة من الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، ستقتصر دراستنا في هذا الصدد على مناقشة ثلاث خطط أساسية، هي كالتالي:

2-1 - انتزاع الأراضي الفلسطينية

ركزت مخططات الصهاينة على احتلال الأراضي الفلسطينية، وجعلها خالية من السكان الأصليين، بإقامة دولة يهودية في فلسطين لن يتحقق دون سلب الأراضي من أهلها، حيث يقول الزعيم الصهيوني البارز "أوشيسكين": "من أجل تأسيس حياة مستقلة للطائفة اليهودية -أو بالأصح- تأسيس دولة يهودية في فلسطين، من المحتم بالدرجة الأولى، أن تكون جميع أراضي فلسطين أو معظمها ملكا لشعب إسرائيل، وبدون حق ملكية الأراضي لا تكون فلسطين يهودية أبدا"³، ويضيف الكاتب الصهيوني "بن بورات" Ben Pora: "إن

¹ إياد أحمد ملحم، المرجع السابق، ص: 57.

² أكرم زعيتر، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955، ص: 44.

³ غازي حسين، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003، ص: 18.

الحقيقة هي: لا صهيونية بدون استيطان... ولا دولة يهودية بدون إخلاء أراضي العرب وتسييجها¹.

تجسيدا لتلك المخططات استعان الصهاينة بحكومة الانتداب البريطاني في فلسطين، للاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وتحويلها إلى ملكيتهم، وهذا بالتعاون مع الصندوق القومي اليهودي²، والوكالة اليهودية³، حيث عمدت سلطات الانتداب إلى سن مجموعة من التشريعات لانتزاع الأراضي من ملاكها وأصحابها الشرعيين، وجعلها خالية منهم، ومن ثم تحويلها ديموغرافيا للوافدين الجدد من اليهود، دون أدنى اعتبار لما نص عليه صك الانتداب، من حتمية صيانة سلطات الانتداب حقوق المجتمعات غير اليهودية في فلسطين، وقد عرفت تلك التشريعات باسم قوانين الأرض، وكان من أبرزها:

2-1-1- قانون تصحيح سجلات الطابو⁴ 23 سبتمبر 1920: تم اصدار هذا القانون من طرف سلطات الانتداب البريطاني عقب اعتماد النظام المدني في فلسطين، وتم نشره في صيغته النهائية بتاريخ الأول مارس 1921، وحسب ما جاء في ديباجته، فإن دوافع وضعه تتلخص بشكل أساس في ادعاء الكثير من الأشخاص غير الملاك المسجلين أو ورثتهم أن

¹ إياد أحمد ملح، المرجع السابق، ص: 55.

² تم إنشاء الصندوق القومي اليهودي في أبريل 1907 في بريطانيا لتقديم الدعم الكافي للصهيونية لشراء الأراضي في فلسطين. وحسب ما جاء في وثيقة التأسيس للصندوق، كان "هدفه الرئيس" هو شراء الأرض، أو الاستيلاء عليها بشتى الطرق والوسائل، ليتم منحها للمهاجرين اليهود للاستيطان فيها. (ينظر: سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين 1917 - 1966، هيئة أرض فلسطين، لندن، 2011، ص: 40).

³ تأسست الوكالة اليهودية في فلسطين عام 1922، بمقتضى المادة الرابعة من صك الانتداب المتضمنة "إنشاء وكالة يهودية" تتعاون معها إدارة الانتداب وتستشيرها في مختلف القضايا الاجتماعية والاقتصادية، حيث تراعى في ذلك مطامع الصهيونية في فلسطين. (ينظر: رفيق شاعر، الانتش، إسماعيل أحمد ياغي، عبد الفتاح حسن أبو علي، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991 ص: 30).

⁴ صدر نظام الطابو عام 1859، تضمن 33 مادة، تناولت المواد من 02 - 24 عملية نقل الأراضي سواء من خلال البيع، المناقلة والتبادل، وكيفية إعطاء السندات، كما حددت الرسوم المفروضة على عملية انتقالها، ولم يعف من هذه الرسوم سوى الأرض الموات التي يتم إحيائها؛ بهدف تشجيع الرعية على زراعتها. (ينظر: محمود راجح محمد أبو الوفا، ملكية الأراضي في قضاء جنين (1858 - 1918)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: أمين أبو بكر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة الجامعية 2013، ص: 63).

أغلب الأراضي المسجلة لهم صلة بها، إما كملاك أو كمرتدين أو غير ذلك، من ذلك سعى هذا القانون لمنح الفرصة لكل من يدعي بملكية أرض مسجلة بغير اسمه، بأن يقدم توضيحاً للأمر إلى المحكمة، وبعد اطلاع المحكمة على أدلة المتحاكمين "المدعي والمدعى عليه"، يسمح لها أن تطلب بإلحاق ذلك التوضيح مع توضيح المنفعة المدعى بها، وباقي التفاصيل الخاصة بالأدلة التي قدمت لإثبات هذه الادعاءات، كإظهار المستندات التي تؤكد تسديد ضريبة "الويركو"¹ عن الأراضي المتنازع عليها، لمدة ثلاث سنوات قبل الاستدعاء².

يبدو من الوهلة الأولى أن هذا القانون جاء لصالح الفلسطينيين، لكن بعد تحليل محتواه، يتضح مباشرة أنه وضع ضدهم، حيث اشترط الزامية امتلاك الفلسطينيين بعض الوثائق والمستندات التي تثبت ملكيتهم للأراضي، على الرغم من علمهم أن جل الفلسطينيين أثناء العهد العثماني لم يهتموا بتسجيل أراضيهم، بل كانوا يثبتون ملكيتها طبقاً للأعراف التي كانت سائدة لدى المجتمع الفلسطيني كالتوارث هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان بعضهم يسجل أرضه بأسماء كبار الملاك، أو شيوخ القبائل والقرى، أو حتى بأسماء غير حقيقية لتفادي دفع الضرائب، وعليه فإن السلطات البريطانية عندما سنت ضرورة توفر الوثائق المتعلقة بتسجيل الأراضي، كانت متأكدة أن الفلسطينيين لا يمتلكونها، لا سيما تلك الخاصة بضريبة "الويركو"، التي قاطعها معظمهم إبان سنوات الحرب وبعدها، كما أن إلزامية دفع رسوم القضية سيؤدي إلى تراجع الفلاحين عن التقدم بشكاويهم، لأن الأمر قد يكبدهم خسائر مادية طائلة تزيد من تدهور أوضاعهم الاقتصادية³.

¹ ضريبة كانت تجبى في العهد العثماني بموجب القانون الصادر في 5 أوت 1886، وكان تقدر بـ: 4% على الأراضي الأميرية، و10% على الأراضي الملك، وقد كانت الحكومة العثمانية ترفع من قيمتها بين الفينة والأخرى حسب حاجياتها، أو لتغطية العجز في الميزانية. (ينظر: كامل محمود خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1939، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1982، ص: 761).

² محمد ماجد السيد صلاح الدين، ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1949، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: عبد الكريم غرابية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، عمان، السنة الجامعية 1993، ص: 79.

³ محمد ماجد السيد صلاح الدين، المرجع السابق، ص: 90.

2-1-2- قانون انتقال الأراضي 1920: سعت سلطات الانتداب من وراء استصداره إلى استئناف عملية بيع الأراضي التي توقفت منذ 1918، قصد تمكين الصهاينة من الحصول على المزيد من الأراضي الفلسطينية، فقدمت حكومة الانتداب من خلاله خدمة للصهاينة بالدرجة الأولى على حساب العرب أصحاب الأرض، نزولا عند رغبة وايزمان الذي طالب بفتح السجل العقاري لتجاوز الأزمة الاقتصادية التي حلت بالبلاد، قائلا: "إن بناء الفنادق والمنازل وافتتاح المشاريع الصناعية والعمرانية، وسواها من التحسينات التي تبرز الحاجة إليها، يجري وقفها نتيجة للقيود المفروضة على انتقال الأراضي"¹.

لقد ادعى "أو.أ. سكوت" وهو أحد موظفي وزارة الخارجية البريطاني، أن قانون إعادة فتح دوائر السجلات العقارية، جاء لتقديم يد العون للسكان الأصليين وتلبية لرغباتهم، لغرض تحقيق الاستقرار قبل استئناف الهجرات اليهودية إلى فلسطين، التي من المرجح أن تتضاعف مباشرة بعد تشكيل الإدارة المدنية، لكن الواقع خلاف ذلك تماما؛ لأن شروط قانون انتقال الأراضي تتناسب إلى حد كبير مع أطماع الصهيونية في استملاك أراضي العرب الفلسطينيين²؛ إذ ألزم صاحب الأرض، أو المستأجر لها، على الإقامة في فلسطين بشكل دائم، وبذلك حرم الملاك المقيمين في الخارج-أغلبهم من سوريا ولبنان- من حيازة الأراضي³، كما ألزم القانون صاحب الأرض بخدمتها بنفسه، وتم تحديد المساحة الإجمالية للأراضي المسموح بنقل ملكيتها بـ: 300 دونم بالنسبة للأراضي الزراعية في الأرياف، و30 دونم داخل المدن، وخُولت سلطة تحويل ملكية الأراضي التي تزيد مساحتها على الحد الأقصى إلى المندوب السامي⁴. وهذا ما يسهل من عملية انتقال أراضي الفلسطينيين التي

¹ الموسوعة الفلسطينية، انتقال الأراضي (قانون 1920)، 2013، ص: 03. تمت الزيارة يوم: 29 - 09 - 2021، الساعة: 11:10، متاح على الرابط: <http://www.palestinapedia.net>

² المرجع نفسه، ص: 04.

³ سائدة أحمد سليمان عجوة، آلية انتقال الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، إشراف: أكرم داود، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة الجامعية 2011، ص: 18.

⁴ الموسوعة الفلسطينية، المرجع السابق، ص: 04.

ستصبح تحت سيطرة المندوب السامي إلى المهاجرين اليهود، الذين قطعت السلطات البريطانية وعدا لهم بتهيئة الظروف المناسبة لتوطينهم في فلسطين.

2-1-3- قانون الأراضي المحولة 1921: سعت سلطات الانتداب من وراء هذا القانون إلى مصادرة أراضي الفلاحين العرب، وقد استغلت في ذلك حجة عدم زراعة أغلب الفلسطينيين لأراضيهم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى¹، وتم تنفيذ هذا القانون بأثر رجعي، وهو ما منع الفلاحين من الانتفاع من أراضيهم².

2-1-4- قانون الأراضي الموات 1921: تم اعتماده بتاريخ 16 فيفري 1921، حيث يقصد بالأراضي الموات؛ الأراضي التي لا مالك لها؛ وتشمل على وجه التحديد - حسب سلطات الانتداب - نوعين من الأراضي هما:

- الأراضي الواقعة بالقرب من التجمعات السكنية، والتي لا يسمع فيها صوت المؤذن أو المنادي، باستثناء الأراضي التي يملك أحد الأشخاص حق التصرف فيها وإحيائها، ويثبت ذلك بإظهار ما يسمى بـ: "كوشان طابو"، وهو عبارة عن تصريح منح له من طرف الإدارة العثمانية.

- الأراضي التي تقع بعيدا عن المدن والقرى الآهلة بالسكان بحوالي: 5,1 ميل، عدا الأراضي التي يملك أصحابها "كوشان طابو"³.

تمكنت سلطات الانتداب البريطاني بموجب هذا القانون من الاستيلاء على عدد كبير من الأراضي الفلسطينية، وضمها إلى ملكية الصندوق القومي اليهودي، والوكالة اليهودية، خاصة وأن الفلسطينيين العرب خلال الفترة العثمانية لم يقدموا على تسجيل أراضيهم، تهربا

¹ طبقا للقانون العثماني، فإنه في حالة ترك الأرض غير مزروعة ثلاثة أعوام متعاقبة، تعود تلك الأرض إلى الدولة بصفتها أراضي المحولة. (ينظر: زكريا السنوار، "دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضي في فلسطين (1920 - 1925)", فلسطين واحد وستون عاما على النكبة: المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب 16 - 17 ماي 2009، الجامعة الإسلامية، غزة، 31 - 05 - 2009، ص: 383).

² مركز المعلومات الوطني - وفا، "ملكية الأراضي في عهد الانتداب البريطاني 1917 - 1948، تمت الزيارة يوم: 20 - 10 - 2021، الساعة: 23:15، متاح على الرابط: https://info.ps/ar_page.aspx?id=5162

³ سائدة أحمد سليمان عجوة، المرجع السابق، ص: 19.

من دفع الضرائب التي كانت تفرض على ملاك الأراضي المسجلة، وهو ما أدى إلى فقدانهم لقسم كبيرة من أملاكهم.

2-1-5- قانون محاكم الأراضي 1921: تم اعتماده من طرف المندوب السامي في 8 أبريل 1921، بهدف تسوية المنازعات المتعلقة بملكية الأراضي، وتم تكليف السكرتير القضائي "نورمان بنتويتش" لتتبع تنفيذه، كما منحت له صلاحية وضع القواعد والأحكام الخاصة بالمسائل التالية: نظام محاكم الأراضي وترتيبها وأصول الإجراءات فيها، طريقة حفظ قيود المحكمة، النماذج التي تستعمل للطلبات والسندات، الرسوم التي تستوفى بخصوص دعوى الأراضي، أو بدعوى أخرى ترتبط بها، التوكيل بالدعاوي، كل المسائل التي تستدعي وضع قواعد لها، لأجل تنفيذ هذا القانون¹.

لقد ترتب عن هذا القانون إغلاق البنك الزراعي العثماني، الأمر الذي انعكس بشكل سلبي على عدد كبير من الفلاحين الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم مرغمين على الاقتراض من اليهود بفوائد ربوية أو برهن أراضيهم، وعندما يعجز الفلاحون عن دفع هذه القروض يلجأ المرابون اليهود إلى المحاكم، التي كانت في كثير من الأحيان تقضي بتحويل ملكية الأراضي المرهونة إليهم².

2-1-6- قرار تسوية حقوق الملكية لسنة 1928: سعت حكومة الانتداب من وراء إصداره إلى تحقيق تسوية شاملة لحقوق الملكية الخاصة بالأراضي الفلسطينية، التي تمكن صاحب الأرض من تسجيلها باسمه، لكن الواقع كان خلاف ذلك تماماً؛ فالقرار جاء في إطار سلسلة من القرارات التي هدفت إلى تسهيل عملية انتقال الأراضي الفلسطينية إلى ملكية المهاجرين اليهود، من خلال وضع حد لما يسمى بـ: "الملكية المشاعة للأراضي" التي عقدت كثيراً من عملية استيلاء سلطات الانتداب على هذا الصنف من الأراضي، إذ اشترطت على الفلسطينيين إظهار وثائق رسمية وقانونية تثبت ملكيتهم لها، وعندما قدموا

¹ محمد ماجد صلاح الدين، المرجع السابق، ص: 85.

² المرجع نفسه، ص: 86.

الوثائق المطلوبة قابلتها بما لم يكن متوقعا، حيث تحجبت بعدم صلاحيتها لأنها تعود إلى العهد العثماني، في حين سلمت بالوثائق المقدمة من طرف اليهود، وقد أدى ذلك إلى مصادرة مساحات واسعة من الأراضي الفلسطينية وتحويل ملكيتها إلى اليهود¹.

استطاعت الحركة الصهيونية استنادا إلى القوانين السالفة الذكر السيطرة على ما يعادل 30% من مساحة أراضي المزارعين العرب، حيث وصلت مساحة الأراضي التي أصبحت بحوزة الصهاينة في أواخر عام 1947 إلى نحو 1,82 مليون دونما، أي ما نسبته 6 % من مساحة فلسطين الاجمالية البالغة 27 مليون دونما، بينما كانت في أثناء السنوات الأولى للانتداب لا تتجاوز 2% فقط؛ وهو ما أدى إلى تهجير زهاء 2746 عائلة فلسطينية من 22 قرية تقع في مرج "ابن عامر"، وما يربو عن 15 ألف فلسطيني من سهل "الحولة"، كما تم إجلاء 15.500 شخص من "وادي الحوارث"، وأيضا إبعاد عدد كبير من أهالي أراضي (الساخنة، غور بيسان، طلعون، الزبيدات، والمنسي)².

نستنتج مما سبق، أن سياسة الانتداب البريطاني إزاء الأراضي العربية الفلسطينية، قد أدبرت بشكل أدى عمليا إلى انتقالها للمهاجرين اليهود، وعليه تأثر الفلاح الفلسطيني كثيرا من هذه السياسة، التي أسفرت عن الاستيلاء على أجود أراضي وأخصبها، والتي كانت تعد مصدرا أساسيا من مصادر رزقه.

2- 2- تشجيع الهجرة اليهودية: يؤكد المؤرخون أن الهجرة اليهودية المنظمة إلى فلسطين، تمت على عدة مراحل بداية من النصف الثاني للقرن التاسع عشر، أي في ظل الحكم العثماني للمنطقة، وقد شهدت الموجة الأولى خلال الفترة ما بين (1882- 1903) تدفق عدد كبير منهم، كان أغلبهم من روسيا؛ وبعد إنشاء الحركة الصهيونية عام 1897 حدثت الهجرة الثانية خلال السنوات الممتدة ما بين (1904 - 1918)، وعقب فرض الانتداب

¹ أحمد خالد عكاشة، قراءات في تاريخ فلسطين الاقتصادي 1920- 1948، دار الكاتب للطباعة والنشر، القدس، 1993، ص: 132.

² وليد حسن المدلل، عدنان عبد الرحمان أبو عامر، دراسات في القضية الفلسطينية، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة، 2013، ص: 54.

البريطاني على فلسطين كنظام مصادق عليه من طرف عصابة الأمم، تسلمت سلطات الانتداب أعمال الإشراف على هذه الهجرة نحو فلسطين، إذ استقدمت حشودا كبيرة من اليهود الصهاينة، وهو ما تسبب في خلل ديمغرافي أضر بمصالح السكان الأصليين، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن هذه الهجرات المنظمة كانت تتخللها أخرى غير منظمة. وعموما يمكن تقسيم الهجرات اليهودية خلال فترة الاحتلال البريطاني لفلسطين إلى أربع مراحل، وهي:

2-2-1- المرحلة الأولى (1919 - 1923) : مهدت سلطات الانتداب السبيل لهجرة يهودية واسعة إلى فلسطين، حيث أصدرت منذ عام 1920 قانونا لتحريض اليهود على الهجرة والاستقرار فيها، وقد جرى تعديله مرتين: الأولى عام 1921، والثانية عام 1925، بهدف منح صلاحيات مطلقة لتسليح اليهود إلى فلسطين، وكذلك محاولة إقناع الذين يتمتعون بمكانة خاصة في مجتمعاتهم على الهجرة، كما سمح للوكالة اليهودية برعاية حملات الهجرة الخاصة بفئة العمال اليهود وحمائتها، بمعنى أنه بسط يدها على الهجرة، التي فتحت لها الأبواب خلال هذه المرحلة دون أي قيد، ونتيجة لتلك التسهيلات دخل إلى فلسطين حوالي 35 ألف مهاجرا ما بين (1919 - 1923)، حيث قدرت نسبة الزيادة في متوسط قدوم المهاجرين السنوي، وخلال أربع سنوات فقط ما يعادل تسعة أضعاف الزيادة السنوية، وهذا دليل قاطع على مساهمة بريطانيا بشكل كبير في استجلاب المهاجرين اليهود إلى فلسطين¹.

2-2-2- المرحلة الثانية (1924 - 1931): عرفت هذه المرحلة باسم "هجرة غرابسكي" نسبة إلى رئيس وزراء بولندا (فلديسلب غرابسكي) (Vladyslaw Grabs) المعروف بكرائيته الشديدة لليهود، حيث اتبع سياسة اقتصادية حملت العديد من اليهود على الهجرة من بلاده، وقد بلغ عدد المهاجرين في أثناء هذه المرحلة زهاء 82 ألفا صهيوني، كان معظمهم من

¹ هند أمين البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998، ص 109 - 110).

يهود بولندا، فضلا عن مهاجرين من روسيا، ألمانيا، ورومانيا، وكان جلهم من التجار وأرباب الصناعات؛ أي من ذوي الطبقة الوسطى¹.

2-2-3- المرحلة الثالثة (1931 - 1938): ازدادت نسبة الهجرة اليهودية إلى فلسطين خلال الفترة الممتدة ما بين (1931 - 1938)، وكان أكثر الوافدين من أوروبا الغربية، بولندا، وألمانيا، لا سيما عقب تولي "أدولف هتلر" Adolf Hitler مقاليد الحكم في ألمانيا عام 1933، وما ترتب عن ذلك من معاملة تعسفية لليهود، وقد وصل عدد المهاجرين آنذاك حسب بعض التقديرات إلى نحو 174 ألف مهاجر، بينما تذكر تقديرات أخرى أنهم وصلوا إلى ما يقرب من 224 ألف مهاجر، ليزداد عددهم إلى حوالي 370 ألف مهاجر، وبالمقارنة مع المرحلة السابقة نجد أن عددهم قد تضاعف أربع مرات²، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى التسهيلات المقدمة من قبل حكومة الانتداب البريطاني للمهاجرين اليهود، حيث كانت تهيء لهم الظروف الملائمة للاستقرار في فلسطين؛ من خلال إنشاء مستوطنات خاصة لإيوائهم، بعدما يجري الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين بشتى الطرق³.

2-2-4- المرحلة الرابعة (1939 - 1948): في أعقاب الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939)، أصدرت الحكومة البريطانية عام 1939 ما عرف باسم "الكتاب الأبيض" أو "ورقة مكدونالد"، وهو وثيقة رسمية رسمت المعالم الأساسية الضابطة لسياسة الانتداب البريطاني في فلسطين حتى انتهائه عام 1948⁴، وعلى عكس السياسة التي تبنتها حكومة الانتداب خلال السنوات الماضية، أقر الكتاب الأبيض تقييد هجرتهم إلى فلسطين، حيث حدد عددهم بعشرة آلاف مهاجر سنويا لمدة خمس سنوات، فضلا عن السماح باستقدام 25

¹ حسن عبد الله يوسف أبو حلبية، "دور أحداث هاعفواده (وحدة العمل) في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من 1919 - 1948"، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 29، عمان، مارس 2021، ص: 430.

² إياد أحمد ملحم، المرجع السابق، ص ص: (89 - 90).

³ موقع مركز مدار، الهجرات اليهودية المنظمة، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 16 - 11 - 2021، الساعة: 18:23، متاح على الرابط: <https://www.madarcenter.org>

⁴ سلافة حجاوي، "الكتاب الأبيض.. فصل في السياسات الفلسطينية"، مجلة رؤية، ع 6، [د. ن.]، [د. ب.]، فبراير 2001، ص: 03.

ألف مهاجر يهودي في الحال، وكل ذلك حسب ما تسمح به الظروف الاقتصادية؛ وبعد هذه الفترة تتوقف الهجرة على موافقة العرب، ويتم ذلك بشرط ألا تزيد نسبة اليهود النهائية على ثلث السكان¹.

لقد تظاهرت سلطات الانتداب البريطاني أثناء الحرب العالمية الثانية، بأنها تسعى للحد من تزايد عدد المهاجرين اليهود، وذلك عملاً بما جاء في بنود الكتاب الأبيض، حتى تتفادى الصدام مع الفلسطينيين، لكن في حقيقة الأمر ظلت تحيز بشكل أو بآخر توافدهم؛ حيث أفصحت الوثائق السرية البريطانية أن الأسطول البريطاني الذي كان يتولى حراسة الشواطئ الفلسطينية من الهجرة "غير الشرعية" - حسب ادعاءات الحكومة البريطانية آنذاك - كان يشرف على توجيه سفن المهاجرين اليهود، وتزويدها بالطعام والشراب وحتى الوقود، بل وارشادها إلى السواحل الفلسطينية، حيث تتم عملية إيقافهم بشكل صوري وزائف².

إذا كانت الهجرة اليهودية إلى الأراضي الفلسطينية قد قامت بشكل أكبر على المال، فإن ما يعرف بسياسة "معاداة السامية" لعبت هي الأخرى أثناء هذه المرحلة دوراً رئيساً في الدفع بيهود أوروبا نحو الهجرة إلى فلسطين - ملجؤهم الوحيد من الاضطهاد اللاسامي-، من خلال الادعاء بوجود اضطهاد ضدهم في أماكن تواجدهم، ولعل أبرزها ما تم تداوله حول المحرقة اليهودية أو "الهولوكوست" The Holocaust في ألمانيا من تفسيرات تكشف خلفيتها الحقيقية، فقد كان الهدف من ورائها إرغام اليهود على الهجرة إلى فلسطين هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول الصهاينة استغلالها لكسب ودّ وعطف الدول الغربية عليهم، ومن ثم تأييدهم لفكرة إنشاء وطن قومي لهم في فلسطين، وهو ما ترجمته بريطانيا على أرض الواقع حيث صُمّنت رسالة وزير خارجيتها "بلفور" لـ "آل روتشيلد" عبارات العطف على الأماني اليهودية! هذا العطف قابله قهر واستبداد الشعب الفلسطيني، واقتلعه من أرضه قسراً.

¹ الموسوعة الفلسطينية، مكدونالد، الكتاب الأبيض 1939. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:04،

متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net/>

² إسلام شحدة العالول، محطات فاصلة في تاريخ فلسطين القديم والحديث، أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين، دار المشكاة للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص: 144.

توالت الهجرات اليهودية على مدى سنوات الحرب العالمية الثانية بطرق مختلفة، إما بالهجرة مباشرة إلى فلسطين، أو بالإبحار إلى موانئ محايدة في تركيا والبلقان، ثم الارتحال نحوها بحرا أو برا، وكان أغلب هؤلاء المهاجرين من أوروبا الوسطى والشرقية والشرق الأوسط، وأكثرهم فروا من الاضطهاد النازي¹؛ حيث أرسلت الحكومة البريطانية في صيف 1943 أوامر إلى سفارتها في تركيا، دعت من خلالها إلى منح ترخيص لليهود الفارين من الدول التي وقعت تحت الاحتلال النازي للإقامة في فلسطين، وفي عام 1944 أشرفت الولايات المتحدة على قضية إجلاء اليهود من الأراضي التي احتلتها ألمانيا، حيث أنشأت لهم مكتبا خاصا سمي بـ "مكتب مهاجري الحرب" لمساعدتهم على الهجرة إلى فلسطين².

بعد الحرب العالمية الثانية؛ طلب الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" بإدخال 100 ألف يهودي حالا إلى فلسطين، وتألقت لذلك الغرض لجنة تحقيق أنجلو-أمريكية لتحري مدى استطاعة فلسطين احتواء اليهود المنبذين في أوروبا، وفي الأول من ماي 1946 أصدرت لجنة التحقيق توصيات مؤيدة لمطلب ترومان. غير أن سلطات الانتداب لم تشرع في تطبيق تلك التوصيات بشكل رسمي؛ ولكنها فتحت أبواب فلسطين للهجرة اليهودية بمختلف أنواعها، حيث استقدموا إلى سواحل فلسطين بعد الحرب العالمية الثانية 65 سفينة لمهاجرين "غير شرعيين" أقلت على متنها زهاء 70 ألف مهاجر دخل جزء منهم إلى فلسطين، وأرغمت سلطات الانتداب إلى اعتقال ما يقرب من 50 ألف آخرين في مراكز خاصة بقبرص، ثم باشرت عملية استقدامهم على مراحل، بمعدل 750 مهاجر شهريا³.

إلى جانب حملات الهجرة المنظمة، شهدت فلسطين خلال فترة الانتداب البريطاني عددا كبيرا من الهجرات السرية المتتالية، التي قام بها اليهود الشرقيون (السفارديم) من اليمن، المغرب، الحبشة، العراق، تركيا وإيران... وغيرها؛ وعلى الرغم من تصاعد معدلات هؤلاء

¹ نظام محمود بركات، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1988، ص: 51.

² إسلام شحدة العالول، المرجع السابق، ص: 245.

³ المرجع نفسه، ص: 145.

المهاجرين طيلة سنوات الانتداب، إلا أن السكان العرب ظلوا يشكلون الأغلبية المطلقة، لذا قدر المؤرخون حصيلة جميع الهجرات حتى عام 1948، بحوالي 650 - 680 ألف مهاجر يهودي (31% من السكان)، بعد أن كان العدد في عام 1918 لا يتعدى 55 ألفا (8% من السكان)¹.

إن ارتفاع عددهم نحو فلسطين عقب الانتداب البريطاني، يعود بشكل أساس إلى الدور الحاسم الذي اضطلعت به سلطات الاحتلال، حيث فتحت أمامهم باب الهجرة على مصراعيه دون أدنى قيد أو شرط، بل إنها عملت جاهدة من أجل استمرارية تدفق المزيد منهم، وذلك بغية تحقيق تفوقهم العددي في فلسطين، علاوة على ذلك، اتبع الاحتلال الصهيوي - بريطاني استراتيجيات أخرى رافقت عمليات الهجرة، وهي طرد الفلسطينيين من وطنهم تحت ذرائع مختلفة، كان أبرزها: تنفيذ حملات إبادة وتهجير قسري ضد سكان القرى، بحجة دعمهم للمقاومة الفلسطينية التي نشبت في الأصل كردة فعل طبيعية على سياسة تشجيع الهجرة اليهودية، خلال فترة الانتداب البريطاني.

2-3- سياسة قمع الشعب الفلسطيني: عارض الشعب الفلسطيني بشدة سياسة حكومة الانتداب البريطاني، التي كانت تتماشى ومطامع الصهيونية في فلسطين، ورفض إقامة دولة أخرى على حساب أرضه، فطالب بإلغاء وعد "بلفور"، وإنهاء حكم الانتداب، والاستقلال التام؛ وانتهج الفلسطينيون في سبيل تحقيق مطالبهم مختلف أساليب النضال السلمي، غير أن بريطانيا لم تأبه لذلك، وواصلت ممارسة إجراءاتها الظالمة بحقهم، الأمر الذي أدى إلى تحول النشاط النضالي السلمي إلى انتفاضات وثورات، شملت جميع المدن الفلسطينية، أبرزها: انتفاضة القدس عام 1920، تلتها انتفاضة يافا عام 1921، وثورة البراق عام 1929، ثم الثورة الفلسطينية الكبرى خلال الفترة (1936 - 1939)، لكن رد سلطات الانتداب البريطاني على تلك الثورات جاء قاسيا، بفرضها إجراءات قمعية، وتدابير تعسفية نبرزها كما يلي:

¹ إياد أحمد ملحم، المرجع السابق، ص: 90.

2-3-1- قمع انتفاضة القدس 1920: خرج المقدسيون يوم الأحد 4 أبريل 1920، حسب ما تستلزمه تقاليدهم لملاقاة أهل "الخليل"، الذين ألفوا زيارة مقام النبي "موسى" الكائن بالقدس في مثل ذلك اليوم من كل سنة؛ فكان الاستقبال حاشدا ساهم فيه أبناء مدينة "القدس" وقرائها، أبناء "نابلس" ووفود من شتى الطوائف المسيحية، حيث كان الكل ينادي بالوحدة العربية، الاستقلال، وقف الهجرة اليهودية والدعاء للأمير "فيصل"، وساهمت الخطب التي ألقاها بعض الشباب، بينهم: "عارف العارف"، "موسى كاظم باشا الحسيني" - رئيس بلدية القدس - و"عبد الفتاح درويش"، في إيقاد حماس المتظاهرين، خاصة عندما رفعت أمامهم صورة الأمير "فيصل"، ووضعت بجانب علم "الخليل"؛ وقد أدى -آنذاك- اجتياز مجموعات من اليهود بمكان احتشاد الجماهير، إلى تصادم الآراء، فتأججت نار الفتنة بين العرب واليهود، وقد أفضت تلك الاضطرابات إلى سقوط 9 قتلى و250 جريحا من اليهود، و4 قتلى و21 جريحا من العرب¹.

في اليوم التالي؛ أي في 5 أبريل، تدخلت حكومة الانتداب البريطاني، حيث قامت بحملات اعتقال واسعة لأبناء القدس، وفرضت حالة الطوارئ، كما أوقفت الصحف، وألزمت السكان بالبقاء في ديارهم بعد الساعة السادسة مساء، فعمت الاضطرابات المدينة كلها، وأوصدت أبوابها؛ فقام مفتي القدس "كامل أفندي الحسيني" بإرجاع الوسام الذي منحته إياه حكومة الانتداب إلى المدير العام البريطاني، كتعبير صريح عن استيائه من الوضع الذي آلت إليه البلاد، غير أن الأوضاع ظلت على حالها حتى أخلت إدارة الاحتلال سبيل بعض المعتقلين؛ ثم تألفت محكمة عسكرية، أصدرت أحكاما على كل من: "عارف العارف" و "الحاج أمين الحسيني" بالسجن عشر سنوات حكما غيابيا، وعلى قيادي الحركة الصهيونية "فلاديمير جابوتنسكي" Vladmir Jabotnisky -الأب الروحي للعنف الصهيوني- بالسجن

¹ عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، 1937، ص: 47.

15 سنة مع الأشغال الشاقة، وترحيله من فلسطين بعد انقضاء مدة سجنه، كما صدرت في حق معتقلين آخرين أحكاما بالسجن تراوحت ما بين 3 و5 سنوات¹.

يتضح مما تقدم أن حكومة الانتداب البريطاني خضعت للضغوطات الصهيونية، فجاء تدخلها لوضع حد للاضطرابات التي حدثت عام 1920، حفاظا على سلامة المهاجرين اليهود؛ وتكللت الجهود الصهيونية في تلك الفترة بإلغاء النظام العسكري، وعزل الجنرال "لويس بولز" بسبب استنكاره لتصرفات اليهود المثيرة للفضى، واستبداله بحكومة مدنية ابتداء من جويلية 1920- أي بعد مرور حوالي ثلاثة أشهر على الانتفاضة- وذلك بمقتضى قرارات "سان ريمو 1920"، وعلى إثر ذلك تم تعيين "هيربرت صموئيل" -أحد غلاة الصهيونية- كأول مندوب سام، ليسهل تنفيذ مخططات الصهيونية، بتسخير مختلف الإمكانيات والوسائل، كما سبق وأن ذكرنا.

2-3-2- قمع ثورة يافا 1921: في الفاتح من ماي 1921، تجابهت بمستعمرة "تل أبيب" مسيرتين؛ إحداهما يهودية اشتراكية، وأخرى شيوعية-غير مرخص لها- ضمت حوالي 55 فردا يحملون العلم الأحمر، وعلى إثر ذلك أرغم الشيوعيون (البولشفيك) على الاحتماء في حي "المنشية" الإسلامي - اليهودي الكائن بمدينة "يافا"، ولما عزم أفراد الشرطة اليهود تفريق "البولشفيك" تعدى الأمر إلى انتهاك أمن وسلامة سكان الحي من المسلمين، فسادت فوضى عارمة في المدينة².

أجج نأ قيام اليهود بمداهمة حي "المنشية" امتعاض العرب، فنفذوا عدة هجمات على مستوطنات "ملبس"، "الخضيرة"، "ديران" و"تل حي" اليهودية، واتهم مستوطنو "ملبس" قبيلة شيخ عرب "العوجة" "شاكر أبو كشك" بسرقة 400 رأس من ماشيتهم أثناء الهجوم، فبعث جنرال القوات العسكرية بمدينة "يافا" إخطارا إلى الشيخ احتوى على الزامية تسليم نفسه وأسلحة قبيلته في مدة ساعتين، وإلا لجأ إلى تخريب مساكن القبيلة كلها، فأقدم الشيخ "

¹ عيسى السفري، المصدر السابق، ص ص: (47-48).

² عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المرجع السابق، ص: 146.

شاكر" على تسليم نفسه دون أسلحة قبيلته، فأضرمت النار في منزله، وأصدرت المحكمة العسكرية في حقه حكماً بالسجن 15 سنة، تم تخفيض مدة العقوبة إلى عشر سنوات، ثم إلى سنتين، بعدما سدد 2000 جنيه تعويضاً لمستوطنة "ملبس"، كما طلبت تعويض قدر بـ: 6000 جنيه تدفعه القرى الآتي ذكرها: "قلقيلية"، "طولكرم"، "وادي الحوارث"، "كفر سابا" وقبيلة الشيخ "شاكر"؛ وقد خلفت تلك الاضطرابات التي دامت خمسة عشر يوماً، وفاة 95 شخصاً (48 من العرب و47 من اليهود)، و219 جريحاً (73 من العرب و146 من اليهود)¹.

في أعقاب تلك الاضطرابات، أوفدت بريطانيا لجنة تحقيق، في محاولة منها لتهئية الوضع، والتستر على سياستها الضالعة في إثارة الفوضى بالبلاد؛ وكشف تقرير اللجنة التي عرفت باسم "لجنة هايكرافت" Haycraft Commission² عن الأسباب الحقيقية التي كانت وراء الاضطرابات؛ وهو الاستياء من سياسة بريطانيا الموالية لليهود، واستدلت على ذلك بموقفها المنحاز لهم أثناء الاضطرابات، إذ طالبت العرب بتسليم أسلحتهم، مقابل تغاضيها عن اليهود، كما أنها لم تقم بأي تحريات لإثبات الاتهامات في حق الشيخ "شاكر أبو كشك".

¹ عيسى السفري، المصدر السابق، ص ص: (73 - 74).

² سميت "لجنة هايكرافت" كذلك نسبة إلى "توماس هايكرافت" الذي ترأس وفد اللجنة الخاصة بالتحقيق في أحداث يافا 1921، حيث استهلّت عملها في أواخر ماي 1921؛ إذ قدم لها زعماء المؤسسات والهيئات العربية شهادات وتقارير عن الأحداث، كما سجلت أقوال عشرات الشهود من الطرفين "العرب الفلسطينيين والمستوطنين اليهود". وفي أكتوبر 1921، سلمت اللجنة تقريرها إلى مجلس العموم البريطاني، والذي أقرت فيه أن موقف بريطانيا المؤازر للمخططات الصهيونية الهادفة إلى إقامة "وطن قومي" لليهود في فلسطين، هو السبب المباشر في تفاقم مشاعر كراهية الفلسطينيين للسلطات البريطانية والمستوطنين اليهود. وختمت اللجنة تقريرها بالإشارة إلى إلحاح الصهاينة على إقامة "الوطن القومي اليهودي" بالقوة، ومعارضتهم الشديدة لأي محاولة تسعى إلى مساواتهم بالفلسطينيين، واستهجن التقرير اقتراح الدكتور "أور" رئيس البعثة الصهيونية المتمثل في عدم الترخيص لغير اليهود بحيازة السلاح. (ينظر: عبد الوهاب محمد المسيري، المرجع السابق، ص: 74).

2-3-3- قمع ثورة البراق¹ 1929: اندلعت أحداث الثورة بتاريخ 15 أوت 1929 نتيجة قيام اليهود بتنظيم مظاهرة كبيرة في القدس أمام حائط "البراق"، رفعوا خلالها العلم الصهيوني على أنغام نشيدهم (الهاتكفا - الأمل)، وأخذ خطبائهم في سب وشتم الرسول "محمد" صلى الله عليه وسلم، والدين الإسلامي؛ وجاء استتكار السكان المسلمين سريعا، ففي اليوم التالي تجمعوا في مظاهرة عارمة انطلقت من المسجد الأقصى، ثم ما لبثت أن تحولت يوم 17 أوت إلى اشتباكات بين المسلمين واليهود، واشتد الوضع تأزما يوم 22 أوت بعد صلاة الجمعة، حيث وقعت اشتباكات ضارية في القدس، واستمرت على تلك الحال حتى بلغت مداها وشملت جميع أنحاء فلسطين، ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد مضي أسبوعين².

خلفت الاشتباكات التي انجرت عن ثورة "البراق" مقتل حوالي 133 يهوديا وإصابة 339 آخرين بجروح -معظمهم أصيب على يد الفلسطينيين-، بينما استشهد 116 فلسطينيا وأصيب 232 آخرون بجروح -معظمهم أصيب على يد الشرطة وجيش الاحتلال البريطاني-، أما عن الإصابات في أوساط البريطانيين فقد كانت قليلة جدا؛ على جانب آخر تم استجواب 1300 شخصا -90% منهم من الفلسطينيين-، وفي 17 جوان 1930 أقدمت السلطات البريطانية على تطبيق أحكام بالإعدام في حق ثلاثة من الثوار، وهم: "عطا الزير"، "محمد مجوم"، و"فؤاد حجازي"، وكان يوما مشهودا في تاريخ فلسطين عرف باسم "الثلاثاء الحمراء"³؛ في المقابل تميزت الأحكام الصادرة ضد اليهود باللين، ونذكر منها: واقعة قتل شرطي يهودي اسمه "شانكيز" لعائلة "عون" الفلسطينية المكونة من سبعة أفراد، حيث صدر

¹ يطلق البراق على الجزء الغربي من الحائط المحيط بالحرم الشريف في القدس يحتوي على باب تشير المصادر الإسلامية إلى كونه الباب الذي دخل منه النبي محمد صلى الله عليه وسلم ليلة أسرائه من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى ممطيا الدابة المعروفة باسم البراق، ويعتبر اليهود هذا الحائط بأنه الآثار الباقية من هيكل "سليمان" (عليه السلام) ويعرف عندهم باسم "حائط المبكى" وسمي كذلك نسبة إلى بعض الشعائر الدينية التي كان يؤديها اليهود عند الحائط، لا سيما البكاء أمامه. (ينظر: محمد عزة دروزة، المصدر السابق، ص: 61).

² وليد حسن المدلل، عدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص: 70.

³ المرجع نفسه، ص: 70.

ضده حكم بالإعدام، عوض لاحقاً بحكم السجن المؤبد، ثم تخفيفه إلى 15 عاماً، قبل العفو عنه¹.

كان "جون روبرت تشانسلور John Robert Chancellor" المندوب السامي البريطاني في بلاده، وقت اندلاع ثورة "البراق"، فأصدر إثر عودته للقدس مطلع سبتمبر 1929 بياناً أثبت فيه تحيزه الفاضح للصهيونية، واتهم بعبارات فجّة العرب بالتوحش، بما أثار جواً من التوتر، فتتالت احتجاجات العرب الفلسطينيين عليه، حيث طالب أهالي منطقة "يافا" في اجتماع عقد يوم 3 سبتمبر 1929 بلجنة تحقيق من عصبة الأمم، وأصدر اجتماع عقده اللجنة التنفيذية - اللجنة المنبثقة من المؤتمر العربي الفلسطيني - بياناً تنديد بتصرّيات المندوب البريطاني، وقعه رئيسها "موسى كاظم الحسيني" يوم 11 سبتمبر من العام نفسه، ذكر فيه الوقائع كما جرت، ودعا إلى تحقيق حيادي يوضح الحقيقة².

في إطار إجراءات التهذئة، أعلنت وزارة المستعمرات البريطانية عن تشكيل لجنة تحقيق برلمانية، ضمت 3 نواب ممثلين عن أحزاب المحافظين والأحرار والعمال، برئاسة "والتر شو" Walter Show، للتقصي في أسباب اندلاع هذه الثورة، واتخاذ التوصيات والقوانين الإجرائية اللازمة لتلافي تكرارها³؛ فباشرت اللجنة مهمتها أواخر شهر أكتوبر 1929، وانتهت في تقريرها إلى أن السبب الرئيس للأحداث، هو "شعور العرب بالعداء والبغضاء لليهود، وهو شعور نشأ من خيبة أمانهم السياسية والوطنية، وخوفهم على مستقبلهم الاقتصادي ... بسبب الهجرة اليهودية وشراء الأراضي"⁴.

إن الدارس لتقرير لجنة "شو" الذي حذر من خطر طرد الفلسطينيين من أراضيهم، يصل إلى أنه لم يأت إنصافاً للفلسطينيين أو دفاعاً عن حقوقهم، بل كان موجهاً لصالح

¹ زهير مارديني، فلسطين والحاج أمين الحسيني، دار اقرأ، بيروت، 1986، ص: 66.

² المصدر نفسه، ص: 66.

³ سعيد جميل تمارز، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882 - 1949)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: زكريا إبراهيم السنوار، قسم التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2013، ص: 113.

⁴ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: 79.

حكومة الانتداب، كي تكون على استعداد لمواجهة أي ردة فعل ممكنة من طرف تلك الفئة المطرودة، كما أن التقرير الذي اعتبر الهجرة اليهودية سببا رئيسا في طرد العرب الفلسطينيين من أرضهم، لم يدع إلى ضرورة إيقافها، وإنما اكتفى باقتراح اعتماد سياسة واضحة بشأن الهجرة، لتجنب إثارة مخاوف العرب وغضبهم، وتكرار أعمال العنف؛ والأسوأ أن مرسوم " قانون العقوبات " الذي أصدرته سلطة الانتداب في 25 أكتوبر 1929، قد حظي بتأييد لجنة "شو"، باعتباره محاولة من بريطانيا لمنع تكرار ثورة أخرى على غرار ثورة "البراق"، حيث تم من خلاله تحديد الجرائم التي تعد إثارة للفتنة، ومن أبرزها: محاولة إثارة الحرب أو التحريض عليها، الترويج للحرب الأهلية، استخدام السلاح ضد الحكومة، التحريض على التمرد والمشاركة في تجمع غير قانوني أو في أعمال شغب، إلا أن العرب وحدهم من تأثر بهذا القانون، حيث تم تطبيقا له فرض غرامات باهظة على بعض المدن العربية، تمت جبايتها بشتى أنواع الإرهاب والتعسف¹.

2-3-4- التدابير العسكرية البريطانية لقمع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)²: اعتمدت حكومة الانتداب على مجموعة من الإجراءات العسكرية التعسفية قصد قمع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، كان من أبرزها ما يلي:

¹ صفا - وكالة الصحافة الفلسطينية، 93 عاما على ثورة البراق.. والقدس جوهر الصراع، 15 أوت 2022. تمت الزيارة

يوم: 20 - 09 - 2022، الساعة: 22:16، متاح على الرابط: <https://safa.ps/p/333532>

² اندلعت بزعامة الشيخ "فرحان السعدي" في 15 أبريل 1936، وعلى يد مجموعة قساميه - نسبة إلى عز الدين القسام قائد ثورة 1935-، نتيجة ارتفاع معدلات المهاجرين اليهود واستيلائهم على الأراضي العربية، إضافة إلى الاعتداء بوحشية على الفلسطينيين، هذا أمام فشل سلطات الانتداب المتآمرة بشكل صارخ مع الصهيونية في تسيير شؤون البلاد. وكان من أولى نتائج اندلاعها ائتلاف الأحزاب العربية، وتشكيل اللجنة العربية العليا التي أصبح "الحاج أمين الحسيني" رئيسا لها في 25 أبريل 1936، حيث أنبأت اللجنة في تصريح لها عزمها على مواصلة الإضراب إلى غاية الاستجابة لمطالب الشعب الفلسطيني بإقامة حكومة خاصة بهم مسؤولة أمام برلمان منتخب، مع وقف الهجرة اليهودية، ومنع بيع الأراضي لليهود. (ينظر: وليد عبود محمد، عيبر وفريق شفيق، "موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948"، مجلة مداد الأدب، ع6، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2015، ص: 540. أيضا: (محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012، ص ص: 51 - 52).

- حظر التجول من الغروب إلى الشروق - في بعض الأحيان يصل إلى 22 ساعة يوميا-.

- إقامة محاكم عسكرية عرفية.

- فرض غرامات مالية باهظة.

- إنشاء معتقلات في قرية "صرفند" جنوب مدينة حيفا، لسجن الآلاف من العرب.

- القيام بعمليات تعسفية لا إنسانية في حق الشعب الفلسطيني الأعزل، أثناء تمشيط القرى بحثا عن الثوار؛ حيث أقدمت على هدم المنازل وطرد أهلها الآمنين، وقد بلغ هذا التعسف أوجه بعد صدور قرار من سلطات الانتداب يقضي بنسف الحي العربي القديم في "يافا" بالمتفجرات، وشق طريق واسع عبر التل الذي تقوم عليه البلدة القديمة، وهو ما أسفر عن تدمير 220 منزلا، وتهجير 450 عائلة عربية، بما اضطرهم إلى اللجوء للسكن في أكواخ وضيعة بالقرب من المدينة¹.

قدمت المبشرة البريطانية "فرنسيس إيميلي نيوتن (1871 - 1955) Frances Emily Newton، التي كانت متواجدة في فلسطين خلال فترة الثورة الفلسطينية الكبرى، وصفا محكما وواف لعمليات القمع الوحشي الذي أدى إلى تشريد المئات من العائلات الفلسطينية، جاء فيه:

"ضاقت المحاكمات بمئات الأبرياء دونما محاكمة، أو إسناد تهمة، ونظمت المحاكم العسكرية، وراحت تحكم بالإعدام لمجرد حيازة سلاح ناري، وزجت في السجون نحو ألفين... ولا ننسى الغرامات المشتركة الباهظة التي فرضت على القرى من أجل أسلاك تلغراف وجدت مقطوعة، أو قطار انقلب عن سكوته، من دون قيام أي دليل على الفاعل، وحيثما تأخرت الغرامة عن موعدها، نسفت مئات المنازل بمحتوياتها نسفا، وهام أهلها من عجة ونساء وأطفال على وجوههم يتضورون جوعا"².

¹ أحمد طربين، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، مج 2، [د. ن.]، [د. ب.]، [د. ت.]، ص ص: (1040 - 1041).

² المرجع نفسه، ص: 1041.

اتبعت سلطات الاحتلال البريطاني خلال هذه الفترة استراتيجية تقوم على مضاعفة عملياتها القمعية ضد الثورة الفلسطينية حتى يتسنى لها القضاء عليها بشكل نهائي، كما استعانت بثلاث أساليب هدفت من خلالها إلى إرضاخ العرب وتثبيط نضالهم على المستويين السياسي والعسكري؛ أولهما: تجريد الفلسطينيين من السلاح بشكل منظم ومنسق، وقد دام هذا الاجراء إلى ما بعد نهاية الثورة العربية عام 1939؛ وثانيها: تزويد جميع اليهود بالسلاح والذخائر الحربية، والاعتماد عليهم ليس فقط لغاية الدفاع، وإنما في الهجوم - أيضا-، والمشاركة في انتهاك حقوق الفلسطينيين وممارسة القمع والقهر ضدهم¹؛ وثالثها: تشتيت التنظيم السياسي لعرب فلسطين، وإبعاد السياسيين المحنكين عن القيادة؛ أي الذين يسعون جاهدين للم شمل الفلسطينيين وتوحيد نضالهم².

بعد فشل المحاولات البريطانية المختلفة لإخماد الثورة، لجأت إلى مراجعة مشروعها الاستعماري - الصهيوني في فلسطين من خلال اتخاذ إجراءات جديدة تكون - حسبها- أكثر مداراة للشعب الفلسطيني؛ حيث كشف وزير المستعمرات البريطاني "أورمبسي غور" Gorr Orembcy يوم 19 جوان 1936، في تصريح له أمام مجلس العموم البريطاني عزم بلاده إرسال لجنة ملكية لتقصي حقيقة الاضطرابات التي تشهدها فلسطين من أجل إصدار تقرير موضوعي يمكنها من استيفاء حقوق جميع سكان فلسطين، وأكد أنه لن يتم إدخال أي تعديلات على سياسة الانتداب البريطاني، إلا بعد الانتهاء من إعداد التقرير وعرضه للدراسة والتحليل³.

¹ عقدت حكومة الانتداب اتفاقا مع الوكالة اليهودية لمساعدتها في القضاء على الثورة من خلال إعادة تنظيم أفراد الفيلق اليهودي - الذي شارك إلى جانبها في الحرب العالمية الأولى - للمشاركة مع القوات البريطانية في قمع الثوار الفلسطينيين. (ينظر: وليد عبود محمد، عبير وفيق شفيق، المرجع السابق، ص: 540).

² أحمد طربين، المرجع السابق، ص: 1047.

³ إسلام جودت يونس مقدادي، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936 - 1948، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: زكريا إبراهيم السنوار، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2009، ص: 37.

2-3-5 - شرعنة ترحيل الفلسطينيين في مشروع لجنة بيل الملكية 1937:

في 29 جويلية 1936 أعلنت الحكومة البريطانية رسميا عن إيفاد لجنة تحقيق رفيعة المستوى برئاسة اللورد "بيل Peel إلى فلسطين¹، التي وصلتها في نوفمبر من العام نفسه، وقد عكفت على التحقيق مدة ستة أشهر، وفي غضون ذلك تم عقد 46 اجتماعا - 31 اجتماعا علنيا - أدلى بمقتضاها حوالي 40 يهوديا بشهاداتهم، لكن الفلسطينيين أعرضوا عن ذلك أول الأمر ورفضوا الاجتماع مع وفود اللجنة - تعبيراً عن امتعاضهم من سياسة سلطات الانتداب-، ثم أذعنوا للأمر، حيث قدم مفتي فلسطين "الحاج أمين الحسيني" شهادته أمامها بالإضافة إلى 24 شاهدا فلسطينيا²، ثم رفعت اللجنة الملكية تقريرها إلى الحكومة البريطانية في 22 جوان 1937، وتم نشره في 7 جويلية من نفس العام³.

توصلت اللجنة في تقريرها إلى نتيجتين أساسيتين، لا مفر منهما، لإنهاء ما وصفته بالاضطرابات التي تعيشها "فلسطين"، وهما: ضرورة إنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية؛ جاء فيه أن استمرار الانتداب البريطاني على فلسطين يعني مزيداً من التزمير إلى أجل غير مسمى، فهو الذي خلق العداء بين الفلسطينيين واليهود، نظراً لتناقض الالتزامات الواردة في صك الانتداب، والتي يستحيل معها تحقيق المطلب الرئيس لكل طرف دون الإخلال بالالتزام تجاه الطرف الآخر... ولهذا، أوصت اللجنة بأن تتخذ الحكومة البريطانية الخطوات اللازمة لإنهاء الانتداب، بعد تقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، على أن يتم استبدال نظام الانتداب بنظام المعاهدات مع الدولتين المقترحتين؛ ووفقاً لقرار اللجنة تضم الدولة اليهودية القسم الشمالي والغربي من فلسطين، وتمتد على الساحل من حدود لبنان إلى جنوبي يافا، وتشمل "عكا"، "حيفا"، "صفد"، "طبريا"، "الناصرة" ومستعمرة "تل أبيب"، بينما تشمل الدولة العربية القسم الجنوبي والشرقي من

¹ إسلام جودت يونس مقدادي، المرجع السابق، ص: (37 - 38).

² عبد الوهاب المسيري، المرجع السابق، ص: 84.

³ وكالة وطن للأبناء، في ذكرى ثورة 36.. التدخل العربي ساعد في قيام دولة الاحتلال، 20 أبريل 2016. تمت الزيارة يوم: 14 - 10 - 2022، الساعة: 18:09، متاح على الرابط: <https://www.watan.net/ar/news/170645>

فلسطين ويتم ضمها للأردن، مع إبقاء الأماكن المقدسة وممر إلى "يافا" تحت سلطة الانتداب البريطاني، كما أوصت اللجنة بتعيين لجنة لتخطيط الحدود بين الدولتين¹.

بالإضافة إلى اعتماده لفكرة تقسيم فلسطين، ألزم تقرير اللجنة تبادل السكان بين المنطقتين العربية و"اليهودية"، وهو ما يعني - في حال تطبيقه - تهجير وطرد الفلسطينيين - فقط - من أراضيهم وديارهم؛ فالأرقام والإحصائيات كانت تشير إلى أن عدد اليهود في الجزء المخصص للعرب لم يزد عن 1250 شخصاً، كما أن أراضيهم كانت تقدر بـ: 100 ألف دونم، أما العرب في "الجزء اليهودي" فتجاوز عددهم 300 ألف مواطن، وكانوا يملكون ثلاثة أضعاف الأملاك اليهودية، ومقدارها حوالي ثلاثة ملايين وربع المليون دونم².

لذا جاء رد فعل الفلسطينيين على توصيات لجنة "بيل" عنيفاً، فتصاعدت وتيرة الثورة المسلحة تعبيراً عن رفضهم التخلي عن شبر واحد من أرض فلسطين؛ حيث كشف التقرير عن أن اللجنة لم تكتف بتجسيد هدف المشروع الصهيوني بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين ترجمة لوعدهم بلفور 1917، بل منحت الشرعية لمفهومين أساسيين، وهما:

- أنها أقرت التأويل الصهيوني لوعدهم بلفور، القاضي بأن "الوطن القومي اليهودي" يقصد به "الدولة اليهودية".

- أنها أعطت الإشارة للصهاينة للشروع في تنفيذ مخطط ترحيل الفلسطينيين من بلادهم.

لقد أيد زعماء الحركة الصهيونية بشدة التوصيات الواردة في تقرير لجنة "بيل" واستأثرت اهتمامهم، لاسيما تلك المتعلقة بإجلاء وتهجير الفلسطينيين من أراضيهم، فانصرفوا إلى البحث عن الكيفية التي يتم من خلالها تحقيق هذا الهدف؛ أي هل سيكون الترحيل طوعاً أم قسراً؟ وهو أمر في غاية الأهمية وضحه "دافيد بن غوريون" في مذكراته الخاصة يوم 12 جويلية 1937 -نقلاً عن زهير المصري-، عندما تحدث قائلاً: " هو ليس

¹ أسامة أبو نحل، "يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 23، جامعة القدس المفتوحة، غزة، جوان 2011، ص: 302.

² زهير المصري، "سياسة التهجير الصهيوني للعرب الفلسطينيين 1937 - 1948"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع (37-38)، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، جانفي/جوان 2013، ص: 29.

ترحيلاً فقط، بل إكراه على الترحيل"، وأضاف "إن مبدأ الترحيل القسري للعرب من المناطق المقترحة للدولة اليهودية قد يمنحنا شيئاً لم يسبق أن كان لنا..."¹.

جدير بالملاحظة، أن توصيات لجنة "بيل" قد دفعت بالحركة الصهيونية إلى البحث عن سبيل لتنفيذ الترحيل الوارد في مخططاتها الهادفة إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، فقد كتب "يوسف فابتشى" رئيس دائرة الأراضي التابعة للصندوق القومي اليهودي في مذكراته بتاريخ 20 ديسمبر 1940 قائلاً: "يجب أن يكون واضحاً لنا تماماً بأنه لا يوجد مكان للشعبين العربي واليهودي معاً في البلاد.. إذا خرج العرب منها ستكون البلاد واسعة بالنسبة لنا.. إن الحل الوحيد بعد الحرب العالمية الثانية هو (أرض إسرائيل) على الأقل الجزء الغربي منها.. ولكن بدون عرب لا يوجد مكان للحلول الوسط، ولا توجد طريقة أخرى سوى ترحيل العرب من هنا إلى البلدان العربية المجاورة.. يجب ألا نبقى على أي قرية أو قبيلة.. يجب أن يكون الترحيل إلى العراق وسوريا وشرق الأردن"².

يمكن القول بأن جذور طرد الفلسطينيين وتهجيرهم من وطنهم تعود إلى فترة الانتداب البريطاني الممتدة ما بين سنوات (1920 - 1948)، يظهر ذلك بشكل جلي في السياسة التي انتهجتها حكومة الانتداب، حيث سنت الإدارة العسكرية، وبعدها المدنية، عدة قوانين بخصوص ملكية الأراضي، بهدف السيطرة عليها وإخراج أصحابها منها لتصبح أراض حكومية، ومن ثم تحويل ملكيتها إلى المؤسسات الصهيونية، التي بدورها تنقل ملكيتها للمهاجرين اليهود الذين تم استقدامهم إلى فلسطين خلال فترة الانتداب على أربع مراحل رئيسية، سعى منها لتحقيق التفوق الديمغرافي على السكان الأصليين في فلسطين.

لقد أثار تزايد أعداد المهاجرين اليهود إلى فلسطين، واستيلائهم على مزيد من الأراضي العربية، شعوراً بالاستياء والغضب لدى الشعب الفلسطيني الذي تصدى للمشروع الصهيوني مبكراً، فقام بعدة انتفاضات وثورات قابلتها بريطانيا بمختلف الأساليب القمعية والعسكرية

¹ زهير المصري، المرجع السابق، ص: 29.

² المرجع نفسه، ص: 31.

للقضاء عليها، كما زودت العصابات الصهيونية بالأسلحة لإخمادها، بحكم ارتباطها بتنفيذ وعد بلفور وتحويله إلى حقيقة واقعة؛ وعليه تميزت سياسة بريطانيا طيلة فترة الانتداب بالازدواجية، من خلال اعتماد أسلوب اللين مع المستقدمين الجدد من اليهود، وفتح المجال أمام عمل مختلف المؤسسات الصهيونية التي تأسست في فلسطين خلال تلك الفترة، وكذا السماح لهم بتشكيل عصابات عسكرية وتدريبها وتسليحها، أما فيما يتعلق بالفلسطينيين أصحاب الأرض، فتكشف سياستها عن حجم القمع والاضطهاد الذي تعرضوا له، حيث منعتهم سلطات الانتداب من امتلاك السلاح، وضيق عليهم الخناق، تماما مثلما عرقلت مسيرتهم النضالية على الصعيد السياسي من أجل الدفاع عن أرضهم وممتلكاتهم. وعليه فإن نظام الانتداب كان مجرد وسيلة اعتمدته الدول الامبريالية لتأهيل فلسطين سياسيا، اقتصاديا، عسكريا، وديموغرافيا، حتى تصبح جاهزة لتكون "وطنا قوميا لليهود"، وأن المشاريع الصهيونية لم تكن لتتجسد لولا الدعم البريطاني لها، والذي قابله اضطهادها للفلسطينيين.

ثانيا: الاستراتيجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين

1- نشأة الحركة الصهيونية وتطورها بعد 1897

1-1- مفهوم الصهيونية

1-1-1- لغة: "الصهيونية" مشتقة من كلمة "صهيون"، وبالعبرية "تسيون"، ويشير المعنى المحدد إلى "جبل صهيون" الواقع جنوب غرب القدس، والذي يحج إليه اليهود لاعتقادهم أن "داود عليه السلام" قد دفن فيه؛ ويذهب بعض اليهود في اعتقادهم إلى أن الخالق يسكن في هذا الجبل المقدس، حيث ورد في المزامير "زنموا للرب الساكن في صهيون"¹، غير أن بعض المؤرخين يرون بأن جبل صهيون الحقيقي هو الجبل المعروف باسم "أوفيل"²، كما تعبر كلمة (صهيون) عن أرض الميعاد عند اليهود، وعودة اليهود إلى تلك الأرض³.

أول من استعمل هذا المصطلح هو المفكر والكاتب اليهودي "نathan برنباوم" Nathan Birmbaum، مقتبسا المصطلح من كلمة "صهيون"، للإشارة إلى الحركة المتجددة التي تؤيد عودة اليهود إلى فلسطين، وتحقيق أحلامهم وأمانهم⁴.

1-1-2- اصطلاحاً: تعرف الموسوعة السياسية لصاحبها "عبد الوهاب الكيالي" الصهيونية كالتالي: "هي دعوة وحركة عنصرية - دينية استيطانية إجلائية، مرتبطة نشأة وواقعا ومصيرا بالإمبريالية العالمية، تطالب بإعادة توطين اليهود وتجميعهم، وإقامة دولة خاصة بهم في فلسطين، بواسطة الهجرة والغزو والعنف كحل للمسألة اليهودية"⁵. قدم هذا التعريف توصيفا

¹ عبد الوهاب المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1975 ص: 244.

² المرجع نفسه، ص: 244.

³ عبد اللطيف زكي أبو هاشم، مفهوم الصهيونية عند عبد الوهاب المسيري (دراسة نقدية) موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: خالد صافي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2013، ص: 45.

⁴ جوني منصور، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009، ص: 292.

⁵ عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993، ص: 659.

شاملاً لمعنى الصهيونية، لكن ما يؤخذ عليه هو وصفها بأنها "حركة دينية"، في حين أن جل الأدبيات التاريخية تنكر ذلك، وتتفق على أنها حركة استغلت -فقط- الديانة اليهودية لتنفيذ مشروعها الاحتلالي الاستيطاني.

أما المؤرخ الفلسطيني "جونى منصور" فيعرفها على أنها "اسم لحركة وإيديولوجية تقدم نفسها على أنها تعبر عن رغبات وطموحات الشعب اليهودي في العصر الحديث، وفي مقدمتها "العودة" إلى "أرض إسرائيل" -على حد تعبير هذه الحركة-. والحركة الصهيونية في أسسها العملية قريبة من الحركات الاستعمارية، التي انتشرت في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين"¹. ويعرفها "عبد الوهاب المسيري" بأنها: "حركة سياسية ظهرت في العصر الحديث، تطالب بإعادة توطين اليهود في فلسطين (باعتبارها أرض الميعاد) كوسيلة لحل المسألة اليهودية"².

أما الصهيونية فتعرف نفسها كما يلي: "هي حركة قومية هدفها إعادة الشعب اليهودي إلى وطنه واستئناف السيادة اليهودية على أرض إسرائيل"³، وجاء معناها في قاموس اكسفورد كالتالي: "حركة سياسية كانت معنية في الأصل بإقامة دولة مستقلة للشعب اليهودي، وهي معنية الآن بتطوير دولة إسرائيل"⁴. وحسب ما جاء في الوعد الإلهي والآمال "المشيحانية" (كلمة عبرية مشتقة من ماشيَّح وتعني المسيح المخلص) لليهود، فالصهيونية هي: "الحركة الرامية إلى عودة اليهود إلى وطن أجدادهم إسرائيل!"⁵.

يتضح من التعريفات السابقة أنها تتفق في مجملها على أن هدفها الأساس، هو إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، أي أن غايتها الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين وممتلكاتهم، وإرغامهم على الرحيل خارج وطنهم باستعمال القوة، وإحلال المستقدمين اليهود

¹ جونى منصور، المرجع السابق، ص: 292.

² عبد الوهاب محمد المسيري، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، المرجع السابق، ص: 244.

³ Jewish Virtual Library, Zionism: A Definition of Zionism. Visited on : 12-10-2021, Available at the link : <https://www.jewishvirtuallibrary.org>

⁴ Oxford Dictionaries, Zionism. Visited on : 12 – 10 – 2021, Available at the link : <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>

⁵ عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، المرجع السابق، ص: 2.

مكانهم، وذلك من خلال ربط مصالحها بمصالح الدول الامبريالية؛ ما يعني أن الصهيونية هي شكل من أشكال الاحتلال الاستيطاني الإجلائي العنصري.

1-2- مؤتمر بازل 1897

في منتصف القرن التاسع عشر أسس يهود روسيا حركة أطلقوا عليها اسم "محيي صهيون" نسبة إلى "جبل صهيون" أحد التلال السبعة التي تقع في مدينة القدس، حيث كان هدفها الرئيس هو جمع شتات اليهود في فلسطين، وقد لاقت هذه الحركة قبولا واسعا في أوساط اليهود وأصبح لديها أتباع في شتى أنحاء العالم يؤيدون أهدافها ويخططون لتنفيذها، فخلال عام 1861 أنشأوا في أوروبا جمعية عرفت باسم "جمعية فلسطين"، حيث أسندت إليها مهمة شراء مساحات شاسعة من الأراضي في فلسطين وتوزيعها على اليهود، وفي عام 1870 أقدمت إحدى الجمعيات اليهودية-الفرنسية على تأسيس المدرسة الزراعية "مكفا إسرائيل"، والتي عرفت عند العرب باسم "نيتزر"، فكانت أول مدرسة زراعية أبانت عن مطامع اليهود فيها، وعقب تأسيسها بحوالي ثماني سنوات تمكن القائمون عليها من شراء أراضي في "ملبس" قرب "يافا"، وأقاموا عليها مستوطنة "بتاح تكفا" أي "عتبة الأمل"، التي تعتبر أول مستوطنة صهيونية في فلسطين¹.

لقد كانت هذه المستوطنة خلال المرحلة الأولى من تأسيسها تتلقى إعانات مالية من عائلة "روتشيلد" الداعمة لتنفيذ مخططات الصهيونية، ولاحقا قررت الجمعية الصهيونية البحث عن مصدر بديل لتمويلها، وتم طرح هذا الأمر للنقاش في اجتماعها المنعقد سنة 1884، وكذلك في اجتماع سنة 1887، وتقرر فيهما تمويل المهاجرين اليهود بطريقة منتظمة لكي يتمكنوا من شراء المزيد من الأراضي، التي تسمح بتوسيع عملية الاستيطان، ومن أجل ذلك تم إنشاء جمعيات صهيونية جديدة في مختلف الدول الأوروبية توزع مهامها بين جمع التبرعات وتشجيع اليهود على الهجرة، تمهيدا لخلق كيان سياسي لهم في فلسطين، وفي هذا الصدد قامت بريطانيا بجهود بارزة؛ إذ لم يكن دورها مقتصرًا على إقناع اليهود

¹ عيسى السفري، المصدر السابق، ص ص: (9 - 10).

البريطانيين على الهجرة نحوها -فحسب-، بل تعداها إلى بذل جهود حثيثة لتجميع اليهود من مختلف أنحاء العالم وتهجيرهم إليها، وقد كانت تسعى من وراء ذلك إلى توظيفهم لحماية قناة السويس بصفتها ممرا استراتيجيا لسفنها التجارية القادمة من وإلى الهند، لأنهم الأجدر بالثقة من الدولة العثمانية صاحبة السيادة على المنطقة -آنذاك-، ولضمان استقرارهم بها، حرصت على توفير الحماية لهم بتسجيلهم في قنصليتها في القدس، كما ساعدتهم على بناء مستوطنات خاصة بهم¹.

على الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها الحركة الصهيونية، إلا أنها ظلت مشتتة، بحاجة إلى التنظيم الشامل والتخطيط الواضح، والقيادة القادرة على تنفيذ مشروعها، إلى أن بادر "تيودور هرتزل" بعقد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة "بازل" السويسرية بتاريخ 28 أوت 1897، الذي شارك فيه حوالي 204 صهيونيا ينتمون إلى جمعيات تتواجد في مختلف دول العالم²؛ وجاء في خطابه الشهير الذي استهل به المؤتمر: "إننا اجتمعنا هنا، لكي نضع الحجر الأساسي للمأوى الذي سينضم إليه الشعب اليهودي.. إن العالم كانت معلوماته دائما غير صحيحة عن الشعب اليهودي، إنه الشعور بوجوب اتحادنا، ذلك الشعور الذي دفعنا إليه سائر البشر في مراحل عدة وبحرارة... لقد بث فينا هذا الاضطهاد القوة من جديد.. إن الصهيونية هي عودة اليهود إلى حظيرة الفكرة اليهودية... ونحن الصهاينة نعمل على إحياء روح الشعب اليهودي، وبث الحماس فيه، كي يمد يد المساعدة للآخر، وعلينا أن ننشئ حالا والآن، هيئة منظمة تصبح دائمة، كان الشعب اليهودي مفتقرا إليها إلى اليوم"³، وتعليقا على أهمية هذا المؤتمر - بالنسبة لليهود- سجل "هرتزل" في يومياته ما يلي: "في بازل أسست

¹ تيسير جبارة، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998، ص: 62.

² عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المرجع السابق، ص: (28 - 29).

³ إسماعيل إبراهيم إسماعيل، الصهيونية السياسية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور 1897 - 1817، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء، ليبيا، 2011، ص: 11.

دولة اليهود، ولو أنني قلت ذلك اليوم بصوت مرتفع لسخروا مني، غير أنه بعد خمس سنوات، وبأي حال بعد خمسين سنة، سيعترف الجميع بذلك"¹.

لقد انبثق عن فعاليات مؤتمر "بازل" أمرين اثنين، أولهما: الاعلان عن تأسيس "المنظمة الصهيونية العالمية" التي تتولى عملية الاشراف على تنفيذ المشروع الصهيوني، وثانيهما: صياغة برنامج الصهيونية، والذي بدوره اشتمل على هدفها الرئيس، حيث جاء مصرح به كالتالي: "إن غاية الصهيونية هي خلق وطن للشعب اليهودي في فلسطين، يضمنه القانون العام"²، وقد تضمن برنامج المؤتمر النقاط الرئيسة التالية:

- احتلال فلسطين بواسطة استقدام -أكبر عدد ممكن- من العمال اليهود، لاسيما الفلاحين والحرفيين.

- إنشاء جمعيات صهيونية محلية في شتى دول العالم، تتولى مهمة تنظيم اليهود والدفع بهم نحو الهجرة، وذلك في إطار تنسيق جهودها مع المنظمة الصهيونية العالمية.

- نشر الأفكار القومية لدى اليهود لحملهم على الهجرة إلى فلسطين.

- العمل على إقناع الدول الكبرى للمصادقة على أهداف الصهيونية والاقرار بها³.

يتبين لنا أن برنامج "بازل" تمت صياغته بشكل يتناسب وحقيقة الحركة الصهيونية؛ فقد أثبت عنصريتها وطبيعتها كحركة تسعى إلى احتلال أراضي الفلسطينيين العرب لتوطين المهاجرين اليهود المستقدمين عبر مراحل منتظمة من أوطانهم الأصلية التي ينتسبون إليها؛ ومعنى ذلك أنها قررت تحويل العناصر المنبوذة في المجتمعات الغربية إلى مهاجرين، فمستوطنين، ثم محتلين لأراضي السكان الأصليين، ومهجرين إياهم⁴، اتبع زعماءها لتنفيذ

¹ مردخاي ناتور، الصهيونية في مائة عام 1897 - 1996 تواريخ، وثائق، مفاهيم، صور، تر: عمرو زكريا خليل، [د. ن.]. [د. ب.]. [د. ت.]. ص: 35.

² علي محجوبي، المرجع السابق، ص: 27.

³ المرجع نفسه، ص: 28.

⁴ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المرجع السابق، ص: 30.

مخططاتهم الجائرة، استراتيجية التجاهل ضد العرب الفلسطينيين، إذ تغاضوا عن حقيقة أنهم هم السكان الأصليون لفلسطين، بل لم يقرّوا على الإطلاق بوجود شعب قد تتضرر مصالحه نتيجة تهميشه، على الرغم من إدراكهم جيدا أنها لم تكن أرضا خالية مهجورة كما يدعون، ففي الوقت الذي ساقط فيه حركة "محبى صهيون" الموجة الأولى من المهاجرين اليهود إليها عام 1882، كانت فلسطين أرض مكتظة بالعرب، حتى أن "تيودور هرتزل" نفسه اعترف بوجود العرب، فقد ألمح في روايته "الأرض الجديدة القديمة" التي نشرها في عام 1902، إلى "دولة يهودية" فيها سكان عرب، وتحدث عن شخصية خيالية أطلق عليها اسم "رشيد بيك"، الذي يثني على الصهاينة، لأنهم اصطحبوا معهم التكنولوجيا والزراعة إلى المنطقة، لكنهم صمموا على التمسك بسياسة تجاهل الوجود العربي في فلسطين، وهذا ما تنبه له الكثير منذ البداية¹.

2- الخطط والأساليب الصهيونية لطرد الفلسطينيين

2-1- الخطط

استند مشروع إقامة كيان خاص باليهود في فلسطين إلى الرواية التوراتية التي تقضي بعودة اليهود إلى فلسطين "أرض الميعاد"؛ ولتجسيد تلك الفكرة عمليا لجأ الصهاينة للترويج لأسطورة فراغ فلسطين من شعبها، "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، ومن هذا المنطلق تم فتح باب الهجرة أمامهم، واستمر استقدام الآلاف منهم إلى فلسطين التي كانت أهلة بسكانها، طيلة المرحلة الممتدة من النصف الثاني من القرن التاسع عشر إلى غاية النصف الأول من القرن العشرين، وعلى الرغم من ذلك ظل الشعب العربي الفلسطيني يشكل الأغلبية المطلقة فيها. ولما كانت عقيدة اليهود تقوم على نفي الآخر وعدم التعايش معه؛ برزت فكرة الترحيل الجماعي للفلسطينيين من أرضهم إلى الدول المجاورة، وفي سبيل تحقيق ذلك، بادر عدد

¹ حسن البراري، الصهيونية، إسرائيل، والعرب مئة عام من الصراع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص ص: (33 - 34).

كبير من زعماء الحركة الصهيونية إلى تقديم عدة مقترحات وخطط لإخلائها من سكانها بترحيلهم، بينهم:

- **تيودور هرتزل**: يعتبر من أبرز المؤيدين لفكرة تفريغ فلسطين من سكانها، ونقلهم إلى البلاد المجاورة، حيث كتب في مذكراته: "سوف يصادر الصهاينة في هدوء الممتلكات العربية، وسوف يعملون على تشجيع السكان الفقراء لعبور الحدود، بتوفير عمل لهم في الدول التي يعبرون إليها، مع حرمانهم من أي عمل في بلادنا"¹.

تركز خطته على مصادرة ممتلكات العرب كخطوة لا بد منها لطرد السكان المحليين، لأن ذلك سيجلب عنه فقدان مصدر رزقهم واضطرارهم للبحث عن العمل في مكان آخر، وهنا يقترح حرمانهم من مزاوله أي نشاط في بلدهم، وفي مقابل ذلك توفر لهم فرص عمل في الدول المجاورة للدفع بهم إلى الهجرة نحوها طلباً للرزق، على أن يتم تنفيذ هذه الاستراتيجية على مراحل؛ وهذا ما يفهم من عبارة "في هدوء".

لم يكن "هرتزل" هو الصهيوني الوحيد الذي تقدم -آنذاك- بخطة لتهجير الفلسطينيين من وطنهم، بل هناك الكثير من الصهاينة الذين حذو حذوه وقدموا خططا مشابهة، مع الإشارة إلى أن فكرة الطرد خلال هذه الفترة لم يكن يفصح عنها بحدّة، بل كانت لغتها حذرة ومطمئنة لا توحى باستعمال القوة ضد الفلسطينيين لحملهم على الهجرة، مثل: "رحلة العرب إلى جزيرة العرب"، و"الهجرة السلمية التي يسببها استملاك الأرض من قبل الصهاينة"، و"الحوافز الاقتصادية"؛ وإلى جانبها كان هناك تصريحات تدعو إلى طرد الفلسطينيين وتهجيرهم قسراً، جاءت على السنة عدة صهاينة، سيأتي ذكرهم لاحقاً².

- **إسرائيل زانغويل Israel Zangwill**: كان من السابقين إلى تقديم يد العون لرئيس المنظمة الصهيونية "هرتزل"، ومن المسؤولين البارزين الذين كرسوا أنفسهم لخدمة الحركة الصهيونية

¹ ديفيد جيلمور، المطرودون، محنة فلسطين 1917 - 1980، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1980، ص: 45.

² نور الدين مصالحة، طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 - 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992، ص: 12.

في بريطانيا، وقد زار فلسطين سنة 1897، واطلع عن كثب على الحقائق الديمغرافية بها؛ وبعد مرور سبعة أعوام، وفي خطاب ألقاه في مانشستر بإنجلترا، طرح فكرة ترحيل الفلسطينيين نظرا لصعوبة تحقيق التعايش بينهم وبين المهاجرين اليهود في مكان واحد، حيث جاء في خطابه ما يلي: "إن في فلسطين كما هي قائمة الآن، وفي قضاء القدس من كثافة السكان الآن، ما يفوق كثافة السكان في الولايات المتحدة الأمريكية مرتين، إذ يوجد اثنان وخمسون نسمة في الميل المربع الواحد، ليس منهم سوى 25% من اليهود، لذا علينا أن نستعد إما لطرد هذه القبائل العربية بحد السيف، كما فعل أجدادنا، وإما أن نتعامل مع مشكلة وجود عدد كبير من السكان الغرباء، ومعظمهم من المحمديين الذين اعتادوا، ولقرون كثيرة، على ازدرائنا"¹.

عقب زيارة "زانغويل" لفلسطين تأكد من بطلان المقولة المضللة التي طالما تغنى بها "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، حيث وجد نفسه أمام حقيقة لا يمكن إنكارها، فأرض فلسطين مأهولة بالسكان وأغلبهم من العرب المسلمين؛ فهم يشكلون كثافة سكانية كبيرة تفوق عدد اليهود بأضعاف كثيرة، لذا نهج أسلوبا جديدا لجعلها فارغة من شعبها لاستيعاب الوافدين الجدد، إذ دعا إلى ترحيلهم باستعمال القوة؛ لأنه كان متأكدا من تشبثهم الشديد بأرضهم.

- **حاييم وايزمان**: شغلت فكرة إرغام السكان الأصليين في فلسطين على الهجرة، أو ترحيلهم منها عبر الحدود، أهمية خاصة في الأجندة السياسية لـ: "وايزمان"، ففي عام 1931، أطلع المندوب السامي في القدس عن نواياه المتمثلة في توطين الفلسطينيين شرق الأردن، وبعد ذلك بسبع سنوات، تهيأت له الظروف لطرح فكرته من جديد، وذلك عندما عهدت لجنة "بيل" بمنح منطقة الجليل بغالبيتها العربية لليهود، فأعرب "وايزمان" عن استعداده لإجلاء العرب عن المنطقة وعرض خدماته على سكرتير الاستيطان، وقد اقترح على سلطات الانتداب

¹ نور الدين مصالحة، المرجع السابق، ص: 12.

البريطاني ترحيل الفلسطينيين من الجليل ونقلهم عبر نهر الأردن¹؛ حيث نشرت مجلة "The Jewish Chronicle" في 13 أوت 1937، وثيقة تحمل توقيع "وايزمان"، تثبت تمسكه المطلق بطرد العرب من فلسطين، مؤكداً أن تمكنهم من تحقيق هدفهم الذي يسعون إليه وتنفيذ مشروع التقسيم يتوقف على مدى صدق السلطات البريطانية في تطبيق الاقتراح المتعلق بإفراغها من سكانها².

- **مناحيم أوسيشكين:** وهو من أشد الصهاينة تطرفاً، كان يتولى مهمة الاشراف على هيئة تسيير "الصندوق القومي اليهودي" للسيطرة على الأراضي العربية بالقوة، حيث كان ينادي بترحيل العرب الفلسطينيين إلى البلاد العربية، كون المشروع الصهيوني "أعلى وأنبل" من الابقاء على مئات الألوف من المزارعين العرب-على حد قوله-³.

- **فلاديمير جابوتنسكي Vladimir Jabotinsky:** اجتمع عام 1916 بـ: "إسرائيل زانغويل" الذي أكد له بأن إفراغ فلسطين من شعبها هو أمر ضروري وحتمي لتحقيق أهداف المشروع الصهيوني، لكن "جابوتنسكي" كان يرى أن الترحيل يجب أن يكون طوعية إذا تيسر الأمر⁴، فقد اقترح أن يتظاهر الصهاينة برفضهم طرد العرب من فلسطين، وقد كان يتوخى من وراء ذلك طمأنة العرب بشأن مخططاتهم لتهجير السكان الأصليين، وحسب رأيه أن هؤلاء السكان "السذج"، سيعتقدون أن الصهاينة يهتمون منهم البقاء لكي يتأتى لهم استغلالهم، ولذا فإنهم سيضطرون لحمل متاعهم ومغادرة البلد؛ وهي مكيدة خادعة اتصفت بالغباء أكثر من اتصافها بالخبث، فقد برهن الفلاحون العرب أنهم أكثر فطنة وذكاء من تخميناته⁵، وكان

¹ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: (45-46).

² عبد الوهاب محمد المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني، عالم المعرفة، الكويت، 1983، ص: 68.

³ عدنان عبد الرحمان أبو عامر، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين (الرؤية التاريخية والسلوك السياسي)، دار واجب، دمشق، 2007، ص: 10.

⁴ ميخائيل بالومبو، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، 1990، ص: 27.

⁵ عبد الوهاب محمد المسيري، الإيديولوجية الصهيونية، المرجع السابق، ص: (68 - 69).

"جابتوتسكي" قد شكك سابقا في إمكانية عدم اللجوء إلى القوة، عندما صرح عام 1925 بأن تحقيق التفوق العددي لليهود في فلسطين يجب "أن يتم عنوة عن إرادة الأكثرية العربية الموجودة في البلاد"، وسيحرص على إحراز هذه الأغلبية "جدار حديدي" من القوات اليهودية المسلحة¹، كما أضاف في نوفمبر 1939 قائلا: "ليس هناك خيار.. يجب أن يخلي العرب المكان لليهود في أرض إسرائيل... شكرا لله فنحن اليهود لا ننتمي للشرق... لذلك يجب أن نكنس الروح الإسلامية من أرض إسرائيل"².

- "إدموند جيمس دو روتشيلد": كان "روتشيلد" رجل أعمال واقتصادي فرنسي الجنسية، وهو كذلك من الشخصيات الصهيونية الأولى التي أيدت فكرة الترحيل، حيث يعتبر من أكبر المساهمين في تمويل المستوطنات الصهيونية الأولى في فلسطين؛ وبالرغم من تظاهره بالاعتدال في العلن، إلا أنه كان يعرب في لقاءاته الخاصة عن مساندته لفكرة "زانغويل" المتطرفة المشار إليها أعلاه، وقد أبدى عن استعداده لمنح المساعدات المادية، وكذا الآلات الزراعية للفلاحين العرب الذين لا يعترضون على فكرة التخلي عن أراضيهم وممتلكاتهم في فلسطين والهجرة نحو العراق مثلا، حيث بعث "جابتوتسكي" برسالة إلى صديق له، بعد اللقاء الذي جمع بينه وبين "روتشيلد" في باريس عام 1929، كشف فيها عما يلي: "إن البارون يطالب بأن تكون فلسطين يهودية بالكامل... إنه على استعداد لبذل المال للعرب، لتمكينهم من شراء أراض أخرى، لكن بشرط مغادرة فلسطين... وعلى العموم -بوصفه إنسانا واقعيا وعمليا- يؤمن إيمانا راسخا بأننا سنجعل فلسطين يهودية، مقدار ما هي فرنسا فرنسية"³.

- دافيد بن غوريون David Ben Gurion: يعد ترحيل الفلسطينيين من أراضيهم الهدف الأسمى الذي حرص "بن غوريون" على تحقيقه طوال حياته، حيث أشار في إحدى

¹ ميخائيل بالومبو، المرجع السابق، ص: 27.

² سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص ص: (16 - 17).

³ نور الدين مصالحة، المرجع السابق، ص: 16.

الاجتماعات التنظيمية للوكالة اليهودية بتاريخ جوان 1938 أنه لا حل لمشكلة الأكثرية العربية في فلسطين ولا تفاهم أفصح من عقد معاهدة ثنائية تجمع بين زعماء الحركة الصهيونية وقادة الدول العربية، حيث يصادق بموجبها العرب على موافقتهم لاستيعاب الفلسطينيين المطرودين من وطنهم، كخطوة لا بد منها لتسهيل عملية إجلاء العرب من فلسطين التي من المزمع أن تصبح دولة خاصة باليهود فحسب، وقد كان يستحضر ذلك باستمرار في الاجتماعات الصهيونية المختلفة التي كان يحضرها، ويتحدث عن ذلك بشكل صريح قائلاً: "ترحيل العرب أهم من جميع مطالبنا لزيادة مساحة الدولة... وإذا لم يكن بإمكاننا إخراجهم من بين ظهرانينا الآن، ونقلهم إلى مناطق عربية -وهو ما تقترحه لجنة ملكية بريطانية- فلن يكون بمقدورنا القيام بذلك بسهولة، هذا إذا أمكننا القيام بذلك أصلاً بعد إنشاء الدولة، عندما يكون كل العالم المعادي لنا ينظر إلينا بسبع عيون، لمراقبة تصرفنا نحن تجاه أقليتنا"¹.

- "بيرل كاتزنسون" Berl Katznelson: يعتبر "كاتزنسون" منظر اليسار الصهيوني، وأحد داعمي فكرة ترحيل الفلسطينيين من أرضهم، حيث كشف في اجتماع اللجنة التنفيذية للمنظمة الصهيونية، أن "مسألة الترحيل أثارت نقاشاً حاداً لدينا، هل هو مسموح أم ممنوع؟ ضميري مرتاح جداً.. جار بعيد خير من عدو قريب.. هم لن يخسروا عند نقلهم، ونحن بالتأكيد لن نخسر.. إن هذا الأمر يعتبر في نهاية المطاف إصلاحاً سياسياً استيطانياً لصالح الطرفين"².

- الإجماع الصهيوني على طرد الفلسطينيين: حدث أواخر ثلاثينيات القرن العشرين ائتلاف بين مختلف الأحزاب الصهيونية على تهجير السكان الأصليين لفلسطين إلى الدول العربية، لاسيما سوريا والعراق، وقد ترأس هذا الائتلاف حزب "ماباي" الذي تزعم الحركة الصهيونية

¹ عدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص: 11.

² قسم الأرشيف والمعلومات، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسة الصهيونية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، تقرير معلومات (10)، بيروت، 2009، ص: 11.

و"الكيان الصهيوني" من 1933 إلى 1977¹، وفي هذا المجال رسمت الكثير من الخطط الصهيونية لتهجير الشعب الفلسطيني، منها: خطة "سوسكين" Soskin للتهجير القسري (1937)، وخطة "يوسف وايتز" Yosef Weitz للطرد ديسمبر 1937، خطة "بونيه" Bonnet جويلية 1938، خطة "روبين" Ruppين جوان 1938، خطة "الجزيرة" Jazirah (1938-1942)، خطة "ادوارد نورمان" Edward Norman لطرد الفلسطينيين إلى العراق (1934-1948)، خطة "بن حورين" Ben-Horin (1933-1938)، خطة "يوسف شختمان" Joseph Schechtman للتهجير القسري 1948².

تكشف الخطط الصهيونية الآنف الذكر، أن فكرة طرد الفلسطينيين من بلادهم، ظلت تراود أذهان الصهاينة منذ زمن طويل، وقد أخذوا في الإعداد لتنفيذها باقتراح أساليب عدة وطرق مختلفة، لكن أمام فشل تلك المقترحات قرروا إخلاء فلسطين من شعبها، باستخدام أسلوب القوة العسكرية، فأعدوا لذلك عصابات مسلحة، وراحوا يتحينون الفرص لممارسة وحشيتهم؛ وقد وجدوا في الاضطرابات التي نتجت عن صدور القرار الأممي القاضي بتقسيم فلسطين في 29 نوفمبر 1947 الفرصة الملائمة، فبعد أن انتشرت موجات الغضب غير المسبوقة بين صفوف الفلسطينيين، حدثت اشتباكات بينهم وبين الغزاة الصهاينة، وعليه استغلت العصابات الصهيونية الإرهابية المسلحة تلك الظروف، لارتكاب سلسلة من المجازر الجماعية ضد الفلسطينيين، من أجل تحقيق هدفهم بالاستيلاء على أرض فلسطين، وترحيل أهلها عنها.

2- الأساليب

اعتمد الصهاينة في تنفيذ مشروعهم الإحلالي الإحلالي على عدة أساليب، نناقش في هذا الصدد اثنين منهما، هما: الإرهاب والحرب النفسية، ففيما يخص الإرهاب؛ أقدم الصهاينة على ارتكاب المئات من المجازر البشعة ضد الشعب الفلسطيني باستخدام أسلوب

¹ عدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص: 11.

² قسم الأرشيف والمعلومات، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) ...، المرجع السابق، ص: 11.

العنف والقوة العسكرية، سنحاول رصد بعضا منها، أما فيما يخص الحرب النفسية؛ فتعد كذلك من الأساليب التي أولتها العصابات الصهيونية أهمية كبيرة، نظرا لتأثيرها الكبير في طرد أهالي العديد من المدن والقرى، حيث كانت تركز على تدمير الروح المعنوية للفلسطينيين، وتحطيم إرادتهم باستخدام مختلف الوسائل كالإذاعات، مكبرات الصوت، المنشورات، والعملاء.. وهكذا رسم الصهاينة مخططا متكاملًا بين الإرهاب والحرب النفسية لإفراغ فلسطين من سكانها.

2-1-1- الإرهاب الصهيوني: يعتبر الإرهاب والإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني من أبرز الأساليب التي انتهجتها العصابات الصهيونية، بهدف تفرغ فلسطين من سكانها، لأن الصهاينة اعتبروا منذ تأسيسهم للحركة الصهيونية، أن إخلاءها من سكانها الأصليين بمثابة الهدف الاستراتيجي الذي لا بد من تحقيقه، لتنفيذ مشروعهم، المتمثل في إقامة وطنهم القومي فيها، ومن ذلك أقدمت العصابات الصهيونية على ارتكاب مجازر شنيعة بحق الشعب الفلسطيني، لإجباره على إخلاء مدنه وقراه للغزاة الصهاينة، وقد بدأت في ممارسة تلك الإبادة المنهجية منذ فترة الانتداب البريطاني، واستمرت المجازر البشعة إلى ما بعد الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، وفيما يلي نذكر بعض هذه المجازر وعدد ضحاياها والعصابات الصهيونية التي ساهمت في ارتكابها:

2-1-1-1- المجازر الصهيونية في فلسطين من 1937 - 1939: عقب فرض الانتداب البريطاني على فلسطين تهيأت الظروف المواتية للحركة الصهيونية لتكوين عصابات إرهابية خاصة بها، وقد حظيت بدعم كبير من طرف سلطات الانتداب؛ من خلال الإشراف على عمليات استقدام المهاجرين الصهاينة من فئة الشباب المؤهلين للانضمام إلى الجماعات الإرهابية، حيث توجت مساعيهم بتأسيس عصابة "الهاغانا" الإرهابية مطلع عشرينيات القرن العشرين مشكلة الجناح العسكري للوكالة اليهودية عام 1920، وقد ضمت فروعًا تابعة لها حددت مهامها في القيام بالاعتداءات الإرهابية، نذكر منها كتائب "بوش" التي تشكلت عام 1937، وكذا فرق "البالماخ"؛ وبعد عام من اندلاع الثورة الفلسطينية الكبرى، انفصل أتباع

الصهيونية التصحيحية عن "الهاغانا"، واستحدثوا تنظيمًا تبني منها أكثر تطرفًا ودموية، أطلق عليه اسم عصابة "الأرغون تسفاي ليومي" (إتسل)، وبعدها انشقت عن "إتسل" جماعة "أبراهام شتيرن"، كما أنشأت عام 1940 عصابة ليحي (شتيرن)، وتعتبر هذه العصابات الثلاث (الهاغانا، الأرغون وشتيرن) الدعامة الأساسية للإرهاب الصهيوني في فلسطين إلى غاية عام 1948، حتى أنه قلَّ ما نعثر على عملية إرهابية حدثت في فلسطين تعزى إلى عصابة غيرها. علاوة على ذلك، كانت بعض الجماعات الإرهابية الصهيونية تابعة لها¹. وفيما يلي نعرض أبرز المجازر التي ارتكبتها تلك العصابات في حق الشعب الفلسطيني خلال الفترة الممتدة ما بين (1937 - 1939):

2-1-2- مجازر حيفا 1937 - 1938: بدأت المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني منذ عام 1937، وقد استهدفت بشكل خاص مدينة "حيفا"، حيث شنت مجموعة من الهجمات ضد أسواقها، لكي يتمكنوا من قتل عدد كبير من العرب الفلسطينيين، مع بث الرعب والهلوع في أوساط السكان؛ ففي 6 مارس 1937 أقدمت جماعتي "الأرغون" و"شتيرن" الإرهابيتين على تفجير قنبلة داخل سوق حيفا، حيث أدت إلى استشهاد حوالي 18 فلسطينيًا، وجرح 38 آخرين، وقد تكررت الحادثة في شهر ديسمبر من العام نفسه بعدما زرع أحد أفراد عصابة "شتيرن" قنبلة في سوق الخضار المجاورة لبوابة نابلس في مدينة القدس، إذ خلفت الكثير من الشهداء والجرحى، وفي جوان 1938، لغمت عصابة "الأرغون" سيارتين في سوق حيفا؛ وقد أدى انفجارهما إلى استشهاد 21 فلسطينيًا، وجرح 56 آخرين².

2-1-3 مجازر القدس 1938: بتاريخ 15 جويلية 1938، زرع أفراد من عصابة "الأرغون" قنبلة يدوية بالقرب من أحد مساجد مدينة القدس وفي أثناء خروج المصلين أدى

¹ عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002، ص: 245.

² عبد الخالق صبحي، صفحات من السجل الإسرائيلي الأسود.. مئات المجازر الوحشية بحق الفلسطينيين ارتكبتها عصابات صهيونية منذ 1937، بوابة الأهرام، 22 ماي 2021. تمت الزيارة يوم: 14 - 04 - 2022، الساعة:

19:45، متاح على الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/News/2733712.aspx>

انفجارها إلى استشهاد 10 فلسطينيين، وإصابة 30 آخرين بجروح، وفي 26 أوت 1938، انفجرت سيارة مفخخة ركنتها عصابة الأرغون الإرهابية في سوق القدس العربية، فاستشهد نتيجة ذلك 34 فلسطينيا وجرح 35 آخرون.¹

2-1-4 مجزة بلد الشيخ: شهدت قرية بلد الشيخ في شهر جوان من عام 1939 حدوث مجزة رهيبة في حق قاطنيها، وقد كان سببها صدور أوامر لعناصر تابعة للعصابات الصهيونية للدخول في استخفاء إلى القرية، وقد كانت الغاية من ذلك اغتيال أحد الثوار في المنطقة، وإذا أخفقت في ذلك، تقوم بقتل عدد من سكانها، وهذا ما حدث فعلا؛ فقد تسلل أفراد من عصابة الهاغانا وهم متكرين في زي ميكانيكيين، وأقدموا على اختطاف خمسة مزارعين عرب، وقاموا باغتيالهم ثم فروا من القرية.²

يتضح مما سبق، أن المجازر الصهيونية خلال الفترة السالفة الذكر كانت تستهدف بشكل خاص أماكن تجمع الأفراد كالأسواق والمساجد، وقد اعتمد على هذا الأسلوب باعتباره استراتيجية كان القصد منه حصد الكثير من الأرواح، وكذلك بث الرعب بين صفوف الفلسطينيين، وهو ما سيؤدي إلى اضطرابهم وترك قراهم ومدنهم جراء شعورهم بانعدام الأمن.

2-1-5- المجازر الصهيونية في فلسطين ما بين عامي 1947 - 1948: شهدت تلك الفترة تصعيدا في أعمال العنف التي قامت بها العصابات الصهيونية، فارتكبت مجازر بشعة في حق سكان القرى والمدن الفلسطينية، أبرزها:

2-1-5-1- مجزة العباسية: اندلعت وقائع هذه المجزة يوم السبت 13 ديسمبر 1947، حيث قامت عصابة "الأرغون" الإرهابية بإرسال فرقة تتكون من حوالي 14 مسلحا إلى قرية العباسية، حيث تستروا في زي جنود الاحتلال وأطلقوا النار على مجموعة من الفلسطينيين في مقهى القرية، ومن ثم أقدموا على تفجير مجموعة من المنازل بزرع قنابل موقوتة وعبوات

¹ إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب العربي الفلسطيني خلال القرن العشرين، دمشق، 2001، ص: 6.

² أحمد حسين، "يوم من النكبة: مجزة قرية بلد الشيخ"، مجلة العودة، ع 4، [د.ن]، بيروت، 30 جانفي 2007، تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 10:14، متاح على الرابط: <https://aalawda-mag.net/ar/>

ناسفة داخلها، والغريب في الأمر أن قوات الاحتلال قد حضرت إلى مكان وقوع المجزرة، لم تتخذ الإجراءات اللازمة، بل تظاهرت بحصار العباسية من ثلاث جهات، وفتحت الجهة الشمالية أمام الإرهابيين للفرار. بلغت حصيلة المجزرة استشهاد 7 مواطنين فلسطينيين، وإصابة 7 آخرين بجروح بالغة الخطورة، حيث أدت إلى وفاة اثنان منهم لاحقاً، وقد كان من بينهم طفل يبلغ من العمر خمس سنوات، وأمّه في العشرين من عمرها، كما أدى انفجار آخر للعبوات الموقوتة خلال الأيام اللاحقة للمجزرة إلى إصابة خمسة آخرين بجروح متفاوتة¹.

2-1-5-2- مذبحه دير ياسين: حدثت ليلة التاسع وصبيحة العاشر من أبريل 1948، وذلك عقب الهجوم المباغت الذي نفذته العصابات الصهيونية مجتمعة (الهاغانا، الأرغون و شتيرن) على قرية "دير ياسين"، فقد أقدموا على قتل أهالي القرية بفضاعة وعنف دون استثناء أحد²، ولم يكتفوا بذلك، بل عمدوا إلى التمثيل بالجنث ببقر البطون، تقطيع الأيدي والأرجل، صلم الأذان، فقئ العيون وتحطيم الجماجم³، وتنفيذا للأوامر التي صدرت لهم بإبادة أهل القرية بشكل جماعي، ألقى الإرهابيون القنابل داخل المنازل لتفجيرها على رؤوس أهلها، ثم قاموا بقتل كل من نجا داخل تلك المنازل المخربة⁴.

تثير التقديرات حول عدد ضحايا مجزرة "دير ياسين" جدلاً كبيراً، حيث تشير الأرقام التي نشرتها مختلف الجهات وقتذاك (الصهيونية، البريطانية الرسمية، الدولية، الفلسطينية والعربية - بهذا التسلسل) إلى استشهاد حوالي 250 إلى 254 من أهالي القرية، وهو ذات التقدير الذي اعتمده الصحفيون والمؤرخون والمراقبون من مختلف الجنسيات منذ سنة 1948؛ لكن الطرف المعني الذي شملته المجزرة بشكل مباشر؛ أي الناجون من أشرف

¹ إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، المرجع السابق، ص: 8.

² هالة عبد الله، الصهيونية ملف أسود، منشأة المعارف، الإسكندرية، [د. ت]، ص: 42.

³ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: 210.

⁴ هالة عبد الله، المرجع السابق، ص: 42.

القرية وسادتها، قدموا تقديرا آخر لعدد الشهداء، حيث بلغت نتيجة إحصائهم حوالي 100 شهيد، وأشاروا إلى أن أغلبهم كانوا من الشيوخ، النساء والأطفال، إضافة إلى إصابة نحو 15 شخصا بجروح خطيرة وعشرات من الأشخاص أصيبوا بجروح طفيفة. الجدير بالذكر، أن تقدير المواطنين الناجين من المجزرة لعدد القتلى لم يكشف عنه إلا في أواخر الثمانينيات، وذلك عقب نشر جامعة "بيرزيت" في الضفة الغربية، لكتيب حول قرية "دير ياسين" في إطار سلسلة الأعمال الخاصة بالقرى التي دمرتها العصابات الصهيونية، وأكدت فيه أن العدد الصحيح للشهداء "لم يتعد 120 شهيدا"؛ وذلك طبقا للشهادات الشفوية التي جمعها مؤلفا الكتيب¹.

لعل القصد من وراء تضخيم الصهاينة لعدد ضحايا مجزرة "دير ياسين"، هو إلقاء الرعب في قلوب الفلسطينيين، وإرهابهم لحملهم على الرحيل؛ وقد يكون القصد كذلك هو إيجاد ثغرة تتفي حدوث المجزرة، خاصة وأن مصدر الرقم المبالغ فيه هو صهيوني، وعليه نأخذ بالعدد الذي أسفرت عليه إحصائيات الجانب الفلسطيني والمتمثل في 100 شهيد، وهو رقم أكثر من كاف، لاعتبار ما حدث في القرية مجزرة مروعة، لا يمكن نفي حدوثها، أو التستر عليها مهما فعل الجناة الصهاينة.

2-1-5-3- مجزرة ناصر الدين: خلال الأسبوع الثاني من أبريل 1948، وصلت حدة الاشتباكات أوجها بين الفلسطينيين والعصابات الصهيونية في مدينة "طبريا"، وقد كانت القوة والغلبة عددا وعدة لصالح العصابات الصهيونية، لذلك سعى أهالي مدينة "الناصرية" وبعض القرى القريبة منها إلى إغاثة مجاهدي "طبريا"، غير أن الإرهاب الصهيوني كان متحكما في جميع المنافذ المؤدية إلى المدينة، وشاعت أنباء تلك المساعي بين المقاومين في "طبريا" وتم تداول خبر قدوم الإمدادات من القرى القريبة على نطاق واسع، كما انتشرت أخبار مفادها وصول تلك المساعدات عبر قرية "ناصر الدين"، وعليه أمروا المجاهدين بضرورة توخي

¹ وليد الخالدي، دير ياسين الجمعة، 9 / 4 / 1948، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص ص: (123 - 124).

الحذر وعدم إطلاق النار على أفرادها، وعلى الأرجح وصلت تلك المعلومات إلى العصابات الصهيونية، فبعثت القوتين الإرهابيتين "الأرغون وشتيرن"، فرقة مسلحة إلى القرية كانت ترتدي الزي الفلسطيني حتى لا تعرف، وذلك يومي 13 - 14 أبريل 1948، وبالفعل لم يتفطن سكان القرية لتلك المكيدة التي حيكت ضدهم، حيث ظنوا أنهم من المجاهدين الوافدين إلى طبريا لنصرة إخوانهم فرحبوا بهم، في حين أن تلك الجماعة الارهابية ما لبثت أن أغارت على الأهالي، ولم يفلت من هذه المجزرة إلا 40 فلسطينيا، تمكنوا من الهروب إلى القرى القريبة، بينما هُدمت ديار قرية ناصر الدين كلية¹، من ناحية أخرى سببت أخبار المذبحة هلعاً كبيراً في نفوس الطبريين، فهرعوا إلى الفرار بإعانة من القوات البريطانية التي طلبت من العرب إخلاء منازلهم فوراً².

يتضح مما سبق، أن سلطات الانتداب البريطاني المسؤولة الأولى على حفظ الأمن في البلاد -آنذاك- لم تقدم على فعل شيء من شأنه أن يحمي أمن وسلامة المواطنين الفلسطينيين العزل، بل كانت تساهم في دعم اليهود الصهاينة بالسلاح والذخيرة، وتسهل عليهم مهمة السيطرة على بعض المدن والقرى، من خلال تشجيع العرب على الرحيل وترك ديارهم تحت مبررات الحفاظ على سلامة أرواحهم.

2-1-5-4- مجزرة بيت الخوري: بتاريخ 5 ماي 1948، أغارت عناصر من عصابة الهاغانا على بعض القرى الواقعة بمحاذاة نهر الأردن، وقد كانت قرية "بيت الخوري" من القرى الأكثر تضرراً بسبب الأعمال الوحشية التي تغنن الإرهاب الصهيوني في ارتكابها ضد سكان القرية العزل، حيث قتلوا النساء والأطفال ونكلوا بجثثهم، كما أقدموا على تعذيب الشيوخ الذين تم الإمساك بهم ببتير أعضاء مختلفة من أجسامهم وكان منهم من توفي تحت طائلة التعذيب، أما الشباب فقد قاموا باحتجازهم داخل البيوت ثم صبوا عليها البنزين

¹ الموسوعة الفلسطينية، ناصر الدين (مذبحة). تمت الزيارة يوم: 14 - 04 - 2022، الساعة: 18:06، متاح على

الرابط: <https://www.palestinapedia.net>

² عارف العارف، ج1، المرجع السابق، ص: 205.

وأضرموا فيها النيران، فاحترقوا وهم أحياء أمام مرأى من بقي حيا من أهالي القرية، الذين أرغموا على حضور هذه المجزرة الفظيعة، ثم أخلوا سبيلهم ليحدثوا أهالي القرى المجاورة بما أبصروا، بعدما سخروا منهم بقولهم: "استنجدوا بالدول العربية لنجدتكم"¹.

2-1-5-5- مجزرة بيت دارس: وقعت هذه المجزرة بتاريخ 13 ماي 1948، بعدما استهدفت العصابات الصهيونية قرية "بيت دارس" الواقعة في منطقة غزة، وقد كان جل الذين تعرضوا للتعنيف والتتكيل وحتى القتل من النساء والأطفال والشيوخ فقط، حيث داهموا مساكن القرية بشناعة وأمعنوا في ممارسة التعذيب واقتراف جرائم بشعة في حق مواطنين أبرياء، وقد كانت بعض النسوة حبالى وبالرغم من ذلك تعرضن لما تعرضت له نسوة دير ياسين؛ أي بقرت بطونهن، كما عثر لاحقا على جثث لشيوخ وهي مشوهة، إضافة إلى ما سبق، سطت العصابات الصهيونية على ثروات القرية بالكامل، ثم نسفوا جميع منازل أهلها بالمتفجرات والمدفعية².

كانت جل مجازر العصابات الصهيونية قد ارتكبت في حق سكان عزل، لا يملكون قدرة الرد عليها والدفاع عن أنفسهم، وهو ما حدث في مجزرتي "بيت الخوري وبيت دارس" هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان تنفيذها يتم في غالب الأحيان ليلا، أي في غير الوقت الذي يكون فيه أهالي القرية على استعداد للتصدي لتلك الهجومات، مثلما حصل في مجزرة "دير ياسين" التي جرى تنفيذ العمليات الإرهابية ضدها ليلا، وهذا ما يكشف لنا بشكل جلي جبن ونذالة الصهاينة، الذين لا يهمهم أمر الاحتكام إلى أي من الضوابط سواء أكانت دينية، أخلاقية، أم قانونية ولا حتى إنسانية.

2-1-5-6- مجزرة الطنطورة: في 9 ماي 1948، جرى ائتلاف بين عناصر الاستخبارات التابعة لعصابة الهاغانا، وبين مجموعة من الخبراء بالشؤون العربية، لترحيل

¹ جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين - الشعبة السياسية، اعتداءات إسرائيل قبل هجوم 29 أكتوبر 1956 على مصر، ط 2، القاهرة، 1965، ص ص: (15 - 16).

² المرجع نفسه، ص: 16.

سكان الطنطورة وبعض القرى الأخرى، وهو ما تم تطبيقه دون إبطاء؛ فبعد مرور أسبوعين؛ أي ليلة 23 ماي، تمت الإغارة على القرية من طرف الكتيبة الثالثة والثلاثون للهاغانا - الكتيبة الثالثة في لواء الكسندروني¹، حيث صمموا على تطويق "الطنطورة" وتنفيذ هجومهم ضدها من الناحيتين "الشمالية والجنوبية"، وبأن تعتمد فرقة من جماعة "كرميلي"، باعتراض سبيل الذين جاؤوا لإغاثة أهل القرية من جهة المثلث الصغير الذي يشمل قرى: اجزم، جبع وعين غزال، في حين تغلق الطريق المحاذية للبحر بمجموعة من القوارب لتأمين طريق انسحابهم، وقد كان يهود مستوطنة "زخرون يعقوب" القريبة من الطنطورة - يساعدون المهاجمين ويرشدونهم داخل القرية، وهو ما مكنهم من تنفيذ عملياتهم الإرهابية بإحكام في حق قاطنيها، على الرغم من امتناع الطنطورة عن المبادرة في الهجوم على العصابات الصهيونية، واكتفائها بعدم الموافقة على شروط الاستسلام².

استهل أفراد العصابة البالغ عددهم حوالي 1000 من حراس الحدود، و1800 جندي من قوات الميدان - هجومهم على قرية الطنطورة من الناحية الجنوبية، وقد استمر القتال الذي دار بين الطرفين إلى غاية صبيحة اليوم التالي، وقد واجه الثوار الفلسطينيون الغزاة الصهاينة بكل بسالة واستماتوا في القتال تلك الليلة دفاعا عن قريتهم، متحصنين بالجبال الواقعة شرق القرية إلى غاية نفاذ معداتهم الحربية الضئيلة؛ وأفضت تلك الاشتباكات إلى انتصار الصهاينة وفرض سيطرتهم على القرية بعد اقترافهم لمذبحة رهينة في حق سكانها، إذ أقدم جنود "الهاغانا" على حشد أهل الطنطورة على شاطئ البحر بعدما تم تفريق الرجال عن النساء، وكانوا يقومون بتصنيف كل عشرة شباب صفا واحدا ثم يطلقون عليهم النار،

¹ دعاء أحمد الجنداوي، الطنطورة شاهد على النكبة، قدم البحث استكمالا لمتطلبات الحصول على دبلوم الدراسات

الفلسطينية، قسم الأبحاث والدراسات، أكاديمية دراسات اللاجئين، لندن، 2016 - 2017، ص ص: (20 - 21).

² إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص: (22 - 23).

وكلفوا جماعة أخرى من الشباب بحفر حفرة كبيرة، ودفن جثث المقتولين بداخلها، ثم أتبعوا قتل أولئك الشباب ودفنهم جميعاً في حفرة واحدة¹.

2-1-5-7- مجزرة اللد والرملة: حدثت يوم 9 جويلية 1948، وذلك في إطار محاولة العصابات الصهيونية فك الحصار المفروض على مدينة القدس من قبل القوات العربية، حيث نفذت عملية حربية على نطاق واسع أطلق عليها اسم "عملية داني" -نسبة إلى اسم ضابط في عصابة البالماخ قتل في جانفي 1948- سعت من خلالها إلى الاستيلاء على المدن المجاورة للقدس؛ ورغم المجابهة القوية التي أبان عنها المقاومون العرب بأسلحتهم البسيطة، إلا أن العصابات الصهيونية استطاعت بعد انقضاء يومين من القتال اتمام سيطرتها على مدينتي "اللد" و"الرملة"، وفي اليوم التالي عمدوا إلى ارتكاب مذبحه ضد أهالي المدينتين، الذين التجأ عدد كبير منهم إلى مسجد "دهمش"، لكنهم لم ينجوا من القتل. وقد وصل عدد شهداء تلك المذبحة الرهيبة إلى ما يزيد عن 400 شهيد².

لم تنته الكارثة التي حلت بمدينتي اللد والرملة بحصد مئات من الأرواح بشكل طائش، بل عزم الصهاينة يوم 12 جويلية على إخلاء مدينة اللد من أهلها الذين بقوا على قيد الحياة، فعندما سأل "يغال ألون" قائد "البالماخ" نظيره "دفيد بن غوريون" عن مآل سكان المدينة وما جاورها، رد عليه بإيماءة بيده تعبر عن الاحتقار وفي نفس الوقت توشي بالغلظة: "اطردوهم!!" وعقب ذلك، وافق منفذ عملية "داني" "إسحاق رابين" على قرار عسكري احتوى على ما يلي: "يجب طرد سكان اللد بسرعة دون الالتفات إلى السن"، وفي يوم 13 جويلية أرغمت العصابات الصهيونية قاطني اللد والمدن القريبة منها لاسيما الرملة،

¹ دعاء أحمد الجنداوي، المرجع السابق، ص: 21.

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اللد، 9 - 13 تموز/يوليو 1948، 9 - 07 - 2021، تمت الزيارة يوم: 10 - 04 -

2022، الساعة: 19:26، متاح على الرابط:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651427>

والذين قدر مجموعهم بنحو 70 ألفا على إخلاء المدينة في ظرف وجيز حدد بنصف ساعة، فاجتازوا مسلك صعب للمرور إلى مدينة رام الله¹.

2-1-5-8- مجزرة الدوايمة: تم تنفيذ المخطط الإجرامي الصهيوني ضد قرية "الدوايمة" عقب صلاة الجمعة يوم 29 أكتوبر 1948، حيث طوّقتها من جهاتها الثلاث، وتخلّى عن الجهة الشرقية كمخرج لسكانها إلى القرى المجاورة²، حيث خلفت المجزرة قتل المئات من الفلسطينيين، وتهجير كل من نجا قسراً، شأنهم شأن سكان جل المدن والقرى الفلسطينية التي تم تدميرها وإبادة سكانها³؛ ويكشف لنا أحد الصهاينة المشاركين في مذبحه "الدوايمة" عن فظاعتها قائلاً: "قتل في الموجة الأولى ما بين 80 إلى 100 عربي، نساء وأطفالاً، وقتل الأطفال بتهشيم رؤوسهم بالعصي.. لم يكن هناك بيت دون قتلى.. أخذوا امرأة تحمل طفلاً حديث الولادة لتنظيف المكان، ثم أطلقوا النار عليها، هذا لم يكن عملاً في خضم المعركة، بل خطة للطرد والتدمير"⁴.

بعد مرور حوالي أسبوعين على تاريخ وقوع الجريمة، وصل المراقبون الموفدون من طرف هيئة الأمم المتحدة، ويرجع سبب هذا التأخر في التحقيق إلى تأجيله من قبل الكيان الصهيوني، حتى يتسنى له طمس شواهد المجزرة، ومن الملاحظات التي أثارت انتباه المراقبين الأمميّين هو أن أغلب منازل القرية ينبعث منها دخان ذو "رائحة غريبة كرائحة عظم يحترق"؛ وبعد مضي سنين عديدة، كشف مراسل صحيفة "حداشوت" الصهيونية عن حقيقة تلك المجزرة، وذلك عقب زيارته للقرية رفقة مختارها، حيث حفروا في أماكن مختلفة

¹ سناء حمودي، اللد، 9 - 13 تموز/يوليو 1948 مذبحه مدينة نفاقها مسيرة الموت، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 21:06، متاح على الرابط:

<https://www.palquest.org/ar/node/24097>

² سلمان أبو ستة، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، [د.ب]، 1999، ص: 12.

³ موقع عرب 48، 69 عاما على مجزرة الدوايمة، 2017، تمت الزيارة يوم: 20 - 05 - 2022، الساعة: 21:34،

متاح على الرابط: <https://www-arab48-com.cdn.ampproject.org>

⁴ سلمان أبو ستة، حق العودة، المرجع السابق، ص: 12.

فعثروا على هياكل عظمية، كان بعضها لأطفال، ولاحقا سلم المختار قائمة للحكومة الأردنية توضح قتل حوالي 580 شخص من سكان القرية في المجزرة¹.

كانت المجازر المرتكبة بحق الفلسطينيين العزل في العديد من القرى والمدن كلها جرائم منظمة، بداية من مجزرة "دير ياسين" التي تعد من أشنع الجرائم المقترفة من طرف العصابات الصهيونية مجتمعة (الهاغانا، الأرغون وشتيرن)، مروراً بمجازر "ناصر الدين"، "الطنطورة"، "اللد والرملة"، وصولاً إلى مجزرة "الدوايمة" التي لا تقل فظاعة عن مجزرة دير ياسين، وغيرها من المجازر التي يصعب حصرها، ولإشارة فإن تلك المجازر قد استهدفت بالدرجة الأولى تهجير العرب الفلسطينيين من وطنهم؛ والدليل على ذلك أن خطتهم في الهجوم على القرى والمدن، كانت تتم دائماً بتطويق المكان من ثلاث جهات، مع ترك الجهة الرابعة مفتوحة لفرار الفلسطينيين الناجين من مذابح الإرهاب الصهيوني، حتى ينقلوا هول وفضاعة ما رأوه إلى القرى المجاورة، وهو ما يحمل سكان تلك القرى على ترك منازلهم، والانتقال إلى مناطق أخرى، وكانت نتيجة ذلك الأسلوب أن حقق الصهاينة نجاحات كبيرة بفضلها، فقد تمكنوا من ارتكاب أكبر عملية تطهير عرقي على مر التاريخ.

2-2- الحرب النفسية: كانت الحرب النفسية من الأساليب الصهيونية التي شكلت عاملاً أساسياً آخر أدى إلى ترحيل الفلسطينيين العرب من ديارهم، حيث اهتمت العصابات الصهيونية بنشر أخبار مجازرها الشنيعة التي اقترفتها في حق سكان القرى والمدن الفلسطينية، فقد أذاعت أهوال الإبادة الجماعية والمذابح المروعة وشتى ممارسات التقتيل والتكيل بالبحث في مختلف أنحاء فلسطين، وذلك قصد بث الهلع والجزع في أوساط السكان لكي يضطروا لمغادرة وطنهم واللجوء إلى البلدان المجاورة حفاظاً على حياتهم.

لقد دأبت العصابات الصهيونية على الخوض في حجم الخسائر البشرية في أوساط العرب، لفعاليتها في تثبيط معنويات المقاومين والسكان، وتدمير ثبات وعزيمة الفلسطينيين

¹ سلمان أبو ستة، حق العودة، المرجع السابق، ص: 12.

في الكفاح، وكذلك زرع الخوف والهلع في قلوبهم بشكل دائم، وإشعارهم بأن سلامتهم معرضة للخطر في أي لحظة؛ فتلك الممارسات كانت جزء لا يتجزأ من خطط الصهاينة لترحيلهم من وطنهم وحسم المعركة لصالحهم، فهي في نظرهم أكثر أهمية من تعقب المقاومين العرب والثأر منهم، لذا جاءت الحرب النفسية مصاحبة للأعمال الإرهابية المسلحة؛ لدفع السكان إلى الرحيل عن قراهم، لحماية أنفسهم وممتلكاتهم¹.

اعتمد الصهاينة في حربهم النفسية، بشكل أساس على البث الإذاعي، وكانت إذاعة "الهاغانا"-الناطق بالغة العربية- من أبرز القنوات الإذاعية التي نشطت في هذا المجال، حيث أن جهاز بث البرامج باللغة العربية كان أقوى من الجهاز الذي يبث باللغة العبرية، وهو ما يعكس الأهمية الكبرى التي أولتها حملات الحرب النفسية ضد العرب على حساب مهامها الرئيسية التي تلزمها بإنشاء المستوطنين اليهود بالمعلومات الخاصة بهم².

طبق راديو "الهاغانا" أساليب مختلفة لتحطيم معنويات الفلسطينيين، وإقناعهم بأنهم ليسوا في مأمن إذا ما ظلوا في بيوتهم؛ فعلى سبيل المثال: حذر السكان العرب في بث يوم 19 فيفري 1948، من أن "القادة العرب سيتفاوضون عن قضيتهم"، وفي بث آخر الساعة السادسة من مساء يوم 14 مارس 1948، جاء فيه: "إن سكان يافا في حالة ذعر كبيرة؛ إلى درجة أنهم ظلوا داخل منازلهم"³، كما حذر بث يوم 25 مارس 1948 الفلسطينيين من وجود عملاء بينهم، يتجسسون لصالح "الهاغانا"، ويزودوها بمعلومات تتعلق بأماكن وجود المقاومين ومخازن الأسلحة، وذهبت الإذاعة الصهيونية في حربها النفسية ضد الفلسطينيين إلى ما يحاكي العمل المسرحي، عندما بثت ما ادعت بأنه رسائل سرية بالعربية كانت

¹ سعيد جميل تماراز، المرجع السابق، ص: 257.

² ميخائيل بالومبو، المرجع السابق، ص: 67.

³ عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف...، المرجع السابق، ص: 231.

موجهة إلى الخونة في صفوفهم، وهو نمط من الدعاية يؤدي بالفلسطينيين إلى الشعور بعدم الأمان، وإلى الشك في مصداقية أي شخص سواء من مدينتهم نفسها أو من الجوار¹.

إلى جانب البث الإذاعي، استخدمت العصابات الصهيونية في حربها النفسية مكبرات الصوت، لبث الرعب في قلوب الفلسطينيين ودفعهم إلى الرحيل، وقد أورد الكاتب الصهيوني "أرثر كوسلر" الذي كان حاضرا بمدينة "حيفا" حينذاك، بأن "الهاغانا" نشرت أصواتا لبكاء وعويل ورجاء للنسوة العرب، وأجراس سيارات الإطفاء، وأصوات الانفجارات، كما قامت بتسجيل نداءات الاستسلام وإذاعتها، مثل: "أنقذوا أرواحكم أيها المؤمنون، أهربوا لتنجوا"، لتخويف السكان وإكراههم على الهجرة².

كانت المنشورات وسيلة أخرى، ارتكزت عليها العصابات الصهيونية في حربها النفسية ضد الفلسطينيين، ومن أبرزها ما حمل عبارة: "ارحل من أجل سلامتك"، كما وظفت صنفا آخر من الحرب النفسية، تمثل في نشر ما يعرف بالإشاعات المغرضة، مثل نشرها لأخبار كاذبة عن تفشي الأمراض الوبائية، فقد بثت إذاعة الهاغانا بتاريخ 26 مارس 1948، بلاغا خاصا تحذر فيه من انتشار وبائي الجدري والتيفوئيد، في مدينتي "حيفا" و"عكا" خلال تطويق عصابة البالماخ للمدينة يوم 28 أبريل 1948³.

أعد "إيجال آلون" وزير الكيان الصهيوني السابق، تقريراً يوضح فيه مشاركته في الحرب النفسية، جاء فيه ما يلي: "حشدت مجموعة من اليهود، الذين لهم علاقة بالعرب في شتى القرى، والتمست منهم الهمس في آذان بعض العرب، بأن فرقة يهودية مسلحة وصلت إلى منطقة "الجليل"، وأنها ستحرق جميع قرى منطقة "الحولة" .. ويجب عليهم أن يعلموا هؤلاء العرب - بصفتهم أصدقاء لهم - للابتعاد والهرب حيث مازال هناك وقت لتنفيذ

¹ ميخائيل بالومبو، المرجع السابق، ص: 67.

² يوسف محمد قاسم، أثر الحرب النفسية الإسرائيلية على الذات الفلسطينية: انتفاضة الأقصى نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، إشراف: عبد الرحيم الشيخ، كلية الآداب، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة الجامعية 2006، ص: 99.

³ المرجع نفسه، ص: 100.

ذلك...فانتشرت الشائعة في جميع مناطق "الحولة" بأن الوقت قد حان للفرار، وبلغ عدد الهاربين آلاف لا تحصى.. وبذلك حققت الخطة هدفها تماما... وتم إفراغ المناطق الواسعة¹.

لقد ساهمت الحرب النفسية بشكل كبير في تنفيذ المخططات الصهيونية، بطرد الآلاف من الفلسطينيين من وطنهم، وتشيتتهم على الدول المجاورة، وذلك من خلال نشر أخبار المذابح التي ارتكبتها العصابات الصهيونية بكل وحشية، في المدن والقرى الفلسطينية باعتماد أساليب ووسائل مختلفة، ومن أبشع تلك المجازر التي أذيعت جرائمها على نطاق واسع "مجزرة دير ياسين"، وذلك قصد التأثير على معنويات الفلسطينيين، وإرغامهم على الفرار للنجاة بأرواحهم من بطش الإرهاب الصهيوني.

أفضت عمليات التهجير القسري والتطهير العرقي التي انتهجتها العصابات الصهيونية، إلى إبادة وترحيل أهالي حوالي 531 مدينة وقرية فلسطينية عام 1948، وأثبتت الوثائق التي كشف عنها الكيان الصهيوني خلال السنوات اللاحقة أن 89% من اللاجئين الفلسطينيين هجروا من بلادهم بسبب الأعمال العسكرية، وأن 10% هجروا منها جراء حملات الحرب النفسية التي كثف منها الصهاينة ضدهم، وأن 1% فقط خرجوا بلا قهر من بلادهم². والجدول التالي يوضح الأساليب التي ساهمت في تهجير أهالي بعض القرى الفلسطينية من ديارهم.

جدول يوضح الأساليب المستخدمة في تهجير الفلسطينيين من بعض القرى

عدد القرى	أساليب التهجير
122 قرية	استخدام القوة العسكرية (تهجير مباشر)
270 قرية	اغارات مسلحة على القرى
38 قرية	الحرب النفسية (الإشاعات الكاذبة، الإذاعات،

¹ عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف...، المرجع السابق، ص: 232.

² إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص ص: (32 - 33).

	المنشورات...)
38 قرية	الحذر من اجتياح صهيوني مرتقب
49 قرية	تأثير سقوط قرى قريبة والخروج منها
6 قرى	الخروج الاختياري

المصدر: وليد حسن المدلل، عدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص ص: (176 - 177).

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن أغلب القرى الفلسطينية قد تم تهجيرها نتيجة استعمال القوة العسكرية، ومن ثم ساهم تأثير سقوط تلك القرى على القرى المجاورة في إرغام الفلسطينيين على الخروج من ديارهم، كما كان للحرب النفسية دور كبير في طردهم خارج وطنهم، أما عدد القرى التي كان خروج قاطنيها اختياريًا فكانت قليلة جدًا، على الرغم من أنه يمكن عدّ خروجهم إجباريًا بسبب الظروف المضطربة وغير الآمنة التي كانت تشهدها آنذاك كل الأراضي الفلسطينية.

ثالثاً: دور العرب في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين

تعد قضية ضلوع القوى الغربية الامبريالية في تسليم فلسطين للصهاينة اليهود أمراً واضحاً وجلياً لا يمكن لأحد نفيه، لكن قضية تورط العرب، وتآمر قادتهم ضد فلسطين، ظلت محل جدال ونقاش، واستحوذت على اهتمام عدد من الباحثين والأكاديميين، من ذلك جاءت هذه الجزئية لتقصي الحقيقة حول مدى مساهمة العرب ومسؤوليتهم في ضياعها، بتسليط الضوء على مواقفهم من أهم المحطات التي مرت بها القضية الفلسطينية.

1- موقف النخب العربية والإعلام العربي من خطر تأسيس الحركة الصهيونية 1897

حظيت الحركة الصهيونية باهتمام سياسي وإعلامي كبيرين في أوروبا والعالم، منذ انعقاد مؤتمرها الأول في أوت 1897 بمدينة "بازل" السويسرية، وفي المقابل لم تحظ باهتمام لافت لدى الرأي العام العربي، ماعدا بعض التلميحات الخاطفة التي تضمنتها مقالات موجزة نشرت في بعض الصحف والمجلات العربية؛ نذكر منها مقال "أمين أرسلان" الذي نشرته صحيفة "المقطم" بتاريخ 23 أكتوبر 1897، والذي جاء تحت عنوان: "مملكة صهيون" باريس، حيث تناول الكاتب في مقاله انعقاد المؤتمر الصهيوني الأول بمدينة "بازل" بحضور أكثر من مائتي صهيوني، وأشار إلى تباحث المجتمعين في الحصول على أراضي واسعة، وقرى كثيرة في فلسطين، بالقرب من أورشليم في الدولة العثمانية، وإنشاء "مملكة إسرائيلية" مستقلة عاصمتها مدينة القدس...¹

كما نبه كذلك إلى أن مطامع اليهود في فلسطين ليست حديثة، بل ترجع إلى زمن عائلي "روتشيلد وهيرش" اليهوديتين، حينما أخذتا تخططان لشراء أراضي واسعة في فلسطين، وإقامة مستوطنات للمهاجرين اليهود، وكذا تشجيعهم للاهتمام بالقطاع الزراعي؛ وكشف الكاتب أن مؤتمر بازل توصل إلى نتيجة رئيسة مؤداها أن "الحزب الصهيوني يدأب

¹ خيرية قاسمية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،

على إنشاء وطن للإسرائيليين في فلسطين، تضمنه شرائع وثيقة.. لذا قرر مساعدة الفلاحين والصناع اليهود على الهجرة إلى فلسطين، وعلى التكافؤ والاتحاد، وقد عين لجنة دائمة في فيينا، وفروعا لها في عواصم أوروبية، وفي نيته أن ينشئ بنكا عظيما لمساعدة اليهود على الهجرة إلى فلسطين وسورية¹.

على الرغم من اطلاع صاحب المقال على مخططات الصهاينة الدقيقة والمدروسة بشكل محكم، إلا أنه استبعد إمكانية تجسيدها على أرض الواقع، على اعتبار أن المسيحيين سوف لن يؤيدوا فكرة تسليم بيت المقدس لليهود، لذا حتى لو تمكن اليهود من اقناع الدولة العثمانية لبيع أراضي فلسطين لهم فإن جميع الدول ستعترض على ذلك؛ إذ استهان الكاتب من خطورة المساعي الصهيونية وعواقب قرارات ذلك المؤتمر، وعدّ أن كل ما هو باستطاعتهم انجازه هو "ربما توسيع مساحة مستوطناتهم..."²؛ حيث أشار إلى هذه الملاحظة الأخيرة بعدما أحرز الصهاينة تقدما واضحا في عملية بناء المستوطنات للمهاجرين اليهود في فلسطين، إضافة إلى جهودهم المتواصلة في الاستيلاء على المزيد من أراضي الفلسطينيين، فما كان منه إلا أن يقر بتلك الحقيقة، التي تعد دليلا كافيا في نظر العقلاء للجزم بأن الصهيونية تشكل تهديدا خطيرا على مستقبل المنطقة.

تطرقت صحيفة "المقتطف" إلى موضوع الحركة الصهيونية من خلال مقالها الذي نشرته في أول أبريل 1898، تحت عنوان: "عودة اليهود إلى فلسطين"، وهو عبارة عن جواب على سؤال وصلها من أحد قرائها العرب المقيمين بفرانكفورت، استوضح عن تلك الحركة التي ظهرت على حين غرة منذ حوالي ستة أشهر في أوساط اليهود في الدول الغربية لاسيما (النمسا، ألمانيا، إنجلترا وأمريكا)، وقد أطلق على تلك الحركة اسم "الصهيونية"، واقتبس من الصحف الأوروبية هدفها المتمثل في توطين اليهود المستضعفين في فلسطين بموافقة الدولة العثمانية، كما أشار إلى موقف تلك الصحف التي أيدت أهدافها، وصرحت

¹ خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص: 34.

² المرجع نفسه، ص: 34.

أنها قريبة التحقيق لأن الدولة العثمانية تسعى إلى تعمير المنطقة، والدول الأوروبية لا تعارض فكرة تخلي اليهود المعوزين عن بلادهم الأصلية، والهجرة إلى الشرق، لغرض المساهمة في نشر شتى العلوم والمعارف، وتنشيط التجارة والصناعة. فجاءت صيغة الإجابة على سؤال القارئ في صورة مقال يوضح أن الجرائد العربية لم تبد اهتماما كبيرا بموضوع الحركة الصهيونية، فقد اكتفى بعضها بـ: "ذكرها مع مجموعة من الأخبار المتفرقة"، ورغم أن الصحيفة تشاطر القارئ الرأي على أن اليهود الذين انتقلوا إلى فلسطين هم أهل صناعة وتجارة، وأن تضاعف أعدادهم يهدد بسيطرتهم على جميع مصادر التجارة وطرق الصناعة، لكنها تنفي قدرتهم على النجاح في الجانب الزراعي، لأنهم "ليسوا أهل فلاحه في أي بلد من البلدان التي كانوا ينتشرون فيها"¹.

لقد ردت الصحيفة باختصار محل على مثل هذا التساؤل الذي ينم عن وعي صاحبه بالخطر الصهيوني، إذ لم تتدارس الموضوع بتمعن يليق بحجمه، قصد الإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة به، ومن ثم إفادة قرائها بمعلومات واضحة وصريحة حول الايديولوجية الصهيونية وأهدافها²، ولاسيما أن مخططاتها قد أخذت طريقها نحو التنفيذ، وهو ما كشفت عنه الصحيفة نفسها؛ حينما أشارت إلى أن أغلب المهاجرين اليهود قد أصبحوا يسيطرون على الحياة الاقتصادية للبلاد، وبالرغم من ذلك إلا أن الصحيفة ظلت متشبثة برأيها على أن الصهيونية لا تشكل أي خطر على فلسطين.

على نفس منوال جريدتي "المقطم والمقتطف" واصلت جريدة "الأهرام"، نشرها لأخبار حول نشاط الحركة الصهيونية، فاقتبست من صحيفة "المانشستر غارديان" (Manchester Guardian) البريطانية، بتاريخ 28 ماي 1903، النص التالي: "الحركة الصهيونية هي

¹ خيرية قاسمية، المرجع السابق، ص: (34 - 35).

² سهيلا سليمان الشلبي، المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره 1897 - 1917، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص: 29.

الحركة الوحيدة الفاعلة التي يتمكن بها اليهود من استرجاع وطنهم¹، كما نشرت مقتطفات من الخطة الصهيونية نقلا عن المجلة الصهيونية التي كانت تصدر في مصر، قائلة: "لقد كانت خطة الصهيونية حتى الآن محددة ببرنامج "بال"، وهو إنشاء وطن لليهود في فلسطين، ولقد اتخذت الوسائل لتنفيذ هذه الخطة بطريقة سليمة، فنجحت كما تدل على ذلك المزارع اليهودية بفلسطين، ولكننا لم نكن يومئذ إلا في الخطوات الأولى، أما الآن فقد وثقنا من استلال وطن لنا، فانطلقت أمانينا ومطامعنا من كل عقال"²، كما أوردت "الأهرام" اعتمادا على المجلة الصهيونية ما يلي: "إن شعارات اليهود هي إنشاء وطن قومي في فلسطين، بحيث يستطيع اليهود أن يعودوا إلى التكلم بلغتهم، ويجددوا تقاليدهم، ويتابعوا تحقيق أمانهم"³.

يمكن القول بأن دور الصحف العربية في المراحل الأولى، قد اقتصر على تغطية نشاط الحركة الصهيونية بصفة عامة، حيث لم تجادل حقيقة أهدافها الرامية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، لتوعية الرأي العام العربي بمدى خطورتها، كما أن النخب المثقفة العربية والإسلامية، وعلى الرغم من اطلاعها على ما كان ينشر في الصحف حول الصهيونية، إلا أنها لم تبد أية معارضة أو نقد لها، والأدهى في الأمر مساهمة بعض الصحف العربية، وبعض كتاب المقالات العرب بشكل فاعل في دعم ومساندة الصهيونية، وعليه تتحمل هذه الفئة من العرب مسؤولية ما حل بالفلسطينيين لاحقا من طرد وتهجير خارج وطنهم.

لعل ما يفسر موقف هذه الفئة من المثقفين العرب، هو اختراق الصهاينة مبكرا لعدد من الصحف العربية، كما جاء على لسان الباحث الصهيوني "هليل كوهين" في كتابه "جيش الظل": "كانت بعض الصحف العربية في عشرينيات القرن الماضي تلقى دعما من

¹ سهيلا سليمان الشلبي، المرجع السابق، ص: 33.

² صالح مسعود أبو يصير، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط 04، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1971، ص: 126.

³ المرجع نفسه، ص ص: (126 - 127).

الصهاينة¹، وقد كشف "محمد روجي الخالدي" في مخطوطته "مقدمة في مسألة الزيونيزم" - نقلا عن بيان نويهض - السعي الدؤوب للصهاينة من أجل كسب دعم بعض الصحف العربية عن طريق إغرائها بدفع الرشاوي لها؛ وقد أوضح أن هذه المساعي قد استهلكت في الأستانة مع الأتراك، ومن أبرز هذه الجرائد التي انخدعت بالأفكار الصهيونية نجد: جريدة "إقدام" بالتركية، "أوريان" و"جون تورك" التي تصدر بالفرنسية، كما كان الصهاينة يعتمدون على الكتاب المحايد من غير اليهود لإبراز منافع الصهيونية، حتى يحسن الناس الظن بهم، أما عن الجرائد العربية التي تمكنت الصهيونية من اختراقها فنذكر منها: جريدة "النصير" في بيروت، "النفير" في القدس²، "الأخبار" في يافا - كان يشرف عليها مسيحيون و مدير تحريرها هو يهودي صهيوني يدعى "نسيم مالول"³، و"لسان العرب" ومحررها "إبراهيم النجار"⁴.

جدير بالإشارة إلى أن الجرائد الموالية للصهيونية كانت حريصة على التنسيق فيما بينها ودعم محتوى بعضها؛ فمثلا الجرائد التركية لاسيما "جون تورك" تقتبس مما تنشره جريدة "النصير" العربية، لإقناع قرائها بعدم خطورة المشروع الصهيوني بدليل نشر الجرائد العربية لتلك الأفكار دون أي اعتراض⁵.

¹ هليل كوهين، جيش الظل، المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية 1917 - 1948، تر: هالة العوري، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015، ص ص: (45 - 46).

² بيان نويهض الحوت، فلسطين: "القضية، الشعب، الحضارة"، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1991، ص: 441.

³ أديب وصحفي تونسي من أصل يهودي، كان مقيما في مصر، يعتبر من المدافعين عن الأفكار الصهيونية، ساهم في الدعاية لها من خلال مقالاته التي كان ينشرها في الصحف العربية، فقد نشر حوالي 13 مقالا عن الصهيونية وفلسطين؛ أي ما يعادل "16,88%" من مجموع المقالات التي نشرها اليهود والصهاينة. (ينظر: سهام نصار، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية 1897 - 1917، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993، ص: 110).

⁴ هليل كوهين، المرجع السابق، ص ص: (45 - 46).

⁵ بيان نويهض الحوت، المرجع السابق، ص: 441.

في الوقت الذي خضعت فيه بعض النخب العربية المثقفة للذل والهوان، واجه بعضهم الآخر ما كان يحاك ضد فلسطين من مؤامرات في السر والعلن، وحاولوا تحذير الرأي العام العربي والإسلامي من خطر الصهيونية، بالدعوة إلى الوقوف بكل حزم في وجه الصهاينة وأفكارهم، كما وجهوا نقداً لأولئك الذين تساهلوا في نشر أفكارها دون أية معارضة أو تعقيب، ولكن الانقسام حول تقدير حجم الخطر الصهيوني، وتغافل بعضهم عن حقيقة، أربك إلى حد ما الصف العربي، في الوقت الذي كانت فيه القضية في حاجة ماسة إلى مواقف ثابتة وموحدة للدفاع عن فلسطين.

كان "نجيب عازوري" من العرب الأوائل الذين أدركوا حقيقة الخطر الصهيوني وحذروا منه، حيث أكد على حتمية الصراع المتواصل بين العروبة والصهيونية، والذي لن ينتهي إلا بانتصار أحدهما على الآخر، ونبه العرب بأن مصيرهم ومصير العالم أجمع مرتبط بهذا الصراع، وقد كتب عن هذا الموضوع في كتابه "يقظة الأمة العربية" الذي أصدره في باريس سنة 1905، ما يلي: "إن ظاهرتين هامتين، متشابهتي الطبيعة بيد أنهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه أحد حتى الآن تتضحان في هذه الآونة في تركيا الآسيوية، وأعني هنا: يقظة الأمة العربية، وجهد اليهود الحفي لإعادة تكوين مملكة إسرائيل القديمة، ومصير هاتين الحركتين هو أن تتعاركا باستمرار حتى تنتصر إحداهما على الأخرى، وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق مصير العالم أجمع.. وليس للمرة الأولى تناقش في الأقطار العربية مصالح أوروبا في حوض البحر الأبيض المتوسط.. بل كانت على مدى عهود متفاوتة مسرحاً لأحداث سياسية أو دينية قلبت مصير العالم بأسره"¹.

لعب الكاتب الصحفي "نجيب نصار" دوراً بارزاً في كشف الخطر الصهيوني، الذي كان يخطط لاحتلال فلسطين وطرد أهلها منها، من خلال صحيفة "الكرمل" التي أسسها عام

¹ نجيب عازوري، يقظة الأمة العربية، تر: أحمد بولحم، تقديم: زاهية قدورة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،

1978، ص: 41.

1909، ووجهها خصيصا للكتابة ضد اليهود في فلسطين، والنأي بالعرب عن بيع أراضيهم لليهود، مستفيدا في ذلك من خبرته التي اكتسبها خلال عمله بداية حياته وكيلا لجمعية الاستعمار اليهودي، حيث تمكن من الاطلاع على العديد من مخططاتهم السرية في فلسطين، وقد أدت احتجاجات اليهود ضد المقالات التي كانت تنشرها "الكرمل" إلى إصدار أمر بحظرها مؤقتا في صيف عام 1909، ثم مرة أخرى في أواخر ذلك العام¹، وفي سنة 1911، أصدر "نجيب نصار" كتابا تحت عنوان "الصهيونية.. ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1909" نبه من خلاله إلى خطر هذه الحركة، ونادى بضرورة التصدي لها²، معتمدا في ذلك على مصادر يهودية متنوعة، أهمها "الأنسيكلوبيديا اليهودية"³، وقد أشار في مقدمة الكتاب إلى دوافع تأليفه؛ وهي جهل الساسة العثمانيين في الأستانة بحقيقة الحركة الصهيونية رغم كل ما كتب عنها، مستدلا بما صرح به الصدر الأعظم "حقي باشا" على منبر مجلس الأمة: "ليست الصهيونية سوى رواية، وما القائلون بها إلا أفراد مهوسون"⁴.

لعل ما يكشف عن الدور الكبير الذي قامت به جريدة "الكرمل"، ورئيس تحريرها "نجيب نصار" في توعية الرأي العام لمواجهة مخططات الصهيونية، التصريح الذي بعثه "كاليفاريسكي" إلى اللجنة التنفيذية الصهيونية، جاء فيه ما يلي: "لم يلحق بنا ضرر أو تخريب للعلاقات بين اليهود والعرب، أكثر مما أحدثته الصحف العربية، فمنذ ولدت "الكرمل" إلى اليوم، لم تتوقف عن اتهامنا والافتراء علينا.. وهذا النشاط الخبيث غرز بعمق كراهيتنا في قلوب العرب، فقد سمم الأجواء ليس في هذه الأرض فحسب، بل أيضا في البلدان

¹ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المرجع السابق، ص: 49 - 50.

² علي المحجوبي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، تونس، 1990، ص: 66.

³ ألفها حوالي "600" عالم من كبار علماء اليهود وبإشراف دور النشر والتأليف الأمريكية ذائعة الصيت. (ينظر: نجيب نصار، الصهيونية "ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1909"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، 2012، ص: 8).

⁴ المصدر نفسه، ص: 7.

العربية (شرق الأردن، سورية، مصر وبلدان أخرى)، ويتطلب تنقيتها.. وكسب النفوذ في الصحف العربية..¹.

إضافة إلى "الكرمل"، تحملت باقي الصحف التي برزت على الساحة الصحفية الفلسطينية، على عاتقها مسؤولية توعية الفلسطينيين وتحذيرهم من الخطر الصهيوني، وكان من أبرزها: صحيفة "فلسطين" التي تأسست عام 1911، لصاحبها عيسى العيسى-أحد رجال الحركة العربية-، وصحيفة "المنادي" لصاحبها "سعيد جار الله"، والتي صدرت مطلع عام 1911، وسطرت مجموعة من الأهداف لغرض مواجهة السياسة الصهيونية².

أما على سعيد الصحف العربية، كان "عمر راسم الجزائري" أحد أبرز الصحفيين العرب الذين حذروا مبكرا من خطر الصهيونية، حيث "تعتبر مقالاته الأولى بمثابة ناقوس الخطر الذي أخذ يقرعه بشدة وعنف، ولكن آذان المسلمين صمت أو تصاممت"³، فقد أبدى منذ السنوات الأولى من نشاطه الصحفي حرصه الشديد على دراسة وتحليل أفكار الصهيونية وأهدافها من خلال نشره مجموعة من المقالات في صحيفة "مرشد الأمة" التونسية عام 1909؛ ناقشت مقالته الأولى خطاب صرح به أحد الصهاينة ونشرته العديد من الصحف العربية، حيث ورد فيه ما يلي: "... بات استعمار فلسطين أمرا واجبا على اليهود لكي يلموا شتاتهم فيها؛ لا سيما وأن حبهم لها غريزي فيهم، لا يفترون عن ذكرها ليلا ولا نهارا... وبلغ حبها منهم... أن يقضي فيها الواحد بقية عمره ... فالحال الآن تستوجب حزما وعزما لا تراخيا وإهمالا، فعلى قادة الأفكار وكبار رجال الطائفية الإسرائيلية ألا يعترهم فتور

¹ هليل كوهين، المرجع السابق، ص: 45.

² بيان نويهض الحوت، المرجع السابق، ص: 437.

³ محمد ناصر، عمر راسم المصلح الثائر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، مديرية الدراسات التاريخية وحياء التراث، الجزائر، 1984، ص: 41.

ولا كل... فالمسألة اليوم باتت قريبة الحل...¹؛ وفي رده أدان "راسم" نشر الصحف العربية لذلك الخطاب دون إبداء أي اعتراض على مضمونه، وكأن القضية لا تهمهم كعرب، وأخذ يتساءل بعجب وحيرة، أهم متوجسون من سطوة الصهاينة؟ أم أن الضمير العربي أصبح هو الآخر تحت رحمة اليهود وسيطرتهم؟ ودعا الرأي العام في العالم الإسلامي إلى تدارك الأمر قبل فوات الأوان بقوله: "داركوا الأمر يا مسلمين... أفيدونا معشر المسلمين تجازون بقدر العمل"².

تتابعت مقالات "راسم" عن الصهيونية في الأعداد اللاحقة من جريدة "مرشد الأمة"، حيث تطرق في إحدى مقالاته بشكل مسهب إلى "استعمار اليهود لفلسطين"، استهله بتساؤلاته التي سبق وأن طرحها في الأعداد الماضية والمنددة بموقف المثقفين العرب والمسلمين من الخطابات الصهيونية المستفزة التي أقدمت الصحف العربية على نشرها بصورة طبيعية، وهذا جزء مقتطف مما أورده: "إننا ألقينا سؤالاً في هذه الجريدة عن تقاعد المسلمين وصمتهم.. ألقينا لهم سؤالاً فلم يجيبوا، ودعونا فلم يسمعوا، كأن في آذانهم وقر، وعلى قلوبهم أكنة وغشاوة.. دعوناهم لمسألة مهمة ليداركوها.. فما زادهم إلا غباوة وتكاسلاً"³. كشف "راسم" من خلال مقاله هذا عن استيائه الشديد من عدم اكتراث الرأي العام لما قد تم نشره سابقاً بخصوص المساعي الصهيونية لاحتلال فلسطين.

على الرغم من تجاهل مقالاته إلا أن "راسم" لم يحجم عن مواصلة تحذيراته من خطر الصهيونية الذي بات يهدد سيادة الدولة العثمانية على الأراضي الفلسطينية، فقد كان هذا الموضوع يتصدر جميع نقاشاته ومباحثاته مع بعض القادة والزعماء العرب خلال فترة إقامته بمصر، والذين لم يولوا اهتماماً خاصة بهذا الموضوع الأمر الذي خلف لديه خيبة أمل

¹ نفيسة دويده، "موقف عمر راسم من الحركة الصهيونية (1908 - 1916)"، مجلة الباحث، مج 6، ع2، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، جوان - جانفي 2020، ص ص: (460 - 461).

² محمد ناصر، المرجع السابق، ص: 42.

³ نفيسة دويده، المرجع السابق، ص: 463.

واسعة، وفي هذا الصدد يشير بحسرة كبيرة إلى موقف "رفيق باشا العظم"¹ - بصفته أبرز مفكر عربي-، حينما أوعز "راسم" في إحدى نقاشاته معه ضعف "جمعية الاتحاد والترقي" إلى تغلغل عناصر يهودية مشوشة في صفوفها، فردّ عليه "العظم" قائلاً: "إننا لا يمكننا الاهتمام باليهود لأنهم أمة ضعيفة، ضئيلة، لا نفوذ لها"².

إلى جانب الصحف ساهم النواب الفلسطينيون أعضاء مجلس المبعوثان العثماني³ في معارضة المشروع الاستيطاني الصهيوني، وناشدوا السلطات العثمانية بإصدار مرسوم يقضي بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين⁴، ففي أوائل شهر جوان 1909 طرح نائب يافا استفساراً في مجلس المبعوثان، تساءل فيه عن أهداف النشاط الصهيوني المكثف في فلسطين، وعن مدى خطورة ذلك على مصالح الدولة العثمانية، ثم اقترح غلق ميناء مدينة "يافا" أمام المهاجرين اليهود، كما بذل كل من النائب "محمد روجي بك الخالدي" و"سعيد الحسيني" نائب القدس جهوداً بارزة في سبيل مناهضة نشاطات الصهيونية، وهذا ما أكد عليه "ألبرت عنيتيبي": "إنه منذ أن انتشرت نصوص خطابات روجي الخالدي وشكري العسلي في الريف عمت بين الفلاحين المشاعر المناوئة لليهود، وأرسلت من يافا برقية وقعها 150 عربياً إلى كل من رئيس مجلس المبعوثان، والصدر الأعظم، ومختلف الصحف، وذلك تعبيراً

¹ من أعلام ومفكري النهضة العربية في سوريا، كان مهتماً منذ صغره بقراءة كتب التاريخ والأدب، سافر إلى مصر في طفولته ثم أقام فيها سنة 1316هـ (1898 - 1899) م، وانخرط هناك في العديد من الجمعيات الإصلاحية، السياسية والعلمية، نذكر منها ترأسه لحزب اللامركزية، كما أنجز بحثاً قيمة نشرها في كبريات الصحف والمجلات. وبعد وفاته جمع شقيقه مقالاته في كتاب صدر تحت عنوان "مجموعة آثار رفيق العظم". (ينظر: سهام نصار، المرجع السابق، ص: 98).

² محمد ناصر، المرجع السابق، ص: 40.

³ هو إحدى هيئات المجلس العمومي العثماني (البرلمان)، الذي تم استحداثه بموجب دستور عام 1876. يتألف مجلس المبعوثان من مجموعة من الأعضاء المنتخبين من قبل الدوائر الانتخابية وحسب النسب المقررة والتي حددت بعضو واحد عن كل 50 ألف شخص، مدة عضويته أربعة أعوام، حيث يقابله (مجلس الأمة) في الوقت الحاضر. (ينظر: عصمت برهان الدين عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (1908 - 1914)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006، ص: 33 - 34).

⁴ علي المحجوبي، المرجع السابق، ص: 66.

عن الاحتجاج على استمرار اليهود في ابتياع الأراضي¹. ومن جهة أخرى، على الرغم من حداثة القضية، إلا أن أعيان مختلف المدن والقرى الفلسطينية قاموا بدور الوساطة الذي تعودوه بين الحاكم والمحكوم؛ فلم يتزعّموا مقاومة الصهيونية بشكل مباشر، بل اقتصرّت مهامهم على نقل صوت الشعب الفلسطيني والتوسط لدى السلطات العثمانية².

إضافة إلى اعتماد طرق شتى في مناهضة المشروع الصهيوني، من تقديم الشكاوي إلى الجهات المعنية، وكذا كتابة المقالات ونشرها في الصحف، وإرسال البرقيات والوفود، ظهرت خلال سنة 1910 في أوساط النخب الفلسطينية الواعية دعاوي ملحة إلى الامتناع عن شراء السلع والمنتجات اليهودية، رداً على سياسة المقاطعة الصهيونية للبضائع والأيدي العاملة الفلسطينية³، لكن كل ذلك لم يلق أيّ تجاوب بسبب تغلغل اليهود في الإدارة العثمانية؛ وتصديهم لأيّ إجراء من شأنه أن يعرقل تنفيذ مخططاتهم، بمساعدة بعض المتواطئين العثمانيين-من العرب والأتراك على حد سواء- بالتالي تمكن الصهاينة في وقت مبكر من تجسيد الجزء الأكبر من خططهم، بداية بالاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي العربية بطرق ملتوية، وطرد أصحابها منها، حيث شهد العقدين الأولين من القرن العشرين استيلاء السماسرة اليهود على أخصب الأراضي الفلسطينية، وهو ما أضر كثيراً بالفلاح الفلسطيني الذي وجد نفسه بين الفينة والأخرى، مشرداً من أرضه التي استصلحها واستثمرها طيلة عقود من الزمن.

¹ عبد الوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، المرجع السابق، ص: (50 - 51).

² المرجع نفسه، ص: 52.

³ المرجع نفسه، ص: (50 - 51).

2- مسؤولية القادة وكبار الملاك العرب في إهدار حقوق الفلسطينيين

2-1- مسؤولية القادة العرب

سعت الحركة الصهيونية مبكراً إلى توطيد علاقتها مع كبار الزعماء والقادة في العالم، وعملت على تعزيز صلتها بهم، خدمة لمشروعها الرامي إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، تجدر الإشارة إلى أن السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" كان من أبرز القادة، الذين رأت الصهيونية ضرورة كسب ولائهم إلى جانبها لتحقيق أهدافها على أرض الواقع؛ حيث قام "تيودور هرتزل" بخمس زيارات للدولة العثمانية، استطاع خلالها مقابلة السلطان مرتين، حاول من خلال هذه اللقاءات أو الرسائل التي أرسلها له عبر وسطاء، إقناعه بفكرة السماح لليهود بالهجرة إلى فلسطين التي كانت خاضعة للدولة العثمانية، مقابل مساعدات مالية يقدمها اليهود للدولة لتمكين من تسديد ديونها؛ فجاوب "عبد الحميد الثاني" بالرفض القاطع والشديد لمطالب "هرتزل"، قائلاً: "... فليحتفظ اليهود بملايينهم، وإذا مزقت دولة الخلافة يوماً ما، فإنهم يستطيعون أن يأخذوا فلسطين بلا ثمن، ولكن التقسيم لن يتم إلا على أجسادنا"¹.

إن موقف الدولة العثمانية الراض للمساومات اليهودية، يعكس وعي السلطان العثماني "عبد الحميد الثاني" وإدراكه التام لهدف الصهيونية الحقيقي؛ وهو إقامة كيان سياسي لها على حساب الشعب الفلسطيني؛ إلا أن إصرار "هرتزل" على تحقيق حلم الصهيونية، دفعه إلى الاستمرار في المفاوضات والمساومات، فاتجه نحو التحالف مع القوى الغربية الامبريالية وعلى رأسها ألمانيا وبريطانيا، لكن وفاته حالت دون استكمال مسيرته، وقد خلفه في مساعيه "حاييم وايزمان"، فكانت أهم إنجازاته استصدار "وعد بلفور"، وكسب تأييد ودعم مختلف القوى الغربية له، وسعيًا منه للحصول على موافقة العرب على ما تضمنه الوعد، حاول "وايزمان"

¹ حسن أوزدمير، فلسطين في العهد العثماني، ترجمة: وليد عبد الله القط، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2013، ص:

التقرب من الشريف "حسين" أمير مكة وأبنائه، ورغم ما واجهه من مصاعب، إلا أنه تمكن من تحقيق غايته، حيث اجتمع بالأمير "فيصل" مرتين، وترتب عن ذلك عقد اتفاقية بينهما.

2-1-1- الالتفاف حول الرفض الفلسطيني لوعده بلفور: مع انتهاء الحرب العالمية الأولى عام 1918، كانت العلاقات البريطانية - الصهيونية قد أحرزت تقدماً لافتاً في إطار تهيئة الظروف المناسبة لإنشاء "الوطن القومي اليهودي" في فلسطين، وقد بلغت مداها بإصدار "وعده بلفور"، الذي أصبح تنفيذه مرتبطاً بالإجراءات الضرورية التي بإمكان بريطانيا اتخاذها دون تأخير، يتبعها لاحقاً - وبشكل خاص - مرحلة إقناع شخصية عربية رسمية ذائعة الصيت، للاجتماع بالصهاينة أملاً في عقد اتفاق معهم، يحمي الوافدين اليهود إلى فلسطين، ويضمن بناء مستوطنات جديدة لهم بعيداً عن مضايقات الشعب الفلسطيني¹.

بناء على ذلك، جرى ترتيب زيارة للجنة الصهيونية برئاسة "حايم وايزمان" إلى مصر وفلسطين قصد مؤازرة اليهود وإظهارهم في صورة المقهورين الذين يبحثون عن ملاذ يأويهم، ويعصمهم من الاضطهاد اللاسامي²؛ وعقب وصول "وايزمان" إلى فلسطين في أبريل 1918 أقدم الحاكم العسكري للقدس الجنرال "ستورز"، على حشد عدد كبير من وجهاء فلسطين حوله، حيث اجتمع "وايزمان" بهم وهدأ من قلقهم بشأن مستقبل بلدهم، مشيراً إلى أنه ليست هناك أي نية للحركة الصهيونية في إنشاء "دولة يهودية"، وهذا ما نص عليه تصريحه، الذي كشف من خلاله أن هدفه يقتصر فقط على تهيئة الظروف المناسبة لاستقرار اليهود الراغبين في الانتقال للعيش في فلسطين، وطالب "وايزمان" بتطبيق نظام الانتخاب على فلسطين بتحويل إحدى الدول الأوربية للقيام بتلك المهمة، لأن الحكم الذاتي في رأيه يتطلب

¹ أمين مصطفى، الاتصالات السرية العربية - الصهيونية 1918 - 1993، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994، ص: 07.

² رائد أحمد هياجنه، "اتفاقية فيصل - وايزمان 1919م، ظروفها وعوامل توقيعها - دراسة تاريخية تحليلية -"، مجلة اتحاد الجامعات العرب للآداب، مج 8، ع 2، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011، ص: 1091.

دراسة معمقة ومستفيضة، ومن الصعب بمكان أن يفهم بسهولة من طرف أي شعب¹، وهو ما أثار امتعاض الشيخ "كامل الحسيني" مفتي القدس، حيث يذكر أنه خرج من الحفل اعتراضاً منه على كلام وايزمان المضلل.

فشلت مساعي "وايزمان" في الحصول على دعم عرب فلسطين للمشروع الصهيوني، وأثارت زيارته معارضة قوية من طرف الحركات الوطنية الفلسطينية، وعكس ما نشرته صحيفة "نيويورك تايمز" بتاريخ 27 أبريل 1918، لم يستقبل أعضاء اللجنة الصهيونية بترحاب في فلسطين، فأدرك حينها "وايزمان" ضرورة الالتفاف على معارضة الشعب الفلسطيني، باستغلال علاقات بريطانيا مع قادة العرب خارج فلسطين لخدمة أهدافها، لذا اقترح استمالة قادة الثورة العربية التي انخرط في صفوفها الشعب الفلسطيني وزعمائهم، ومن ثم إقناعهم بإمضاء اتفاق يقوم بالدرجة الأولى على المساومة؛ أي يسمحوا لليهود بإنشاء وطن قومي لهم في فلسطين وجزء من شرق الأردن، مقابل مساعدة الحركة الصهيونية لهم بإقامة مملكة عربية متحدة تشمل المناطق التالية: (شبه الجزيرة العربية، العراق، سوريا وجزء من شرق الأردن) بقيادة الشريف "حسين بن علي" أمير مكة²، وكان "وايزمان" يعتقد بإمكانية تحقيق مثل هذا الاتفاق، بعد أن دبّ الشك في نفوس العرب، تجاه نوايا الدول العظمى التي وعدتهم عام 1915 بإقامة مملكة عربية مستقلة، مقابل دعمهم لجهودها الرامية إلى الإطاحة بالدولة العثمانية.

2-1-2- اجتماع "فيصل" - وايزمان الأول 1918: عملاً بنصيحة "اللنبي" قائد القوات البريطانية في فلسطين، سعى "وايزمان" إلى لقاء الأمير "فيصل" ابن "الشريف حسين" أمير مكة، كونه من أبرز القادة الذين يحظون بمكانة خاصة على الساحة العربية، كما أن رتبته

¹ رفيق الحسيني، "ما بعد وعد بلفور: محاولة الحركة الصهيونية الالتفاف على الحركة الوطنية الفلسطينية (1918 - 1928)"، جريدة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء 07 - 11 - 2017، ص: 12. تمت الزيارة يوم: 28 - 04 - 2022،

الساعة: 22:05، متاح على الرابط: <http://www.al-ayyam.ps>

² المرجع نفسه، ص: 12.

كقائد في رئاسة الجيش العربي، وتعامله مع السلطات البريطانية قد منحتة شأنًا كبيرًا في السياسة العربية¹، فقص "وايزمان" في أوائل جوان 1918 مركز قيادة "الأمير فيصل" بالقرب من العقبة، مصطحبًا معه كتاب تعريف من المستشار السياسي للقائد البريطاني العام²، تضمن تأييدا لحاجة العرب واليهود -على حد سواء- إلى إقامة علاقة تعاون بينهما بصورة دائمة، أساسها المصالح المشتركة التي تجمع بين الطرفين، مع توضيح -حسب زعمه- بأن الحركة الصهيونية لا تسعى إلى تأسيس حكومة يهودية أو سلطة عليا في فلسطين؛ وخلال الاجتماع الذي تم بحضور الجنرال البريطاني "جويس" كترجم، أبدى "وايزمان" رغبة اليهود في القضاء على شكوك العرب المثارة حول النوايا الحقيقية للمشروع الصهيوني، وعزمهم على دعم مشروع الشريف "حسين" المتمثل في إنشاء دولة عربية موحدة، مقابل حصولهم على دعم الأمير "فيصل" لهم معنويا، ومن جهته أكد "فيصل" على عروبة فلسطين بالرغم من طابعها العالمي، وأن أي إقامة لليهود على أرضها، ينبغي أن تتم في إطار السيادة العربية .. مؤكدا على أمرين: أولهما؛ أنه بصفته جندي في جيش والده "الشريف حسين"، لا يمكنه إبداء رأيه في المسائل السياسية، وأن والده هو مصدر قراراته والراعي الرسمي لها، وهو الوصي المباشر على السياسة العربية؛ وثانيهما، أنه كعربي لا يستطيع المشاركة في تحديد مصير فلسطين، سواء كان الأمر يتعلق بجعلها تابعة للانتداب البريطاني أو مكانا خاصا بتوطين اليهود³.

كانت مجريات الاجتماع توحى بتطابق موقف الجانبين من اتفاقية "سايكس- بيكو" المصادق عليها عام 1916، والتي قسمت معظم أراضي الدولة العربية المنشودة إلى مناطق نفوذ فيما بين بريطانيا وفرنسا، وهو ما رآه عدد من المؤرخين سببا في تشكل قناعة لدى الأمير "فيصل" بأنه إذا انتهى العرب إلى توقيع اتفاق مع اليهود، فإنهم سينسقون بين

¹ رائد أحمد هياجنه، المرجع السابق، ص: 1092.

² أمين مصطفى، المرجع السابق، ص: 9.

³ رائد أحمد هياجنه، المرجع السابق، ص: 1093.

بعضهم بعضاً لوضع حد لأطماع الاحتلال الفرنسي في بلاد الشام ولاسيما سوريا، وهذا ما يرجوه فيصل لأن ذلك يستجيب لطموحاته الشخصية وتطلعاته السياسية، وقد تنبه "وايزمان" لذلك؛ حيث أشار في رسالة بعث بها إلى زوجته، أن كل اهتمامات فيصل منصبه حول كيفية إبعاد فرنسا عن سوريا¹. ورغم أن الاجتماع لم يفض إلى أي نتائج رسمية، إلا أن كل طرف كان لديه شعور بإمكانية الاستفادة من الطرف الآخر، فقد ظن "وايزمان" أن فيصل راض بتسليم فلسطين وجزء من شرق الأردن لليهود من أجل تحقيق أمانهم بإقامة وطن قومي لهم، بينما ظن الأمير "فيصل" بأن اليهود لديهم من النفوذ والتأثير ما يكفي لإقناع القوى الغربية بإنشاء "مملكة عربية موحدة" تضم ما تبقى من الأقاليم العربية وتسد زعامتها إلى والده "ال الشريف حسين".

أعرب "وايزمان" بعد عودته إلى فلسطين عن تفاؤله بنتيجة لقاء العقبة الذي جمعه بالأمير "فيصل"، مشيراً إلى أن الفلسطينيين فكرهم يشوبه الكثير من التعقيد وفي أي حال من الأحوال لا يمكن التوافق معهم، في حين أن فيصل "أمير حقيقي، ورجل نعتز به كعدو ومرحبا به كصديق"²؛ ومنذ ذلك التاريخ، ركزت القيادة الصهيونية في اتصالاتها بالأمير "فيصل" فقط، وتبادلت القيام بأي اتصال مع السوريين أو الفلسطينيين مهما كانت مكانتهم الاجتماعية ووزنهم السياسي، لأنه لا يمكن التوصل إلى أي نتيجة مرضية من تلك الاتصالات، ما دام الأمير فيصل هو المفاوض³.

2-1-3- اجتماع "فيصل - وايزمان" الثاني وتوقيع اتفاقية 1919: مع اقتراب موعد انعقاد مؤتمر "الصلح" في باريس بتاريخ 18 جانفي 1919، تجدد اجتماع الأمير "فيصل" مع "وايزمان" مرة أخرى في لندن، حيث تولى العقيد "توماس إدوارد لورنس" دور المترجم والمستشار، وبحكم هذا الموقف وباسم الحكومة البريطانية لم يكتف "لورنس" بإقناع "فيصل"

¹ رائد أحمد هياجنه، المرجع السابق، ص: 1093.

² رفيق الحسيني، المرجع السابق، ص: 12.

³ أمين مصطفى، المرجع السابق، ص: 10.

بأهمية هذا الاجتماع، بل حاول كذلك توثيق أوامر الصداقة التي تجمع بين العرب وبريطانيا، والتأكيد على ضرورة استمرارها، كما أقنعه بفوائد التعاون مع اليهود، وبالغ في إظهار استطاعتهم في توجيه موقف الرئيس الأمريكي "ويلسن"، لصالح تجسيد مشروع "الدولة العربية" على يده¹.

بالتنسيق من قبل "لورنس" تم عقد الاجتماع بين الأمير "فيصل" و"وايزمان" في فندق "كارلتون" يوم 11 ديسمبر 1918، وفي خضم الاجتماع التمس "وايزمان" من الأمير الاقرار بـ: "وعد بلفور"، بعد تبينه حاجة العرب الدائمة لليهود نظرا لسيطرتهم على الأموال فضلا عن تمتعهم بالتجارب الكافية في مختلف المجالات، وأكد له أن لا أحد غير اليهود يمكنه إمداد يد العون لهم، وتحايل على الأمير بنفي وجود أطماع سياسية لليهود في فلسطين؛ فقد كان يتظاهر وكأنه منشغل بتقديم المساعدة للعرب بغية النهوض بالبلاد العربية؛ أما الأمير "فيصل" فقد وقف في هذا الاجتماع عند الخطر الذي يهدد مصالح العرب واليهود على حد سواء بسبب سعي فرنسا لتنفيذ اتفاقية "سايكس- بيكو"، والتي أكد نعمته عليها، فكشف له "وايزمان" اطلاعه على أمر الاتفاقية منذ عام 1915، وأشار إلى أنه عارضها بشدة، وطمأنه بأن وفدا من الصهاينة الأمريكيين قادم إلى فلسطين وسوف يستغل تأثيرهم لخدمة العرب واليهود، وختم بأن المساعي الفرنسية موجهة نحو بث التفرقة بين العرب واليهود².

هكذا تم التمهيد لتوقيع الاتفاقية المعروفة باسم "اتفاقية فيصل - وايزمان" (ينظر الملحق رقم: (2)، ص ص: (615-617)) يوم 3 جانفي 1919، والتي هي عبارة عن مسودة مشروع صيغت باللغة الانجليزية من طرف "وايزمان" ثم عرضت على الأمير فيصل بمساعدة "لورنس" للمصادقة عليها، ونصت أبرز بنودها على ما يلي:

¹ صبحي العمري، لورنس الحقيقة والأكاذيب، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، 1919، ص ص: (96 - 97).

² رائد أحمد هياجنه، المرجع السابق، ص: 1096.

- جاء في **البند الثاني** أنه: "يتم عقب اختتام فعاليات مؤتمر الصلح الشروع في تقرير الحدود الجغرافية بين فلسطين والدولة العربية دون تأخير"¹، ما يلاحظ على هذا البند استثناء فلسطين من حدود المملكة العربية المزمع إنشاؤها، على الرغم من أن فلسطين هي أرض عربية وشعبها عربي، لكن الأمير "فيصل" لم يعارض هذا الاستثناء، ووافق عليه بشرط نيل العرب استقلالهم، وهنا وقع "فيصل" في تناقض كبير، عندما لم يبد اعتراضاً على فكرة الاستيطان اليهودي في فلسطين، بينما يسعى جاهداً لتحقيق الاستقلال للعرب، وهو ما رآه كثير من المحللين دليلاً على قلة حنكته السياسية والدبلوماسية.

- جاء في **البند الرابع** : "يجب أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، بأعداد كبيرة وفي ظرف وجيز، ومن ثم توطينهم عن طريق الإسكان الواسع والزراعة الكثيفة؛ مع ضمان حقوق الفلاحين والمزارعين المستأجرين العرب، وكذا تقديم يد العون لهم لتحقيق التقدم والتطور الاقتصادي"²؛ كما أن عبارة "الإسكان الواسع - للمهاجرين اليهود - والزراعة المكثفة"، تعد ترويجاً لأسطورة فراغ فلسطين "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض"، بالتالي إقصاء الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في أرضه، واعتباره مجرد مستأجر مؤقت تحفظ حقوقه في ظل تنفيذ مخططات الصهيونية، ما يعني أن أي معارضة للمطالب الصهيونية من طرف الفلسطينيين أصحاب الأرض، ستؤدي حتماً إلى اضطهادهم وإخراجهم منها، ولاسيما أن الصياغة توحى بأن الصهاينة سيتصرفون في الأراضي الفلسطينية، وكأنها ملكهم.

اتفقت كثير من المصادر التاريخية، التي تناولت اتفاقية "فيصل-وايزمان" بالتحليل والمناقشة ظروف وخلفيات التوقيع عليها، على أن "فيصل" اضطر للموافقة عليها، بالنظر إلى الوضع السياسي الصعب الذي مر به خلال تلك المرحلة، فرأى بعضهم أنه واجه ثلاثة مؤثرات كبرى، وهي: المصالح البريطانية الاستعمارية في العراق وفلسطين، والأطماع

¹ رفيق الحسني، المرجع السابق، ص: 12.

² المرجع نفسه، ص: 12.

الفرنسية في سوريا، والألماني الصهيونية في فلسطين، وكلها مؤثرات تداخلت فيما بينها لتقف حجر عثرة في طريق الحلم العربي بتأسيس دولة عربية مستقلة موحدة؛ وتحدث بعضهم عن الضغط النفسي الذي تعرض له "فيصل" بسبب موقف فرنسا الراض التعلل مع صفته كممثل عن العرب خلال مؤتمر "الصلح"، واعتقاده من جهة بأن التقاهم مع البريطانيين من خلال الاستجابة لمطالبهم بشأن المشروع الصهيوني، قد يتيح له الفرصة لوضع حد لعداوة الفرنسيين وإنقاذ المشروع العربي، وإدراكه من جهة أخرى لحقيقة أن المقترحات البريطانية - الصهيونية تعارض الشعور العام في الأقطار العربية، وتتجاوز حدود مهمته التي كلفه بها والده "الشريف حسين"، وهي أن يقر مؤتمر الصلح استقلال العرب تنفيذاً للوعود البريطانية، حتى أن بعض المؤرخين شبهوا موقف "فيصل" والوفد المرافق له، بأنهم كانوا مثل "الأيتام على مأذبة اللئام"¹، فقد وضعته فرنسا وبريطانيا في موضع الابتزاز واستغلال نقاط الضعف، فكان توقيع السبيل الوحيد لحضور مؤتمر باريس، وإيجاد سبيل لتنفيذ المهمة الموكلة إليه.

في تلك المرحلة الصعبة التي زاد فيها تضيق الخناق على "فيصل" للتوقيع على تنازل قاس لصالح الحركة الصهيونية، حاول التحايل من أجل إيجاد منفذ يسقط عنه المطلب الكبير، فأتبع نص الاتفاقية بتحفظ كتبه بخط يده باللغة العربية، يجعل تنفيذ بنودها مرهونا بإنجاز بريطانيا لعهودها بشأن استقلال العرب، جاء فيه: "إذا حصل العرب على استقلالهم كما أشرنا في تقريرنا الذي أرسلناه إلى وزير خارجية بريطانيا يوم 4 جانفي 1919، فإنني لا أعارض ما تضمنته مواد الاتفاقية، وإن حصل أدنى تغيير أو تبديل، فلا أكون ملزماً أو مرتبطاً بأي كلمة كانت، بل تعد هذه المعاهدة لا شيء، ولا حكم لها، ولا اعتبار..."²، ثم قام الأمير بالتوقيع، وفي الحال قدم "لورنس" للجانب اليهودي ترجمة للبند المضاف، ولكن

¹ إسماعيل ناصر الصمادي، التاريخ التاريخي ما بين السبي البابلي وإسرائيل الصهيونية، الكتاب الثالث، دار علاء الدين، دمشق، 2005، ص: 227.

² رفيق الحسيني، المرجع السابق، ص: 12.

"وايزمان" الذي كان ينتظر عقد اتفاق مع العرب، لم يول اهتماما لما جاء فيها، ووقع هو الآخر على الاتفاقية¹.

بصرف النظر عن محاولات تفسير ظروف وملابسات توقيع الاتفاقية، إلا أن ذلك لا يعني بأي شكل من الأشكال أن "فيصل" لم يدرك أنه قد قدم تنازلات، والدليل على ذلك هو الشرط الذي وضعه عند توقيعه عليها، مع أنه لم يكن له أي قيمة، فالهدف الصهيوني منها قد تحقق، وهو إقناع مؤتمر "الصلح" بأن العرب لا يعارضون المخطط الصهيوني في فلسطين، كما أنها تعتبر شهادة عن المدى الذي كان "فيصل" مستعدا أن يقطعه في مسألة التعاون مع اليهود، مادام ذلك لا يتضارب واستقلال العرب.

مما سبق نستنتج، بأن الأمير "فيصل" وقع في مصيدة الحركة الصهيونية، عندما قبل لقاء "وايزمان"، ومحادثته، وتوقيع اتفاق معه يعتبر تنازلا سافرا عن حقوق الفلسطينيين بغير وجه حق، لأنه لم يكن ممثلا عنهم، ولا يملك حق تحديد مصير فلسطين وشعبها مهما كانت التبريرات، كما أنه بهذا الفعل فتح ثغرة في التاريخ العربي، نفذ منها الصهاينة لتوسيع دائرة اتصالاتهم وعلاقاتهم مع زعماء عرب آخرين انتهجوا نهجه، فبدأت سلسلة الاتصالات الرسمية العربية-الصهيونية، التي أفضت لانتصار كبير للمشروع الصهيوني.

2-1-4- دور الحكام العرب في فشل الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939): كان موقف زعماء وملوك العرب مخزيا من الثورة الفلسطينية الكبرى؛ حيث آثروا تأييد سلطات الاحتلال البريطاني للقضاء عليها، فاستجابوا لمطالبها وقاموا بتقمص دور الوساطة لدى الثوار لإقناعهم بوقفها، وانخدعوا بالالتزام الذي سطرته بريطانيا لنفسها، والذي تمثل في إيفاد لجنة ملكية إلى فلسطين للتحقيق في أسباب قيامها، بالتالي تتابعت حسب عدد من المؤرخين التدخلات العربية الرسمية لإجهاضها من الداخل، والذي بدأ بإعلان مصر - أكبر الدول العربية آنذاك - وعلى لسان حكومة حزب "الوفد" شجبها واستنكارها الشديد للعمليات الفدائية

¹ رفيق الحسيني، المرجع السابق، ص: 12.

التي يقوم بها الثوار الفلسطينيون، وذلك إرضاءً لحليفها بريطانيا، بالرغم من استهجان الشعب المصري لموقف بلاده السلبي؛ أما المملكة العربية السعودية، فقد مارس مكتب الخارجية البريطانية ضغوطات على ملكها "عبد العزيز آل سعود" للتدخل وإقناع الثوار بوقف الحرب، وهو ما أذعن له الملك بحيث أجرى سلسلة من الاتصالات مع مختلف أعيان ووجهاء المدن والقرى الفلسطينية سعياً منه لتحقيق هدف السلطات البريطانية، أما ملك الأردن "عبد الله بن حسين" - والذي يصفه كثير من المؤرخين بأنه كان "دمية بريطانية" - فقد خوّل نفسه ممثلاً غير رسمي لسلطات الانتداب، وأخذ يحث الفلسطينيين على ضرورة إنهاء أعمالهم "الإرهابية" - حسب وصفه لهم - من أجل تهيئة الظروف المناسبة للجنة التحقيق الملكية بالقدوم إليها، وفي ظل فشل الجهود الفردية للوساطات أشار عليهم أحد الوزراء السعوديين في لندن، بالتوحيد بين مساعي ملوك كل من السعودية، العراق، اليمن، والأردن للوساطة لدى الفلسطينيين وإقناعهم بوقف الثورة¹.

إثر هذه الخطوة، اتصلت حكومة الانتداب البريطانية بـ "نوري السعيد" وزير خارجية العراق، و"عبد الله بن حسين" أمير شرق الأردن، وأسفرت تلك الاتصالات عن زيارة قام بها "نوري السعيد" إلى القدس، حيث اجتمع بممثلي اللجنة العربية العليا من 26 أوت 1936 إلى غاية 31 من الشهر نفسه²، ومن ذلك انتهت اللجنة العربية إلى الإعلان عن البيان التالي:

"استمرت المحادثات بين اللجنة العربية العليا و"نوري السعيد" وزير خارجية العراق بشأن تطورات القضية الفلسطينية بضعة أيام، في جو سادته الثقة والصراحة، وأفضى ذلك التفاهم التام والموافقة على وساطة الحكومة العراقية وملوك العرب وأمرائهم بكل ارتياح واطمئنان.. وبناء على ذلك فإن الوزير سيقوم بالتحريات الرسمية المطلوبة في هذا الجانب، كما أن

¹ محمد أمزيان، "دور الأنظمة العربية في اغتيال فلسطين ونكبة 1948"، مجلة التمدن، مج16، ع1، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، كوالالمبور، 2021، ص ص: (184 - 185).

² صبحي ياسين، الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936 - 1939، دار الهنا، دمشق، 1961، ص: 37.

اللجنة العربية العليا ستتكفل بعرض القضية على الأمة بواسطة لجانها القومية في مؤتمر عام...¹، وهو الأمر الذي لم يتحقق، حيث لم يعقد المؤتمر، ولم يتم عرض أي شيء على اللجان القومية.

لقد صمم ملوك ورؤساء العرب على وقف الثورة في أقرب وقت ممكن، فقاموا يوم 08 أكتوبر 1936 بنشر وإذاعة أربعة بيانات مشتركة من قبل كل من "عبد العزيز آل سعود" ملك العربية السعودية، و"يحي حميد الدين" ملك اليمن، و"غازي بن فيصل" ملك العراق، و"عبد الله بن حسين" أمير شرق الأردن، كان فحواها حث الشعب لإنهاء الثورة، وقد تداولت تلك البيانات نصا واحدا، جاء فيه²:

"القدس - سماحة الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين... إلى أبنائنا عرب فلسطين:

لقد تألمنا كثيرا للحالة السائدة في فلسطين، فنحن بالاتفاق مع إخواننا ملوك العرب والأمير "عبد الله" ندعوكم للإخلاء للسكينة حقنا للدماء، معتمدين على حسن نوايا صديقتنا الحكومة البريطانية، ورغبتها المعلنة لتحقيق العدل... وثقوا بأننا سنواصل السعي في سبيل مساعدتكم"³.

أعلنت اللجنة العربية العليا عن هذا البيان يوم 11 أكتوبر 1936، مع تقديمها توضيحا له كشفت فيه عزمها بعد اتفاق جميع أعضائها وبموافقة مندوبي اللجان القومية، الامتثال إلى دعوة الملوك والأمراء العرب، وترجو من الثوار الفلسطينيين الإذعان لفحوى البيان والركون إلى الاستقرار، وإيقاف الإضراب وتهدة الوضع في البلاد اعتبارا من يوم الإثنين 12 أكتوبر 1936، وناشدهم بالتوجه مع بزوغ فجر ذلك اليوم إلى مساجدهم، لتأدية الصلاة على أرواح الشهداء، والثناء على الله تعالى والاقرار بنعمة الصبر التي ألقاها في

¹ صبحي ياسين، المرجع السابق، ص: 37.

² زهير مارديني، المرجع السابق، ص: 89.

³ المرجع نفسه، ص: 90.

نفوسهم لمقاومة أعدائهم، ثم ليذهبوا لاستئناف أعمالهم ونشاطاتهم اليومية المعتادة¹. بهذا التثبيط والاحباط اللذين بثّهما قادة الأمة في نفوس الثوار الفلسطينيين تم إنهاء المرحلة الأولى من الثورة الكبرى مع وضع حد لأطول اضراب شهدته فلسطين، والذي استمر مائة وستة وسبعون يوماً.

مع توقف الإضراب والثورة، بقي الشعب العربي يترصد ما ستثمره جهود الوساطة مع بريطانيا، إلى أن فوجئ بتصريح "أور فاربي غور" وزير المستعمرات الجديد في مجلس العموم يوم 5 نوفمبر 1936، قال فيه: "إن وقف الهجرة في أثناء تحقيق اللجنة الملكية لا تسوغه أسباب اقتصادية ولا غيرها، وإنما يعرقل مهمة اللجنة، وفيه استباق لما ستقرره اللجنة التي ستهتم بمعالجة مشكلة الهجرة، ولذلك وبناء على ما أوصى به المندوب السامي، تم تحديد جدول هجرة للعمال على مدى ستة أشهر، تبدأ من أول أكتوبر بمنح 1800 شهادة هجرة، وذلك غير أصناف الهجرة الأولى، التي تستمر وفقاً للقانون"².

يمكن القول بأن انتصار القادة العرب لمصالحهم الضيقة على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، كانت نتيجته مخيبة لآمال الثوار، بمحو جميع الانتصارات التي أحرزوها على أرض الواقع، فتوقف الثورة قبل تحقيق أهدافها أدى إلى مواصلة بريطانيا ممارسة سياستها التعسفية المساندة للمخططات الصهيونية بدعم استمرار الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي كان الثوار الفلسطينيون قد تصدوا لها أيام الثورة، بل وأجبروا الآلاف من المهاجرين اليهود المستوطنين في فلسطين -حسب المصادر التاريخية- إلى الهجرة والعودة إلى بلدانهم الأصلية، بسبب ما أحدثه الاضراب من ركود واسع النطاق في نشاطهم الاقتصادي.

¹ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: 104.

² المصدر نفسه، ص: 104.

2-2- مسؤولية كبار الملاك

شهدت السنوات الأخيرة للحكم العثماني في فلسطين سيطرة ما يعرف بالنظام الإقطاعي، الذي فتح المجال أمام مجموعة من العائلات العربية المتنفذة لامتلاك مساحات شاسعة من الأراضي، التي اعتمدت في استصلاحها وزراعتها على طبقة الفلاحين الضعفاء؛ وعلى الصعيد السياسي، تحالفت تلك العائلات مع الطبقة الحاكمة العثمانية التي كانت تجمع بينهما مصالح مشتركة، وهو ما مكنها من تسنم أعلى المراتب الحكومية والدينية، وقد زادت "التنظيمات" العثمانية الصادرة عام 1856 لإصلاح الإدارة، من وطأة العائلات الإقطاعية على حياة الفلاح الفلسطيني؛ إذ أجبر الكثير منهم على التنازل عن ملكية أراضيهم وقراهم للإقطاعيين والتجار، نظرا للشروط المفروضة على مالكي الأراضي كدفع الضرائب والتجنيد وغيرهما، كما أدى رفع قيمة الضرائب إلى عجز بعض الفلاحين عن تسديدها، بالتالي قامت الدولة بمصادرة تلك الأراضي وعرضها في المزاد عام 1869¹، وهذا ما مكن أغنياء بيروت وسوريا وبعض الملاك الفلسطينيين الذين ينتمون إلى عائلات إقطاعية من الحصول على أخصب أراضي فلسطين بأثمان بخسة.

في ظل هذا الوضع، ظهرت في فلسطين فئة اعتمدت على السمسرة كوظيفة تعيش وتغتني بها؛ وقد ألحق هؤلاء السماسرة، أضرارا جسيمة بالقضية العربية، بتسهيلهم لانتقال الأراضي العربية إلى الأيدي الصهيونية، فالفلاح العربي كان إذا اضطر إلى بيع أرضه، يبيعها إلى هذا الفريق من العرب ظنا منه أنها ستبقى بأيديهم، ولم يكن يعلم بأنها ستنتقل بطرق غير مباشرة لليهود، "عشر واحد حسب تقرير لجنة "شو" من الأراضي التي بيعت لليهود، كانت من فلاحين ملاكين، بينما التسعة أعشار الباقية كانت من الملاكين الإقطاعيين، وهم في أكثر الأحيان غرباء لا يسكنون أراضيهم"².

¹ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: 38.

² نديم بيطار، قضية العرب الفلسطينية، مطابع صادر، بيروت، 1947، ص ص: (160-161).

بناء على ما سبق، فإن الإقطاعيين العرب الذين يقيمون خارج فلسطين، هم المسؤولون عن انتقال مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة في فلسطين إلى يد اليهود، تشير المصادر ولاسيما الأجنبية، أن 90% من عموم الأراضي التي جرى ابتياعها قبل عام 1929، كانت في يد الإقطاعيين المهاجرين خارج فلسطين¹، وأغلبهم من أصول سورية ولبنانية ينتسبون إلى عائلات مثل: "سرسق، تيان، تويني، مدور"، أو من الملاك الفلسطينيين الذين ينتمون إلى عائلات إقطاعية، أمثال عائلات روك وكسار²، وقد وصل إجمالي ما باعته عائلة "سلام" مثلاً: 165 ألف دونما، و"تيان" 308 آلاف دونما، و"تويني" الذين باعوا أراضي في مرج "ابن عامر" وقرى بين "عكا" و"حيفا" - نهاريا، حيدر، انشراح، الدار البيضاء - و"الخوري" حيث وصل مجموع ما باعته هذه العائلة 3850 دونما، و"القباني" وبلغ ما باعوه 4 آلاف دونما، وغيرهم³.

نستعرض فيما يلي توضيحاً بثلاثة أمثلة، حول انتقال بعض الأراضي لليهود بواسطة كبار الملاك العرب، وكيف تم طرد أصحابها منها:

- **مرج ابن عامر:** كانت عائلة "سرسق" ذات الأصول اللبنانية تملك مساحات شاسعة من الأراضي الخصبة في مرج "ابن عامر"، قدرت بحوالي 400 ألف دونما، تشتمل على عدد كبير من القرى بلغ عددها حوالي 22 قرية، كانت تقطنها قرابة 2546 عائلة فلسطينية⁴، وبين سنتي 1921 و1925 أقدمت عائلة "سرسق" على بيع ما يزيد عن 200 ألف دونما من تلك الأراضي لليهود، وواصلوا لاحقاً بيع صفقات أخرى من هذا المرج حتى استولى

¹ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 48.

² محسن محمد صالح، هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟! مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ماي 2020، ص: 04.

³ سمير البرغوثي، "من باع أرض فلسطين؟"، صحيفة الوطن القطرية، 23-05-2018. تمت الزيارة يوم: 11-04-2022، الساعة: 07:23، متاح على الرابط: <http://www.al-watan.com/Writer/id/10132>

⁴ صالح مسعود أبو يصير، المرجع السابق، ص: 468.

اليهود على الجزء الأكبر منه ولم يبق في يد العرب إلا القليل¹؛ والجدير بالذكر، أن عمليات البيع تمت رغم أن هذه العائلة لم يكن لها سوى حق الانتفاع من الأراضي، أما حق التصرف فقد كان ملكا للدولة²؛ وقد ترتب عن تلك الصفقات ترحيل الآلاف من العائلات العربية التي كانت تنتفع وتقيم في تلك الأراضي؛ حيث قدر عددها بـ: 1746 عائلة، أي ما يقارب 8730 شخصا -إذا افترض أن متوسط عدد أفراد العائلة الواحدة بخمسة أفراد-³، حيث طرد الكثير منهم بشكل نهائي من فلسطين، فهاجروا إلى أمريكا، وحل محلهم اليهود⁴.

- **وادي الحوارث:** وهو قسم مهم من السهل الساحلي، أراضيها خصبة جدا، وتبلغ مساحتها 36 ألف دونما، كان ملكا لعائلة "التيان" غير الفلسطينية. قبل بيعه عام 1929 إلى اليهود، مقابل مبلغ 41 ألف جنيه، وكانت نتيجة هذه الصفقة تلقي شرطة الاحتلال البريطاني لأوامر إفراغ الأرض دون تأخير من الفلاحين، فقامت بعملية إجلاء لحوالي 1550 عربيا من أهل هذا السهل الخصب، مع مواشيهم التي كانت تقدر بثلاثة آلاف رأس تقريبا؛ ولم تقتصر سلطات الانتداب على هذا العمل، بل أصدرت أوامر إلى الشرطة بإطلاق الرصاص على كل من رفض تنفيذ أوامر الإخلاء⁵.

- **سهل الحولة:** يعتبر ثالث أهم الأراضي الخصبة بعد "مرج ابن عامر" و"وادي الحوارث"، يقع شمال فلسطين وينقسم إلى ثلاثة أقسام: شمالي، أوسط، وجنوبي، وتقدر مساحته بحوالي

¹ يوسف هيكل، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، 1971، ص: 118.

² أحمد الدبش، "من باع فلسطين، أهاليها، أم جحافل الجيوش العربية؟!، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 04 - 06 - 2011. تمت الزيارة يوم: 04 - 12 - 2021، الساعة: 06:09، متاح على الرابط:

<http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=12467&cid=24>

³ محمد ماجد السيد صلاح الدين، المرجع السابق، ص: 246.

⁴ يوسف هيكل، المرجع السابق، ص: 118.

⁵ نديم بيطار، المصدر السابق، ص: 161.

165.000 دونما¹، وكان هذا السهل في يد كل من "سليم علي سلام" و"مختار بيهم" وشركاء لهما، حيث منحتهم لهم الادارة العثمانية على شكل امتياز لاستصلاح أراضيهم، كما كان قسم آخر منه ملكا لـ "محمد بيهم" و"ميشيل سرسق"، وقد تسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى في عدم استغلال مشروع امتياز سهل "الحولة"، وبالرغم من تظاهر أصحاب الامتياز بإدارة المشروع الممنوح لهم بعد نهاية الحرب، غير أنهم في حقيقة الأمر كانوا يتباحثون في الخفاء مع السماسرة اليهود لبيع أراضي السهل لهم، وقد صادق المندوب السامي البريطاني "أرثر واكهوب" Arthur Wakhop على عملية انتقال الأرض لليهود دون تأخير، وكانت نتيجة تلك الصفقة ترحيل 1500 عائلة فلسطينية، بعد الاستيلاء على أراضي قراهم التي هي كالتالي: قرية "الباجور"، "شيخ بريك"، "جيدة"، "طيعون"، "تل الشماء"، "الورقاني"، "معلول"، "خنيفس"، "جباتا"، "حنحا"، "تل العدس"، "القولبة"، "غفوله"، "الجالود" و"تل العزاء"².

إن الأراضي التي ادعى اليهود أنهم ابتاعوها من أصحابها بطريقة شرعية، قد استولوا عليها بالقوة، وأجبروا المزارعين الفلسطينيين الذين استفادوا من حق الانتفاع بها على الخروج منها، وعليه يبطل الادعاء القائل بأن الفلسطيني قد باع أرضه، والحقيقة أنه تمسك وتشبث بأرضه، وصمد أمام كل ما حدث من جرائم ضده.

تكشف الإحصاءات أنه ورغم المضايقات التي فرضتها إدارة الاحتلال البريطاني والحركة الصهيونية معا على الفلاحين الفلسطينيين، وحثها للعائلات اللبنانية والسورية التي تملك أراضي واسعة في فلسطين على بيعها، فإن مجموع الأراضي التي تمكنت الحركة الصهيونية من امتلاكها مع حلول عام 1948، الذي يمثل تاريخ الاعلان عن قيام الكيان الصهيوني لم يتخط 5,67%؛ أي 1,492,000 دونما من أصل المساحة الاجمالية

¹ أحمد خالد عكاشة، قراءة في تاريخ فلسطين الاقتصادي 1920 - 1948، دار الكتاب للطباعة والنشر، القدس، 1993، ص: 81.

² فدوى فؤاد عباس، "قصة الأرض الفلسطينية"، جريدة الفيصل الإلكترونية، جويلية 2020. تمت الزيارة يوم: 6-12 -

2021، الساعة: 16:15، متاح على الرابط: <http://www.elfaycal.com>

لفلسطين المقدرة بـ: 26,320,000 دونما¹، وهو ما يؤكد أن أغلب الملاك والفلاحين رفضوا بيع أراضيهم لليهود.

3- الخلافات الفلسطينية - الفلسطينية ودورها في إهدار حقوق الفلسطينيين

إن القيادة في أي أمة من الأمم تكون ملزمة أمام شعبها ومسؤولة عن تحقيق أهدافه، وواجب عليها الاخلاص في ولائها له بتأدية ما أوجبه على نفسها دون تقصير؛ لأن مصيره يبقى دائما مرهون بمدى صدقها وتفانيها في خدمته. تبعا لذلك، سنحاول إبراز مدى مساهمة القيادة الفلسطينية في التعبير عن إرادة شعبها وتمثيله والدفاع عن قضيته، من خلال تسليط الضوء على تطور الحركة الوطنية الفلسطينية خلال فترة الانتداب البريطاني، مع التركيز بشكل خاص على تحليل دور الخلافات التي كانت قائمة بين قادتها في ضياع حقوق الشعب الفلسطيني، دون التغاضي عن الدور الذي لعبته بريطانيا في تقويض نشاطها والحد من فعاليتها، وذلك بتقسيم الفترة إلى ثلاث مراحل رئيسية، بناء على تطور الأحداث، وهي:

3-1- الخلافات الفلسطينية خلال الفترة من 1918-1929: استمر الإطار السياسي والاجتماعي الذي كان سائدا خلال فترة الحكم العثماني مهيمنا على المجتمع الفلسطيني طوال فترة الانتداب البريطاني، فبقيت زمام الأمور في أيدي الأعيان والأشراف من أصحاب الأراضي والإقطاعيين ورؤساء البلديات وذوي المقام الديني، وقد أبدى هؤلاء باعتبارهم الممثلين السياسيين للشعب الفلسطيني معارضة معتدلة للانتداب البريطاني، لم ترق لطموحات وآمال الشعب الفلسطيني، وفي ظل تنامي خطر الاستيطان اليهودي في فلسطين ارتأى الأعيان إلى تأسيس كيان سياسي عربي، لمجابهة نفوذ اللوبي الصهيوني المتغلغل في مؤسسات صناعة القرار ببريطانيا، فانعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول بالقدس من 27 جانفي إلى 10 فيفري 1919، والذي انبثقت عنه عام 1920 اللجنة التنفيذية العربية

¹ محمد الفراء، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت 1990، ص: 10.

بقيادة رئيس بلدية القدس الأسبق "موسى كاظم الحسيني"، وهو الحدث الذي يعتبره المؤرخون بداية للحركة الوطنية الفلسطينية، وقد عقد الفلسطينيون سبعة مؤتمرات من هذا النوع حتى العام 1928، وبرز في قيادة الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الفلسطيني "موسى كاظم الحسيني"، الذي تزعم رسمياً الحركة الوطنية حتى وفاته في مارس 1934، بينما برز من الناحية العملية اسم "الحاج أمين الحسيني" مفتي القدس ورئيس المجلس الإسلامي الأعلى، كزعيم سياسي حتى نهاية الانتداب البريطاني عام 1948¹.
يجمع المؤرخون على أن الحركة الوطنية الفلسطينية، ركزت خلال الفترة ما بين عامي 1918-1929، على النضال السلمي ضد المشروع الصهيوني، وحاولت إقناع بريطانيا بإلغاء "وعد بلفور"، ويفسرون إتباع القيادة الفلسطينية لهذا النهج بعدة عوامل، أهمها:

- اعتقاد القادة بأن النضال السياسي كفيل بإقناع البريطانيين بمطالبهم، سيما أنهم كانوا حلفاء للشريف حسين خلال الحرب العالمية الأولى.
- حداثة المشروع الصهيوني الذي لم يُظهر في البداية أبعاده الخطيرة على الوضع في فلسطين.
- عدم امتلاك الفلسطينيين للإمكانيات المادية، ووسائل الضغط الكافية التي تمكنهم من إلزام البريطانيين باحترام إرادتهم.
- افتقار القيادة الفلسطينية للتجربة السياسية، ودور التنافس العائلي بين "الحسينيين" - بزعامة الحاج أمين الحسيني رئيس المجلس الإسلامي الأعلى - و"النشاشيبيين" - بزعامة راغب النشاشيبي رئيس بلدية القدس -، في إضعاف الحركة الوطنية الفلسطينية؛² حيث ساهمت بريطانيا من خلال اعتمادها لسياسة "فرق تسد" إلى تأجيج التنافس الذي كان قائماً

¹ محمد محسن صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية...، المرجع السابق، ص: 45.

² المرجع نفسه، ص: 45.

منذ القرن التاسع عشر بين العائلتين، فكان الخلاف بينهما أخطر على القضية الفلسطينية من الانحياز البريطاني لصالح اليهود¹.

يذهب "ياسين صبحي" في وصفه للوضع الذي كان سائداً -آنذاك- ضمن كتابه "الثورة العربية الكبرى في فلسطين" إلى القول: "أن الشعب الفلسطيني ابتلي بقيادة يتنازعون فيما بينهم على المناصب والألقاب ويقاتلون بعضهم بعضاً، وكان إخفاقهم في أداء المهام الموكلة إليهم هو السبب المباشر في تبديد حقوق الشعب وفي ذهاب جهوده سدى.. فكل من يتتبع تاريخ فلسطين ومختلف مراحل نضالها وتطور مقاومتها، يدرك تماماً التناقض بين إقدام الشعب واحجام الزعامة"².

في أثناء دخول جنود الاحتلال البريطاني مدينة القدس عام 1917، كان "حسين سليم الحسيني" رئيساً للبلدية، و"كامل أفندي الحسيني" مفتياً لها.. وقد كان الأول هو الذي رحب باللنبي وجنوده عند مدخل المدينة، وكان ترحيبه لهم بصفتهم حلفاء للعرب وليسوا محتلين؛ وبعد فرض قوات الاحتلال سيطرتها على المدينة بوقت قصير توفي "حسين سليم الحسيني"، فعين أخوه "موسى كاظم باشا الحسيني" خلفاً له، لكن سرعان ما تم عزله من منصبه، بعد استنكاره للمرسوم الذي أصدرته سلطات الاحتلال البريطاني، والذي تضمن ضرورة اعتماد "اللغة العبرية" كلغة رسمية في فلسطين إلى جانب كل من العربية والإنجليزية، وامتنع عن المصادقة عليه وتنفيذه في بلدية القدس قائلاً: "نحن لم نقبل بوعده بلفور ولن نقبل باللغة العبرية لغة رسمية"، فأقدم المندوب السامي البريطاني على اختيار "راغب النشاشيبي" وهو عضو سابق في "مجلس المبعوثان" العثماني خلفاً له، في الأستانة، وزعيم عائلة "النشاشيبي".. ولتعميق الخلاف بين عائلي "الحسيني" و"النشاشيبي"، تم تعيين "الحاج أمين

¹ ياسين صبحي، المرجع السابق، ص ص: (07 - 08).

² المرجع نفسه، ص: 08.

الحسيني" مفتيا للقدس بعد وفاة أخيه "كامل أفندي الحسيني" عام 1921، وكان مركز الإفتاء من المناصب غير الحكومية المهمة في فلسطين¹.

كانت سلطات الانتداب تهدف من وراء اختيار "راغب النشاشيبي" رئيسا لبلدية القدس، وانتخاب "الحاج أمين الحسيني" مفتيا لها - مع أنه كان قد حكم عليه غيابيا بالسجن عشر سنوات بسبب مشاركته في اشتباكات القدس عام 1920 - ترسيخ الخلاف القائم بينهما، لأنها كانت متخوفة من حدوث توافق بينهما في الرؤى السياسية؛ الأمر الذي سيعرقل حتما من استراتيجية الانتداب في تنفيذ "وعد بلفور" على أرض الواقع، ومن ذلك عازمت بريطانيا على التمسك بسياسة "فرق تسد" حتى نهاية الانتداب سنة 1948².

في عام 1921 اتخذ المندوب السامي البريطاني قرارا بإنشاء "المجلس الإسلامي الأعلى"، لكي توكل إليه مهمة تسيير شؤون الوقف الإسلامي والمحاكم الشرعية في فلسطين، وقد توصلوا بهذا الشأن إلى اتفاق يقضي بانتخاب أعضاء المجلس لرئيسهم، وعلى هذا الأساس تم انتخاب "الحاج أمين الحسيني" كأول رئيس له³، فكان أن زاد استحداث هذا المنصب من اشتداد الصراع بين العائلتين، وهذا ما استساغته حكومة الانتداب البريطاني؛ سيما مع تجلي الخلاف بشكل ظاهر بينهما في الانتخابات الثانية للمجلس الإسلامي الأعلى سنة 1926، حيث أدى فوز "الحاج أمين الحسيني" إلى تشكيك "راغب النشاشيبي" و"عبد اللطيف صلاح" في مصداقية النتيجة فقدموا طعنا إلى محكمة العدل العليا، التي قررت إلغاء

¹ عزت طنوس، الفلسطينيون ماضٍ مجيد ومستقبل باهر، ج1، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت،

1982، ص: (126 - 127).

² المصدر نفسه، ص: 128.

³ المصدر نفسه، ص: 127.

الانتخابات، ومن ذلك أصدرت الحكومة قرارا خاصا بالتعيين، وليس بالانتخاب لتولي منصب رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى، فوافق "الحاج أمين الحسيني" على هذا القرار¹.

ظلت الحركة الوطنية الوليدة -حينها- أسيرة التداعيات السلبية لاستمرار وتعمق الشقاق بين تياري "الحسينيين"، و"النشاشيبيين"، بما أضعف الحركة القومية العربية في فلسطين واضطربت الرؤى بين الجماهير؛ يرى إميل توما² في كتابه "جذور القضية الفلسطينية" أن أساس هذا الخلاف لم يكن إقطاعيا يهدف إلى السيطرة على مناطق النفوذ فقط، بل كان خلافا في طبيعة موقفهما من سلطات الاحتلال البريطاني والصهيونية، فكانا بين عناصر أقل مصالحة (الحسينيين) وأكثر مصالحة (النشاشيبيين)؛ ثم إن هذا الصراع امتد فيما بعد، حيث اتبع الطرفان أسلوب الاستقطاب الاجتماعي لجذب مجموعة من المؤيدين حولهما؛ فالمجلس الإسلامي الأعلى الذي أشرف على الأوقاف، المساجد، المعاهد وبعض المدارس، تحالف مع الفلاحين على نطاق واسع فكان لهم تأثير بارز على مواقفه، أما رئاسة بلدية القدس فكانت مقرا لتكتل أعضاء من بلديات مختلفة متصلة بأهالي المدن، واستحكمت علاقتها بالتجار وأصحاب المهن الحرة².

أوردت عدة مصادر تاريخية أن "النشاشيبي" وجماعته، تبنا الكثير من المواقف المعارضة للحسينيين بشكل خاص، والحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام؛ فقد ذكر "النشاشيبي" للعقيد "فريدريك هرمان كيش" رئيس الدائرة السياسية للوكالة اليهودية بالقدس أن معارضته للحاج أمين الحسيني أقوى بكثير من معارضة الصهاينة في حد ذاتهم؛ ومن أشنع هذه المواقف إرساله رسالة مع جماعته إلى لندن، مفادها أن البعثة العربية التي أوفدها المؤتمر الفلسطيني الرابع في سنة 1921 برئاسة "موسى كاظم الحسيني" لم يخول لها سلطة تمثيل جميع العناصر المشكلة للمجتمع الفلسطيني؛ ومن ذلك نادى إلى عقد مؤتمر مناهض

¹ ثامر محمد عبد الرؤوف، "علاقة الحاج محمد أمين الحسيني بسلطات الانتداب البريطاني على فلسطين خلال الفترة

1920 - 1930"، مجلة التراث، ع25، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017، ص: 36.

² إميل توما، المصدر السابق، ص: (141-142).

للمؤتمر الوطني، حيث انتهج من خلاله فكرة التقليل من حدة التوتر بينه وبين سلطات الاحتلال واعتماده أسلوب اللين والمهادنة معها، وكان قد اتبع هذه السياسة سنة 1922، أي بعدما تمكنت الحركة الوطنية من توقيف العمل بالدستور المتضمن تطبيق وعد بلفور حسب ما جاء في صك الانتداب، بالتالي كان وقع هذا المؤتمر صعباً على الحركة الوطنية ومشتتاً لها، بالرغم من أنه كان يدعي هو وأتباعه مقاومة الأهداف الصهيونية، ولكن حقيقة الأمر أنهم لم يتصدوا لها بكل عزم¹.

كانت الانتخابات البلدية التي جرت عام 1927، وفاز بأغليبتها تكتل المعارضين بقيادة "راغب النشاشيبي" سبباً آخر في تعمق الشقاق الفلسطيني، سيما بعد أن نشرت بعض الصحف تقارير شككت في مصداقيتها، واعتبرت أن "النشاشيبي" حصل على الأغلبية فيها بدعم من أصوات اليهود، بينما هاجمت صحف أخرى محسوبة على التيار المعارض الجبهة الوطنية، وقامت بحملة دعائية ضد المفتي "الحاج أمين الحسيني"، مثل صحيفتي "مرآة الشرق" و"الصراط المستقيم"، بما استفز شباب الحركة الوطنية، فهاجموا مكاتب هذه الصحف، وتم إحراق بعضها وضرب أصحابها، ومنعها من النشر في الأسواق².

تمثلت أخطر التداعيات السياسية التي أسفر عنها هذا الصراع، في فتور الحركة الوطنية خلال سنوات العشرينيات من القرن الماضي (1925-1928)؛ فضلاً عن استجابة "الحسينيين" و"النشاشيبيين" لفكرة التعامل مع إدارة الاحتلال، حيث توهم الطرفان بإمكانية إنشاء حكومة عربية برعاية بريطانية، لذا فكلاهما آثرا الوسطية، حتى لا تبدد مصالحهما الخاصة، في حالة مشاركتهما القوية في حركة وطنية معارضة ضد بريطانيا³.

¹ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 58.

² إبراهيم أبو شقرا، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة 1936، دار المنار للدراسات والترجمة، اللاذقية، 1998، ص: 70.

³ رفيق فهمي دواس، "خلافاً الأحزاب الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني (1920 - 1936)"، مجلة جامعة الأقصى للعلوم الإنسانية، مج18، ع 01، جامعة الأقصى، غزة، جانفي 2018، ص: 27.

3-2- الخلافات الفلسطينية خلال الفترة من 1929-1936: يتفق الباحثون في الشأن الفلسطيني، على أن ثورة البراق عام 1929، تمثل نقطة تحول مفصلية في تاريخ النضال الفلسطيني، فقد شهدت مرحلة الثلاثينيات مجموعة من التطورات السياسية التي ساعدت على نمو الوعي السياسي لدى الفلسطينيين، كما ساهمت في خلق تعددية حزبية على أسس جديدة، ومن بين هذه التطورات، إدراك قيادات الحركة الوطنية أن بريطانيا هي العدو الأكبر للشعب الفلسطيني، وارتفاع وتيرة العمل الدبلوماسي الفلسطيني، والتفكير الجدي في أساليب نضالية جديدة، بعد أن يؤس الفلسطينيون من عدم الاستجابة لمطالبهم بالوسائل السلمية والقانونية، وعلق "الحاج أمين الحسيني" على تلك المرحلة قائلاً: "كنا ما نزال حتى سنة 1932 على شيء من الأمل، لكنه زال مع الزمن .. كل عذابنا.. كل آمانا كان يتم الإعداد لها بعناية.. ولم يكن أماننا غير الشهادة"¹.

في محاولة لاحتواء الحركة الجماهيرية المتصاعدة، عمدت النخبة التقليدية الفلسطينية إلى تكوين أحزاب وطنية، عكست هي الأخرى العصبية العائلية، فأسس "النشاشيبي" حزب الدفاع الوطني" في عام 1934، وأسس "الحاج أمين الحسيني" عام 1935 "الحزب العربي الفلسطيني"، وسبقهما عام 1932 تأسيس حزب "الاستقلال" الذي ضم أعضاء من الطبقة البرجوازية، والذي أسهم بشكل كبير في حشد الجماهير الشعبية ضد بريطانيا، كما تأسست خلال الفترة نفسها جمعيات الشبان المسلمين، والحركات الكشفية، ونشأت وتطورت تنظيمات سرية عسكرية جهادية، مثل: حركة "الجهادية" بقيادة "عز الدين القسام"، ومنظمة "الجهاد المقدس" بقيادة "عبد القادر الحسيني"، كما تشكلت مجموعات ثورية أصغر، دخلت في اشتباكات مبكرة مع الاحتلال مثل "الكف الأخضر"².

إذا كان ظهور تكتلات سياسية فتية إلى جانب القيادة التقليدية للحركة الوطنية، قد أعطى زخماً لحركة النضال الفلسطيني ضد المشروع الصهيوني، فإن هذه التشكيلات الحزبية

¹ محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية...، المرجع السابق، ص: 47.

² المرجع نفسه، ص: 47.

طالتها عدة انتقادات، بينها: مزاولة زعمائها لنشاطاتهم السياسية والاجتماعية وفق مبدأ الحياة القبلية، وافتقاد أغلبهم إلى الأيديولوجية والاستراتيجية الواضحة التي يمكن الاستناد إليها في اتخاذ القرارات، مما أدى إلى عدم ثبات مواقف الأحزاب، حيث رضخت للظروف السياسية المفروضة من خارج إطار الحزب، وذلك عكس ما تستدعيه المصلحة الوطنية، كما أن تلك الأحزاب كانت دون مبادئ محددة أو قواعد منظمة، وكان يحكمها النفوذ الديني أو الإقطاعي أو الوجهي¹.

في هذا السياق نشير إلى موقف "راغب النشاشيبي" وحزبه من انعقاد المؤتمر الإسلامي العام سنة 1931 الذي حضره رؤساء وزعماء من شتى الأقطار العربية والإسلامية بدعوة من "الحاج أمين الحسيني"، أملا في أن يصبح للقضية الفلسطينية صدى إسلاميا واسعا، حيث حاول النشاشيبي وجماعته عرقلة أشغال المؤتمر والتصعيد من حجم المضايقات على شخص "الحسيني"، لإظهار صورة التضامن العربي الفلسطيني من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية في حالة ضعف².

في الوقت الذي طالت فيه الانتقادات "الحاج أمين الحسيني"، بسبب تعاطيه مع دوائر الحكم البريطاني، وتفضيله أسلوب النضال السلمي، طوال عقد ونصف من حكم الانتداب البريطاني، استطاع بفضل مركزه الديني المحترم، ولما لعائلته من مكانة أدبية خاصة، وكذا بسبب توجهاته القومية، أن يكسب تأييدا ودعما كبيرا من القوميين الفلسطينيين له³، على عكس جماعة النشاشيبي التي كانت أقل قومية، وأكثر تقبلا لفكرة التعامل مع سلطات الانتداب، وهو ما أدى بالكثير إلى اتهامهم بالتعاون مع الصهاينة، خاصة وأن أغلب الملاك المتورطين في بيع الأراضي لليهود، كانوا من جماعة "راغب النشاشيبي"، بل كان بعضهم من أفراد عائلته⁴.

¹ رفيق فهمي دواس، المرجع السابق، ص: 27.

² محمد عزة دروزة، مذكرات، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993، ص: 337.

³ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 57.

⁴ المرجع نفسه، ص ص: (57 - 58).

3-3- الخلافات الفلسطينية خلال الفترة من 1936-1939: مثلت الثورة الفلسطينية الكبرى أهم مظاهر الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني، والحركة الصهيونية قبل عام 1948، حيث انضوت تحت لوائها كافة شرائح المجتمع، فتوحد الشعب الفلسطيني تحت راية الثورة، وتحت قيادة واحدة، وهي "اللجنة العربية العليا"، التي تولى رئاستها "الحاج أمين الحسيني"، وتشكلت من قادة الأحزاب الأخرى وهم: "راغب النشاشيبي"، "عبد اللطيف صلاح"، "حسن الخالدي" و"عوني عبد الهادي"، وكان للجنة العربية العليا صحف ومجلات تتحدث باسمها، بينها: "اللواء" و"فلسطين"، ونجحت الثورة في السيطرة على الريف الفلسطيني، فانهارت الإدارة المدنية لبريطانيا، بما اضطرها للاستعانة بتعزيزات عسكرية هائلة لإعادة احتلال فلسطين، كما أجبرت الثورة الانتداب البريطاني على إصدار ما اصطلح على تسميته باسم "الكتاب الأبيض"، والذي وعد باستقلال فلسطين، وتراجع عن مشروع تقسيمها، رغم ما بدا من انضواء التيارات السياسية الفلسطينية كافة تحت راية الثورة، إلا أن الصراع بينها سرعان ما طفا على سطح الأحداث¹، حيث لم يتوقف "النشاشيبي" ومؤيديه بصفته زعيم حزب "الدفاع" عن إثارة البلبلة والفوضى، وقد كانت تربطه علاقة وطيدة بالأمير "عبد الله"، الذي أجاز مجارة سياسة الاحتلال البريطاني وشجع الشعب الفلسطيني على السير على نفس النهج، وكانت تصل "النشاشيبي" توجيهات بشكل مستمر من الأمير وينفذها دون أدنى اعتراض، في حين كان يوجه انتقادات لاذعة لـ: "الحاج أمين الحسيني" وبقية زعماء الحركة الوطنية، حتى وصل به الأمر إلى وصف نضالهم ومقاومتهم لسياسة الاحتلال الجائرة بالتطرف².

لقد وصلت حدة الخلاف إلى أعلى مراحلها بين جماعتي "النشاشيبي" و"الحسيني" بعد صدور توصيات لجنة "بيل" الملكية الخاصة بتقسيم فلسطين في جويلية 1937، والتي تضمنت منح "الجليل" بأكثرية العربية "للدولة اليهودية" المزمع إنشاؤها، مع الحفاظ على القدس وبيت لحم إلى البحر المتوسط تحت الانتداب، أما القسم المتبقي من فلسطين فيتم إلحاقه بشرق الأردن تحت حكم الأمير "عبد الله"، وقد أعطت تلك التوصيات دفعا قويا

¹ عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج1، دار الهدى، بيروت، 1973، ص: 43.

² محمد عزة دروزة، مذكرات، المصدر السابق، ص: 337.

لأنصار "الحسيني" للالتحاق بالثورة جميعاً، في مقابل ذلك وافق أنصار "النشاشيبي" وأمير الأردن على مشروع التقسيم، وقد تطلّعا من خلال هذه الوحدة إلى تقزيم دور المفتي، وبالتالي إحكام قبضتهم على الحياة السياسية الفلسطينية - شرق أردنية؛ وعززوا موقفهم بالتخلي عن عضويتهم في اللجنة العربية العليا - التي تألفت مع مطلع الثورة لجمع شمل قادة الحركة الوطنية الفلسطينية -، فرد الثوار الذين كانوا مقربين من المفتي، بتنفيذ عمليات اغتيال ضد عائلة "النشاشيبي" وأتباعها؛ فإبان العامين التاليين لصدور توصيات اللجنة الملكية تم اغتيال كل من وافق وأيد فكرة التقسيم ورفض الالتحاق بالثورة أو مساندتها، مما أدى بالكثير إلى الفرار خارج البلاد، وهو ما دفع بـ: "فخري النشاشيبي" إلى اتخاذ موقف حاسم، حيث تولى عملية تكوين عصابات مسلحة عربية تدرّبت على يد قوات الاحتلال البريطاني في شتّى أنحاء فلسطين، وأطلق عليها تسمية " فرق السلام"، كان هدفها حماية أنصار "النشاشيبي" وتقديم يد العون لقوات الاحتلال لتطويق الثورة¹.

مجمل القول، فإن حكومة الانتداب البريطاني في فلسطين حققت منذ سنواتها الأولى هدفها؛ وذلك بتقسيم الفلسطينيين إلى فريقين متعارضين هما: "النشاشيبيون" و"الحسينيون"، وقد ترتب عن ذلك اختيار عدد من العائلات الانحياز إلى "الحسينيين"، فيما انحاز عدد آخر إلى "النشاشيبيين"، ولعل هذا الانقسام يكشف عن تلك الأولوية الخاصة التي منحها الأفراد لطموحاتهم الشخصية المتمثلة في القيادة والزعامة على حساب مصير أرضهم وشعبهم، وهو ما أضر كثيرا بوحدة الصف الفلسطيني، وزاده ضعفا وتشتتاً، لكن أكثر ما يؤخذ عليه كلا الفريقين، هو الموافقة على المهادنة والتعاون مع حكومة الانتداب البريطاني، متجاهلين دورها الواضح في تنفيذ مخططات الصهاينة.

إنه من الأهمية بمكان الإشارة هنا إلى الخلافات التي احتدمت بين النخبة والمفكرين الفلسطينيين، والعديد ممن ينتمون إلى الطبقة الوسطى الناقمين على تلك الأوضاع المزرية، والأمر نفسه بالنسبة للفلاحين الفقراء الذين لم تكن بحوزتهم أراضي خاصة بهم، بالتالي راحوا يتوافدون على المدن وخاصة "حيفا" و"يافا"، بعد أن أنهكتهم الديون التي كانوا يدينون بها

¹ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 64.

للتجار والمرابين، وكان جزء منهم قد تم ترحيلهم من أراضيهم قسرا عقب استيلاء الصهاينة عليها، وبعضهم الآخر نزح إلى المدن نتيجة تنفيذ سياسة "العمالة اليهودية" من خلال اليشوف - مصطلح عبري-، ويقصد به المستوطنين اليهود، كما ساءت أوضاعها أكثر في مطلع الثلاثينيات؛ أي عقب الأزمة العالمية عام 1929 والتي تسببت في ركود الاقتصاد العالمي ككل لاسيما في فلسطين¹.

على الرغم من قدرة الفلسطينيين خلال فترة ما بين الحربين على تأسيس جبهة ذات اتجاه وحدوي تضم مختلف القوى السياسية، ألا وهي "اللجنة العربية العليا"؛ لهدف التصدي لمؤامرات سلطات الاحتلال المتحالفة مع الصهاينة، إلا أن الخلافات الشخصية بين النخبة المثقفة المنضوية تحت لوائها، قد حالت دون حدوث ذلك، وهو الأمر الذي استفادت منه دولة الاحتلال كثيرا؛ فقد وظفت تلك الصراعات التي كانت قائمة بين أبناء الوطن الواحد لإذكاء نار الفتنة بينهم، وذلك قصد تشتيتهم وفرض هيمنتها المطلقة عليهم.

¹ رشيد الخالدي، "الفلسطينيون وحرب 1948: الأسباب الكامنة وراء الهزيمة"، حرب فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948، تر: ناصر عفيفي، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001، ص: 32.

رابعاً: المسؤولية الدولية في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين

أحدثت الحرب العالمية الثانية تغييرات عميقة في المشهد السياسي داخل وخارج فلسطين، صبت في مجملها لمصلحة الكيان الصهيوني، بما انعكس سلباً على ملف القضية الفلسطينية، حيث تحول المستوطنون اليهود إلى قوة سكانية وسياسية واقتصادية كبيرة في فلسطين، واستفادوا من أجواء التعاطف الدولي الواسع معهم، والذي يتجلى بالدرجة الأولى في التدخل الدولي السافر من طرف هيئة الأمم المتحدة، التي أقدمت عام 1947 على إصدار القرار القاضي بإنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم أرض فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية، وأخرى "يهودية"؛ وما ترتب عنه من اندلاع حرب عام 1948، التي اكتسبت هي الأخرى طابعاً دولياً، بمساهمة الدول الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، الاتحاد السوفياتي وفرنسا...) في دعم ومساندة الصهاينة هذا من جهة؛ ومن جهة أخرى كان لهيئة الأمم المتحدة دور بارز في توجيه الحرب لصالح العصابات الصهيونية، التي استغلت قراراتها من أجل تطبيق سياسة التهجير القسري ضد السكان العرب، للتخلص من الأكثرية المطلقة التي يشكلونها في فلسطين؛ لذا رأينا أهمية تسليط الضوء على حيثيات صدور القرار الأممي ومجريات حرب 1948، وأثرهما على الشعب الفلسطيني.

1- قرار الأمم المتحدة رقم: 181 القاضي بتقسيم فلسطين

عقب مضي حوالي ثلاثة عقود من فرض الانتداب البريطاني على فلسطين، الذي سهل عملية الهجرة لليهود ومكنهم من الاستيلاء على أراضي الفلسطينيين، تمهيداً لإنشاء كيان خاص بهم، تنازلت بريطانيا عن دورها بصفتها دولة منتدبة، وحولت القضية إلى هيئة الأمم المتحدة؛ حيث يفسر عديد من المؤرخين التحول في الموقف البريطاني تجاه ما يحدث في فلسطين، بأنه راجع إلى تدهور أوضاعها الاقتصادية والمالية بعد الحرب، وانفصال

إمبراطوريتها السابقة في الهند عنها من جهة¹؛ وبسبب إخفاق مؤتمر لندن أو ما يعرف بـ: "مؤتمر المائدة المستديرة" الذي دعت إليه ما بين شهري سبتمبر 1946 وفيفري 1947، وفشلها في التوفيق ما بين المواقف المتعارضة لممثلي كل من العرب واليهود، من جهة أخرى، بما دفعها إلى عرض قضية فلسطين على الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة²؛ فضلاً عن الضغوط التي تعرضت لها بعد بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة مؤثرة في المشهد السياسي الدولي، عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، والتوجه الصهيوني للحصول على تأييدها في مساعي إقامة كيان خاص باليهود، وهو ما تجلّى في التوجه الذي أقره مؤتمر الصهيونيين الأميركيين "مؤتمر بالتمور" المنعقد في ماي 1942، لإقامة دولة يهودية في فلسطين تكون جزءاً عضواً من "العالم الديمقراطي الجديد" الذي سينشأ بعد الحرب، وهو ما تمت المصادقة عليه من طرف المجلس العام للمنظمة الصهيونية العالمية، في أكتوبر من العام نفسه، وكان ذلك إيذاناً ببدء انحياز هذه المنظمة إلى الولايات المتحدة الأميركية³.

في إطار محاولة بريطانيا التوصل من مسؤولياتها تجاه تنفيذ مشروع التقسيم الذي حددت معالمه قبل عشر سنوات في تقرير لجنة "بيل"، أرسلت بتاريخ 2 أبريل 1947 كتاباً إلى السكرتير العام لهيئة الأمم المتحدة دعت من خلاله إلى ضرورة عقد الجمعية العامة لدورة استثنائية، قصد إنشاء لجنة تعنى بالبحث في حقيقة القضية الفلسطينية من أجل إيجاد حل عادل لها، مع إلزامية إدراجها في جدول أعمال الهيئة عند انعقاد دورتها العادية، وبهذه

¹ رشيد الخالدي، حرب المائة عام على فلسطين، ترجمة: عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، جانفي 2021، ص: 107.

² الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن 1947، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 27 جانفي 2022. تمت الزيارة يوم: 9 جويلية 2022، الساعة: 11:09، متاح على الرابط: <http://www.palestine-studies.org/ar/node/1652368>

³ عبد الله عبد السلام القطيشان، "مشروع الدولة ثنائية القومية في فلسطين 1926 - 1947"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 35، ع 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2008، ص ص: (234 - 235).

الخطوة التي أقدمت عليها بريطانيا تكون القضية الفلسطينية قد تحولت من أروقة وزارة الخارجية البريطانية في "لندن" إلى طاولة هيئة الأمم المتحدة في "نيويورك"¹.

لقد أذعنت الجمعية العامة للأمم المتحدة للاقتراحات التي طرحتها بريطانيا، حيث عقدت أولى جلساتها بشأن القضية في 28 أبريل 1947 ودامت إلى غاية 15 ماي، وقد توصلت إلى تشكيل لجنة عرفت باسم "يونسكوب" (UNSCOP)، والتي هي اختصار لـ: United Nations Special Committee on Palestine (اللجنة الأممية الخاصة بفلسطين)، عهد إليها القيام بالتحقيق في قضية فلسطين، وتألّفت من ممثلي 11 دولة، وهي: أستراليا، كندا، البيرو، تشيكوسلوفاكيا، يوغسلافيا، جواتيمالا، الهند، هولندا، إيران، السويد وأوروغواي²؛ وقد انتهت المباحثات المتتالية في كل من نيويورك وفلسطين والتي دامت قرابة ثلاثة أشهر، إلى إعداد تقرير بعثت به إلى الأمم المتحدة في أوت 1947، تضمن مشروعين: مشروع حاز على تأييد الأغلبية، يقترح تقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية؛ وآخر، لم يحظ بالدعم الكافي، ويقترح إقامة دولة متحدة بشكل فيدرالي. وقد قضى المشروع الأول بتقسيم فلسطين إلى دولتين هما:

- عربية، وتضم المناطق التالية: "الجليل" الغربي، ومنطقة "نابلس" الجبلية، والسهل الممتد من "أسدود" جنوباً إلى الحدود المصرية، وتدخل فيها مناطق جبال "الخليل" وجبل "القدس" و"غور" الأردن.

¹ حسني أدهم جرار، نكبة فلسطين عام 1947 - 1948 "مؤامرات وتضحيات"، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان، 2008، ص: 26.

² محمد بن موسى، دور الحركة الصهيونية في قيام الكيان الإسرائيلي بفلسطين 1917 - 1948، مجلة آفاق فكرية، ع01، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر الفكر الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2013، ص: 47.

- يهودية، وتشمل "الجليل" الشرقي، و"مرج ابن عامر"، والقسم الأكبر من السهل الساحلي، ومنطقة "بئر السبع" بما فيها "النقب"¹.

يلزم هذا المشروع استقلال الدولتين بعد الدخول في مرحلة انتقالية تصل إلى سنتين، ووجب على كل واحدة منهما الاقرار بدستور الأخرى، وإبرام اتفاقية دعم أواصر التعاون بينهما في شتى المجالات لاسيما الاقتصادية؛ من خلال إقامة اتحاد اقتصادي بينهما، على أن تشرف بريطانيا على الحكم في المرحلة الانتقالية تحت رعاية الأمم المتحدة، مع اشتراط استقبال 150 ألف مهاجر جديد في الدولة اليهودية المقترحة؛ أما القدس، فتخضع لنظام الوصاية الدولية، وتبلغ مساحة الدولة العربية المقترحة 12 ألف كم² يمنح منها لليهود قرابة 100 كم²، ويقطنها 650 ألف فلسطيني و11 ألف يهودي، بينما تبلغ مساحة الدولة اليهودية المقترحة 14.2 ألف كم²، يملك العرب ثلثي أراضيها، ويقطنها 509 آلاف فلسطيني و499 ألف يهودي².

أما مشروع الأقلية، الذي أيده ممثلو الهند، إيران ويوغوسلافيا، فقد اقترح إنشاء حكومتين في فلسطين مستقلتين استقلالاً ذاتياً، وتتكون منهما دولة فيدرالية عاصمتها القدس، وينتخب مجلس تأسيسي لوضع الدستور، وبخصوص الهجرة اليهودية، فإنها لا تتعدى المنطقة اليهودية، كما أن عدد المهاجرين يكون في حدود ما تسمح به اللجنة التي يتم استحداثها من تسعة أعضاء، ثلاثة من العرب، ومثلهم من اليهود، إلى جانب ثلاثة مندوبين عن الأمم المتحدة³.

قررت الجمعية العامة على إثر اجتماعها لدراسة مضمون المشروعين، إنشاء لجنتين فرعيتين أوكلت إليهما مهمة البحث في جوانب المشروعين المقترحين بكل دقة، وتشير

¹ رمضان بابادجي وآخرون، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص ص: (22 - 23).

² المرجع نفسه، ص ص: (22 - 23).

³ المرجع نفسه، ص: 23.

المصادر التاريخية إلى أن مشروع التقسيم كان من المزمع عرضه على التصويت في 26 نوفمبر 1947، لكن اعتماده كان يتطلب التأييد من قبل ثلثي الأعضاء، ويؤكد كثير من الساسة الذين حضروا الاجتماع أن الولايات المتحدة بعدما علمت أن المشروع لن يصوت عليه، أسرع وفدها إلى طلب إرجاء التصويت إلى ما بعد "عيد الشكر" -اليوم التالي-، رغم أنه لم يكن عيداً رسمياً في الولايات المتحدة حينها، ما يعني أنها كانت مجرد حيلة دبّرت لربح مزيد من الوقت حتى تتمكن من حشد عدد كبير من المؤيدين؛ ورغم احتجاج الوفد العربي على هذا الاقتراح، إلا أن رئيس الجمعية العامة البرازيلي "ازوالدو ارانيا"، المساند للأهداف الأمريكية والصهيونية، قرر تأجيل جلسة التصويت استجابة للطلب الأمريكي¹.

رصدت المصادر التاريخية أن الضغوط الأمريكية والصهيونية اتجهت نحو 6 دول أعلنت رفضها قرار التقسيم، وهي: هايتي، ليبيريا، الفلبين، الصين، إثيوبيا واليونان، حيث مارست المنظمات الصهيونية ضغوطاً على ممثليها لتأييد هذا القرار تباينت بين شراء الذمم بالأموال والإغراءات، وتوجيه الاتهام بالعداء للسامية والعداء لليهود، علاوة على ذلك اضطلعت الولايات المتحدة الأمريكية بدور كبير من خلال استعمال شتى وسائل الإكراه المعنوي بالترغيب تارة والتهديد تارة أخرى²، وقد استغلت أمريكا في أثناء هذا التدخل غير المشروع نفوذها السياسي والاقتصادي لإرغام تلك الدول على التصويت لصالح قرار التقسيم؛ إذ هدد مستشارو الرئيس "هاري ترومان" الفلبين ودول أمريكا الجنوبية بفرض عقوبات عليها، كما أبلغت ليبيريا بأن شركة "فايرستون الأمريكية للإطارات والمطاط" سوف تنحصر استثماراتها في البلد، في حال رفضها لقرار التقسيم، كما تم شراء أصوات بعض الدول بالمال، كما حاولت الولايات المتحدة ارتشاء اليونان لكنها حولت امتناعها عن التصويت إلى التصويت بالرفض، والأمر اللافت هو توافق موقف الدولتين المتنازعتين "الاتحاد السوفياتي

¹ هنري لورنس، مسألة فلسطين، المجلد الثاني 1922-1947، ترجمة: بشير السباعي، ط2، المركز القومي للترجمة،

القاهرة، 2009، ص: 470.

² إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 47.

والولايات المتحدة الأمريكية" بتأييدهما لمشروع قرار التقسيم الذي وضعت أسسه أكثرية أعضاء لجنة "يونسكوب"¹، ويفسر المؤرخ "وليد الخالدي" موقف الاتحاد السوفيتي من قرار التقسيم، بأنه كان يسعى من ورائه إلى الحصول على نفوذ في الشرق الأوسط، والاسراع من إجلاء بريطانيا من إحدى مستعمراتها الأساسية، إلى جانب كسب ولاء الصهاينة المتنفذين في مختلف دول العالم.²

عقدت الجمعية العامة جلسة التصويت يوم 29 نوفمبر 1947، التي انتهت بإقرار مشروع التقسيم بعد الحصول على أغلبية الثلثين، حيث أيدت القرار 33 دولة، بينما غيرت 8 دول تصويتها من الرفض أو الامتناع إلى التأييد، وهي: فرنسا، بلجيكا، لوكسمبورغ، نيوزلندا، هايتي، ليبيريا، غواتيمالا والفلبين، فيما رفضت القرار 13 دولة، وامتنعت 10 دول عن التصويت.³

يقول الزعيم السوري المعروف "قارس الخوري" -كان آنذاك ممثلاً لسوريا في مجلس الأمن- عن مشروع التقسيم: "إن هيئة الأمم المتحدة تبنت مشروع التقسيم بصوتين اثنين، وقد وصل الصراع إلى أوجه في اليوم الذي سبق التصويت على القرار، إذ كانت أغلب الدول مساندة للعرب، لولا تدخل الولايات المتحدة الأمريكية، إذ راحت تضغط ضغطاً غير منقطع على مندوبي الدول واحداً تلو الآخر، حتى أنني أستحضر الضغوط التي تعرض لها وفد "الفلبين"؛ وقد وصلت حد اضطراره إلى عدم حضور جلسة التصويت حتى لا يخلف بالوعد الذي قطعه للعرب، وإن مندوب "هايتي" بكى أمامي لأن مصالح بلاده مع أمريكا أقدم من مصالح العرب، ولهذا اضطر أن ينقض وعده"⁴.

¹ هنري لورنس، المرجع السابق، ص: (471-472).

² وليد الخالدي، "عودة إلى قرار التقسيم 1947"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج9، ع3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ديسمبر 1998، ص: 7.

³ UN General Assembly Resolutions Tables, UN Documentation Research Guides, Resolution No :A/RES/181(II) A, 29 Nov. 1947, Visited on: 13-03-2022, Available , at the link : <https://daccess-ods.un.org/tmp/3343524.6348381>.

⁴ حسني أدهم جرار، المرجع السابق، ص: 36.

يقول "ميلر بورز" Miller Bowers أستاذ الدراسات التوراتية في جامعة "ييل" Yale University الأمريكية، في كتابه "إسرائيل جريمتنا" ما يلي: "يجب أن يلام الأمريكيون أشد اللوم على تأييدهم للإرهابيين اليهود في فلسطين... ومسؤولية إقرار مشروع التقسيم من جانب هيئة الأمم المتحدة إنما يقع على عاتق حكومتنا الأمريكية.. فالواقع أن التصويت على التقسيم الذي جرى في الجمعية العامة للأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1947، إنما فرض من جانب حكومتنا فرضاً بعد أن التجأت هذه الحكومة -دون خجل- إلى اصطناع أساليب التهديد السياسي... ولم تكد الجمعية تقرر هذا المشروع حتى رحب به الصهاينة كعنصر معنوي كبير، ولكنه في الواقع كان انتصاراً لا أخلاقياً... لقد كان ضربة فاجعة لثقة العالم بالأمم المتحدة، وبالولايات المتحدة الأمريكية"¹.

لقد وصف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق "جيمس فورستال" James Forrestal في يومياته الاستراتيجية التي اعتمدتها الولايات المتحدة لفرض التقسيم على الأمم المتحدة، بأنها أقرب إلى الفضائح منها إلى أي شيء آخر، وذهب "فولبرايت" رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي إلى حد وصفها "بالسلوك المخزي"²؛ أما الرئيس الأمريكي "هاري ترومان" فيقول في مذكراته بشأن قرار التقسيم: "الحقائق هي أنه لم تكن هناك حركات ضغط ونفوذ حول الأمم المتحدة بشكل لم تقع عليه عين فحسب، بل إن البيت الأبيض نفسه تعرض لسيل من الضغط، ولا أعتقد أنه سبق لي مطلقاً أن شهدت هذا المقدار الهائل من الضغط والدعاية يستهدف البيت الأبيض كما كانت الحال في هذه المسألة"³.

يتفق المحللون على أن التوازن الجديد للقوى العظمى (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي) ظهر بعد الحرب في أعمال هذه اللجنة، وفي تقريرها الذي صدر مؤيداً

¹ حسين جميل، بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الإرشاد العامة، بغداد، 1968، ص: 88.

² المرجع نفسه، ص: (88 - 89).

³ إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 47.

تقسيم فلسطين بطريقة كانت في صالح الأقلية اليهودية، كما ظهر تأثير توازن القوى الكبرى كذلك في الضغط الذي أدى إلى إصدار قرار التقسيم¹، حيث وافقت الدول الكبرى -الاتحاد السوفيتي، الولايات المتحدة وفرنسا- على خطة التقسيم، باستثناء بريطانيا التي كانت حينها سلطة الانتداب، والتي فضلت الامتناع عن التصويت، لكي تتظاهر بأنه لا دخل لها في صدور هذا القرار²، ومن بين الدول المعارضة للخطة كانت جميع الدول العربية والإسلامية وكذلك اليونان، والهند وكوبا، وبذلك تم إقرار قرار التقسيم الذي حمل الرقم: 181، وباتت للصهاينة ذريعة قانونية مدعومة من الأمم المتحدة لاحتلال الأراضي الفلسطينية، وتهجير سكانها، وتضمن نص القرار تقسيم فلسطين إلى دولتين مستقلتين إحداهما عربية وأخرى يهودية مع وجود اتحاد اقتصادي بينهما، وخصص للقدس كيان خاص بها³، حيث سلمت ما نسبته 55% من الأراضي الفلسطينية للصهاينة، وقبل ذلك لم يكن في يدهم سوى 7% فقط⁴.

يجمع خبراء القانون الدولي على أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تجاوزت باتخاذها قرار تقسيم فلسطين، حدود الاختصاص والتصرف المحددة لها في ميثاق الأمم المتحدة، حيث خالفت المادتين 10 و14 اللتين تخولان لها حق تقديم توصيات فقط، وليس قرارات ملزمة، إلا في حالات محددة لم يكن قرار التقسيم واحدا منها⁵، كما أنها تجاوزت حدود اختصاصها عندما عمدت إلى إسناد إدارة فلسطين إلى لجنة قامت بتشكيلها، في حين أن صلاحياتها تقف عند تقديم توصية إلى دولة الانتداب فقط⁶، بالإضافة إلى أن الجمعية

¹ رشيد الخالدي، حرب المائة عام على فلسطين، المرجع السابق، ص: 107.

² محمد بن موسى، المرجع السابق، ص: 48.

³ صبحي يوسف الأستاذ، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة جامعة الأزهر، مج11، ع2، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2009، ص: 13.

⁴ أحمد زكريا محمد فرج، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص: 09.

⁵ ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، 26 حزيران/يونيه 1945، سان فرانسيسكو. تمت الزيارة يوم: 11 - 03 -

2022، الساعة: 12:20، متاح على الرابط: <https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text>

⁶ عبد الكريم خضر علان، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997، ص: 76.

العامة خالفت الميثاق عندما أعطت لنفسها الحق في إنشاء الدول أو تقسيم دولة قائمة لإنشاء كيان جديد، فضلا عن أنها لا تملك أية سلطة لتنفيذ أي قرار، ولا تستطيع أن تطلب من مجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية، كما فعلت في قرار التقسيم، الذي نص على اعتبار كل محاولة لتغيير التسوية التي يهدف لها القرار بالقوة، تهديدا للسلم أو خرقا له وعملا من أعمال العدوان، هذا من جهة. ومن جهة أخرى تعارض نص قرار التقسيم وخالف صك الانتداب الذي خضعت له فلسطين، لا سيما المادة الخامسة من الصك التي تضمنت عدم التنازل عن الأرض أو تأجيرها، أو وضعها تحت رقابة سلطة أجنبية، أي أن صك الانتداب يلزم الجمعية العامة بعدم إقرار أية حلول لا تتفق معه، وهو ما لم تلتزم به الأمم المتحدة¹.

يمكننا القول بأن الحل الذي قدمته الجمعية العامة للصراع، لا يتفق واعتبارات العدالة الإنسانية والقانون الدولي، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة، فما قدمه قرار التقسيم كان أكثر مما قدمه "وعد بلفور" وصك الانتداب على فلسطين، حيث أنه يوجد فارق كبير بين تعبير "الوطن القومي"، وتعبير "الدولة" الذي جاء في قرار التقسيم²، والذي فرض فرضا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية، التي وقعت هي نفسها تحت ضغط اللوبي الصهيوني الأمريكي، الذي اعتمد أسلوب التهديد بعدما فشل في كسب تأييد أغلب الدول للقرار بالترغيب، وبالتالي تتحمل هي والدول المؤيدة للقرار مسؤولية ما ترتب عنه من طرد وتشريد الشعب الفلسطيني خارج أرضه، فبغض النظر عن عدم شرعية قرار التقسيم في الأساس، فهو غير عادل بدليل تجاهله للأغلبية التي يشكلها الشعب الفلسطيني العربي، وتخصيصه مساحة أكبر للأقلية اليهودية المستقدمة إلى فلسطين، ومنحها مناطق استراتيجية في البلد، وبالتالي فهو قرار مجحف في حق الفلسطينيين.

- ردود الفعل على قرار التقسيم: تباينت المواقف العربية والصهيونية تجاه قرار التقسيم، ففي الوقت الذي أعلنت فيه الدول العربية والإسلامية وبعض الدول المناصرة لها رفضها

¹ سامر الحسني، إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2010، ص: 75.

² جعفر عبد السلام، بين أوراق القضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990، ص: 31.

الكامل له؛ تظاهر اليهود بقبوله، وأكدوا استعدادهم لتطبيقه؛ يدخل ذلك في إطار الموافقة على انضمام كيانه إلى الأمم المتحدة، إلا أن ذلك لا يعني بالنسبة لهم احترام الحدود التي أقرها، فحسب ما صرح به "بن غوريون": "الاقرار بالتقسيم لا يفرض علينا التخلي عن شرق الأردن، ولا يحق لأحد أن يجبر الآخرين على التنازل عن أحلامهم، سوف نرضى بالاطار الجغرافي للدولة كما هو محدد الآن، ولكن حدود الآمال الصهيونية، هي شأن الشعب اليهودي وحده، ولن يستطيع أي عامل خارجي الحد منها"؛ وهذا ما ذهب إليه "مناحيم بيغن" بعد عام 1948 عندما أعلن عن موقفه من قرار التقسيم قائلاً: "تقسيم الوطن أمر باطل وغير قانوني، لن نقر بذلك إطلاقاً، كما أنه غير ملزم للشعب اليهودي.. القدس عاصمة إسرائيل وستظل إلى الأبد.. أرض إسرائيل سوف تعود إلى شعب إسرائيل"¹.

أدى اعتماد القرار بشكل رسمي من طرف الأمم المتحدة إلى استياء الدول العربية بشكل عام وإدانتها للدول المؤيدة له، وقد عبروا عن موقفهم الرفض للقرار بتنظيم مظاهرات واحتجاجات عارمة في فلسطين وباقي الأقطار العربية؛ وكذا حملات شجب واعتراض داخل البرلمانات العربية، ومداهمات قام بها المتظاهرون على أماكن تخص كبرى الدول التي صوتت لصالح القرار، وإنشاء مكاتب للتطوع في الأقطار العربية؛ وانتهى الإضراب العام الذي دعت إليه الهيئة العربية العليا في فلسطين لمدة ثلاثة أيام إلى اشتباكات وصادمات دموية، تحولت إلى معارك ضارية بين العرب واليهود في "القدس"، "يافا" و"حيفا"، خلفت مئات القتلى والجرحى².

أما على الصعيد السياسي عقدت اللجنة السياسية للجامعة العربية في 8 ديسمبر 1947 اجتماعات في القاهرة التي كانت تعج بالمظاهرات الصاخبة، حضرها رؤساء الوزارات، وقررت العمل على إحباط مشروع التقسيم والحيلولة دون قيام دولة يهودية في

1 إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 50.

2 أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: (204 - 205).

فلسطين، وأذاع رؤساء الحكومات العربية بيان تنديد جاء فيه: "لقد أهدرت الهيئة الأممية حق كل شعب في اختيار مصيره وتقريره، وأخلت بمبادئ الحق والعدالة جميعاً، ورسمت للتقسيم حدوداً تجعله غير قابل للتنفيذ، فأدخلت فيما أسمته بالدولة اليهودية أجود أراضي العرب وأوسعها رقعة، وأكبر موارد الثروة الاقتصادية في البلاد، ووضعت نصف مليون من العرب من مسيحيين ومسلمين تحت نير الصهاينة وسيف إرهابهم... وذلك بعد أن نزعّت الدولة المنتدبة من العرب سلاحهم، ومكنت الصهيونية من رقابهم... أمام هذا الوضع فإن حكومات دول الجامعة العربية تقف صفاً واحداً إلى جانب شعوبها في نضالها لتدفع الظلم عن إخوانهم العرب، وتحقيق استقلال فلسطين ووحدتها"¹، وقد أفضت اللقاءات التي جمعت بين القادة العرب إلى تبني مجموعة من القرارات أهمها:

- توزيع الأسلحة والذخيرة الحربية على الفلسطينيين دون إبطاء.

- توفير الأموال اللازمة لإنفاقها على المتطوعين العرب.

- فتح تسهيلات لإرسال ثلاثة آلاف متطوع على الأقل إلى سوريا.

- الاتفاق على تقسيم المجاهدين المحاربين إلى قسمين، أولهما جيش الإنقاذ أو جيش التحرير كلف بإعداده الفريق "طه الهاشمي" واللواء "إسماعيل صفوت" والقائد "فوزي القاوقجي"، حيث يتكون من الضباط والجنود المتطوعين من البلاد العربية المختلفة، يتلقون التكوين والتدريب على استعمال السلاح في معسكرات قطنه بسوريا تحت إشراف اللجنة العسكرية²، وثانيها جيش المجاهدين الفلسطينيين الذين يجندون داخل فلسطين وتشرف عليهم الهيئة العربية العليا³.

¹ أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: 206.

² تتجلى مهامها في إعداد وتجهيز وسائل الدفاع والمعدات الحربية من جهة، ومن جهة أخرى تتولى عملية تنظيم وتدريب المجندين الفلسطينيين، كان مركزها في مدينة دمشق. (ينظر: المصدر نفسه، ص: 198).

³ المصدر نفسه، ص: 207.

أما بالنسبة إلى بريطانيا وهي الدولة المنتدبة على فلسطين، والتي امتنعت عن التصويت على قرار التقسيم، فقد أعلنت الموافقة على قرار الأمم المتحدة وعزمها إنهاء انتدابها وسحب قواتها منها لتتركها لمن يقيم فيها، نافضة يدها من الانتداب الذي نفذته على مدار ثلاثين عاما لصالح الحركة الصهيونية، كما تظاهرت بالتزام الحياد في المعارك والاضطرابات التي نشبت بين العرب واليهود إثر صدور القرار، وتظاهرت كذلك بالابتعاد عن جميع المناقشات التي دارت في مجلس الأمن، وامتنعت عن تأييد أي من الرأيين المتعارضين.

- **تبعات صدور قرار التقسيم داخل فلسطين:** بعد أن تبين للقيادة الصهيونية أن الدولة اليهودية التي ستقوم بناء على قرار التقسيم الدولي رقم: 181، ستضم أقلية عربية كبيرة يصل حجمها إلى نحو 45% من تعداد السكان، انتقلت من حيز التفكير بمشاريع ترحيل الفلسطينيين من أرضهم إلى حيز العمل على تنفيذها؛ فقد أشار القائد الصهيوني "بن غوريون" إلى أنه مادامت الدولة تضم نسبة كبيرة من العرب فإنه ليس ثمة ما يؤكد بصورة مطلقة أن الحكم سيبقى فيها في أيدي الأغلبية اليهودية، ودعا إلى التعامل مع هذه المشكلة "الخطيرة" من خلال "مقاربة جديدة في الوقت المناسب"، وقد كشف المؤرخ الفلسطيني "وليد الخالدي" معنى هذه "المقاربة الجديدة" في مقال نشره سنة 1961، بعنوان: "خطة دالت المخطط الرئيس لاحتلال فلسطين"، حيث أشار إلى أن القيادة الصهيونية قد وضعت خطة لممارسة التطهير العرقي بشكل ممنهج ضد الشعب الفلسطيني، وكان ذلك بمقر قيادة "الهأغانا" في "تل أبيب" يوم 10 مارس 1948¹.

إن الهدف الرئيس من الخطة حسب ما جاء في كتاب "مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين" للمؤرخ بيني موريس هو: "حسم المعركة ضد الميليشيات والعناصر غير

¹ وليد الخالدي، "خطة دالت مجددا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 96، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 2013، ص: 322.

النظامية الأجنبية حتى تكون هناك فرصة لهزيمة الجيوش الغازية¹، فضلا عن ذلك فقد استهدفت فرض السيطرة الصهيونية على المناطق الخاصة بهم والدفاع عنها، وكذلك السيطرة على مناطق الاستيطان والتجمعات اليهودية الواقعة خارج الحدود (حدود منطقتهم)²؛ أي الهيمنة على القرى الواقعة في حدود الدولة العربية، وقد أفضت تلك الهجمات التي تمت في إطارها إلى تحطيم المجتمع العربي الفلسطيني، وإلى طرد وتشريد وإفقار أغلبية الشعب الفلسطيني.

هذا ما أكده المؤرخ اليهودي المناهض للصهيونية "إيلان بابيه"³ في كتابه "التطهير العرقي في فلسطين، فقد ذكر أن العام الذي تلا صدور قرار التقسيم شهد أعمال تطهير عرقي بدأت منذ مطلع ديسمبر 1947 بسلسلة من الهجمات اليهودية على قرى عربية وأحياء في المدن، ردا على أعمال تخريب لحافلات ركاب، ومراكز تجارية يهودية رافقت الاحتجاجات الفلسطينية على قرار الأمم المتحدة خلال الأيام القليلة الأولى التالية لتبنيه، ورغم أن هذه الهجمات المبكرة كانت متفرقة ومتقطعة، فإنها كانت عنيفة بما فيه الكفاية لتسبب في ترحيل عدد كبير من الفلسطينيين⁴.

صمم العرب على مكافحة الإرهاب الصهيوني بشتى الطرق، واستهلوا التحضير لتحقيق ذلك المسعى بحشد وتنظيم المجاهدين المتطوعين من فلسطين والبلاد العربية الأخرى،

¹ بني مورييس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ج 1، تر: عماد عواد، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 2013، ص: 212.

² وليد الخالدي، "خطة دالت..."، المرجع السابق، ص: 322.

³ مؤرخ صهيوني حصل على درجة البكالوريوس من الجامعة العبرية في القدس عام 1979 وعلى درجة الدكتوراه من جامعة أكسفورد عام 1984، أسس وأدار المعهد الأكاديمي للسلام بين أعوام 1992 و 2000، كما كان رئيسا لمعهد اميل توما للدراسات الفلسطينية في حيفا بين أعوام 2000 و 2006. عمل محاضرا في قسم تاريخ الشرق الأوسط وقسم العلوم السياسية في جامعة حيفا بين أعوام 1984 و 2006. (ينظر:

University of Exeter, Professor Ilan Pappé, Institute of Arab and Islamic Studies, Visited on : 12-03-2022, Available at the link : <https://socialsciences.exeter.ac.uk/iaais/staff/pappe/>.)

⁴ إيلان بابيه، التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007، ص ص: (49 - 50).

وأشرفت على هذه الحركة "اللجنة العسكرية" التابعة لجامعة الدول العربية، والتي اعتمدت في تنظيمها على ناحيتين رئيسيتين: الأولى المتطوعون من أهالي فلسطين، والثانية جيش الإنقاذ، وقد وزعت العمل في داخل فلسطين إلى مناطق، وعينت لكل منطقة مسؤولاً، حددت الأعمال، عدد المقاتلين، السلاح والذخيرة، وظلت هذه اللجنة تشرف على العمليات الحربية منذ صدور قرار التقسيم إلى أن دخلت الجيوش النظامية أرض فلسطين¹.

بتاريخ 9 جانفي 1948، دخلت المجموعة الأولى من جيش المتطوعين العرب إلى فلسطين؛ ووقعت بينهم وبين العصابات الصهيونية صدامات كبيرة استمرت طيلة الأشهر الخمسة التي تلت قرار التقسيم، قاتل فيها المناضلون من مجاهدي فلسطين ومتطوعي الأقطار العربية ببسالة وحققوا انتصارات ميدانية واسعة، رغم ضعف امكانياتهم المادية والمعنوية لا سيما ندرة الأسلحة والذخيرة الحربية، وتواضع التدريب وافتقاد القيادة الموحدة، على عكس الطرف الصهيوني، الذي كان يتلقى الدعم من القوات البريطانية في فلسطين، وكانت في حوزته معدات حربية كافية، وقيادة عسكرية وسياسية موحدة²، وقد اصطحب القتال عمليات تفجير كبيرة قام بها الفلسطينيون، من أبرزها تفجير شارع "بن يهودا"، واستهداف بنايات الوكالة اليهودية في القدس، وهو ما خلف مئات القتلى من اليهود، علاوة على الخسائر المادية الجسيمة؛ ترصد كتب التاريخ أمثلة عدة عن المعارك التي انتصر فيها العرب على حساب اليهود، أبرزها تلك التي اندلعت على طريق "القدس- يافا"، حيث تم تطويق اليهود في القدس، حتى أُلْم بهم الجوع والعطش وبلغ بهم التذمر مبلغه؛ موازاة مع المعارك الضارية التي اندلعت في مستعمرات "الخليل"، "يافا" و"القدس"، من أبرزها: معركة "القسطل" التي استشهد فيها القائد "عبد القادر الحسيني"، معركة "الدهيشة" بين "القدس"

¹ محمود فهمي درويش، كارثة فلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، 1949، ص ص: (55 - 56).

² أحمد زكريا محمد فرج، المرجع السابق، ص: 9.

و"الخليل" في 18 مارس 1948، والتي قتل وأسر فيها المئات من اليهود، واستحوذ المجاهدون على 150 سيارة وذخائر وأسلحة¹.

نتيجة تدهور الأوضاع واستمرار الاضطرابات وأعمال العنف بين العرب واليهود، سارعت الوكالة اليهودية إلى تقديم شكوى لدى مجلس الأمن ضد الدول العربية، بتهمة عدم احترام قرارات الأمم المتحدة والتضييق عليها ومنع تجسيدها على أرض الواقع، وخلال الجلسة المخصصة لتقديم الشكوى اليهودية، منح المجلس فرصة لرئيس لجنة التقسيم للإدلاء بشهادته، وقد صرح من خلالها بما يلي: "استحالة العمل وسط القوة والعنف، ووصف السبيل الوحيد أمام الأمم المتحدة لمعالجة قضية فلسطين، بأنه أحدد طريقين : إما إرسال جيش دولي لتنفيذ التقسيم بالقوة أو إهماله نهائياً"، وكان لهذه الشهادة وللحالة المعقدة التي آلت إليها الأوضاع في فلسطين، دور كبير في تراجع بعض الدول عن موقفها المؤيد لقرار التقسيم، لا سيما أمريكا أكثر الدول اخلاصاً في مساندة المشروع، سلمت بفشله وتعدرت تنفيذه أمام اعتراض العرب عليه، وأعلن مندوبها في هيئة الأمم يوم 19 مارس 1948 عن سحب حكومة بلاده اعترافها بقرار التقسيم، بسبب استحالة تطبيقه إلا باستعمال القوة، طارحاً من جانب آخر فكرة وضع فلسطين تحت الوصاية، وإيداع ملف القضية مرة أخرى في الأمم المتحدة، واللجوء إلى فرض الهدنة في فلسطين، وكذلك قررت باقي الدول الكبرى صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن: بريطانيا، فرنسا، الصين والاتحاد السوفياتي السعي لإيجاد حل مرضي للطرفين دون استعمال العنف².

بناء على ما سبق، وجه مجلس الأمن دعوة إلى طرفي الصراع من أجل عقد هدنة بينهما، كما طلب من الدولة المنتدبة البقاء في فلسطين تحت إشراف الأمم المتحدة إلى غاية إيجاد حل دائم للقضية، واختتم مجلس الأمن اجتماعه بإصدار قرار إعادة القضية إلى الجمعية العامة، وتكليف قناصل كل من أمريكا، بلجيكا وفرنسا في القدس للإشراف على

¹ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص ص: (206 - 207).

² شفيق الرشيدات، فلسطين تاريخاً وعبرة ومصيراً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1991، ص: 194.

تنفيذ اقتراح الهدنة، ودعوة الجمعية العامة إلى عقد دورة استثنائية في أبريل 1948 للنظر مرة أخرى في قضية فلسطين، لكن لجنة الهدنة ما لبثت أن أعلنت عجزها عن التوصل إلى تسوية تنهي الحرب القائمة بين العرب واليهود. ومن جهتها أعربت جامعة الدول العربية في اجتماعها المنعقد شهر أبريل 1948، عن عدم الترحيب باقتراح وضع فلسطين تحت الوصاية الدولية، وقد تضمن ردها الذي توجهت به إلى الأمم المتحدة ما يلي: "إن الوصاية الدولية نظام مؤقت سيزيد اليهود خلاله قوة، ويعطيهم مزيدا من الوقت لتأمين تفوقهم على العرب"، واشترطت لقبول الهدنة ما يلي: حل عصابة "الهأغانا" الصهيونية، وضع حد للهجرة اليهودية إلى فلسطين ومنع اليهود من امتلاك الأسلحة. أما الوكالة اليهودية فقد احتجت هي الأخرى على نظام الوصاية، وأشارت إلى أن قرار التقسيم أصبح وثيقة دولية يجب الالتزام بما جاء فيها، واشترطت لقبول الهدنة ألا يكون في تطبيقها ما يحول دون قيام الدولة اليهودية¹.

إن الانتصارات التي أحرزها الفلسطينيون في أثناء مقاومتهم لقرار التقسيم، ما فتئت أن تحولت لصالح الصهاينة، وبدا ذلك جليا منذ منتصف شهر أبريل، وما يفسر هذا التحول المفاجئ، هو حصول العصابات الصهيونية على الدعم من قوات الاحتلال البريطاني بشكل متواصل إلى غاية الاعلان عن قيام كيانه². يذهب المؤرخ "شفيق الرشيدات" في وصفه لموقف بريطانيا بأنه اختراق لالتزاماتها الدولية والإنسانية، رغم مطالبة مجلس الأمن بإعادة قضية فلسطين للجمعية العامة لبحثها من جديد، ورغم نداء المجلس الموجه إلى بريطانيا بتاريخ 17 أبريل 1948 بالبقاء في فلسطين كدولة منتدبة تحت إشراف الأمم المتحدة، إلى حين التوصل إلى حل جديد للمشكلة، ورغم المجازر البشرية التي عمت جميع أنحاء فلسطين في أعقاب فشل مساعي لجنة الهدنة الثلاثية، أصرت بريطانيا على تنفيذ قرارها السابق بالانسحاب نهائيا من فلسطين بتاريخ أقصاه 15 ماي 1948، وفي خضم ذلك قامت

¹ شفيق الرشيدات، المرجع السابق، ص: 195.

² أحمد طربين، المرجع السابق، ص: 109.

حكومة الانتداب بأمور كثيرة لصالح الصهاينة، من تسيير وصول المساعدات لهم مقابل تشديدها على العرب، إلى تسليم القواعد العسكرية بصفة رسمية إلى الحركة الصهيونية ابتداء من 01 مارس عام 1948¹.

رصد عدد من المؤرخين أن الدعم البريطاني للصهاينة، جاء وفق خطة مدروسة قامت على عدة خطوات، وهي:

- تتسحب بريطانيا بالتدريج من المناطق اليهودية؛ ليتسنى للصهاينة حرية الحركة، والتزود بالسلح وتجنيد المقاتلين، وتسلم سلطات الإدارة في هذه المناطق إلى الوكالة اليهودية، كما تتخلى بريطانيا عن المعسكرات والمطارات ومستودعات الذخيرة للصهاينة.

- تبقى القوات البريطانية في المناطق العربية؛ لتشل حركة الفلسطينيين، فتمنع أي استعداد من شأنه أن يساعدهم على الدفاع عن أنفسهم أمام الهجمات المنظمة لليهود، عن طريق مصادرة أسلحتهم، ومنع إدخال السلاح لهم، كما منعت بريطانيا دخول المتطوعين من البلاد العربية إلى فلسطين.

- تتيح القوات البريطانية لليهود سهولة الاستيلاء على أكبر قدر من أراضي فلسطين، قبل انسحابها النهائي يوم 15 ماي 1948، وعند اكتمال الخطة تكون بريطانيا قد هيأت للصهاينة فرصة تشكيل أداة إدارية عسكرية، قبل ستة أشهر على الأقل من انسحابها الكامل من فلسطين، بحيث تسيطر هذه الإدارة على عدد من المعسكرات الحربية البريطانية، المطارات، القلاع والمراكز، مع جميع ما فيها من وثائق، معدات، ذخائر وسلاح².

كشفت الأحداث التي عاشتها فلسطين منذ بداية العام 1948، أن الانسحاب البريطاني منها تم وفق الخطة سالفة الذكر؛ وبناء على الخطة ذاتها شهدت سلسلة من المجازر الصهيونية الفظيعة التي استهدفت إرغام السكان العزل على الهروب من أرضهم إلى البلاد

¹ شفيق الرشيدات، المرجع السابق، ص: 199.

² المرجع نفسه، ص ص: (203-206).

العربية المجاورة¹؛ حتى يتحول التفوق الديمغرافي لصالح اليهود، وبالتالي يخلو لهم الأمر فيها²؛ إذ أن القسم الذي خصص منها للصهاينة بموجب قرار التقسيم، ضم حوالي 509780 نسمة من السكان العرب، أي أن عددهم أكثر بكثير من عدد اليهود، وهو الأمر الذي أثار حفيظتهم، فصمموا على تهجيرهم؛ كما أنهم لم يكتفوا بما خصصه لهم قرار التقسيم، فعزموا على احكام قبضتهم على القسم العربي، وبسط سيطرتهم على مدينة القدس التي تم وضعها تحت إشراف دولي، ولأن ذلك لن يتحقق إلا بالقوة لجأوا إلى استخدام الإرهاب كوسيلة لا بد منها لتحقيق هدفهم³.

جدير بالذكر، أن الأسلوب الذي سلكته العصابات الصهيونية في تهجير الفلسطينيين من بلادهم، كان متشابها في جميع أنحاء فلسطين، ما يعني أن ذلك كان مخططا له ولم يكن أمرا عشوائيا؛ فقد أكدت مختلف الشهادات الشفوية التي أدلى بها المهجرون أنه في أعقاب اجتياح القرية وإحكام السيطرة عليها، وبغض النظر عن ردة فعل سكانها سواء واجهت العدوان أو أذعن له، كان يفرض عليها ما يلي:

- منع التجول أو القيام بأي نشاطات مشتبها فيها.
- سحب القوة المهاجمة وتعويضها بأخرى لحفظ السيطرة.
- حشد أهالي تلك القرى في الأماكن الرئيسة وتقسيمهم إلى قسمين: الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 15 - 50 سنة، النساء، الأطفال والمسنون.
- تطويق القرية من جميع الاتجاهات وترك اتجاه واحد مفتوح للفرار أو للترحيل قسرا (استنادا إلى خطة "دالت")، وكان الاتجاه المفتوح في شمال فلسطين يؤدي إلى لبنان وسوريا، وفي الوسط إلى الضفة الغربية والأردن، وفي الجنوب نحو غزة ومصر.

¹ إسماعيل أحمد ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983، ص: 126.

² علي المحجوبي، المرجع السابق، ص: 90.

³ يوسف هيكل، المرجع السابق، ص ص: (131-132).

- يطلب من النساء مغادرة القرية من الاتجاه المفتوح دون الالتفات، مع إرهابهن بإطلاق النار فوق رؤوسهن للإسراع في الهرب وعدم العودة؛ أما الرجال فكانوا لا يطلقون سراحتهم إلا بعد تعذيبهم، بل في غالب الأحيان يتم قتلهم، حيث تكلف فرق تتكون من حوالي أربع شبان لحفر قبورهم -حسب روايات الناجين-، ومن ثم تطلق عليهم النار ويدفنون بشكل جماعي في تلك الحفر¹.

تمكن الصهاينة بعد الاستيلاء على العديد من القرى والمدن الفلسطينية واحتلالها في الأشهر الخمسة الأولى التي تلت التقسيم، من طرد الموجة الأولى من العرب الفلسطينيين، حيث بلغ عدد المهجرين من ديارهم حوالي 400 ألف فلسطيني، وقع هذا في أثناء الانتداب البريطاني، والذي من التزاماته صون استقرار البلاد، واستنادا إلى ذلك نفذت المغالطات الصهيونية التي ادعت خروج الشعب الفلسطيني من دياره في الوقت الذي أعلنت فيه الجيوش العربية حربها ضد الصهاينة عشية 15 ماي 1948، وذلك بطلب من قادتهم حتى يتسنى لهم قتال اليهود².

2- الحرب العربية الصهيونية 15 ماي 1948

بعدما لاحظ الصهاينة نجاح عملياتهم الإرهابية التي أعقبت قرار التقسيم في إجبار العديد من الفلسطينيين على الخروج من ديارهم للحفاظ على سلامة أرواحهم، سعوا للحفاظ على تلك الأوضاع غير المستقرة للتستر على هجماتهم العدوانية المتكررة على مختلف القرى والمدن الفلسطينية، وذلك من خلال إثارة حفيظة العرب وإجبارهم على شن حرب ضدهم، وإظهارهم في صورة المبادر للحرب، وأنهم هم مجرد مدافعين عن أنفسهم من العرب المعادين للسامية، خاصة وأن العصابات الصهيونية كانت على دراية بإمكانيات الدول العربية حديثة الاستقلال، وقد تحقق ما كان يصبوا إليه الصهاينة فعلا من خلال اندلاع أول

¹ سلمان أبوستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 221.

² يوسف هيكل، المرجع السابق، ص: 138.

حرب عربية - صهيونية في 15 ماي 1948، بعد انسحاب القوات البريطانية، وعليه أصبح المجال مفتوحاً أمام الصهاينة لتحقيق هدفهم وإفراغ المئات من القرى والمدن من سكانها العرب.

في ظل الظروف الملائمة لخدمة مخططاتهم، والتي تحول فيها التفوق العسكري لصالحهم، قررت بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين¹، تاركة كل أسلحتها، معداتها الحربية، مخازن ذخيرتها، إمداداتها التموينية، الغذائية، الملابس، تجهيزات الاتصالات، الثكنات العسكرية ومراكز البوليس، لقوات "الهاغانا"، فضلاً عن مساعدتها لهم للسيطرة على المطارات والموانئ، وبعد مرور يوم على خروج القوات البريطانية من فلسطين (15 ماي 1948) أعلن "ديفيد بن غوريون" قيام الكيان الصهيوني، وفي نفس التاريخ دخلت إلى فلسطين جيوش خمس دول عربية هي: مصر، سوريا، العراق، الأردن ولبنان، إضافة إلى قوات "فوزي القاوقجي" الضابط السابق في الجيش السوري، و"أحمد عبد العزيز" الضابط المستقيل من الجيش المصري، ومن انضم إليه من الجنود والضباط المصريين الذين تخلوا عن الخدمة العسكرية، ومئات من الفدائيين المصريين، علاوة على متطوعين من السعودية وباقي الدول العربية².

يصف "عارف العارف" واقع الجيوش العربية التي تخطت حدود فلسطين لتحريرها من الإرهاب الصهيوني قائلاً: "اجتازتها بأعداد مختلفة، بعضها كان يقصد فعلاً إنقاذها، وبنوي القتال حتى النهاية، وبعضها كان ينوي أن يقف عند الحدود التي رسمتها هيئة الأمم المتحدة في قرار التقسيم، وما كانت كلها، لا فرق بين الواحد منها وآخر، مجهزة تجهيزاً كافياً يضمن لها النصر"³؛ وبغض النظر عن مقصد الحكومات العربية من مشاركتها في الحرب، فإن هدف الشعب العربي في الوطن العربي كله هو تخليص فلسطين من الاحتلال الصهيوني،

¹ علي المحجوبي، المرجع السابق، ص: 93.

² أحمد زكريا محمد فرج، المرجع السابق، ص ص: (13-14).

³ عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج2، دار الهدى، القاهرة، [د.ت]، ص: 339.

والحيلولة دون إقامة دولة يهودية، وتحقيقا لهذا المسعى الشريف كان كل فرد من تلك الجيوش جاهزا للتضحية في سبيله، وأقدموا على ذلك بكل شجاعة، ولم يكونوا على دراية بنوايا حكوماتهم الحقيقية¹.

إن خطة اجتياز الجيوش العربية للحدود الفلسطينية مساء الخامس عشر من ماي، وضعها رؤساء أركان الدول العربية خلال اجتماعهم بمدينة "الزرقاء" شمال العاصمة الأردنية شهر أفريل، وفي تلك الأثناء تم تكليف الملك "عبد الله لقيادة الجيوش التي وصل تعدادها إلى ما يقارب 20 ألف جندي، حسب ما أورده المؤرخ "عارف العارف" في كتابه "نكبة فلسطين والفردوس المفقود"، وهي موزعة كما يلي:

- سوريا اشتركت في القتال بحوالي 1500 مقاتل؛ نصفهم كانوا غير مدربين على حمل السلاح، والنصف الآخر هم من عناصر الأمن والدرك.
- لبنان بلغ عدد قواته 1000 مقاتل؛ حيث كان لا يستطيع حشد جيش تتجاوز قدرته الدفاع عن حدوده.
- الجيش العربي الأردني: كان يضم مجندين لا يقلون وفاء عن بقية المجندين العرب، فضلا عن ذلك كانوا أكثر أهلية للحرب، غير أن الأردن كبلت بمعاهدة مع بريطانيا، لا تقدم على فعل شيء إلا بعد الأخذ برأيها، ومع ذلك ساهمت بـ: 4500 مقاتل.
- العراق: صمم على المشاركة في إغاثة فلسطين وتطهيرها من الصهيونية؛ إلا أن قاداته وعلى رأسهم الوصي على العرش "عبد الإله" و"نوري السعيد" كانا مرتبطين بالأردن، وقد بلغ عدد الجيش العراقي 1500 مقاتل عند بدء القتال.
- مصر: كان عدد الجنود المصريين الذين التحقوا بالجهاد في فلسطين حوالي 20000 (بما في ذلك المتطوعين).

¹ عزت طنوس، المصدر السابق، ص ص: (422 - 423).

- السعودية: لم يزد عدد السعوديين الذين دخلوا فلسطين عن 1500 مقاتل، ولقد قاتل هؤلاء في قطاع غزة، وكانوا خاضعين للجيش المصري¹.

في المقابل تكونت القوات الصهيونية من "الهأغانا"، التي أعادت ترتيب عناصرها إلى قسمين كبيرين، هما: "جيش الميدان" وعدده حوالي 20 ألف مقاتل، و"جيش الدفاع" وبلغ عدده حوالي 17 ألف مقاتل، علاوة على عصابة "البلماخ" (وهي قوات النخبة في الهأغانا) وضمت نحو 2500 مقاتل، و"الشرطة اليهودية" ووصل عددها إلى 6000 مقاتل، واللواء اليهودي الذي شارك في الحرب العالمية الثانية، وكان مقره في أوروبا وتحديدا في إيطاليا، وقدر عدده بما يقارب 5000 مقاتل، إضافة إلى وجود نحو 23 ألف مقاتل من المتطوعين اليهود في صفوف الجيش البريطاني، منخرطين في مختلف قوات وحداته "بحرية، مدرعات، طيران، مدفعية ومشاة"، أي أن مجموع القوات الصهيونية وصل إلى 73500 مقاتل².

يتضح مما سبق عدم جاهزية الجيوش العربية لخوض الحرب، وذلك راجع إلى عدة أسباب، لعل أهمها:

- الاستقلال الحديث لبعض الدول العربية، مثل: سوريا ولبنان عام 1946.
 - ارتباط الحكومات العربية بمعاهدات مع بريطانيا مثل: المعاهدة العراقية - البريطانية 1930 والمعاهدة المصرية - البريطانية 1936، ما يعني أن تلك الدول كانت لا تزال خاضعة لتنفيذ الاحتلال البريطاني.
 - الجيوش العربية حديثة الخبرة وقليلة العدد والعدة، بل إن أغلبها تشكل من متطوعين لم يتلقوا التدريب العسكري الكافي للدخول في الحرب.
 - وجود ضباط بريطانيين ضمن الجيوش العربية، وإسنادهم مهام القيادة مثل: الأردن.
- بالرغم من النقائص المسجلة في صفوفهم، إلا أن العرب أخذوا على عاتقهم مسؤولية مقاومة الإرهاب الصهيوني، حيث اجتاز الجيش السوري الحدود الفلسطينية وقاتل اليهود

¹ عارف العارف، المصدر السابق، ج 2، ص ص: (339 - 340).

² أحمد زكريا محمد فرج، المرجع السابق، ص: 14.

وتمكن من فرض هيمنته على "سمخ"، ثم اتجه نحو "طبريا"، كما دخل الجيش العراقي فلسطين، واصطدم باليهود في مستعمرة "كيش"، واستطاع استعادة مناطق قريبة من "جنين" كانت في يد اليهود، وقد تتبع الجيش خطين أحدهما باتجاه نابلس - طولكرم - قلقيلية ثم نتانيا على البحر الأبيض المتوسط، والثاني باتجاه مرج ابن عامر - العفولة - جنين، وأرغموا اليهود على الخروج من "بيسان"، وقد تلقوا الدعم من المناضلين الفلسطينيين؛ من خلال تصفية الأماكن التي نزل فيها الجيش العراقي، وزحف الجيش المصري من جهة الجنوب، وقد كان يضم عددا من المتطوعين السعوديين، فضلا عن السودانيين والليبيين، فسيطر على "غزة" و"بئر السبع"، ثم انقسم إلى خطين، أحدهما يؤدي إلى "الخليل"، والآخر إلى "يافا"، وتمكن الجيش المصري من الاستيلاء على الجزء الجنوبي من فلسطين، باستثناء المستوطنات المعزولة¹.

من جهته دخل الجيش الأردني القسم العربي مباشرة بعد انسحاب الانتداب، لكنه كان تحت قيادة ضباط بريطانيين، ولم يصطدم مع اليهود إلا بعد وصولهم إلى القدس، التي وضعت تحت الحكم الدولي بموجب قرار التقسيم، ونتيجة جراءة وإقدام العرب وعدم إزعانهم للأوامر، وسعيا لبسط حمايتهم على الأماكن المقدسة، فرض الجيش الأردني سيطرته على مدينة "القدس" القديمة في 28 ماي، كما تصدى لاجتياح صهيوني قرب مدينة "القدس"، وتم إيفاد فرق تابعة للجيش الأردني للذود عن "اللد" و"الرملة" ولمؤازرة المتطوعين هناك، على خط يقارب خط التقسيم، وفي داخل الحدود العربية².

ظل الجيش اللبناني عاكفا على حدود بلاده، ولم يتعداها إلا في أحيان قليلة؛ حيث اشتبك مع القوات الصهيونية في معارك محدودة، لكن لم يؤد دورا بارزا، كما لم تعلق عليه الآمال كثيرا، بسبب قلة إمكانياته المادية والبشرية. أما جيش الإنقاذ فقد استولى على مدن استراتيجية، أهمها: "الجليل"، وبعض الأماكن في منطقة المثلث العربي، وقد وقعت بين

¹ تيسير جبارة، المرجع السابق، ص ص: (299 - 300).

² سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المرجع السابق، ص: 113.

جيش الإنقاذ واليهود معارك عنيفة حول "الناصره" والمستوطنات المتاخمة لها، حيث حققت قوات الإنقاذ انتصارات على اليهود في معظم الاشتباكات المحلية، وفي أثناء هذه الفترة من الحرب وفي منطقة جيش الإنقاذ احتل الصهاينة مدينة العرب التاريخية "عكا"¹.

تمكنت الجيوش العربية عقب مضي أسبوعان من تحقيق انتصارات عديدة على أعدائهم، حيث تم تحرير أغلب المدن والمناطق، وبات من المرتقب حسم الجيوش العربية نتيجة الحرب لصالحهم²، غير أن بريطانيا استعجلت لإغاثة اليهود، استجابة لطلب عدد من كبار الصهاينة الذين نبهوا إلى خطورة الوضع في فلسطين، فبادر المندوب البريطاني لمجلس الأمن نهاية شهر ماي 1948، بدعوة أطراف الحرب إلى وقف القتال طيلة أربعة أسابيع، وإبان تلك الفترة يرسل وسيط دولي لتسوية النزاع القائم بين الجانبين؛ وتذكر الأدبيات التاريخية أن بريطانيا حاولت الضغط والتأثير على أعضاء مجلس الأمن، الذي تبنى نتيجة ذلك الاقتراح البريطاني يوم 29 ماي 1948 المتضمن وقف إطلاق النار في فلسطين خلال المدة المذكورة أعلاه، ووقع الاختيار على الكونت "برنادوت Folk Bernadotte"³ لتعيينه وسيطا منتدبا من قبل هيئة الأمم لفرض الهدنة بين العرب واليهود⁴.

في واقع الأمر، جاء قرار الهدنة ووقف الحرب نتيجة الانتصارات غير المتوقعة التي حققتها الجيوش العربية ميدانيا على حساب العصابات الصهيونية، التي فوجئت باندفاع الجيوش العربية في خوض الحرب رغم إمكانياتها المتواضعة، وبالتالي جاءت الهدنة لصالح الصهاينة لاستغلالها في إعادة تنظيم أنفسهم، واستقدام مزيد من الأسلحة المتطورة

¹ عبد الله التل، كارثة فلسطين، ط 2، دار الهدى، القاهرة، 1990، ص: 192.

² تيسير جبارة، المرجع السابق، ص: 302.

³ ولد في العاصمة السويدية بتاريخ 1895، وهو ابن أخ الملك غوستاف الخامس ملك السويد، ورئيس الصليب الأحمر السويدي، بذل جهودا مضيئة أثناء تبادل أسرى الحرب العالمية الثانية بين بريطانيا وألمانيا، استهل نشاطاته بعد تسلمه مهمة (الوسيط الدولي) بتعيين (رالف بانش) الممثل الرئيس للأمين العام للأمم المتحدة في فلسطين (تريغلي) بصفته مساعدا ورفيقا له في مهمة الوساطة. (ينظر: مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 - 1974، ط 4، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1992، ص: 123).

⁴ عبد الله التل، المصدر السابق، ص: 201.

والمتطوعين من يهود أوروبا؛ وهو ما تم فعلاً، حيث حرصت الدول الغربية طيلة مجريات الحرب على ترجيح كفة الانتصارات لليهود، من خلال تدخلاتها المستمرة لفرض وقف القتال، وعرقلة الجيوش العربية ومنعها من إحراز أي تقدم؛ فقد كان وقف القتال يفرض على طرف واحد فقط وهو العرب، لأن العصابات الصهيونية كانت تستمر في تنفيذ عملياتها الإرهابية ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، تحت مسموع ومرأى الأمم المتحدة التي أقرت الهدنة.

استغل اليهود تلك الهدنة لصالحهم باختراقها عقب ثلاثة أسابيع من توقيعها، وأخذوا يبادرون بالهجوم بدلاً من الدفاع، حيث قاموا أثناء الهدنة الأولى بغارات عديدة على جميع القطاعات للوصول إلى الأخبار المتعلقة بقدرات وأماكن تواجد الجيوش العربية، كما قاموا بالقضاء على عناصر المقاومة المتمركزة في القسم المخصص لها، ومن ثم رحلوا سكان بعض القرى الفلسطينية قسراً من ديارهم، وبذلك أمنوا سلامة مواصلاتهم؛ وقد كانت من أبرز القرى التي استولوا عليها وهدموها بعد أن هجروا أهلها ما يلي: "جبع"، "أكرم"، و"عين غزال"، إذ داهموا هذه القرى بتاريخ 16 جوان 1948 - أي أثناء الهدنة -، وأبادوا أهلها¹، كما احتلوا "العباسية" إحدى قرى مدينة "يافا"، وشتتوا أهلها في المناطق المجاورة مثل: "بيت نبالا"، "دير طريف" و"اللد"؛ ومع نهاية شهر جوان سلمتهم بريطانيا مدينة "حيفا"، بعدما خرجت منها قبل التاريخ المحدد (أوت 1948)، وقد استنكر العرب ذلك واعتبروه خرقاً للهدنة².

على جانب آخر، كان الوسيط الدولي "برنادوت" يجري مفاوضات مع العرب واليهود كل على انفراد، وذلك في 27 جوان 1948، وبعد سلسلة من اللقاءات خرج بمجموعة من المقترحات نشرت في 4 جويلية 1948³، حيث تضمنت الدعوة إلى إنشاء اتحاد بين دولتين عضوين واحدة يهودية وأخرى عربية، وكذا إلحاق النقب كله أو قسم منه إلى الدولة العربية،

¹ عارف العارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج 3، دار الهدى، القاهرة، [د.ت]، ص: 563.

² تيسير جبارة، المرجع السابق، ص: (302 - 303).

³ المرجع نفسه، ص: 303.

بينما يصبح الجليل الغربي كله أو قسم منه تابع لأراضي اليهود، كما دعت إلى ضم مدينة القدس إلى الأراضي العربية، وبذلك فهو لم يتجاهل في طروحاته الأغلبية العظمى للسكان العرب في فلسطين، ومن ذلك خصص للدولة العربية الجزء الأكبر منها، علاوة على ذلك، أكد في تقريره على حق عودة الفلسطينيين إلى ديارهم واسترجاع ممتلكاتهم. لكن تلك المقترحات لم تلق الترحيب من الطرفين؛ فالعرب عارضوها لأنهم ضد إقامة دولة لليهود على حساب وطنهم، أما اليهود فلم تحظ بموافقتهم بسبب صغر المساحة المخصصة لهم، ولأنهم مستأثرون من شمول الدولة العربية للقدس، ولذلك أصبحوا يمقتون برنادوت.¹

أمام رفض الطرفين للمقترحات المذكورة أعلاه، طلب "برنادوت" تأخير أجل الهدنة، لكن العرب أدركوا بأنها كانت تخدم مصالح اليهود بالدرجة الأولى، فامتنعوا عن تلبية رغبته، حيث عبرت اللجنة السياسية عن امتناعها تأجيل الهدنة واستئناف القتال، من خلال المذكرة التي بعثت بها يوم 9 جويلية 1948 إلى "برنادوت" ومجلس الأمن، حيث جاء فيها ما يلي: "مما يصيب قضيتنا ويصيب هدفنا النهائي، وهو استقرار السلام في الشرق الأوسط، ببالغ الضرر أن نمنح خصمنا الفرصة الكاملة لتقوية جنوده، وتنظيمهم ليوصل تحديه الدموي للشعوب العربية، ولقد أثبتت لنا تجاربنا الأخيرة أنه حينما كانت سيول المهاجرين اليهود تتدفق على فلسطين، خلال الهدنة بصورة واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل، كان اللاجئين العرب يخرجون جماعات من فلسطين هاربين من اضطهاد الإرهاب اليهودي، وتعسف السلطات اليهودية، فالهدنة بوضعها الحاضر هي في صالح جانب دون آخر، وفي استطاعة الكونت "برنادوت" مواصلة عمله لإيجاد حل عادل دائم مع استعداد العرب للتعاون معه في سبيل إيجاده...".²

¹ Sune Persson, The mission of count Folke Bernadotte, a costly lesson in misperceptions, Royal united services institute, London, 2 June 2004, p: 4.

² أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: 227.

تبعاً لذلك، تم استئناف القتال يوم 9 جويلية في كل الجبهات، ولكن في ظل غياب قيادة عربية واحدة تنظم الجيوش، ومن دون سعي العرب للحصول إبان مرحلة الهدنة على الذخيرة الحربية لتدارك تضائلها، مثلما فعل اليهود، وعلى الرغم من ذلك تقدم العرب في بعض المعارك وتمكنوا من إبعاد اليهود عن العديد من القرى والمدن التي احتلوها خلال مرحلة الهدنة، ملحقين بهم خسائر فادحة، كما نفذ السلاح الجوي المصري سلسلة من الغارات على "تل أبيب"، وتعرضت أحياء المستوطنين في القدس إلى القصف المدفعي الأردني، وقاوم المجاهدون الفلسطينيون في شتى المناطق التي كانت خاضعة للقوات العراقية والأردنية¹.

خلال أقل من أسبوعين على استئناف القتال، كان مئات الآلاف من الفلسطينيين قد هجروا بشكل جماعي من قراهم وبلداتهم ومدنهم على مرأى ومسمع مبعوثي الأمم المتحدة، الذين كانوا يتنقلون بالعشرات في شتى المناطق والبلدات الفلسطينية²، ومن أبرز عمليات التهجير التي شهدتها تلك الفترة هي ما ارتكبه في حق أهالي مدينتي "اللد" و"الرملة"؛ حيث أخرج أهالي هاتين المدينتين في 12 جويلية بعد انسحاب القوات الأردنية منهما، وأفضى سقوط المدينتين إلى إصدار "إسحاق رابين" لأوامر طرد الفلسطينيين منهما، الذين كان عددهم ما بين 60 - 70 ألف شخص، ويسرد "سلمان أبو ستة" مشاهد من عمليات الطرد قائلاً: "بدأ موكب بشري هائل من النساء والأطفال والشيوخ يزحف في اتجاه الشرق، تحت حرارة شمس جويلية الحارقة³، لا يجدون ما يشربونه، وإن وجدوا انهار عليهم رصاص الصهاينة ليستمروا في المشي، وعلى جانبي الطريق بدأت تتساقط الأمتعة، ثم العجزة، ثم الأطفال الذين سقطوا من الإعياء⁴؛ ويسترسل "عبدالله التل" في استكمال المشهد: " .. بعد أن مات من مات.. وصلت الجموع الزاحفة إلى الطريق الرئيسة ما بين "اللطرون" و"رام الله"، حيث

¹ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: (227 - 228).

² إيلان بابيه، المرجع السابق، ص: 185.

³ كان من بين الفتيان الذين اكتوتوا بنار تلك المسيرة أسماء لمعت فيما بعد مثل جورج حبش، خليل الوزير وإسماعيل شموط. (ينظر: سلمان أبو ستة، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المرجع السابق، ص: 113).

⁴ المرجع نفسه، ص: 113.

كانت سيارات الجيش العربي في الانتظار، فنقلت قسما منهم، وانتشر القسم الآخر في القرى المجاورة لرام الله، ووصل القسم الأكبر إلى "رام الله" نفسها¹.. يشير "أبو ستة" إلى أن المهجرين حملوا مسؤولية ما تعرضوا له، ليس للعصابات الصهيونية التي ارتكبت مجازر شنيعة في حقهم فحسب، بل للجنرال "غلوب باشا" قائد أركان الفيلق العربي، لأنه طلب من جيشه الانسحاب من "اللد" و"الرملة" ليلا دون إشعار، وعلى الملك "عبد الله" لمؤامرتة مع اليهود في تقسيم فلسطين بينهما².

أدى سقوط "اللد" و"الرملة" إلى انكشاف جناح الجيش المصري، فتعرض لخطر الالتفاف³، كما أدى إلى انسحاب الجيش العراقي من "رأس العين"، ومن بعض مناطق "مرج ابن عامر"؛ وعلى الرغم من استبسال مجاهدي الشمال ودفاعهم عن القرى واحدة بعد الأخرى، إلا أن انسحاب "جيش الإنقاذ" من أنحاء "الجليل" الغربي الشمالية والوسطى، تسبب في استيلاء اليهود على "صفد" و"شفا عمر" وشنت قواتهم هجمات عنيفة على "ترشيحا"، و"سعسع" و"المنارة"⁴؛ كما تمت السيطرة على "الناصرية"، لكن سكانها لم يطردها بسبب رفض القائد الصهيوني "بن دنكيلمان Ben Denkelman"⁵ وهو يهودي من أصل كندي⁶؛ ومن ثم

¹ عبد الله التل، المصدر السابق، ص: 254.

² سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 89.

³ تيسير جبارة، المرجع السابق، ص: 305.

⁴ أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: 228.

⁵ ولد "بن دنكيلمان" عام 1913 في مدينة "تورونتو" الكندية لعائلة يهودية ثرية، كان والده يمتلك شركة Tip Top Tailors الخاصة بصناعة وبيع الملابس الرجالية في كندا، أما والدته فقد كانت قائدة في الصليب الأحمر الكندي، وهي مؤسسة صحيفة "المعيار اليهودي"، التقى بن دنكيلمان وهو لا يزال صغيرا بكبار الصهاينة الذين كانوا يرتادون منزل العائلة الكائن في تورونتو ومن أبرزهم حاييم وايزمان، وقد تأثر بأفكارهم الداعية إلى إقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. سافر بمفرده إلى أوروبا ومنها إلى فلسطين، ثم قرر الاستقرار هناك، حيث اشتغل في مستوطنة تل أشير اليهودية بصفته حارس للمستوطنة، ثم عاد مرة أخرى إلى كندا ليصبح رئيسا لفرع الهاغانا في كندا، إذ كان يقوم بجمع الأموال والمتطوعين والمعدات الحربية لإرسالها إلى فلسطين. (ينظر:

Angus Scully, Ben Dunkelman of the Queen's Own Rifles of Canada, Warfare History Network, Visited on: 20 – 06 – 2023, Available at link: <https://warfarehistorynetwork.com/ben-dunkelman-of-the-queens-own-rifles-of-caanada/>

⁶ سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 89.

استولى الصهاينة على جميع القرى المحيطة بمدينة "الناصرة" دون قتال، ومنها: "كفر كنا"، "قابون"، "طرغان"، "مسكينة"، "طمرة"، و"حطين" العربية ذات التاريخ المجيد¹.

فيما اتسع نطاق الترحيل ليمتد إلى قرى غرب القدس، لتوسيع ممر القدس - تل أبيب، رغم أن منطقة "اللطرون" ظلت محمية جيدا من قبل الفيلق العربي، وتمت الإغارة على 15 قرية على أطراف القدس واحتلالها وطرد سكانها، كما تم إجلاء سكان 15 قرية أخرى تقع مباشرة إلى الجنوب، وسقط الشريط الساحلي بين "حيفا" و"تل أبيب" في أيدي اليهود بكامله، ومعه "الجليل" الغربي وجزء من الساحل؛ وعليه أضاع الفلسطينيون خلال هذه المرحلة المعروفة بحرب الأيام العشرة (8 إلى 18 جويلية) - في بعض المصادر تعرف بحرب الأيام التسعة - 82 مدينة وقرية، وأصبح 116580 فلسطينيا دون ملجأ².

في أعقاب استيلاء الصهاينة على "اللد" و"الرملة" و"الناصرة"، أراد مجلس الأمن الزام طرفي النزاع بهدنة أخرى بداية من 18 جويلية 1948، تفرض بالقوة، استنادا إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن دون تحديد مهلة زمنية لها، خلافا لما حدث عند إقرار الهدنة الأولى، على أن يقوم الوسيط الدولي "برنادوت" بجهود للوصول إلى حل دائم بين الطرفين المتصارعين³.

عندما أعلنت الهدنة الثانية، سعى وسيط الأمم المتحدة "برنادوت" لتحقيق السلام في فلسطين، حيث أعد تقريرا وضع فيه مقترحات جديدة، حيث ركز تقريره على مسألتين هامتين، هما: الأولى، العدد الكبير من اللاجئين والقرويين المطرودين من قراهم؛ والثانية، مخطط التقسيم، الذي وجده "برنادوت" غير قابل للتطبيق، وكان يرى ضرورة التوصل إلى تسوية تلقى القبول لدى الطرفين دون إكراه، وتمسك برأيه المتعلق بتسهيل عودة المهجرين إلى قراهم، في حال موافقتهم، وقال مخاطبا الأمم المتحدة: "إن إنكار حق عودة ضحايا

¹ عبد الله التل، المصدر السابق، ص: 288.

² سليمان أبو ستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 89.

³ كريمة عزوم، "اتفاقيات الهدنة"، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص: 441.

الصراع الأبرياء، يمثل جريمة بحق مبادئ العدالة الأساسية، في الوقت الذي يتدفق فيه المهاجرون اليهود إلى فلسطين، مشكلين تهديداً بالحلول نهائياً محل اللاجئين العرب المتجذرين في الأرض منذ قرون¹.

بعد ست ساعات من إرسال الكونت "برنادوت" لتقريره إلى هيئة الأمم المتحدة التي كانت منعقدة في "باريس"، تم اغتياله مع مساعده الفرنسي "اندريا بيرسبيرو" على يد أفراد من عصابة "شتيرن" اليهودية في القدس يوم 17 سبتمبر 1948، رغم أنه كان يعمل لصالح البريطانيين، ويبدو أنهم اطلعوا على اقتراحاته، التي تضمنت ضم "النقب" للقسم العربي، وتدويل القدس²، كما قدم بيانات عديدة هامة تتعلق بالعدد الكبير من اللاجئين الذين أخرجوا من ديارهم، مؤكداً على ضرورة إرجاعهم إليها، قائلاً في تقريره: "إن حق هؤلاء الأبرياء، الذين اقتلعهم الرعب السائد ودمار الحرب من ديارهم في الرجوع إليها، يجب أن يؤكد ويصبح عملياً، وأن يضمن التعويض المناسب عن الملكية لمن يختار عدم العودة"³.

بينما كانت هيئة الأمم المتحدة تعقد اجتماعاتها في "باريس"، أقدم اليهود على خرق الهدنة، ودخلوا "النقب" بأعداد هائلة⁴، بحجة قيام المصريين بمنع مرور المؤن إلى بعض المستوطنات اليهودية في "النقب"، كما عبرت القوات الصهيونية الطريق الاستراتيجي الذي يربط بين "المجدل" و"بيت جبرين"، واحتلت 2,500 كم²، بما فيها مدينة "بئر السبع" ذات الأهمية الخاصة؛ ووقعت "غزة" تحت التهديد، وتم طرد سكان 45 قرية، جلها في منطقة جنوب "القدس"، وشمالي "بئر السبع"، وغرب "الجليل"، وبعد أن أحكم الصهاينة قبضتهم على الجبهة الجنوبية، وجهوا تركيزهم صوب منطقة "الجليل"، التي كانت تشكل جزءاً من المنطقة العربية، حيث استمر قصفها من أواخر شهر أكتوبر إلى غاية أوائل شهر نوفمبر

¹ سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 89.

² أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: 232.

³ عزت طنوس، المصدر السابق، ص: (507 - 508).

⁴ تيسير جبارة، المرجع السابق، ص: 308.

1948، حيث احتلوا ما يقرب من 1,650 كم²، وهي من أكثر المناطق كثافة سكانية وخصوبة في فلسطين، وتم اقتراف عدد مهول من المذابح في هذه المنطقة، كما تم ترحيل سكانها من ديارهم إلى لبنان، وكانت القوات الصهيونية تعمد إلى تجريد السكان المهجرين من المال والحلي وجميع المقتنيات الثمينة¹.

تتميز منطقة "الجليل" بكثرة قراها القديمة، لذا لم يكن من الهين على سكانها تركها، إذ اختبأ العديد منهم بين الصخور في المنطقة الجبلية، وعاد بعضهم بعد أيام أو أشهر، وكان الصهاينة يصفونهم بـ: "المتسللين" فيطلقون النار على العائدين، وهذا حال باقي اللاجئين في جميع أنحاء فلسطين الذين حاولوا العودة إلى ديارهم بعد عودة الاستقرار، وهذه الظاهرة الطبيعية لكنها كانت مسيطرة بشكل خاص في "الجليل"، لدرجة أن الصهاينة أطلقوا عملية خاصة، استمرت من ديسمبر 1948 إلى جويلية 1949 لمطاردة اللاجئين العائدين وقتلهم².

فيما كانت القوات الصهيونية تصعد في اعتداءاتها، اتخذ مجلس الأمن القرار رقم: 62 في 16 نوفمبر 1948، دعا فيه الفرقاء إلى توقيع هدنة تتضمن:

- تحديد خطوط هدنة دائمة تمنع القوات المسلحة لهذه الأطراف من تخطيها.

- تخفيض القوات المسلحة، وسحبها لحماية الهدنة خلال فترة الانتقال إلى سلام دائم في فلسطين؛ وعلى إثر ذلك جرت في جزيرة "رودس" مباحثات أفضت إلى توقيع اتفاقات هدنة بين الكيان الصهيوني ومصر في 24 فيفري 1949، وبين الكيان الصهيوني ولبنان في 24 مارس 1949، وبين الكيان الصهيوني والأردن في 3 أفريل 1949، وبين الكيان الصهيوني وسوريا في 20 جويلية 1949³.

¹ سلمان أبو ستة، أطلس فلسطين، المرجع السابق، ص: 90.

² المرجع نفسه، ص: (90 - 91).

³ يوسف هيكل، المرجع السابق، ص: 145.

إن انسحاب الجيوش العربية بعد عقد الهدنة أدى إلى نكبة الشعب الفلسطيني، حيث فقد أرضه، وتم تشريده إلى البلدان العربية المجاورة¹، بعد أن قامت العصابات الصهيونية بتهجير حوالي 58 % من الشعب الفلسطيني (هجروا بالقوة حوالي 800 ألف من أصل مليون و390 ألف) إلى خارج الأرض التي أقاموا عليها كيانهم، بينما هجروا 30 ألف آخرين إلى مناطق أخرى في داخل الأرض المحتلة نفسها، ودمر الصهاينة 478 قرية من أصل 585 قرية كانت قائمة قبل الحرب²؛ وقد أخرج هؤلاء المهجرين من مدن كان جميع سكانها عرب، وأخرى كانوا يشكلون أغلب أهاليها، و700 قرية هم مالكو أراضيها ومبانيها، كما تركوا أراضيهم وعقاراتهم ومتاجرهم وبضائعهم وأثاث بيوتهم وثرواتهم، بما يمكن أن يقدر بنحو ألفي مليون جنيه³.

إن حرب 1948 شتت وحدة المجتمع الفلسطيني وخربت كيانه الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك لم يشعر الصهاينة الذين أقاموا كيانهم على جثث الفلسطينيين بالخطيئة والذنب؛ بل راحوا يصفون على جرائمهم صفة الشرعية، حيث اعترف "موشيه ديان Moshe Dayan الذي تولى مناصب رئاسة أركان الجيش الإسرائيلي، وزارة الدفاع ووزارة الخارجية، وكان عالما بالآثار، أنه "ليست هناك قرية يهودية واحدة في هذه البلاد، لم يتم بناؤها فوق موقع لقرية عربية"⁴.

بعد مرور أكثر من نصف قرن من التحضير والتخطيط لإفراغ فلسطين من شعبها العربي، جاءت أخيرا الحرب العربية - الصهيونية عام 1948 لتمكن اليهود من تحقيق

¹ حتى 1948 كان الفلسطينيون يحتفظون بـ: 94 % من أراضيهم، بالرغم من قسوة معاناتهم وشراسة الاحتلال البريطاني والمشروع الصهيوني. أما أرض فلسطين التي قام عليها الكيان الصهيوني، فقد تم استلابها بسبب هزيمة الجيوش العربية في الحرب، حيث تمت السيطرة على نحو 77% من أراضيها. (ينظر: محسن محمد صالح، هل باع الفلسطينيون أرضهم؟، ص: 10 - 11).

² محسن محمد صالح، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية...، المرجع السابق، ص: 64.

³ أكرم زعيتير، المصدر السابق، ص: 256.

⁴ محسن محمد صالح، هل باع الفلسطيني أرضه؟، المرجع السابق، ص: 11.

هدفهم وتطبيق مخططاتهم عمليا، حيث ترتب عن هذه المؤامرة الصهيونية الاستعمارية حدوث أكبر قضية لجوء في التاريخ المعاصر، وذلك من خلال ترحيل الشعب الفلسطيني من أرضه بشكل جماعي، وتشتيته على الدول المجاورة لفلسطين، وعلى ما تبقى من أرض فلسطين التاريخية، فكان اللجوء إذاً هو الخيار الوحيد أمام الفلسطينيين للحفاظ على وجودهم، والاستمرار في النضال من أجل تحرير أرضهم، على الرغم من الواقع المأساوي الذي صادفوه في مناطق لجوئهم المختلفة.

الفصل الثاني:

ديموغرافيا اللاجئين الفلسطينيين

ومواقف المنظمات الإقليمية والدولية

من قضيتهم

أولاً: تعداد اللاجئين الفلسطينيين (1948 – 1993)

ثانياً: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين

ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

رابعاً: موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين

أدت المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الفلسطينيين إلى تهجير مئات الآلاف منهم قسرا من ديارهم وأرضهم إلى البلدان المجاورة والمناطق الفلسطينية غير المحتلة، وقد حدث ذلك كما أسلفنا، بمساعدة ودعم الدول الغربية وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية؛ فالأولى رافقت بشكل رسمي تنفيذ المشروع الصهيوني منذ إصدارها لوعدها الباطل عام 1917 إلى غاية إعلان نهاية الانتداب عشية 15 ماي 1948، أما الثانية، فقد تجلت بوادر دعمها للصهاينة بشكل واضح منذ نهاية الحرب العالمية الثانية عام 1945، وكان لها دور كبير في استصدار القرار الأممي رقم: 181 القاضي بتقسيم فلسطين، واستمر ذلك الدعم خلال السنوات اللاحقة.

إن أكثر ما يلاحظ هو أن هذا التهجير الجماعي للفلسطينيين حدث على مرأى وتحت مسمع قادة الدول العربية، الذين تخاذلوا عن القيام بدورهم في مناصرة الفلسطينيين، بل تأمروا مع الصهاينة ضدهم، وعليه فإن هذا الدور المتكامل بين الإرهاب الصهيوني، وقوى الاحتلال الغربي الداعمة له، وتقصير العرب وحكامهم في الدفاع عن فلسطين، أسفر عن طرد الأغلبية العظمى من العرب الفلسطينيين، وتحويلهم إلى لاجئين بلا مأوى، يعيشون ظروفًا إنسانية صعبة.

بناءً على ما سبق، سيتم الوقوف على حجم الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني، من خلال الكشف عن تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين وتوزيعهم الجغرافي بداية من العام 1948 حتى العام 1993، ومن ثم سنحاول تبيان مواقف أبرز المنظمات الإقليمية والدولية، ولاسيما "جامعة الدول العربية" و"هيئة الأمم المتحدة"، من قضية الفلسطينيين المشتتين على مختلف أنحاء العالم.

أولاً: تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين (1948 - 1993)

من الجدير بالذكر، أن عمليات التطهير العرقي التي مارستها العصابات الصهيونية ضد الفلسطينيين وبشكل خاص خلال سنتي 1947 و1948 أدت إلى تهجير الأغلبية العظمى منهم إلى الدول العربية الواقعة على الحدود الجغرافية لفلسطين، وقد دأبت العديد من الجهات المهتمة بالشأن الفلسطيني عامة، وقضية اللاجئين على وجه الخصوص على تقديم تقديرات تقريبية لعددهم، لكن تم تسجيل تباعد كبير بين التقديرات التي أصدرتها، ولعل مردّ ذلك هو ما يلي:

- غياب دراسات إحصائية شاملة من جهة مختصة تغطي هذه القضية من مختلف جوانبها.
- حصول عدد من الفلسطينيين على جنسيات وجوازات سفر بعض الدول المضيفة، واندماجهم في مجتمعاتها¹.

إنه من الصعوبة بمكان الوصول لإحصاء دقيق وشامل لأعداد الفلسطينيين في كافة الأماكن التي يتواجدون فيها وهو الوضع نفسه الذي أكدته التقرير الختامي للجنة الدولية للصليب الأحمر، الذي تقدمت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة حول أعمال الإغاثة المقدمة إلى اللاجئين، بالتعاون مع اتحاد وجمعيات الصليب الأحمر، ولجنة خدمات الأصدقاء الأمريكيين، خلال الفترة من 30 سبتمبر حتى 30 أبريل 1950، حيث ذكر التقرير عدة أسباب لاستحالة ضبط عددهم، منها:

- الاضطرابات التي أحدثتها موجات اللجوء الجماعي للفلسطينيين على حين غفلة.
- توزيع المساعدات على الفلسطينيين في أجواء سادتها الفوضى.

¹ عبد الله محمود حسين، الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948 - 1973، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشراف: ذوقان قرقوط، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمشق، السنة الجامعية 1983، ص: 125.

- استفادة جميع الفلسطينيين من خدمات الإغاثة الدولية، لاسيما غير اللاجئين الذين تضررت ظروفهم الاقتصادية جراء مخلفات الحرب.
- عدم الالتزام بالقوانين المنظمة لتسجيل اللاجئين؛ حيث قام بعضهم بالتسجيل في قوائم عدة، وبأسماء مختلفة، كما أقدم بعضهم الآخر على تسجيل حالات ولادة لا وجود لها أو التستر على الوفيات¹.

1- تقديرات أعداد اللاجئين الفلسطينيين ما بين (1948 - 1967)

1-1- تعداد المهجرين الفلسطينيين إبان عامي 1948 و 1949

حاولنا من خلال هذا الجزء المتعلق بتعداد المهجرين إبان عامي 1948 و 1949 إبراز بعض التقديرات التي صدرت عن جهات مختلفة، ولا سيما التقديرات الدولية، وتقديرات عدد من الباحثين والخبراء المختصين في قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم قمنا بعرضها للدراسة والتحليل قصد التوصل إلى تقديرات منطقية يمكن اعتمادها والأخذ بها. الجدير بالإشارة، أن سنة إجراء التقديرات التي قمنا بإيرادها في الجدول المرفق أدناه تختلف من جهة إلى أخرى؛ على الرغم من أنها تتعلق بالمهجرين خلال عام 1948، والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ شيماء فاضل مخبير، خالد سلمان شدهان، "الموقف (الإسرائيلي) من حق العودة للشعب الفلسطيني 1948 - 1956"، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات 2018 - 2019، ص: 1070.

جدول يوضح تقديرات عدد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948 وجهات تقديرهم

تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام (1948) حسب الجهات / المصادر الرسمية	
757.000	الأمم المتحدة (لجنة كلاب)
766.000	الأمم المتحدة (لجنة التوفيق)
670.000	الخارجية البريطانية
914.221	الأمم المتحدة (وكالة الأنروا)
604.000	تقدير الكيان الصهيوني (موشيه أفرات)
520.000	الملفات الصهيونية
940.000	التقديرات العربية
تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام (1948) حسب الباحثين والدارسين	
804.747	سلمان أبو ستة
770.000	جانيت أبو لغد
744.150	وليد الخالدي
800.000	محمد سعيد
726.000	رمضان بابادجي
1.200.387	ناهض زقوت
810.000	إليا زريق
1.000.000	عودة شحادة
750.000	سهيل الناطور
850.000	شريف كناعنة
960.000	هنري كتن

المصدر: محمد ياسر عمرو، "مدخل عام لقضية اللاجئين"، محاضرة ضمن دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئين، قسم إدارة التعليم، لندن، 13 - 11 - 2021، ص: 81. تمت الزيارة يوم: 15 - 01 - 2022، الساعة: 17:08، متاح على الرابط:

<https://www.refugeeacademy.org>

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ ما يلي:

- تباين إحصاءات الأمم المتحدة حول أعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1948، حيث صدر عنها ثلاثة تقديرات مختلفة، وهي: تقدير لجنة التوفيق الدولية UNCCP، تقدير لجنة كلاب¹ Clapp (أو ما يعرف ببعثة المسح الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة)، وتقدير وكالة الأونروا UNRWA؛ وهو تباين قد يبرره تاريخ إجراء هذه الإحصائيات، حيث تعود تقديرات لجنتي "التوفيق" و"كلاب" إلى عام 1949، بينما يعود تاريخ إحصاءات وكالة "الأونروا" إلى عام 1950، بما يعني أن تقديرها شمل أعداد اللاجئين الذين طردوا من ديارهم بعد عام 1948.

- صدرت أقل التقديرات لعدد اللاجئين الفلسطينيين عن جهات تابعة للكيان الصهيوني، وهو ما يعكس محاولته التستر على الجرائم التي ارتكبتها عصاباتة المسلحة، وبالتالي التقليل من حجم الكارثة التي حلت بالشعب الفلسطيني عام 1948، لتفادي نقمة المجتمع الدولي.

- تقارب التقديرات البريطانية لأعداد اللاجئين مع تقديرات الكيان الصهيوني، وهو ما يعكس تواطؤها الفاضح معهم في تهجير السكان العرب من ديارهم قسراً، وطمس معالم حقيقة ما عاشه الشعب الفلسطيني خلال فترة الانتداب.

- رغم عدم توافق التقديرات العربية الرسمية مع تقديرات الباحثين والدارسين السالف ذكرها، إلا أنها هي الأقرب إلى التعداد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم نتيجة الأعمال العدوانية التي مارستها العصابات الصهيونية في حقهم. وعلى الأخص نرجح التقديرات الصادرة من طرف الباحثين الآتي ذكرهم: سلمان أبو ستة، إيليا زريق وشريف

¹ حسب لجنة كلاب فإن اللاجئين الفلسطينيين توزعوا على النحو التالي: الضفة الغربية 280.000 قطاع غزة 200.000 داخل الخط الأخضر 31.000 الأردن 70.000 لبنان 97.000 سوريا 75.000 العراق 4000، (ينظر:

United Nations conciliation commission for Palestine, final report of the United Nations economic survey mission for the Middle East, part 1, United Nations, New York, 28 December 1949, p: 18).

كناعنة؛ ذلك لأنهم اعتمدوا في تقدير أعداد الفلسطينيين الذين هجروا من ديارهم على منهج علمي دقيق بعيدا عن المبالغة والتهويل؛ حيث نجدهم على سبيل التوضيح تتبعوا مختلف السجلات الإحصائية الخاصة بعدد الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في فلسطين قبل حرب عام 1948 وبعدها، واستنادا إلى تلك المعطيات والاحصاءات قدموا تقديرات تقريبية لعدد المهجرين قسرا من وطنهم الأصلي.

على سبيل المثال لا الحصر، اعتمد الباحث "شريف كناعنة" في تقدير تعداد الذين هجروا من ديارهم عام 1948 على تقديرات عام 1947، التي كشفت أن عدد الذين كانوا يقيمون إقامة دائمة في فلسطين هو ما يقارب مليون وربع المليون نسمة؛ إذ كان زهاء 300 ألف منهم مستقرون في المنطقة التي أضحت تعرف باسم: "الضفة الغربية وقطاع غزة"، أما الباقون فقد كانوا مقيمين في الداخل الفلسطيني - داخل الأراضي المحتلة عام 1948-، وقد مكث من هؤلاء في الأراضي الفلسطينية التي احتلها الكيان الصهيوني حوالي 150 ألف نسمة، أما ما يقارب 850 ألف نسمة فقد تم طردهم قسرا من مدنهم وقراهم، علاوة على ذلك، كان حوالي 30 ألف نسمة ممن ظلوا في فلسطين المحتلة "لاجئين في الداخل"؛ أي أنهم أصبحوا يعيشون تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني، حرما من العودة إلى ديارهم بعد انقضاء الحرب، وبذلك يتضح، أن ما يعادل 70% من مجموع العرب الفلسطينيين قد تحولوا إلى لاجئين¹.

أما بخصوص التجمعات السكنية، أي القرى والمدن التي كان يقطنها الفلسطينيون قبل الاحتلال الصهيوني، فقد وصلت إلى حوالي 850 تجمعاً، منها خمس مدن مختلطة؛ أي يقطنها العرب واليهود معا. وكان 300 من هذه التجمعات تتمركز فيما أصبح يعرف لاحقا بـ: "الضفة الغربية وقطاع غزة"، في حين كان حوالي 545 تجمعاً في القسم الذي استولت

¹ شريف كناعنة، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله، 2000، ص:

عليه قوات الاحتلال الصهيوني.¹ تم تخريب حوالي 221 قرية ومدينة فلسطينية من طرف العصابات الصهيونية تخريبا كاملا، وهجر نتيجة ذلك قاطنوها، كما دمرت 134 قرية جزئيا، وهدمت أحياء سكنية في بعض القرى، من ذلك وصل مجموع المدن والقرى المدمرة نحو 418 مدينة وقرية. وتم تهجير أهالي 531 مدينة وقرية فلسطينية²، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح عدد القرى التي هجر منها الفلسطينيون، عام 1948 وعدد اللاجئين.

القضاء	عدد القرى المهجرة	عدد اللاجئين عام 1948
عكا	30	47038
الرملة	64	97405
بيسان	31	19602
بئر السبع	88	90507
غزة	46	79947
حيفا	59	121196
الخليل	16	22991
يافا	25	123227
القدس	39	97950
جنين	6	4005
الناصر	5	8746
صفد	78	52248

¹ شريف كناعنة، المرجع السابق، ص: 88.

² فتحي بشير البلعاوي، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة، 2011، ص: 16. تمت الزيارة يوم: 12

– 10 - 2022، الساعة: 16:14، متاح على الرابط:

<https://arablib.com/?view=book&lid=2&rand1=XmhjZHgzT0sybHdx&rand2=R2daQnlGUzRvczY3>

طبريا	26	28872
طولكرم	18	11032
المجموع	531	804766

المصدر: بلال عوض سلامة، اللاجئين الفلسطينيين غائب حاضرون عن وطنه، المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية، بيت لحم، 2004، ص: 12.

حسبما ورد في الجدول أعلاه نلاحظ ما يلي:

- أن من بين مجموع الأقضية الفلسطينية التي بلغ عددها أثناء الانتداب البريطاني 16 قضاء، تم تهجير أهالي 14 قضاء من قراهم تهجيراً قسرياً من قراهم، فقد بلغ مجموع القرى المدمرة كما هو موضح في الجدول حوالي 531 قرية، وبلغ عدد قرى قضاء بئر السبع حوالي 88 قرية مهجرة بالكامل، وذلك نظراً لموقعه الاستراتيجي، حيث يطل على خليج العقبة، والبحر الميت، فضلاً عن خصائصه الطبيعية المتنوعة، فهو مزيج ما بين الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة، وأخرى جبلية، والجزء المتبقي عبارة عن صحراء، يتوفر على ثروات هائلة، وهو أكبر قضاء من حيث المساحة، يليه مباشرة قضاء صفد من حيث عدد القرى المهجرة بما يقارب 78 قرية مدمرة، ثم الرملة ب: 64، وحيفا ب: 56 قرية مهجرة.

أما عن ترتيب الأقضية من حيث عدد المهجرين، فيتضح من الجدول أعلاه أن قضاء يافا قد هجرت منه الأغلبية العظمى من سكانه الأصليين، حيث قدر عدد المهجرين بحوالي: 123.227 فلسطيني، لأنها كانت تتمتع بمكانة هامة جداً من حيث الموقع؛ فهي تطل على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط، كما كانت تعد من الأقضية الأكثر كثافة سكانية في فلسطين، ثم يأتي قضاء حيفا في الترتيب الثاني من حيث عدد المهجرين بحوالي: 121.196 نسمة، وهي كذلك من أهم الأقضية التي تتميز بموقعها الاستراتيجي، ثم يليها قضاء القدس بحوالي: 97950 مهجر، وهو قضاء يعتبر ذو أهمية دينية كبيرة عند أتباع

الديانات السماوية الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية). من هنا جاء اهتمام العصابات الصهيونية بتهجير سكانه الأصليين وطردهم منه، حتى يتسنى لهم أمر الاستيلاء عليه.

لقد أرغم عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين على الخروج من مدنهم وقراهم للنجاة بأرواحهم، فلاجأوا إلى خمس مناطق رئيسة هي: (الضفة الغربية، قطاع غزة، سوريا، الأردن ولبنان)، كما قامت العصابات الصهيونية بتهجير أعداد أخرى من أراضيهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل فلسطين المحتلة، كما انتشرت باقي الأعداد في الدول العربية القريبة من فلسطين كمصر والعراق¹، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تعداد اللاجئين الفلسطينيين عام 1949 ومناطق لجوئهم

الرقم	منطقة اللجوء	أعداد اللاجئين
1	الضفة الغربية	280,000
2	قطاع غزة	190,000
3	سوريا	75,000
4	لبنان	100,000
5	الأردن	70,000
6	داخل فلسطين	48,000
7	مصر	7000
8	العراق	4000

المصدر: محمد نبيل محمد الخليلي، المرجع السابق، ص: 60.

يلاحظ من الجدول المدرج أعلاه؛ أن الضفة الغربية وقطاع غزة - الأراضي الفلسطينية غير المحتلة عام 1948 - من أكثر المناطق استقبالا للاجئين الفلسطينيين، تليها دول الطوق لاسيما: (لبنان، سوريا والأردن)، كما يلاحظ وجود نسبة كبيرة من اللاجئين

¹ محمد نبيل محمد الخليلي، الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره على قضية اللاجئين الفلسطينيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، إشراف: عثمان عثمان، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة الجامعية 2020، ص: 60.

الفلسطينيين داخل الأراضي التي أصبحت خاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني؛ حيث تعد هذه الفئة الأخيرة من أكثر الفئات التي سيطالها التهميش خلال السنوات اللاحقة، بعد أن قام الكيان الصهيوني بنفي وجود لاجئين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وعليه سيحرم عليها الاستفادة من حقوقها المشروعة، ولاسيما خدمات الإغاثة التي تمنح للاجئين في باقي مناطق اللجوء. كما يتضح من الجدول أعلاه أن مصر والعراق كانتا من بين الدول العربية التي استقبلت أعدادا معتبرة منهم، وذلك بحكم قربهما الجغرافي من فلسطين.

1-2- تعداد اللاجئين الفلسطينيين ما بين (1950 - 1966)

قدرت الأونروا تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين خلال عام 1950 بحوالي 914 ألف نسمة¹، وفي أواخر عام 1952، حيث وصل عددهم إلى حوالي 1,6 مليون نسمة، وقد كان آنذاك حوالي ثلاثة أرباع منهم يقيمون داخل الأراضي الفلسطينية غير المحتلة، في حين بلغ عددهم خارج حدود فلسطين، زهاء 383,700 لاجئ، أي ما نسبته 41% من إجمالي اللاجئين الفلسطينيين²، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة عام 1952

مكان اللجوء	عدد اللاجئين (بالألف)	النسبة المئوية
الأردن	150,000	16%
لبنان	114,000	12%
سوريا	82,000	9%
أماكن أخرى	37,000	4%

المصدر: حسن عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص: 337.

¹ صبحي يوسف الأستاذ، المرجع السابق، ص: 36.

² حسن عبد القادر صالح، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني - دراسات جغرافية، بيروت، 1990، ص: 337.

يستنتج من الجدول أعلاه؛ أن المملكة الهاشمية الأردنية من أبرز الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين خلال سنة 1952 بنسبة قدرت بحوالي 16%، وهذا راجع ربما إلى الظروف المستقرة التي كان يعيشها اللاجئ الفلسطيني هناك، خاصة بعد ضم المملكة الأردنية الهاشمية للضفة الغربية الفلسطينية عام 1950. كما كانت تتواجد أعداد كبيرة منهم في لبنان، حيث قدرت نسبتهم بحوالي 12%، ثم تليها سوريا بنسبة 9%، وتشنت الأعداد المتبقية على مختلف دول العالم بنسبة 4%.

لقد تضاعف تعدادهم في الدول المضيفة في أواخر عام 1961 مقارنة بما كان عليه في أواخر عام 1952، حيث أصبح عددهم 778.221 لاجئاً، وقد كانوا منتشرين كما يلي: المملكة الهاشمية الأردنية 380.000 لاجئاً، لبنان 183.000 لاجئاً، سوريا 116.394 لاجئاً، الكويت 37.327 لاجئاً، باقي مناطق اللجوء 61.500 لاجئاً¹.

1-3- تعداد المهجرين الفلسطينيين من وطنهم عام 1967

نتج عن الحرب العربية الصهيونية عام 1967 ترحيل وطرد جديد للآلاف من الفلسطينيين رغماً عنهم؛ بسبب تعرض عدة مدن في الضفة الغربية للقصف بسلاح الجو الصهيوني، وقد حدث ذلك عقب انتهاء الحرب يومي 15 - 16 جوان 1967، وكانت من بين المناطق التي استهدفت بشكل مباشر مخيمات اللاجئين القريبة من أريحا، وتدمير القرى منها: اللطرون: بيت نوبا، عمواس ويالو، وقد صاحب العمليات الحربية اصدار أوامر بإجلاء الفلسطينيين قسراً من ديارهم وقراهم من طرف قوات الاحتلال الصهيوني بقيادة إسحق رابين Yitzhak Rabin، حيث نقلوهم في حافلات خاصة إلى الضفة الشرقية للأردن²، وتم على إثر ذلك إنشاء ثمانية مخيمات جديدة لإيوائهم¹.

¹ حسن عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص: 338.

² جواد الحمد وآخرون، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2002، ص: 736.

لقد أسفرت عمليات التهجير تلك حسب تقديرات الأونروا عما يقارب 350 ألف لاجئ فلسطيني²، في حين أشارت احصاءات الجامعة العربية والصادرة عن صندوق النقد العربي في عام 1991 إلى طرد حوالي 460 ألف فلسطيني، وقد كان نحو 230 ألف منهم من لاجئي 1948 اضطروا للجوء مرة أخرى³، أما الكيان الصهيوني فيشير إلى أن عدد نازحي عام 1967 هم فقط 200 ألفاً⁴، لا بد من الإشارة هنا إلى أن طمس الحقائق وإضمارها هي عقيدة راسخة في الفكر الصهيوني، والتقليل من عدد المهجرين الفلسطينيين يشكل جزءاً من تلك العقيدة. وعليه نأخذ بالتقديرات المقدمة من الجانب الفلسطيني والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح التقديرات الفلسطينية للنازحين عام 1967

العدد	الفئة واسم الدولة المضيفة
نازحون سنة 1967 أول مرة 107 ألف	النازحون إلى الأردن
لاجئون سنة 1948 نزحوا من جديد عام 1967 بلغ عددهم 93 ألف	
سكان ثلاث قرى في القدس (قيد تحديد عدد مرات لجوئهم) قدر عددهم بـ: 12.500	
المجموع: 221.500	

¹ نبيل السهلي، "ماذا عن النازحين الفلسطينيين إثر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في 1967؟"، صحيفة القدس العربي، لندن، 5 ماي 2021، ص: 03. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 16:23، متاح على الرابط: <https://www.alquds.com.uk>

² عمر محمود شلايل، اللاجئين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2005، ص: 13. تمت الزيارة يوم: 9 - 11 - 2022، الساعة: 10:23، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3266

³ نبيل السهلي، المرجع السابق، ص: 02.

⁴ عمر محمود شلايل، المرجع السابق، ص: 13.

النازحون إلى مصر	النازحون سنة 1967 لأول مرة: 32 ألف
	لاجئو سنة 1948 نزحوا مرة ثانية عام 1967 عددهم: 3000
	المبعدون: 4000
	المجموع: 39.000
لاجئون لم يستطيعوا العودة أو حرموا منها: 60.000	
لاجئون يحملون تصاريح (1967 - 1991): 100.000	
المبعدون (1967 - 1991): 1660	
المجموع: 413.160	

المصدر: عمر محمود شلايل، المرجع السابق، ص: 14.

يتبين لنا من خلال الجدول أن اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من ديارهم عام 1948، قد انبعثت آلامهم من جديد جراء حرب عام 1967، حيث أن أكثر من 200 ألف فلسطيني اضطروا للجوء ثانية، وهكذا توالى عليهم النكبات وترسخ اللجوء في أذهانهم على أنه مأساة لا تنتهي. للإشارة فإن هذه الفئة من اللاجئين أصبحت تحمل صفة مزدوجة ألا وهي: "اللاجئون النازحون".

الملاحظ كذلك وجود فئة ضمن نازحي فلسطين عام 1967 عرفت باسم "المبعدون"، حيث لم يقتصر الكيان الصهيوني إبان تلك الفترة على تهجير الآلاف منهم؛ بل اتخذ مجموعة من التدابير والممارسات الجائرة التي نفذها في حق سكان الأراضي الفلسطينية التي احتلها عام 1967، لنفي المزيد من الفلسطينيين عن أرضهم سواء بشكل فردي أو جماعي؛ حيث كان يقوم بجمعهم من مختلف المدن، القرى والمخيمات ثم ينتقي العديد منهم وكثيرا ما

كان يقع اختياره على الشباب وتنسب إليهم تهم النشاط العسكري فيتم اعتقالهم وإبعادهم¹؛ وقد رَجَّلَ جراء هذه العملية بعد حرب عام 1967 حوالي 4000 فلسطيني إلى مصر حسبما هو وارد في الجدول أعلاه.

2- تعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب مناطق ودول اللجوء (1968 - 1993)

لقد طالت عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى مدنها وقراها التي طردوا منها قسرا من طرف الاحتلال الصهيوني، وقد ترتب عن ذلك تفاقم معاناتهم ومشكلاتهم خاصة مع زيادة أعدادهم في مناطق تواجدهم الرئيسية، حيث ستكشف الإحصائيات المرفقة أدناه عن ذلك، مع الإشارة إلى أن الإطار الزمني المحدد لهذا الجزء من الدراسة يمتد من 1968 إلى غاية 1993؛ غير أن أول تقدير تم التوصل إليه يعود إلى عام 1970 وآخر تقدير كان خلال العام 1990؛ أي أن إحصائيات السنوات اللاحقة تعتبر خارج الإطار الزمني للدراسة.

كان تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين في الخارج خلال سنوات 1970، 1975 و1982، كالآتي:

- في عام 1970 قدر عددهم بحوالي 1.6 مليون لاجئ؛ أي ما نسبته 54.1% من إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين.

- في عام 1975، ارتفع عددهم إلى نحو 1.8 مليون لاجئ، بنسبة مئوية قدرت بـ: 54.6%.

- في عام 1982، تضاعف عددهم إلى 2.8 مليون لاجئ، أو ما نسبته 59.3%².

والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، سياسة الإبعاد الإسرائيلية. تمت الزيارة يوم: 09 - 11 - 2022، الساعة:

14:16، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9154

² حسن عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص: 338.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي للفلسطينيين خلال سنوات 1970، 1975 و1982

1982		1975		1970		المنطقة
النسبة المئوية	العدد (بالآلاف)	النسبة المئوية	العدد (بالآلاف)	النسبة المئوية	العدد (بالآلاف)	
25.1	1.189.60	27.5	950	30.0	900	الأردن
10.4	492.2	8.1	280	8.3	250	لبنان
4.8	229.8	5.4	186	5.2	156	سوريا
6.5	308.1	5.9	204	4.9	147	الكويت
3.1	47.5	2.5	86	1.3	40	السعودية
0.4	21.2	0.9	30	0.8	25	العراق
1.4	64	0.9	30	0.6	20	دول الخليج الأخرى
0.7	35.4	1	35	1	30	مصر
0.5	23.7	0.3	10	0.3	8	ليبيا
6.4	304.3	2.1	73	1.7	50	أماكن أخرى
59.3	2.816	54.6	1.884	54.1	1.626	المجموع

المصدر: حسن عبد القادر صالح، المرجع السابق، ص: 338.

نستنتج من خلال الجدول المرفق أعلاه ما يلي:

- تواجد عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، حيث تشير التقديرات إلى تضاعف عددهم من 900 ألف لاجئ عام 1970 إلى مليون لاجئ عام 1982، بنسبة مئوية قدرت بحوالي 25,1% من النسبة الإجمالية للفلسطينيين في الخارج المقدرة بـ: 59,3%؛ وهي بذلك من أكثر الدول المضيفة استقبالا للمهجرين الفلسطينيين.

- احتل لبنان المرتبة الثانية بعد الأردن، من حيث عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا داخل حدود دولته، حيث تكشف الإحصائيات عن تزايد عددهم من 250 ألف عام 1970، إلى 492.2 عام 1982؛ أي ما نسبته 10,4%.

- تعتبر سوريا سنة 1970 ثالث دولة مضيفة للاجئين الفلسطينيين، إذ قدر عددهم فيها بحوالي 156 ألف لاجئ، أي ما يعادله 5,2% من العدد الإجمالي للفلسطينيين في الخارج.

- تقدمت الكويت عن سوريا خلال السنوات اللاحقة لتحتل المركز الثالث في استقطاب عدد كبير منهم، الذين قدر عددهم بحوالي: 204 ألف لاجئ و308.1 ألف لاجئ خلال سنتي 1975 و1982 على التوالي.

- تشير الإحصاءات الخاصة بعدد اللاجئين الفلسطينيين في الخارج خلال سنة 1982، إلى أن 2.8 مليون فلسطيني يعيش بعيدا عن وطنه، أي ما يقارب نصف الشعب الفلسطيني، نتيجة سياسة التطهير العرقي التي شرع الاحتلال الصهيوني في ممارستها ضدهم بشكل رسمي منذ صدور قرار تقسيم فلسطين عام 1947، في حين بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين عام 1986 في دول ومناطق اللجوء سيما الداخل الفلسطيني حوالي 4.9 مليون لاجئ، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين وتعدادهم عام 1986

مناطق اللجوء	عدد اللاجئين
الضفة الغربية	875.000
داخل الخط الأخضر	650.000
قطاع غزة	555.000
الأردن	1.127.000
لبنان	400.000
الكويت	320.000
سوريا	254.000
السعودية	250.000
بلدان عربية أخرى	220.000
باقي العالم	340.000
المجموع	4.977.000

المصدر: شفيق الغبرا، النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني الأول في الكويت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عمان، 2017، ص: 16.

من خلال الجدول يمكن القول بأن تعداد اللاجئين الفلسطينيين ارتفع إلى ما يقرب 4,9 مليون لاجئ خلال سنة 1986، حيث تركز نصفهم داخل الأراضي الفلسطينية سيما الضفة الغربية وقطاع غزة.

أما على مستوى الدول العربية، نلاحظ تركز اللاجئين الفلسطينيين في دول الطوق، ولاسيما (الأردن، لبنان وسوريا)، وتمركز العدد الأكبر منهم في الأردن، حيث قدروا بحوالي مليون لاجئ عام 1986، وتفرق ما تبقى منهم على بلدان عربية أخرى.

فيما توزعت أعداد أخرى منهم على مناطق مختلفة من العالم، حيث قدرت هذه الفئة سنة 1986 بنحو 340 ألف لاجئ.

كما قدر تعدادهم في الدول والمناطق المضيفة -العربية بالدرجة الأولى- بحوالي 5.2 مليون نسمة عام 1990، استنادا إلى التقرير الصادر عن مركز الإحصاء الأمريكي، سبتمبر 1990 - مارس 1991، وفيما يلي نورد تعدادهم حسب أماكن تواجدهم، وإن خص التقرير التركيز على تعداد الفلسطينيين المتواجدين في الدول العربية¹، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح تعداد اللاجئين الفلسطينيين حسب تقديرات سنة 1990

الدولة/ المنطقة المضيضة	العدد	النسبة المئوية %
الجزائر	4.661	0.088
البحرين	2.174	0,004
مصر	40.063	0,76
قطاع غزة	622.016	11.85
العراق	29.922	0.57
الداخل الفلسطيني	686.895	13.08
الأردن	1.541.792	29.03

¹ مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "توقعات عدد السكان الفلسطينيين في ست عشرة دولة/ منطقة من العالم، 1990 - 2010"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 7، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص: 2.

5.93	311.742	الكويت
6.32	331.757	لبنان
0.52	27.530	ليبيا
0.12	6.636	عمان
0.59	30.995	قطر
3.92	205.840	السعودية
5.74	301.744	سوريا
0.90	47.374	الإمارات
20.48	1.075.531	الضفة الغربية
100	5.249.059	المجموع

المصدر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، توقعات عدد السكان الفلسطينيين...، المرجع السابق، ص: 02.

يتضح من خلال هذا الجدول ما يلي:

- ما يقارب 45% من اللاجئين الفلسطينيين يقيمون داخل حدود فلسطين التاريخية؛ موزعين على ثلاث مناطق رئيسة هي: الداخل الفلسطيني المحتل عام 1948، قطاع غزة، والضفة الغربية. وهذا ما يعكس مدى تمسك اللاجئ الفلسطيني بأرضه وحرصه على بقاءه قريبا منها إلى أن يحين الزمن الذي ينصفه ويفتح له باب العودة.
- تواجد أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين في دول الجوار وعلى رأسها الأردن التي بلغ فيها عددهم حوالي مليون نسمة، أما لبنان وسوريا فقد قدر فيهما العدد معا بحوالي 600 ألف لاجئ.
- استقطاب الدول العربية البترولية وعلى رأسها دول الخليج (الكويت، الامارات وقطر...) لعدد كبير منهم خلال فترة التسعينيات، وهذا راجع ربما إلى توفرها على فرص العمل، لاسيما وأن معظمها كانت دولا حديثة التأسيس، وهي بأمس الحاجة إلى كوادر مؤهلة تتمتع بكفاءة عالية تسهم في بناء مؤسساتها المختلفة.

- استقبال بلدان المغرب العربي لأعداد معتبرة منهم، لاسيما ليبيا التي بلغ فيها عددهم حوالي 27 ألف لاجئ، والجزائر التي وصل فيها عددهم إلى أربعة آلاف لاجئ. في الأخير لابد من الإشارة إلى أن التقديرات الخاصة بتعداد اللاجئين الفلسطينيين أعلاه، تم إيرادها بناء على المعطيات والإحصاءات المتاحة في مختلف الدراسات والأبحاث، وقد واجهتنا صعوبة في التوصل إلى المصادر المتخصصة والموثوقة، فأغلب التقديرات الرسمية مصدرها وكالة الأونروا، التي تستثني من إحصاءاتها اللاجئين غير المسجلين في مناطق عملياتها الرئيسية.

ثانيا: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين

1- في الداخل الفلسطيني

1-1- اللاجئين الفلسطينيون داخل "الخط الأخضر"¹: لم تقتصر تداعيات عمليات ترحيل الشعب الفلسطيني من أرضه خلال سنتي 1947 - 1948، على بروز ظاهرة اللجوء في دول الجوار فحسب، بل أسفرت عن مشكلة أخرى تمثلت في وجود "لاجئين داخل وطنهم"، بقيت قضيتهم متوارية عن الأنظار خاضعة لحكم صهيوني استبدادي²، وقد قدر عددهم داخل فلسطين المحتلة بحوالي 30 ألف نسمة، أي أنهم ظلوا مواطنين تحت حكم الكيان المحتل، حرموا من العودة إلى ديارهم عقب زوال الاضطرابات التي عمت أرجاء فلسطين عام 1948³، نذكر منهم: أهالي "الغبسية" و"الجاعونة" وغيرها، والذين هجروا من ديارهم، فاستقروا في مناطق عربية أخرى قريبة من قراهم الأصلية مثل: "الجليل"؛ وقد خططوا لهذا التهجير قصد توسيع المستوطنات الصهيونية المجاورة لتلك القرى المهجورة، والسيطرة على ممتلكات أهالي القرى لدعم مستوطني "الكيبوتسات" الزراعية⁴، خاصة وأن معظمها يقع في الأراضي الزراعية الخصبة¹.

¹ هي الحدود الفاصلة بين الأراضي التي احتلتها العصابات الصهيونية عام 1948 والأراضي التي بقيت بيد العرب، تم وضعها بموجب اتفاقية رودس عام 1949 لوقف إطلاق النار، يمتد طولها من دير ياسين إلى أم الفحم جنوبا. وقد قدرت مساحة الأراضي المحتلة بـ: 300 كم² وتضم: أم الفحم، عرعة، قلنسية، زلقة وغيرها. (ينظر: نجوى قراقيش، اللاجئين الفلسطينيون في فلسطين، محاضرة في دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئين، قسم إدارة التعليم، لندن، 2019، ص: 11. تمت الزيارة يوم: 30 - 06 - 2022، الساعة: 09:12، متاح على الرابط: <http://www.refugeeacademy.org/lectures/6/>).

² جبريل محمد وآخرون، فلسطينيو 48: نضال تحرري مستمر 1948 - 1988، ط3، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1991، ص: 31.

³ شريف كناعنة، المرجع السابق، ص: 87.

⁴ كلمة عبرية مفردتها "الكيبوتس"، ويقصد بها "مستوطنة زراعية وعسكرية"، وهي منطقة يستوطنها حشد كبير من الفلاحين والعمال اليهود يزاولون فيها نشاطاتهم المختلفة، ويعتبر الكيبوتس من الركائز الأساسية التي اعتمدت عليها الحركة الصهيونية قبل إنشاء كيانها، وكان له نفوذ كبير، لكن مع مطلع ثمانينيات القرن الـ20" تراجعت فاعلية الكيبوتسات، ولم=

أطلق على اللاجئين المهجرين داخل أراضي عام 1948، اسم "الغائبون الحاضرون"، وقد قام الكيان الصهيوني بالاستيلاء على أملاكهم ومصادرة أراضيهم، بموجب ما عرف بقانون "الغائبين" الصادر بتاريخ 20 مارس 1950، والذي يقضي باعتبار كل فلسطيني يتواجد داخل حدود وطنه، وغير مقيم في قراه الأصلية "غائبا"، حيث وصل تعداد تلك الفئة من اللاجئين في عام 1950، حسب إحصاءات وكالة "الأونروا" إلى ما يقارب 46 ألف لاجئ فلسطيني، يشكلون نحو 29% من العرب الفلسطينيين داخل "الخط الأخضر"، استقر أغلبهم في منطقة "الجليل"، وجزء قليل منهم في الوسط الفلسطيني والجنوب، وهؤلاء يتكبدون معاناة مزدوجة²، فمن جهة هم جزء من الأقلية العربية داخل "الخط الأخضر"، التي تواجه سياسة الفصل العنصري الصهيوني، الذي يشكل نموذجا خاصا في التاريخ الإنساني المعاصر، ومن جهة أخرى هم مهجرون يعانون حرمان العودة إلى قراهم أو مدنهم الأصلية التي طردوا منها.

مثل غيرهم من اللاجئين الفلسطينيين اعتبر لاجئو الداخل أن مشكلتهم لن تطول، وظلوا يترقبون العودة إلى ديارهم، إذ استفادوا في البداية من خدمات الاغاثة التي أشرفت على تقديمها وكالة "الأونروا"، لكن تلك الاعانات سرعان ما تم توقيفها خلال الخمسينيات، وذلك بتدخل من الكيان الصهيوني الذي صنف قضيتهم بصفتها قضية داخلية لا يحق للأطراف الخارجية التدخل فيها، وصمم على التكفل بهم؛ حيث أقدم على مساعدتهم للحصول على وظائف في القرى العربية التي لم تتعرض للتدمير، ونجا سكانها من الترحيل³. نشير هنا إلى أن هذه المساعي الصهيونية ليست من قبيل تقديم يد العون لهم؛

=يعد الكيان الصهيوني يوليها أي أهمية. (ينظر: حسن البراري، الصهيونية، إسرائيل، والعرب مئة عام من الصراع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2021، ص: 26).

¹ جبريل محمد وآخرون، المرجع السابق، ص: 31.

² نجوى قراقيش، المرجع السابق، ص: (16 - 17).

³ أريج صباغ خوري، "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل"، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءة في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية - مدى الكرمل، حيفا، 2011، ص: 39.

وإنما للتستر عن قضيتهم وتجاهلها، وعزلهم عن باقي اللاجئين الفلسطينيين ومنع اتصالهم بالهيئات الدولية، لحرمانهم من حق العودة إلى ديارهم.

أما بالنسبة لتعامل الاحتلال الصهيوني مع هذه الفئة من اللاجئين، فنجد أنه تبني سياسة تقوم على ما يلي:

- التصدي لجميع محاولات عودتهم إلى مناطق إقامتهم السابقة، والسعي لترحيلهم إلى خارج أرضهم.

- مواصلة عملية إجلاء الآلاف منهم من قراهم إلى أماكن متفرقة من فلسطين وحتى خارجها مثل: (ترحيل قرى حدودية مع سوريا إلى خارج فلسطين، وكذا من صفد وبيسان)، وقد ظلت الأوضاع على تلك الحالة طيلة فترة الخمسينيات.

- إنهاء الاحتلال لمهام "الأونروا" داخل أراضي عام 1948 منذ سبتمبر 1952، حيث أشاع عدم وجود لاجئين في المنطقة التي تخضع لسيطرتهم.

- تصنيف القرى المهجرة كأماكن عسكرية يحظر ارتيادها، حتى يحرم سكانها من العودة إليها.

- تكوين جماعات خاصة سعت خلال المرحلة الممتدة من 1949 إلى 1953، من أجل تصفية قضية اللاجئين، نذكر أبرزها: سلطة "إسكان اللاجئين" ولجنة "نقل السكان"، وسلطة "تأهيل اللاجئين"، حيث تولت تلك الهيئات عملية إحصائهم، ومن ثم عمدت إلى توطيئهم في القرى الجديدة التي يقيمون فيها، والتي عرفت باسم قرى "التأهيل"، وهي قرى خالية أو شبه خالية، مثل: "عكبرة" (قرب صفد)، "وادي الحمام"، "شعب"، و"الشيخ دنون" .. كما حاولت توطيئ بعضهم الآخر في المدن، وتحديدا في "الناصرية"¹.

¹ نجوى قراقيش، المرجع السابق، ص ص: (23، 28).

تؤكد الدراسات التي اهتمت بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين داخل "الخط الأخضر"، على معاناة هؤلاء وتعرضهم للتهميش والإقصاء الواضح الذي مارسه سلطات الاحتلال الصهيوني في مختلف مجالات الحياة، لاسيما التعليم، العمل، والصحة، وقد زادت معاناتهم بشكل خاص بعد إلغاء خدمات وكالة "الأونروا" لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين بتلك المنطقة، في محاولة من الكيان الصهيوني لتجاهل قضيتهم نهائياً، لكن صمودهم في وجه هذه السياسة العنصرية، مكنهم من فرض وجودهم، حيث قدموا خدمات جليلة للقضية الفلسطينية بصفة عامة، ولقضية اللاجئين بصفة خاصة.

1-2- اللاجئين الفلسطينيون في الضفة الغربية: كانت الضفة الغربية من أكثر مناطق اللجوء استيعاباً للاجئين الفلسطينيين بعد حرب 1948، فحسب إحصاءات وكالة "الأونروا" لعام 1952 قدر عددهم بحوالي 204 آلاف لاجئ¹، فيما تذكر بعض التقديرات المتاحة حول عددهم، أن 350 ألف لاجئ قد لاذوا إلى الضفة الغربية نتيجة حرب 1948، مؤلفين ما نسبته 44% من إجمالي المقيمين فيها، وقد هجر أغلب أولئك من مدن "بيسان"، "طبريا"، "يافا"، "اللد"، "الرملة" و"بئر السبع" في الضفة الغربية، أو من القرى الواقعة على حدود خط الهدنة، والذين أرغموا على إخلائها؛ غير أن تلك النسبة تغيرت بشكل عام على اثر سقوط الضفة الغربية تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني عام 1967، حيث قدر أعداد المهجرين منها خلال تلك السنة ما بين 100 ألف إلى 400 ألف فلسطيني، والمحمّل هنا أن قسماً من هذه الأعداد يمثل حالات اللجوء والنزوح داخل الضفة الغربية أو من القرى

¹ جميل هلال، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948 - 1974)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974، ص: 19.

للمدن التابعة لها، فيما لجأ القسم المتبقي منهم إلى الأردن، وأصبح يطلق عليهم لاحقا اسم: "النازحين"¹.

أنشأت وكالة "الأونروا" بعد حرب النكبة 19 مخيما لاستقبال اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (ينظر الملحق رقم: (3)، ص: 618)، فضلا عن خمسة مخيمات أخرى غير معترف بها من قبل "الأونروا"، أربعة منها في "رام الله"، وهي: "قدورة"، "سلواد"، "عين عريك" و"بيرزيت"، وواحد في منطقة "نابلس"، وهو مخيم "عسكر الجديد" بينما استقر البقية خارج المخيمات، أي في قرى ومدن الضفة واندمجوا مع أهلها².

رغم الظروف الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي كان يعيشها سكان الضفة الغربية بعد حرب 1948، إلا أن حالة الفلسطينيين الذين لجأوا إليها، كانت أكثر عسرة وفاقا، مع الإشارة إلى أن فئة قليلة من اللاجئين قد اصطحبت معها بعضا من ممتلكاتها المنقولة (أوراق نقدية، مجوهرات...)، في حين أجبرت الأعداد الكبيرة منهم للحصول على مساعدات وكالة "الأونروا"، التي لم تكن تلبي متطلباتهم البسيطة؛ حيث تكشف الحصيلة العامة لنفقات الوكالة على اللاجئ الواحد أنها بلغت خلال السنة المالية 1950 - 1951 ما مقداره 39 دولارا أمريكيا، أي بمعدل يقل عن 11 سنتا أمريكيا للاجئ في اليوم الواحد، مقسمة على الطعام، الصحة، التعليم والخدمات الأخرى³، فهي قيمة غير كافية لتلبية حاجياتهم الأساسية، حيث كانوا يعانون من البطالة بسبب غياب فرص العمل.

¹ بوابة اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئون الفلسطينيون في الضفة الغربية: حقائق وسمات خاصة - ورقة حقائق، فيفري 2021، ص: (3 - 4). تمت الزيارة يوم: 12 - 01، 2022، الساعة: 23:40، متاح على الرابط:

<https://refugeesps.net/post/16842/>

² إبراهيم العلي، المرجع السابق، ص: 132.

³ جميل هلال، المرجع السابق، ص: 25.

1-3- اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة: إثر حرب 1948، لاذ إلى قطاع "غزة" ما بين 200 - 250 ألف لاجئ، حيث التحقوا بأهالي القطاع الأصليين الذين وصل تعدادهم آنذاك - إلى نحو 80 ألف، وقد تشتتوا على مدن وقرى القطاع، وأقاموا في المساجد، المدارس، الكنائس، أو لدى أصحابهم وأقاربهم، وفي المراكز السابقة لقوات الاحتلال البريطاني في "البريج"، في حين ظل بعضهم بلا مأوى¹؛ إلى أن عازمت جمعية الأصدقاء الأمريكية ("الكويكرز"، "Quakers")² على إقامة مخيمات يحتمون فيها قرب مواقع تجمعاتهم الرئيسية (ينظر الملحق رقم: (4)، ص: 619)، وقد أخذت تلك المخيمات تسميتها من المدن والقرى المحاذية لها، وتابعت الجمعية السالفة الذكر تقديم الدعم والاعانات المختلفة للاجئين تلك المخيمات، إلى غاية استحداث هيئة الأمم المتحدة لوكالة الغوث الدولية "الأونروا"، استنادا إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 302، الصادر في 6 ديسمبر 1949³.

أقام اللاجئين في المخيمات إلى أن شرعت الوكالة في تقديم خدماتها، حيث أدركت حاجتهم إلى مساكن مشيدة بالحجارة والطوب، ولكون تلك المساكن لم ترق إلى المستوى المطلوب، فقد عرفت باسم "مأوى"، ومن ثم عملت على تجهيزها بالمعدات الضرورية، وذلك

¹ محمد عاطف أبو عودة، دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين "مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجا"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2016، ص ص: (45 - 46).

² هي مجموعة مسيحية تأسست في إنجلترا منتصف القرن السابع عشر من طرف جورج فوكس (George Fox) (1624 - 1691)، تقوم عقيدتها على الخوف الداخلي المباشر من الله، دون انتظار أي تدخل من رجال الدين لإرغامهم على ذلك، ثم انتشرت في باقي دول العالم، تدعى بالعربية (جمعية الأصدقاء)، هدفها الأساس نشر السلام ومعارضة الحرب. (ينظر:

Melissa Petruzzello, "Quaker: Definition, History, & Facts" Encyclopaedia Britannica, Visited on: 23 - 05 - 2022, Available at the link : <https://www.britannica.com/topic/Quaker>).

³ جودات سعيد جودة، "التحركات الشعبية في مخيمات قطاع غزة"، الذكري الستين لنكبة فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2008، ص: 84.

حسب عدد أفراد كل أسرة ومتطلباتها، حيث تم بناء نحو 48 ألف مأوى وزعت على ثمانية مخيمات، واقتضى بعدها تضاعف عدد أفراد العائلة الواحدة وجوب توسعة مساكنهم، فأعانتهم الوكالة على زيادة 5835 غرفة، ألحقت بمنازل اللاجئين وفي حدود الحيز الذي لا تربوا مساحته عن 150 كم²، في التجمعات الثمانية التي عرفت باسم "مخيمات اللاجئين"، وهي: "جباليا"، "رفح"، "الشاطئ"، "خان يونس"، "النصيرات"، "البريج"، "المغازي" و"دير البلح"¹.

تذكر الدراسات التاريخية أن أصول أغلب اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ترجع إلى مناطق وسط وجنوب فلسطين، غرب "صحراء النقب"، ومنطقة "بئر السبع"، علاوة على مدن وأرياف كل من: "يافا"، "اللد"، "الرملة"، "أسدود"، "عسقلان"، شمال وشرق قطاع "غزة" و"النقب"، وهم ينتمون إلى 126 قرية من القرى التي دمرها الاحتلال الصهيوني عام 1948². والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح أسماء المدن والقرى التي لجأ سكانها إلى قطاع غزة عام 1948

قضاء الرملة	قضاء غزة	قضاء يافا	قضاء بئر السبع
أبو الفضل، أبوشوشة، إذنبا، أم كلخة، بئر أم عين، بئر سالم، البرج، برفيليا، البرية، قزازه،	بيت حانون، عيسان، رفح، بيت لاهيا، خزاعة، دير البلح، المجدل، أسدود، بربرا، برقة، برير، بعلين،	أبو كشك، إجليل الشمالية، إجليل القبلية، بيار العدس، بيت دجن، جريشة، جماسين الشرقي، جماسين	العوجا، بئر السبع، الخصلة، المرشرش، إيلات، عسلوج، عرب الأحيوات، عرب التيها، العزازمة

¹ خالد عبد الحميد أبو صفية، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم النصيرات (1948 – 2013)، رسالة مقدم لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: أحمد محمد الساعاتي، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2016، ص ص: (10 – 11).

² وائل المبحوح، اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة، محاضرة دبلوم دراسات اللاجئين، أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين، إدارة التعليم، لندن، 2018 ص: 10.

قطرة إسلام، قوله، الكنيسة، مجدل يابا، مخيزن، المغار، المنصورة، النعاني، النبي روبين، وادي حنيين، يينة، بدرس، بلعين، قبية، عمواس وشقبة.	بطاني شرقي، بطاني غربي، بيت جرجا، بيت دارس، بيت طيما، بيت عفا، بيت الترمس، جسير، الجلدية، الجورة، جولس، الجية، غزة، خان يونس وجباليا.	الغربي، الحرم، الخيرية، رنتية، سارونا، سافرية، ساقية، سلمة، السوالمه، الشيخ مونس، العباسية، فجة، كفر عانة، المر، المسعودية، المويلح، ويلهلما ويازور.	والحناجرة.

المصدر: وائل المبحوح، المرجع السابق، ص: 11.

نلاحظ من الجدول المرفق أعلاه ما يلي:

- أغلب اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة هم من قرى الأقضية القريبة منها جغرافيا والتي غدت عقب حرب 1948 تحت سيطرة الاحتلال الصهيوني، نذكر منها: الرملة، يافا وبئر السبع.

- لجوء أهالي بعض القرى التابعة لقطاع غزة إلى مناطق متفرقة داخل القضاء نفسه، وذلك بسبب احتلال العصابات الصهيونية للأجزاء الشمالية من القطاع وتهجير سكانها؛ فطبقا لاتفاقية رودس الموقعة بتاريخ 24 فيفري 1949، حددت مساحة قطاع غزة بـ 555 كم²، حيث اقتطع منها ما يعرف بمثلث العوجا الذي تقدر مساحته بـ 260 كم² وهجر على إثر ذلك أهلها، فأصبحت مساحة القطاع لا تتعدى 365 كم²، بنسبة 1,35% من إجمالي مساحة فلسطين. منها مناطق حدودية محرمة تصل إلى 60 كم².¹

¹ وائل المبحوح، المرجع السابق، ص: 7.

2- في الشتات

2-1- في دول الطوق¹

2-1-1- الأردن: تعد الأردن من بين دول الطوق الأكثر استقبالا للاجئين الفلسطينيين عام 1948، ومرد ذلك يعود إلى موقعه الجغرافي القريب من فلسطين، وكذا طول الحدود المشتركة التي تربط بينهما - قدرت بـ: 335 كم-، فضلا عن العلاقات الودية التي أسفرت عنها الوحدة التي جمعت بين ضفتي نهر الأردن "الشرقية والغربية" مطلع الخمسينيات²، تذكر الاحصاءات أن نحو 100 ألف فلسطيني لجأوا إلى المملكة الأردنية الهاشمية، واستقروا في مخيمات دون المستوى المطلوب، وفي المساجد والمدارس، متفرقين بين القرى والمدن³؛ عقب احتلال الكيان الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، حدثت موجة أخرى من التهجير إلى الأردن، حيث وصل عدد المهجرين في ذلك الوقت إلى ما يقارب 250 ألف مهجر، وقد كان الجزء الأكبر منهم مقيما في مخيمات "الضفة الغربية" أو "قطاع غزة"، وأجبروا على اللجوء مرة أخرى في مدة تقل عن عشرين عاما⁴.

¹ هو مصطلح أطلقه الرئيس المصري جمال عبد الناصر خلال ستينيات القرن الماضي على الدول المجاورة لفلسطين المحتلة، وهي: "لبنان، سوريا، الأردن ومصر". (ينظر: مصطفى عبد السلام عبد الجليل زملط، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993 - 2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية من برنامج الدراسات الإقليمية، إشراف: أسامة أبو نحل، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، السنة الجامعية 2009، ص: 3).

² نبيل محمود السهلي، فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 - دراسة -، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004، ص: 66.

³ موسوعة المخيمات الفلسطينية، المخيمات الفلسطينية: مخيمات الأردن، تمت الزيارة يوم: 10 - 02 - 2022، الساعة: 13:45، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camps/3/>

⁴ أحمد الرواشده، الحاكمية والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، تقرير مقدم إلى مؤتمر من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عاما، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 8 - 9 نوفمبر 2009، ص: 5.

أسفرت موجات اللجوء الجديدة التي خلفتها حرب 1967، عن مضاعفة الدولة الأردنية لمجهوداتها قصد تلبية حاجياتهم المختلفة، سيما ما تعلق بتقديم المساعدات الإنسانية كتوفير المسكن، المأكل والملبس؛ وفي ظل تطلعهم إلى العودة عما قريب لقراهم ومدنهم، أنشئت لهم مخيمات بمعدات متواضعة -الخيام-، تمت عملية تهيئتها لاحقا وتشبيدها بمواد من الخرسانة والطوب؛ نتيجة بقاء قضيتهم عالقة دون حل يسهل عودتهم إلى وطنهم¹، وقد ساعدت السلطات الأردنية وكالة الغوث الأممية "الأونروا" في إقامة المخيمات (ينظر الملحق رقم: (5)، ص: 620)، نوردها فيما يلي حسب أقدميتها: مخيمي "الزرقاء والكرامة" وقد أنشئتا عام 1949، مخيم "إربد" تم تأسيسه عام 1951، مخيم "الحسين" عام 1952، ومخيم "الوحدات" عام 1955؛ كما أنشئت عقب حرب 1967 مخيمات جديدة، أطلق عليها تسمية: "مخيمات الطوارئ"، احتوت اللاجئين القادمين من "الضفة الغربية" و"قطاع غزة"، نذكر منها: مخيم "سوف" أسس عام 1967، ومخيمات "البقعة، ماركا، حطين، جرش "غزة"، الطالبية، الحصن وعزمي المفتي)، وكلها أنشأت عام 1968².

أما بالنسبة لتنظيم الوجود الفلسطيني في الأردن؛ فقد أقر قرار الوحدة بين "الضفة الغربية" والأردن، أن كل لاجئ فلسطيني أو غيره من الفلسطينيين المستقرين في المملكة الأردنية الهاشمية هم مواطنون أردنيون، يستفيدون من جميع حقوق المواطن الحامل للجنسية الأردنية، وما ينجر عن ذلك من حقوق وواجبات، حيث تمكنوا من الحصول على جوازات سفر أردنية على اثر المصادقة على قانون جوازات السفر رقم: (1) لسنة 1948³؛ وقد مكن قانون الجنسية الأردنية الصادر سنة 1954، اللاجئين الفلسطينيين من الاندماج في

¹ أحمد الرواشدة، المرجع السابق، ص: 6.

² أدب زيادة، دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية، مركز العودة الفلسطيني، القدس، جانفي 2010، ص ص: (22 - 23).

³ حسن يحيى عادل، عبد المجيد الشناق، "اللجوء الفلسطيني عام 1948 وموقف الدولة الأردنية منه"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 46، ع 1، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 2019، ص: 173.

المجتمع الأردني، حيث نصت المادة الثالثة منه، الفقرة رقم: (2) على ما يلي: " كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ 15 ماي 1948، يعتبر أردني الجنسية، ويقيم عادة في المملكة الأردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين 20 ديسمبر 1948 لغاية 16 فيفري 1954"¹؛ لقد سمحت التسهيلات التي منحت للاجئ الفلسطيني في الأردن من العيش حياة مستقرة، إذ تلقى عناية خاصة في جميع جوانب الحياة، كالتعليم، الصحة، العمل، السكن، حرية التنقل، التوظيف والانضمام إلى صفوف الجيش وقوى الأمن العام².

يذكر بأن التشريعات التي ساوت بين المواطن الأردني واللاجئ الفلسطيني، لم تهدف إلى محو الهوية الوطنية للفلسطينيين ومقوماتهم الشخصية في الأردن، والتي هي في الأصل محفوظة في إطار العناصر الجوهرية التي تتشكل منها القضية الفلسطينية، وهذا ما كشفت عنه حركتهم الوطنية المعاصرة خلال منتصف الستينيات؛ فسرعان ما كانت مقوماتهم الأساسية تلوح في الأفق في أثناء الفترات التاريخية الحاسمة³.

عموما يستند تصنيف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الأردن إلى التقسيم الصادر عن دوائر الجوازات والتعبئة والتفتيش الأردنية، وهو كالتالي:

- حملة جوازات السفر الأردنية: هم الذين منحت لهم حقوق المواطنة كاملة، والذين لجأوا إلى الأردن عام 1948، أو كانوا من المقيمين في الضفة الشرقية قبل حرب عام 1967؛ وقد استفادوا من جوازات سفر حددت فترة صلاحيتها بخمس سنوات، فضلا عن منحهم رقم

¹ أحمد الرواشدة، المرجع السابق، ص: 3.

² حسن يحيى عادل، عبد المجيد الشناق، المرجع السابق، ص: 173.

³ جابر سليمان، "الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 6، ع 24، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995، ص: 14.

وطني، ولهم حرية الإقامة الدائمة، فهم متساوون مع المواطنين الأردنيين في جميع الحقوق والواجبات.

- حملة البطاقات الصفراء، وهم من لاجئي عام 1948 أو من ذريتهم، والذين حصلوا على الإقامة الدائمة وحقوق المواطنة بموجب قرارات جمع شمل الأسر اللاجئة مع أقاربها في الأردن، وقد منحت لهم جوازات السفر، ورقم وطني، ويختلفون عن الصنف الأول بأنهم أصحاب "بطاقات صفراء" فحسب.

- حملة البطاقات الخضراء، وهم الذين يقطنون في الضفة الغربية، ومنعوا من الإقامة الدائمة في الأردن، ولهم جوازات سفر لا تتجاوز صلاحيتها ثلاث سنوات، (مقيمي منطقة القدس صلاحية جوازاتهم خمس سنوات).

- حملة البطاقات الزرقاء، تعود أصولهم إلى قرى ومدن "قطاع غزة"، حيث يقيمون بصفة دائمة في الأردن، منحت لهم جوازات سفر مدتها عامين، وطبق عليهم قانون الأجانب في المعاملة، فقد منعوا من التملك (إلا إذا وجد زوج أردني)، وكذلك لم يستفيدوا من الخدمات العامة، سيما التعليم والصحة، من ذلك فإن هذه الفئة تواجهها العديد من الصعوبات منها: التنقل، السفر، استصدار رخص السياقة وتعليم أبنائهم.

- حملة البطاقات البنفسجية، وهم الفلسطينيون الزائرون من قطاع "غزة"، يمنعون من الإقامة باستمرار أو الحصول على وثائق سفر أردنية¹.

في واقع الأمر، ألحق هذا التصنيف ضررا كبيرا باللاجئين الفلسطينيين، خاصة أولئك الذين يقيمون بصورة دائمة في الأردن، نذكر منهم حملة "البطاقات الزرقاء"، حيث تم

¹ ساجي خليل، "اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة تباينات الواقع والمشكلات"، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان: اللاجئين الفلسطينيون: قضايا مقارنة، وحدة اللاجئين والهجرة الدولية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، مارس 2008، ص ص: (22 - 23).

حرمانهم من عديد الخدمات المقدمة لباقي اللاجئين في مجالات الصحة، التعليم، السفر، وغيرها.. رغم تطابق صفة اللجوء وشروطه عليهم.

أما عن تسيير وإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، فقد كلفت الأردن بموجب القرارات الملكية، مجموعة من المؤسسات الرسمية للإشراف على المخيمات، وهي كالتالي:

- **وزارة شؤون اللاجئين:** تم استحداثها سنة 1950، وذلك بقرار من الملك "عبد الله الأول"، سعت إلى التكفل بحاجيات اللاجئين المختلفة.

- **وزارة الإنشاء والتعمير:** تأسست سنة 1950، وقد عملت على خلق الظروف الملائمة التي تساعد اللاجئين وتمكنه من التكيف مع بيئته الجديدة، من خلال الحرص على تحسين مستواه المعيشي، حيث ساهمت في إقامة المخيمات وتجهيزها في الضفة الغربية والشرقية، كما شاركت مع وكالة "الأونروا" في عملية تحسين الخدمات المقدمة للاجئين، سيما الصحية، التعليمية والاجتماعية.

- **اللجنة الوزارية العليا لشؤون الأراضي المحتلة:** تألّفت هذه اللجنة عقب عام 1967 برئاسة الملك "حسين بن طلال" وعضوية تسعة وزراء، وذلك قصد تسيير شؤون الضفة الغربية ونازحي حرب 1967.

- **المكتب التنفيذي لشؤون الأرض المحتلة:** هو عبارة عن جهاز يقدم المدد والعون للجنة العليا لشؤون الأرض المحتلة، تم استحداثه عام 1971، كان تابعا لمجلس الوزراء.

- **وزارة شؤون الأرض المحتلة:** تأسست عام 1980 خلفا لكل من وزارة الإنشاء والتعمير، والمكتب التنفيذي المتعلق بخدمة شؤون اللاجئين والنازحين.

- دائرة الشؤون الفلسطينية: عقب انتهاء الوحدة الأردنية مع الضفة الغربية عام 1988، تم حل وزارة شؤون الأرض المحتلة، وحلت محلها دائرة الشؤون الفلسطينية لتقوم بإدارة شؤون اللاجئين والنازحين الفلسطينيين المقيمين في الأردن¹.

يتضح مما سبق، أن الأردن اعتمد على عدة هيئات ومؤسسات في تسيير شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وذلك راجع ربما إلى عدم فاعلية معظمها وعجزها عن أداء مهامها كما يجب، وبالتالي اضطرت السلطات الأردنية إلى تأسيس مؤسسات جديدة مساعدة لها لتخفيف الأعباء الملقة على عاتقها، وتقاسم المسؤوليات فيما بينها هذا من جهة، ومن جهة أخرى تم حل بعضها واستبدالها بأخرى، ومما يلاحظ على تنظيم حياة اللاجئين الفلسطينيين في الأردن التمييز بين لاجئي 1948 ولاجئي 1967، حيث تم إنشاء لكل منهما مؤسسة خاصة به، رغم عدم وجود فرق بين وضعهما الإنساني والقانوني، بما يعني حسب عديد من المحللين وقوع السلطات الأردنية في فخ المؤامرات الصهيونية المحاكة ضد قضية اللاجئين الفلسطينيين.

2-1-2- سوريا: استقبلت سوريا عام 1948 حشدا كبيرا من الفلسطينيين المطرودين من وطنهم، حيث يسرد الخبراء العديد من العوامل الذاتية والخارجية التي ساهمت في اختيار هؤلاء اللاجئين لوجهتهم، أبرزها موقع سوريا القريب من فلسطين، ووجود صلة قرابة بين اللاجئين وسكان سوريا؛ وقد أقام أولئك الفلسطينيون خلال الأيام الأولى من اللجوء بالمساجد، الكنائس، المدارس، الكهوف والبيوت التي فتحتها لهم أصحابها السوريون تضامنا مع وضعهم المأساوي، وهناك عدد قليل جدا أتاحت لهم إمكانياتهم المادية استئجار منزل؛ كما تم إنشاء مراكز خاصة لاستقبالهم في عدد من المناطق السورية، سيما القرى والمدن الحدودية أو القريبة من فلسطين، مثل: "دمشق"، "درعا" و"القنيطرة"، لهذا يذكر أن أغلب

¹ أحمد الرواشدة، المرجع السابق، ص ص: (7 - 8).

اللاجئين المقيمين في "دمشق"، ينحدرون من قضاء "الجليل"، أو من المدن والقرى الشمالية لفلسطين الواقعة بالقرب من الحدود السورية (ينظر الملحق رقم: (6)، ص: 621)¹.

أما بالنسبة لعدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى سوريا، فاستنادا إلى إحصاءات وكالة "الأونروا" ومكتب الإحصاء الفلسطيني، ومؤسسة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، الملحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، نلاحظ أن التقديرات متقاربة جدا، وحسب تلك الجهات قدر مجموعهم في سوريا عام 1948، ما بين 75 ألف و85 ألف لاجئ، ليتضاعف العدد في عام 1970 إلى 158717 لاجئ، ثم وصل عددهم إلى 270731 لاجئ في عام 1990².

حظي اللاجئون الفلسطينيون في الجمهورية السورية بمعاملة خاصة، حيث ساوت بينهم وبين السوريين، فقد استفادوا من حق العمل والتنقل داخل البلاد واكتساب الجنسية السورية بعد خمس سنوات إقامة على أراضيها -وفق ما أقره قانون الجنسية السوري-، وفي هذا الإطار سنت السلطات السورية عدة قوانين تضمنت حقوق وواجبات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا، أهمها القانون رقم: 260 الذي أكد على أن الفلسطينيين تشملهم جميع القوانين والأنظمة السورية المتعلقة بحقوق التوظيف، العمل، التجارة، والخدمة العسكرية، وغيرها، لذا تعتبر سوريا البلد العربي الوحيد الذي أتاح للاجئين الفلسطينيين الالتحاق بصفوف جيشه، وعقب تأسيس جيش التحرير الفلسطيني عام 1964، منحهم في بادئ الأمر حرية الانضمام إليه بدلا من الجيش السوري، ثم أصبحوا يجندون في الجيش السوري، على أن يستفيد جيش التحرير الفلسطيني من خدمات المجندين الذين يحتاج إليهم³.

¹ عبد الله محمود حسين، المرجع السابق، ص: (126 - 127).

² نبيل محمود السهلي، فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال...، المرجع السابق، ص: 70.

³ محمد محمود محمد الشريف، "قضية اللاجئين الفلسطينيين (1948 - 1967)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج 4، ع 38، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016، ص: (396 - 397).

نستنتج مما سبق، أن سوريا بذلت جهوداً مرضية في سبيل منح اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم المشروعة، وهو ما مكنهم من الاستفادة من عدة امتيازات في مختلف المجالات، بما ساهم في استقرار وضعهم هناك، على عكس ما كان سائداً في بعض الدول العربية التي رأت أن منح اللاجئين بعض الحقوق، كحق التملك مثلاً، أو منحه جواز سفر، قد يفقده هويته الأصلية، أو أن ذلك الإجراء قد يقوض حقه في العودة إلى وطنه ويفضي إلى توطينه في تلك البلاد.

2-1-3- مصر: نتيجة نكبة 1948، لجأ حوالي 8500 لاجئ إلى مصر¹، وذلك بحكم قربها جغرافياً من فلسطين هذا من جهة، ولوجود علاقات عمل وروابط أسرية بينهم وبين المصريين من جهة أخرى. لقد استقر الفلسطينيون في المدن المصرية الكبرى (القاهرة، الشرقية، القيلوبية، الإسكندرية، بور سعيد، الإسماعيلية والعريش)، وعدا المقيمين في "الوايلي"، "عين شمس" في القاهرة، "فاقوس"، "أبو فاضل" و"العريش"، فإن الفلسطينيين في مصر لم يقطنوا في أحياء وأماكن منعزلة، بل آثروا مشاركة المجتمع المصري في الحياة الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية².

تشير أغلب الأبحاث أن السياسة المصرية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، قد مرت خلال السنوات الأولى من اللجوء بثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** تشمل فترة حكم الملك "فاروق"، حيث عملت حكومته على اتخاذ جملة من الإجراءات التي تعيق لجوء الفلسطينيين إلى البلاد، كردة فعل على موجة اللجوء الأولى، كما أنها لم تبذل أي مساعي تذكر في سبيل توفير الظروف الملائمة لاستقرارهم

¹ نبيل محمود السهلي، فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال...، المرجع السابق، ص: 79.

² عروب العابد، المجتمع المنسي: الفلسطينيون في مصر، شبكة السياسات الفلسطينية، 11 - 06 - 2011، ص: 4.

تمت الزيارة يوم: 11 - 02 - 2022، الساعة: 17:27، متاح على الرابط:

<https://al-shabaka.org/briefs/>

في مصر، حتى أنها لم تتقدم إلى وكالة "الأونروا" بطلب المساعدة والتي تأسست خصيصاً لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين؛ وكخطوة بديلة، تم استحداث "اللجنة العليا لشؤون المهاجرين" في ماي 1948 كجهاز حكومي توكل إليه مسؤولية الإشراف على شؤونهم، وقد كان الفلسطينيون لا يستفيدون من الإعانات الحكومية وخدمات المؤسسات العمومية إلا بعد استظهار بطاقات الإقامة الصادرة عن مصلحة الجوازات والهجرة والجنسية في مصر، التي تثبت وضعهم كلاجئين¹.

- **المرحلة الثانية:** تمتد من منتصف الخمسينيات وحتى مطلع السبعينيات، أي تشمل فترة حكم الرئيس "جمال عبد الناصر"، حيث يسرت السلطات المصرية للاجئين حرية التنقل والسفر؛ من خلال الاقرار بجواز السفر الذي كانت تصدره حكومة عموم فلسطين، كما منحت لهم تراخيص للإقامة داخل البلد، ولكن بتحديد ما بين شهر إلى ستة أشهر، وفتحت أبوابها أمام منظمات الإغاثة لتقديم المساعدات لهم وفي طليعتها وكالة "الأونروا"، إذ تمتعوا خلال هذه المرحلة بحقوق مماثلة لتلك التي يحظى بها المصريون، مع احتفاظهم بهويتهم الفلسطينية، كما تم بمقتضى القانون مساواة اللاجئ الفلسطيني بالمواطن المصري في جميع مناحي الحياة التي ليست لها علاقة بالتجنيس والحقوق السياسية².

- **المرحلة الثالثة:** تبدأ منذ مطلع السبعينيات، وتشمل فترة حكم الرئيس "أنور السادات" وبدايات حكم الرئيس "حسني مبارك"؛ حيث عمدت الحكومة المصرية خلال هذه المرحلة إلى تعطيل العديد من الحصانات التي كان يتمتع بها اللاجئ الفلسطيني في وقت سابق خاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية³، حتى أصبحوا "أجانب" باستثناء الفلسطينيين

¹ ديانا نعم، فلسطينيو مصر: تقييم أثر سياسات ولوائح السلطات المصرية على اللاجئين الفلسطينيين، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2016، ص: 11.

² محمد محمود محمد الشريف، المرجع السابق، ص: 398.

³ المرجع نفسه، ص: 398.

المنخرطين في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية، كما سلبت منهم حق الاستقرار والإقامة الدائمة داخل البلد، عدا من كان متزوجا من مواطن ذو جنسية مصرية، أو طالب في الجامعة ومسددا لمستحقاتها المالية، أو أبرم عقدا مع أحد القطاعات الخاصة، أو له استثمارات داخل البلد¹.

تشير الدراسات إلى أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في مصر تراوح بين الاستقرار تارة والاضطراب تارة أخرى، يبدو أن ذلك كان متوقفا على طبيعة توجهات حاكم البلاد، وموقفه من القضية الفلسطينية بصفة عامة، فالملك "فاروق" الذي كان خاضعا لبريطانيا وسياستها المعادية للفلسطينيين، لم يخصص بأية قوانين من أجل تنظيم حياتهم الاجتماعية بالدرجة الأولى، بل كانت تُمارس ضدهم ضغوطات شتى لتفادي توافد أعداد جديدة منهم هذا من جهة، وإجبار المتواجدين داخل أراضيها على الهجرة خارجها من جهة أخرى؛ ومع وصول "جمال عبد الناصر" إلى سدة الحكم، عمل بكل صدق لتذليل العقبات التي واجهتهم في مصر وحالت دون تحقيق استقرارهم، وذلك من خلال إعطائهم امتيازات كثيرة في مختلف المجالات، وقد ظلت فترة حكمه من أزهى الفترات التي عاشها اللاجئون الفلسطينيون، ذلك لأنه بمجيء "أنور السادات" صاحب اتفاقية السلام مع الكيان الصهيوني، وفيما بعده "حسني مبارك"، عادت معاناتهم، حيث أصبحوا يعاملون معاملة الأجانب، فساءت على إثر ذلك أوضاعهم، لدرجة أصبحت الإقامة ممنوعة عليهم إلا بعد تقديم مبررات لذلك، كالدراسة، أو العمل أو الزواج من مصري.

¹ عروب العابد، المرجع السابق، ص: 4.

2-2- اللاجئين الفلسطينيين في دول الخليج العربي

2-2-1- العراق: تعتبر مشاركة القوات العراقية في حرب عام 1948، سببا مباشرا في لجوء عدد كبير من الفلسطينيين المقيمين في الجبهة العراقية "شمالي فلسطين" إلى العراق، حيث قدمت حكومة "نوري السعيد" بعض التسهيلات لتأمين وصولهم إلى العراق بسلام¹. تشير الدراسات إلى أن أكثرية الفلسطينيين الذين هجروا إلى العراق، يعود أصلهم إلى منطقة "مثلث الكرمل"؛ وتحديدا من قرى (إجزم، عين غزال وجبع)، "قضاء حيفا"، وأعداد أخرى من المناطق والقرى المجاورة لها، وهي: "صرفد"، "المزار"، "عارة"، "عرارة"، "الطنطورة"، "الطيرة"، "كفر لام"، "عتليت"، "أم الزينات"، "أم الفحم" و"عين حوض"، مع بعض العائلات من مدينتي "حيفا" و"يافا"².

تباينت تقديرات مختلف الهيئات والدراسات لعدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى العراق، فبعضها أوردت أن عددهم هو حوالي 5000 لاجئ، وبعضها الآخر أفاد بأن عددهم هو نحو 4000 لاجئ، وهو ما جاء في تقديرات "لجنة كلاب" الأممية؛ كما تشير الأرقام إلى أن هذا العدد تضاعف سنة 1969 إلى ما يقارب 13743 لاجئ، منهم 13,208 لاجئ في "بغداد"، و335 لاجئ في "الموصل"، و200 لاجئ في "البصرة"، ليصل حسب الإحصاءات الرسمية العراقية عام 1977 إلى 18095 لاجئ؛ وفي عام 1979 قدرت منظمة التحرير الفلسطينية عددهم في العراق بنحو 19184 لاجئ، بينما وصل العدد سنة 1986 حسب ما ذكرته هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية إلى 27

¹ سعيد سلامة، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق نبذة تاريخية وإحصائيات"، ورقة عمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الغرفة التجارية، رام الله، 2007، ص: 38.

² أحمد محمد عبد الله تايه، اللاجئين الفلسطينيون في العراق في ظل الأزمة العراقية 2003 - 2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: زهير إبراهيم المصري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2017، ص: 26.

ألف لاجئ، مع الإشارة إلى أن هذه الأرقام لا تشمل أعداد الفلسطينيين الذين دخلوا العراق بعد سنة 1958¹.

يذكر بأن الفلسطينيين المقيمين في العراق جرى التمييز بينهم على النحو التالي:

- الذين لجأوا إلى العراق، واستقروا في مدنه المختلفة ما بين (1948 - 1950)، هؤلاء منحت لهم امتيازات خاصة لم يستفد منها باقي اللاجئين الفلسطينيين.
- لاجئي سنة 1967؛ دخلوا الأراضي العراقية بوثائق سفر أردنية، وقد حرّموا من الحصول على بعض الحقوق، كما أنهم لم يستفيدوا من التسهيلات التي حظي بها اللاجئين الأوائل.
- اللاجئين الفلسطينيون الذين ارتحلوا من الكويت إلى العراق بعد حرب الخليج الثانية سنة 1991، وهم من حملة الوثائق المصرية².

نلاحظ مما سبق، أن سلطات الدولة العراقية قد سارت على النهج الأردني، في التعامل مع اللاجئين الفلسطينيين المتواجدين داخل أراضيها، حيث عملت على تقسيمهم وتصنيفهم حسب سنة اللجوء، بعدها اتخذت أساليب مختلفة في تسيير شؤونهم، حيث سمحت للاجئي السنوات الأولى من ممارسة حقوقهم المشروعة، وقدمت لهم خدمات أحسن من تلك التي قدمتها للاجئي عام 1967، الذين تم استثناءهم من بعض الخدمات؛ وهو الأمر الذي صرف اهتمامهم عن تسوية قضيتهم بصفة عامة، وباتت كل فئة تبحث -على انفراد- عن تسوية لمشكلاتها في الدول المضيفة لهم، وبالتالي أضرت تلك التقسيمات بقضيتهم كثيرا.

¹ قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، تقرير معلومات (12)، بيروت، 2009، ص: (12، 14).

² المرجع نفسه، ص: 14.

تم إيواء اللاجئين الفلسطينيين في العراق داخل الكليات، المعاهد، المدارس، الفنادق، ومعسكرات الجيش في "الشعبية" بمدينة "البصرة"، بعض النوادي في "الموصل" وفي المحافظات العراقية نذكر منها: "أبو غريب"، "الحويجة" وفي عدة نوايا بالعاصمة "بغداد"، لا سيما : "نادي الرافدين"، "نادي العلوية"، "نادي الزوراء"، و"نادي الرشيد"¹، كما قطنوا في الدور العائدة لعدد من المهاجرين اليهود، وقد ظلت الأوضاع على حالها إلى غاية عام 1958، حيث شيد الرئيس "عبد الكريم قاسم" منازل بسيطة للفلسطينيين، ورغم صغر مساحتها إلا أنها كانت خطوة إيجابية لتجاوز واقعهم المزري، وواصلت الحكومة العراقية تزويدهم بمساكن للإقامة المؤقتة فقط، وليس للتملك إلى غاية نهاية عام 1958².

أما بالنسبة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، فقد أسندت مهامها إلى وزارة الدفاع العراقية؛ التي كانت تزود العائلات اللاجئة يوميا بالمؤونة في أماكن تواجدها السكنية حتى عام 1950، حيث انتقلت مسؤولية الإشراف على شؤونهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل التي عملت على استحداث هيئة خاصة أوكل إليها مهام إعانة وغوث اللاجئين عرفت باسم "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، وفي هذا الصدد ننوه إلى عدم سماح السلطات العراقية لوكالة "الأونروا" بفتح فرع خاص بتقديم خدمات الغوث للفلسطينيين في بلادها³.

على عكس وكالة "الأونروا" التي كانت تقدم مساعداتها عينا للاجئين، كانت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق تقوم بإعانتهم نقدا، حيث خصصت للفرد البالغ ما قيمته 100 فلس، أما القصر فكان نصيبهم 50 فلسا يوميا، وقد تم الاتفاق على هذا

¹ سعيد سلامة، المرجع السابق، ص: 40.

² عصام العراقي، الفلسطينيون في العراق، دنيا الوطن، 18 - 12 - 2006، ص: (11 - 12). تمت الزيارة يوم: 02 - 01 - 2022، الساعة: 14:22، متاح على الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/67446.html>

³ سعيد سلامة، المرجع السابق، ص: (40 - 41).

الاختيار استنادا إلى ترتيبات وضعتها المديرية، وقد ساهمت تلك الاعانات نوعا ما في تحسين الأوضاع الاقتصادية المتدهورة للاجئين، غير أن ما يؤخذ على هذا الإجراء هو بقاء قيمة التبرعات ثابتة دون زيادة معتبرة؛ فخلال السنوات 1950 - 1955 كانت القيمة 160 ألف دينار عراقي، لتصل إلى 200 ألف فقط فيما بين 1955 - 1973، رغم تزايد أعداد اللاجئين في العراق من 3000 لاجئ عام 1952، إلى 14 ألف لاجئ عام 1973¹.

قدمت المديرية السالفة الذكر تعريفا خاصا باللاجئ الفلسطيني المقيم في العراق كما يلي: "الإنسان الفلسطيني الذي هاجر من بلده المحتل عام 1948، ودخل إلى العراق، وأقام فيه قبل تاريخ 25 سبتمبر 1958"². لقد أقدمت السلطات العراقية بتسجيل الزوجة مع زوجها الفلسطيني في المديرية قبل عام 1961، في حين امتنعت عن إلحاق الزوج بزوجته المسجلة، وفي إطار جمع شمل العائلات الفلسطينية اللاجئة قدمت المديرية تسهيلات لبعض اللاجئين المقيمين في باقي الدول المضيفة للالتحاق بأقاربهم الذين لجأوا إلى العراق قبل 1 جانفي 1961، كما يستفيد اللاجئ الفلسطيني في العراق من بطاقة خاصة وكذلك وثيقة سفر، أما بالنسبة للفلسطينيين الذين هاجروا إلى العراق من مناطق اللجوء الأولى بجوازات سفر عربية، أو وثائق سفر فلسطينية، كتلك التي تمنح لهم في سوريا، لبنان وغزة، وبخصوص إقامتهم فتجدد كل سنة بموجب طلب يتقدمون به إلى المصالح المعنية، ويشرف على تسيير أمورهم المختلفة "مكتب شؤون العرب"³.

لقد ظل الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق معقدا منذ عام 1948، حيث لم تعتمد السلطات العراقية تشريعا قانونيا واضحا ينظم وجودهم في البلاد ويبين كيفية التعامل معهم، وخلاف بعض التصريحات الحكومية المتكررة التي أفادت بضرورة المساواة

¹ عصام العراقي، المرجع السابق، ص: 5.

² كمال قبعه، "البدائل القانونية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، ورقة عمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق،

دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الغرفة التجارية، رام الله، 2007، ص: 61.

³ المرجع نفسه، ص: 61.

بينهم وبين المواطنين العراقيين في جميع الحقوق والواجبات، حيث نجد بعض الأطراف قد تبادلت في إقرار بعض التعديلات التي غالبا ما كانت تقيد نشاطهم وتحد منه في جميع القطاعات، مما يفضي إلى اضطراب أوضاعهم وعدم انتظامها واختلال في رؤاهم المستقبلية، ومن أبرز القوانين التي تمت محاولة تطبيقها تجاههم هو قانون 1993، الذي يقضي بحرمانهم من امتلاك سيارة خاصة، أو خط هاتف منزلي، بل منعوا كذلك من الحصول على إذن لمزاولة بعض المهن¹.

أما عن صلتهم بتطور الأحداث السياسية في العراق، فقد تجنبوا الزج بأنفسهم في شؤونها الداخلية على مدار سنوات إقامتهم هناك، رغم الأحداث الكبرى التي مرّ بها، ولاسيما الانقلابات العسكرية واغتيالات بعض القادة السياسيين والعسكريين إبان الخمسينيات والسنوات التي تلتها، باستثناء تضامنهم مع العراقيين في بعض المظاهرات التي تم تنظيمها خلال خمسينيات، ستينيات وسبعينيات القرن العشرين، كتعبير عن شعورهم بالانتماء إلى العراق الذي رحب بهم وخصهم بالرعاية والاهتمام؛ واختزلوا نشاطهم السياسي بالانخراط في صفوف الأحزاب والفصائل الفلسطينية التي كان مقرها في العراق، نذكر منها "جبهة التحرير الفلسطينية" جناح "أبو العباس"، وجماعة صبري البنا "أبو نضال"، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبعضهم انضم إلى حزب "البعث" الحاكم أثناء فترة حكم الرئيس "صدام حسين"².

2-2-2- الكويت: كانت مع نهاية الأربعينيات من القرن الماضي لم تتحرر بعد من السيطرة البريطانية، وبسبب موقعها الجغرافي ومناخها القاسي، بقيت مقرا تجاريا محدودا

¹ قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، اللاجئين الفلسطينيين في العراق، المرجع السابق، ص: 8.

² إياد عز الدين، فلسطينيو العراق.. محنة لجوء استثنائية منذ 72 عاما، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 18 - 05 - 2020. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 13:29، متاح على الرابط:

<https://www.refugeesps.net/post/14086/>

ومعدما إلى حد ما على ساحل الخليج العربي؛ وقد عاصرت نكبة فلسطين وترحيل النخبة المثقفة منها مرحلة استثمارها لثروتها النفطية، وإقدامها على تحسين بنيتها التحتية، فكانت تلك الفئة المهجرة بمثابة اليد العاملة المؤهلة التي التمسوا منها تحقيق النهوض بالبلد؛ وبالرغم من حسن استقبالها لعدد كبير من الفلسطينيين المهجرين والذين كان أغلبهم من فئة الذكور، إلا أنهم واجهوا صعوبة التكيف مع طبيعة مناخها الصحراوي، إضافة إلى عدم استفادتهم من أي تسهيلات، إذ لم تمنح الكويت المواطنة للاجئين الذين استقبلتهم داخل أراضيها، مثلما هو واقعهم في مصر وسوريا، غير أن وجود الفرص الاقتصادية، وكذلك توفر المناخ السياسي الليبرالي إلى حد ما في البلد، ساهما في استمرار قدوم عدد منهم¹.

قامت الكويت بأول عملية إحصاء للوافدين المقيمين داخل حدود إقليمها عام 1957، حيث أسفرت النتائج عن وجود نحو 15173 نسمة من المهاجرين الأردنيين والفلسطينيين معاً، أي بنسبة قدرت بـ: 16% من العدد الاجمالي للمهاجرين و 7,3% من العدد الكلي للسكان؛ تذكر إحصاءات سنة 1961 أن عدد الفلسطينيين في البلد بلغ ما يقارب 37,327 لاجئ؛ أي 11,6% من مجموع السكان، و 23,4% من المهاجرين؛ دون الإشارة بوضوح إلى الدولة المضيفة التي قدموا منها²؛ ليتضاعف العدد خلال الفترة (1965 - 1975) ثلاثة أضعاف، إذ وصلوا إلى حوالي 100 ألف فلسطيني³، في حين قدر عددهم عام 1990 بنحو 400 ألف فلسطيني⁴.

إن الفلسطينيين المقيمين في الكويت انعكست عليهم الظروف السياسية للبلد، لاسيما الاجتياح العراقي للكويت في 2 أوت 1990 ووقوف منظمة التحرير الفلسطينية إلى جانب

¹ لوري أ. براند، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991، ص: 107.

² المرجع نفسه، ص ص: (114 - 115).

³ محمد محمود محمد الشريف، المرجع السابق، ص ص: (398 - 399).

⁴ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 88.

الرئيس العراقي "صدام حسين"، وهو ما أدى إلى إلحاق الضرر بالفلسطينيين المقيمين هناك، وأصبحوا يعرفون بـ: "الأجانب غير المرغوب بهم"، ورغم تعهد الكويت للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و"الأونروا" بتوفير الحماية للفلسطينيين، إلا أنها أخلت بالتزاماتها ومارست ضدهم العديد من المضايقات الاقتصادية، النفسية، والاجتماعية، أجبرتهم على هجرة البلد، فلم يلبث منهم إلا عدد قليل قدر بحوالي 5000 فلسطيني؛ كما جابهت العائلات التي جمعت الكويت شملها مشكلة التفكك مرة أخرى بسبب امتلاك أفرادها لجوازات سفر صادرة من دول مختلفة (الأردن، مصر وسوريا ...) واضطرار كل فرد للعودة إلى مكان إقامته الأولى¹.

2-2-3- السعودية: وصل عدد الفلسطينيين في المملكة العربية السعودية مع نهاية عام 1973 إلى حوالي 34 ألف فلسطيني، كان أغلبهم من الطبقة المثقفة؛ حيث تم توظيف قسم منهم في قطاع التعليم، والقسم الآخر في كل من الخدمات العامة والإدارات الحكومية². تشير مختلف الأبحاث إلى أنه بالرغم من خضوعهم للقوانين المنظمة للأجانب بصفة عامة وعدم حصولهم على امتيازات خاصة في المملكة، إلا أنهم وعلى عكس العديد من الدول العربية المضيفة، لم يتعرضوا إلى الضغط المعيشي أو فرض الرقابة الأمنية الشديدة عليهم، أو السعي لاستغلال قضيتهم سياسياً؛ وعليه ساهم هذا الواقع المستقر في ارتفاع نسبة المهاجرين نحوها، حيث كشفت احصاءات عام 1990 أن عددهم في السعودية بلغ حوالي 200 ألف فلسطيني³.

¹ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: (88 - 89).

² محمد محمود محمد الشريف، المرجع السابق، ص: 399.

³ محسن محمد صالح، "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي"، مؤتمر اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1 - 3/9/2015، ص: 29.

2-3- اللاجئون الفلسطينيون في المغرب العربي: (ليبيا والجزائر) - أنموذجاً -

2-3-1- ليبيا: لم تكن ليبيا من الدول المضيفة للفلسطينيين إبان السنوات الأولى من لجوئهم، وبالتالي لا يمكن عدّها من دول اللجوء، مثل بعض الدول العربية التي نخص منها بالذكر (لبنان، سوريا والأردن)، وإنما هي بلد مستقطب لليد العاملة المتخصصة لتغطية العجز الذي كانت تعاني منه في شتى المجالات، لا سيما الفنية، العلمية والمهنية؛ وعليه ارتبطت إقامة الفلسطينيين في ليبيا بالعمل؛ عن طريق إبرام عقد خاص مع المؤسسات العمومية للدولة، أو مع المؤسسات الخاصة الليبية أو الشركات الأجنبية المتواجدة في البلد، وفي هذا الإطار، نشير إلى أن ليبيا صاحبة شعار "أرض العرب"، وزعيمها "معمّر القذافي" الملقب بـ: "الأمين على القومية العربية" - وهو لقب أطلقه عليه الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" - قد منحت امتيازات استثنائية لجميع المواطنين العرب من خلال سماحها لهم بالدخول والإقامة في البلد من دون تأشيرة، وذلك بغض النظر عن طبيعة وظيفتهم أو الغاية من الزيارة، مع عدم تحديد أمد الإقامة؛ ويضطر المقيم فيها إلى طلب تأشيرة الإقامة في حالة حاجته إلى فتح حساب مصرفي، يمكنه من تحويل نصف صافي مرتبه بالعملة الصعبة إلى بلده الأصلي¹؛ بناء على ذلك، رخصت الحكومة الليبية للفلسطينيين بالاستقرار داخل أراضيها، حيث ساوت بينهم وبين المواطنين الليبيين، وهو ما مكنهم من مزاوله أعمالهم ونشاطاتهم المختلفة وكذلك الإقامة، السفر والعودة، دون أية صعوبة تذكر².

إن حوالي ثلثي الفلسطينيين الذين وصلوا إلى ليبيا مطلع السبعينيات، هم من سكان "قطاع غزة"، أما ما تبقى فهم من فلسطينيي لبنان وسوريا الذين قدموا على مرحلتين، الأولى خلال السبعينيات، والثانية بعد اجتياح الكيان الصهيوني للبنان عام 1982؛ فضلا عن

¹ باسم سرحان، "شهادات محنة الجالية الفلسطينية في ليبيا: عاوان من العذاب والعقاب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج

8، ع 29، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997، ص ص: (2 - 3).

² نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 189.

انتقال المئات منهم من الكويت التي أخرجوا منها في أثناء حرب الخليج الثانية (1990 - 1991)¹؛ حيث تذكر الإحصاءات أن عددهم في ليبيا وصل إبان عام 1992 إلى ما يقرب من 30 ألف، وبسبب العقوبات التي فرضها مجلس الأمن على البلد في ذات العام، أمر الرئيس "معمر القذافي" في وقت لاحق بإجلائهم وإعادتهم إلى دول اللجوء الأولى (لبنان وسوريا...)، بهدف تخفيض اليد العاملة الأجنبية، وكل من لم يتمكن من العودة حشدتهم على الحدود الليبية - المصرية في ظروف صعبة، وقد كانت كل من المفوضية السامية لشؤون اللاجئين ووكالة "الأونروا" تقدمان لهم الإعانات الضرورية².

2-3-2- الجزائر: في أعقاب استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية عام 1962، كانت تفتقر إلى يد عاملة متخصصة، لذا اختارها الآلاف من الفلسطينيين كملاذ للعمل، وقد كان أغلب الوافدين ممن استكملوا متطلبات الدراسة في مرحلة الثانوية العامة؛ فتم توجيه أغلبهم إلى قطاع التعليم خاصة في ظل حاجتها إلى تعريب مؤسساتها المختلفة (ينظر الملحق رقم: (7 ص: 622)، كما وفدت فئة أخرى من الفلسطينيين تمثلت في الطلبة قصد الدراسة، حيث بلغ مجموع الطلبة والمعلمين الفلسطينيين في الجزائر من عام 1965 إلى غاية مطلع الثمانينيات ما يقارب سبعة آلاف معلم وخمس مائة طالب³.

كما تمت هجرة ثانية إلى الجزائر عقب إجلاء منظمة التحرير الفلسطينية عن لبنان عام 1982، وقد تواصل توافد العشرات من الأسر الفلسطينية التي أخرجها الكيان الصهيوني

¹ باسم سرحان، المرجع السابق، ص: 4.

² نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 89.

³ أمال عيد، "الهوية عند اللاجئين الفلسطينيين بالجزائر من خلال عملية التوافق النفسي والاجتماعي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 3، ع 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 27 - 02 - 2011، ص: 250.

إلى الجزائر حتى عام 1985، وخلال مرحلة الانتفاضة الفلسطينية خرج العشرات من الذين كان الاحتلال يطاردهم¹.

حظي الفلسطينيون في الجزائر باهتمام استثنائي، خاصة وأنها وافقت على اتفاقية 1951 المتعلقة بشؤون اللاجئين، بالتالي حصلوا على بعض الحقوق التي تضمنتها، ولاسيما وثيقة السفر التي نصت عليها إحدى بنود الاتفاقية، لكن في عام 1991 أرغم العديد منهم على الخروج منها عقب الأزمة التي عرفتها البلاد، وهو ما تسبب مرة أخرى في تجدد مشكلة العودة إلى دول اللجوء الأولى²، حيث تعرض عدد كبير من أصحاب وثائق السفر المصرية لمضايقات شديدة أثناء محاولتهم مغادرة الجزائر، لأن الوثائق التي بحوزتهم تمنعهم من العودة ثانية إلى مصر أو إلى أي بلد آخر. وعقب توقيع اتفاقية أسلو عام 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، رجع أغلب الفلسطينين مع السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة والضفة الغربية³.

مما سبق يتضح أن الدول العربية المضيفة للاجئين الفلسطينيين خلال السنوات الأولى من اللجوء، تعاملت معهم بمبدأ النخوة العربية، حيث استقبلتهم بكل ترحاب وقدمت لهم الاحتياجات الأساسية مثل: المأوى، المأكل، الملابس والرعاية الصحية، لكن استمرار مشكلتهم دون إيجاد حل لها، وما ترتب على ذلك من ضرورة حمايتهم وتسيير شؤونهم، عرّض الدول المضيفة لصعوبات؛ خاصة في ظل غياب قوانين ضابطة تنظم حياة اللاجئين في تلك الدول، وإن وجدت فهي مجحفة في حقهم؛ حيث منعتهم من ممارسة أبسط حقوقهم المكفولة قانوناً ولاسيما حق العمل، التنقل والسفر.

¹ وكالة الرأي الفلسطينية، اللاجئين في المغرب العربي.. عيونهم على فلسطين، غزة، 7 ماي 2013، ص: 4. تمت الزيارة يوم: 15 - 02 - 2022، الساعة 15:09، متاح على الرابط: <https://alray.ps/ar/post/105365/>

² نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 89.

³ وكالة الرأي الفلسطينية، اللاجئين في المغرب العربي...، المرجع السابق، ص: 5.

علاوة على ما سبق، فإن الأوضاع السياسية، والأمنية وكذلك الاقتصادية غير المستقرة التي كان يعيشها الفلسطينيون في دول اللجوء الأولى، وسعي بعض الأطراف إلى إقحامهم في الصراعات الداخلية الخاصة بتلك الدول، دفعتهم إلى البحث عن أماكن جديدة للجوء تضمن لهم الحياة الكريمة، فكانت وجهة الكثير منهم نحو الدول الأوروبية والأمريكيتين.

2-4- اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا

لم تكن أوروبا مقصد الفلسطينيين الذين هجروا قسرا من وطنهم عام 1948، بل كانت وجهة أغلبهم إلى الدول العربية الواقعة على حدود فلسطين، ما عدا المملكة المتحدة البريطانية التي لجأ إليها بعضهم عام 1948، لكن هذا الواقع تبدل بعد حرب عام 1967 حيث أفضت مجموعة من العوامل إلى لجوئهم للدول الأوروبية نذكر منها:

- تصعيد الاحتلال الصهيوني لعملياته الارهابية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

- تضيق الدول المضيفة الخناق على الفلسطينيين المقيمين داخل حدودها الاقليمية وإخضاعهم لقوانين غامضة.

- توسع الصدامات العسكرية بين دول الطوق والكيان الصهيوني، والتي دفعت بالعديد منهم داخل تلك الدول إلى اللجوء مرة أخرى، نحو الدول البعيدة، وقد كانت الدول الأوروبية وجهة الكثير منهم¹.

حسب أغلب الأبحاث فإن الطلبة يشكلون القسم الأكبر من الفلسطينيين المتواجدين في بريطانيا، ألمانيا وفرنسا، وهو ما يفسر ازدياد نسبة النخبة المثقفة من الفلسطينيين في تلك

¹ إبراهيم حمامي، الجاليات الفلسطينية في أوروبا (1 - 3)، دنيا الوطن، 21 - 12 - 2004، ص: 2. تمت الزيارة يوم:

15 - 02 - 2022، الساعة: 12:13، متاح على الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/14261.html>

الدول، وفيما بعد انتقل الآلاف منهم إلى الدنمارك، هولندا، النرويج، السويد وألمانيا، وكان معظمهم من فلسطينيي لبنان الذين خرجوا منها بعد غزوها من طرف الكيان الصهيوني عام 1982؛ أما المرحلة الثانية فكانت مع بداية الانتفاضة الأولى عام 1987، حيث أقدمت السلطات الألمانية خلال هذه الفترة على اتخاذ قرار الاستجابة لطلبات اللجوء التي تقدم بها الفلسطينيون المقيمون في الضفة والقطاع، ونتيجة تلك التسهيلات الممنوحة لهم ارتفعت نسبة فلسطينيو "قطاع غزة" في ألمانيا وتمركز أغلبهم في العاصمة "برلين"؛ أما عن المرحلة الثالثة للهجرة الجماعية فقد كانت عام 1990 على اثر اندلاع حرب الخليج الثانية؛ إذ أقدم الكثير من المقيمين في الخليج على الانضمام إلى عائلاتهم المستقرة في أوروبا لاسيما بريطانيا وفرنسا¹.

لعل من أبرز الدول الأوروبية التي تتواجد فيها أعلى نسبة منهم بعد إعادة ترحيلهم وتشيتيتهم، نذكر:

2-4-1- ألمانيا: توافد الفلسطينيون إلى ألمانيا على أربع مراحل رئيسة، حيث وصل عددهم خلال المرحلة الأولى التي امتدت من أربعينيات إلى مطلع ستينيات القرن العشرين ما يقارب 3000 فلسطيني، حيث شكلت فئة الطلبة الأغلبية العظمى من العدد الإجمالي للوافدين، وكانوا بعد استكمال دراستهم لبعض التخصصات كالطب والهندسة يخضعون لتدريبات تحسين المستوى، ومن ثم أفضى بهم الأمر إلى استقرار جلمهم هناك، ويعود أصل أغلبهم إلى الأردن، الضفة الغربية، غزة ومن الأراضي المحتلة عام 1948؛ أما المرحلة الثانية من توافدهم فشملت الفترة ما بين أوائل الستينيات إلى أوائل السبعينيات من القرن العشرين، وكانت فئاتهم من أصناف مختلفة، حيث ضمت الذين يبحثون عن مناصب شغل، فضلا عن الطلبة وعائلاتهم، في حين امتدت المرحلة الثالثة من السبعينيات وظلت مستمرة حتى الثمانينيات، وقد كان لاجئو هذه المرحلة ممن خرجوا من الأردن نتيجة أحداث أيلول

¹ إبراهيم حمامي، المرجع السابق، ص: 2.

الأسود التي اندلعت في 17 سبتمبر 1970، وفرارا من الحرب الأهلية اللبنانية، وما ترتب عنها من مdahمة مخيماتهم وتدميرها، مثل مخيمي "تل الزعتر" و"النبطية"، تذكر المصادر أن معظم لاجئي السبعينيات نفذوا إلى ألمانيا الغربية عبر "برلين" الشرقية، حيث جرى استقبالهم كلاجئين امتثالا للأمر الواقع، وتم توظيف بعضهم، مما ساهم في استقرارهم؛ أما الموجة الرابعة من انتقالهم إلى أوروبا، فكانت خلال فترة الغزو العراقي للكويت عام 1990 وامتدت إلى غاية منتصف التسعينيات، حيث ترك الفلسطينيون الكويت انقاءً لتداعيات الصراع الدائر هناك على قضيتهم وحماية لأرواحهم، وكان أغلب الوافدين إلى ألمانيا من عنصر الشباب غير المتعلم الباحث عن العمل، وكذلك الفارين بطرق غير قانونية من لبنان بسبب الأوضاع المزرية التي كانوا يعيشونها هناك¹.

2-4-2- المملكة المتحدة: بعد تهجير الفلسطينيين عام 1948 ارتحل جزء منهم إلى بريطانيا، كان معظمهم من الموظفين في قطاع الخدمة المدنية مع حكومة الانتداب البريطاني، أو من الطلبة الذين لم يتمكنوا من العودة إلى فلسطين أو الاتصال مجددا بعائلاتهم بعد حرب النكبة؛ وقد ذكر القاضي البريطاني "يوجين قطران"² الذي تتحدر أصوله من فلسطين أن بريطانيا سمحت للفلسطينيين المقيمين داخل أراضيها بتغيير وثائق سفرهم

¹ كاثرينا كوخ، نورا ياسمين رجب، دراسة للشئات الفلسطينية في ألمانيا، تر: أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتون (87)، مركز الزيتون للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021، ص ص: (4 - 5).

² أول قاضي عربي فلسطيني في السلك القضائي البريطاني، ولد عام 1938 في مدينة القدس من عائلة مسيحية تنتمي إلى الطائفة الأرثوذكسية، تعود أصول عائلته إلى مدينة عكا، تلقى تعليمه في كلية الفير بالقدس، عقب النكبة انتقل إلى مصر وتابع هناك تعليمه في كلية فيكتوريا بمدينة الإسكندرية، بعدها سافرت عائلته إلى إنجلترا، ليتحصل هناك على درجة الماجستير من جامعة ليدز، ثم على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة لندن عام 1971، شغل عدة مناصب منها العمل كقاضي في المحكمة العليا لكينيا، مفوض في القانون الكيني الخاص بأحكام الزواج خلال الفترة الممتدة ما بين (1978 - 1982)، عين كذلك قاضيا في محكمة التاج عام 1992، كان يوجين رئيس جمعية الجالية الفلسطينية في بريطانيا. (ينظر: "يوجين قطران.. أول فلسطيني عربي في السلك القضائي الإنجليزي، صحيفة الشرق الأوسط، 15 جوان 2014. تمت الزيارة يوم: 14 - 01 - 2022، الساعة: 18:23، متاح على الرابط:

<https://aawsat.com/home/article/117931>

الفلسطينية الصادرة عن إدارة الانتداب البريطاني، بجوازات سفر بريطانية إلى غاية مطلع الستينيات من القرن العشرين، غير أن نسبة ضئيلة جدا أقدمت على ذلك وجلهم من الموالين لحكومة الانتداب البريطاني، ولعل مرد ذلك حسب بعض الدراسات هو التستر على هذا القرار وعدم دراية الفلسطينيين به، أو لكرهية إقامتهم الدائمة هناك دون العودة إلى وطنهم¹، أو لأسباب أخرى منها الحفاظ على هويتهم الفلسطينية، وإبقاء قضيتهم حية أملاً في إيجاد حل عادل لها.

إن المتتبع لشؤون اللاجئين الفلسطينيين يلاحظ النقص الواضح للدراسات والأبحاث التي تناولت ملفهم في بريطانيا، بسبب قلة الإحصاءات الجادة لعدد المقيمين هناك، ومرجع ذلك حسب ما أشار إليه عدد من الباحثين، هو الطريقة التي تعتمد عليها الهيئات البريطانية في الإحصاء، والتميز بين الفلسطينيين من طرف الجهات الأمنية، وغياب الاهتمام بالأمر في أوساطهم وعدم إقدامهم على ذلك. تشير الأرقام المتوفرة إلى أن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذي كانوا يقيمون في الدول العربية ثم انتقلوا إلى بريطانيا هو ما يقرب 101886 لاجئ استناداً إلى إحصاء سنة 1991، غير أن هذا التعداد يستثني الفلسطينيين الذين كانوا مستقرين في دول غير عربية وارتحلوا لاحقاً إلى بريطانيا، لذلك فإن هذا الرقم دون الرقم الحقيقي، علاوة على أنه لا يشمل الفلسطينيين الذين تعد بريطانيا ملجأهم الأول².

تؤكد الدراسات أن الفلسطينيين يتوزعون على جميع المدن البريطانية، لكن العاصمة "لندن" تحتضن العدد الأكبر منهم، وتقيم أعداد أخرى بنسب متفاوتة في المدينتين التاليتين: "برمنغهام"، "مانشستر" ومعهم "اسكتلندا"، وقد تمكن الفلسطينيون من تأسيس الجمعيات والنوادي التي كانت تسعى إلى إمداد قضيتهم بالدعم والمساندة في بريطانيا، وحفظ حقوقهم

¹ عباس شبلق، "أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 14، ع 54، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص: 2.

² دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين -منظمة التحرير الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في بريطانيا، 16 - 05 - 2018. تمت الزيارة يوم: 12 - 03 - 2022، الساعة: 12:15، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7097>

السياسية والاجتماعية داخل تلك الدولة، لكن تلك الجهود لم تصل إلى حد استصدار قرارات لصالحهم¹.

2-4-3- فرنسا: تكاد لا تختلف حياة الفلسطينيين في فرنسا عن تلك التي يعيشونها في المملكة المتحدة، مع تسجيل بعض الاختلافات والتمثلة في انعدام ممثلين رسميين لهم في فرنسا، وعدم إنشاء الجمعيات الأهلية التي تتولى دعم وخدمة المقيمين هناك، مع صعوبة التكيف والاندماج في المجتمع الفرنسي، القائم على نظرية "الاستيعاب والاندماج"، وهو ما انعكس بشكل مباشر على هؤلاء²، مع أهمية الإشارة إلى أن تعدادهم في فرنسا كان قليل جدا مقارنة بباقي الدول الأوروبية.

على الرغم من عديد التحديات التي واجهت التواجد الفلسطيني في أوروبا، وأبرزها اختلاف ثقافة الدول الأوروبية عن ثقافتهم من ناحية الدين، اللغة، العادات والتقاليد، إلا أنهم تمكنوا من التأقلم، وقد ساعدتهم على ذلك حصول الكثير منهم على فرص عمل حققوا من خلالها استقرارا اقتصاديا، أما بالنسبة للطلبة فقد ساهم تحصيلهم العلمي الجيد بدوره في تكيفهم مع البيئة الجديدة.

2-5- اللاجئين الفلسطينيين في أمريكا الشمالية

2-5-1- الولايات المتحدة الأمريكية: لجأ عدد معتبر من الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية عقب النكبة التي حلت ببلدهم عام 1948، إلا أن عددهم تضاعف أكثر على اثر حرب النكسة عام 1967، حيث بلغ حوالي 105 آلاف عام 1981، استنادا إلى معطيات "المجموعة الإحصائية الفلسطينية" لعام 1982، وكذلك من خلال تتبع تغيرات معدلات النمو المسجلة في أوساط الفلسطينيين المقيمين هناك، وخلال العام 1990 ارتفع

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في المملكة المتحدة "بريطانيا"، تمت الزيارة يوم: 12 - 03 -

2022، الساعة: 14:21، متاح على الرابط: https://info.ps/ar_page.aspx?id=5231

² إبراهيم حمامي، المرجع السابق، ص: 6.

عددهم إلى 137 ألف، وذلك راجع إلى إحصاء الفلسطينيين إبان الثمانينيات من القرن الماضي عن الهجرة إلى الولايات المتحدة الأمريكية¹.

أما عن الأماكن التي هجر منها فلسطينيو الولايات المتحدة الأمريكية، فإن حوالي 85% منهم هم من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967؛ أي من "الضفة الغربية وقطاع غزة"، بينما يرجع أصل 15% المتبقية منهم إلى المدن والقرى المحتلة عام 1948، ولاسيما "يافا"، و"الناصره"، وغيرهما...، كما أن أغلب لاجئي عام 1967 من الضفة وقطاع غزة قد توافدوا على الدول التي كانت تتوفر على فرص اقتصادية، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول التي استقطبت عددا كبيرا منهم².

إن التواجد الفلسطيني في الولايات المتحدة الأمريكية قد مرّ بمرحلتين رئيسيتين، وكل مرحلة تتميز عن الأخرى من ناحية التنسيق فيما بينهم وكذا تنظيم شؤونهم، وفيما يلي توضيح لكل منهما:

- المرحلة الأولى (ما قبل حرب 1967): امتاز وضعهم إبان هذه الفترة بتنظيم أنفسهم حسب قراهم ومدنهم الأصلية التي ينتمون إليها، مثل: تأسيس "نادي رام الله"، نسبة إلى المدينة التي ينحدر منها المنخرطين في صفوفه، علاوة على المشاركة في التظاهرات القومية الكبيرة المنظمة من طرف الفلسطينيين، ولاسيما الطلبة.

- المرحلة الثانية (بعد عام 1967): تميزت بظهور حركة "فتح" وغيرها من الفصائل الفلسطينية، حيث تأسست مؤسسات اجتماعية واتحادات جماهيرية تابعة لمنظمة التحرير

¹ دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية: معطيات وإحصائيات، 16 - 05 - 2018، ص: 2. تمت الزيارة يوم: 11 - 03 - 2022، الساعة: 16:08، متاح على الرابط:

<http://plord.ps/post/7093>

² وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. تمت الزيارة يوم: 11 - 03 - 2022، الساعة: 17:12، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5245

الفلسطينية، فتعددت تلك الاتحادات الخاصة بالفلسطينيين في أمريكا، نذكر منها: "اتحاد المرأة"، و"اتحاد الطلبة"، كما أسست الكثير من الدوريات والصحف الفلسطينية لكسب التأييد لقضيتهم؛ وبعد توقيع اتفاقية "أوسلو" عام 1993، وإرجاء قضية اللاجئين إلى قضايا الحل النهائي، برزت بعض التكتلات واللجان الداعية إلى تطبيق حق العودة، غير أن ذلك النشاط السياسي، لم يؤد إلى كسب نفوذ قوي داخل دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة الأمريكية¹.

2-5-2- كندا: بدأ اللجوء الفلسطيني إلى كندا خلال النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص عقب حرب جوان 1967، حيث اضطر العشرات منهم والذين يقيمون داخل حدود الخط الأخضر (الأراضي المحتلة عام 1948) للهجرة إلى كندا، وكان معظمهم من المسيحيين القاطنين في قضاء "الناصرة"، وقد عمل الكيان الصهيوني على تذليل عقبات استقرارهم هناك بالاتفاق مع السلطات الكندية في إطار تنفيذه لخطة التطهير العرقي الهادفة إلى إخلاء فلسطين من شعبها العربي؛ كما شهدت كندا قدوم بعض الأكاديميين والطلبة الذين استكملوا تعليمهم في الدول الأوروبية، وحالت ظروف حرب النكسة دون عودتهم إلى الضفة الغربية أو قطاع غزة².

شهد كذلك عقد السبعينيات لجوءا جماعيا لبعض العائلات الفلسطينية من الأراضي المحتلة عام 1948 إلى كندا، نتيجة السياسة التعسفية التي مارسها الاحتلال الصهيوني ضدهم (سياسيا واقتصاديا؛ وحسب الإحصائيات وصل عدد المهجرين في كندا مطلع الثمانينيات حوالي 5000 فلسطيني؛ وخلال السنوات اللاحقة من نفس العقد أخذت تزداد نسب الوافدين من لبنان إلى كندا، ولاسيما عقب الغزو الصهيوني للبنان وارتكاب مذابح

¹ دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية، المرجع السابق، ص: 5.

² وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في كندا، [د.ت.]، ص: 01. تمت الزيارة يوم: 05-03-

2022، الساعة: 15: 22، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5242

فضيحة في مخيمات اللاجئين منها: مخيم "شاتيلا" وحي "صبرا" الذي كان يقيم فيه عدد معتبر من اللاجئين الفلسطينيين ؛ أما الموجة الأكبر، فكانت بعد غزو العراق لأراضي الكويت؛ حيث تم ترحيل عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في الكويت والخليج؛ في حين أدت اتفاقية "أوسلو" عام 1993 إلى انتقال عدد كبير منهم -الأغلبية العظمى منهم شباب- إلى كندا، حيث قدر تعدادهم ما بين 40 ألف و50 ألف لاجئ¹.

2-6- اللاجئين الفلسطينيون في أمريكا اللاتينية

تعود جذور التوافد الفلسطيني إلى أمريكا اللاتينية إلى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك في إطار حركة الهجرة من بلاد الشام التي كانت تحت لواء الخلافة العثمانية إلى ما يعرف بالعالم الجديد، وقد وقفت وراء هذه الهجرة مجموعة من العوامل كان أبرزها سعيهم إلى استغلال الفرص الاقتصادية المتاحة في تلك المنطقة، أما الموجة اللاحقة من الهجرة؛ فقد أدى الاحتلال الأوروبي للبلاد العربية إلى خلق عوامل جديدة ساهمت في التهجير، يتجلى ذلك بشكل واضح في سياسة التطهير العرقي التي مارستها العصابات الصهيونية بدعم من الاحتلال البريطاني ضد الشعب الفلسطيني؛ حيث أسفرت تلك السياسة عن ترحيل الآلاف منهم من وطنهم الأصلي، وعدت تلك الموجة هي الأكبر على الإطلاق من ناحية عدد المهجرين، تلتها موجة أخرى عقب فرض الاحتلال الصهيوني هيمنته على ما تبقى من فلسطين عام 1967. حري بنا الإشارة إلى استمرار حالات اللجوء حتى بعد العام 1967 من قاطني الأراضي المحتلة، هربا من سياسات الاحتلال، والظروف التي صنعها في ظل حكمه العسكري؛ أما الموجات اللاحقة إلى أمريكا اللاتينية فقد كانت بسبب الأحداث التالية: (الغزو الصهيوني للبنان عام 1982؛ الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام

¹ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في كندا، المرجع السابق، ص: 02.

1987؛ وحرب الخليج الأولى والثانية)¹؛ تشير الدراسات إلى تمركز اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في أمريكا اللاتينية بشكل أساسي في الدول الآتية: "تشيلي"، "البرازيل"، "المكسيك"، "كولومبيا"، "الأرجنتين"، "فنزويلا"، "هندوراس" و"غواتيمالا".

بناء على ما سبق، نشير إلى أن التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين قد مرّ بعدة مراحل؛ ففي البداية استقرت الأغلبية العظمى منهم في الداخل الفلسطيني ودول الطوق: (سوريا، الأردن، لبنان ومصر)، والتي تعرف كذلك بـ: "دول اللجوء الأولى"؛ وذلك قصد التمكن من العودة إلى قراهم ومدنهم الأصلية في أقصر مهلة ممكنة، لكن نظرا لرسوخ عقيدة إخلاء فلسطين من شعبها الأصلي في ذهن الصهاينة لم يسمحوا لهم بالعودة، بل واصلوا تنفيذ سياسة التطهير العرقي ضدهم على مرّ العقود الخمسة التي تلت حرب النكبة عام 1948، ولم يتوقف بهم الأمر إلى إبعادهم خارج فلسطين؛ بل تعداه خلال المرحلة اللاحقة إلى تشتيتهم بعيدا عن الدول التي تقع على مقربة من وطنهم، فقاموا بإثارة مشاكل داخل دول اللجوء الأولى التي تقيم فيها نسبة عالية منهم نذكر منها في هذا الصدد؛ حرب النكسة عام 1967 وما ترتب عنها من استمرار الكيان الصهيوني في شن هجمات خاطفة ضد دول المواجهة، ناهيك عن الحرب الأهلية اللبنانية التي اندلعت أحداثها منذ عام 1975، والغزو الصهيوني للبنان عام 1982 واستهداف مخيمات اللاجئين بشكل مباشر، وفي مقابل ذلك تم خلق فرص اقتصادية ومناخ سياسي مستقر في الدول العربية البترولية وكذلك في الدول التي استرجعت سيادتها حديثا لجذبهم نحوها مثل: (المملكة العربية السعودية، الكويت، ليبيا والجزائر...)، التي ساهمت بشكل كبير في تحسين ظروفهم المختلفة، وهو ما لم يستغفوا الاحتلال الصهيوني فكاد لهم مرة أخرى وتم إجلاؤهم منها إلى أماكن متفرقة من العالم كالدول الأوروبية، أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وبذلك لم يعرف اللاجئ الاستقرار اطلاقا

¹ بوابة اللاجئين الفلسطينيين، تهميش الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية... حقائق وجدليات، ورقة عمل، مارس 2022، ص: (9، 13). تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 13:12، متاح على الرابط:

<https://refugeesps.net/post/20570>

فقد كان يتأثر من حين لآخر بالأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية السائدة في مناطق لجوئه المختلفة.

ثالثا: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين

سعت جامعة الدول العربية منذ تأسيسها إلى الحفاظ على سيادة الدول العربية وحماية أمنها، من خلال التصدي لأي عدوان خارجي على أي دولة من الدول الأعضاء، تجدر الإشارة إلى أن تلك الفترة التي تأسست فيها الجامعة كانت أغلب الشعوب العربية تترشح تحت نير الاحتلال الأوروبي، لذا فقد لعبت دورا كبيرا في دعم ومساندة حركات التحرر في مختلف الأقطار العربية، وقد كانت القضية الفلسطينية حينذاك من أعقد القضايا العربية على الإطلاق؛ لأنها كانت تقاوم من أجل التحرر من الاحتلال المزدوج البريطاني من جهة والصهيوني من جهة أخرى، بالتالي فقد حظيت باهتمام كبير من قبل جامعة الدول العربية منذ انعقاد أول مؤتمر لها (قمة أنشاص عام 1946)¹، وبذلت مساعي حميدة للتصدي لمشروع تقسيم فلسطين الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، وكانت وراء اتخاذ قرار دخول الجيوش العربية في حرب نظامية لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني الذي أعلن عن قيام كيانه عشية 15 ماي 1948، وقد استمر دعمها للقضية الفلسطينية حتى بعد الهزيمة التي مني بها العرب في حرب 1948، وقد شمل الدعم مختلف جوانب القضية الفلسطينية، ولاسيما قضية اللاجئين؛ التي ترتبت بشكل مباشر عن ممارسة

¹ نسبة إلى مدينة أنشاص المصرية التي انعقدت فيها القمة العربية بدعوة من الملك "فاروق"، يومي 28 و29 ماي 1946، حضرها كل من: الملك الأردني "عبد الله"، الرئيس السوري "شكري القوتلي"، الرئيس اللبناني "بشارة الخوري"، ولي عهد المملكة العربية السعودية الأمير "سعود"، الوصي على عرش العراق "عبد الإله" والأمير "سيف الاسلام عبد الله" نجل إمام اليمن، جاء انعقادها عقب التوصيات التي خرجت بها لجنة التحقيق الأنجلو-أمريكية المتعلقة بفلسطين في مدينة لوزان بتاريخ 20 أبريل 1946، والمتمثلة في استقدام حوالي 100 ألف يهودي إلى فلسطين، تسهيل عملية امتلاكهم للأراضي، وتأجيل تحديد مصير فلسطين كدولة عربية أم يهودية إلى وقت آخر، كما يتم الاتفاق على طبيعة الحكم فيها لاحقا وفق ما يتمشى واحترام أتباع الديانات الثلاث (الإسلام، المسيحية واليهودية)، وقد رد الفلسطينيون على تلك الاقتراحات بالرفض وعبروا عن ذلك بالإضراب الذي عم أرجاء فلسطين. (ينظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946 - 2019)، 31 - 05 - 2019. تمت الزيارة يوم: 09 - 09 - 2022، الساعة: 22:20، متاح على الرابط: <https://oldwebsite.palestine-studies.org>).

العصابات الصهيونية لسياسة التطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني، وتاليا سنقدم توضيحا لموقفها من تلك القضية.

لقد أقدمت الجامعة العربية منذ المراحل الأولى من ظهور قضية اللاجئين على تأسيس لجان ومصالح مختلفة أوكلت إليها مهمة الإشراف على القضية؛ ففي شهر فيفري عام 1948 تأسست "اللجنة الفلسطينية" للاهتمام بقضية فلسطين من جميع جوانبها السياسية والعسكرية، وعقب تزايد عدد اللاجئين وبروز مشكلتهم بشكل رسمي في ربيع عام 1948، استحدثت الجامعة ما عرف بـ: "لجنة الخبراء الماليين" لإدارة وتنظيم الأموال الحكومية والتبرعات الشعبية التي تنفق على شتى مجالات القضية الفلسطينية ومنها مشكلة اللاجئين، كما أنشأت الجامعة "المجلس الأعلى للإغاثة" شهر أفريل 1948 ليصرف على الطلبة الفلسطينيين الذين انقطعت عنهم مصادر رزقهم وعلى اللاجئين وعائلات الشهداء والجرحى الفلسطينيين. ونتيجة تنوع هذه اللجان أضحت من الواجب خلق لجنة داخل أمانتها العامة للجامعة للربط بين جهودها المختلفة وتوحيدها، فشكلت الجامعة بعد القرار الذي اتخذته مجلسها "على مستوى وزراء الخارجية" لجنة عرفت باسم "إدارة فلسطين"، التي تم الاتفاق على تعيين مسؤول ذو مستوى عالي لإدارتها بدرجة أمين عام مساعد للجامعة، وأن تتشكل من خليتين: الأولى؛ تكون خاصة بالشؤون السياسية لفلسطين بصفة عامة، والثانية؛ تهتم بشؤون اللاجئين بصفة خاصة¹.

¹ محمد خالد الأزعر، الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين، "جريدة حق العودة"، ع 4 - 5، تصدر عن: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، ماي 2004، ص: 13. تمت الزيارة يوم: 10 - 09 - 2022، الساعة: 22:33، متاح على الرابط: <http://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues>

لقد كشف قرار التأسيس عن دور خلية اللاجئين فيما يلي: "العناية بشؤون اللاجئين المادية والمعنوية ودراسة قابلية استيعاب مختلف المناطق والمشاريع المخصصة لهم، ومعرفة الأعباء التي تتحملها الدول العربية جراء وجودها بها..."¹.

لعل ما يفسر تعدد اللجان التي كانت تستحدث من حين لآخر من طرف الجامعة العربية ابتداء من السنوات الأولى لظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، هو عجزها عن القيام بالمسؤوليات التي أنيطت بها هذا من جهة، ومن جهة أخرى بسبب التعقيدات التي تشوب القضية من جميع الجوانب.

نتيجة بقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عالقة دون التوصل إلى حل عادل يقضي بعودتهم إلى ديارهم، تواصل اهتمام الجامعة العربية بالقضية، حيث تبنت مواقف مختلفة حيال المشاكل العديدة التي واجهت الفلسطينيين في مناطق لجوئهم ولاسيما الدول العربية؛ مع الإشارة إلى أن هذه المواقف قد ترجمت في مجموعة من القرارات سعت إلى تنظيم شؤونهم المختلفة، وقد تم اصدار أغلبها من طرف المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، وذلك استنادا إلى ما يلي:

- التوصيات التي كانت تصاغ من طرف المندوبية الدائمة لفلسطين في الجامعة.
- الاقتراحات المقدمة من الإدارة العامة لشؤون فلسطين في الأمانة العامة للجامعة.
- قرارات تبناها مؤتمر المشرفين على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة؛ وهو جهاز إداري تم إنشاؤه عام 1964، ينظم أعضاؤه لقاءات سنوية لتدارس وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية².

¹ محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص: 13.

² محمد جابر، حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 5 جويلية 2018، ص: 17.
تمت الزيارة يوم: 11-04-2022، الساعة: 14:17، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=54966>

هناك قرارات أخرى تمت المصادقة عليها من قبل ما يعرف بالمجالس الوزارية المتخصصة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مجلس وزراء العمل، مجلس وزراء الاعلام ومجلس وزراء الداخلية العرب¹. وفيما يلي نورد أبرز تلك القرارات:

1- القرارات المتعلقة بتقنين وضع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية

على الرغم من أن ميثاق الجامعة لم يول أهمية خاصة لمسألة اللجوء، إلا أن قضية اللاجئين الفلسطينيين قد حظيت باهتمام كبير من طرف جامعة الدول العربية، حيث أقرت العديد من القرارات التي استهدفت تنظيم شؤونهم المختلفة في الدول العربية، وقد ارتبط أغلبها باقتراح اجراءات لم الشمل، الإقامة، التجنيس، التنقل والسفر،² ولعل من أهمها نذكر ما يلي:

1-1- قرار جمع شمل الأسر الفلسطينية المشتتة ومنح اللاجئين وثائق سفر موحدة:

صدر هذا القرار الذي يحمل الرقم: 424 عن مجلس الجامعة عام 1952، بناء على قرار اللجنة السياسية؛ حيث تضمن ضرورة تمكين الأسر الفلسطينية المشتتة من التئام شملها داعيا الدول العربية إلى تطبيق الإجراءات القانونية التي تتيح لتلك الأسر فرصة الإقامة بالمكان الذين يستقر فيه عائل الأسرة والمسؤول عنها. أما بشأن منح وثائق سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين؛ فقد أكدت اللجنة أن ذلك الإجراء لا يقوض حقوقهم بل يحد من معاناتهم أثناء السفر والتنقل، كما طرحت اللجنة السياسية فكرة اسناد مهمة اصدار جوازات

¹ محمد جابر، المرجع السابق، ص: 17.

² إبراهيم العلي، "التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين"، ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و15 أبريل/ نيسان 2012، ص 77. تمت الزيارة يوم: 20 - 04 - 2020، الساعة: 19:12، متاح على الرابط:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/events>

السفر الموحدة إلى لجنة فلسطين الدائمة، التي تشرف على منحها لكل لاجئ فلسطيني يتقدم بطلب الحصول عليها¹.

على الرغم من اصدار قرار صريح من جامعة الدول العربية يدعو إلى ضرورة منح جوازات سفر موحدة للفلسطينيين المقيمين في البلاد العربية، غير أن بعض الدول لم تلتزم بذلك، فقد استمرت في عرقلة تنقلاتهم سواء داخل حدود الدولة المضيفة أو خارجها وامتنعت عن منحهم جوازات السفر؛ وهذا ما عانى منه فلسطينيو لبنان لعقود، في حين واصلت دول أخرى تطبيق سياسة التفريق بين الفلسطينيين بمنحهم جوازات سفر مختلفة وغير موحدة مثل الأردن والعراق. ونظرا لعدم التقيد بالقرار السالف الذكر جرى اعتماد قرارات جديدة توضح بشكل مفصل اجراءات حصول اللاجئين الفلسطينيين على جواز السفر، وهذا ما سيكشف عنه مضمون القرار الموالي.

1-2- القرار المتعلق بالسفر والتنقل: صدر القرار رقم: 714 عام 1954 عن مجلس جامعة الدول العربية، تضمن ثمانية مواد، تناولت بشكل مفصل تعليمات بشأن إجراءات إصدار وثائق سفر موحدة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في البلاد العربية لاستخدامها أثناء السفر والتنقل، وقد حدد القرار مدة صلاحيتها وكيفية تجديدها، وتم التأكيد في المادة السادسة منه على ضرورة معاملة حاملي هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة، وقدم في الأخير توصيات إضافية، كان

¹ مجلس جامعة الدول العربية، القرار رقم: (424/د 16 ج 3 - 14 / 9 / 1952)، الأسر الفلسطينية المشتتة ومنح

اللاجئين وثائق سفر موحدة، تمت الزيارة يوم: 02 - 09 - 2022، الساعة: 20:30، متاح على الرابط:

<http://www.palestine-studies.org>

أهمها ضرورة سعي الأمانة العامة للجامعة والدول العربية لكسب الاعتراف بهذه الوثيقة دولياً¹.

1-3- قرار الحفاظ على الجنسية الفلسطينية: لم تتخذ الجامعة العربية موقفاً صريحاً تجاه تجنيس الفلسطينيين بجنسية الدول العربية التي يقيمون فيها؛ إذ لم تصدر أي قرار بهذا الشأن، لكنها دعت إلى ضرورة الحفاظ على الجنسية الفلسطينية للاجئين²، ففي عام 1959 أصدرت الجامعة العربية القرار رقم: 1547، الذي ألزمت بمقتضاه الدول الأعضاء بوجوب تحمل مسؤوليتها حيال اللاجئين الفلسطينيين القاطنين داخل حدودها الإقليمية من خلال العمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك في إطار عدم التخلي عن جنسيتهم الأصلية كمبدأ عام³.

1-4- قرار إنشاء مؤتمر رؤساء أجهزة فلسطين: بتاريخ 7 سبتمبر 1959، اتخذ مجلس الجامعة قراراً حمل رقم: 1594 بشأن استحداث جميع الدول الأعضاء في الجامعة جهازاً خاضعاً لحكوماتها يعنى بالقضية الفلسطينية بشكل عام، وعليه فإن كل ما يرتبط بمسألة اللاجئين وحياتهم في مختلف الأصعدة والمجالات سيكون محل اهتمام الجهاز، حيث عقد أول مؤتمراته في فيفري 1961؛ أي بعد مرور سنتين على إنشائه، كما أن النظام الداخلي للمؤتمر لم يتم تحديده إلا في أبريل 1961، حيث أكد على إلزامية عقد اجتماعين اثنين في السنة سراً، ومنح لكل دولة عضو صوت واحد، ويسمح للمؤتمر إصدار توصيات إلى مجلس الجامعة، لكن يبقى اعتمادها من طرف الدول الأعضاء اختياري حيث يحق لها رفض القرارات الصادرة عن المؤتمر أو مجلس الجامعة معاً، كما يستطيع المؤتمر أن يكون

¹ مجلس جامعة الدول العربية، القرار رقم: (714/د 20 ج 8 - 1954/1/27)، صرف وثائق موحدة للاجئين الفلسطينيين، تمت الزيارة يوم: 02 - 09 - 2022، الساعة: 23:12، متاح على الرابط: <http://www.palestine-studies.org>

² محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص: 14.

³ إبراهيم العلي، التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، المرجع السابق، ص: 79.

لجانا فرعية لدراسة مختلف المسائل المتعلقة بالقضية، وعلى الرغم من حرص الجامعة العربية ودعوتها الملحة إلى تأسيس أجهزة خاصة بفلسطين، إلا أن الدول العربية لم تكن تأخذ بالاقترحات التي تقدم من طرف المؤتمر على محمل الجد، ولعل ذلك راجع إلى نسبة التمثيل التي كانت غير كافية داخل المؤتمر¹.

1-5- قرار إنشاء "مؤتمر الدول المضيفة لدراسة شؤون اللاجئين الفلسطينيين": عزم المؤتمر السابع لرؤساء أجهزة فلسطين في الدول العربية على عقد مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دول الطوق (الأردن، سوريا، لبنان، مصر وأضيفت لاحقا فلسطين)، وقد استجاب مجلس الجامعة لذلك في قراره رقم: 1964 الصادر بتاريخ 31 مارس 1964، حيث عقد مؤتمر المشرفين اجتماعه الأول في العاصمة السورية "دمشق" على مستوى الخبراء في 1 - 2 جوان 1964،² وقد اقتضت مهمة هذا المؤتمر على دراسة أوضاع اللاجئين، ومدى التزام وكالة الأونروا بأداء مهامها نحوهم، وتجدر الإشارة إلى أن العضوية في المؤتمر هي من حق الدول العربية المضيفة للاجئين فقط عكس "مؤتمر رؤساء الأجهزة"، الذي يضم جميع الدول العربية³، وكان من أبرز ما قدمه لصالح تحسين وضعهم "بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية".⁴ فضلا عن بعض القرارات، التي استنتجهم من تسديد رسوم التأشيرات وتجديد وثائق السفر، نذكر منها القرار رقم: 2019 لسنة 1964

¹ محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص: 13.

² دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، منظمة التحرير الفلسطينية، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة - الأمانة العامة جامعة الدول العربية، 14 - 05 - 2018. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:02، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7055/>

³ محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص: 13.

⁴ إبراهيم العلي، بروتوكول الدار البيضاء، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات، 15 - 09 - 2010، ص: 4. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:39، متاح على الرابط:

<https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=8043&cid=24>

الذي يقضي بتقديم تسهيلات إضافية فيما يتعلق بإصدار وثائق السفر، وذلك بالسماح للمتصلين عليها للرجوع إلى البلد الذي أصدرها، من غير طلب تأشيرة العودة مرة أخرى¹.

1-6- بروتوكول كازابلانكا (الدار البيضاء) 11 سبتمبر 1965

يعد هذا البروتوكول المعروف باسم: بروتوكول كازابلانكا، أول وثيقة عربية حددت مجموعة من الضوابط الخاصة بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين داخل الدول العربية المقيمين فيها منذ عام 1948، إذ جرت صياغة هذا البروتوكول في قمة استثنائية حضرها رؤساء وملوك الدول العربية في مدينة الدار البيضاء بالمغرب الأقصى بتاريخ 11 سبتمبر 1965 (ينظر الملحق رقم: (8)، ص: 623)².

تتلخص أبرز بنود البروتوكول فيما يلي:

- إتاحة فرص العمل للاجئين الفلسطينيين القاطنين في الدول العربية على غرار مواطنيها، مع الاحتفاظ بجنسيتهم.
- السماح للفلسطينيين بالسفر والعودة إلى دولة اللجوء الأصلية.
- يستطيع الفلسطينيون القاطنون في الدول العربية السفر إلى أي دولة عربية أخرى عندما يستدعي الأمر ذلك. ولا ينجر عن ذلك تجاوز مدة الإقامة المسموح بها، إلا بعد الحصول على الموافقة من السلطات المعنية.

¹ داود رقية أحمد، "واقع قضية اللاجئين الفلسطينيين في قرارات جامعة الدول العربية"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، ع 5، جامعة الإسراء، غزة، 2020، ص: (20 - 21). تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 20:24، متاح على الرابط: <http://search.mandumah.com/Record/1104556>

² نضال العزة، "حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية"، جريدة حق العودة، ع 55، تصدر عن: بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، أكتوبر 2013، ص: 6. تمت الزيارة يوم: 13 - 09 - 2022، الساعة: 22:21، متاح على الرابط:

<http://www.badil.org/ar/publications/haq-al-awda/issues/205.html>

- يحق للفلسطينيين الذين لجأوا إلى الدول العربية الاستفادة من جوازات السفر، كما يستفيد منها أيضا من كان لاجئا فيها وهاجر منها إذا أراد ذلك، وعلى السلطات المعنية الالتزام بتزويدهم بها دون تسويق أو مماطلة.
- تعامل الدول العربية الحاملين لهذه الوثيقة معاملة رعايا دول الجامعة بخصوص التأشيرات والإقامة¹.

يلاحظ من خلال عرضنا لأبرز المواد التي تضمنها بروتوكول الدار البيضاء المتعلق بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في البلاد العربية، أنها ممكنة التنفيذ على أرض الواقع نظرا لعدم تعارضها مع مصالح الدول المضيفة للاجئين بأي شكل من الأشكال، فالغرض من البروتوكول هو تنظيمي بالدرجة الأولى؛ فهو بمثابة مرجع قانوني تحتكم إليه الدول العربية في تنظيم شؤون اللاجئين داخل أراضيها، بالرغم من ذلك إلا أن الدول العربية تبنت مواقف متباينة منه بين مؤيدة له، معارضة ومتحفظة على بعض البنود.

لكن قبل عرض المواقف العربية المختلفة من البروتوكول، نشير إلى أن المادة السابعة من ميثاق الجامعة العربية، قد أشارت إلى أن ما يصادق عليه المجلس بالإجماع يجب على الدول الأعضاء إلزام نفسها به، وما يقرره المجلس بالأغلبية يكون ملزما فقط لمن يوافق عليه، وبروتوكول الدار البيضاء تم اعتماده بتصويت الأغلبية، وعليه فإن مضمونه لا تتقيد به إلا الدول الأعضاء التي أيدته جملة وتفصيلا والتي أضافت بعض التحفظات حياله².

¹ جامعة الدول العربية، بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية "بروتوكول الدار البيضاء"، الدار البيضاء، 11 أيلول/سبتمبر 1965. تمت الزيارة يوم: 13 - 09 - 2022، الساعة: 22:02، متاح على الرابط:

<https://www.palquest.org/ar/historictext/24750/>

² عزيزة بن جميل، "النظام العربي للجوء"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، جامعة حمة لخضر، الوادي - الجزائر، أكتوبر 2022، ص: 193.

لقد تباينت مواقف الدول الأعضاء في الجامعة العربية - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - بخصوص بروتوكول معاملة اللاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها بين مؤيدة له بشكل كامل ومتحفظة على بعض المواد، ورافضة له، فقد أجازت الدول التالية: (سوريا، الأردن، الجزائر، السودان، العراق، مصر واليمن) البروتوكول دون أي تحفظ يذكر، لكن الكويت وليبيا تحفظتا على المادة الأولى؛ فالكويت تحفظت عليها لعدم استثنائها لمهن العمل الحر نظرا لتمييزها عن غيرها وامتثالها لقوانين خاصة، أما ليبيا فقد تمسكت بمبدأ المساواة في شروط الإقامة بين الفلسطينيين وباقي مواطني الدول العربية، بينما تحفظت لبنان على المواد الأولى، الثانية والثالثة، حيث ألحقت بالمادة الأولى الجملة التالية: "وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية"، وأضافت إليها ما يلي: "وذلك أسوة باللبنانيين، وضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء"، في حين ختمت الشرط الأول من المادة الثالثة بالتحفظ التالي: "ويشترط لحق الدخول إلى الأراضي اللبنانية الحصول مسبقا على سمة دخول من السلطات اللبنانية المختصة".¹

أما الدول التي رفضت الإقرار بنص البروتوكول في السعودية والمغرب، بينما الدول الأخرى نذكر منها: (البحرين، تونس، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا، الصومال، جيبوتي وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) فلم تتخذ أي موقف من البروتوكول؛ فتونس كانت غائبة عن القمة التي أقرته، وبقية الدول انضمت إلى عضوية الجامعة العربية عقب المصادقة على البروتوكول خلال المرحلة الممتدة من 1967 إلى غاية 1977.²

على الرغم من تباين المواقف العربية من البروتوكول، إلا أن اعتماده من طرف الجامعة والإقرار به، منح بعض الحقوق للفلسطينيين، كمنحهم حرية التنقل بين الدول

¹ إبراهيم العلي، التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، المرجع السابق، ص: (79 - 80).

² المرجع نفسه، ص: 80.

العربية، والرجوع إلى محل إقامتهم دون مواجهة أي صعوبة، حيث أن حصولهم على جوازات السفر من دول اللجوء الأولى، وحرص تلك الدول على تجديدها إما من طرف الهيئات المعنية في الداخل أو من خلال سفاراتها المعتمدة في الخارج، وكذلك عدم التمييز بين حامليها وبين باقي رعايا دول الجامعة العربية، كل ذلك قد مكنهم من السفر والتنقل بين الدول العربية بحرية¹.

لقد اضطرت جامعة الدول العربية نتيجة الاختلاف في المواقف من البروتوكول، إلى تبني القرار رقم: 5093 عام 1991؛ استنادا إلى الاقتراح الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية والكويت، حيث أشار إلى ضرورة تنفيذ البروتوكول المتعلق بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية "وفق النظم والقوانين المعمول بها في كل دولة"، وهذا ما سيؤدي إلى عدم خضوع الدول العربية لما تضمنته مواد البروتوكول؛ وعلى العكس، تعطى الأسبقية لتنفيذ القوانين المحلية المتعلقة بكل دولة².

2- موقف جامعة الدول العربية من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض واسترجاع الممتلكات

بادئ ذي بدء، لابد من توضيح أن "حق العودة والتعويض" للاجئين الفلسطينيين، الذي تضمنه القرار الأممي رقم: 194 تشوبه الكثير من التأويلات والمغالطات المقصودة؛ حيث يتم التعبير عن هذا الحق بصيغة اختيارية "حق العودة أو التعويض"؛ وهذا يعني أن اللاجئين الذي يسمح له بالعودة لا يستفيد من التعويض والعكس، لكن الحقيقة أن أي لاجئ فلسطيني يحق له الاستفادة من حق العودة والتعويض معا، وهذا ما أكدت عليه الدول العربية في إطار القرارات الصادرة عن جامعة الدول العربية ذات الصلة.

¹ داود رقية أحمد، المرجع السابق، ص: 22.

² نضال العزة، المرجع السابق، ص: 6.

لقد توالىت مناشدات جامعة الدول العربية الداعية إلى فتح باب العودة أمام اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم؛ وذلك في أغلب القرارات التي أقرتها القمم العربية ومجلس الجامعة معاً، كما أقدمت على توجيه مجموعة من الخطابات المباشرة للمجتمع الدولي، حيث أكدت من خلالها على ضرورة السعي الجاد من أجل التوصل إلى حل منصف لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، باقتراح حل لمشكلتهم طبقاً للقرار الأممي رقم: 194 المتعلق بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، والذي صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1948. وحرصاً منها على تحقيق عودتهم في أقرب وقت ممكن قامت بتثبيت قضيتهم كبند دائم على جدول أعمال مجلس الجامعة، لصيانة حقوقهم، ولإسما حق العودة والتعويض¹، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح أهم القمم العربية التي تطرقت إلى حق العودة للاجئين الفلسطينيين

مكان الانعقاد	تاريخ الانعقاد	موقف القمم العربية من حق عودة اللاجئين الفلسطينيين
القاهرة	13 - 16/01/1964	التأكيد على إلزامية تنفيذ قرار حق العودة.
الدار البيضاء	13 - 17/09/1965	طالبت القمة ببذل جهود مضاعفة لنصرة فلسطين، والتصدي لجميع محاولات تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين.
الخرطوم	08/29 - 01/09/1967	لم يتم التطرق لحق العودة بشكل صريح واقتصرت القمة بالتنويه إلى أهمية الحفاظ على الحق المشروع للشعب الفلسطيني في أرضه.
الجزائر	26 - 28/11/1973	العمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة في

¹ محمد محمود المغني، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (1987 - 2006)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2016، ص: 114.

الفصل الثاني: ديموغرافيا اللاجئين الفلسطينيين ومواقف المنظمات الإقليمية والدولية من قضيتهم

حرب عام 1967، واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني دون الكشف عن تفاصيلها.		
تأييد قرارات قمة الجزائر، والتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره.	1974/11/29 - 26	الرباط
تم خلالها التعريف بشكل صريح ومفصل بحقوق الفلسطينيين المهضومة ولاسيما حق العودة.	1976/01/26 - 25	القاهرة
الدعوة إلى مناصرة المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية، وتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم المشروعة كحق العودة.	1978/05/02	بغداد
التطرق إلى جميع حقوق الفلسطينيين وعلى رأسها حق العودة.	1979/11/22 - 20	تونس
الموافقة على أول مبادرة سلام عربية، والمطالبة بتقديم تعويضات لمن لا يريد العودة، عوض التمسك بحق العودة.	1982/09/09-06	فاس
عدول القادة العرب عن مناهضة القرار: 242، والمطالبة بتطبيق حق العودة طبقا للقرار: 194.	1989/05/26-23	الدار البيضاء
تجديد المطالبة بتمكين الفلسطينيين من حقوقهم بما في ذلك حقهم في العودة تجسيدا للقرار: 194.	1990/05/30-28	بغداد

المصدر: نادية شكيل، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، إشراف: جمال عبد الناصر مانع، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، السنة الجامعية (2011-2012)، ص ص: (56، 60). (الجدول من إنجاز الباحثة)

أما بشأن مسألة استعادة اللاجئين لممتلكاتهم، فقد تقدمت جامعة الدول العربية إلى الأمين العام للأمم المتحدة بطلب القيام بتكليف "لجنة التوفيق" رفقة "وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين" "الأونروا" والدول التي لها علاقة بالمشكلة، بهدف القيام بتتبع دقيق

لعدد اللاجئين الفلسطينيين وكذلك تقديم إحاطة شاملة لقيمة أملاكهم، ومن ثم اقتراح حل عادل لقضيتهم وفقا للقرار الأممي رقم: 1194¹، إذ يعد حقهم في استعادة ممتلكاتهم التي خلفوها وراءهم عقب ترحيلهم وإجلائهم من ديارهم، حقا مشروعاً بمقتضى مختلف القوانين والتشريعات الدولية، بالتالي الأمر يتطلب استئناف الجهود وتنفيذ القرارات المتعلقة بإحصاء هذه الأموال والممتلكات وكذا الأراضي الخصبة التي تم توسيع المستوطنات على حسابها، وتقدير عوائدها من طرف جهة غير متحيزة وصادقة، وبعدها البحث عن الطريقة الممكنة لتحويل هذه العوائد إلى أهلها الحقيقيين. وفي هذا السياق تبنى مجلس الجامعة مجموعة من القرارات، نذكر أبرزها:

- الالتماس من الأمم المتحدة تشكيل "بعثة تقصي الحقائق"، لتعقب أوضاع الأراضي الفلسطينية واستغلالها، وحصيلة منتجاتها، ومحاولة التوصل إلى نسخ جميع الوثائق والخرائط المتوفرة لدى إدارة الاحتلال الصهيوني حول تلك الأراضي.

- العمل على مضاعفة المساعي الرامية إلى تطبيق قرار الجمعية العامة رقم: 57/43 الصادر بتاريخ 6 ديسمبر 1988، بخصوص "الإيرادات الآتية من ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين"، والمتضمن إلزامية استعانة الأمين العام بمجموعة من الاجراءات، فضلا عن التباحث مع لجنة التوفيق الدولية من أجل صيانة وحفظ ممتلكاتهم ومواردهم الاقتصادية، وحقوق ملكيتهم التي فرض عليها الاحتلال الصهيوني سيطرته، وعلى الأمين العام أن يسعى لاستحداث صندوق خاص باستقبال الإيرادات الآتية من ممتلكاتهم.

- مناشدة الأمم المتحدة باختيار "حارس دولي" دائم غير متحيز وتكليفه بحماية تلك الأملاك، حيث يلتزم بإنجاز تقارير دورية حولها وإرسالها إلى الأمم المتحدة².

¹ محمد محمود المغني، المرجع السابق، ص: (115 - 116).

² داود رقية أحمد، المرجع السابق، ص: 28.

إضافة إلى مطالبة جامعة الدول العربية بضرورة التثبيت بحق العودة على المستوى الإقليمي، طالبت كذلك بالسعي من أجل ضمان تواصل الدعم الدولي لحق العودة، والبحث عن إمكانية التوصل إلى حل شامل ومنصف لقضية اللاجئين استناداً إلى نصوص قرارات الأمم المتحدة، ولاسيما القرار رقم: 194، والعمل على مقاومة جميع المشاريع الهادفة إلى تصفية مشكلتهم وخاصة ما تعلق منها بمحاولات توطيئهم بعيداً عن وطنهم الأصلي، وقد دعت كذلك إلى تطبيق ما جاء به نص القرار رقم: 237 الصادر عن مجلس الأمن عام 1967، خاصة بتعجيل إعادة نازحي الحرب¹.

عملت الجامعة العربية من أجل الحفاظ على حقوقهم السياسية والقانونية؛ خاصة في ظل محاولات المجتمع الدولي إعطاء بعد إنساني لقضيتهم، ونظراً لخطورة تلك الطروحات على حق العودة دعت الجامعة إلى معارضتها، كما دعت إلى معارضة أي حل قائم على توطيئهم في أماكن لجوئهم أو لا يلتزم بما جاء به نص القرار الأممي رقم: 194 والذي يدعو بشكل صريح إلى ضرورة تمكينهم من العودة إلى ديارهم².

3- علاقة جامعة الدول العربية بوكالة "الأونروا"

سعت الجامعة العربية إلى ربط علاقات تعاون مع وكالة الأونروا لدعم جهودها الرامية إلى تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين، حيث تبنى مجلسها قراراً في عام 1950، دعا من خلاله الدول العربية إلى تنسيق عملها مع الأونروا، خاصة وأن ذلك لا يعني تخلي تلك الدول عن موقفها بخصوص تسوية قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض. إن تعامل الجامعة مع الأونروا كان يتم بطريقة غير مباشرة، أي أن الجامعة تعبر عن موقفها من نشاطات الوكالة باتخاذ مجموعة من القرارات، أو بمطالبات من الجامعة بشأن الخدمات المقدمة من الوكالة إلى اللاجئين، أو من خلال المؤتمرات المنظمة

¹ محمد محمود المغني، المرجع السابق، ص: (115 - 116).

² المرجع نفسه، ص: 116.

من طرف دول اللجوء العربية بإشراف الجامعة ويشترك فيها مندوبون عن إدارة فلسطين، لذا وضعت الجامعة مجموعة من القواعد التي يتوجب على الدول العربية الالتزام بها أثناء تعاملها مع وكالة الأونروا¹، من أبرزها:

- عدم التقيد بنشاطات الأونروا ومشاريعها الملزمة، والتي تشمل حقوق اللاجئين السياسية غير القابلة للتصرف أو مصير فلسطين.
- استمرارية خدمات الوكالة لصالح اللاجئين إلى غاية تمكنهم من العودة وحصولهم على التعويض.
- إن المساعدات المقدمة من طرف الدول العربية للأونروا كمنحها أراضي لممارسة عملها لا يحمل هذه الدول المسؤولية.
- ينبغي ألا تنعكس مشروعات الأونروا بالسلب على الاقتصاد القومي.
- أن تحرص الأونروا في تنفيذ مشاريعها على تحسين المستوى المعيشي للاجئين وتسعى لتغطية احتياجاتهم على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.
- يجب ألا تتغاضى مشاريع الوكالة على قضية لم شمل الأسر اللاجئة، مع ضرورة احترام ارادتهم وظروفهم المختلفة².

لقد اعتبرت الجامعة العربية أن التدخل الدولي الجائر من طرف هيئة الأمم المتحدة هو السبب الرئيس في ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وبالتالي يتوجب عليها تحمل مسؤوليتهم كاملة، من خلال استمرارها في دعم وتمويل مشاريع وكالة الأونروا وكذلك الحفاظ على وجودها وخدماتها المقدمة للاجئين الفلسطينيين إلى غاية تسوية مشكلتهم، والمشكلات المترتبة عنها، وفقا لقرارات الشرعية الدولية، كما أشارت إلى أهمية مساعدات الأونروا التي

¹ محمد خالد الأزعر، المرجع السابق، ص: 12.

² المرجع نفسه، ص: 12.

يستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون¹، نظرا لخطورة ما قد يترتب عن تخفيض أو تعطيل أي خدمة من تلك الخدمات على وضعهم من جهة، وعلى دول اللجوء من جهة أخرى، لذلك التمسست الجامعة من مبعوثي الدول العربية لدى هيئة الأمم المتحدة القيام باتصالات طارئة بالأمين العام للأمم المتحدة كلما تطلب الأمر ذلك، وإطلاعها على موقف حكوماتهم من محاولة تخفيض أو وقف الخدمات التي تقدمها وكالة الأونروا، وكذلك تنبيهه إلى ما سترتب عن مثل تلك المحاولات من تداعيات خطيرة على قضية اللاجئين بصفة خاصة وعلى دول المنطقة بصفة عامة².

في هذا الإطار، دعا القرار رقم: 3337 الصادر عن الجامعة العربية في دورتها "64" بتاريخ 20 أكتوبر 1975، الدول العربية إلى العمل لدى جميع الدول والمؤتمرات الدولية، من أجل تحويل تبعية ميزانية وكالة الأونروا إلى ميزانية الأمم المتحدة، وإذا لم تتم المصادقة على ذلك يستمر مندوبو الدول العربية في بذل مساعيهم لدى الأمم المتحدة حتى يتحقق ربط قسم من هذه الميزانية بميزانياتها، وهو راتب وأجور الموظفين المحليين لدى الوكالة، وذلك على غرار الموظفين الدوليين فيها³.

على إثر تراجع بعض الدول المانحة عن دفع الإعانات المالية المفروضة عليها لميزانية الأونروا، وارتفاع تعداد اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقون المساعدة؛ واجهت الوكالة ضائقة مالية كبيرة، وعليه بادرت جامعة الدول العربية إلى الطلب من الدول العربية

¹ محمد محمود المغني، المرجع السابق، ص: 121.

² جامعة الدول العربية، القرار رقم: 2874، الدورة 57، توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، القاهرة، 28 ديسمبر 1971 - 8 جانفي 1972. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة:

20:23، متاح على الرابط: <http://muqtafi.birzeit.edu/interdocs/arab.html>

³ جامعة الدول العربية، القرار رقم: 3337، الدورة 64، توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين، 20 - 10 - 1975، تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 22:09، متاح على الرابط:

<http://muqtafi.birzeit.edu/interdocs/arab.html>

مضاعفة إمداداتها لميزانية الوكالة، امتثالا لما نص عليه قرار مجلس الجامعة رقم: 14645¹، الصادر بتاريخ 6 أفريل 1987².

انطلاقا مما سبق عرضه بشأن موقف الجامعة العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين، نلاحظ عدم صرامتها في اتخاذ القرارات وكذا عدم متابعة تنفيذها على أرض الواقع؛ ففيما يتعلق باتخاذ القرارات الخاصة بتسوية مشاكل اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة فغالبا ما كانت تحتكم إلى القوانين المحلية لتلك الدول بدل الشرعية الدولية وما تقتضيه القوانين الدولية لحقوق الإنسان، كما أن قراراتها لا تعتبر ملزمة للدول الأعضاء، إلا في حالة الاقرار الجماعي بها، وما عدا ذلك تسمح لبعض الدول بإضافة تحفظات على مضمونها خاصة إذا كانت تتعارض ومصالحها الخاصة، أما عن مدى فاعلية مواقفها على الصعيد الدولي، فهي متأثرة إلى حد ما بواقع الدول العربية ومكانتها على الساحة السياسية الدولية؛ إذ لم تتمكن من كسب تأييد الرأي العام الدولي لصالح قضية اللاجئين الفلسطينيين، على الرغم مما بذلته من مساعي في هذا الجانب.

¹ صدر هذا القرار عن مجلس جامعة الدول العربية، بتاريخ 6 أفريل 1987، وقد تضمن التأكيد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي مسؤوليته حيال مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. والطلب من الدول صاحبة العضوية في الجامعة - كونها تنتسب إلى المجتمع الدولي وعلى غرار ما أقدمت عليه باقي الدول المانحة - زيادة نسبة إعاناتها المخصصة لميزانية وكالة الأونروا باعتماد القيمة التي كانت قبل عام 1981، والمقدرة بحوالي 7,73%. (ينظر: محمد محمود المغني، المرجع السابق، ص: 121).

² المرجع نفسه، ص: 121.

رابعا: موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين

1- القرار رقم: 194 المتعلق بحق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين

1-1- إصدار القرار ومضمونه:

استندت الجمعية العامة للأمم المتحدة في صياغة نص القرار الأممي رقم: 194 إلى مشروع برنادوت المؤرخ في 16 سبتمبر 1948، الذي تم اعتماده كوثيقة أممية رسمية يوم 21 سبتمبر 1948 من طرف الأمين العام للأمم المتحدة.¹ وبناء على ما جاءت به مقترحاته عملت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على استصدار قرار أممي بخصوص اللاجئين الفلسطينيين، حيث سعت بريطانيا إلى إضافة بعض التعديلات التي هدفت من خلالها إلى شطب عبارة "اللاجئين العرب" التي استعملها برنادوت في تقريره واعتمدت صياغة جديدة مبهمة وعامة مؤداها "وجوب السماح للاجئين بالعودة في أقرب وقت ممكن عمليا"، وهنا تستوقفنا كلمة "عمليا" للتساؤل عن معناها، ومن المسؤول عن تنفيذ ذلك؟ أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد أقدمت على اعتبار "حق العودة" اختياري، وقيدته بشرط قبول من يسمح له بالعودة العيش بسلام مع غيره، كما قامت بتدخل أدى إلى إبقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين عالقة دون حل، تمثل في منع مندوبي أستراليا وبولندا من طرح مسوداتهم اللتين تضمنتا خطط عملية لتسهيل عودة الفلسطينيين إلى وطنهم، وأخرى تتعلق بإعادة توطينهم.² بالرغم من أن اقتراح التوطين يعد اختراقا لمبادئ الشرعية الدولية التي تقر بحق عودة اللاجئين إلى موطنهم الأصلي.

بعد انتهاء بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية من صياغة نص القرار الذي اشتمل على بعض من بنود مشروع الوسيط الدولي قامت بعرضه للتصويت، لكنه لم يلق التأييد

¹ دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، بعثة الكونت فولك برنادوت 20 - 05 - 1948، تمت الزيارة يوم:

03 - 10 - 2022، الساعة: 18:04، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7351/>

² نادية شكيل، المرجع السابق، ص: 53.

فالأغلبية المطلقة صوتت ضده يوم 03 ديسمبر 1948، وقد كانت دول أمريكا اللاتينية وآسيا مؤيدة للعرب ورافضة لتلك المقترحات،¹ وعليه أحييت القضية إلى اللجنة السياسية لهيئة الأمم المتحدة لتتكفل بتقديم مشروع جديد يكون عادلا في طرحه، فتمكنت بمقتضى ذلك من التوصل إلى صياغة أكثر تحفظا طرحتها الجمعية العامة للمناقشة بتاريخ 11 ديسمبر 1948،² تم اعتمادها كمرجعية أساسية لنص القرار رقم: 194، الذي صادقت عليه 35 دولة، ورفضته 15 أخرى وامتنعت 8 دول عن التصويت³، وهي كالتالي:

- مع القرار: الأرجنتين، أستراليا، بلجيكا، البرازيل، كندا، الصين، كولومبيا، الدنمارك، جمهورية الدومنيكان، إكوادور، السلفادور، الحبشة، فرنسا، اليونان، هايتي، الهندوراس، إيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، سيام، السويد، تركيا، جنوب إفريقيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي وفنزويلا.

- ضد القرار: أفغانستان، بلوروسيا (روسيا البيضاء)، كوبا، تشيكوسلوفاكيا، مصر، العراق، لبنان، باكستان، بولندا، المملكة العربية السعودية، سوريا، أوكرانيا، الاتحاد السوفياتي، اليمن ويوغسلافيا.

- امتناع: بوليفيا، بورما، الشيلي، كوستاريكا، غواتيمالا، الهند، إيران والمكسيك⁴.

¹ أنور جمعة حرب أبو مور، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964 - 1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: نهاد محمد الشيخ خليل، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2014، ص: 25.

² أكرم زعيتر، المصدر السابق، ص: 235.

³ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 194، الدورة 3، الجلسة العامة رقم 186، 11 ديسمبر 1948، ص: 3. تمت الزيارة يوم: 12 - 04 - 2022، الساعة: 12:14، متاح على الرابط:

<https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/3>

⁴ المصدر نفسه، ص: 03.

لقد عارضت الدول العربية نص القرار؛ لأنه تضمن عبارات غامضة تحمل أكثر من معنى ويسهل تأويلها مع ما يتناسب وتطلعات الصهاينة وحلفائهم، وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دورا كبيرا في صياغة نصه، حيث عملت كل ما بوسعها لكي يصدر وفق ما يخدم التوجهات الصهيونية.

تضمن القرار رقم: 194 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة خمسة عشر بندا، نصت على ثلاث مسائل رئيسية هي:

- إنشاء لجنة توفيق: تتكون من ثلاثة دول أعضاء في الأمم المتحدة، تتولى القيام بالمهام التالية:

- تسند إليها المسؤوليات التي كانت موكلة إلى وسيط الأمم المتحدة سابقا، والموضحة في نص القرار رقم: 186 (د2)، الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 14 ماي 1948، ولكن مع مراعاة الظروف المناسبة لذلك.

- الاذعان لما هو وارد في هذا القرار والالتزام بأداء المهام والتوجهات التي نص عليها، أو تلك التي قد تتم إضافتها إليه لاحقا من قبل الجمعية العامة أو مجلس الأمن.

- العمل على تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين، أو إلى لجنة الأمم المتحدة للهدنة، على أن يتم إلغاء منصب الوسيط بعد طلب يتقدم به مجلس الأمن، ويترتب عن ذلك حرص لجنة التوفيق على مزاولة جميع المهام التي توجهها قرارات مجلس الأمن إلى وسيط الأمم المتحدة لفلسطين¹.

- أما المسألة الثانية التي تطرق إليها فهي "وضع القدس"، حيث أكد أنه بحكم صلة الديانات السماوية الثلاث بمدينة القدس، فإنها ولاسيما بلدية القدس الحالية، يضم إليها القرى والمدن القريبة التي يكون أبعدا شرقا أبو ديس وأبعدا جنوبا بيت لحم وأبعدا غربا عين كارم (بما فيها المنطقة المبنية في موتسا) وأبعدا شمالا شعفاط، يلزم إخضاعها لمعاملة

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 194، المصدر السابق، ص: 1.

خاصة تختلف عن معاملة باقي المناطق الفلسطينية، كما يجب أن تصبح القدس تابعة بشكل مباشر لرقابة الأمم المتحدة¹.

- أهم ما تضمنه القرار هو البند: (11)؛ الذي يتعلق بحق عودة اللاجئين وتعويضهم عن خسائرهم جراء ما لحق بهم من أذى وتهجير، حيث نص على ما يلي: "تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن الممتلكات للذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعرض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة. وتصدر تعليمات إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين، وتوطينهم من جديد، وإعادة تأهيلهم الاجتماعي والاقتصادي، وكذلك دفع التعويضات، وبالمحافظة على الاتصال الوثيق بمدير إغاثة الأمم المتحدة للاجئين الفلسطينيين. ومن خلاله بالهيئات والوكالات المتخصصة المناسبة في منظمة الأمم المتحدة"².

ركزت بنود القرار على ثلاثة حقوق أساسية للاجئين الفلسطينيين، وتتمثل في حق العودة وحق استعادة الممتلكات والتعويض، فضلا عن ذلك سمح لمن لا يرغب في العودة إلى وطنه، بأن يتم اتخاذ جملة من الإجراءات التي تسهل عملية توطينهم، وكذلك تقدم لهم تعويضات عن أملاكهم التي فقدوها والخسائر التي تعرضوا لها³.

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 194، المصدر السابق، ص: 2.

² المصدر نفسه، ص: 2.

³ عنان الأشقر، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، دنيا الوطن، 26 - 03 - 2007، تمت الزيارة يوم: 16 - 04 - 2022، الساعة: 17:43، متاح على الرابط:

<https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/03/26/80954.html>

1-2- القيمة القانونية للقرار رقم: 194 المتعلق بحق العودة للاجئين الفلسطينيين

يعتبر حق العودة للاجئين إلى أراضيهم التي هجروا منها من مبادئ القانون الطبيعي للإنسان، وهو حق قانوني أكد عليه القانون الدولي بشقيه: القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، كما أكدت على شرعيته الاتفاقيات والمواثيق الإقليمية والدولية، ما يعني أن هذا الحق كان موجودا قبل صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 194، الذي جاء ليؤكد على حق طبيعي كان في الأساس موجودا. وفيما يلي توضيح لذلك:

1-3-1 حق العودة في قانون حقوق الإنسان:

يمكن تأكيد حق الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم في الشرعية الدولية من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (Universal Declaration of Human Rights) الصادر عام 1948،¹ حيث اشتملت مجموعة من مواده على هذا الحق وهي كالتالي:

- المادة: 01؛ يولد جميع الناس أحرارا ومتساوين في الكرامة والحقوق.
- المادة: 09؛ يمنع بشكل مطلق اعتقال أي شخص أو أسرته أو تهجيرهم ظلما. لم تؤخذ هذه المادة بعين الاعتبار بالنسبة للشعب الفلسطيني؛ فقد تعرض لتهجير قسري من أرضه ومنع من ممارسة حق الإقامة الدائمة في وطنه.
- المادة: 13، الفقرة 2؛ كل شخص له الحق في الهجرة من بلده الأصلي، وفي العودة إليه.²

¹ وثيقة تاريخية أعدها خبراء دوليون في الشؤون القانونية والثقافية ووافقت عليها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة في مؤتمر باريس يوم 10 ديسمبر 1948، نصت على 30 مادة تضمنت الحقوق الأساسية للإنسان التي يجب حمايتها عالميا. (ينظر: الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باريس، 10 ديسمبر 1948. تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 21:15، متاح على الرابط:

<https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/>

² المصدر نفسه، ص ص: (1-2).

1-3-2- حق العودة في القانون الدولي الإنساني (International Humanitarian Law):

هناك الكثير من الاتفاقيات في القانون الدولي الإنساني التي أكدت على ضرورة السماح للاجئين بالعودة إلى موطنهم الأصلي، ولاسيما معاهدة جنيف الرابعة الخاصة بحماية الأشخاص المدنيين أثناء الحرب، إذ تعد من الوثائق الدولية ذات الأهمية البالغة التي نصت على مجموعة من الضوابط المتعلقة بإعادة الفارين من النزاعات المسلحة إلى بلدانهم، ومن أبرز المواد التي تضمنتها الاتفاقية في هذا الإطار هي: (62، 63، 144، 158)، حيث أشارت إلى أن الدولة التي في حالة النزاع المسلح أو الاحتلال العسكري لا يدخل انسحابها حيز التنفيذ إلا بعد توقيع اتفاقية صلح، وكذلك عقب أن تتم عملية إطلاق سراح الذين تحميهم الاتفاقية وعودتهم إلى وطنهم واستقرارهم؛ إذ تضم المعاهدة الأنفة الذكر حق العودة للأشخاص المحميين، بما في ذلك أسرى الحرب والعسكريين والأشخاص المدنيين¹، كما منعت المادة: 49 من المعاهدة الترحيل الدائم أو التهجير من الأراضي المحتلة إلى أراضي أي دولة أخرى، محتلة أم لا، بغض النظر عن الدوافع التي تقف وراء ذلك².

1-3-3- حق العودة في الاتفاقيات الإقليمية:

لقد تم تأكيد حق العودة كذلك في المعاهدات والموثائق الإقليمية مثل:

- الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية (European Convention on Human Rights)، المادة: 3 فقرة: 2 تنص على أنه "لا يجوز حرمان أي أحد من حق الدخول إلى أراضي الدولة التي هو من رعاياها".

¹ عبد الرحمان أبو النصر، "اللاجئون الفلسطينيون بين واقع اللجوء وحق العودة وفقاً لأحكام القانون الدولي العام"، مجلة جامعة الأزهر، مج 10، ع 2، جامعة الأزهر، غزة، [د.ت]، ص: 176.

² محمد فهد أبو العثم النسور، "حق عودة اللاجئين الفلسطينيين كمطلب أردني"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج 9، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2012، ص: 136.

- الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان (American Convention on Human Rights)، المادة "2" فقرة "5" تنص على أنه "لا يجوز طرد أحد من إقليم دولة هو من رعاياها، ولا حرمانه من حق العودة إليها".

- الاتفاقية الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (African Commission on Human and Peoples Rights)، المادة: 12 فقرة: 2 تنص على أنه "لكل شخص الحق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إليه..."¹.

1-3-4- حق العودة في قرارات الأمم المتحدة:

في هذا الجانب أكد المؤرخ "سليمان أبو ستة" على أن: "حق العودة مكفول بحق تقرير المصير، وهو حق صادقت عليه هيئة الأمم المتحدة عام 1946، "كمبدأ"، و"حق"، بمعنى أنه ليس قرارا سياسيا، أو اتفاقا بالتراضي، وقد اعترفت الأمم المتحدة بتطبيقه صراحة على الشعب الفلسطيني منذ عام 1969 فصاعدا، بل إن الجمعية العامة ذهبت إلى حد الإقرار بأن للفلسطينيين الحق في الكفاح المسلح لتنفيذه، لأنه مشروع، ومستند على مبدأ الدفاع عن النفس. ولذلك فإن حق العودة مكفول حسب القانون الدولي للفلسطينيين: (أ) أفراداً؛ عن طريق ميثاق حقوق الإنسان، (ب) جماعة؛ عن طريق حق تقرير المصير"².

يمثل القرار رقم: 194 الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة الشرعية الدولية لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم التي طردوا منها قسرا عام 1948، حيث حظي بالدعم من طرف الجمعية العامة في أغلب دوراتها، كما قامت لاحقا بإصدار مجموعة من القرارات الأممية المؤيدة له، لأنه يشكل أحد أبرز الحقوق الفلسطينية المشروعة غير القابلة للتصرف³.

¹ محمد فهد أبو العثم النسور، المرجع السابق، ص: 176.

² سلمان أبو ستة، حق العودة، المرجع السابق، ص: 22.

³ عبد الرحمان أبو النصر، المرجع السابق، ص: 178.

إن ما يؤكد حجية وشرعية قرار "حق العودة" هو اعتماده بصورة متكررة ودعمه بشكل مستمر من قبل مختلف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، على الرغم من أن قرارات الجمعية العامة غير ملزمة طبقاً للمادة: 10 من ميثاق الأمم المتحدة، كما أنه أضحى يمثل مبدأً أساسياً من مبادئ القانون الدولي، ولا سيما عقب مصادقة الجمعية العامة على القرار رقم: 173 الصادر في 11 ماي 1949، والذي دعا إلى تنفيذ القرارين: 181 و194 كشرط لانضمام الكيان الصهيوني إلى الأمم المتحدة¹.

1-4-1 - قراءة نقدية لنص القرار رقم: 194

1-4-1-1 - الانتقادات الموجهة للجنة التوفيق:

التوفيق في القانون الدولي هو إجراء شبه قضائي لتسوية النزاعات، تقع في منزلة وسط بين التحقيق والتحكيم، يعهد خلاله طرفا النزاع إلى هيئة ما لتبحث في كل أوجه النزاع، وتقترح حلاً لا تكون له صفة إلزامية².

انطلاقاً من هذا التعريف، فإنه يمكن نقد اللجنة من الجوانب التالية:

- تم تأسيس اللجنة ليس بطلب من طرفي الصراع، بل استجابة للتوصية التي تقدم بها الوسيط الدولي "الكونت برنادوت إلى الجمعية العامة.
- عدم وجود مواقف مشتركة بين الطرفين، والتي من شأنها أن تساهم في التوفيق بينهما.
- القرار لم يفوض اللجنة صلاحية تقديم اقتراحات، وبالتالي فإن غايتها ليس التوفيق³، فقد كانت مهامها غير واضحة؛ إذ أشار بعض منتقديها إلى أنها قد تؤثر على القضية سلباً لكنها يقينا لا تنفعها، ولا سيما فيما يتعلق بمسألة القدس ومشكلة اللاجئين⁴.

¹ سوسن بكة، حق العودة، الموسوعة العربية، [د.ت]، ص: 9. تمت الزيارة يوم: 13 - 02 - 2022، الساعة:

15:30، متاح على الرابط: <http://arab-ency.com>.

² نادية شكيل، المرجع السابق، ص: 56.

³ المرجع نفسه، ص: 56.

⁴ أحمد الشقيري، أربعون عاماً في الحياة العربية والدولية، دار النهار، بيروت، 1969، ص: 546.

إن لجنة التوفيق الدولية في فلسطين قد وجهت اهتمامها مع مطلع الخمسينيات نحو تطوير الأوضاع المعيشية للفلسطينيين المقيمين في أماكن اللجوء المختلفة، بدل البحث عن تسوية دائمة لقضيتهم.¹

1-4-2- الانتقادات الموجهة للبند الحادي عشر المتعلق بحق العودة للاجئين

- يتكون البند: 11 الخاص بحق العودة للاجئين من 122 كلمة، من مجموع 1116 كلمة لكل بنوده (بالإنجليزية)، ومن تلك الكلمات الـ 122، هناك واحد وخمسون كلمة تدعو فيها "لجنة التوفيق"، التي استحدثتها الأمم المتحدة لتسوية القضية، من خلال تسهيل عودة اللاجئين وتوطينهم وتأهيلهم وتعويضهم. فقد تم طرح التوطين والتعويض بشكل متعادل في البند: 11 مع العودة المفترضة.²

- إرجاء تسوية قضية اللاجئين التي لقبها "أرنولد توينبي Arnold Toynbee" بـ "جريمة العصر" أو المأساة المريعة أو الجريمة الشنعاء، إلى ما بعد إيجاد حل دائم للقضية الفلسطينية، بالرغم من أن المشكلة كانت تستدعي تسوية شاملة دون أي تأخير، وهذا ما أوصى به "الكونت برنادوت" وكذلك خليفته الدكتور "رالف بانش Ralph Bunche". وتعليقا على ذلك، قال القانوني الكبير "رينيه رادلي Renée Radley": "إن حق الفرد بالعودة إلى منزله لم يكن يوما في أي مؤتمر دولي يستند لقانون دولي أو مرهونا بموقف جيرانه

¹ سمير طراد، الوقوع في المتهاتات، الثغرات القانونية والعلمية في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين (دراسة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان)، مطبعة المثني، بيروت، 2005، ص: 38.

² إبراهيم علوش، وحتى القرار 194، 24 - 05 - 2010، منتديات فرسان الثقافة، ص: 5. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 13:20، متاح على الرابط:

<https://www.omferas.com/vb/showthread.php?p=2296&p=99570>

الأخريين"¹، أي لا يحق لأي كان ربط عودة اللاجئين إلى ديارهم التي هجروا منها بقرار دولي، أو بموافقة أي طرف كائنا مكان، كما لا يمكن تأجيله إلى غاية تسوية الصراع القائم بين الدول العربية والكيان الصهيوني التي قد لا يتم تحقيقها².

- لم يفرض القرار على الكيان الصهيوني إجبارية تنفيذ بنوده حالا، بل التمس منه بذل كل المساعي من أجل تنفيذه في أقصر مهلة ممكنة، كما أوجب على اللاجئين الراغبين في العودة العيش بسلام مع جيرانهم - يقصد اليهود -؛ وهذا شرط تعسفي جائر ضد أصحاب الحق، إذ كان من المفروض أن يسمح لهم بالعودة دون أي قيد³.

- إن صياغة عبارة "اللاجئين الراغبين بالعودة إلى ديارهم" من غير إرفاقها بكلمة الفلسطينيين، أفضى إلى شمولها لجميع اللاجئين ولاسيما اليهود المشتتين على مختلف أرجاء العالم، وذلك طبقا للرواية الصهيونية والغربية التي تشير إلى أنهم "قد تحولوا إلى لاجئين منذ حوالي 2000 عاما بعد أن طردهم الفرس والرومان من وطنهم التاريخي فلسطين باعتبارها الأرض التي وعدهم بها "الرب يهوه"⁴. وبالفعل فإن عدم تحديد هوية اللاجئين الذين يقصدهم القرار رقم: 194، أدى بالصهاينة إلى جعله عاما يشمل كذلك اليهود المستقرين في مختلف دول العالم، حيث أقدموا على اصدار ما عرف بـ: "قانون العودة" عام 1950⁵؛ الذي فتح الباب أمام استقدام المزيد من المهاجرين اليهود إلى أرض

¹ رشيد فتحي، قراءة في القرار 194، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 26 - 01 - 2009، ص: 12. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022. الساعة: 14:23، متاح على الرابط:

[/https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24](https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24)

² المرجع نفسه، ص: 12.

³ سوسن بكة، المرجع السابق، ص: 9.

⁴ رشيد فتحي، المرجع السابق، ص: 13.

⁵ قانون تبنته الكنيسة الأولى في 5 جويلية 1950، وهدفه كما جاء في البند الأول: "إن من حق كل يهودي أن يهاجر إلى إسرائيل". (ينظر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، حق العودة. تمت الزيارة يوم: 5 ماي 2025، الساعة: 21:11، متاح على الرابط:

<https://www.madarcenter.org>

فلسطين، وفي مقابل ذلك منع اللاجئين الفلسطينيين من ممارسة حقهم في العودة إلى وطنهم السليب.

- ثمة العديد من التفسيرات القانونية التي تجرد البند: 11 من محتواه، ومن أبرزها أن البند خاص بلاجئي عام 1948، ويستثني أبناءهم وأحفادهم، ومن بينها، أن الدول العربية هي المسؤولة عن ترحيل الفلسطينيين، وعليه فإنها تتحمل مسؤولية عودتهم وتعويضهم¹.

- أما فيما يتعلق بمسألة التعويض التي تضمنها الجزء الثاني من البند: 11، فإنه أوجب إلزامية حيازة الفلسطينيين للمستندات والأوراق الثبوتية أو أي شواهد تدل على أنهم تركوا ممتلكاتهم في فلسطين، وقد قامت لجنة التوفيق بفرض هذا الشرط على جميع المسؤولين العرب والفلسطينيين وخصصت له أغلب وقتها من عام 1948 إلى غاية عام 1952، وبذلك فإن الأغلبية العظمى سيحرمون من التعويض ولن يتمكن إلا حوالي 20% من الحصول عليه، خاصة وأن ما يقارب 80% من ملكية اللاجئين كانت عامة أو على الشيوع، وبالتالي ضياع حقهم في العودة والتعويض².

رغم النقائص الكثيرة التي تشوب نص القرار رقم: 194، إلا أن بعده القانوني والسياسي ساهم في بقاء قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة مطروحة بقوة في جدول أعمال هيئة الأمم المتحدة، بوصفها قضية تستدعي كل الاهتمامات القانونية، السياسية والإنسانية، بالتالي ضمان استمرار كسب الدعم الدولي الرسمي، الشعبي والمؤسساتي لقضيتهم وحق العودة، ومناصرتهم في التصدي للادعاءات الصهيونية التي تستند على أباطيل وخطابات عنصرية. وعليه فإن التأكيد بصفة دورية على إلزامية تنفيذ

¹ إبراهيم علوش، المرجع السابق، ص: 6.

² رشيد فتحي، المرجع السابق، ص: 14.

القرار رقم: 194 بالغ الأهمية كونه من أبرز القواعد القانونية التي يعتمد عليها للذود عن قضية اللاجئين وحق العودة.¹

2- لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين (United Nations Conciliation Commission for Palestine)

تأسست لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والمختصة بالقضية الفلسطينية بمقتضى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: 194، حيث تشكلت من الدول التالية: (فرنسا، تركيا والولايات المتحدة الأمريكية)، وقد فوضها القرار القيام بالمسؤوليات التي كانت سابقا منوطة بوسيط الأمم المتحدة الكونت برنادوت، من خلال اقتراح الحلول الممكنة للتوفيق بين الأطراف المتنازعة، وذلك إما تحت إشراف اللجنة أو عبر اجراء مفاوضات مباشرة استنادا لرؤى الجمعية العامة أو مجلس الأمن. كما طلب القرار من اللجنة تقديم توصيات إلى الدورة الرابعة للجمعية العامة لغرض تمكين اللاجئين من العودة وإعادة إسكانهم وتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية.²

شرعت لجنة التوفيق في ممارسة مهامها عقب تشكلها مباشرة، حيث عقدت ثلاثة مؤتمرات هدفت من خلالها إلى تجسيد قرارات هيئة الأمم المتحدة على أرض الواقع وهي كالتالي: (مؤتمر بيروت من 21 مارس إلى 5 أبريل 1949، مؤتمر لوزان من 9 أبريل إلى 8 جوان 1949 ومؤتمر باريس من 9 جوان إلى 15 سبتمبر 1949)، وقد وضعت لجنة

¹ محمد يوسف أبو ليلا، القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحق العودة، جمعية راصد لحقوق الانسان، 26 - 07 - 2015، ص 25. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 23:45، متاح على الرابط:

<http://www.rassed-lb.org/news.php?extend.579.32>

² الموسوعة الفلسطينية، التوفيق (لجنة - الدولية)، تمت الزيارة يوم: 12 - 04 - 2022، الساعة: 21:00، متاح على الرابط: <https://palestinapedia.net>

التوفيق لكل مؤتمر مجموعة من الضوابط التي توضح مجريات سيره ومحاورة المختلفة¹، ومن أبرز النقاط الرئيسة التي حظيت بقدر كبير من الاهتمام في تلك المؤتمرات هي:

- تفصي عدد اللاجئين وتعويض من لا يريد العودة منهم.
- محاولة إيجاد حل لمسألة الحدود بين طرفي الصراع؛ برسم حدود دائمة بينهما.
- توفير الحماية القانونية للأماكن المقدسة.
- بذل الجهود الممكنة لتحسين الحياة الاقتصادية بالمنطقة².

كما ختمت المؤتمرات جلساتها بصياغة خمسة تقارير تضمنت ملخصا شاملا لأهم القضايا التي تم تداولها، وقد أشادت من خلالها بأهمية تلك الاجتماعات في إيجاد تسوية عادلة لقضية اللاجئين، وكشفت بشكل صريح أن حل هذه المشكلة سوف يساهم ليس فقط في تهوين حجم الكارثة الانسانية التي حلت بالفلسطينيين، بل ستساهم كذلك في تذليل العقاقب أمام المساعي الرامية إلى معالجة الصراع بشكل نهائي³.

لقد أعربت الدول العربية فور تشكل اللجنة عن نيتها للتعامل معها، بينما كان موقف الكيان الصهيوني اتجاهها مترمما، إذ لم يبد أي استعداد للاذعان إلى اقتراحاتها؛ ولاسيما ما تعلق بمسألة اللاجئين، فقد كشف علانية عدم عزمه السماح لهم بالعودة إلى فلسطين حسب ما أشار إليه نص القرار الأممي رقم: 194، وحجتهم في ذلك أن العرب هم المسؤولون عن حدوث هذه المشكلة لأنهم هم الذين طلبوا منهم إخلاء منازلهم، وعلى إثر هذا الموقف الصهيوني المتعصب تراجعت تطلعات لجنة التوفيق وأحجمت عن الاضطلاع بمسؤولياتها، حيث صرفت اهتمامها إلى المواضيع الجانبية، ولاسيما محاولة استرجاع أموال اللاجئين

¹ إبراهيم شقيب، حرب فلسطين 1948: رؤية مصرية، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1986، ص ص: (470 - 471).

² المرجع نفسه، ص: 471.

³ المرجع نفسه، ص: 471.

الفلسطينيين المصادرة من قبل الكيان الصهيوني، حيث تمكنت عام 1952 بمعونة "بنك باركليز" و"البنك العثماني" من توقيع اتفاق مع الكيان الصهيوني، وعليه رفع هذا الأخير القيود على ثروات اللاجئين الفلسطينيين التي قدرت بحوالي 2,790,045 جنيه فلسطيني، حيث جرى تنفيذ هذه العملية بتاريخ 3 جوان 1961.¹

لقد سعت لجنة التوفيق إلى تخطي فشلها بإنشاء "بعثة مسح اقتصادي" بتاريخ 23 أوت 1949، كلجنة منبثقة منها، وذلك بمقتضى ما نص عليه البند: 12 من القرار رقم: 194: "إلى لجنة التوفيق صلاحية تعيين الهيئات الفرعية... وما ترى أنها بحاجة إليه لتؤدي بصورة مجدية، وظائفها والتزاماتها"². وقد فوضت البعثة "غوردون كلاب" لقيادتها، وكانت مكلفة بتقصي الحالة الاقتصادية السائدة في الدول المتضررة من حرب عام 1948 في فلسطين، ومن ثم تزويد لجنة التوفيق بتقرير عام عن تلك الحالة.³

في أعقاب قيام لجنة المسح الاقتصادية المشار إليها أعلاه بجولات ميدانية إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين المتواجدة في شتى مناطق ودول اللجوء، انكبت على إعداد تقريرها الذي بعثت به إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 16 نوفمبر 1949، حيث دعت من خلاله إلى إنشاء وكالة قبل أبريل 1950، أو بعده تتولى عملية الاشراف على إنشاء مشاريع تنمية لإعانة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم، كما استفسرت عن سبب تأخر عودتهم إلى ديارهم وتسوية قضيتهم المتمثلة في تهجيرهم عن وطنهم، وأوضح تقريرها أن غالبيتهم يرجون العودة. لذا طالبت بالزامية تسهيل عودتهم إلى منازلهم وممتلكاتهم وقراهم، وكذلك إلى مدنهم الساحلية كحيفا ويافا التي رحلوا منها، كما اقترحت إقامة مكتب توكل إليه

¹ محمد عبد الحميد سيف، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء القانون الدولي العام، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عمان، 2002، ص: (72 - 73).

² الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 194، المصدر السابق، ص: 3.

³ محمد عبد الرحمان عريف، المرجع السابق، ص: 1002.

مهمة تسيير الشؤون المتعلقة بتقدير قيمة التعويضات لتسديدها لهم، استنادا لما تضمنته الفقرة: 11 من القرار الأممي رقم: 194¹.

لقد مرّت عقود عديدة على استحداث لجنة التوفيق دون التوصل إلى حل لمشكلة اللاجئين الذين تفاقمّت معاناتهم نتيجة اشتداد تداعيات الأزمات السياسية التي شهدتها الدول العربية، ولاسيما خلال المرحلة التي سبقت حرب جوان عام 1967 والتي تلتها، وتمسك كل من العرب والصهاينة بطروحاتهم الخاصة لحل المشكلة؛ فالصهاينة يريدون حلها على أساس الأمر الواقع؛ أما العرب فيلتزمون تطبيق قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بإعادة اللاجئين إلى ديارهم لأنها تتماشى مع وجهة نظرهم².

3- القرار الأممي رقم: 302 المتعلق بتأسيس وكالة الأونروا

3-1- تأسيسها

على إثر فشل هيئة الأمم المتحدة في إيجاد تسوية سياسية عادلة لقضية اللاجئين حاولت التخفيف من وطأة الكارثة اقتصاديا، حيث أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 8 ديسمبر 1949 القرار رقم: 302 (الدورة الرابعة)، والذي تم بموجبه تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، مع الإشارة إلى أن هذا القرار قد ثبت ما جاء في البند: 11 من القرار رقم: 194 (الدورة الثالثة)³، حيث جرى تبني قرار تأسيس وكالة الأونروا استنادا إلى الاقتراح الذي تقدمت به الحكومة الأمريكية إلى الجمعية العامة، التي كانت ترأس لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين، وذلك بعدما أصبح مطلب عودتهم إلى وطنهم لا يمكن تحقيقه، نظرا لتعنّت الكيان الصهيوني المحتل ومعارضته تطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بحق العودة. حيث اسندت إلى الوكالة

¹ إبراهيم الجندي، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص: 19.

² إبراهيم شكيب، المرجع السابق، ص: 476.

³ المرجع نفسه، ص: 476.

مهمة إعادتهم وتحسين ظروفهم المعيشية، من خلال إنشائها مشاريع إنمائية واسعة لخلق فرص العمل للاجئين، ومن هنا أضيفت عبارة "تشغيل" إلى اسم الوكالة.¹

بتاريخ 1 ماي 1950 باشرت خدماتها الانسانية المقدمة للاجئين الفلسطينيين في مناطق عملها الرئيسية، بصفتها ممثلة للمجتمع الدولي، وقد تم الاقرار باستمرارها في أداء مهامها إلى غاية الاتفاق على تسوية المشكلة سياسيا وقانونيا بالاستناد إلى قوانين الشرعية الدولية، نظراً لارتباط ظهورها بالقرار الأممي رقم: 181 المصادق عليه من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1947، والذي أقر بتقسيم فلسطين وإقامة دولة لليهود على أراضي الشعب الفلسطيني.²

لقد توقع المجتمع الدولي في ذلك الوقت أن عمل الأونروا سيكون مؤقتاً اعتقاداً منه بأن مشكلة اللاجئين لن تطول كثيراً؛ إذ ستنتهي بمجرد إعادة إسكان جزء منهم في ديارهم وتوطين الجزء الآخر في الدول العربية المجاورة لفلسطين، لكن لم يتحقق شيء من ذلك على أرض الواقع، وعليه اضطرت الجمعية العامة إلى تجديد صلاحية الأونروا كل ثلاث سنوات، وبشكل تلقائي.³

3-2- مقرها

كان مقر عملها خلال السنوات الأولى من تأسيسها في العاصمة اللبنانية بيروت، لكن عقب اندلاع "الحرب الأهلية اللبنانية" تم تحويله إلى فيينا، وعلى إثر اتفاقية أوسلو ولدوافع

¹ عزيزة محمد علي بدر، اللاجئين الفلسطينيون بين حقوق الإنسان وحقوق العودة، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، [د. ت.]، ص: 79.

² علي أبو هاني، "الإطار القانوني لحماية اللاجئين في القانون الدولي (دراسة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفقاً لقرارات الأمم المتحدة)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مج 47، ع 1، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010، ص: (221 - 222).

³ رشيد مقدم، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأهم القرارات الدولية الداعمة لحق العودة"، مجلة دراسات تاريخية، مج 6، ع 1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019، ص: 73.

سياسية أثرت اتخاذ من مدينة غزة مقرا لها باعتبارها نقطة الانطلاق لما عرف بـ: "عملية السلام"، ونتيجة تدهور الأوضاع الأمنية في غزة أرغموا على إنشاء مكتب آخر في مدينة "عمّان"، مع الإشارة إلى وجود مكاتب فرعية لها في مناطق عملياتها المختلفة.¹

3-3- خدماتها

تتلخص مهامها في توفير خدمات التعليم، الصحة، الإغاثة، الخدمات الاجتماعية، القروض الصغيرة، إقامة المخيمات وترميم بعضها وتطوير بنيتها التحتية وتوفير الاعانات الضرورية للاجئين، كما أوكلت إليها مسؤولية حماية حقوق الانسان؛ وذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية البشرية، نشير إلى أن المهام والمسؤوليات الموكلة إليها تتماشى مع متطلبات اللاجئين الفلسطينيين التي سعت إلى توفيرها لهم إلى حين تسوية قضيتهم. وتعد هذه الوكالة من أضخم برامج الأمم المتحدة.²

قامت وكالة الأونروا خلال السنوات الأولى من تأسيسها بدور كبير في تقديم الاعانات خاصة على الصعيد الاجتماعي، حيث أقدمت على كراء أراضي للمخيمات من دول اللجوء لإيواء مئات الآلاف من الفلسطينيين المهجرين من ديارهم، كما ساهمت في تهيئة الظروف المساعدة للاجئين على التعود مع واقعهم الجديد، ومن ثم تحقيق عملية الاندماج الاجتماعي وحتى الاقتصادي في الدول المضيفة قصد تمكينهم من تلبية حاجياتهم بأنفسهم، مع إعطاء صلاحية إدارة شؤونهم إلى الدول التي يقيمون فيها. وهو إجراء في غاية الأهمية تفرضه السياسة الدولية.³ وقد تم طرح هذه الفكرة عام 1950 من قبل الأمين العام للأمم المتحدة "داغ همرشولد Dag Hammarskjöld"، في رسالته التي بعث بها إلى الجمعية العامة، فقد

¹ غصون سليم، دور الأونروا في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين، [د. ن.]، [د. ب.]، [د. ت.]، ص: 16.

² فتحي الكليب، الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للموامة والتوطين، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، [د. ب.]، 2016، ص: 16.

³ أديب زيادة، المرجع السابق، ص: (15 - 16).

ضمنها توصية تدعو إلى تنويع برامج تحسين الظروف المعيشية للاجئين وتطوير قدراتهم من أجل خدمة أنفسهم والتخلي عن مساعدات الأونروا، مع الطلب من الدول المضيفة بخلق الظروف الملائمة لتطبيق هذه التوصية على أرض الواقع¹.

أما على الصعيد الاجتماعي، أقدمت الوكالة على تحسين عمل المؤسسات المجتمعية ومؤسسات المرأة وتنفيذ برنامج تأهيل المعاقين وبرامج الأنشطة الشبابية، كما دأبت على استغلال فرص العمل التي تساهم في التقليل من انتشار ظاهرة الفقر والعوز في صفوف اللاجئين، إضافة إلى الخدمات الصحية التي تضمنت التركيز على تحسين التغذية وتوفير بيئة مناسبة في المخيمات، وكذلك إتاحة التطعيم المجاني لحمايتهم من الأمراض الخطيرة².

أما على المستوى التعليمي، فقد عمدت إلى تقديم الكثير من الخدمات للاجئين الفلسطينيين والتي لا يمكن التغاضي عنها، إذ ساهمت في تكوين العديد من القادة والمفكرين السياسيين، الذين شاركوا في تنوير الحركة الفكرية وتنشيط الحياة السياسية في فلسطين بصفة خاصة والوطن العربي بصفة عامة، كما ننوه بالدور المهم لمراكز التدريب المهني في تخريج يد عاملة متخصصة ساهمت بكفاءتها في رقي المجتمع الفلسطيني³.

على إثر التطورات السياسية التي طرأت على مستوى القضية الفلسطينية بصفة عامة، ولاسيما انعقاد مؤتمر مدريد للسلام بتاريخ 21 أكتوبر 1991 والمفاوضات المتعددة الأطراف بين الفلسطينيين والصهاينة، قررت الأونروا إضافة بعض التعديلات على مهامها التي

¹ علي هويدي، "الأونروا والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين" ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012، ص: 2. تمت الزيارة يوم: 20 - 04 - 2020، الساعة: 12:09، متاح على الرابط:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/events>

² أحمد حسن محمد أبو جعفر، قراءة نقدية في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و 194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، إشراف: باسل منصور، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، السنة الجامعية 2008، ص ص: (73 - 74).

³ المرجع نفسه، ص: 74.

حددها نص القرار رقم: 302 بإغاثة وتشغيل اللاجئين، فقد أصبحت تسعى من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية للاجئين في المخيمات بإنشاء الهياكل التنظيمية الضرورية لتشغيلهم، وبشكل خاص في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا ما سيضفي في الأخير إلى عدم حاجتهم إلى مساعداتها؛ وعليه التخلي عنها وتحمل الدول المضيفة مسؤوليتهم،¹ حري بنا الإشارة هنا إلى أن هذا الاجراء المتمثل في تفويض مهام الأونروا يشكل خطرا كبيرا على قضيتهم، لأنها تشكل الشاهد الأممي الوحيد على تلك المأساة، إذ لا يمكن حل الوكالة دون تحقيق تسوية عادلة للقضية في إطار قرارات الشرعية الدولية.

3-4- مناطق عملها

كلّفت وكالة الأونروا لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في خمس مناطق رئيسة هي: (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ شملت خدماتها 58 مخيما رئيسا تتوزع على تلك المناطق.² حيث يستفيد منها جميع اللاجئين المقيمين هناك، شرط تسجيلهم لديها وإثبات حاجتهم إلى الإغاثة، كما أن نسل أولئك اللاجئين الفلسطينيين الأصليين يستفيدون من حق التسجيل في الوكالة.³ لكن توجد فئات أخرى من اللاجئين لم تستفد من خدماتها نذكر منها:

- الذين لا يستقرون في مناطق عملها وبينهم: فلسطينيو العراق، مصر، دول الخليج، داخل الأراضي المحتلة عام 1948 وباقي الدول.

¹ مقدم رشيد، "الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم - اللاجئين الفلسطينيين - نموذجا"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 15 جوان 2020، ص: 68.

² قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "الأونروا... برنامج العمل وتقييم الأداء، تقرير معلومات (15)، بيروت، 2010، ص: 9.

³ موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اللاجئين الفلسطينيين، [د.ت]، تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 14:34، متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/>

- اللاجئين ميسوري الحال، بمعنى الذين يستقرون خارج مخيمات اللجوء في الدول التي تقدم فيها خدماتها.
- اللاجئين "المرحلون قسرا داخل فلسطين" نذكر منهم: المرحلون داخل مدينة "القدس" وخارجها، وقرى: "عمواس"، "بيت نوبا" و"يالو".
- الذين كانوا يتواجدون خارج فلسطين قبل نشوب حرب 1948، وكذلك الذين هجروا من وطنهم عقب عام 1952، وهو العام الذي حددته الأونروا كآخر عام للجوء، علاوة على الفلسطينيين الذين رحلوا على إثر حرب 1967 وما بعدها.
- المنفيون وفاقدو هوياتهم وأوراقهم الثبوتية¹.

3-5- مصادر تمويلها

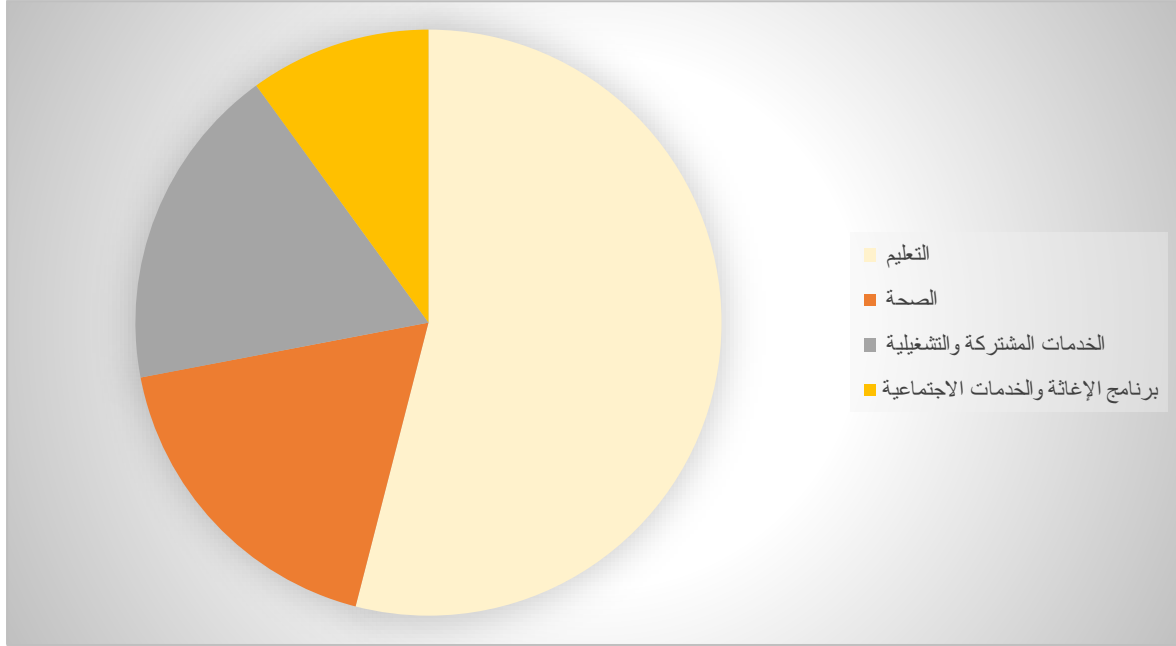
تتحمل الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة مسؤولية تقديم المساعدات المالية للوكالة بشكل دوري، كما تخصصت لها الأمم المتحدة جزءا من ميزانيتها العادية، والتي تستخدم في الأصل لتغطية تكاليف الموظفين الدوليين،² وتحتل الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى كأكبر دولة ممولة للوكالة تليها المفوضية الأوروبية، فقد قدرت قيمة الاعانات المالية الأمريكية والمساعدات الإنسانية التي منحتها للأونروا إبان الفترة الممتدة ما بين (1948 - 1967) بنحو 411 مليون دولار، أي ما نسبته 65 % من إجمالي ميزانيات الوكالة الدولية للفترة السالفة الذكر³.

¹ أحمد حسن محمد أبو جعفر، المرجع السابق، ص: 75.

² Website of UN jobnet, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Visited on :12 - 04 - 2022 , Available at the link : <https://www.unjobnet.org/organizations/UNRWA>

³ قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "الأونروا" ... برنامج العمل وتقييم الأداء، المرجع السابق، ص ص: (12 - 13).

تعد الأونروا الوكالة الأممية الوحيدة التي لها ميزانية مستقلة، إذ تشرف على تمويل بعض الخدمات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين، والدائرة النسبية التالية توضح ذلك. دائرة نسبية توضح مساهمة الأونروا في تمويل بعض الخدمات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين



المصدر: قسم الأرشف والمعلومات، "الأونروا"... برنامج العمل وتقييم الأداء، المرجع السابق، ص: 13. (الشكل من إنجاز الباحثة).

3-6- تقييم أدائها

تتمثل أبرز الانتقادات الموجهة لوكالة الأونروا في اختزال نشاطها على الصعيد الإنساني بتقديم خدمات الإغاثة والتشغيل، واستثناء تدخلها لصالح تسهيل عودة اللاجئين إلى ديارهم، ويعتبر هذا الاستثناء مقصود، خاصة وأن "المفوضية العليا لشؤون اللاجئين" تقوم بهذا الدور بصفة عادية، كما أن ما يعاب عليها هو أن التسجيل في قوائمها يستدعي الحاجة إلى الإغاثة، عوض الاستناد إلى صفتهم لاجئين، وقد عرقلت هذه الاجراءات الكثير منهم ولم تسمح لهم بالتسجيل. إضافة إلى اتصالها من أداء مهمة تسيير شؤون المخيمات،

وعليه فإن مهامها تركز بشكل خاص على إدارة وتوفير الخدمات في الجوانب التالية: التعليم، الصحة، الإغاثة والخدمات الاجتماعية داخل المخيمات وخارجها¹.

من جانب آخر، نشير إلى محاولة بعض الدول اختراق الدور الذي تقوم به الوكالة؛ بتحويلها من مؤسسة تقدم المساعدة للاجئين الفلسطينيين دون خرق أحكام الفقرة: 11 من القرار رقم: 194 إلى مؤسسة توجه مساعداتها وتبني خطة تهدف إلى طمس أحكام الفقرة المشار إليها، ويستبدل حق العودة بخطة إعادة التوطين وإعادة التأهيل، وهذا هو الاتجاه الذي يتم دفع الأونروا نحوه منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، إن الحفاظ على ميزانيتها، بل وزيادتها وإطالة أمد ولايتها لا يشير إلى عصمة موقفها، بل يفتح الباب للتدخل في ذلك الموقف لإنهاء خدماتها، وصولاً إلى القضاء على ملف اللاجئين، وهذا ما أثبتته "برنامج تنفيذ السلام" في مناطق الحكم الذاتي الذي أقيم بتاريخ 26 أكتوبر 1993، بعد أقل من شهرين من توقيع اتفاق إعلان المبادئ (أوسلو) وفقاً لتوصيات مجموعة عمل اللاجئين وبدعم من الدول المانحة، وباعتمادها هذا البرنامج تكون الوكالة قد وضعت نفسها موقع متوافق مع توجيهات اتفاقيات أوسلو، وتشارك في دعم تنفيذه².

4- القرارات الأممية المؤيدة لحق عودة اللاجئين الفلسطينيين

4-1- قرارات الجمعية العامة

أمام إخفاق المجتمع الدولي في إلزام الكيان الصهيوني بتنفيذ القرار الأممي رقم: 194 المتضمن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، مضت الجمعية العامة للأمم المتحدة في إصدار حزمة من القرارات المؤيدة والداعمة لحق العودة كحق شرعي وقانوني لا يسوغ

¹ اسمهان شريح، الأونروا من التأسيس إلى التقليل، المجموعة 194، 14 - 03 - 2006. تمت الزيارة يوم: 12 -

04 - 2022، الساعة: 11:44، متاح على الرابط: <https://group194.net/article/5270>

² Ramzi Rabah, Palestinian refugees, the displaced & the final status negotiation member of Palestinian democratic cultural forum the, Arab progress House for press, Beirut, p: 9.

إنكاره أو التغاضي عنه، وفيما يلي نحاول عرض بعض القرارات للدراسة، قصد تقييم مدى مصداقية الجمعية العامة للأمم المتحدة في التعاطي مع قضيتهم لإيجاد حل عادل لها.

- **القرار رقم: 513:** صدر خلال انعقاد الدورة السادسة للجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 26 جانفي 1952، تضمن البند الأول منه تكليف وكالة "الأونروا" بوضع برنامج يساهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين، أما البند الثاني منه فقد دعا إلى ضرورة الالتزام بإعادة إدماجهم عن طريق العودة إلى وطنهم أو إعادة توطينهم، وذلك استنادا إلى ما جاء في البند: 11 من القرار رقم: 194 والبند: 4 من القرار رقم: 1393¹.

الملاحظ على هذا القرار أنه حاول البحث عن حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن حقهم في العودة إلى موطنهم الأصلي بصفته حق قانوني ومشروع؛ وذلك من خلال طرح خيار التوطين بدلا من البحث عن العراقيل التي تحول دون عودتهم والعمل على تذليلها والتغلب عليها، لكن مقترح التوطين هذا ورغم سعي مختلف الأطراف لطرحة بقوة خلال السنوات اللاحقة، إلا أنه سيرفض في كل مرة من قبل اللاجئين الفلسطينيين؛ لأن هدفهم الأسمى هو العودة إلى أرضهم، كما يتبين لنا من فحواه محاولة التأكيد على أهمية تحسين أوضاعهم الاقتصادية، وذلك تمهيدا لإلغاء خدمات الأونروا.

- **القرار 2452:** أصدرته الجمعية العامة بتاريخ 19 ديسمبر 1968، حيث تطرق إلى ضرورة إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وقد تمت الإشارة إلى ذلك في فقرتين هما:

الفقرة (أ)؛ تضمنت التأكيد على أهمية عودة لاجئي عام 1967 للتقليل من حجم المأساة التي حلت بهم، وقد طالبت الجمعية العامة من الكيان الصهيوني ضرورة تسهيل هذه العودة في أقرب وقت ممكن، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات اللازمة، وتم تفويض

¹ United Nation, Resolutions adopted by the General Assembly at its 6th session, Résolution (513), 26 Jan 1952, Visited on : 12-04-2022, Available at the link: <https://research.un.org/en/docs/ga/quick/regular/6>

الأمين العام لمراقبة تطور تنفيذ القرار لاطلاع الجمعية العامة على أبرز المستجدات المرافقة لتجسيده على أرض الواقع¹.

الفقرة (ب)؛ أشارت إلى ضرورة الاسراع في تطبيق ما تضمنته الفقرة: 11 من قرار الجمعية العامة رقم: 194، خاصة في ظل عدم بذل أي مساعي من أجل تطبيق برنامج إعادة دمجهم إما بتسهيل عودتهم إلى ديارهم أو بتوطينهم، وهو البرنامج الذي وضعته الجمعية العامة في الفقرة: 2 من القرار رقم: 513 (الدورة 6)، وأشارت إلى أن وضعهم مثير للقلق، وتأسفت عن اخفاق "لجنة التوفيق الدولية بشأن فلسطين" في التوصل إلى أي حل من شأنه أن يفضي إلى تطبيق نص الفقرة: 11 من قرار الجمعية العامة رقم: 194، وجددت طلبها من اللجنة الاستمرار في البحث عن الحلول الممكنة لتنفيذه².

لقد صدر القرار المشار إليه أعلاه عقب حرب 1967، وهو أول قرار فصل بين اللاجئين الفلسطينيين، حيث صنفهم إلى صنفين هما: لاجئي 1948 ولاجئي 1967، وقد أصبح لاحقا أساس أغلب القرارات الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة والتي أصبحت تخصص بعضا من بنودها للفئة المهجرة نتيجة الممارسات الإرهابية الصهيونية إبان عامي (1947 - 1948)، وبعضها الآخر للذين هجروا أثناء حرب 1967.

- **القرار رقم: 2535**: تم اصداره بتاريخ 10 ديسمبر 1969؛ أي عقب مرور حوالي عام على تبني القرار رقم: 2452. حيث أشار مرة أخرى إلى أسفه الشديد بسبب عدم عودة اللاجئين إلى وطنهم أو تقديم التعويض لهم كما هو وارد في الفقرة: 11 من القرار رقم: 194، كما أثنت الفقرة (أ) من نصه على دور المفوض العام لوكالة الأونروا، وقد طلبت

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 2452، الدورة 23، 11 ديسمبر 1968، ص ص: (53 - 54). تمت

الزيارة يوم: 15 - 4-2022، الساعة: 13:18، متاح على الرابط:

[www.un.org/en/ya/search/view-doc.asp?smbol=AIRES/2452\(zxIII\)](http://www.un.org/en/ya/search/view-doc.asp?smbol=AIRES/2452(zxIII))

² المصدر نفسه، ص: 55.

منه مواصلة بذل المساعي الهادفة إلى مراعاة العدل في تقسيم الاعانات على أساس الحاجة، ودعت لجنة التوفيق إلى الاستمرار في عملها من أجل تنفيذ الفقرة: 11 من القرار رقم: 194¹.

إن أبرز ما أشار إليه نص القرار رقم: 2535 هو ما تضمنته الفقرة "ب" التي أكدت أن قضية اللاجئين الفلسطينيين العرب لا تزال قائمة بدون حل بسبب رفض الاقرار بحقوقهم غير القابلة للتصرف، وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان، وانتقدت الجمعية العامة هذا الانكار لحقوقهم وأوعزت ذلك إلى الأساليب الإجرامية المتبعة من طرف الاحتلال كالتعذيب، الاعتقال، حظر التجول، تخريب المنازل، مصادرة الأموال، الترحيل وغيرها من الأعمال التعسفية المرتكبة في حق اللاجئين الفلسطينيين وباقي الفلسطينيين المقيمين في المناطق المحتلة، وعليه جددت الإشارة إلى حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف، وأخطرت مجلس الأمن أن الأوضاع المأساوية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سببها التجاوزات الصهيونية وعدم تطبيق القرارات التي أصدرتها هيئة الأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية².

- **القرار رقم: 2672:** صادقت الجمعية العامة (الدورة-25) بتاريخ 8 ديسمبر 1970 عليه، وذلك بعد دراسة محتوى التقرير السنوي للمفوض العام لوكالة الأونروا عن المرحلة الممتدة من 1 جوان 1969 إلى غاية 30 جويلية 1970، أكد هذا القرار على أكثر حقوق الشعب الفلسطيني أهمية؛ ألا وهو حقه في تقرير مصيره، فالجمعية العامة بعدما أشارت إلى قرارها السابق رقم: 2535 (ب) (الدورة 24) وما تضمنه صرحت بـ: "ضرورة الأخذ بمبدأ تساوي الشعوب في الحقوق، وحققها في تقرير المصير المكرس في المادتين: (55، 1) من

¹ الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 2535، الدورة 24، 10 ديسمبر 1969، ص: 64، تمت الزيارة يوم: 15-04-2022، الساعة: 12:19، متاح على الرابط:

[www.un.org/en/ya/search/view-doc.asp?symbol=AIRES/2535 \(zxIII\)](http://www.un.org/en/ya/search/view-doc.asp?symbol=AIRES/2535 (zxIII))

² المصدر نفسه، ص: 65.

ميثاق الأمم المتحدة والمعاد تأكيده مرة أخرى في الاعلان الخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة¹. حيث أكد بشكل صريح على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، ولاسيما أن "حق الشعوب في تقرير مصيرها" تعد من الدعامات الأساسية للأمن والسلم العالميين.

- **القرار رقم: 2963:** صدر في شهر ديسمبر من عام 1972 حيث تطرق إلى الكثير من القضايا أهمها "الحقوق الوطنية لشعب فلسطين"، حيث نبهت الفقرة: (أ) منه إلى القرارات ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين وعبرت بأسى عن عدم تطبيق محتوى الفقرة: 11 من القرار رقم: 194 فيما يخص لاجئي عامي 1947-1948، كما دعت لجنة التوفيق البحث عن سبل تنفيذها، كما ذكر القرار في الفقرة: (د) إلى القرارات المتعلقة بلاجئي عام 1967، حيث أشار في الفقرة: (1) من النص إلى "حق السكان المشردين في العودة إلى ديارهم ومخيماتهم"، أما الفقرة: (4) من النص فقد ناشدت الاحتلال الصهيوني باتخاذ الاجراءات الضرورية لإعادة السكان المشردين².

- **القرار رقم: 3236:** تم إقراره بتاريخ 22 نوفمبر 1974، حيث يعد من أهم قرارات الشرعية الدولية، لأنه جدد مرة أخرى تأكيده على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره³، مشيراً إلى أن: "الجمعية العامة قد نظرت في قضية فلسطين وقلقها عميق القلق أنه لم يتم

¹ دنيا الوطن، القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، غزة، 2004. تمت الزيارة يوم: 16 - 04 - 2022، الساعة:

20:31، متاح على الرابط: <http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/1255.html>

² عبد الناصر قاسم الفراء، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، [د. ت]،

ص: 21. تمت الزيارة يوم: 10 - 02 - 2019، الساعة: 20:48، متاح على الرابط: www.qou.edu

³ عبد الناصر قاسم الفراء، مشروعية الدولة الفلسطينية وفق قواعد القانون الدولي والنظام العالمي، جامعة القدس، غزة، [د. ت]،

ص: 14. تمت الزيارة يوم: 10 - 02 - 2019، الساعة: 21:20، متاح على الرابط:

<http://platform.almanhal.com>

حتى الآن التوصل لحل عادل لها"، وعليه أكدت من جديد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، وخصوصا:

- أ- الحق في تقرير مصيره دون تدخل أجنبي.
- ب- الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية.
- ت- حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف، في العودة لديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها، وتطالب بإعادتهم¹.

يعتبر بعض الباحثين أنه منذ اعتماد القرار رقم: 3236 المشار إليه أعلاه أصبح حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ملازما ومصاحبا لحق تقرير المصير في جميع القرارات، حيث يرى بعضهم أنه أفضى إلى نقل النقاش من مستوى الحق الشخصي بالعودة إلى مستوى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، حيث وصف بعضهم ذلك الوضع بأنه: "شرعة الحقوق للشعب الفلسطيني Bill of Rights for the Palestinian People"، بالتالي نشير إلى أن هيئة الأمم المتحدة ومنذ سبعينيات القرن الماضي أصبحت تتعاطى مع قضية اللاجئين وحقهم في العودة ضمن نطاق حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره².

يتضح لنا مما سبق أنه بالرغم من تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة العديد من القرارات الداعمة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم، إلا أنها ظلت حبيسة الأدراج ولم تحظ بأي محاولة فعلية لتنفيذها على أرض الواقع بسبب معارضة الكيان الصهيوني لها، صاحب النفوذ القوي داخل هيئة الأمم المتحدة والمستمد من دعم الولايات المتحدة الأمريكية.

¹ عدنان عبد الرحمان أبو عامر، المرجع السابق، ص: (48-49).

² نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 263.

4-2- قرارات مجلس الأمن الخاصة بعودة اللاجئين الفلسطينيين

ناقش مجلس الأمن هو الآخر في أرواقه قضية اللاجئين الفلسطينيين، فأصدر بذلك مجموعة من القرارات الخاصة بهم، مع الإشارة في هذا الصدد إلى أن قرارته ملزمة عكس قرارات الجمعية العامة. وقد كانت القرارات التي صادق عليها تنقسم إلى قرارات مباشرة وأخرى غير مباشرة.

4-2-1- القرارات المباشرة

- القرار رقم: 237: تم الإقرار به على إثر حرب عام 1967 في الجلسة رقم: 1361 التي دعا إليها مجلس الأمن لمطالبة سلطات الاحتلال الصهيوني بحماية أمن وسلامة أهالي الأماكن التي شهدت مجموعة من العمليات الحربية، وعدم عرقلة عودة الفارين إلى مساكنهم، كما دعاه إلى إعادة اللاجئين إلى المناطق الفلسطينية التي طردوا منها إبان حرب 1967. وفيما يلي نص البند الذي أشار إلى ذلك: " يدعو مجلس الأمن حكومة إسرائيل إلى ضمان سلامة ورفاهية وأمن سكان المناطق التي جرت فيها العمليات العسكرية، وتسهيل عودة السكان الذين فروا من تلك المناطق منذ اندلاع الأعمال العدائية"¹.
- القرار رقم: 242: صادق عليه مجلس الأمن بتاريخ 22 نوفمبر 1967 في جلسته رقم: 1382، حيث تضمن ما يلي: "إن مجلس الأمن يعرب عن قلقه المستمر إزاء الوضع في الشرق الأوسط، وإذ يشدد على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب وضرورة العمل من أجل سلام عادل ودائم يمكن لأي دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد كذلك أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد تعهدت بالعمل وفقا للمادة: (2) من الميثاق، وتؤكد أن تنفيذ مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق

¹ United Nations, Security Council, Resolution 237 (1967) of 14 June 1967. Visited on : 16 – 04 – 2022, Available at the link :

<https://daccess-ods.un.org/tmp/7744282.48405457.html>

الأوسط ويجب أن يشمل ذلك انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير، وإنهاء جميع حالات الحرب والاعتراف بالسيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة... مع التأكيد على ضرورة تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين¹.

جرى تبني هذا القرار غداة حرب 1967 وما خلفته من موجات لجوء جديدة في وسط الفلسطينيين، حيث أشار إلى قضية اللاجئين دون ذكر عبارة "الفلسطينيين"؛ وهو ما أدى بالكيان الصهيوني إلى استغلال هذه الثغرة والادعاء بأن هذا القرار يشمل كذلك اليهود الذين تخلوا عن ممتلكاتهم في الدول العربية التي كانوا يقيمون فيها قبل هجرتهم إلى فلسطين. وقد أكدت بعض الأبحاث والدراسات المتعلقة بالقرار أن ذلك كان مقصودا من طرف محريه.

4-2-2- القرارات غير المباشرة

اتخذ مجلس الأمن أواخر الأربعينيات ومطلع الخمسينيات مجموعة من القرارات التي تضمنت بشكل غير مباشر الإشارة إلى ضرورة التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة لقضية اللاجئين الفلسطينيين، ومن أبرز تلك القرارات نذكر:

- القرار رقم: 73 الصادر بتاريخ 11 أوت 1949، حيث عبر عن تطلعاته للتوصل إلى اتفاق بين الأطراف المتصارعة خلال عامي (1947 - 1948) حول القضايا العالقة بينهما، وذلك عن طريق مفاوضات تجري إما بوساطة لجنة التوفيق أو بطريقة مباشرة، لكن لم يتم إبرام أي اتفاق².

¹ United Nations, Security Council, Resolution 242 (1967) of 22 November 1967, Visited on : 16 - 04- 2022, Available at the link:

<https://daccess-ods.un.org/tmp/1452928.48348618.html>

² عبد الناصر قاسم الفراء، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص: 25.

أما خلال الفترة الممتدة ما بين سنتي 1950 - 1951؛ فقد طالب مجلس الأمن بضرورة تسهيل عودة اللاجئين المقيمين في المناطق منزوعة السلاح التي حددتها اتفاقيات الهدنة، فضلا عن القرار رقم: 89 الصادر خلال نفس الفترة، إذ طالب بتجسيد أهم ما توصلت إليه لجنة الهدن المشتركة المصرية- الصهيونية، حيث جاء في القرار: "أن حقوق الانسان غير قابلة للتصرف وواجبة الاحترام حتى أثناء تقلبات الحرب... وعلى إسرائيل العمل من أجل تسهيل عودة اللاجئين الذين فروا من المناطق المحتلة منذ بدء العمليات العدائية"¹.

- القرار رقم: 338: تمت المصادقة عليه بتاريخ 22 أكتوبر 1973 في الجلسة رقم: 1747 بتصويت جل الأعضاء ما عدا الصين، حيث طالب نص القرار بوقف إطلاق النار، كما أكد على ضرورة تنفيذ ما دعا إليه القرار رقم: 242 الصادر عام 1967، وقد جاء نص القرار كالتالي:

"إن مجلس الأمن يدعو جميع الأطراف في ساحة القتال إلى وقف إطلاق النار ووضع حد لجميع الأعمال العسكرية، ومتابعة عودة هذه القوات إلى وضعيتها التي تحتلها في مدة لا تتجاوز اثني عشرة ساعة من لحظة اتخاذ القرار، ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم: 242، كما يقرر أنه خلال نفس الوقت الذي يتم فيها وقف إطلاق النار تبدأ المفاوضات بين الأطراف المعنية بهدف إرساء وضعية سلام وأمن دائم في منطقة الشرق الأوسط، ودعا كذلك إلى وضع تقرير مستعجل للمجلس يتابع من خلاله المجلس تنفيذ هذا القرار"².

¹ عبد الناصر قاسم الفراء، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، المرجع السابق، ص: 25.

² United Nations, Security Council, Resolution 338 (1973) of 22 Octobre 1973, p: 9. Visited on: 16 - 04- 2022, Available at the link: <https://daccess-ods.un.org/TMP/4687044.02446747>

- **القرار رقم: 608:** تم إصداره بتاريخ 14 جانفي 1988، وذلك خلال الجلسة "2781" بأغلبية الأصوات؛ حيث لم تمتنع إلا الولايات المتحدة الأمريكية عن التصويت، توجه بدعوة إلى الحكومة الصهيونية لوقف ترحيل المدنيين الفلسطينيين مع ضرورة ضمان عودة المرحلين منهم إلى الأراضي الفلسطينية، إذ جاء ذلك على النحو التالي: "إن مجلس الأمن يعرب عن أسفه البالغ لأن إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال قامت بترحيل مدنيين فلسطينيين متحدية قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذا الشأن، وعليه يؤكد من جديد من خلال هذا القرار ويطلب من إسرائيل الكف عن ترحيل أي فلسطيني مدني آخر من الأراضي المحتلة"¹.

نستنتج مما سبق، أن مجلس الأمن اجتهد في إصدار العديد من القرارات الداعية إلى حماية اللاجئين الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم المشروعة، لكن أغلبها لم ينفذ على أرض الواقع، إذ بقيت مجرد حبر على ورق؛ بسبب اعتراض الاحتلال الصهيوني عليها، والجدير بالإشارة أنه لم يقدم على فرض أي عقوبة على الكيان المحتل بالرغم من أن قراراته ملزمة لجميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة، عكس بعض الدول التي تفرض عليها العقوبات في حالة انتهاكها لقراراته، كما أنه لم يلجأ إلى استعمال القوة التي نص عليها ميثاق هيئة الأمم المتحدة من أجل تجسيد قراراته ذات الصلة باللاجئين الفلسطينيين على أرض الواقع.

¹ الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: 608 (1988)، الجلسة 2781، 14 جانفي 1988، ص: 3. تمت الزيارة

يوم: 16 - 04 - 2022، الساعة: 23:45، متاح على الرابط:

<https://daccess-ods.un.org/tmp/9025399.68490601>

الفصل الثالث

تأصيل تاريخي وقانوني للوجود

الفلسطيني في لبنان

(1948 – 1993)

أولاً: مراحل اللجوء الفلسطيني إلى لبنان ومحدداته

ثانياً: المواقف اللبنانية الأولية من اللجوء الفلسطيني

ثالثاً: تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتوزيعهم الجغرافي

(1948 - 1993)

رابعاً: الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في

لبنان

خامساً: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل القوانين اللبنانية

تعد لبنان من أبرز الدول العربية المجاورة لفلسطين التي شهدت توافد عدد كبير من موجات اللجوء الفلسطيني، التي أسفرت عنها سياسة التطهير العرقي المنتهجة من قبل العصابات الصهيونية لتفريغ فلسطين من شعبها، حيث مرّ لجوؤهم إليها بعدة مراحل متفاوتة، بدءاً من أواخر عام 1947؛ أي مباشرة عقب المصادقة على القرار الأممي رقم: 181 القاضي بتقسيم فلسطين، مروراً بالحرب العربية الصهيونية الأولى بين عامي (1948 - 1949)، وصولاً إلى حربي (1956 و 1967). لقد أدت موجات اللجوء تلك إلى اتخاذ اللبنانيين مواقف متباينة تجاهها على المستويين الرسمي والشعبي، وهو ما استدعى منا تقصي طبيعتها والوقوف على خلفياتها ومنطلقاتها، لاسيما أن تلك المواقف قد انعكست لاحقاً على أماكن إقامتهم وتطور أعدادهم، كما كانت لها تداعيات على طبيعة القوانين والتشريعات المحلية المعتمدة في تنظيم وجودهم المستمر، وهو ما سيتضح جلياً في ثنايا هذا الفصل المخصص لتحليل التطور التاريخي والقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان.

أولاً: مراحل اللجوء الفلسطيني إلى لبنان ومحدداته

1- مراحل

1-1- المرحلة الأولى (ديسمبر 1947 إلى مارس 1948)

يرجع تاريخ أولى موجات اللجوء الفلسطيني عقب اصدار قرار التقسيم إلى يوم 4 ديسمبر 1947؛ أي بعد مرور بضعة أيام فقط من انتشار الفوضى في البلاد، وقد بلغ عدد لاجئي هذه الموجة نحو 250 عائلة فلسطينية، ونتيجة تصاعد العمليات الإرهابية الصهيونية ارتفع عددهم ليصل مع نهاية شهر جانفي إلى ما يقرب (20 - 25) ألف لاجئ، وقد كانت وتيرة اللجوء تزداد كلما اقترب موعد رحيل قوات الاحتلال البريطاني من فلسطين، بسبب تضاعف العدوان الصهيوني على مختلف القرى والمدن وإقدامه على ارتكاب مجازر شنيعة في حق سكانها العزل، إذ وصل عدد المهجرين خلال شهري فيفري - مارس 1948 إلى نحو 75 ألف فلسطيني. وقد كانت لبنان وجهة الكثير منهم نظراً للعوامل الجغرافية، الاقتصادية والاجتماعية التي تربط بين البلدين¹.

لقد وصل في غضون هذه المرحلة عدد معتبر من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان هرباً من الاضطرابات التي أحدثها صدور قرار التقسيم في بعض المدن الفلسطينية وما لبث مداها أن اتسع لتشمل مختلف أرجاء البلاد، فكان خروجهم اضطرارياً بحثاً عن مأوى آمن²؛ إن هذه الفئة الأولى من اللاجئين الفلسطينيين ينتمي أغلبها إلى الطبقة البرجوازية ومن سكان المدن الذين ألفوا قضاء إجازاتهم الصيفية في لبنان، أو ممن كانت تربطهم صلة القرابة

¹ Mohamed Kamel Dorai, Les réfugiés Palestiniens du Liban : Une géographie de l'exil, CNRS Editions, 2013, p :41. Visited on : 12 - 06 - 2023, Available at link :

<https://books.openedition.org/editionscnrs/2428?lang=fr>

² Ibid. p : 38

ببعض العائلات اللبنانية، كما اصطحب في تلك الفترة بعض الصيادين عائلاتهم معهم إلى مدن "صيدا، صور وبيروت"؛ التي كانوا يعملون في موانئها¹.

لقد اقتضى تطبيق قرار تقسيم فلسطين ترحيل الآلاف من الفلسطينيين قسراً لأنهم كانوا يؤلفون الأغلبية المطلقة في القسم المخصص لليهود، والجدير بالإشارة، أن الانتداب البريطاني في هذه المرحلة كان لا يزال قائماً، لكن لا تذكر له أي جهود في سبيل الحفاظ على استقرار البلاد، فقد كانت العصابات الصهيونية تشن هجومات متتالية ضد أهالي المدن والقرى الفلسطينية المختلفة لإجبارهم على الخروج منها أمام أعين سلطات الانتداب دون أن تحرك ساكناً، عدا تدخلاتها الداعية إلى إخلاء الفلسطينيين لمدنهم وقراهم حفاظاً على سلامة أرواحهم، لكن الحقيقة أن ذلك الترحيل كان القصد منه تسهيل احتلال هذه العصابات لها، لتسليمها لليهود وهي شبه خالية من أهلها، الذين أوهموهم أن عودتهم لن تطول.

1-2- المرحلة الثانية: (أفريل 1948 - أفريل 1949)

يشمل الإطار الزمني الذي جرى تحديده لهذه المرحلة البداية الفعلية لتنفيذ خطة "دالت" لطرد الفلسطينيين بشكل جماعي من ديارهم إبان شهر أفريل من عام 1948، كما يشمل جميع العمليات الحربية التي مارس الصهاينة بموجبها سياسة التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني أثناء الحرب العربية الصهيونية عام 1948، والتي أسفرت عن طرد الآلاف منهم إلى لبنان؛ ولاسيما سكان شمال فلسطين، وكان قد نظّر لتلك الحرب وخطط لها العديد من الصهاينة خاصة بعدما تأكدوا من استحالة السيطرة على فلسطين التي كانت آهلة بسكانها الأصليين إلا باستعمال القوة والعنف، فكان اختلاق الحرب والفوضى إحدى الذرائع التي سمحت لهم بإفراغها من شعبها.

¹ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين... اسهامات الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني، تر: ألين بزغوني، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، بيروت، نوفمبر 2008، ص: 8.

1-2-1 - خطة دالت (أفريل - جوان 1948):

لقد طبقت في هذه المرحلة سياسة التطهير العرقي ضد الشعب الفلسطيني على نطاق واسع، إذ شمل التهجير جميع الفلسطينيين من بدو وحضر دون استثناء، وكانت المراكز الحضرية الرئيسة على الساحل وتحديداً شمال فلسطين من أكثر المناطق استهدافاً، وبالدرجة الأولى مدينة "حيفا"، التي انتهي الأمر بغالبية سكانها في لبنان نتيجة مجموعة من الأعمال العدوانية الصهيونية التي مورست ضدهم¹.

حسب بعض التقديرات فإن عدد سكان مدينة "حيفا" قد وصل قبيل سقوطها على يد العصابات الصهيونية إلى ما يقرب 61 ألف عربي، وقد أصبحوا بموجب قرار التقسيم يعيشون في المدينة مع المستوطنين اليهود بصفتهم مواطنين عرب يخضعون للحكم اليهودي، لكن مع تزايد الاضطرابات والاعتداءات الصهيونية المتكررة ضد الفلسطينيين أرغم الكثير منهم على الخروج من المدينة، ولاسيما الأغنياء والمسيحيين الذين توجهوا إلى كنائس "الجليل" التي فتحت أبوابها أمامهم وأمنت لهم احتياجاتهم الضرورية².

بتاريخ 21 - 22 أفريل 1948 احتلّ الإرهاب الصهيوني "حيفا"، وفي أعقاب سقوط المدينة توجه الآلاف من الفلسطينيين إلى الميناء الذي كان لايزال تحت سيطرة قوات الاحتلال البريطاني بحثاً عن ملجأ هناك، إذ غادر نحو 15 ألف منهم المدينة متجهين إلى "عكا" ولبنان، كما تسبب استمرار قوات الهاغانا في قصف منازل العرب وتدميرها وقتل كل عربي تصادفه في طريقها، وكذلك نقص الامدادات وضعف معنويات سكان المدينة وعزلتهم، في ترحيل ما يتراوح بين (40 - 50) ألف فلسطيني، حيث لجأ معظمهم إلى المدن التالية: "عكا"، "الناصرية"، "جنين"، "نابلس" وبعضهم الآخر لجأ إلى خارج البلاد

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p : 41.

² موقع العساس، سقوط حيفا: على الأنقاض صعد الاحتلال (ج 1). تمت الزيارة 20 - 06 - 2023، الساعة:

14:37، متاح على الرابط: <https://www.google.com/amp/s/alassas.net/5706/amp/>

ولاسيما الإسكندرية أو بيروت، ومع حلول شهر ماي لم يبق في "حيفا" سوى ما بين 3000 إلى 4000 فلسطيني¹.

لمّا كانت خطة "دالت" تقوم على تطويق المدينة من جميع الجهات وفتح جهة واحدة فقط أمام المقيمين في المدينة المحاصرة للفرار، فإن تطبيق تلك الاستراتيجية على مدينة "حيفا" قد أدى إلى خروج الآلاف من الفلسطينيين المقيمين فيها ولجوئهم إلى المدن المجاورة، وهو ما ساهم في انتشار الخوف والهلع في أوساط أهالي تلك المدن وإضعاف معنوياتهم، نظرًا لفضاعة ما نقل إليهم من أخبار عن الجرائم الصهيونية المرتكبة في حق المدنيين العزل، وكذلك بسبب التهجير الجماعي الذي تعرض له أهاليها، ومن ثم فإن تأثير احتلال المدينة سيسهل الأمر أمام الصهاينة لاحتلال جميع المدن والقرى القريبة منها.

بناء على ما سبق، شنت العصابات الصهيونية هجومها على "بيسان" و"صفد" لتسريع رحيل الفلسطينيين، ثم وجهوا هجماتهم نحو "عكا"، التي كانت مركزا رئيسا لاستقبال لاجئي المدن الشمالية، وبعد سلسلة من الأعمال العدائية الصهيونية وجد معظم سكان "صفد" و"عكا" أنفسهم في لبنان².

كان يقطن مدينة "عكا" ما بين 12 ألف و15 ألف نسمة، ومع استقبال عدد كبير من اللاجئين، ارتفع عدد سكانها مطلع شهر ماي من عام 1948 إلى ما يقرب 40 ألف نسمة، وكانت القوات الصهيونية قد بدأت في قصف المدينة خلال الأسبوع الأخير من أفريل، مما أدى إلى الرحيل الأول إلى لبنان وحاول بعض اللاجئين العودة إلى "حيفا" لكن قوات "الهاغانا" منعتهم من دخول المدينة، ولذلك استمر النزوح نحو لبنان والجليل الأوسط، حيث

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p: 42.

² شنوف صهيبي، الصراع اللبناني الإسرائيلي وآثاره على القضية الفلسطينية (1982 - 2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد عبد الرؤوف ثامر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، السنة الجامعية (2018 - 2019)، ص: 57.

انتهى الصهاينة من احتلالها يوم 17 ماي ولم يبق في المدينة عقب وقف الأعمال العدائية سوى 5000 إلى 6000 فلسطيني¹.

أما مدينة "صفد"، فقد كان يقيم فيها ما بين 10 آلاف إلى 12 ألف فلسطيني مقابل 1500 يهودي قبل الحرب²، وكان فوج اليرموك الثاني في جيش الإنقاذ الذي دخل فلسطين ما بين 10 - 13 جانفي 1948 بقيادة "أديب الشيشكلي" قد اتخذ من قرية "الصفصاف" التابعة لمدينة "صفد" مركزا رئيسا له³، ومع ذلك فقد سقطت المدينة في يد العصابات الصهيونية مبكراً؛ حيث كان لطرد سكان "حيفا"، و"طبريا"، وسقوط القرى المجاورة تأثير كبير على معنويات أهالي المدينة، إذ مع حلول يوم 11 ماي غادر جل السكان العرب المدينة، وبقي منهم نحو مئة مسن فقط، طُردوا لاحقاً إلى لبنان⁴.

1-2-2- عملية "ديكل" (9 - 18 جويلية 1948):

شرعت العصابات الصهيونية في تنفيذ هذه العملية بتاريخ 9 جويلية 1948 وامتدت إلى غاية اليوم الثامن عشر من الشهر نفسه، إذ يعد "حاييم لاسكوف Haim Laskov" قائدها الفعلي، وقد تولى اللواء السابع الذي كان تحت قيادة المتطوع اليهودي من أصول كندية "بن دنكيلمان"، والفرقة 21 التابعة للواء "كارميلي"، تنفيذ الأوامر التي تضمنتها خطة "ديكل"؛ والتي كانت تستهدف "مهاجمة قوات فوزي القاوقجي" - وحدات جيش الإنقاذ - الموجودة في "الجليل الغربي وداخل الناصرة وفي جوارها" والقضاء عليها نهائياً⁵.

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p: 42.

² Ibid.

³ علي حبيب الله، صفد... سقوط المدينة (4/4)، موقع عرب 48، 16 جانفي 2022. تمت الزيارة يوم 18 - 06 -

2023، الساعة: 20:12، متاح على الرابط: <https://www-arab48-com.cdn.ampproject.org/v/s/>

⁴ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p: 42.

⁵ بيني موريس، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ج2، تر: عماد عواد، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر 2013، ص: (127 - 133).

في إطار هذه العملية فرضت السيطرة الصهيونية على معظم "الجليل الأدنى" ولاسيما "الناصر"، كما استهدفت المرحلة الأولى (9 - 14 جويلية) من هذه العملية الهيمنة على مجموعة من القرى الممتدة من منطقة "عكا" إلى غاية "الجليل الغربي" ومنها: "عمقا"، "كويكات"، "كفر ياسيف"، "أبو سنان"، "جولس" و"المكر"، كما تقدمت القوات إلى الجنوب فسيطرت على "إعبلين" و"شفا عمرو"¹.

أسفرت هذه المرحلة من عملية "ديكل" عن زيادة مساحة الأراضي الساحلية التي احتلتها العصابات الصهيونية في منطقة "عكا"²، وهو ما أدى إلى نزوح الآلاف من الفلسطينيين خاصة من "شفا عمرو" إلى "صفورية" خلال يومي 14 - 15 جويلية، وقد أحدث هذا النزوح الجماعي ضعفاً كبيراً في نفوس أهالي القرية المستقبلية لهم، التي تعرضت هي الأخرى للقصف الجوي من طرف قوات الاحتلال الصهيوني ليلة الخامس عشر جويلية، مما أدى إلى قتل عدد من سكانها وكذا انتشار حالة من الهلع في أوساط من بقي على قيد الحياة، وقد ترتب على ذلك حدوث موجة لجوء كبيرة، إذ فرّ الفلسطينيون في البداية إلى البساتين القريبة من ديارهم واحتموا فيها، ونظراً لأن قوات الإنقاذ لم تتجدهم خرجوا من القرية باتجاه الشمال، وتحديداً إلى لبنان؛ إذ لم يتخلف منهم إلا نحو 100 شخص، معظمهم من المسنين، وتلا خروجهم تفجير قوات الاحتلال لثلاثين منزلاً في القرية³.

لقد ركزت العصابات الصهيونية هجماتها الحربية خلال المرحلة الأولى من عملية "ديكل" على المنطقة الواقعة في الشمال الغربي لفلسطين (الجليل الغربي)، تحديداً استهداف القرى والمدن الساحلية التابعة لقضاء "عكا"، نظراً لأهميتها الاستراتيجية؛ فقد كانوا يستقدمون عن طريقها الامدادات الحربية الواردة من الدول الغربية المؤيدة لهم في الحرب، وقد أدى

¹ بيني موريس، ج2، المرجع السابق، ص: 128.

² الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، العملية العسكرية "عملية ديكل"، [د.ت]، ص: 1. تمت الزيارة يوم: 12 - 07 - 2023، الساعة: 21:24، متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/militaryopertions/25286/>

³ بيني موريس، ج2، المرجع السابق، ص: 130.

ضعف إمكانيات القوات العربية المتمركزة في الجبهة الشمالية إلى تحقيق الصهاينة لانتصارات حاسمة أفضت إلى إخلاء المنطقة من سكانها الفلسطينيين، وكانوا يتبعون عمليات الإخلاء الواسعة بتدمير المنازل لمنع أهلها من العودة.

أما المرحلة الثانية من عملية "ديكل"، فقد نُفّذت في الأيام العشرة ما بين هددتي الحرب، قصد استكمال الصهاينة احتلال "الجليل الغربي"، إذ استولت على العديد من القرى الواقعة في "الجليل الأدنى"، ثم أرسلت وحدات من اللواء السابع إلى "الجليل الغربي"، حيث تمكنت من احتلال عدد من القرى أهمها: الاستيلاء على "الدامون" بتاريخ 15 - 16 جويلية 1948، وهي من قرى مدينة "عكا"¹.

فضلا عن استيلائهم في الفترة نفسها على القرى التالية: "المجيدل"، "معلول" و"الرويس"، ومن ثم أجّلوا جميع سكانها، ولاحقًا دُمّرت منازلهم كليًا، كما احتلوا مدينة "الناصره" يوم 16 جويلية بعدما فرض لواء "غولاني" واللواء السابع سيطرتهم عليها، إذ كان عدد سكانها الأصليين 15 ألف نسمة، أما عدد اللاجئين المقيمين فيها فبلغ نحو 20 ألف لاجئ، وقد أدى احتلالها إلى تهجير قرابة 30 ألف فلسطيني نحو جنوب لبنان، وشهدت الفترة ذاتها فرار ما يقارب 200 فلسطيني من قرية "الفاهوم" إلى لبنان، وقد استمرت العائلات في اللجوء من القرية بمعدل عشرة عائلات في اليوم، كما احتل لواء "غولاني" يوم 18 جويلية قرى "طرعان"، "حطين"، "مشهد"، "كفر كنا" و"نمرين"، وفي اليوم التالي جرت السيطرة على "تمرة" و"شعب" وغيرها من القرى المجاورة لهما، وتعد قرية "سخنين" آخر القرى المحتلة في هذه الفترة وكان ذلك بتاريخ 20 جويلية².

¹ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، عملية ديكل، المرجع السابق، ص: 1.

² بيني موريس، ج2، المرجع السابق، ص ص: (135، 139).

1-2-3- عملية حيرام (أكتوبر - نوفمبر 1948):

بدأت العملية ليلة 28-29 أكتوبر 1948، وهدفها استكمال احتلال الجليل الأعلى وطرد سكانه وتأمين الحدود الشمالية بوضع خط دفاع مع لبنان، بعدما تمكنوا من احتلال الجليل الأدنى، إذ قاد هذه العملية العسكرية من الجانب الصهيوني كل من: لواء كارميلي (اللواء الثاني)، غولاني (اللواء الأول)، اللواء السابع، ولواء عوديد (اللواء التاسع)، أما من الجانب العربي فقد كانت المنطقة تحت سيطرة قوات جيش الإنقاذ بقيادة "القاوقجي" وبعد الهجوم الصهيوني قَدِّمت له المساعدة من طرف فرقة من الجيش السوري (ضمت كتيبة من متطوعي الجيش المغاربي)¹.

الجدير بالذكر، أن القوات الجوية الصهيونية شنت هجومات خاطفة ومفاجئة بداية من يوم 22 أكتوبر؛ أي قبل تنفيذ العملية العسكرية الكبرى بحوالي أسبوع، وقد كانت "ترشيحا"، "الجش" و"سعسع" من أبرز القرى التي تعرضت إلى القصف المكثف حينذاك بطائرات من نوع "بي 17"، وسي 47"، وهو ما أسفر عن طرد أهالي تلك القرى وفرار بعضهم، نظرًا لفضاعة المجازر التي كانت ترتكب ضدهم².

لقد قدر عدد القوات التي كانت على استعداد تام لتنفيذ عملية حيرام بنحو 15 ألف جندي، كانوا منتشرين على المناطق التي من المقرر أن ينطلق منها الهجوم، ومع حلول السابعة والنصف مساءً من يوم 28 أكتوبر 1948، توجه لواء "شيفاع" من "صفد" باتجاه الغرب، وانطلقت قوات اللواء "عوديد" من قرية "الكابري" شرقي مستوطنة "نهاريا" نحو الغرب، وكانت خططهم تقوم على تمويه جيش الإنقاذ بأن الحملة الرئيسية ستنتقل من الغرب، فلا يتقطن لإرسال قوة خاصة للتصدي للواء "شيفاع"، الذي يتولى تنفيذ الهجوم الرئيس، إذ شرعت الطائرات في قصفها قبل ذلك بساعتين، ثم وجهت المدافع بكل قواتها صوب مراكز جيش الإنقاذ المركزية وتقدمت القوات البرية للواء "تيشاع" و"شيفاع"، أما لواء "غولاني" فقد

¹ بيني موريس، ج2، المرجع السابق، ص ص: (91 - 92).

² المرجع نفسه، ص: 92.

أقدم على قصف قرية "عيلبون" بالمدافع الرشاشة ليلة 28 - 29 أكتوبر، في حين نفذت قوات "كارميلي" هجوماً على قوات جيش الإنقاذ التي كان مقرها في مرتفع الشيخ عباد والنبي يوشع¹.

أدت هذه العمليات الحربية المكثفة التي قامت بها مجموعة من الألوية الحربية الصهيونية إلى احتلال عدد كبير من القرى شمال فلسطين وتهجير سكانها إلى لبنان، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح عملية حيرام أكتوبر - نوفمبر 1948 وأهم القرى التي جرى احتلالها وطرد سكانها

عملية حيرام 1948		
منفذ العملية	التاريخ	القرى المستهدفة
اللواء السابع	29 أكتوبر - 02 نوفمبر	صفصاف، قديتا، ميرون، الجش، سعسع، كفر برعم، صلحة، المالكية، الرأس الأحمر، الريحانية، علما وديشوم.
لواء غولاني	30 أكتوبر	عيلبون، ألمغار، الرامة، بيت جن، سحماتا ومجد الكروم.
اللواء التاسع	30 أكتوبر	ترشيحا، حرفيش، فسوطه، منصوره، تربخا، إقرت.
لواء كارميلي	30 - 31 أكتوبر	احتل مجموعة من القرى بلغ عددها حوالي: 15 قرية جنوب شرقي لبنان، بدءاً من بليدة إلى كفر كيلا والقنطرة.

المصدر: بيني موريس، المرجع السابق، ج2، ص ص: (192 - 193). (الجدول من إنجاز الباحثة).

¹ يزيد سليمان، 72 عاما على النكبة: حملة "حيرام" 1948 (27/2)، موقع عرب 48، 25 أبريل 2020. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2023، الساعة: 22:15، متاح على الرابط:

<https://www.arab48-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.arab48.com>

نلاحظ من خلال الجدول المرفق أعلاه، مضاعفة العدوان الصهيوني لعملياته الحربية على الجليل الأعلى أثناء الفترة الممتدة ما بين 29 أكتوبر ونوفمبر 1948، إذ استهدفت جميع القرى التي لم يتسن لهم احتلالها إبان عملية "ديكل"، فقد وضعت القوات الصهيونية في هذه المرحلة خطة تلخصت في تقسيم القرى على مجموعة من الفرق العسكرية؛ ومن ثم تتولى كل فرقة مهمة تدمير سلسلة من القرى بصورة متزامنة مع الفرق الأخرى، وكان عدد القرى المستهدفة من قبل فرقة واحدة فقط يتراوح ما بين 6 إلى 15 قرية؛ فعلى سبيل المثال وصل عدد القرى التي جرى تدميرها وإجلاء سكانها من طرف لواء "كارميلي" إلى نحو 15 قرية، وعليه فقد ساهمت هذه الاستراتيجية في إخلاء المنطقة من سكانها في مدة زمنية قصيرة جدًا.

بلغ مجموع اللاجئين الفلسطينيين الذين هجّروا إلى لبنان في الأيام الأولى من هذه العملية حسب المؤرخ "بيني موريس" حوالي 50 ألف لاجئ أو أكثر¹، مع الإشارة إلى أن عدد الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في "الجليل" قبل عملية "حيرام" حسب التقرير الذي نشرته صحيفة "هآرتس" - نقلًا عن صحيفة "القدس العربي" - هو 120 ألف فلسطيني بينهم لاجئين هجّروا إلى المنطقة من القرى المجاورة²، وهذا يعني أنه خلال عملية "حيرام" قد جرى طرد نصف العدد المتبقي من الفلسطينيين في المنطقة. ولقد كان أغلب المهجّرين من المسلمين، أما باقي الطوائف ولاسيما المسيحيون، الدروز والشراسة، فقد تساهلت معهم القوات الصهيونية وسمحت لهم بالبقاء³، نظرًا لمهادنتهم لها وكذا لتقديم بعض المساعدات لها خاصة فيما يتعلق بالمعلومات الاستخباراتية.

¹ بيني موريس، ج2، المرجع السابق، ص: 191.

² وديع عواودة، "وثائق تاريخية إسرائيلية: تفاصيل مروعة عن مذابح صهيونية في قرى فلسطينية - (صور)"، صحيفة القدس العربي، 12 ديسمبر 2021، الساعة: 22:39. تمت الزيارة يوم: 12 - 07 - 2023، الساعة: 12:04، متاح

على الرابط: <https://www.alquds.co.uk/>

³ شنوف صهيبي، المرجع السابق، ص: 58.

نستنتج مما سبق، أن أغلب هجومات القوات الصهيونية على القرى الفلسطينية أثناء تنفيذ عملية "حيرام" كانت خاطفة وحاسمة، وذلك قصد تجنب الخسائر في صفوفها من جهة، ولتفادي وصول أي امدادات عسكرية من الجيوش العربية لنجدة القرية المحاصرة من جهة أخرى، وكذلك لتلافي تدخل هيئة الأمم المتحدة وفرض وقف إطلاق النار، على الرغم من أن هذه الأخيرة كثيراً ما كانت تتغاضى عن المعارك التي يكون فيها النصر لصالح العصابات الصهيونية المحتلة.

1-2-4 - استمرار عملية الإجلاء (نوفمبر 1948 - أبريل 1949):

في أعقاب تنفيذ عملية "حيرام" تلقت العصابات الصهيونية أوامر تدعوها إلى تطهير جميع المناطق الحدودية مع لبنان من الفلسطينيين الذين تخلفوا عن الرحيل خارج حدود البلاد، إذ رُحِّل أهالي قرية "عرب السمنية"، نظراً لموقعها بالقرب من الطريق الساحلية¹، وقد كان عدد سكانها نحو 200 نسمة، إضافة إلى طرد أهالي القرية الكبيرة "دير القاسي" التي يقدر عدد سكانها بنحو 2500 نسمة، فضلاً عن إجلاء أهالي القرى الثلاث: "إقرت"، "كفر برعم" و"الغابسية"، يوم 6 نوفمبر 1948، حيث أخرجوا من ديارهم ونقلوا في شاحنات إلى خارج قراهم².

لقد تواصلت عمليات التهجير خلال شهر أبريل 1949، إذ ترتب عنها ارتكاب بعض المجازر الفظيعة، نذكر منها ما تعرضت له قرية "خربة الوعة السوداء" التي كان يسكنها بدو من "عرب المواسي"، الذين تصدوا في وقت سابق خلال عملية "حيرام" للعصابات الصهيونية، فجاء استهداف القرية عملية انتقامية منهم، حيث وصف قائد الكتيبة 103، التي أقدمت على اقتراف المجزرة، ما حدث قائلاً: "جُمع رجال القرية في مكان معين بينما

¹ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، "عملية حيرام"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2023، الساعة: 12:45، متاح على الرابط:

<https://www.palquest.org/ar/militaryoperations/25292/>

² إعلان بابيه، المرجع السابق، ص ص: (213 - 214).

أخذت القوات تشعل النار في جميع البيوت، وأعدم على الفور أربعة عشر رجلاً، وسبق الباقون إلى أحد المعتقلات¹.

انطلاقاً مما سبق، نلاحظ ارتباط اللجوء الفلسطيني إلى لبنان بشكل خاص بالحرب المدمرة التي خاضتها العصابات الصهيونية ضد مختلف القرى والمدن الفلسطينية التي تقع شمال البلاد، وذلك منذ الإعلان عن قرار تقسيم فلسطين أواخر شهر نوفمبر 1947 إلى غاية نهاية الحرب العربية الصهيونية شهر أبريل 1949، بعد توقيع الاحتلال الصهيوني اتفاقيات الهدنة مع الدول العربية (مصر، سوريا، الأردن ولبنان).

بلغ مجموع الفلسطينيين الذين هجّروا إلى لبنان في أعقاب الحرب العربية الصهيونية عام 1948 حسب أغلب الإحصاءات نحو (100 - 130) ألف لاجئ، أي ما يعادل 14% من مجموع اللاجئين الفلسطينيين في ذلك الوقت².

1-3 - المرحلة الثالثة: (لاجئو حرب عامي 1956 و1967)

إن اللجوء الفلسطيني إلى لبنان لم يكن مقتصرًا على فترة الحرب العربية الصهيونية عام 1948 وما سبقها، بل إن الأيام التي أعقبت العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وكذلك حرب عام 1967 بعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية وقطاع غزة، شهدت لجوء عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى لبنان³؛ ففي عام 1956 دخل إلى لبنان عدد من اللاجئين الذين قرروا مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة بسبب الصعوبات التي واجهوها

¹ إيلان بابيه، المرجع السابق، ص: 214.

² Christie L. Valentine, The Political Implications of Palestinian Refugees: A cross-national case study, School of International Studies, SIS Honors Graduate, Undergraduate, International Relations, International Politics, Class of 2012, Honors Capstone, spring 2011, p: 34.

³ رَأفت مرة، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: الواقع الإنساني والقانوني، تعريف بالمخيمات والمؤسسات الأهلية، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2006، ص: 20.

هناك، وخلال العام نفسه أدى العدوان الثلاثي على مصر والغزو الصهيوني لقطاع غزة إلى فرار نحو 5000 لاجئ فلسطيني عن طريق البحر إلى لبنان¹.

أسفرت الحرب العربية الصهيونية خلال عام 1967 وما ترتب عنها من احتلال الأراضي الفلسطينية التي لم يتحقق احتلالها إبان حرب 1948، عن لجوء أعداد أخرى من الفلسطينيين إلى لبنان، ولكن التقديرات اختلفت حول تحديد عددهم الحقيقي، لكن أغلبها يتفق على أن مجموعهم لا يتعدى 30 ألف لاجئ².

2- محددات لجوء الفلسطينيين إلى لبنان

يرجع سبب لجوء الفلسطينيين إلى لبنان لعدة عوامل أهمها:

- الجوار؛ وقع اختيار سكان بعض القرى والمدن الفلسطينية المتاخمة للبنان اللجوء إليه بسبب القرب الجغرافي، حيث يجمع بين لبنان وفلسطين حدود برية مشتركة، بالإضافة إلى قرب الموانئ البحرية اللبنانية مثل: "صور"، "صيدا" و"بيروت" من موانئ "حيفا" و"عكا" الفلسطينية. وقد كان الاعتقاد السائد لدى اللاجئين الفلسطينيين أن عودتهم لن تطول كثيراً، فالجيوش العربية لن تدخر جهداً في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية من العصابات الصهيونية³.

- صلة القرابة؛ نتيجة قرب لبنان من فلسطين تكونت علاقة المصاهرة بين معظم العائلات اللبنانية والفلسطينية، وعليه فضلت تلك العائلات اللجوء إلى أقاربها في لبنان⁴.

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p :38.

² رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 20.

³ أشرف إبراهيم القصاص، دور المقاومة في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978 - 1982 (دراسة تاريخية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2007، ص: 4.

⁴ هلبين محمد أحمد، "دور حزب الكتائب اللبنانية في مجزرة صبرا وشاتيلا"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، نوفمبر 2020، ص: 133.

- التبادل التجاري؛ كانت تربط بين الفلسطينيين واللبنانيين المقيمين على حدود البلدين تعاملات تجارية مختلفة¹، والواقع أن المقيمين في القرى الحدودية جنوب لبنان كانوا تقريباً يتشاركون في جميع مناحي الحياة مع الفلسطينيين من قضاء "الجليل" و"صفد"، أكثر من تشاركتهم مع باقي أبناء وطنهم²، وبناءً على ذلك تشكلت أواصر الصداقة بين الشعبين، فاختار معظم الفلسطينيون الفرار من بطش العصابات الصهيونية إلى معارفهم في لبنان.

- الاصطياف والعمل؛ كانت بعض الأسر الفلسطينية تفضل قضاء عطائها الصيفية في لبنان وكذلك اللبنانيون الذين كانوا يفدون إلى فلسطين للاصطياف؛ فالحدود كانت مفتوحة أمام الشعبين، من جانب آخر، كان اللبنانيون يعملون في فلسطين، حيث عدّت الجالية اللبنانية من أكبر الجاليات العربية في فلسطين، فقد شهدت موانئها ولاسيما ميناء "حيفا" وشركة النفط وجود الكثير من العمال اللبنانيين الذين قدموا من بلادهم للعمل³.

- التسامح الديني؛ يتميز الفلسطينيون بسماحتهم وانفتاحهم على أتباع الديانات المختلفة، الأمر الذي شكل عاملاً محفزاً لدى اللبنانيين الذين آثروا اللجوء إلى فلسطين هرباً من الطائفية، وعليه ساد الاطمئنان لدى الفلسطينيين الذين اعتقدوا أن الشعب اللبناني سوف يعاملهم بالمثل⁴.

إضافة إلى العوامل السالفة الذكر، لم تكن هجرة أغلب الفلسطينيين إلى لبنان اختيارية، بل كانت اجبارية تحكمت في توجيهها الخطط الصهيونية المعتمدة في الترحيل والقائمة أساساً على تطويق المدن والقرى من ثلاث جهات وترك الجهة الرابعة مفتوحة، وغالباً ما

¹ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 4.

² محمود عادل أبوهلال، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948 - 1975 دراسة تاريخية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2006، ص: 54.

³ المرجع نفسه، ص: 4.

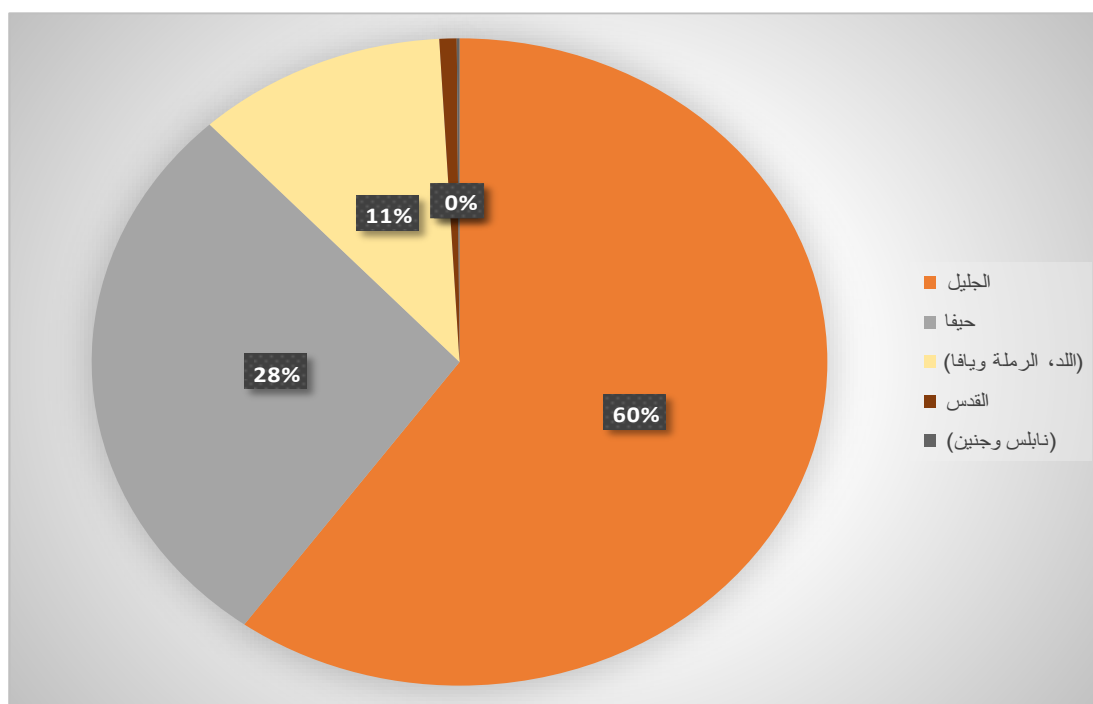
⁴ المرجع نفسه، ص: 4.

كانت قرى ومدن شمال فلسطين تحاصر من الشرق والغرب والجنوب ويترك الشمال مفتوحاً للفرار، فانتهى الأمر بمعظم سكان تلك المناطق باللجوء إلى لبنان.

إن معظم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تنحدر الغالبية العظمى منهم - كما أسلفنا الذكر - من قرى ومدن الشمال الفلسطيني، وهذا ما أكدته سجلات وكالة "الأونروا" خلال عامي 1950 و1951، فهي تشير إلى أن نحو 59.9% من الفلسطينيين طردوا إلى لبنان من منطقة الجليل، وبشكل خاص من القرى الواقعة في الأقضية التالية: "عكا"، "صفد"، "طبريا"، "بيسان" و"الناصرة"، في حين لجأ إليها ما يقرب من 28.14% من "حيفا"، وهجرت ما نسبته 11% من "اللد"، "الرملة" و"يافا"، وأقل نسبة جرى ترحيلها من "القدس" والقرى القريبة منها، والعدد الأقل من ذلك هم ممن طردوا من "نابلس" و"جنين" الواقعتين في الضفة الغربية، حيث لا تتعدى نسبتهم 0.12%؛ وقد استقر معظمهم في جنوب لبنان للبقاء بالقرب من قراهم التي هجروا منها، إذ بإمكان مثلاً زائري تلال قرية "مارون الراس" اللبنانية، أن يبصروا بعض القرى الفلسطينية، منها قرى "قارة"، "الجش"، و"الراس الأحمر"، فكانت إقامتهم في تلك المناطق الحدودية قصد العودة إلى ديارهم في أقرب فرصة ممكنة¹. والدائرة النسبية التالية توضح ذلك.

¹ علي هويدي، "التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص ص: (19، 22).

دائرة نسبية توضح نسبة الفلسطينيين المهجرين من القرى والمدن الفلسطينية إلى لبنان



المصدر: (الشكل من إنجاز الباحثة حسبما توافر لديها من معلومات).

ثانياً: المواقف اللبنانية الأولية من اللجوء الفلسطيني

1- الموقف الشعبي

استقبل اللبنانيون "اللاجئين الفلسطينيين" الفارين من بطش العصابات الصهيونية بترحاب كبير وأمدوهم بالعون، ولم يتوانوا عن فتح ديارهم أمامهم، فقد كان الترحيب لدى الأوساط الشعبية يسوده التضامن والتآزر بصفة عامة، ولاسيما في المناطق ذات الأغلبية الإسلامية، لكن الموارنة انقسموا بين من التزموا التحفظ وعدم التعبير بشكل صريح عن موقفهم، والمعلنين عن تأييدهم والمعارضين لهم؛ إذ نجد على رأس المؤيدين والمتعاطفين مع اللاجئين الفلسطينيين كل من البطريرك الأرثوذكسي "أكسندروس الثالث والمطران غريغوريوس، في حين رفض المطران "أغناطيوس مبارك" التواجد الفلسطيني في لبنان¹، فقد كان يؤكد دائماً في تصريحاته بأن لبنان بلد مسيحي كاثوليكي والمسلمون يسعون إلى طمس هويته، كما سعوا إلى طمس التواجد اليهودي في فلسطين، لذا دعا إلى بذل الجهود الممكنة قصد إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين ووطن قومي للمسيحيين في لبنان، كما طالب بإقصاء المسلمين كلياً من الحكم في البلاد².

يرجع سبب رفض بعض الموارنة للتواجد الفلسطيني في بلادهم إلى كون الأغلبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين هم من المسلمين السنة، وعليه فإن الأمر قد يؤدي حسب اعتقادهم إلى حدوث اختلال في التوازن الطائفي داخل البلد؛ إذ تصبح حينها الطائفة السنية هي المسيطرة على شؤون البلاد، وهو ما سيضر بمصالح الموارنة الذين كانوا يستحوذون على منصبين حساسين في الدولة هما: (رئاسة الجمهورية وقيادة الجيش)، لأنهم كانوا يشكلون الأكثرية حسب الاحصاءات التي تعود إلى فترة الاحتلال الفرنسي.

¹ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: (13 - 16).

² سناء فهمي علي الغول، موقف الموارنة من الوجود الفلسطيني في لبنان (1948 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التاريخية المعاصرة، إشراف: يوسف حسين عمر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأقصى، غزة، السنة الجامعية 2023، ص: 70.

إن المواقف الراضية للتواجد الفلسطيني في لبنان إبان السنوات الأولى من اللجوء كانت جد محدودة، لأن الاعتقاد الذي كان سائداً هو أن اللجوء حالة مؤقتة لن تدوم طويلاً، كما أن موقف الفلسطينيين الذين ظلوا مصرين على العودة إلى ديارهم في أقرب وقت ممكن كان مطمئناً لهم.

بناءً على ما سبق، تواصل تعاطف الشعب اللبناني مع اللاجئين الفلسطينيين طيلة فترة الخمسينيات من القرن العشرين، وقد تجسّد هذا التعاطف على أرض الواقع من خلال مصاحبتهم للاجئين الذين كانوا يتسللون إلى فلسطين لتفقد ديارهم وممتلكاتهم¹.

على الصعيد غير الرسمي كذلك، استقبلت الهيئات والمؤسسات الخيرية المحلية ورجال الدين المسلمين "اللاجئين الفلسطينيين" وقدموا لهم الاعانات اللازمة، وقد ساهم "مكتب فلسطين الدائم"² بدور كبير في إغاثتهم وتأمين احتياجاتهم الضرورية خاصة الصحية، وقد شارك في هذه الحملة التضامنية عدة أطباء كانوا يتنقلون بين المخيمات لعلاج الفلسطينيين³.

2- الموقف الرسمي

بداية وقبل الشروع في دراسة وتحليل الموقف اللبناني الرسمي من اللجوء الفلسطيني، جدير بنا الإشارة إلى طبيعة التركيبة السياسية التي حكمت الدولة اللبنانية الحديثة بعد استرجاعها لسيادتها، والتي يعتبر الاتفاق اللبناني أو ما يعرف بـ: "الميثاق الوطني" المؤرخ

¹ سعود المولى، "الفلسطينيون في لبنان: نحو نضال مشترك"، جريدة حق العودة، ع 48، تصدر عن: بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ماي 2012، ص: 23.

² تم استحداث هذا المكتب من طرف القوميين اللبنانيين لإسعاف المتطوعين في الحرب العربية الصهيونية عام 1948، فقد قام مدير المكتب الدكتور "سليم ادريس" بجهود كبيرة من أجل جمع الأطباء وإرسالهم إلى فلسطين آنذاك للعمل في مستشفياتها، وبعد نهاية الحرب وجهت الخدمات الصحية التي كان يشرف عليها المكتب إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين الموجودة في لبنان. (ينظر: المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، المرجع السابق، ص: 9).

³ المرجع نفسه، ص: 9.

في 1943¹، بمثابة المرجعية الأساسية لها ولاسيما أثناء إقدامها على اتخاذها بعض القرارات والمواقف المتعلقة بمختلف القضايا، وهنا نشير إلى أن الميثاق بالرغم من محاولته الجادة لإشراك مختلف الفرقاء اللبنانيين في إدارة شؤون البلاد، غير أنه كرس مبدأ الطائفية السياسية، وبالتالي فإنه حمل في طياته ما يؤدي حتماً إلى التفرقة والانقسام بدل الاتفاق والوحدة، إن لم يحدث الصدام خاصة إذا تعلق الأمر بمصالح طائفة دينية على حساب أخرى.

انطلاقاً مما سبق، أثار لجوء الفلسطينيين الذين هم في غالبيتهم من المسلمين السنة، إلى لبنان ردود فعل رسمية متباينة، نعرض أبرزها فيما يلي:

2-1 - موقف الرئاسة اللبنانية:

أبدى الرئيس اللبناني آنذاك "بشارة الخوري" ترحيبه باللاجئين الفلسطينيين، حيث تنقل شخصياً إلى مدينة صور لاستقبالهم وخطب فيهم قائلاً: "أدخلوا بلدكم"²، وأكد لهم أن الدولة اللبنانية ستمدهم بالعون وتحيطهم بالاهتمام الضروريين إلى أن يحين وقت عودتهم إلى ديارهم³.

¹ هو في الأصل اتفاق شفوي (غير مكتوب) وضع أساسه كل من بشارة الخوري (الرئيس اللبناني) ورياض الصلح (رئيس الوزراء) للتوفيق بين اللبنانيين المؤيدين لإقامة كيان مسيحي لبناني موالٍ للغرب وبين من يرى أن لبنان يشكل امتداداً طبيعياً لسوريا، إذ كان الهدف منه توحيد السياسة الخارجية اللبنانية بالدرجة الأولى، من خلال دعوة الموارنة إلى عدم التحالف مع الغرب وأيضاً دعوة السنة إلى الاعراض عن مختلف المشاريع الوحدوية العربية، وقد توصلوا إلى نتيجة مؤداها تقسيم المناصب العليا في البلاد استناداً إلى العدد الإجمالي لكل طائفة، فتم الاتفاق على أن يكون الرئيس مارونيا ورئيس الوزراء سنياً ورئيس مجلس النواب شيعياً. (ينظر: ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 225).

² علي عظم محمد الكردي، وسن صاحب عيدان، "موقف لبنان من الوجود الفلسطيني وقيام منظمة التحرير الفلسطينية 1948 - 1964"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج2، ع 27، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2020، ص: 168.

³ محمود الحنفي، "الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص: 57.

لكن ونتيجة لاستمرار قدوم موجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين إلى لبنان، حاول الرئيس "الخوري" تهدئة بعض اللبنانيين الذين أخذوا يتساءلون عما قد ينجر عن اللجوء من تداعيات خطيرة على بلدهم، إذ أصدر بتاريخ 25 أبريل 1948 بياناً موجه إلى الشعب اللبناني، كشف من خلاله أن قلق اللبنانيين على بلدهم وحذرهم طبيعي، لكن لا يجب أن يؤول بهم الأمر إلى السخط والتذمر أو التطاول على اللاجئين، خاصة وأن لجوء الفلسطينيين إلى البلد لم يكن بمحض ارادتهم وإنما هي مأساة فرضها الأمر الواقع، ودعاهم إلى التحلي بالثبات والصبر، والالتزام بالهدوء وتجنب الفوضى، وتقديم يد العون لسلطات بلادهم ودعم مواقفها من أجل خوض غمار الحرب إلى جانب إخوانهم الفلسطينيين ضد الاحتلال الصهيوني، كما التمس منهم مساعدة إخوانهم اللاجئين والعمل على إيوائهم في الملاجئ وتوفير الحاجيات الضرورية لهم¹. يبدو أن هذا البيان ارتبط إلى حد ما بمحاولته الحفاظ على وحدة الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني في البلاد، وتقادي أي تصعيد من الأطراف المعارضة، والذي قد تترتب عنه نتائج لا تخدم أحداً.

2-2- موقف الحكومة اللبنانية:

لقد نوّه رئيس الحكومة اللبنانية "رياض الصلح" إلى الترحيب الجيد الذي حظي به اللاجئين الفلسطينيون في لبنان، وأكد استعداد اللبنانيين "لاقتسام رغيف الخبز معهم"²، كما أعلنت الحكومة اللبنانية برئاسته ترحيبها باللاجئين الفلسطينيين، في بيانها الصادر يوم 26 جويلية 1948، والذي تضمن الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الدولة اللبنانية رفقة باقي الدول العربية في سبيل تحرير الأراضي الفلسطينية من العصابات الصهيونية، من خلال إقدامها على إيفاد أفضل المجندين في صفوف جيشها إلى فلسطين وإرسال كل ما أمكن لها إرساله من أسلحة ومعدات حربية، كما أشاد البيان بالدور الذي قامت به الدولة اللبنانية في

¹ سناء فهمي علي الغول، المرجع السابق، ص: 71.

² محمود الحنفي، المرجع السابق، ص: 57.

الجانب الإنساني والمتمثل في استقبال الآلاف منهم وتوفير ملاجئ مؤقتة لهم وتزويدهم بالمستلزمات الأساسية¹.

من المواقف الحكومية الجديرة بالذكر، موقف وزير الخارجية اللبناني "حميد فرنجية"؛ إذ كانت عباراته ذات أثر حسن في نفوس اللاجئين الفلسطينيين، وقد جاء ترحيبه بتاريخ 5 ديسمبر 1948، على النحو الآتي: "سنستقبل في لبنان اللاجئين الفلسطينيين مهما كان عددهم ومهما طالت إقامتهم ولا يمكن أن نحجز عنهم شيئاً ولا نتسامح بأقل امتهان بحقهم دوننا وما يصيبهم يصيبنا وسنقتسم فيما بيننا آخر لقمة من الخبز"².

يحمل تصريح فرنجية الكثير من المعاني والدلالات التي تعبر عن مدى استعداد بلاده لتقديم يد العون للاجئين الفلسطينيين مهما كانت إمكانياته محدودة؛ ولعل هذا الموقف ارتبط بما تمليه النخوة العربية أكثر من ارتباطه بواجب التضامن الإنساني، ومن ثم فإن تبني مبدأ القومية في التعاطي مع هذه القضية سيأخذ منحى آخر خلال السنوات اللاحقة ليصبح التعامل معهم قائم على أساس طائفي، الأمر الذي سيؤثر عليهم بالسلب ويزيد من اتساع نطاق معاناتهم.

لقد أصدرت الحكومة اللبنانية في أعقاب مواصلة توافد اللاجئين الفلسطينيين قراراً رفضت بموجبه استقبالهم، وقد بررت ذلك الموقف "بأن إجلاء الفلسطينيين عن وطنهم" بشكل جماعي سينعكس سلباً على شعوب المنطقة ويضعف معنوياتها، وعليه اعتزم لبنان السماح للجرحى فقط بالدخول إلى أراضيهم من أجل العلاج، لكن هناك دافعان آخريان لم يعلن عنهما أدباً إلى تبني هذا القرار، وهما:

- الاستجابة لأوامر "الهيئة العربية العليا لفلسطين"، التي طلبت من الدول العربية إيقاف النزوح الفلسطيني نحو أراضيها.

¹ علي عظم محمد الكردي، وسن صاحب عيدان، المرجع السابق، ص: (168 - 169).

² المرجع نفسه، ص: 168.

- خوف السلطات الرسمية من التداعيات السياسية والاقتصادية لموجات اللجوء الجماعي للفلسطينيين على البلاد¹.

2-3- موقف مجلس النواب:

أما على مستوى مجلس النواب، فقد كان التضامن مع الفلسطينيين هو الموقف السائد لدى جميع أعضائه، إذ دعا إلى خلق فرص العمل للاجئين الفلسطينيين للتخفيف من وطأة الكارثة التي حلت بهم وتحسين ظروفهم المعيشية المتدهورة، كما طالبوا بتوفير الخدمات الصحية اللازمة لهم، وقد كانت تلك المطالب تطرح بصفة دائمة ومستمرة في اجتماعاته².

في هذا الإطار، طرح النائب "إميل البستاني" في جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 13 ديسمبر 1951، سؤالاً على رئيس الوزراء اللبناني يتعلق بعمل اللاجئين الفلسطينيين، قائلاً: "إنني سألتك ماذا تنوي أن تفعل بأمر اللاجئين الذين لا ذنب لهم سوى أنهم آمنوا يوماً ما بتدجيل -خداع وتمويه- قادة العرب. لقد أجبتي أن الحكومة ستتهم بأمرهم. فماذا كان هذا الاهتمام؟"³. كما علق على التضييق الذي كانت تمارسه وزارة الشؤون الاجتماعية ضدهم قائلاً: "إن اللاجئين يا سيدي لم يأتوا كغرباء عندما نزلت ضربة القضاء بهم، ونحن مسؤولون مع الحكومات العربية الأخرى عن النكبة التي حلت بهم"⁴.

لقد جاء رد رئيس الوزراء على سؤال "إميل البستاني" على شكل تعليق وليس جواب، وهذا نصه: "إنه يجب علينا أن نعامل اللاجئين الفلسطينيين رعاية ممتازة، وألا نعاملهم كأجانب في لبنان، فالقضية بالنسبة لهم ولنا ليست قضية مادية بل قضية كرامة وشرف لبنان وقضية أخوة عربية"⁵.

¹ سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي، بيروت، ديسمبر 1993، ص: 24.

² المرجع نفسه، ص: 25.

³ حسان حلاق، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918 - 1952 (عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص: 317.

⁴ المرجع نفسه، ص: 317.

⁵ المرجع نفسه، ص: 318.

تطرق النائب رشيد عازار إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين أثناء جلسة مجلس النواب المنعقدة بتاريخ 24 أبريل 1952، إذ كشف عن وضعهم المأساوي قائلاً: "كنا نشاهد في بعض المخيمات حالات تقشعر لها الأبدان، وزرت بنفسني مخيم المية ومية، فرأيت أموراً لا يحلم بها الإنسان، هناك مخيم مخصص للمصدورين (المصابون بالأنفلونزا) منهم 104 يئنون تحت خيم ندية في قلب البلدة، كيف يجيز الضمير وكيف تجيز الحكومة واللجنة المكلفة بشؤون اللاجئين بحصول ذلك؟ إن هناك أمراً إنسانياً لا يجوز للحكومة أن تتوانى عنه هو أمر الصحة العامة، وإننا لا نقبل أن يبقى المرضى تحت ظل خيمة مهترئة"¹.

على العموم، تعاملت السلطات اللبنانية مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين إبان السنوات الأولى من اللجوء بصفتها حالة إنسانية مؤقتة، إذ أقدمت على اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير اللازمة لمد يد العون لهم، وقد كان هذا الموقف سائداً بصفة خاصة طيلة سنوات رئاسة "رياض الصلح" للحكومة وتحديداً من 1948 إلى غاية 1952²، حيث تميزت هذه المرحلة بتمكن اللاجئين الفلسطينيين من الاستفادة بشكل محدود من فرص العمل، إذ تزامن لجوؤهم مع الثورة الاقتصادية التي شهدتها لبنان إبان الخمسينيات، كما أن هذه الفترة لا تزال تحتفظ بالعلاقات الحسنة التي كانت تجمع ما بين الشعبين اللبناني والفلسطيني قبل النكبة نتيجة العلاقات الاقتصادية والتجارية المشتركة وعلاقات المصاهرة والزواج التي ربطت بينهم، علاوة على حاجة الدولة إلى اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة من الفلسطينيين³.

لقد تغير ذلك الوضع في الفترة التي أعقبت اغتيال رياض الصلح، إذ أصبح تواجههم غير مرحب به، خاصة بعدما أصبح مستمراً، إن لم نقل دائماً، حيث طلبت لبنان من باقي

¹ سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 25.

² شنوف صهيب، المرجع السابق، ص: (81 - 82).

³ نوال الزغير، الأمننة واللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية: لبنان نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف: لورد حبش، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، السنة الجامعية 2017، ص: 53.

الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة تحمل مسؤوليتها الكاملة إزاء اللاجئين الفلسطينيين، نظراً لعدم توفر الدولة على الإمكانيات المادية الكافية التي تسمح لها بالقيام بواجبها تجاههم¹. نستنتج مما سبق، أن التصريحات والمواقف التي عبرت عن حفاوة الترحيب باللاجئين الفلسطينيين في بلدهم الثاني، أسقطه الواقع وجعل منه كلاماً عابراً لا يجري ما كانت تخفيه نواياهم، فقد ظلت الأغلبية العظمى منهم في العراق لعدة أسابيع دون مأوى يحميهم، بل بلغ الأمر إلى حدّ تعرضهم لعدة مضايقات أبرزها وصفهم بالضيوف غير المرحب بهم الذين باعوا أراضيهم لليهود وتخلوا عن ممتلكاتهم بسهولة، وهذا ما سناقشه في العنصر المدرج أدناه.

3- تطور الموقف اللبناني من الوجود الفلسطيني

لم تكن السلطات اللبنانية تعتقد إبان السنوات الأولى من اللجوء الفلسطيني نحو أراضيها أن إقامتهم ستدوم لوقت أطول، لكن تلك الحقيقة أخذت تتضح شيئاً فشيئاً ولاسيما بعد عجز لجنة التوفيق الدولية الخاصة بفلسطين في تنفيذ قرار هيئة الأمم المتحدة الذي أقر بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وعقب تراجع دور اللجنة المشار إليها آنفاً مع مطلع عام 1952، شرعت لبنان في إصدار القوانين وتبني السياسات الهادفة إلى تنظيم تواجد الفلسطينيين، مع أخذها بعين الاعتبار المصلحة العليا للبلاد، لكن معظم تلك القوانين كانت تفرض عبئاً، بل باللجوء أحياناً إلى القمع².

لقد بدأ التضييق على اللاجئين الفلسطينيين حينما أقدمت السلطات اللبنانية على ترحيل المقيمين في القرى الحدودية بين لبنان وفلسطين، ثم بررت السلطات أن ما أقدمت عليه كان بدوافع أمنية، وعليه عدّ ذلك الحدث بمثابة نقطة البداية لفرض مختلف الشروط الظالمة عليهم، فقد قضوا ما يقارب خمس سنوات من العيش في الخيام المصنوعة من

¹ شنوف صهيب، المرجع السابق، ص: (81 - 82).

² جابر سليمان، "الفلسطينيون في العراق (حالة لبنان)"، مجلة الفكر العربي، مج 19، ع 94، معهد الانماء العربي، بيروت، خريف 1998، ص: 230.

القماش، وبعدها استفادوا من تسهيلات لتحسين ملاجئهم والتي لم تتعد حد الحصول على "صفائح الزنك"، ومرّت أعوام أخرى ليسمح لهم ببناء جدار يحيط بخيمهم، لكن شريطة ألا يزيد علوها عن المترين، واستمر وضع مبانيهم على تلك الحالة المهترئة إلى غاية أواخر الستينيات، عندما سمح لهم باستخدام الخرسانة في بناء المنازل وتسقيفها¹.

أخذت السلطات اللبنانية في التصعيد من حدّة المضايقات على اللاجئين الفلسطينيين، خاصة على أولئك الذين استفادوا من بعض فرص العمل، مع الإشارة إلى أن الحكومات اللبنانية وهيئة الأمم المتحدة عقدتا اتفاقاً مشتركاً في وقت سابق يقضي بتشغيل الفلسطينيين في مختلف المشاريع التنموية في لبنان، لكن وزير الشؤون الاجتماعية "إميل لحود"² أصدر قانوناً أواخر عام 1951، والذي أصبح ساري المفعول منذ مطلع عام 1952، منعهم بموجبه من مزاوله أي عمل وحجته أنهم يعملون من دون الحصول على المأذونية، وأنهم يزاخمون اللبنانيين في سوق العمل، واشترط على كل من يرغب في العمل التقدم بطلب إلى الوزارة حتى تأذن له بذلك، لأن وزارة الشؤون الاجتماعية تطبق القوانين بطريقة متساوية على جميع الأجانب حتى ولو كانوا فلسطينيين الهوية³.

على إثر ذلك، أبدت بعض الأوساط السياسية معارضتها للقانون الذي أصدره "إميل لحود" وانتقدت رئيس الوزراء "عبد الله اليافي" الذي كان يتغاضى عما يحدث، فقد

¹ صقر أبو فخر، مناحة التوطين، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2010، ص ص: (139 - 140).

² من مواليد العاصمة اللبنانية بيروت بتاريخ 12 جانفي 1936، كان والده جميل لحود من أبرز زعماء الحركة الوطنية اللبنانية ومؤسسي الجيش اللبناني، درس "إميل" في المملكة المتحدة حيث نال شهادة في الهندسة البحرية عام 1960، وكان قد انخرط في صفوف الجيش اللبناني خلال عام 1956 بصفة متطوع ثم جرى ضمه إلى المدرسة الحربية، استفاد من عدة ترقيات توجت بترقيته إلى رتبة عميد في نوفمبر 1989، وهو ما رشحه للوصول إلى منصب قيادة الجيش اللبناني إبان الفترة الممتدة ما بين (1989 - 1998). لينتخب يوم 24 نوفمبر 1998 رئيساً للجمهورية. (ينظر: شبكة الجزيرة الإعلامية، إميل لحود، 10 ماي 2011. تمت الزيارة يوم: 17 - 07 - 2023، الساعة: 19:23، متاح على الرابط:

<https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net>

³ حسان حلاق، المرجع السابق، ص ص: (315 - 316).

أعلن حزب "الهيئة الوطنية" برئاسة "محمد خالد" في بيان له خلال هذه المرحلة استنكاره للإجراءات التي اتخذها الوزير في حق الفلسطينيين، على الرغم من تأييده لفرض الرقابة على الأجانب "لكن أن يعتبر اللاجئين الفلسطينيين أجانب، وأن يلاحق الذين يعملون منهم في لبنان، وأن يحيلهم على المحاكم ليطردوا خارج الحدود، فهذا ما لا نقره عليه، ونجادل فيه على الرغم من تذرعه بالقانون وحرصه على تطبيقه... ثم هل أحصى الوزير هؤلاء الفلسطينيين العاملين؟ وهل يؤلفون بالفعل خطرًا على اقتصاديات لبنان؟ سيما وأن لبنان فتح أبوابه في الماضي القريب لعشرات الألوف من الأكراد والأرمن والبولونيين ومنح الكثير منهم الجنسية اللبنانية على الرغم من أنهم ليسوا عربًا"¹.

في ذات الصدد، تطرق السياسي الفلسطيني "مصطفى الخالدي" إلى قضية منح الجنسية اللبنانية لما يقارب من 28 ألف مسيحي من اللاجئين الفلسطينيين وفتحت أمامهم أبواب العمل على مصراعيها، في حين صنف الـ 100 ألف مسلم من اللاجئين بصفتهم غرباء غير مرحب بهم، كما تم دمج الآلاف من الأرمن في المجتمع اللبناني لأسباب طائفية².

إن النظام السياسي في لبنان يقوم على نظام الحصص الذي يقسم السلطة بالتساوي بين المسيحيين والمسلمين، وعليه كان تجنيس اللاجئين، وظل ينظر إليه على أنه يخل بهذا التوازن الديمغرافي الهش، على الرغم من وجود استثناءات عديدة لتجنيس اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين في الأوقات التي سجّل فيها المسلمون معدلات مواليد أعلى³.

لقد صرح الرئيس اللبناني "بشارة الخوري" وذلك بعد تغير موقفه من قضية التواجد الفلسطيني في بلاده بأن قضية اللاجئين الفلسطينيين قد "اتخذت شكلا طائفيًا ممقوتا"، وهذا بعدما تعرضت الحكومة للعديد من الانتقادات الموجهة مباشرة للقرارات غير المؤيدة للتواجد

¹ حسان حلاق، المرجع السابق، ص: 316.

² المرجع نفسه، ص: 316.

³ Zeina Halabi, «Exclusion and identity in Lebanon's Palestinian refugee camps: a story of sustained conflict», *Environment & Urbanization*, Vol 16, Beirut, October 2004, p: 40.

الفلسطيني في لبنان، وقد دعا الرئيس وزير الشؤون الاجتماعية إلى تأجيل تطبيق قرار منع اللاجئين من العمل، ونتيجة لذلك قاد مؤيدو القرار حملة إعلامية مضادة هدفت إلى تنفيذه¹. كان ردّ وزير الشؤون الاجتماعية "بهيج تقي الدين" -الذي خلف إميل لحود- على طلب الرئيس "بشارة الخوري" ردًا قانونيًا، إذ شدّد على ضرورة الخضوع للقوانين سارية المفعول في جميع دول العالم في هذا الجانب، وأضاف بأن الوزارة لا تسمح بالعمل إلا لمن كان يعمل في منصب أخصائي لا يوجد أي لبناني يمكنه القيام بذلك، كما أشار إلى أن دولته تحتكم إلى مبدأ المعاملة بالمثل في تشغيل الأجانب، وفي النهاية أكد أن الوزارة هي وحدها المسؤولة على اتخاذ قرار السماح للفلسطينيين بالعمل أو الرفض، وأكد أن وضع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان استثنائي، لذلك فإن الوزارة تتساهل في التعامل معهم إلى أبعد حد، وتمنح لهم الأولوية في كل شيء، إلا في حالة تعارض مصالحهم مع مصلحة المواطن اللبناني².

ظلّ وضع اللاجئين الفلسطينيين يزداد سوءًا يومًا بعد يوم إلى أن بلغ أعلى مراحل في أثناء الفترة الأخيرة من حكم الرئيس كميل شمعون، بعدما اندلعت أزمة عام 1958، فقد مورست في حقهم شتى أصناف القمع والتهميش، وأصبح ينظر إليهم على أنهم يشكلون عبئًا كبيرًا على النظام السياسي اللبناني، من خلال تعطيلهم لسيرورة النظام العام في البلد القائم أساسًا على التشكيلات الطائفية المتعددة، علاوة على اعتبار أن استقرار تلك الأعداد الكبيرة منهم في البلد قد شكلت عبئًا اقتصاديًا عليه، وقد عرفت هذه الفترة فرض إجراءات تضيق واسعة على نشاط وكالة الأونروا داخل المخيمات، إذ ألحت السلطات اللبنانية على بقاء الفلسطينيين في خيم مغطاة بصفائح الزنك وكانت توقف أية محاولة لتهيئتها، كما حظرت

¹ حسان حلاق، المرجع السابق، ص: 317.

² بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا أيلول 1982، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003، ص: 42.

على اللاجئين التنقل داخل المخيم أو خارجه إلا بعد الحصول على إذن من الجهات الأمنية، إضافة إلى حرمانهم من إنشاء أية هيئة نقابية أو حزبية تمثلهم¹.

مما سبق، يمكن رد تطور موقف السلطات اللبنانية من الوجود الفلسطيني في البلد إلى عدة عوامل نورد أبرزها فيما يلي:

- **التقيد باتفاقية هدنة رودس 1949:** والتي نصت على تعهد الطرفين اللبناني والصهيوني على الحد من الاعتداءات العسكرية أو المدنية المتوقعة من أحدهما ضد الآخر، وعليه حرص الجيش اللبناني على منع أي لاجئ فلسطيني من العودة إلى فلسطين بغض النظر عن هدفه من العودة، سواء لتفقد ممتلكاته أو لإحضار بعضها كي يعين نفسه في توفير قوته اليومي، أو بيعها للحصول على المال لإعانة أفراد أسرته، أو العودة من أجل الاستقرار مجدداً في وطنه، وعليه كانت السلطات اللبنانية تقوم بتنفيذ سلسلة من الاعتقالات في حق كل من يهمل بالعودة، ونزعت السلاح ممن يملكه من بعض، كما كانت تقوم بتغريم كل من يتخطى الحدود قادماً إلى لبنان، وهو ما حرم الكثير من العائلات من لم شملها².

- **هيمنة الطائفية السياسية في لبنان:** إذ أثرت بشكل واضح على تغير الموقف اللبناني تجاه الوجود الفلسطيني في البلد، خاصة وأن الأغلبية العظمى منهم ينتمون إلى المسلمين السنة، وبالتالي حدوث خلل في التوازن الديمغرافي وميله لصالح الطائفة السنية، الأمر الذي لم تتقبله الطائفة المسيحية التي كانت هي المسيطرة على الشؤون السياسية في البلاد، لذا نجدها سعت للحفاظ على مكانتها بعدم الاعتراض على مشاريع التوطين في بعض الدول العربية، أو بتسهيل منح الفلسطينيين الذين يدينون بالمسيحية الجنسية اللبنانية³.

¹ جابر سليمان، الفلسطينيون في العراق...، المرجع السابق، ص: 230.

² سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 26.

³ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 18.

- **الخوف من التوطين:** ارتبط تحول السياسة اللبنانية تجاه الوجود الفلسطيني بظهور عدة مبادرات دولية دعت إلى توطينهم في أماكن تواجدهم ولاسيما لبنان، لذا رأت بعض الأطراف اللبنانية ضرورة الإبقاء على أوضاع اللاجئين المزرية كما هي وعدم تحسينها، بل واللجوء إلى مضاعفة المضايقات ضدهم إن تطلب الأمر للحيلولة دون استقرارهم، لأن ذلك قد يؤدي إلى تسهيل عملية توطينهم والذي سيؤدي حتماً إلى حدوث اختلال في التوازن الطائفي للبلاد¹.

إضافة إلى العوامل المذكورة أعلاه، نشير إلى دور التدخلات الصهيونية في توجيه السياسة اللبنانية ضد اللاجئين الفلسطينيين، من خلال الاستعانة بعملائهم المتنفيين داخل الأجهزة الحكومية للدولة اللبنانية وتحريضهم على عرقلة اصدار أو تنفيذ القوانين والتشريعات الهادفة إلى تحسين أوضاعهم، من أجل ضمان عدم استقرارهم الذي سيفضي إلى توجيه طاقتهم نحو تفعيل حقهم في العودة إلى وطنهم، وقد تطورت تلك التدخلات غير المباشرة إلى اعتداءات مباشرة استهدفت تدمير مخيماتهم وإجلاء اللاجئين المقيمين فيها عن لبنان وتشتيت شملهم وعليه إضعاف آمالهم في العودة إلى وطنهم.

¹ أحمد حجة، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان في إطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف: ذياب مخادمة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 2004، ص: 102.

ثالثاً: تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتوزيعهم الجغرافي

1- تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (1948 - 1993)

بادئ ذي بدء، لا بدّ من الإشارة إلى أن التقديرات المتحصل عليها يشوبها الكثير من الالتباس؛ وهو ما صعب علينا مهمة التوصل إلى التعداد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان؛ ويعود سبب ذلك بالدرجة الأولى إلى التباين الكبير بين مختلف التقديرات الصادرة عن الجهات المعنية، ولاسيما "وكالة الأونروا"، "المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين"، و"المديرية العامة للأمن العام" وغيرها من الجهات الرسمية وغير الرسمية، لذا سنحاول استقصاء الأسباب الكامنة وراء ذلك التباين، ومن ثم سنقتصر على الأخذ ببعض التقديرات استناداً إلى مجموعة من المعايير.

بناءً على ما سبق، نشير إلى أن هناك العديد من العوامل التي ساهمت في وجود الاختلاف والتباين الكبير بين معظم التقديرات المتعلقة بتعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، نذكر منها:

- لجوء الدولة اللبنانية وبعض من أجهزتها المسؤولة عن إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين إلى المبالغة في الأرقام والإحصاءات المتعلقة بتعدادهم، ولاسيما "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين" و"المديرية العامة للأمن"، وذلك بهدف التأكيد على أنّ حجمهم أكبر بكثير من إمكانيات لبنان التي لا تستطيع تلبية احتياجاتهم المختلفة¹، وعليه دعم طروحاتها الداعية إلى إيجاد حل عاجل لقضيتهم بعيداً عن الحيز الجغرافي للدولة اللبنانية.

- منح الجنسية اللبنانية لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين المسيحيين وكذلك بعض المسلمين، إضافة إلى عدم انتظام موجات اللجوء الفلسطينية واستمرار توافدهم إلى لبنان عبر فترات زمنية متقطعة، وإقامتهم في أماكن متفرقة من الشمال إلى الجنوب ومن بيروت

¹ أحمد حجة، المرجع السابق، ص: 63.

إلى البقاع واستقرار بعضهم في المخيمات وبعضهم الآخر خارجها، وتنقلاتهم بين الداخل والخارج¹، وهو ما عقد كثيرا من عملية إجراء إحصاءات دقيقة لأعدادهم.

- تداعيات الأزمات الاقتصادية، السياسية والأمنية التي شهدتها لبنان على الوضع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في البلد؛ وهذا ما حدث أثناء "الحرب الأهلية 1975 - 1990"، حيث تم تدمير العديد من المخيمات منها: "تل الزعتر، جسر الباشا والضبية" وتهجير سكانها وتشتيتهم على باقي المخيمات وبعض المدن اللبنانية، إضافة إلى ما خلفه العدوان الصهيوني على لبنان إبان عام 1982 من تدمير واسع لمخيمات الجنوب وبيروت الغربية، فضلا عما أسفرت عنه حرب المخيمات (1985 - 1988)، ومن ثم فقد حالت هذه الظروف غير المستقرة دون القيام بتتبع تقديراتهم ومعدلات نموهم².

- عدم دقة إحصاءات وكالة الأونروا؛ نظرا لاستثنائها عددا من اللاجئين الفلسطينيين غير المسجلين في سجلاتها الرسمية، وكذلك إلغائها للعديد ممن اضطروا للهجرة أو التجنيس³. وقد سبق وأن أشرنا في أكثر من موضع إلى ضرورة أخذ جانب من الحيطة في التعامل مع تقديراتها.

- ميول بعض التقديرات الفلسطينية إلى المبالغة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وذلك قصد استرعاء الانتباه والعطف الدوليين، نظرا لما ستلعبه تلك الأعداد من دور في الكشف عن حجم الكارثة التي تعرضوا لها، والتي لازلت مستمرة. وضمن هذا

¹ حلا نوفل رزق الله، الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديمغرافية مقارنة (1948 - 1995)، دار الجديد، بيروت، 1998، ص: 11.

² حلا نوفل رزق الله، "الفلسطينيون في لبنان: النمو الديمغرافي والحركية"، مجلة شؤون الأوسط، ع 34، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994، ص: 78.

³ أحمد حجة، المرجع السابق، ص: 63.

السياق، نشير إلى التقدير الصادر عن جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عام 1992 للاجئين الفلسطينيين في لبنان والمتمثل في حوالي 600 ألف لاجئ¹.

- أما الاحتلال الصهيوني، فإنه يعتمد بشكل خاص على الإحصاءات الأقل عدداً، وذلك بهدف الاستخفاف بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ونستدل في هذا الصدد بمحاولة الباحث الصهيوني موشيه إفرايم Moshe Efrat في إحدى مقالاته تفنيد تقديرات أعداد الفلسطينيين في لبنان التي عدّها أرقام مبالغ فيها، فقد أكد في دراسته أنهم خلال عام 1982 كانوا لا يتجاوزون 203 ألف لاجئ².

انطلاقاً مما سبق، سنحاول تجاوز التباين القائم بين تعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من خلال الأخذ بالتقديرات الصادرة عن وكالة الأونروا؛ لأنها تصدر دورياً، كما سنأخذ بتقديرات الدولة اللبنانية؛ لأنها تعد أكثر شمولية للاجئين الفلسطينيين ويرجح الكثير قربها إلى الحقيقة، على الرغم من تكتمها على أغلب التقديرات التي قامت بها، إضافة إلى دعم الدراسة بتقديرات بعض المنشورات العلمية والأبحاث الأكاديمية؛ التي اعتمدت على منهج علمي دقيق في التعامل مع المعطيات الإحصائية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، ولاسيما تقديرات "محمود سهيل الناطور".

1-1 - تقديرات وكالة الأونروا

قدرت وكالة الأونروا عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان عام 1950 بنحو 127.600 لاجئ³، لكن هذا الرقم لا يشملهم جميعاً، فقد كان بعضهم يمتلك موارد كافية ولم يشعر بالحاجة إلى التسجيل من أجل الحصول على المساعدات الاجتماعية التي تقدمها

¹ نواف سلام، "بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 19، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994، ص: 30.

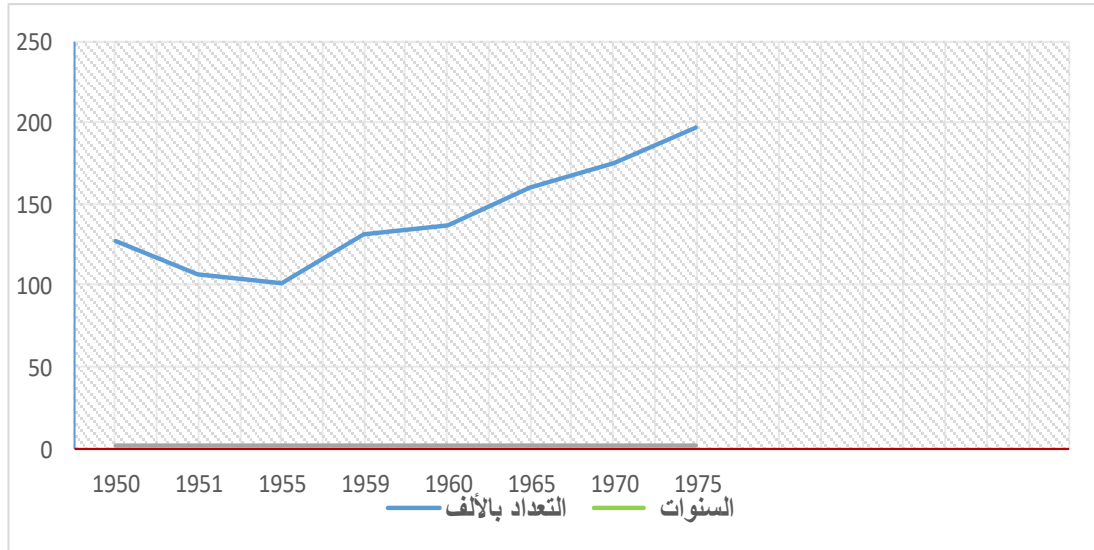
² المرجع نفسه، ص ص: (30 - 31).

³ لقد أفصحت وكالة الأونروا في إحدى مراسلاتها إلى لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني بتاريخ 11 مارس 2016، أن مصدر معلوماتها المتعلقة بأعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان خلال عامي 1949 و1950، قد تحصلت عليها في تلك الفترة من الهلال الأحمر. (ينظر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، اللجوء الفلسطيني في لبنان (1): كلفة الأخوة في زمن الصراعات، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، بيروت، 2016، ص: 246).

الوكالة، ولم تسجل عائلات أخرى لوجود أفراد من عائلتها في لبنان، علاوة على ذلك، لم يسجل عدد من اللاجئين اعتقاداً منهم أن الصراع سينتهي قريباً ويعودون إلى وطنهم فلسطين¹.

لكن تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين إبان عام 1951 تراجع إلى نحو 106.896 بالمقارنة مع تقديرهم خلال عام 1950، في حين ظلت تقديرات السنوات اللاحقة والممتدة من 1951 إلى 1958 تتراوح ما بين 100 ألف و200 ألف لاجئ، ثم ما انفك أن شهدت تقديرات عام 1959 زيادة بنحو 30 ألف لاجئ عن تقدير سنة 1955 الذي كان لا يتعدى 100.820 لاجئ، إذ وصل مجموعهم إلى ما يقرب 131.732 لاجئ، وبين عامي 1959 و1975 بقي تعدادهم ثابتاً بزيادة سنوية تتراوح بين 1 و2%؛ إذ وصل تعدادهم إلى نحو 196.855 لاجئ². والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك.

منحنى بياني يوضح تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ما بين (1950 - 1975)



المصدر: (الشكل من إنجاز الباحثة حسبما توافر لديها من معلومات).

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p : (38-39)

² لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المرجع السابق، ص: 245. أيضاً: (قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، تقرير معلومات (18)، بيروت، 2011، ص: 9).

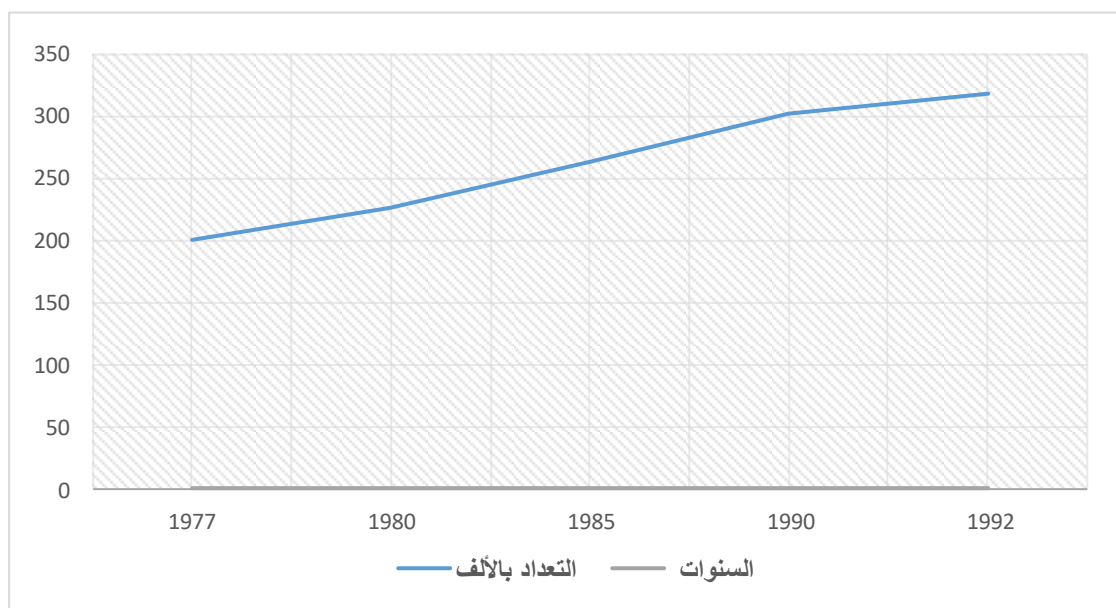
نلاحظ من خلال المنحنى البياني، أنه منذ عام 1959 بدأ عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يزداد بشكل لافت، واستمر في الزيادة إلى أن وصل إبان عام 1975 إلى ما يقرب 200 ألف لاجئ، لكن مما تجدر الإشارة إليه، هو أن نسبة الزيادة ضعيفة نوعاً ما، وذلك مرتبط إلى حد ما بأوضاعهم غير المستقرة في لبنان بسبب بعض الصراعات والحروب، التي أسفرت عن سقوط عدد كبير من الضحايا في صفوفهم، واضطرار أعداد أخرى للهجرة خارج لبنان بحثاً عن العمل والاستقرار، وغيرها من العوامل التي كان لها تأثير مباشر على النمو البطيء للاجئين الفلسطينيين المقيمين فيه.

إضافة إلى ما سبق، شهدت السنوات الممتدة من عام 1977 إلى غاية 1990 ارتفاعاً طفيفاً في عدد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وذلك حسب ما أوردته تقديرات وكالة الأونروا، فقد تجاوز تعدادهم 200 ألف لاجئ إبان عام 1977، أما عن تقديرات عام 1980 فقد أسفرت عن وجود حوالي 226.554 لاجئ وازداد عددهم إبان عام 1985 إلى نحو 263.599 لاجئ، ليصل عددهم عام 1990 إلى نحو 302.049 لاجئ¹. أما عن آخر سنة تقدير للفلسطينيين في لبنان والتي تشمل الإطار الزمني للدراسة فهي عام 1992، حيث وصلوا إلى ما يقرب 317.376 لاجئ². والمنحنى البياني التالي يوضح ذلك.

¹ لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المرجع السابق، ص: 245. أيضاً: (قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين...، المرجع السابق، ص: 9).

² روز ماري صايغ، "الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 13، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993، ص: 5.

منحنى بياني يوضح تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (1977 - 1992)



المصدر: (الشكل من إنجاز الباحثة حسبما توافر لديها من معلومات).

من خلال المنحنى البياني يمكن ملاحظة أن الزيادة في أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بين سنتي 1977 و1985، بلغت ما يقارب 37 ألف نسمة، في حين قدرت الزيادة بنحو 38 ألف نسمة ما بين 1885 و1990، أما بين 1990 و1992 فقد كانت الزيادة بنحو 15 ألف نسمة؛ وهي زيادة معتبرة كون التقدير يغطي سنتين فحسب، وعليه فإن عددهم في لبنان قد ارتفع بمقدار 90 ألف نسمة خلال الفترة الممتدة من 1977 إلى غاية 1992، وتعتبر هذه الزيادة طبيعية بحكم أوضاعه الأمنية غير المستقرة، وما ترتب عنها من نزوح الفلسطينيين من البلد بالآلاف إلى دول الجوار وغيرها من الدول، فضلاً عن تسجيل عدد كبير من الوفيات في صفوفهم خلال الفترة المشار إليها.

1-2- تقديرات الدولة اللبنانية¹

وصل عدد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان شهر نوفمبر من عام 1948 - طبقاً لما جاء في تقرير الأمين العام لمجلس الوزراء "ناظم عكاري" أعده للحكومة - استناداً إلى

¹ أي التقديرات الصادرة عن الأجهزة الحكومية الخاصة بشؤون اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان منها: اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين، المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين والمديرية العامة للأمن العام.

عمل اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين الفلسطينيين، ما يقرب 117.122 لاجئ، وقد جرى تقسيمهم إلى أربع مجموعات هي:

- اللاجئين الماكثون في منازل خاصة: كان عددهم 80.722 لاجئ.
- اللاجئين الذين تم إيواءهم في الملاجئ: بلغ عددهم 20.100 لاجئ.
- اللاجئين الذين لم يقدموا على طلب المساعدة: تراوح عددهم ما بين 13 - 15 ألف لاجئ.

- اللاجئين القصر دون الاثني عشر سنة: قدر عددهم بنحو 1250 لاجئ، جرى إيواءهم في المؤسسات الاجتماعية ودور الأيتام والأديرة¹.

كما قدرت السلطات اللبنانية أعداد الفلسطينيين المقيمين على أراضيها إبان عام 1951، بنحو 134 ألف لاجئ، وتعليقاً على هذا التقدير ذكر الباحث "نبيل بدران" - نقلاً عن الباحثة حلا نوفل رزق الله - أنه لا يغطي جميع اللاجئين الفلسطينيين، نظراً لعدم شموليته للمقيمين خارج المخيمات والتجمعات الفلسطينية².

لقد لاحظ الكثير من الباحثين والمهتمين بالقضية تستر الدولة اللبنانية عن نتائج الاحصائيات التي قامت بها حول تعداد اللاجئين الفلسطينيين، إذ يستغل المسؤولون في الحكومة اللبنانية تلك الاحصائيات لصالح مواقفهم السياسية، فقد كشف التقدير الرسمي للدولة اللبنانية والذي تأخرت في الكشف عنه إلى غاية عام 1969، عن وجود نحو 140 ألف لاجئ فلسطيني في لبنان إبان عام 1952³.

قامت "المديرية العامة للأمن العام" بنشر تقديرات بعض السنوات، منها تعداد اللاجئين الفلسطينيين إبان عام 1968، فقد أشارت إلى أن عددهم تراوح ما بين 273 - 310 ألف لاجئ، إذ تشمل تقديراتها 50 ألفاً منهم غير مسجلين لدى الأونروا لكنهم

¹ لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المرجع السابق، ص: 250.

² حلا نوفل رزق الله، "الفلسطينيون في لبنان: النمو الديمغرافي والحركية"، المرجع السابق، ص: (78 - 79).

³ علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المرجع السابق، ص: 27.

مسجلون في قوائم المديرية، فضلا عن 30 ألف آخرين لجأوا إلى لبنان على دفعتين متتابعتين في عام 1956، بعد الغزو الصهيوني لغزة، وفي عام 1967 بعد حرب الستة أيام بين الدول العربية والكيان الصهيوني، في مقابل ذلك، قدرت وكالة الأونروا عددهم إبان عام 1969 بما يقارب 168.927 لاجئ، والجدير بالإشارة أن هذا التفاوت في الأرقام بين الأونروا والمديرية العامة للأمن راجع إلى هدف المؤسستين؛ فالأونروا تقدم تقديرات لمن هم بحاجة إلى مساعداتها، أما المديرية العامة للأمن اللبناني فتحاول تحديد عددهم لفرض سيطرتها عليهم¹.

نلاحظ مما سبق، تستر الدولة اللبنانية عن تقديراتها المتعلقة بتعداد اللاجئين الفلسطينيين فيها، والتي كانت تقوم بها بصفة دورية، الأمر الذي أدى إلى تعذر الحصول على تقديراتها إبان بعض العقود ولاسيما تلك الخاصة بعقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

أما التقديرات الصادرة عن الدولة اللبنانية إبان عام 1992، فهما تقديران مختلفان؛ الأول: صرح به الوزير "عامر فاخوري"² والذي قدر عددهم ما بين (400 - 500) ألف لاجئ، والثاني: مصدره مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، إذ قدرت عددهم بنحو 350 ألف لاجئ³.

¹ Mohamed Kamel Dorai, Op. Cit, p: 54 - 55

² هو عامر إلياس الفاخوري المعروف بـ: "جزار المعتقل"، حيث أقدم أثناء الاحتلال الصهيوني للجنوب اللبناني مطلع ثمانينيات القرن العشرين على الانضمام إلى صفوف "جيش لبنان الجنوبي" أو "مليشيا أنطوان لحد" الموالية للاحتلال الصهيوني، ليصبح مسؤولاً على "معتقل الخيام" الذي كانت تعتقل فيه قوات الاحتلال المئات من اللبنانيين والفلسطينيين القاطنين في القرى والمدن الجنوبية، وقد كانت تمارس في حق أولئك المعتقلين شتى أساليب التعذيب والتككيل، بل وصل إلى حد تعذيبهم حتى الموت، وقد كان جميع المعتقلين على علم بمسؤولية الفاخوري عن تلك الجرائم التي تقترب ضدهم. (ينظر: وائل نجم، "إطلاق الفاخوري في لبنان.. فضيحة أم صفقة؟"، صحيفة العربي الجديد الإلكترونية، 21 مارس 2020. تمت الزيارة يوم: 05 - 08 - 2023، الساعة: 06:30، متاح على الرابط: <https://www-alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s>

³ روز ماري صايغ، المرجع السابق، ص: 5.

نلاحظ مما سبق، وجود فارق كبير بين التقديرين السالف ذكرهما، على الرغم من كون كلا مصدري التقدير يمثلان الدولة اللبنانية، لكن يبدو أن التقدير الأول مبالغ فيه إلى حد ما، وقد يكون الغرض من ذلك تحقيق أهداف سياسية محددة، وأثناء قيامنا بالبحث عن الخلفية التاريخية لصاحب التقدير الأول الوزير "فاخوري" تبين لنا جلياً بأنه من أبرز المتعاملين مع الصهاينة، وعليه فقد كان هدفه من وراء تضخيمه لأعداد اللاجئين الفلسطينيين يتمثل في دعم الطروحات الداعية إلى تصفية وجودهم في لبنان، وعليه نرجح بأن التقدير الثاني هو الأقرب إلى الحقيقة.

مما سبق يتضح لنا مدى الاختلاف البارز بين تقديرات وكالة الأونروا والدولة اللبنانية (المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين)، وعليه نناقش فيما يلي الأسباب الكامنة وراء هذا الاختلاف، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح أسباب الاختلاف بين تقديرات وكالة الأونروا والمديرية العامة لشؤون اللاجئين

وكالة الأونروا	المديرية العامة لشؤون اللاجئين الفلسطينيين
تعريف الوكالة للاجئ الفلسطيني مقيد زمانياً؛ حيث حدد عام 1952 كآخر سنة لجوء.	من حيث التعريف؛ تمنح الدولة اللبنانية صفة اللاجئين لكل فلسطيني يقيم في البلد ولا يستطيع العودة إلى وطنه المحتل فلسطين.
رفض وكالة الأونروا تسجيل لاجئي حرب عام 1967 في سجلاتها الرسمية.	إقدام المديرية العامة لشؤون اللاجئين على تسهيل عملية تسجيل الفلسطينيين الذين لجأوا إلى لبنان بعد حرب عام 1967.
احجام عدد كبير من اللاجئين عن التسجيل لدى الأونروا، وبصفة خاصة الذين ليسوا بحاجة إلى تلقي المساعدات.	إقبال جميع اللاجئين الفلسطينيين على تسجيل أنفسهم لدى المديرية بما فيهم ميسوري الحال، لأنها هي التي تتكفل بإصدار مختلف الوثائق ولاسيما بطاقات الهوية الخاصة بهم.
لا تشمل سجلات الأونروا جميع اللاجئين	كل لاجئ فلسطيني مسجل في سجلات الأونروا

يكون كذلك مسجلا في سجلات المديرية العامة.	المسجلين لدى المديرية العامة.
شموليتها لفاقدي الأوراق الثبوتية	استثناء فاقدي الأوراق الثبوتية من التسجيل لديها.
وجود ثغرات في التسجيل لدى الجهتين	

المصدر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المرجع السابق، ص ص: (249، 251). (الجدول من إنجاز الباحثة).

علاوة على ذلك، أشارت الباحثة "روز ماري صايغ" إلى بعض الأسباب والتي أدت إلى حدوث الاختلاف في تقدير أعداد اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، وفيما يلي أهمها:

- الحرب الأهلية اللبنانية وما انجر عنها من ترك بعض اللاجئين للمخيمات وانتقالهم للعيش في مختلف المدن والقرى اللبنانية، وبالتالي اختلاطهم باللبنانيين.
- انعدام إحصاءات رسمية شاملة.
- عدم إحصاء عدد المهاجرين إلى خارج لبنان¹.

2-3- تقديرات "محمود سهيل الناطور"

حاول "محمود سهيل الناطور" تجاوز الاختلاف القائم بين التقديرات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، باقتراح نسبة 3% كمعدل وسطي للنمو السكاني الصافي للفلسطينيين في لبنان، مثلما تذكر معظم المصادر، وعليه تمكن من حساب الحد الأدنى للفلسطينيين المقيمين في لبنان، بغض النظر عن مكان استقرارهم الحقيقي، والجدول التالي يوضح التقديرات التي توصل إليها.

¹ روز ماري صايغ، المرجع السابق، ص: 6.

جدول يوضح تعداد الفلسطينيين في لبنان حسب تقديرات محمود سهيل الناطور (1948 - 1992)

العام	العدد
1948	100.000
1950	106.090
1955	122.985
1960	142.572
1965	165.279
1970	191.602
1975	222.118
1980	257.494
1985	298.506
1990	346.048
1991	356.429
1992	367.122

المصدر: محمود سهيل الناطور، المرجع السابق، ص: 9.

بناءً على التقديرات التي توصل إليها "سهيل الناطور" والمدرجة في الجدول، نشير إلى وجود تقارب كبير بينها وبين تقديرات "الدولة اللبنانية"، وعليه نرجح قربهما إلى التعداد الحقيقي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، في حين نستبعد تقديرات "وكالة الأونروا" لأنها أقل بكثير منهما؛ ما يعني استثناءها لعدد كبير من الفلسطينيين.

2- الخارطة الجغرافية للاجئين الفلسطينيين في لبنان

أقدمت السلطات اللبنانية على إثر استمرار حالة اللجوء الفلسطيني على بناء خمسة عشر مخيماً للاجئين على أراضي استأجرتها بمساعدة وكالة الأونروا من ملاكها في المدن الرئيسية للبلاد، من أجل تسهيل تقديم خدمات الإغاثة (ينظر الملحق رقم: (9)، ص: 624)¹، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح التوزيع الجغرافي لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسنة تأسيسها

المنطقة الجغرافية	اسم المخيم	سنة الانشاء	المشرف على تأسيسها
مخيمات الشمال	نهر البارد	1955	الهلال الأحمر
	البدّايي	1949	وكالة الأونروا
مخيمات بيروت وجبل لبنان	مخيم برج البراجنة	1948	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
	شاتيلا	1949	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
	تل الزعتر (الدكوانة)	1949	الدولة اللبنانية واللجنة الدولية للصليب الأحمر
	مار الياس	1952	رهبانية مار إلياس
	جسر الباشا	1952	وكالة الأونروا
	ضُبَيّة	1956	وكالة الأونروا
البقاع	ويقل	1948	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
مخيمات	البص	1948	كان خاصا باللاجئين الأرمن، منح سنة 1948 للاجئين الفلسطينيين

¹ Zeina Halabi, Op. Cit, p: 40.

الفصل الثالث: تأصيل تاريخي وقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان (1948-1993)

الجنوب	الرشيدية	1948	أنشئ لإيواء اللاجئين الأرمن، ثم استقبل اللاجئين الفلسطينيين عام 1948
	عين الحلوة	1948	اللجنة الدولية للصليب الأحمر
	المية ومية	1954	وكالة الأونروا
	البرج الشمالي	1955	وكالة الأونروا
	النبطية	1956	وكالة الأونروا

المصدر: Zeina Halbi, Op Cit, p: 40. أيضاً: (بوابة اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتوزيع المخيمات، 13 ماي 2023. تمت الزيارة يوم: 14 - 07 - 2023، الساعة: 19:23، متاح على الرابط: <https://refugeesps.net/post/24893/> (بتصرف).

يتبين لنا من خلال الجدول ما يلي:

- أن أغلب المخيمات قد جرى تأسيسها ما بين 1948 و1956، من طرف عدة مؤسسات دولية ومحلية، ولاسيما "اللجنة الدولية للصليب الأحمر" التي كانت السبّاقة إلى تأسيس أغلبها إبان عامي 1948 و1949؛ أي قبل استئناف وكالة الأونروا لمهامها، فالوكالة تأخرت عن إنشاء أولى مخيماتها للفلسطينيين إلى غاية عام 1952، ثم استمرت في عملية الإنشاء حتى العام 1956.

- تمركز مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان ضمن منطقتين رئيسيتين هما: (الجنوب والعاصمة اللبنانية "بيروت") بمجموع اثنا عشرة مخيماً، بالإضافة إلى مخيم واحد في منطقة البقاع، أما مخيمات الشمال فهما مخيمان فحسب؛ ولعل ما يفسر وجود عدد كبير من المخيمات الفلسطينية في الجنوب هو رغبة اللاجئين في البقاء بالقرب من حدود وطنهم للعودة إليه في أقرب وقت، وذلك ما حدث بالفعل؛ إذ جرى إبان السنوات الأولى من التهجير تسجيل العديد من محاولات التسلل الفردي، في حين أن استقرار البقية حول العاصمة

"بيروت" لم يكن بمحض إرادتهم وإنما بسبب تدخل السلطات اللبنانية الحريصة على إقامتهم أمام مرأى المؤسسات الأمنية لفرض سيطرتها عليهم.

كما أنّ التوزيع الجغرافي لهذه المخيمات قد تأثر بعدة عوامل نوجزها فيما يلي:

2-1- العوامل المتحكمة في التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان

- الاعتبار القروية؛ حيث أثر الفلسطينيون الذين ينتمون إلى نفس القرية التي هجروا منها الاستقرار في منطقة جغرافية واحدة، حفاظًا على التواصل فيما بينهم، ومن أبرز المناطق التي استوعبت قرى فلسطينية جمعاء نجد: (بيروت، صور، صيدا وطرابلس)¹.

- الانتماء الديني؛ إذ جرى تخصيص أراضي لإنشاء مخيمات للفلسطينيين الذين ينتمون إلى الطائفة المسيحية؛ حيث تبرعت الأوقاف الأرثوذكسية بأراضي لإقامة مخيم "مار الياس" غرب بيروت، كما منحت منطقة ضبيّة شرق بيروت والتابعة لأوقاف الكاثوليك للاجئين الفلسطينيين الكاثوليك².

- الاعتبار العائلية؛ حرصت العائلات الفلسطينية المهجرة على لم شملها داخل مخيمات اللجوء، فقد أقامت بعض العائلات في مخيم واحد بينما أنشأت أخرى مخيمات خاصة بها، وذلك راجع إلى أهمية الحفاظ على الروابط الأسرية؛ فمن خلالها تستمد القوة والاستمرارية في التمسك بهويتهم الفلسطينية، وقد شجع ذلك الواقع على إعادة إنشاء ما يعرف بمجالس الشيوخ والمخاتير داخل المخيم (اللجان الشعبية لاحقاً) والتي تجمع بين أفراد الانتماءات القروية والعائلية، وعليه فقد أدت سلطة الشيوخ والمخاتير دورًا أساسيًا في تسيير وإدارة المخيمات من خلال ربط علاقتها بوكالة الأونروا³.

¹ لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، المرجع السابق، ص: 80.

² المرجع نفسه، ص: 80.

³ المرجع نفسه، ص: 80 - 81.

- تدخل الدولة اللبنانية؛ قامت الحكومة اللبنانية بدور كبير في تحديد مكان استقرارهم، حيث كانت تقوم أحياناً بتثبيت بعضهم في منطقة ما، وفي أحيان أخرى تجبرهم على المغادرة إلى منطقة أخرى، وقد أقدمت بالتعاون مع وكالة الأونروا على إيواء بعضهم في مخيم الرشيدية، إذ تم نقلهم من منطقة بعلبك "تكنة غورو"، كما نقلت عائلات "حارة حواسة" التي كانت مقيمة في مخيم البص إلى مخيم الرشيدية بتاريخ 29 جانفي 1967، فيما أقيمت بعض المخيمات من غير تخطيط لها؛ نذكر منها مخيم نهر البارد الواقع بالقرب من مدينة "طرابلس" شمال لبنان، حيث أنشئ من طرف اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا متجهين صوب سوريا لكنهم لم يدخلوها بسبب غلق الحدود فاستقروا في منطقة نهر البارد التي أصبحت لاحقاً من المخيمات الرسمية¹.

2-2- التعريف بالمخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان

2-2-1- المخيمات الرسمية

2-2-1-1- مخيمات الشمال

- البداوي:

يقع المخيم شمال مدينة طرابلس التي تبعد عنه حوالي 7 كم، حيث تم تأسيسه خلال عام 1955 على مساحة قدرت بـ: 1 كم²، ترجع ملكية الأراضي التي أقيم عليها للقطاع الخاص، تم استئجارها من قبل وكالة الأونروا².

تم تقسيم اللاجئين داخله على أربعة قطاعات سكنية هي كالتالي:

- القطاع (1): يقطنه 30% من لاجئي المخيم، معظمهم من القرى والمدن التالية: (صفد، شفا عمرو، نحف، صفورية، يافا، عرب حيفا، الغابسية، الجش والصفصاف).

¹ علي هويدي، "التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المرجع السابق، ص: 35.

² محمد سرور زين العابدين، مأساة المخيمات اللبنانية في فلسطين، ط 2، دار الجابية، لندن، 2012، ص: 22.

- القطاع (2): يقيم فيه 20% من لاجئي المخيم، ينحدر سكانه من القرى والمدن الآتي ذكرها: (صفد، سحماتا، البروة، حيفا، الصفصاف، البوزية، جاحولا والناعمة).
- القطاع (3): يمثل 30% من الفلسطينيين المقيمين في المخيم، ويرجع أصل سكانه إلى القرى والمدن التالية: (حيفا، يافا، صفورية، صفد والبوزية).
- القطاع (4): تتمركز فيه ما نسبته 20% من اللاجئين المتواجدين في المخيم، إضافة إلى 870 عائلة فلسطينية نزحت من مخيم نهر البارد¹.
- نهر البارد:

يقع المخيم شمالي لبنان يبعد حوالي 16 كم عن مدينة "طرابلس"، حيث يعتبر ثاني أكبر المخيمات في لبنان، تم تشييده من طرف الهلال الأحمر اللبناني عام 1949، لإيواء اللاجئين الوافدين من بحيرة الحلو شمالي فلسطين والذين قدروا آنذاك بحوالي ستة آلاف لاجئ، قدرت مساحته بـ: 1 كم² عند التأسيس، وقد توسعت لاحقا لتصل إلى حوالي 14 كيلومتر مربعا².

تميز المخيم بنشاط اقتصادي كبير نظرا لموقعه القريب من البحر من جهة، والمحاذي للطريق الدولية التي تربط بين سوريا ولبنان من جهة أخرى، وقد مرّ بأزميتين: الأولى كانت نتيجة حدوث انشقاق داخل حركة "فتح" التي دخلت في صراع مع المنشقين عنها وذلك عام 1983، وقد ترتب عن تلك الأزمة تعرض عدة مباني داخله للقصف والتدمير. والثانية عقب فرض حركة "فتح الإسلام" هيمنتها عليه ودخولها في حرب ضد الجيش اللبناني، والتي أسفرت عن تدميره³.

¹ "إطالة على مخيمات لبنان وتوزيعها الجغرافي"، مجلة شؤون جنوبية، ع166، بيروت، شتاء 2018، ص: 20. تمت الزيارة يوم: 15 - 06 - 2023، متاح على الرابط: <https://janoubia.com/2018/02/20>

² قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أزمة مخيم نهر البارد، تقرير معلومات (13)، بيروت، 2010، ص: 9.

³ مهى زراقات، المخيمات الفلسطينية في لبنان واقع بائس يبحث عن حلول"، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2010، ص: 173.

2-2-1-2 مخيمات بيروت وجبل لبنان:

- برج البراجنة:

يعود تاريخ إنشائه إلى عام 1948، تقدر مساحته بحوالي: "750" كم²، يعد من أكبر المخيمات الواقعة بالقرب من العاصمة اللبنانية "بيروت"، حيث يقع على الطريق الرئيس المؤدي إلى مطار بيروت الدولي، ينحدر معظم سكانه من منطقة "الجليل"، وقد ألحقت الحرب الأهلية اللبنانية أضراراً جسيمة به، فاضطر أغلب المقيمين فيه إلى تركه والانتقال إلى مناطق أخرى سواء داخل لبنان أو خارجه.¹

- ضُبْيَة:

يقع شمال العاصمة اللبنانية بيروت على بعد 12 كم فوق تلة تشرف على بلدة ضُبْيَة، تعود ملكية الأراضي التي أقيم عليها هذا المخيم إلى دير مار يوسف، معظم اللاجئين المقيمين فيه هم من الفلسطينيين المسيحيين الذين وصلوا في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي من الجليل، وقد منحت لاحقاً الجنسية اللبنانية لنسبة كبيرة منهم، وإبان اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية منتصف السبعينيات من القرن نفسه تعرض للتخريب مما أجبر بعض قاطنيه إلى مغادرته إلى بيروت وإلى كندا والولايات المتحدة الأمريكية²، حيث قدرت الأونروا أن واحداً من كل أربعة مباني المخيم تعرضت للتدمير الجزئي أو دمرت بشكل كامل حتى نهاية عام 1990.³

- تل الزعتر (الدكوانة):

يعرف بعدة تسميات منها: الدكوانة (وهو الاسم الحقيقي للمخيم)، مخيم الكرامة (نسبة إلى معركة الكرامة)، تل الصمود وعاصمة الفقراء لأن أغلب المقيمين فيه فقراء سواء من

¹ رحاب كنعان، مجازر الفلسطينيين في لبنان (كيف نامت شمس المنفى على صرخة الفجر الغافي)، مطبعة الأرقم، غزة، 2015، ص: 180.

² مهى زراقت، المرجع السابق، ص: 173.

³ Anera Reports on the ground in the Middle East, Palestinian Refugees in Lebanon, Volume 3, June 2012, p: 5.

الفلسطينيين أو اللبنانيين، يقع على مسافة 6 كم شمال شرق العاصمة بيروت، أنشئ عام 1949، قدرت مساحته عند إنشائه بما يقارب 56646 متراً مربعاً، نقلت السلطات اللبنانية إليه نحو 400 لاجئ فلسطيني ممّن كانوا يقيمون في منطقة فردان، وجلهم من مدينة يافا والقرى المتاخمة لها، وقد تضاعف هذا العدد نتيجة زيادة توافد اللاجئين إليه من المخيمات المجاورة، ولاسيما من مخيمي النبطية وضبية¹. والجدول التالي يوضح تطور عددهم من عام 1950 إلى غاية عام 1972:

جدول يوضح تطور تعداد اللاجئين الفلسطينيين في مخيم تل الزعتر ما بين (1950 - 1972).

السنة	عدد اللاجئين
1950	400
1951	778
1952	1278
1955	3072
1961	6571
1965	9859
1967	10416
1971	13143
1972	11415

المصدر: حسين فارس، المرجع السابق، ص: 23.

ما يلاحظ على هذا الجدول أنّ مخيم "تل الزعتر" من أكثر المخيمات الفلسطينية كثافة سكانية في لبنان، إذ تشير تقديرات عام 1955 إلى ارتفاع عددهم بأكثر من سبعة

¹ حسين فارس، تل الزعتر: ذاكرة فلسطينية خالدة، دار الندى، بيروت، 2007، ص: (21 - 22).

أضعاف مقارنة بما كانوا عليه إبان عام 1950، وقد استمر عددهم بالتضاعف إلى غاية عام 1971؛ إذ وصل عددهم في تلك السنة إلى نحو 13143، ثم أخذ بالتراجع بداية من العام 1972.

لقد ساهم الموقع الجغرافي لمخيم تل الزعتر في استقطاب عدد كبير من اللاجئين، وكذلك عددًا من اللبنانيين وأفرادا من جنسيات أخرى؛ إذ يقع في منطقة صناعية تضم عددًا كبيرًا من المعامل والمصانع، فضلا عن كون الأراضي المجاورة له عبارة عن أراضي زراعية تنتشر فيها بساتين الحمضيات والخضروات، لكن تلك المكانة ما فتئت أن تراجعت نتيجة توتر الأوضاع الأمنية في المخيم وفرض الحصار عليه لمدة 52 يومًا، ثم ارتكاب مجزرة شنيعة في حق المقيمين فيه وتدميره من قبل ميليشيات الكتائب وحلفائها بتاريخ 12 أوت 1976¹.

- جسر الباشا:

يقع شرق العاصمة اللبنانية بالقرب من مخيم "تل الزعتر"، أنشئ عام 1952 على مساحة قدرت بحوالي 22 ألف متر مربع، تتحدر أصول اللاجئين المقيمين فيه من قرى ومدن "حيفا"، "يافا" و"عكا". أدت الحرب الأهلية اللبنانية إلى تدميره عام 1976، فقد وقعت فيه مجزرة بلغ عدد ضحاياها نحو 200 ضحية، أغلبهم من الفلسطينيين الكاثوليك².

- مخيم شاتيلا:

بدأت تظهر المعالم الأولى للمخيم بعد تثبيت اثنتي عشرة خيمة من قبل الصليب الأحمر الدولي الذي تحمل مسؤولية رعاية شؤون اللاجئين حينذاك قبل أن تتولى وكالة الأونروا المهمة، وقد جرى تثبيتها بجانب حقول الصبار في منطقة خالية بالقرب من المدخل

¹ موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم الدكوانة - تل الزعتر (مدمر): جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 12 - 06 - 2023، الساعة: 16:34، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/94/>

² موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم جسر الباشا.. جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 12 - 06 - 2023، الساعة: 17:36، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/96/>

الجنوبي للعاصمة بيروت، لإيواء نحو عشرين عائلة فلسطينية وصلت إلى المنطقة إبان عام 1948، بعدما هجرها الاحتلال الصهيوني من مدنها الواقعة في الجليل الأعلى شمال فلسطين¹، ومن أولى العائلات التي سكنته نذكر: "عبد الهادي"، "أبو جاموس"، "عبد الرازق"، "أيوب"، "سريس"، "بشر" و"زعرورة"، تعود أصولها إلى القرى الآتي ذكرها: "عمقا"، "مجد الكروم" "صفورية" و"الياجور"، كانت اثنتا عشرة خيمة كافية، لإيواء تلك العائلات لأنها كانت عازمة على العودة إلى ديارها ووطنها ريثما تنتهي الحرب².

على إثر استمرار حالة اللجوء، توسع المخيم من عشرين عائلة إلى ما يقرب مئة عائلة؛ بعدما التحق أقرباء العائلات الأولى ممن كانوا يقيمون في صور جنوب لبنان، أو طرابلس في شماله، فأصبح مخيم شاتيلا نسبة إلى الباشا شاتيلا صاحب الأرض التي أقيم عليها المخيم³، من المخيمات الرسمية المعترف بها في لبنان إبان عام 1959 من قبل وكالة الأونروا، بلغت مساحته الاجمالية ما يقارب 3956 مترًا مربعًا⁴.

تعرض المخيم للتدمير إبان الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، إلى جانب التجمع السكاني المجاور له المعروف باسم "صبرا"، وشهد المخيم عدة اشتباكات طيلة فترة الحرب الأهلية، مما تسبب في أضرار مادية واسعة النطاق مع تشريد سكانه⁵.

- مخيم مار الياس:

يقع جنوب غرب بلدية بيروت، أنشئ من طرف رهبانية مار الياس عام 1952 على أرض ترجع ملكيتها لأوقاف الروم قدرت مساحتها بحوالي 4500 مترا مربعا، استأجرتها

¹ جنى نصر الله، "مخيم شاتيلا: ذاكرة الحرب والتهميش"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 86، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2011، ص ص: (150 - 151).

² رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 27. أيضا: (جنى نصر الله، المرجع السابق، ص: 151).

³ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا أيلول 1982، المرجع السابق، ص: 44.

⁴ رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 27.

⁵ Anera Reports on the ground in the Middle East, Op. Cit, p: 6.

وكالة الأونروا لفترة زمنية حددت بنحو "99" عامًا¹، يعتبر مار الياس من أصغر المخيمات الفلسطينية في لبنان كان يقطنه قرابة 45 عائلة تنتمي إلى المسيحيين الأرثوذكس الذين أجبرتهم العصابات الصهيونية صيف 1948 على الخروج من ديارهم الكائنة في منطقة الجليل شمال فلسطين².

تميز بارتفاع معدلات الهجرة الداخلية الخارجية، وعليه لم يبق فيه إلا عدد قليل من اللاجئين الذين استقروا به إبان عام 1952، إذ جرى تعويضهم بلجئين آخرين قدموا من مخيمات أخرى ومنها مخيم تل الزعتر بعد تدميره وتهجير المقيمين فيه عام 1976، ومخيم الرشيدية بعد الغزو الصهيوني عام 1982، كما لجأ بعض الفلسطينيين إليه بعد مجازر صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة عام 1985، ونتيجة لهذه الحركية التي شهدتها المخيم تغير طابعه المسيحي ولم تبق فيه سوى عائلتين مسيحيتين³.

2-2-1-3 - مخيمات البقاع

-مخيم ويفل (الجليل):

يعد المخيم من أصغر المخيمات الفلسطينية في لبنان؛ حيث لا تتجاوز مساحته 0.4 كم²، وهو المخيم الوحيد المعترف به الذي يقع في محافظة البقاع، إلى جانب تجمعات أخرى غير رسمية يقيم فيها عدد معتبر من اللاجئين الفلسطينيين، نذكر منها: بر الياس وتعلبايا، يقع على بعد 90 كم عن العاصمة بيروت، وحوالي 127 كم عن فلسطين المحتلة، جرى إنشاؤه إبان عام 1949 على أنقاض ثكنة عسكرية تعود إلى زمن الاحتلال

¹ محمد كمال الدرعي، "من سكان مخيمات إلى لاجئين حشريين؟ تحضير مخيمات اللاجئين في لبنان وإقصاؤها"، تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، جانفي 2010، ص: 5.

² موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم مار الياس.. جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 11 - 06 - 2023، الساعة: 20:21، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/62/>

³ عبد معروف، "مخيم مار الياس للاجئين الفلسطينيين في بيروت معالم البؤس وعذابات اللجوء"، جريدة القدس العربي، 14 ماي 2022، ص: 3. تمت الزيارة يوم: 11 - 06 - 2023، الساعة: 23:12، متاح على الرابط:

<https://www.alquds.co.uk>

الفرنسي؛ إذ قامت السلطات اللبنانية بتحويل اللاجئين الذين كانوا في منطقة "عنجر البقاعية" و"بنت جبيل" التي تقع على الحدود اللبنانية الفلسطينية إلى ثكنة ويفل، فأصبح المخيم يعرف باسم ويفل نسبة إلى اسم قائد الجيش البريطاني أرشيبالد ويفل (Archibald Wavell)، ليتم تغيير اسمه من طرف سكانه مطلع السبعينيات إلى "الجليل"، نسبة إلى منطقة "الجليل" في فلسطين التي هجروا منها¹.

أما بالنسبة لنشاط الفصائل السياسية الفلسطينية داخله، فهو كغيره من المخيمات الفلسطينية، إذ تركز فيه حوالي أحد عشر فصيلاً نذكر منها: (فتح، حماس، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الجهاد، فتح الانتفاضة، حزب الشعب، الصاعقة، جبهة النضال وجبهة التحرير الفلسطينية...). للإشارة فإن اللجان الشعبية تتشكل من ممثلي جميع هذه الفصائل، وذلك بمعدل ممثل واحد عن كل فصيل مهما كان حجمه أو وزنه السياسي، إذ تتولى اللجان الشعبية مهمة التنسيق مع السلطات اللبنانية فيما يتعلق بتلبية احتياجاتهم، كما تتعامل مع الأونروا في هذا الجانب، وبغض النظر عن مكانة اللجان ودورها البارز، فإن إمكانياتها المحدودة انعكست على دورها بشكل سلبي².

يذكر بأنه جرى إزالة ثلاثة مخيمات من منطقة البقاع بترحيل المقيمين فيها إلى مخيمات أخرى، وهي:

- **ثكنة غورو:** هي ثكنة عسكرية لقوات الاحتلال الفرنسي في لبنان قبل 1943، استقر فيها اللاجئون الفلسطينيون عام 1948، ثم رحلوا منها لأنها كانت قديمة ومن المحتمل انهيارها على ساكنيها في أي لحظة³.

¹ سناء حمودي، مخيم الجليل (ويفل) لبنان، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. تمت الزيارة يوم: 13 - 06 -

2023، الساعة: 13:45، متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/highlight/34082/>

² "المخيمات الفلسطينية.. حالة إنسانية أم عسكرية؟" مجلة معلومات، ع 43، المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، بيروت، يونيو 2007، ص: 57.

³ ياسر أحمد علي، القصة غير الرسمية للمخيمات الفلسطينية في لبنان (1)، شبكة الجزيرة الإعلامية، 29 ديسمبر

2016، ص: 4. الساعة: 14:23، تمت الزيارة يوم: 13 - 06 - 2023، الساعة: 15:23، متاح على الرابط:

<https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/>

- مخيم القرعون: استقر فيه عدد من اللاجئين الفلسطينيين ثم جرى نقلهم من طرف السلطات اللبنانية ووزعهم على باقي الخيمات، وذلك عقب إنشاء سد القرعون في إطار المشروع الأخضر في لبنان¹.

- مخيم عنجر: كان يأوي اللاجئين الأرمن عام 1915، ثم استقبل لاحقا اللاجئين الفلسطينيين، الذين أرغموا على تركه بسبب الخلافات التي كانت قائمة بين اللبنانيين (السنة) والأرمن، وتوريط الفلسطينيين فيه، لذلك رحلت الحكومة اللبنانية الفلسطينيين من المخيم وأبقت الأرمن، لكن تلك الخلافات بقيت مستمرة².

2-2-1-4 - مخيمات الجنوب:

- مخيم البرج الشمالي:

يقع على بعد 3 كم شرق مدينة صور، أسسته الأونروا خلال عام 1955، حيث تبلغ مساحته حوال 13.600 مترا مربعا، يرجع أصل سكان المخيم إلى قرى سهل الحولة وبالضبط: "الزوق"، "الناعمة"، "العبسية"، "لوبية"، "صفورية"، "شعب"، "شفا عمرو"، "الكساير"، "ديشوم"، "الحسينية"، "حطين"، "دير القاسي"، "حواصة"، "سعسع"، "صلحة"، "الشجرة"، "عبلين"، "القيطية"، "معلول" و"السمرية"³، ارتبط تأسيسه بعاملين رئيسيين هما:

- إجلاء الفلسطينيين المقيمين في المنطقة الحدودية التي تقع بالقرب من مدينة "مرجعيون اللبنانية".

¹ ياسر أحمد علي، المرجع السابق، ص: 5.

² المرجع نفسه، ص: 6.

³ سناء حمودي، برج الشمالي: "مخيم الشهداء"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 08 مارس 2019، ص ص: (2 - 3).

تمت الزيارة يوم: 14-09-2023، الساعة: 23:12، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/236034>

- حدوث خصام بين اللاجئين الفلسطينيين والسكان الأرمن في منطقة "عنجر"، لذا تم تحويل مقر إقامتهم إلى مخيم البرج الشمالي¹.

إن التعريف بمخيم البرج الشمالي يقتضي حتما التعريف ببطولات قاطنيه إبان الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، حيث تمكنت الجماعات الفلسطينية المسلحة من أسر أربعة أفراد من جيش الاحتلال الصهيوني بالقرب من مدخله الجنوبي؛ كان اثنان منهما قد تعرضا للإصابة بجروح خلال المعركة. وعن المجزرة التي اقترفها العدوان الصهيوني ضد أهالي المخيم فقد تجاوزت حدود الفظاعة، حيث تعرض لقصف عشوائي بالقنابل الفوسفورية الحارقة، وهو ما أسفر عن سقوط عدد كبير من الضحايا بين قتل وجريح، وقد بلغ عدد شهداء المجزرة حوالي 150 شهيدا بينهم أطفال ونساء وشيوخ، ومن هنا أصبح المخيم يعرف باسم "مخيم الشهداء"².

-مخيم البص:

يقع جنوبي مدينة صور يبعد عنها حوالي 1.5 كم، يعود تاريخ إنشائه إلى عام 1939، حيث خصصته سلطات الاحتلال الفرنسي لإيواء اللاجئين الأرمن، وعقب تهجير الفلسطينيين عام 1948 استقبل عددا كبيرا منهم³، إذ تتحدر غالبيتهم من منطقة عكا، يقطن لاجئوه في منازل شيدت بالطوب الاسمنتي من طرف أصحابها، الذين يعمل أغلبهم في النشاطات الفلاحية المختلفة. ونظرا لصغر حجمه فضلا عن موقعه، فقد سلم المخيم عكس باقي المخيمات الفلسطينية من تداعيات الحرب الأهلية اللبنانية⁴.

¹ أحمد الحاج علي، التوزيع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، شبكة لاجئ نت. تمت الزيارة يوم: 14 - 09 - 2023، الساعة: 23:30، متاح على الرابط: <http://laji-net/portal/ar-LB>

² سناء حمودي، المرجع السابق، ص: 9.

³ علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمغرافي...، المرجع السابق، ص: 39.

⁴ موقع وكالة الأونروا، مخيم البص للاجئين الفلسطينيين، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2023، الساعة:

15:37، متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/>

-مخيم عين الحلوة:

أنشئ من قبل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عام 1948 على بعد 3 كم جنوب شرق مدينة صيدا، على مساحة قدرت بـ: 1 كيلومتر مربع، ترجع ملكية الأراضي التي أقيم عليها لعائلات لبنانية، أصبح المخيم تحت إدارة وكالة الأونروا منذ عام 1950¹.

يعتبر من أكبر المخيمات من ناحية الكثافة السكانية، يتوزع أصل القاطنين فيه على 13 قرية فلسطينية تابعة أساساً لأقضية عكا، الجليل ومنطقة الحولة، استقبل خلال عام 1974 عدداً كبيراً من اللاجئين الوافدين من مخيم النبطية، كما نزح إليه أهالي مخيمي نهر البارد والبدوي إبان عام 1983، وانتقل إليه لاجئو مخيمات بيروت خلال عام 1985، ونتيجة هذا النزوح المتتابع نحوه أصبح يضم نسبة كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين، حتى أصبح يلقب بعاصمة المخيمات الفلسطينية².

يعدّ المخيم صورة مصغرة للساحة السياسية الفلسطينية؛ حيث استوعب جل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، التحالف الوطني والقوى الجهادية والإسلامية التي كانت تتنافس بشكل مستمر على القيادة والحكم، وهو ما أفضى إلى حدوث عدة اضطرابات داخله وصلت في بعض الأحيان إلى حد الاشتباك والصدام المباشر فيما بينها³، نذكر منها الصدام الذي وقع بين عناصر من حركة فتح بزعامة "ياسر عرفات" (أبو عمار) والمجلس الثوري بقيادة "صبري البنا" (أبو نضال) إبان عام 1993⁴.

¹ سناء فهمي علي الغول، المرجع السابق، ص: 78.

² بوابة اللاجئين الفلسطينيين، مخيم عين الحلوة.. عاصمة الشتات الفلسطيني في لبنان، 24 جويلية 2020. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2023، الساعة: 21:27، متاح على الرابط: <https://refugeesps.net/post/14709>

³ موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم عين الحلوة: جغرافية المخيم، [د.ت.]. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2023، الساعة: 23:24، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/68>

⁴ بوابة اللاجئين الفلسطينيين، مخيم عين الحلوة..، المرجع السابق.

-مخيم المية ومية:

يعتبر من أصغر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، إذ لا تتجاوز مساحته الإجمالية 0.5 كيلومتر مربع، يقع في الجنوب وتحديدا شرق مدينة صيدا التي يبعد عنها حوالي 4 كم¹. جرى استهدافه في جويلية 1991، وهو ما أدى إلى تخریب حوالي 15% من منازلها، إلى جانب هدم مدرسة وكذا مركز توزيع الإعانات التابعين لوكالة الأونروا².

-مخيم النبطية:

أنشئ خلال عام 1956 من طرف وكالة الأونروا، يقع غرب مدينة النبطية في الجنوب³، تعرض للتدمير الكلي في أعقاب العدوان الصهيوني عليه إبان عام 1974؛ بعد قصف الطيران الجوي الصهيوني ما يقارب 80% من المباني التي أشرفت الأونروا على بنائها بالقوالب الخرسانية، والتي كان يقطنها حوالي 3000 لاجئ، وقد بادرت الأونروا إلى تقديم المساعدات الضرورية للمتضررين عملت على تطبيق برنامج طارئ للتغذية كما وفرت وحدة طبية متنقلة⁴.

- مخيم الرشيدية:

يعود تاريخ تأسيس إلى عام 1939، إذ تم بناؤه من طرف الاحتلال الفرنسي لاستقبال اللاجئين الأرمن، وعقب لجوء الفلسطينيين إلى لبنان عام 1948 فتحت أبوابه أمامهم لإيوائهم، وأثناء عام 1964 حولت إليه السلطات اللبنانية الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في ثكنة غورو في بعلبك، الذين يذكر أن أغلبهم ترجع أصوله إلى قضاء صفد وكذلك مدينة حيفا والقرى القريبة منها، يعد المخيم من أقرب المخيمات إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة،

¹ إبراهيم العلي، اللاجئين الفلسطينيين من الاقتلاع إلى العودة، المرجع السابق، ص: 177.

² "إطالة على مخيمات لبنان وتوزيعها الجغرافي"، المرجع السابق، ص: 37.

³ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 95.

⁴ موقع وكالة الأونروا، غارات إسرائيلية على مخيم النبطية. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2023، الساعة: 16:10،

متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/content/>

يقع على بعد سبع كلمترات جنوب مدينة صور، وهو ما أدى بالاحتلال الصهيوني إلى شن العديد من الاعتداءات ضده ومن أبرزها اعتداء عام 1982¹.

مما سبق نلاحظ أن جميع المخيمات تتواجد بالقرب من المدن اللبنانية الكبرى، لاسيما بيروت، صور، صيدا وطرابلس، وعليه نشير إلى أن ذلك التوزيع لم يكن عشوائياً، فالسلطات اللبنانية أقدمت منذ السنوات الأولى من اللجوء على تنظيم عملية استقرار اللاجئين، إذ رحلت الذين فضلوا الإقامة في القرى الحدودية إلى مخيمات الشمال، كما نقلت مواقع بعضها إلى أماكن أخرى، وهذا ما يؤكد على أن الأمر ليس من قبيل الصدفة وإنما مخطط له، لعل ما يفسر سعيها من وراء ذلك هو محاولتها فرض الرقابة الأمنية عليها بإحكام قصد التمكن من تطويقها والسيطرة على جميع الاحتجاجات أو التمردات التي قد تحدث داخلها، ولمنع اللاجئين كذلك من القيام بأي عمليات فدائية ضد الصهاينة انطلاقاً من أراضيها، حفاظاً على أمنها وسلامتها من أي عدوان صهيوني.

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في هذه المخيمات حياة صعبة للغاية من جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، التعليمية والبنى التحتية، إضافة إلى أنهم معرضون للترحيل وتدمير مساكنهم في أي لحظة، بسبب إنشائها على أراضي ترجع ملكياتها لعائلات لبنانية تحاول بشكل دائم استرجاعها، أو لأن موقعها يعرقل سير مشاريع البنى التحتية للدولة اللبنانية²، أو بسبب استهدافها من طرف العدوان الصهيوني؛ وهو ما تعرض له مخيم النبطية عام 1974، ومخيمي تل الزعتر وجسر الباشا خلال عام 1976، إذ جرى تدميرهما وإزالتهما نهائياً. كما تعرضت المخيمات الأخرى لعدة اعتداءات صهيونية، سيما مخيمات الجنوب التي دمرت كلها خلال الغزو الصهيوني للبنان عام 1982 ثم أعيد بناؤها وتعميرها، فضلاً عن فرض الحصار على شاتيلا، برج البراجنة، الرشيدية... وغيرها إبان سنوات (1985 – 1987)³.

¹ مهى زراقت، المرجع السابق، ص: 171.

² نوال الزغير، المرجع السابق، ص: (38 – 39).

³ سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 13.

2-2-2- التجمعات الفلسطينية غير المعترف بها من قبل الأونروا:

علاوة على المخيمات الرسمية السالفة الذكر، يتوزع عدد كبير من الفلسطينيين على التجمعات غير المعترف بها من قبل وكالة الأونروا وكذلك السلطات اللبنانية، وحسب أغلب الدراسات فإن استقرار اللاجئين الفلسطينيين في تلك التجمعات يعود إلى العوامل التالية:

- أغلب قاطنيها من البدو من عرب الهيب، الحمدون، المواسي، القديرات، والسمنية وغيرها، آثروا الاستقرار هناك بعيدا عن المخيمات الرسمية لعدة أسباب نذكر منها:
- لأنهم ممن اعتادوا على تربية الحيوانات الداجنة التي تعتبر مصدر معيشتهم، وإقامتهم في المخيمات لا تسمح لهم بامتلاك تلك الحيوانات لأنها ستؤدي إلى أذية باقي اللاجئين.
- طبيعة حياة البدو الذين لم يألفوا الاستقرار في مكان محدد.
- انتماء أولئك اللاجئين للعشيرة والقبيلة؛ فالواقع كشف أن أغلب العشائر تقيم في منطقة واحدة حفاظا على خصائصها الاجتماعية¹.
- الإقامة بعيدا عن القيود المفروضة داخل المخيمات الرسمية.
- كما أن إقامة بعضهم في تلك التجمعات هي نتيجة تتابع عمليات تهجير الفلسطينيين جراء تعرضهم للاعتداءات الصهيونية بشكل متواصل، فضلا عن أثر الصراعات الداخلية في إدامة تنقلهم من مكان لآخر².

بلغ مجموع تلك التجمعات حوالي 17 تجمعا يتمركز أغلبها في الجنوب والبقاع³، لا تستفيد من خدمات الأونروا، لكن يسمح للاجئين الفلسطينيين القاطنين فيها بالوصول إلى خدمات الأونروا المقدمة في المخيمات الرسمية⁴. والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمقراطي...، المرجع السابق، ص: 43.

² جابر سليمان، "الفلسطينيون في العراق...، المرجع السابق، ص: 219.

³ المرجع نفسه، ص: 219.

⁴ Sherif Elsayed-Ali, Palestinian refugees in Lebanon, FMR 26, Palestinian Displacement, p: 13. Visited on: 13 – 02 – 2023, Available at the link:

<https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/palestine/elsayedali.pdf>

جدول يوضح التجمعات الفلسطينية غير المعترف بها في لبنان

اسم التجمع	تعريفه
شبريحا	أنشئ خلال العام الأول من اللجوء، أي عام 1948، من طرف أهالي المنطقة، يقع على بعد 5 كلم شمال مدينة صور، يعود أصل لاجئي التجمع إلى البدو وقرى شمال فلسطين، وصل حينذاك عدد المستقرين فيه إلى ما يقرب 4892 لاجئ ¹ .
المعشوق	تأسس المعشوق في أعقاب التطهير العرقي الذي مورس ضد الفلسطينيين إبان عام 1948، يقع شرقي مدينة صور على مسافة 1 كم، وتقدر مساحته بحوالي 1 كم ² ، وكغيره من التجمعات الفلسطينية غير المعترف بها يعاني أهالي المعشوق من التهميش والحرمان المقصودين، كونهم لا يستفيدون من خدمات وكالة الأونروا ² .
القاسمية	يعود تاريخ إقامة تجمع القاسمية إلى عام 1948 بعد تهجير الفلسطينيين من ديارهم، يقع شمال مدينة صور يحده شرقا مدينة برج رحال، وغربا طريق عام صيدا - صور، وشمالا نهر القاسمية، أما جنوبا فتحده مدينة البرغلية، وإداريا تابع لمدينة برج رحال، يعاني سكانه من ظروف إنسانية صعبة جدا، وهو ما جعل أغلب شبابه يفكرون في الهجرة منه إلى أوروبا وتحديدا ألمانيا ³ .
شحيم	يتوسط هذا التجمع مدينة شحيم التي تقع في إقليم الخروب على بعد 30 كم من مدينة صيدا، تأسس عام 1950 ⁴ .

¹ علي عظم محمد الكردي، وسن صاحب عيدان، المرجع السابق، ص: 172.

² مجموعة 194، المعشوق الفلسطيني بلبنان غياب للاعتراف وحياة مزرية، 20 نوفمبر 2014. تمت الزيارة يوم: 20 -

08 - 2023، الساعة: 15:27، متاح على الرابط: <https://group194.net/article/52965>

³ موسوعة المخيمات الفلسطينية، تجمع القاسمية: حقوق تائهة بين ولاية الأونروا وأصحاب العقارات، 29 ديسمبر 2016.

تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2023، الساعة: 15:39، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/group/3/>

⁴ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 198.

عدلون العرش	تأسس إبان عام 1950 في مدينة عدلون التابعة لقضاء صيدا، تقطنه بعض العائلات المهجرة من قرى شمال فلسطين من طرف العصابات الصهيونية إبان حرب 1948، إضافة إلى بعض العائلات التي رحلت من القرى اللبنانية السبع، أصبح التجمع في أعقاب عام 1982 مدينة صغيرة تتوفر على بنى تحتية ¹ .
كفر بدا (أبو الأسود)	يقع على طريق مدينة أبو الأسود - القاسمي، وتحديداً شمال مدينة صور على مسافة 16 كم، وعلى مقربة من الطريق الدولي، يتألف من تجمعين متقاربين هما أبو الأسود وجمجم ² .

المصدر: (الجدول من إنجاز الباحثة حسبما توافر لديها من معلومات).

نستنتج مما سبق، أنه على الرغم من فقدان الشعب الفلسطيني لأرضه التي تشكل إحدى الركائز الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات البشرية، إلا أن الفلسطينيين حاولوا الحفاظ على نسق الاتصال والتفاعل فيما بينهم، من خلال إقدامهم على جمع شمل أسرهم وعائلاتهم المشتتة سواء المقيمة في لبنان في مناطق بعيدة عنهم أو المقيمين في البلدان العربية الأخرى، فرتبوا حياتهم في المخيمات بناءً على أسس وعلاقات اجتماعية متينة؛ ولاسيما ممّن هم من أصول قروية أو بدوية، فقد حرصت هذه الفئة من اللاجئين على تسيير شؤونها الخاصة داخل المخيمات وفق نظامها العشائري والقبلي، وهو ما ساهم في الحفاظ على خصائصهم وهويتهم بصفتهم شعب واحد.

¹ موسوعة المخيمات الفلسطينية، "مخيم العرش/ عدلون" جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2023،

الساعة: 17:35، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/102>

² رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 198.

رابعاً: المؤسسات والمنظمات المعنية بإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

1- المؤسسات اللبنانية

1-1 - اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين (The Central Committee for Refugees)

يعود تاريخ محاولة تنظيم اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى عام 1950، حيث أصدرت السلطات اللبنانية المرسوم رقم: 11657، والذي دعا إلى تأسيس "اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين"¹، وهي لجنة خاصة لإدارة وتسيير شؤون الفلسطينيين المهجرين، حيث أسندت رئاستها لـ: "جورج حيمري"، الذي اجتمع بـ: "دي كورفوازيه" رئيس الأونروا، من أجل مناقشة أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد توصلوا إلى اقتراح توفير مناصب شغل لهم في المشروعات الخاصة في مناطق البقاع، الجنوب وعكار².

ساهمت "اللجنة المركزية لشؤون اللاجئين" في تقديم الإعانات المختلفة للاجئين إلى جانب باقي اللجان الإقليمية، حيث خصصت لها السلطات اللبنانية ميزانية قدرت بنحو مليون ليرة لبنانية مأخوذة من موازنة الدولة التي بلغت آنذاك ما مجموعه 68 مليون ليرة لبنانية، ووفقاً للتصريح الذي أدلى به آنذاك رئيس الوزراء اللبناني "رياض الصلح" فإن الدولة أنفقت ما يعادل 10% من موازنتها السنوية على اللاجئين الفلسطينيين³.

¹ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، المرجع السابق، ص: 9.

² سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 102.

³ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، المرجع السابق، ص: 9.

2-1- المديرية العامة لشؤون اللاجئين¹ The Department of Affairs of Palestinian Refugees

أنشئت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين التابعة لوزارة الداخلية بتاريخ 31 مارس 1959، وذلك استنادًا إلى المرسومين: 42 و 927²، حيث أوكلت إليها المهام الموضحة في المواد التالية:

المادة الأولى: نصت على ما يلي:

- المصادقة على طلبات جمع شمل العائلات.
- استثناء الوافدين إلى لبنان في إطار جمع شمل العائلات من الرسوم الجمركية.
- توحيد جهودها مع وكالة الأونروا من أجل تحسين خدمات الإغاثة الاجتماعية، وكذا التعليم والرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين.
- التكفل بإصدار تصاريح تحويل مقر الإقامة من مخيم إلى آخر.
- العمل على تصويب الأخطاء الإحصائية التي اشتملت عليها البيانات والوثائق.
- دراسة طلبات زواج اللاجئين والموافقة عليها³.

المادة الثانية: تضمنت المطالبة من وزارات الدولة تقديم المساعدات الفنية والإدارية التي تدخل في إطار مهامها لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، قصد تمكين الإدارة من مزاوله الأعمال الموكلة إليها⁴.

المادة الثالثة: يتم نشر هذا المرسوم والكشف عن مضمونه، حيث تدعو الحاجة⁵.

¹ تغيير اسمها في عام 2002 وأصبحت تعرف باسم "المديرية العامة للشؤون السياسية واللاجئين".

² وديع سعيد، المرجع السابق، ص: 206.

³ علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المرجع السابق، ص: (20-21).

⁴ سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 103.

⁵ المرجع نفسه، ص: 103.

تنقسم مديرية شؤون اللاجئين إلى دائرتين رئيسيتين هما:

- **دائرة تسجيل الوقوعات؛** حيث تتكفل بسجلات الأحوال الشخصية، ومنح الرخص، ووثائق الوقوعات، إعداد جداول شهرية خاصة بأسماء المواليد والوفيات، وإصدار بطاقات الهوية وتسليمها لأصحابها.

- **دائرة المندوبين والمراقبين الأمنيين؛** وتكمن مسؤوليتها في الإشراف على أعمال المندوبين في المحافظات، وأعمال مراقبي المخيمات، ورصد أوضاع اللاجئين وأحوالهم الاجتماعية والصحية، ونشاطاتهم السياسية "الأحزاب والتنظيمات والجمعيات"، وحماية الاتصال بالسلطات الإدارية في المحافظة، وإفادتها بالأوضاع الأمنية، لاسيما مراقبة تحركات المشكوكين في أمرهم من اللاجئين، وإطلاعها كذلك على جميع الانتهاكات الأمنية، فضلا عن تلقي المراسلات الواردة من المخيمات¹.

1-3- الهيئة العليا لشؤون اللاجئين The Higher Authority of Palestinian

بتاريخ 26 أبريل 1960، تبنت الحكومة اللبنانية المرسوم رقم "3909" والذي نص على تأسيس هيئة عليا لشؤون الفلسطينيين تكون خاضعة لوزارة الخارجية والمغتربين، وتتكون من:

- السفير المدير العام للغرفة المدنية في رئاسة الجمهورية وممثل لبنان في الأونروا.
- مدير عام وزارة الدفاع الوطني وضباط من الشعبة الثانية.
- رئيس مكتب مقاطعة الكيان الصهيوني في وزارة الاقتصاد الوطني والسياحة.
- رئيس قسم فلسطين في وزارة الخارجية والمغتربين².

لقد حددت اختصاصات هذه الهيئة في القيام بما يلي:

¹ علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المرجع السابق، ص: 21.

² سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 103.

- الإحاطة الشاملة بكل ما له علاقة بالقضية الفلسطينية وجوانبها المختلفة، لاسيما السياسية، العسكرية والاقتصادية، والتركيز على دراسة تطوراتها واقتراح الحلول الممكنة لتسويتها.

- مراقبة كل ما يتعلق بالنشاط الصهيوني في الخارج، ووضع الخطط التي من شأنها أن تحد وتعرقل نجاحاته، وذلك في إطار احترام الصلاحيات الممنوحة لإدارة شؤون اللاجئين الواردة في المرسوم رقم: 927، الصادر بتاريخ 31 مارس 1959.¹

نستنتج من خلال المهام المنوطة بالهيئة العليا لشؤون اللاجئين أن السلطات اللبنانية قد كانت حريصة على مراقبة تطورات القضية الفلسطينية على جميع الأصعدة، وبصفة خاصة اهتمت بكل ما كان يتعلق بمقترحات تسويتها؛ لأنها كانت تخشى من فرض تسوية تقضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم، وهو ما عكفت لبنان على معارضته بشدة منذ السنوات الأولى من اللجوء.

2- المنظمات الدولية

أخذ ظهور مشكلة اللاجئين الفلسطينيين أبعادًا دولية، فقد أصبحت جميع الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة تشعر بمسؤوليتها تجاه هذه الكارثة الإنسانية التي حلت بالشعب الفلسطيني، لاسيما وأنها صادقت على قرار تقسيم وطنهم، لذلك حاولت تحسين صورتها وكذا التخفيف من وطأتها من خلال تقديم بعض الإعانات والمساعدات المحدودة لهم، والجدير بالذكر أن تلك المساعدات كانت تقدم إما عبر تأسيس وكالات وجمعيات خاصة بهم، أو بواسطة الهيئات والمنظمات الدولية المتخصصة في تقديم المساعدات الإنسانية بصفة عامة أثناء الحروب والكوارث الطبيعية في مختلف أنحاء العالم. ولعل من أبرزها نذكر:

¹ سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 103.

1-4- المنظمات الحكومية

2-1-1- وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين فلسطين (United Nations Relief for Palestine Refugees)

إنّ المأساة التي حلت بالشعب الفلسطيني نتيجة تشريده من دياره وبقائه في العراق دون مأوى، دفعت بهيئة الأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار رقم: 212 بتاريخ 19 نوفمبر 1948، والذي أقر بضرورة تأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين فلسطين، حيث اضطلعت هذه المنظمة بتسوير برنامج خاص بالإغاثة شرعت في تجسيده سريعاً، وقد عملت على تنسيق جهودها مع مختلف المنظمات والوكالات سواء الدولية المختصة أو المنظمات غير الحكومية لتلقي الدعم والمساعدة منها، ولعل من أبرزها: منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" (United Nations Children's fund)، اللجنة الدولية للصليب الأحمر (International Committee of the red Cross)، رابطة جمعيات الصليب الأحمر (League of Red Cross Societies) ولجنة خدمة الأصدقاء الأمريكية (American Friends Service Committee)¹، إضافة إلى منظمة الصحة العالمية (World Health Organization)، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (Food and Agriculture Organization)، والمنظمة العالمية للاجئين (Organization of International Refugee)².

2-1-2- وكالة الأونروا (UNRWA)

تولت وكالة الأونروا في لبنان مسؤولية تقديم مختلف الخدمات للاجئين الفلسطينيين، ولاسيما المتعلقة بالإغاثة، الصحة والتعليم، حيث يشرف على نشاطات الأونروا في لبنان

¹ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، المرجع السابق، ص: (9 - 10).

² علي هويدي، التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المرجع السابق، ص: (19 - 20).

المدير العام، وينقسم النظام الإداري للوكالة إلى عدة أقسام أساسية أهمها: التسجيل، المالية، المعلوماتية، الإدارة، النقل، التموين والمشاريع الهندسية¹.

تتمركز أعمالها داخل لبنان في خمس مناطق رئيسية، وهي: "بيروت"، "الشمال"، "البقاع"، "صيدا" و"صور"، وتعين على رأس تلك المناطق مسؤول يعرف باسم "مدير المنطقة"، يتولى عملية الاشراف على جميع الخدمات المقدمة في منطقته منها: الصحة، التعليم والشؤون الاجتماعية، كما تخول الوكالة مسؤولية إدارة كل مخيم إلى فلسطيني يحمل اسم "مدير خدمات الأونروا في المخيم"، حيث يكون خاضعا بشكل مباشر لمدير المنطقة².

2-1-2- خدمات الإغاثة:

تشمل خدمات الأونروا الإغاثية في لبنان توزيع المساعدات الغذائية للاجئين الفلسطينيين المسجلين في قوائمها، وكذلك بناء وصيانة مرافقها المختلفة، والاحتفاظ بسجلات اللاجئين، حيث كانت بعض العائلات ذات الدخل الذي يسمح لها بتوفير حاجياتها الخاصة تتلقى أنواعا محددة من المساعدة، ويتم تخفيض حجم المساعدات التي يستفيد منها اللاجئ تدريجيا وفقا لمقياس الدخل لديه إلى أن يتم تعليقها نهائيا عندما يزيد دخله عن المستوى المحدد³.

إبان عام 1977، تم شطب ما مجموعه 536 لاجئ فلسطيني من قوائم الحصص التموينية في لبنان بسبب الوفيات، التسجيلات الزائفة أو المكررة، زيادة الدخل أو التحويلات إلى بلدان أخرى، كما أضيف ما مجموعه 282 لاجئ إلى قوائم الحصص التموينية نتيجة لفقدانهم مصادر الدخل في المقام الأول⁴.

¹ رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 43.

² المرجع نفسه، ص: 43.

³ United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, a staff report to the committee on foreign relations United states senate, U.S. Government Printing office, Washington, 1978, p: 8.

⁴ Ibid, p : 9.

2-2-1-2- الخدمات الصحية:

اختزلت الأونروا خدماتها الصحية في بناء عدد محدود من المستشفيات ذات معدّات جد متواضعة ومقسمة على مناطق عملياتها الخمسة في لبنان، كما أنها لا تتكفل إلا بجزء يسير من التكلفة اليومية للمستشفى ولمدة زمنية قصيرة لا تتعدى عشرين يوماً فحسب، إضافة إلى أن الإعانات التي توفرها لأصحاب الجراحات الثلاث (القلب المفتوح، السرطان وأورام الدماغ) لا يستفيد منها المرضى الذين تفوق أعمارهم 59 عاماً، وهو ما يستوقفنا للتساؤل عن حقيقة الطابع الإنساني لهذه الوكالة¹؟

2-2-1-3- خدمات التعليم:

تقدم الأونروا الخدمات التعليمية لأبناء اللاجئين المسجلين لديها، فجميع الأطفال الذين تبلغ أعمارهم من ستة سنوات إلى غاية تسعة عشر سنة هم مؤهلون لتلقي التعليم في مدارس الأونروا، إذ هي مسؤولة عن تعليمهم في المرحلتين الابتدائية والإعدادية²، أما الطالب الفلسطيني الذي يريد تلقي تعليمه في هاتين المرحلتين خارج مدارسها، فإن هذه الأخيرة تتكفل بتمويل تدريسه بمبلغ مالي يحدده برنامج عملها، وعلى الرغم من ذلك إلا أن جل الفلسطينيين يفضلون تسجيل أبناءهم في مدارسها³. ونتيجة لذلك، فإن ما يقارب 60% من موظفي الوكالة الميدانيين هم من المتعلمين في مدارسها⁴.

كما سبق أن أشرنا أعلاه، تتقيد وكالة الأونروا بتقديم برامج التعليم للاجئين الفلسطينيين في المرحلتين الابتدائية والإعدادية فحسب، ولا تحمل على عاتقها مسؤولية التعليم ما قبل المدرسي والتعليم في المرحلتين الثانوية والجامعية، إذ يتوجه الطلاب لاستكمال تعليمهم في

¹ تقارير الدول، اللاجئين الفلسطينيون في الشتات، بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 1999 ص: 22.

² United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, Op. Cit, p: 10.

³ سهيل محمود الناطور، المرجع السابق، ص: 137.

⁴ United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, Op. Cit, p: 10.

المدارس اللبنانية وتتكفل العائلات الفلسطينية بتغطية تكاليف الدراسة لأبنائها، وبسبب المطالب المستمرة من أهالي الطلاب، اضطرت خلال عام 1993 إلى فتح ثانوية واحدة في مخيم برج البراجنة. تشرف الأونروا على مركز واحد للتعليم المهني للفلسطينيين في لبنان هو مركز تدريب سبيلين (Siblin Training Center) غير أنه لا يتسع سوى لعدد محدود من الطلاب¹.

2-2 - المنظمات غير الحكومية

- جمعية المساعدات الشعبية النرويجية (Norwegian People's Aid)

تم تأسيسها في لبنان بموجب مرسوم جمهوري كفرع تابع لجمعية أجنبية، وذلك عقب الغزو الصهيوني عام 1982، حيث تكفلت بتقديم خدمات إغاثة مستعجلة للاجئين الفلسطينيين والمواطنين اللبنانيين المتضررين من الحرب، وخلال عام 1983 فتحت مركزا خاصا بالمعاقين لتوفير العلاج الفيزيائي لهم، بعدها سطّرت برنامجا لإعادة تهيئة وإعمار مخيم شاتيلا، وفي عام 1984 أنشأت في مخمي برج البراجنة وشاتيلا مركزين للتكوين المهني، هَدّما أثناء حرب المخيمات عام 1985، فحولت الجمعية مقر عملها إلى مخيم مار الياس².

إضافة إلى ما سبق، هناك العديد من المؤسسات الدولية غير الحكومية التي أنشئت للمساهمة في تقديم المساعدات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في مخيمات لبنان، خاصة أثناء الحروب والأزمات المختلفة التي كان وقعها جد مأساوي على حياتهم، والجدول الموالي يوضح ذلك.

¹ جابر سليمان، "الفلسطينيون في لبنان: من تردي الوضع المعيشي إلى غياب المرجعية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 19، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994، ص: 168.

² رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 43.

الفصل الثالث: تأصيل تاريخي وقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان (1948-1993)

جدول يوضح المنظمات غير الحكومية المعنية باللاجئين الفلسطينيين في لبنان

المؤسسة	السنة	نشاطها
أوكسفام كيبك الكندية "Oxfam" ¹	1973	دعم وتشبيد مختلف المشاريع التنموية الاجتماعية المتعلقة ب: (المرأة - الشباب - الصحة).
المانونايت "Mennonite" ²	1978	تتمحور نشاطاتها حول "التعليم، التكوين المهني، التبادل الثقافي وبرامج محو الأمية".
العون الطبي الفلسطيني	1984	أنشئت هذه الجمعية عام 1984 عقب المجازر الفظيعة التي ارتكبتها العدو الصهيوني في صبرا

¹ أوكسفام "Oxfam" هو اختصار لاسم "لجنة أكسفورد للإغاثة من المجاعة"، وتتكون الكلمة من "ox" نسبة إلى مدينة "Oxford" البريطانية و "Fam" ويقصد بها "Famine Relief" إغاثة المحتاجين"، تأسست هذه المنظمة في بريطانيا عام 1942 أثناء الحرب العالمية الثانية، كان هدفها إرسال الغذاء إلى اليونان التي كان أطفالها يموتون من الجوع، بسبب الحصار البحري المفروض من قبل الحلفاء، وفي أعقاب الحرب واصلت المنظمة أنشطتها، حيث أرسلت مساعدات مادية ومالية إلى المنظمات التي تساعد الفقراء في أوروبا، وقد توسعت لاحقاً بتأسيس فروع تابعة لها في حوالي 70 دولة، مع ربط علاقاتها بالعديد من الشركاء والحلفاء والمجتمعات، لإنقاذ الأرواح وحماية الأشخاص في حالات الطوارئ، وتقديم يد المساعدة لهم من أجل استعادة سبل عيشهم والقيام بجمالات من أجل تغيير حقيقي ودائم. (ينظر: نصيرة صالح، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام -دراسة حالة منظمة أوكسفام، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، إشراف: حسين قادري، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، السنة الجامعية، 2013 - 2014، ص: 107). وأيضاً:

(Oxfam International, our history. Visited on: 12 - 07 - 2023, Available at the link: <https://www.oxfam.org/en/our-history>).

² تعود جذور مؤسسة المانونايت Mennonite بشكل خاص إلى ما يعرف بمجموعة الإخوان السويسريين "أتباع الطائفة المسيحية الإنجيلية"، والتي تدعو إلى تجديد المعمودية تشكلت بالقرب من زيورخ في 21 جانفي 1525، وعلى الرغم من سعي السلطات السياسية والكنسية إلى قمع الحركة، غير أنها سرعان ما انتشرت في جميع أنحاء أوروبا ونالت وجهات نظرها العقائدية استحسان الكثير من الناس، ومن أبرز المنضمين إليها الكاهن الهولندي مينو سيمونز الذي اشتقت تسمية المؤسسة لاحقاً من اسمه، وقد تحققت على يده وحدة اتباع هذه الطائفة وأضفى الطابع المؤسسي إليها. (ينظر:

Melissa Petruzzello, Mennonite (History, Beliefs, Practices & Facts), Encyclopaedia Britannica, Visited on: 14 - 07 - 2023, Available at the link: <https://www.britannica.com/topic/Mennonite>).

الفصل الثالث: تأصيل تاريخي وقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان (1948-1993)

وشاتيل، وذلك بمبادرة من الدكتورة "سوي آن" التي راسلت عددا من أصدقائها المقيمين في بريطانيا قصد إنشاء جمعية لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. وقد اهتمت بالجانب الصحي بالتنسيق مع الهلال الأحمر الفلسطيني.		"Medical Aid for Palestinians"
تم إنشاؤها عام 1988، تمثلت مهامها في تحسين الموارد الأساسية المتعلقة بالقطاع الصحي، التربوي، تنمية المجتمع، الدفاع عن حقوق الأطفال والشباب.	1988	ورشة الموارد العربية Arab "Resource Collective"
ركزت نشاطها بالدرجة الأولى على إعانة المعوقين والمؤسسات الخاصة بهم، تكوين الأخصائيين، إقامة نشاطات ترفيهية، وكذا مساندة ومؤازرة مختلف الاستراتيجيات الوطنية وتقديم الدعم المعنوي للمجتمعات التي تعاني نفسيا ولاسيما اللاجئين المطرودين من ديارهم.	1990	مكتب المنظمة الدولية للمعوقين "Disabled People's International Office"

المصدر: رأفت مرة، المرجع السابق، ص ص: (44 - 45). (الجدول من إنجاز الباحثة).

على الرغم من أن المؤسسات والجمعيات الدولية غير الحكومية المذكورة آنفاً قد تمثلت أهدافها المعلنة في تقديم الإعانات والخدمات الضرورية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات ظروفًا إنسانية صعبة على جميع الأصعدة، غير أنها كانت تسعى كذلك إلى تحقيق بعض الأهداف الخفية تحت غطاء المساعدات الإنسانية، وهو ما تجلّى لنا أثناء محاولتنا تقصي خلفيتها التاريخية، وضمن هذا السياق نشير إلى مؤسسة "المانونايت" ذات الطابع الديني؛ التي ركزت نشاطاتها على الجانب التعليمي قصد استغلال المتعلمين لنشر أفكارها ومعتقداتها الدينية، لاسيما لدى فئة الأطفال، وهذا ما أكدته شهادات بعض التلاميذ الذين اضطرتهم الظروف للالتحاق بمدارسها، حيث نورد فيما يلي بعضها، مع الإشارة إلى

أن هؤلاء التلاميذ هم من المدارس التي أسست في فلسطين وتحديداً في "الخليل"، لكنها تكشف لنا بصفة عامة عن حقيقة جميع المؤسسات التعليمية التابعة للمانونايت أينما وجدت.

- شهادة التلميذ "محمد شحادة" (12 سنة) يروي تفاصيل النظام الداخلي للمؤسسة قائلاً: "درست في هذه المدرسة إلى غاية الصف السادس، كنا صباحاً نغني معهم (هو الرب يسوع) نستطيع وبدمه البديع كن غالباً كن غالباً)، وذلك بعد أن ننشد في الساحة المكشوفة فدائي، إذ يأخذوننا بعد ذلك إلى غرفة اسمها "أسمبلي" - وهي المكان المخصص لصلاة المسيحيين - لنقول ترانيم صباحية قبل الحصة الأولى..."¹.

- شهادة "بدوي التكروري" تلميذ التحق كذلك بإحدى مدارس المانونايت يقول عنها: "كانوا يكتبون لنا نصوصاً باللغة الإنجليزية على اللوح ونقوم بإعادة كتابتها على بطاقات معايدة لترسل إلى أناس في أمريكا خاصة في أعيادهم المسيحية"².

انطلاقاً مما سبق عرضه نشير إلى ضرورة مراقبة نشاط جميع المؤسسات الأجنبية في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، ولاسيما المؤسسات التعليمية؛ نظراً لأهمية الدور الذي تقوم به فالتعليم يعتبر ميداناً خصباً للتأثير على عقول المتعلمين خاصة وأن أغلبهم في سن الطفولة، إذ لا يدركون جيداً طبيعة الأفكار التي تنقل إليهم، وعليه يكون من السهل إقناعهم وتوجيه تفكيرهم، لأنه ومع مرور الوقت تتشكل لديهم قناعات ذات علاقة بتلك الأفكار التي من المحتمل أن تكون منافية لمبادئ المجتمع الذي ينتمون إليه، وفي هذا الصدد ننبه إلى أن مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من أكثر المجتمعات استهدافاً لطمس هويتهم وثقافتهم بشتى الوسائل والطرق تمهيداً لتقويض حقهم في العودة إلى وطنهم، ولا يستبعد أن يكون التعليم هو إحدى تلك الوسائل.

¹ أرشيف منتدى الفصح، المدرسة الإنجيلية العربية في الخليل (المانونايت)، المكتبة الشاملة الحديثة، 9 أكتوبر 2007، ص: 11. تمت الزيارة يوم: 14 - 07 - 2023، الساعة: 18:09، متاح على الرابط:

<https://www.al-maktaba.org/book/31882/6404>

² المرجع نفسه، ص: 12.

يمكن القول بأن وجود العشرات من المؤسسات الدولية الناشطة داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان كان شكلياً فحسب؛ فقد كانت خدماتها جَدّ محدودة ولا تغطي جزءاً ولو يسيراً من حاجيات اللاجئين، فبالنسبة للقطاع الصحي -على سبيل المثال لا الحصر- كانت تدخلاتها لا تتعدى في كثير من الأحيان الإسعافات الأولية، وقد ظلت تلك المؤسسات على حالها ولم تبذل أية جهود جادة من أجل تحسين جودة خدماتها والرقى بها نحو المستوى المطلوب.

3- المؤسسات الفلسطينية

لقد تعدّدت المؤسسات والجمعيات الفلسطينية التي أنشأها الفلسطينيون داخل مخيمات اللجوء في لبنان، قصد المساهمة في تقديم المساعدات للاجئين، مع الإشارة إلى تنوع طبيعة أنشطتها؛ فمنها من هي ذات طابع إنساني محض، ومنها من تتعدى مهامها لتشمل الجوانب الأمنية والسياسية، ولكن بشكل محدود، ولعل النوع الثاني غالباً ما يكون خاضعاً لإشراف فصائل "منظمة التحرير الفلسطينية"، وعليه فإنه يكون مقيد إلى حد ما بطروحات الفصيل الذي ينتمي إليه. وفيما يلي استعراض لنشاط بعض المؤسسات التي قامت بأدوار بارزة في مجال تقديم المساعدات للفلسطينيين المقيمين في لبنان.

3-1- الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية (General Union Palestinian Women)

تميزت الحركة النسوية الفلسطينية في لبنان بربط علاقتها بالحرارة الوطنية الفلسطينية الحديثة، فقد أكدت دورها النضالي داخل المخيمات الفلسطينية، إذ مثل عام 1952 البداية الفعلية لنشأتها، وتمكنت المناضلة "وديعه خرطيل"¹ من تأسيس الاتحاد

¹ وديعة خرطيل (1915 - 2007): ولدت في بيروت لأبوين لبنانيين، درست في المدرسة الأمريكية للبنات وحصلت فيها على الشهادة الثانوية، ثم التحقت بكلية بيروت الإعدادية للبنات لمدة عامي. وفي عام 1932، سافرت مع زوجها "أديب خرطيل" إلى فلسطين واستقرت هناك في طبريا لمدة عام، ثم انتقلت إلى القدس حيث تم تعيين زوجها طبيباً عاماً في حكومة فلسطين، لتنتقل بعد ذلك إلى نابلس ومنها إلى غزة، واستقرت أخيراً في طولكرم عام 1935، حيث دعت لرئاسة جمعية السيدات الخيرية والاجتماعية التي افتتحت عيادة لعلاج الفقراء اشتغل فيها العديد من الأطباء تحت رعاية=

النسائي العربي الفلسطيني في لبنان، وإبان عام 1965 جرى تأسيس "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية"، الذي نظم أول مؤتمر له في مدينة القدس بمشاركة وفود نسوية من داخل فلسطين وخارجها¹، وقد بلغ عدد الفلسطينيات المقيمات في لبنان اللواتي شاركن في المؤتمر نحو 14 مشاركة، إذ أشرف مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت على انتقائهن وكان من أبرزهن "صبا الفاهوم"² ورفيقتها وديعة خرطيل³.

على ضوء ما سبق، وبموجب مخرجات المؤتمر قرّر مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان يوم 10 أكتوبر 1965 تنظيم أول لقاء رسمي بين أعضاء وفد المرأة الفلسطينية إلى مؤتمر القدس، وقد ترتبت عن ذلك العديد من اللقاءات التي توصلت إلى

=زوجها، أسست مركزاً لرعاية الأمهات والأطفال وورشة للتطريز، وقدم المركز تحت إشرافها المساعدات للثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939). وفي ديسمبر 1944 كانت عضواً في الوفد الفلسطيني إلى المؤتمر العام للمرأة العربية الذي انعقد في القاهرة، وفي أعقاب حرب 1948، اضطرت للجوء إلى بيروت. (ينظر:

Interactive encyclopedia of the Palestine question, Wadi'a Qaddura Khartabil, Visited on: 08-07-2023, Available at the link: <https://www.palquest.org/en/biography/14287/wadi%E2%80%98qaddura-khartabil>).

¹ هيثم أبو الغزلان، "المؤسسات النسوية الفلسطينية في لبنان.. دور حيوي وعطاء متواصل وعوائق كثيرة"، مجلة العودة الإلكترونية، ع54، فيفيري 2012، ص: 4. تمت الزيارة يوم: 2 - 08 - 2023، متاح على الرابط:

<https://alawda-mag.net/ar>

² ولدت في الناصرة عام 1923، كان والدها عبد الحميد الفاهوم من كبار ملاك الأراضي في المدينة، تلقت تعليمها في المدرسة الأميرية للبنات في الناصرة، ترعرعت في بيئة يسودها النضال ضد الاحتلال البريطاني، حيث تأثرت بأخيها "دياب الفاهوم" المتهم بالمشاركة في تدبير عملية اغتيال المفوض البريطاني في الجليل "لويس أندروز" في سبتمبر 1937، وقد تم سجنه وتعذيبه على يد شرطة الاحتلال، وكانت صبا حريصة على المشاركة في الاحتجاجات المقاومة للبريطانيين وحلفائهم الصهاينة، كما عملت على توعية رفيقاتها في المدرسة بخطر الاحتلال، وعقب نيلها شهادة التدريس من دار المعلمات في القدس التحقت بالمدرسة الإسلامية للبنات في الناصرة، ونتيجة احتلال الصهاينة للمدينة لجأت المناضلة التي لعبت دوراً كبيراً في حرب 1948، إلى لبنان واستقرت في مخيم عين الحلوة، حيث استأنفت نضالها بعد التحاقها باتحاد المرأة العربية الفلسطينية هناك الذي تأسس عام 1952 من طرف وديعة خرطيل كأول منظمة جماهيرية للمرأة الفلسطينية خارج فلسطين سعت إلى مساعدة الفلسطينيين المقيمين في المخيمات. (ينظر:

Interactive encyclopedia of the Palestine question, Siba Fahoum, Visited on: 08-07-2023, Available at the link: <https://www.palquest.org/en/biography/29894/siba-fahoum>).

³ تقرير فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان - 1966، الأرشيف الاجتماعي الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [د.ت]، ص: 2. تمت الزيارة يوم: 2 - 08 - 2023، الساعة: 21:23، متاح على الرابط:

<https://archive.palestine-studies.org/ar/node/2281>

تشكيل اللجنة التحضيرية يوم 30 نوفمبر 1965 والتي من المقرر أن تشرف على انتخاب عضوات فرع لبنان، وعقب إجراء الانتخابات جرت الاستعدادات على عقد أول مؤتمر للفرع لكي يتولى وضع الأساس الديمقراطي لعمل المرأة الفلسطينية في لبنان، ونظرًا لتعذر الأمر بادرت عضوات الفرع المنتخبات بعقد اجتماع تقييمي بتاريخ 27 جويلية 1966¹. أما بشأن تاريخ انعقاد أول مؤتمر لفرع "الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان"، فقد حاولنا البحث عنه في جميع المصادر والمراجع المتوفرة لدينا لكن تعذر علينا العثور على أي معلومة بخصوصه.

أصبح الاتحاد يعمل لاحقًا داخل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث غطت نشاطاته خمسة محاور رئيسية هي:

- التعليم ما قبل المدرسي؛ (رياض الأطفال والحضانة).
- تنظيم النشاطات الصيفية لأبناء المخيمات.
- تنظيم مخيمات صيفية للأطفال اللاجئين بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة "الأونروا" وبعض الجمعيات الخيرية الفلسطينية.
- فتح دورات تكوينية وورش عمل لتوعية المرأة اللاجئة في مختلف الجوانب، لاسيما الصحية، الاجتماعية والبيئية.
- إنشاء المكتبات العامة².

3-2- اللجان الشعبية (Popular Committees)

يرجع تاريخ إنشاء اللجان الشعبية في لبنان إلى عام 1969، أي إبان العام الذي جرى فيه توقيع اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية، والتي دعا البند الثاني منها إلى ما يلي: "إنشاء لجان محلية من الفلسطينيين في المخيمات لرعاية مصالح

¹ تقرير فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان - 1966، المرجع السابق، ص: (2، 8).

² هيثم أبو الغزلان، المرجع السابق، ص: 5.

الفلسطينيين المقيمين فيها، وذلك بالتعاون مع السلطات المحلية وضمن السيادة اللبنانية¹، للإشارة فإن شؤون المخيمات كانت قبل ذلك التاريخ تسير بواسطة قانون الطوارئ وكذلك بتعليق القوانين اللبنانية المطبقة خارج المخيمات؛ إذ كانت قوى الأمن اللبناني هي المهيمنة بشكل مباشر عليها (الدرك ومخابرات الجيش التي تعرف بالمكتب الثاني)، لكن طيلة السنوات الممتدة ما بين (1970 - 1982) لم يعد بإمكان الشرطة دخولها إلا بعد الحصول على الموافقة من اللجان الشعبية التي فرضت سيطرتها عليها وأصبح لديها نفوذ واسع².

كانت اللجان الشعبية في المخيمات تقوم بدور البلدية إلى حد ما، حيث توفر الماء والكهرباء وتجمع المساهمات المالية المقدمة نظير تلك الخدمات، فضلا عن القيام ببعض الترتيبات التي تسهل على الأونروا أداء مهامها، كما تتدخل لضبط الأمن داخلها أثناء نشوب عراك أو خلاف شخصي بين بعض المقيمين في داخلها، علاوة على سعيها للحد من انتشار بعض الآفات الاجتماعية مثل: السرقة، كما أنها تعتبر الممثل الرسمي للمقيمين فيها أمام الحكومة اللبنانية ووكالة الأونروا وباقي المنظمات³.

3-3- جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني (Palestine Red Crescent Society)

تم استحداثها بشكل رسمي يوم 26 ديسمبر 1968، إذ انبثقت أساساً من "جمعيات الهلال الأحمر الخيرية" التي كانت تنشط مطلع القرن العشرين في فلسطين وتحديداً في مدينتي "يافا والقدس". شرعت في تقديم خدماتها الصحية بافتتاحها لمركز صحي صغير داخل إحدى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، وقد أصبحت جمعية معترف بها

¹ المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات: الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء انتخابات للجان الشعبية كمدخل عام لتحسين وضعهم، بيروت، 12 مارس 2007. تمت الزيارة يوم: 14 -

03-2023، الساعة: 20:14، متاح على الرابط: <https://pahrw.org/portal/ar-LB>

² ساري حنفي، إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي: حوكمات تبحث عن الشرعية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، أكتوبر 2010، ص: 14.

³ تقرير الشرق الأوسط رقم (84)، أرض خصبة لزراعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مجموعة الأزمات، العمل على منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم، بيروت/بروكسل، 19 فيفري 2009، ص: 20.

طبقاً للقرار الصادر عن الدورة السادسة للمجلس الوطني الفلسطيني المؤرخ في 1 سبتمبر 1969، وجرى اعتمادها بصفتها مؤسسة من مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي تهتم بالجانب الصحي بالدرجة الأولى¹.

ظلت تمارس نشاطاتها في الأردن إلى غاية خروج منظمة التحرير الفلسطينية منه بعد أحداث أيلول الأسود عام 1970، فانتقلت إلى بيروت وواصلت هناك تقديم الرعاية الصحية للاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، افتتحت أول مركز صحي لها في لبنان في مخيم شاتيلا، بعدها أنشأت مستشفيات ميدانية، وفي عام 1977 أنشأت ثلاث مستشفيات هي: "غزة" و"الهمشري" في صيدا و"عكا" في بئر حسن، غير أن خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان عام 1982 وما انجر عنه من تبعات أجبرت الجمعية للعودة إلى استئناف نشاطها في المستشفيات الميدانية².

3-4- جمعية أبناء شهداء فلسطين - صامد (Samed)

أنشئت إبان عام 1970، بصفتها جمعية تنشط تحت غطاء "مؤسسة الشؤون الاجتماعية ورعاية أسر الشهداء والأسرى" التي جرى استحداثها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية عام 1965، وفي عام 1972 استقلت في إدارة شؤونها عن مؤسسة الشؤون الاجتماعية وانضمت إليها المراكز المهنية ذات الطابع التأهيلي، سُجلت بتاريخ 15 نوفمبر 1973 لدى الدوائر الرسمية اللبنانية³.

¹ مؤيد أسعد ناجي حردان، دور جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تحقيق التنمية الصحية من وجهة نظر العاملين والمستفيدين في شمال الضفة الغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة، إشراف: فيصل الزعنون، عمادة الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، السنة الجامعية 2011، ص: 22.

² رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 42.

³ صقر أبو فخر، قراءة في التجربة الاقتصادية الفلسطينية: مؤسسة صامد مثالا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017، ص: 4.

كان نشاط هذه المؤسسة يتمثل في أعمال التطريز والخياطة، وأغلب المنتسبين إليها كنّ من النساء اللواتي يمارسن عملهن إما في المنازل أو في ورش خاصة، لكن عندما تأسست صامد أصبح العمل أكثر تنظيمًا وإدارة، والتحق الرجال إلى جانب النساء بورش العمل كطاقة بشرية تساهم في رفع مستوى الإنتاج، قصد إعانة أبناء الشهداء وتوفير حاجياتهم الأساسية وكذلك ضمان تكوينهم في بعض المهن، إضافة إلى خلق فرص العمل لهم ولسكان المخيمات على حد سواء، ومن ثم المساهمة في تحسين الأوضاع المعيشية وحتى الثقافية للاجئين، فضلًا عن الحفاظ على التراث الفلسطيني وتحديدًا الأزياء التقليدية¹.

حققت مؤسسة صامد بفضل الجهود المضنية التي بذلها مديرها العام "أحمد أبو العلاء" نجاحًا كبيرًا، وأصبحت نواة للقطاع العام الاقتصادي في الشتات، وأثناء العدوان الصهيوني على لبنان عام 1982 كانت تملك 46 معملًا في لبنان، إذ بلغ عدد العاملين الدائمين فيها ما يزيد عن خمسة آلاف عامل بصرف النظر عن آلاف العاملين الذين يقومون بالعمل انطلاقًا من منازلهم؛ وتتمثل نشاطات هؤلاء بالدرجة الأولى في التطريز وخياطة الملابس التقليدية الفلسطينية من قبل النساء، كما ساهمت كذلك في تكوين وتدريب ما يزيد عن 30 ألف لاجئ وهو ما مكنهم من الاستفادة من التوظيف في شتى المؤسسات سواء داخل لبنان أو خارجها².

3-5- المؤسسة الوطنية للرعاية الاجتماعية والتأهيل المهني (بيت أطفال الصمود) (National Institute for Social Care and Vocational Training)

هي منظمة إنسانية غير حكومية ولا ترتبط بأي جماعة سياسية أو دينية، تأسست في 12 أوت 1976 بعد مجزرة تل الزعتر، هدفت إلى تقديم المساعدات للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وبصفة خاصة للأطفال الأيتام الذين فقدوا كلا والديهم، كما كانت تساهم في إعانة

¹ صقر أبو فخر، قراءة في التجربة الاقتصادية الفلسطينية...، المرجع السابق، ص: 4.

² خليل السواحري، الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية، منشورات دار الكرمل - صامد، عمان، 1986، ص ص: (65 - 66).

الأشخاص المحرومين من الجنسيات الأخرى الذين يعيشون في المخيمات أو بالقرب منها¹، وفي أعقاب الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 تكبدت المؤسسة خسائر فادحة، حيث تعرضت منشآتها للتخريب فجرى ترحيل أطفالها إلى سوريا لتتكفل بهم المراكز الخاصة بإعانة أسر الشهداء هناك، وقد تمكنت المؤسسة من استئناف نشاطها مجدداً عام 1984، إذ قامت بتحديث برامجها المتعلقة بالرعاية والتأهيل، كانت حريصة على تربية الأطفال وتعودهم على أسلوب الحياة الجماعية، بحيث كانوا يتلقون تعليمهم في مداس خارجية غير تابعة لها، كما كانت من بين مهامها أيضاً الرعاية الصحية، فضلاً عن إشرافها على مجموعة من الأنشطة نذكر منها: (الرياضة، الفنون، الثقافة والمخيمات الصيفية)².

انطلاقاً مما سبق عرضه نلمس مدى أهمية نشاط المؤسسات الفلسطينية في تقديم يد المساعدة للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، باعتبارهم من أكثر فئات اللاجئين بؤساً وشقاءً، فقد غطت أغلب الاحتياجات الخاصة بهم ولاسيما الجوانب الآتية: (الصحية، الاجتماعية والثقافية)، إذ أنها رفعت التحدي وتصدت لمختلف العراقيل التي كانت تعترض طريقها، فغيرها من الأعمال التطوعية واجه القائمون على المؤسسات والجمعيات الأهلية الفلسطينية تحديات وصعوبات عديدة أثرت بشكل كبير على سيرورة الخدمات التي تقدمها، نذكر منها التمويل؛ الذي كان يعتمد بالدرجة الأولى على اشتراكات الأعضاء المنتسبين إليها وبعض التبرعات التي تصلهم والتي تعد غير كافية لتلبية حاجيات الآلاف من الأسر المعوزة والمتضررة، إضافة إلى ذلك كانت تلك المؤسسات محل الاستهداف المتكرر أثناء الحروب التي شهدتها لبنان.

¹ Anna Lindh Foundation, National Institution of Social Care and Vocational Training (NISCVT). Visited on: 08-07-2023, Available at the link: <https://www.annalindhfoundation.org/members/national-institution-social-care-and-vocational-training-niscvt>

² رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 29.

خامسا: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل القانون اللبناني

تعدّ لبنان من بين الدول التي لم تصادق على الاتفاقية الخاصة بالوضع القانوني للاجئين عام 1951 ولا على البروتوكول الملحق بها عام 1967، من ذلك فإن لبنان غير ملزمة بما جاءت به كلتا الوثيقتين من ضوابط قانونية في معاملتها للاجئين الفلسطينيين، كما أن تأسيس "وكالة الأونروا" لاحقًا يعني إقصاء الفلسطينيين من اتفاقية عام 1951، لأن قضيتهم تختلف عن باقي حالات اللجوء في العالم، فهم يطالبون بتسهيل عودتهم إلى وطنهم الذي هجروا منه قسرًا، عكس بعض اللاجئين الذين فروا من بلدانهم الأصلية ويتطلعون إلى دمجهم في البلد المضيف¹.

أما على المستوى الإقليمي، فقد تبنت جامعة الدول العربية حزمة من القرارات المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين والقضية الفلسطينية بصفة عامة، فاستحدثت مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي يعقد اجتماعاته سنويًا، وقد شرع في القيام بمهامه منذ شهر جوان 1964، تمثلت أبرز أعماله الخاصة باللاجئين الفلسطينيين في إصدار "بروتوكول كازابلانكا" الذي صادقت عليه الدول العربية بتاريخ 11 سبتمبر 1965، متضمنًا مجموعة من الحقوق الخاصة بالفلسطينيين التي لم تنص عليها اتفاقية عام 1951²، وتعتبر لبنان من بين الدول العربية التي صادقت على البروتوكول، لكنها ضمنته بعض التحفظات كما سبقت الإشارة.

بناءً على ما سبق، فإنّ لبنان عملت على اتخاذ العديد من الإجراءات والضوابط القانونية الهادفة إلى تنظيم الوجود الفلسطيني داخل أراضيها، ما يعني أن تلك القوانين المحلية تخضع إلى الخصوصية التي تتميز بها دولة لبنان، لكن ذلك لا يستبعد ضرورة

¹ وديع سعيد، التزامات الدول المضيفة نحو اللاجئين بموجب القانون الدولي: حالة لبنان، اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص: 206.

² ربيع الدنان، فاطمة عيتاني، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016، ص: 8.

الاستناد في صياغتها إلى القرارات والقوانين الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وعليه نتتبع فيما يلي مدى احترام القوانين اللبنانية لحقوق اللاجئين الفلسطينيين المشروعة.

1- الحقوق المدنية والاجتماعية

1-1- الحق في الإقامة

لقد فصل قرار وزير الداخلية رقم: 319 الصادر بتاريخ 2 أوت 1962 في عملية تسوية الإقامة للاجئين الفلسطينيين، إذ اعتبرهم أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، وقيمون في لبنان على أساس بطاقات الإقامة الصادرة عن مديرية الأمن، أو بطاقات الهوية الصادرة عن مديرية شؤون اللاجئين، ولا يوجد نص واضح يحدد الذين يحق لهم الحصول على هذه البطاقة، وحسب ما ورد في القرار فإن مديرية شؤون اللاجئين التابعة أساساً لوزارة الداخلية هي المسؤولة عن حفظ سجلاتهم في لبنان، وتتولى مهمة اصدار بطاقة هوية شخصية للمواليد الجدد والتي تنص على أنهم لاجئون فلسطينيون، ولا يشطب تسجيلهم لدى المديرية، إلا في ثلاث حالات محددة، وهي: أ) في حالة وفاة اللاجئ؛ بناءً على طلب يتقدم به الأمن العام إلى المديرية. ب) إذا تمكن اللاجئ من الحصول على جنسية دولة ثالثة. ت) إذا تقدم اللاجئ بطلب إلغاء تسجيله من الأمن العام¹.

كما هو الحال في باقي الدول العربية المضيفة، يحق للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان الحصول على بطاقة هوية (بطاقة إقامة) ووثيقة سفر خاصة، إذ يجري اصدار أنواع مختلفة من الوثائق التي تميز بين ثلاث فئات من اللاجئين الفلسطينيين، وهي:

¹ The UN Refugee Agency, The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon, February 2016, p: 4. Visited on: 12 – 02- 2022, Available at the link: <https://www.refworld.org/pdfid/56cc95484.pdf>

- اللاجئين المسجلون "Registered Refugees" لدى كل من وكالة الأونروا و"مديرية شؤون اللاجئين"، حيث تستفيد هذه الفئة من بطاقات إقامة ووثيقة سفر قابلة للتجديد وصالحة لمدة خمس سنوات.
- اللاجئين غير المسجلين لدى وكالة الأونروا "Non- Registered Refugees"، ولكن مسجلين لدى "مديرية شؤون اللاجئين"، وهؤلاء بإمكانهم الاستفادة من نفس بطاقة الإقامة مع اختلاف وثائق سفرهم وحددت صلاحيتها بعام واحد فقط، قابلة للتجديد ثلاث مرات.
- فئة اللاجئين الفاقدين للأوراق الثبوتية "Non- Identity Refugees"؛ وهم غير مسجلين لدى وكالة الأونروا أو "مديرية شؤون اللاجئين"، إذ لا يتحصلون على أي نوع من الوثائق في جميع أنحاء العالم ويتم تصنيفهم كلاجئين عديمي الهوية (ينظر الصفحات من إلى)¹.

جرى تنظيم إقامة اللاجئين الفلسطينيين من طرف السلطات اللبنانية بإصدار جملة من القوانين والقرارات، إذ لم تطبق عليهم شروط الإقامة التي يخضع لها بقية الأجانب المقيمين في الدولة -على الرغم من تصنيفهم كأجانب-، فقد منحت لهم حرية الإقامة بشكل متواصل إلى حين تسوية قضيتهم وتحقيق عودتهم إلى وطنهم، غير أن أوضاعهم الاقتصادية المتدهورة وظروفهم الاجتماعية المزرية أجبرت العديد منهم على الهجرة خارج البلد بحثاً عن فرص العمل التي من شأنها أن تضمن لهم حياة كريمة تلبي حاجيات أفراد عائلاتهم، وفي ظل هذا الواقع أقدمت مديرية شؤون اللاجئين على تطبيق قرار إداري غير

¹ Jaber Suleiman, Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon, Development Research Center on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, United Kingdom, April 2006, p : 14.

قانوني ضدهم؛ حيث قامت بشطب قيود المهاجرين الفلسطينيين وعليه منعهم من حق الإقامة مجددًا على الأراضي اللبنانية¹.

إن هذا القرار التعسفي أفضى إلى تشتيت العائلات الفلسطينية مرة أخرى، على الرغم من أن صلاحية مديرية شؤون اللاجئين لا تخولها سلطة اتخاذ مثل هكذا قرارات، فقد حُدّدت مهامها في المادة الأولى، البند الرابع من المرسوم رقم: 927 المؤرخ في 31 مارس 1959، على النحو الآتي: "جمع شمل الأسر المشتتة وفقًا لنصوص مقررات الجامعة العربية وهذا ما يشكل خطرًا على الهوية الفلسطينية حاضرًا ومستقبلًا"². تشير بعض التقديرات غير الرسمية أن نحو (17 - 18) ألف لاجئ فلسطيني شطبوا حتى أواخر 1992، وذلك تجسيدًا لبلاغ الرئيس "أمين الجميل" السري، الذي دعا إلى سحب وثيقة التعريف ممّن تم نفيهم أو اعتقالهم أو هجرتهم وسفرهم، وقد جرى ذلك دون أدنى اعتبار لما نصت عليه قرارات جامعة الدول العربية من إلزامية الاحتكام إلى بنود بروتوكول الدار البيضاء في معالجة قضية اللاجئين الفلسطينيين³.

1-2- الحق في التنقل

انتهجت السلطات اللبنانية مجموعة من الإجراءات المتعلقة بتنقل اللاجئين الفلسطينيين، والتي ترجمتها في شكل قوانين بعضها يتعلق بالتنقل الداخلي وبعضها الآخر بالسفر خارج البلد، وفيما يلي نورد كل منهما على حدة مع محاولة الكشف عن مدى احترامها لحرية تنقل الأشخاص التي تكفلها الشرعية الدولية.

¹ قسم الأرشفة والمعلومات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، المرجع السابق، ص ص: (28 - 29).

² المرجع نفسه، ص: 29.

³ المرجع نفسه، ص: 29.

1-2-1 - الداخلي:

قامت السلطات اللبنانية على غرار باقي دول العالم بتحديد الأماكن التي لا يسمح بالتنقل إليها إلا لسكانها الأصليين، تمثلت تلك الأماكن المحظورة على الأجانب، ولاسيما على الفلسطينيين، في المناطق الحدودية وخاصة الجنوبية، فقد فرضت السلطات اللبنانية في أعقاب توقيعها لهدنة رودس مع الاحتلال الصهيوني عام 1949، رقابة مشددة على الفلسطينيين الذين كانوا يتسللون إلى أراضيهم الواقعة شمال فلسطين المحتلة، ويعود سبب تصدي لبنان لعودة الفلسطينيين إلى وطنهم إلى حدوث اشتباكات عسكرية متكررة بين لبنان والاحتلال الصهيوني، فضلا عن أذية قوات الاحتلال للمتسللين بقتل بعضهم واعتقال بعضهم الآخر، وعليه جرى ترحيل الفلسطينيين المقيمين في الجنوب إلى مخيم الرشيدية ثم إلى مخيمات الشمال¹.

بعد ذلك شددت السلطات الأمنية اللبنانية على مسألة التنقلات الداخلية للاجئين الفلسطينيين؛ إذ لم يعد الأمر مقتصرًا على منعهم من الوصول إلى المناطق والبلدات الحدودية الواقعة في الجنوب، بل تعداه إلى حظر تنقلهم ما بين المخيمات المنتشرة في جميع أنحاء البلد؛ فقد كان الفلسطينيون مرغمون على استخراج تصاريح من الأمن العسكري لزيارة أقاربهم المقيمين في مخيمات أخرى، وكل من يتجاوز ذلك الإجراء يتعرض لعقوبة السجن². إن عدم احترام القوانين اللبنانية لحرية اللاجئين الفلسطينيين في ممارسة حقهم في التنقل داخل البلد، أدى إلى منعهم من الدخول إلى المناطق الحدودية الجنوبية للحيلولة دون تسللهم إلى قراهم الفلسطينية المتاخمة للحدود اللبنانية، بل وتم فرض الحصار عليهم داخل مخيماتهم الأصلية ومنعهم من التنقل خارجها بما في ذلك زيارة المخيمات الأخرى التي يقيم فيها أقاربهم حتى ولو كان الأمر يتعلق بحضور جنازة أحد أقاربهم. إن هذه الإجراءات

¹ سهيل محمود الناطور، دلال ياسين، الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه، شركة التقدم

العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 2007، ص: 37.

² المرجع نفسه، ص: 37.

المعتمدة في تنظيم التنقلات الداخلية للاجئين الفلسطينيين في لبنان قد انتهكت بشكل صارخ حقوقهم المشروعة التي تضمنتها مختلف القوانين الإقليمية والدولية.

1-2-2 - الخارجي:

تتيح القوانين اللبنانية للاجئين الفلسطينيين المسجلين إمكانية السفر، لكن يتطلب ذلك منهم الحصول على وثيقة سفر من المديرية العامة للأمن العام، التي يشترط للاستفادة منها توفر البطاقة الشخصية وبطاقة الإعاقة الممنوحة لهم من قبل وكالة الأونروا وورقة سكن من "المختار" وإخراج قيد من مديرية شؤون اللاجئين. ضمن هذا السياق، تبنت الدولة اللبنانية عام 1954 القانون رقم: 7706، إذ جرى بموجبه إسقاط الرسوم على اللاجئين الفلسطينيين الراغبين في الحصول على وثائق السفر، غير أنه جرى إيقاف العمل بأحكامه في أعقاب عام 1970 من طرف الأمن العام اللبناني، علاوة على ذلك، أقرت السلطات اللبنانية عام 1962 القانون رقم: 1188، الذي تم بموجبه السماح لهم بالتنقل بين سوريا ولبنان دون اشتراط وثائق السفر، في حين أن سفرهم إلى باقي الأقطار العربية يتطلب امتلاكهم لوثائق سفر لبنانية.¹

لقد وضعت السلطات اللبنانية شروطاً تعجيزية بشأن سفر اللاجئين الفلسطينيين خارج البلد، وهو ما صعب على الكثير منهم الحصول على وثائق السفر حتى وإن كان ذلك لدواعي طارئة كالعلاج أو التعليم، لاسيما أولئك الذين لا يملكون وثائق الهوية أو غير المسجلين لدى وكالة الأونروا، دون مراعاة -على الأقل- ما نصت عليه وثيقة كازابلانكا عام 1965 من حرية تنقلهم بين جميع الدول العربية دون قيد أو شرط.

1-2-3 - الحق في التعليم

على عكس باقي الحقوق التي كان اللاجئ الفلسطيني يحرم من الاستفادة منها، لا يواجه صعوبات كثيرة بخصوص حق طلب التعليم في المؤسسات التعليمية اللبنانية العامة

¹ نوال الزغير، المرجع السابق، ص: 46.

والخاصة على حد سواء؛ إذ بإمكان أي طالب فلسطيني الالتحاق بالمدارس الرسمية الابتدائية، المتوسطة والثانوية، كما يحق له التسجيل للدراسة في المدارس الخاصة، مع شرط الالتزام بالتعليمات النظامية المتعلقة بكل مؤسسة، عدا استثناءهم من الانضمام إلى كليات التعليم المهني والتقني الرسمية، وكذا كليات الطب ومعاهد التعليم التربوي. ومن جدير بالذكر، أن القوانين التعليمية في لبنان خصصت للطلبة الأجانب ولاسيما الفلسطينيين عددا محدودا من المقاعد في المدارس والجامعات¹.

كان مجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حتى أوائل الثمانينيات من القرن العشرين الأكثر تعليما فكانوا يفخرون بأنفسهم وبمعاييرهم التعليمية، خاصة وأن مدارس الأونروا قدمت لهم تعليما عالي الجودة، والذي اكتمل بعد ذلك في جامعات لبنانية أو جامعات عربية أخرى مرموقة، لكن خروج منظمة التحرير الفلسطينية عام 1982 من لبنان، بالإضافة إلى التغيرات السياسية التي اجتاحت المنطقة، والمشاكل المالية التي واجهتها الأونروا مع نهاية عقد الثمانينيات، كل ذلك أدى إلى نقص فرص الاستفادة من التحصيل العلمي، كما انعكس الجانب الأمني غير المستقر بشكل خاص على الآفاق التعليمية للفلسطينيين في لبنان².

1-2-4- الحق في التطبيب والرعاية الصحية:

لا يتضمن القانون اللبناني أي إشارة إلى حق اللاجئين الفلسطينيين في الاستفادة من التطبيب في المستشفيات اللبنانية، كما أن وزارة الصحة لا تقدم لهم أي تسهيلات أو خدمات صحية، وعليه فهم يعتمدون على خدمات وكالة الأونروا في هذا الجانب³، إذ تقدم لهم الرعاية الصحية الأولية بالمجان في مراكزها المتواجدة سواء في المخيمات أو خارجها،

¹ رأفت مرة، المرجع السابق، ص ص: (13 - 14).

² Nada AL-Nashif, Samir EL- Khoury, Op. Cit, p : 36

³ جابر سليمان، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان بين الماضي والحاضر: الواقع القانوني والمعيشي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 9 ماي 2013، ص: 9. تمت الزيارة يوم: 05 - 06 - 2023، الساعة: 07:23، متاح على

الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/nod/1636627>

فضلا عن ذلك، حاولت تنسيق جهودها مع المؤسسات الاستشفائية اللبنانية لتوفير العلاج من المستويين الثاني والثالث¹.

1-2-5- الحق في التقاضي:

يُمنح للفلسطينيين المقيمين في لبنان حق التقاضي أمام جميع المحاكم، بداية من رفع الدعوى والمقاضاة وكذلك الاستثناء في القضايا المدنية والجنائية على السواء، لكن الفلسطيني لا يتساوى مع اللبناني في المعونة القضائية؛ إذ يتحمل بنفسه تكاليف المحاماة والمقاضاة، ومن جانب آخر، يوضع السجين الفلسطيني في سجن خاص كونه أجنبي حتى يتم التحقق من إقامته، ويعد هذا الإجراء نوعاً من أنواع قوانين الفصل العنصري المطبقة ضدهم².

1-2-6- الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات:

حسب القوانين اللبنانية هناك نوعان من الجمعيات المسموح بإنشائها داخل البلد، وهي:

- **الجمعيات الوطنية**؛ يتطلب تأسيس هذا النوع من الجمعيات الاستناد إلى الشروط التي تضمنها قانون الجمعيات الصادر عام 1909، والذي يسمح بتأسيس الجمعيات دون الحاجة إلى ترخيص مسبق من السلطات الحكومية، بمعنى أن أي مواطن لبناني له حق تأسيس جمعية، لكنها لا تكتسب الشخصية المعنوية الكاملة إلا إذا صرح بها صاحبها لوزارة

¹ United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, reform of unrwa health program, executive summary, Visited on: 05 – 06- 2023, Available at the link: https://www.unrwa.org/userfiles/file/UNRWA_Executive_summary.pdf

² المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، قراءة قانونية للأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان مع مقترحات لتعديل الوضع بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان، 11 ديسمبر 2009. تمت الزيارة يوم: 20 – 08 – 2023، الساعة:

12:14، متاح على الرابط: <https://pahrw.org/portal/ar-LB/>

الداخلية، التي بدورها تعطيها تصريح "العلم والخبر" وتوافق على تأسيسها في حالة عدم تعارض أهدافها مع النظام العام للدولة¹.

- **الجمعيات الأجنبية؛** يستدعي تأسيس هذا النوع من الجمعيات الحصول المسبق على ترخيص من مجلس الوزراء استنادًا إلى اقتراح يتقدم به وزير الداخلية، وتكتسب الجمعيات الصفة على أنها أجنبية إذا وصل عدد الأعضاء المنتسبين إليها من الأجانب أكثر من عضو على خمسة أعضاء (5/1)، أو إذا كانت فرعًا تابع لجمعية أجنبية، وفي إطار قانون مشابه لهذا الأخير، يعتبر اللاجئ الفلسطيني من الأجانب بغض النظر عن ولادته وإقامته في لبنان، وعليه فإن مساهمة اللاجئين الفلسطينيين في تأسيس الجمعيات بنسبة تتجاوز النسبة المحددة قانونًا تتوقف على موافقة السلطة التنفيذية، كما أن هذا الإجراء عرقل الكثير من الفلسطينيين المقيمين في لبنان من تأسيس جمعيات².

إن عدم استفادتهم من ترخيص يسمح لهم بتأسيس الجمعيات الأهلية داخل مخيمات اللجوء، أدى إلى عرقلة الأنشطة التطوعية والخيرية خاصة في ظل حاجتهم الماسة لمثل هكذا مؤسسات، والتي من شأنها أن تخفف من حدة الحياة الصعبة التي يعيشونها في المخيمات من جميع الجوانب خاصة الاجتماعية والاقتصادية، أثبتت بعض الجمعيات أهليتها في القيام بجهود بارزة من أجل تقديم المساعدات الاجتماعية، الصحية والتعليمية، وكذا التكفل باليتامى؛ إذ تكمن أهميتها بسبب تخلي المؤسسات اللبنانية عن القيام بمهامها تجاه اللاجئين، وأيضًا تراجع الخدمات المقدمة من طرف الأونروا وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني وكذا مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية³.

¹ نزار صاغية، كمال نمور، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان: أي استراتيجيات لتحسين حقوقهم من خلال القضاء؟ المفكرة القانونية، 30 أكتوبر 2017، ص: 16. تمت الزيارة يوم: 8 - 2 - 2022، الساعة: 22:34، متاح على الرابط:

<https://legal-agenda.com>

² المرجع نفسه، ص: 16.

³ رأفت مرة، المرجع السابق، ص: 15.

أما بالنسبة لإنشاء النقابات فإن اللاجئين الفلسطينيين لا يحق لهم تشكيل أي نقابات خاصة بهم أو المساهمة في تسييرها إداريًا، لكن يسمح لهم بالانخراط في النقابات العمالية اللبنانية واكتساب صفة العضوية فيها¹.

2- الحقوق الاقتصادية

2-1- الحق في العمل

لقد أصدرت الحكومة اللبنانية أول قانون بغرض ترتيب تنقل وعمل وإقامة الأجانب في البلد يوم 10 جويلية 1962، لكن لم يمض عام واحد على صدوره حتى أخذت بعض الجهات تدعو إلى منع الفلسطينيين من العمل، بتاريخ 2 جوان 1963، فقد نشرت مجلة "الأسبوع العربي" في بيروت، تصريحًا شديد اللهجة يعود لوزير العمل والشؤون الاجتماعية حينذاك "جان عزيز"، إذ دعا إلى حظر اللاجئين الفلسطينيين من العمل، والذين كانوا يشكلون حوالي 6% من مجموع العمال في لبنان، وقد حاول تفسير مطلبه هذا بالادعاء أن الفلسطينيين ينافسون اللبنانيين بقوة في سوق العمل، وهو ما أدى إلى انتشار حملة استنكار واسعة وسط العديد من الساسة والصحافيين اللبنانيين الذين انتقدوا وعارضوا بشدة ما دعا إليه الوزير².

يبدو أن السلطات الرسمية اللبنانية استساعت مطلب "جان عزيز"؛ إذ أصدرت بتاريخ 18 سبتمبر 1962 المرسوم رقم: 17561، والذي يقضي بتنظيم حق اللاجئين الفلسطينيين في العمل والضمان الاجتماعي بصفتهم أجانب، حيث تضمن ثلاثة شروط مقيدة لعمل وتوظيف اللاجئين الفلسطينيين، وهي:

¹ نزار صاغية، كمال نمور، المرجع السابق، ص: 16.

² سهيل محمود الناطور، "الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان: مقارنة بين الواقع السياسي، الوضع القانوني، والمطلب الإنساني"، ندوة حوارية حول: "الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، بيروت، 28 نوفمبر 2008، ص: 1.

- **إجبارية الحصول على تصريح عمل؛** نصت المادة: (25) من هذا المرسوم على ما يلي: "لا يحق لأي أجنبي القيام بأي عمل أو مهنة في لبنان إلا إذا سمحت بذلك وزارة العمل والشؤون الاجتماعية استناداً إلى القوانين والأنظمة النافذة"¹.

نلاحظ عدم استثناء الفلسطينيين من هذه المادة على اعتبار أنهم لاجئين وإقامتهم في لبنان تختلف عن باقي الأجانب؛ فهي مستمرة إلى حين إيجاد تسوية عادلة لقضيتهم التي تعد من أعقد القضايا السياسية في العالم ككل؛ نظراً لتعنت الاحتلال الصهيوني المسؤول عن طردهم ورفضه المطلق الاستجابة لقرارات الشرعية الدولية الداعية إلى إلزامية السماح لهم بممارسة حقهم في العودة إلى ديارهم التي هجروا منها قسراً.

- **الأفضلية الوطنية؛** إذ أشارت المادة: (17) من نفس المرسوم بشكل صريح إلى مبدأ الأفضلية الوطنية، وهذا نصها: "يلغى تصريح العمل في أي وقت إذا تم الكشف عن وجود أي مستند غير صحيح، أو في حالة ما إذا كان مطلوباً لمصلحة العمالة اللبنانية"².

إن لجوء الدولة اللبنانية إلى الاعتماد على الفلسطينيين بشكل مؤقت في بعض الوظائف التي تشهد نقصاً أو انعداماً في اليد العاملة اللبنانية يعتبر إجراءً تعسفياً وظالماً؛ إذ أنهم مهددون بفقدان حقهم في مزاوله وظائفهم بصفة دائمة وفي أي لحظة، ولاسيما إذا توفرت اليد العاملة اللبنانية المؤهلة التي يكون سوق العمل بحاجة إليها.

- **المعاملة بالمثل في الحقوق والالتزامات؛** إن هذا المبدأ الذي نص عليه قانون العمل المتعلق باللاجئين الفلسطينيين في لبنان، يعد مناقضاً لما أقرته المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية التي أقرتها دولة لبنان، فهو لم يحترم اتفاقية جنيف الخاصة باللاجئين والتي تمت المصادقة عليها بتاريخ 28 جويلية 1951، والمتضمنة لما يلي: "بعد فترة إقامة ثلاث سنوات يستفيد كل اللاجئين على أراضي الدولة الموقعة بإيقاف قانون المعاملة بالمثل"، فقد جاء في المادة: (17) من الاتفاقية ما يلي: "الإجراءات المفروضة على

¹ Jaber Suleiman, Op. Cit, p p: (15-16)

² Ibid. p p: (15-16)

الأجانب أو على عمل الأجانب لحماية السوق الوطنية لا يعمل بها على اللاجئين"، كما أن مبدأ المعاملة بالمثل ناقض بروتوكول الدار البيضاء عام 1965 الذي دعا إلى: "أن يعامل الفلسطينيون في الدول العربية التي يقيمون فيها معاملة رعايا الدول العربية، في سفرهم وإقامتهم وتيسير فرص العمل لهم"¹.

علاوة على ذلك، ووفقاً للمادة: (09) من المرسوم نفسه يحق لوزارة العمل أن يعدد ويعرض الوظائف والحرف التي تقتصر على اللبنانيين وتحديث القائمة سنوياً بما يتماشى والاحتياجات الناشئة في سوق العمل.²

بناءً على ما سبق، واستناداً إلى ما تضمنته المادة: (09) من المرسوم المذكور أعلاه، فقد فرض القرار الوزاري رقم: 1/ 289 مزيداً من القيود على قائمة المهن المتاحة للفلسطينيين، إذ حرمهم من العمل في أكثر من 70 وظيفة من الوظائف التجارية والإدارية، وفي مقابل القيود المفروضة على المهن النقابية، بقي قطاعي البناء والزراعة فقط مفتوحين أمام الفلسطينيين للعمل³. وعليه أُجبرت اليد العاملة الفلسطينية المتخصصة على الهجرة إلى دول الخليج العربي للعمل، أو إلى أوروبا، وأمريكا، أو البحث عن الوظائف التي ليست فيها ضمانات، فيخضعون حينها لشروط صاحب العمل، من حيث الأجور، العطل، الفصل من العمل، التأمينات الصحية... وغيرها⁴.

من جانب آخر، قام بعض الوزراء بتحديد بعض الوظائف التي يحق للاجئين الفلسطينيين العمل فيها، ولكن وفق شروط محددة، وهي كالاتي:

¹ قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، المرجع السابق، ص: (17 - 18).

² Jaber Suleiman, Op. Cit, p p: (15-16).

³ Nada AL-Nashif, Samir EL- Khoury, Palestinian employment in Lebanon: facts and challenges labour force survey among Palestinian refugees living in camps and gatherings in Lebanon, international labour organization and committee for the employment of Palestinian refugees, 2012, p: 22.

⁴ محمود الحنفي، المرجع السابق، ص: 65.

أ- أن يكون ذو كفاءة عالية، أو الاشتغال في مهنة لا تضمن له التأمين من طرف اللبنانيين.

ب- أن تعود سنة استقراره في لبنان إلى ما قبل عام 1954.

ت- أن يكون متزوجاً لبنانية.

ث- أن تكون أمه لبنانية¹.

لقد طغى المنع والتقييد على جل القرارات والقوانين اللبنانية الخاصة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العمل، ولاسيما ممارسة الأعمال الحرة؛ الأمر الذي أدى إلى عدم تحسن أوضاعهم الاقتصادية منذ لجوئهم إلى لبنان، بل أصبحت أكثر تدهوراً خلال السنوات اللاحقة، وأضحى موضوع العمل مصدر قلق مستمر لهم، خاصة المتدرسين منهم في الجامعات وكذلك الأسر التي تضم عدداً كبيراً من الأفراد، إذ انتهى الأمر ببعضهم إلى الهجرة، وظل بعضهم الآخر يكابد الظلم والحرمان².

1-5- الحق في الضمان الاجتماعي

أما الضمان الاجتماعي؛ فإن منح تصاريح العمل للاجئين الفلسطينيين لا يعني الاستفادة من الضمان الاجتماعي اللبناني، على الرغم من أنه يتعين عليهم تقديم مساهماتهم في الضمان الاجتماعي كغيرهم من العمال، يعتمد حق الفلسطينيين في الضمان الاجتماعي على المعاملة بالمثل؛ فقد نصت المادة "9" من قانون الضمان الاجتماعي اللبناني على ما يلي: "لا يخضع العمال الأجانب في لبنان لأحكام هذا القانون، وعليه لا يحق لهم الاستفادة منه، إلا إذا كان بلدهم الأصلي يمنح سكانه اللبنانيين نفس المعاملة التي يتمتع بها مواطنوه فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي"³.

¹ محمود الحنفي، المرجع السابق، ص: 65.

² المرجع نفسه، ص: (63 - 64).

³ Jaber Suleiman, Op. Cit, p: 16.

1-6- الحق في التملك

منح القانون اللبناني رقم: 11614 المؤرخ في 4 جانفي 1969 والمتعلق بـ: "تملك الأجانب للحقوق العينية العقارية في لبنان"، حق جميع المواطنين العرب في تملك عقارات داخل البلد من دون الحصول على تسويق من السلطات على ألا تتجاوز مساحتها 5000 متر مربع، وهو استثناء يشمل العرب فحسب¹، وبموجبه أقدمت بعض العائلات الفلسطينية على شراء شقق سكنية ودفعت مستحققاتها المالية؛ هرباً من ظروف الحياة غير اللائقة التي كانوا يعيشونها في المخيمات².

كشفت وزارة المالية اللبنانية عن نسبة الملكية العقارية للفلسطينيين في المحافظات اللبنانية؛ أي خارج المخيمات، بتاريخ 25 أوت 1993، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول يوضح نسبة ملكية اللاجئين الفلسطينيين في المحافظات اللبنانية عام 1993.

المحافظة	ملكية اللاجئين الفلسطينيين بـ: (م ²)	المجموع المعطن عنه لبيعه للأجانب	النسبة المئوية
بيروت	2390	20.214	11.8%
بعبدا	48.649	227.311	21%
المتن	3294	73.457	4.4%
كسروان	1224	19.484	6%
صيدا	44.395	45.398	97%
النبطية	—	2669	0%
الشمال	5321	20.624	25%

¹ نزار صاغية، كمال نمور، المرجع السابق، ص: 4.

² قسم الأرشفة والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، المرجع السابق، ص: 25.

البقاع	25.184	100.911	25%
المجموع	130.457	510.068	25%

المصدر: سهيل محمود الناطور، "الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 13، ع 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص: 3.

2- تقييم الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان

حرصت السلطات اللبنانية أيّما حرص على تغييب التعاطي القانوني مع اللاجئين الفلسطينيين، إذ لا يحتوي الملف القانوني إلا على وثيقتين، لكن في حقيقة الأمر هما وثيقة واحدة؛ لأن الوثيقة الثانية عبارة عن ملحق تابع للأولى، ويتعلق الأمر في هذا الصدد بكل من:

- المرسوم التشريعي رقم: 42 المؤرخ في 31 مارس 1959، والذي تأخر صدوره نحو اثني عشر عاماً من اللجوء، وقد استهدف إنشاء "إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الداخلية".
- المرسوم الجمهوري رقم: 927 والمؤرخ في العام نفسه، وقد حدد صلاحيات إدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين¹.

كان من الممكن الاكتفاء بهذين المرسومين لو اشتملا على حقوق اللاجئين الفلسطينيين وواجباتهم تجاه الدولة اللبنانية التي يقيمون فيها، لكن مضمونهما اقتصر على مسألة ضبط وضعهم على الأراضي اللبنانية، مع اسناد أمر هذه المهمة إلى أجهزة الأمن العسكرية للقيام بها، وعليه تركت الشؤون المعيشية من دون نص قانوني يمكن الاعتماد عليه، وبحكم عدم انتمائهم إلى أي دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة أو جامعة الدول

¹ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا أيلول 1982، المرجع السابق، ص: 37.

العربية، فإنه لا يمكن التعامل معهم وفق قانون المعاملة بالمثل، وهو القانون المعتمد من قبل جميع دول العالم¹.

إن عدم إقرار السلطات اللبنانية لنص قانوني صريح خاص بحقوق وواجبات اللاجئين الفلسطينيين، أدى إلى تفرد بعض الجهات في إصدار مختلف القرارات المتعلقة بتنظيم الوجود الفلسطيني، إذ كان بعضها يصدر عن وزارة الداخلية، وبعضها عن المديرية العامة للأمن، وبعضها الآخر عن المكتب الثاني (الاستخبارات العسكرية) في الجيش اللبناني، لكن الهدف الرئيس لجميع تلك الأجهزة كان يتمثل في فرض الرقابة التامة على تنقلات اللاجئين وانتماءاتهم السياسية، دون أدنى اعتبار لوضعهم الاجتماعي والاقتصادي المأساوي². على الرغم من أن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقتضي تقادي حصر التعامل معها ضمن نطاق أحادي، لبناني أو فلسطيني، أممي أو اجتماعي، لصالح اعتماد مقاربة شاملة وخارطة طريق تقومان على أساس الحقوق والواجبات، وتلتزمان بأولوية السيادة لدى اللبنانيين ومصلحتهم الوطنية من جهة وضرورة تأمين الحياة الكريمة والحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية لدى الفلسطينيين من جهة أخرى. وفي هذا الجانب تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية فلسطينية - لبنانية مشتركة لتحقيق هذا الهدف³.

إن أبرز ما تؤخذ على القوانين الصادرة عن مختلف الأجهزة اللبنانية والمتعلقة باللاجئين الفلسطينيين هو مساواتها بينهم وبين الأجانب؛ إذ لم تعترف بوضعهم القانوني بصفتهم لاجئين طبقاً للمعايير الدولية، وهو ما حرّمهم من التمتع بحقوقهم المشروعة ورسخ التمييز كقاعدة ثابتة في التعامل معهم، وفي بعض الأحيان كانت تتخذ ضدهم قوانين غير مدروسة تقضي باعتبارهم "فئة خاصة" من الأجانب؛ وعليه جرى استثناءهم من بعض الحقوق التي تمنح لباقي الأجانب، وفي هذا الصدد نشير إلى التعديلات المتعلقة بقانون

¹ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا أيلول 1982، المرجع السابق، ص: 37.

² المرجع نفسه، ص: 38.

³ مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، بيروت، 2010، ص: 15.

"تملك الأجانب" رقم: 11.614 الصادر عام 1969، حيث جرى إقصاء الفلسطينيين بعد التعديل الذي طال حق التملك¹.

إن السلطات اللبنانية فرضت منذ مطلع الستينيات من القرن الماضي على اللاجئين الفلسطينيين قوانين أدت إلى إبعادهم عن سوق العمل اللبناني، فقد جرى التعامل معهم بصفقتهم أجنب لا يسمح لهم بمزاولة أي عمل إلا بعد الحصول على المأذونية من الجهات المعنية، دون مراعاة وضعهم القانوني بصفقتهم لاجئين². وعليه فقد تجلت نتائج تلك السياسة التعسفية في انتشار ظاهرة البطالة في المجتمع الفلسطيني المقيم في لبنان.

مما يعاب على القوانين اللبنانية كذلك منع الفلسطينيين عديمي الأوراق الثبوتية من التنقل بحرية داخل البلد، كما أنهم لا يستطيعون السفر لعدم امتلاكهم لوثائق السفر، إذ يصنفهم القانون اللبناني في خانة المهاجرين غير الشرعيين، كما جرى حرمان أبناء الآباء الذين لا يملكون الأوراق الثبوتية، من الحصول على الهوية حتى وإن كانت أمهاتهم لبنانيات يحملن الهوية اللبنانية. إن سبب عدم امتلاك عدد كبير من الفلسطينيين للأوراق الثبوتية يعود إلى تحديد الدولة اللبنانية عام 1962 كآخر سنة لجوء يمكن خلالها للفلسطينيين الاستفادة من الاعتراف الحكومي، وبناء على ذلك فاللاجئون الذين التحقوا بعد ذلك التاريخ غير معترف بهم ولا يجري تسجيلهم ضمن القوائم الخاصة باللاجئين الفلسطينيين، وقد ترتب عن هذه السياسة المنتهجة من طرف السلطات اللبنانية حرمانهم من حقوقهم المشروعة، لذا فالمطلوب منها تدارك هذه الثغرة القانونية لتمكين الفلسطينيين من الحصول على الوضع القانوني في البلد³.

إن القوانين اللبنانية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين لا تتصف في أي حال من الأحوال بالاستقرار، بل هي معرضة بشكل دائم للتجديد، حيث أن معظمها يغلب عليها

¹ جابر سليمان، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان بين الماضي والحاضر...، المرجع السابق، ص: 5.

² المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان (حقوق)، المرجع السابق، ص: 16.

³ جمعية رواد Frontiers، الوقوع في المتاهات.. الثغرات القانونية والعملية في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين: دراسة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان، مطبعة المتتي، بيروت، ديسمبر 2005، ص ص: (92، 100).

الطابع الأمني، الأمر الذي حال دون وضع الدولة اللبنانية لنص قانوني ثابت يقدم تعريفاً دقيقاً للاجئين الفلسطينيين ويحدد حقوقه وواجباته داخل الحدود الإقليمية للبلد، لذا استندت "مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين" التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية إلى تعريف وكالة الأونروا في تعاملها مع اللاجئين الفلسطينيين¹.

سعت الدولة اللبنانية إلى تبرير القوانين التمييزية التي فرضتها على اللاجئين الفلسطينيين في مختلف الجوانب ولاسيما الاجتماعية والاقتصادية، باسم "حق العودة"؛ بمعنى آخر، قامت الحكومة اللبنانية بمنع استيعاب الفلسطينيين، من خلال عدم السماح لهم بتحسين ظروفهم المعيشية لضمان عدم اندماجهم في المجتمع اللبناني مادياً وقانونياً². أمام إخفاق القوانين اللبنانية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين وغموضها يمكن اقتراح تجاوز خللها بما يتناسب مع المعايير الدولية والعربية، فجامعة الدول العربية أخضعت بروتوكول الدار البيضاء عام 1991 إلى القانون المحلي، وكذلك لا وجود لمانع يحول دون تجسيد القانون الدولي والاعتماد عليه في سد ثغرات القوانين اللبنانية؛ فالقانون الدولي يمنح لجميع الأفراد، بصرف النظر عن جنسيتهم، حق الاعتراف بالشخصية القانونية، وبناءً على ذلك تستطيع وزارة الداخلية تسجيل كل فلسطيني مقيم في لبنان ولا يستطيع العودة إلى أي بلد آخر وتتكفل بإصدار وثائقه الشخصية وتسوية وضعيته القانونية³.

إن مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تقتضي تفادي حصر التعامل معها ضمن نطاق أحادي، لبناني أو فلسطيني، أمني أو اجتماعي، لصالح اعتماد مقاربة شاملة وخارطة طريق تقوم على أساس الحقوق والواجبات، وتلتزمان بأولوية السيادة لدى اللبنانيين ومصلحتهم الوطنية من جانب وضرورة تأمين الحياة الكريمة والحصول على الحقوق

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 67.

² Kassidy Grace Hall, A Comparative Analysis Between the Palestinians of Lebanon and Jordan, History, Global & Political Studies Department, Global Studies, Taylor University, Spring 2021, p: 12. Visited on: 12 – 07- 2023, Available at the link: <https://pillars.taylor.edu>

³ جمعية رواد Frontiers، المرجع السابق، ص: 100.

الاجتماعية والاقتصادية لدى الفلسطينيين من جانب آخر. وفي هذا الصدد تظهر الحاجة الماسة إلى رؤية فلسطينية - لبنانية مشتركة لتحقيق هذا الهدف¹.

¹ مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، المرجع السابق، ص: 15.

الفصل الرابع:

فلسطين ولبنان في ظل مواجهة الأزمات

والمؤامرات الداخلية والخارجية

(1958 – 1974)

أولاً: أزمة عام 1958 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين

ثانياً: انتفاضة المخيمات عام 1969

ثالثاً: أزمة أيلول الأسود في الأردن عام 1970 وأثرها على فلسطينيي لبنان

رابعاً: المساعي الصهيونية لتقويض الوجود الفلسطيني في لبنان (1973 –

1974)

أدى استمرار الوجود الفلسطيني في لبنان إلى تردي أوضاعهم وتفاقم معاناتهم، خاصة وأن السلطات اللبنانية أعرضت عن السماح لهم بممارسة حقوقهم المشروعة، وتعاملت معهم كمشكلة طائفية تهدد التوازن الطائفي داخل البلد وتشكل خطرًا على سيادته ووحدته، وبناءً على ذلك، حاكت ضدهم عدة مؤامرات استهدفت الزج بهم في مختلف الأزمات والصراعات، قصد إيجاد ذريعة لتصفية وجودهم فيه.

لقد استغلت القوى المعارضة لهم عدة أحداث محلية لبنانية محضة وتطورات إقليمية، فضلًا عن صعود حركة المقاومة الفلسطينية المشروعة ضد الاحتلال الصهيوني، من أجل إظهار الفلسطينيين المقيمين في لبنان في صورة المهدّدين لاستقراره وسيادته، فمارسوا ضدهم سياسة تعسفية جائرة وطبقوا في حقهم إجراءات أمنية مشدّدة، إلى أن وصلت تلك الممارسات حدّ قصف المخيمات على رؤوس ساكنيها، ولم يكن الكيان الصهيوني في معزل عن تلك الأحداث بل كان طرفًا رئيسًا فيها تخطيطًا وتنفيذًا. بناءً على ما سبق، سنحاول الوقوف على أثر المؤامرات التي شهدتها الفترة الممتدة ما بين (1958 - 1974) على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، خاصة في ظل عدم توفير أي حماية لهم مهما كانت طبيعتها.

أولاً: أزمة عام 1958 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين

قبل الشروع في تحليل أثر أزمة عام 1958 على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان، لا بد من القيام بتقصي مسبق حول الأسباب الحقيقية التي أفضت إلى تحول الاضطرابات التي شهدتها الساحة السياسية اللبنانية حينذاك إلى صدام مسلح، للإشارة فإن هذا يندرج في إطار محاولة الكشف عما إذا كان للفلسطينيين دور في تلك الأزمة.

1- لمحة عن أزمة عام 1958 في لبنان

1-1- أسبابها

1-1-1- الأسباب الداخلية:

- **خفض عدد النواب:** أخذت بوادر أزمة 1958 في لبنان تظهر إلى العلن منذ السنوات الأولى من حكم الرئيس "كميل شمعون"¹ حينما قرر تعيين أشخاص لا يتمتعون بالكفاءة اللازمة في الوزارة ومختلف المناصب الإدارية من أجل ضمان تبعيتهم له، ليتمكن من بسط سيطرته التامة على أعمال الحكومة دون مواجهة أية عراقيل²، لكن سياسته الداخلية لم تستسغها بعض التيارات الإسلامية التي وصفوها بالإقصائية لأنها لم تمنح للمسلمين شيئاً

¹ محامي وسياسي لبناني، ولد في دير القمر عام 1900 ، كان ما بين سنوات 1916 - 1918 منفياً مع والده المناهض للحكم العثماني في لبنان، التحق بمعهد الحقوق للأباء اليسوعيين وتحصل على إجازته عام 1923، وفي عام 1933 عين مفوضاً لقصر العدل ممثلاً نقابة المحامين في بيروت، ساهم في تأسيس حزب الدستور إلى جانب كل من مجيد أرسلان، حميد فرنجية، ميشال زكور، صبري حمادة، سليم تقلا وبشارة الخوري، انتخب نائباً ثمانى مرات، اعتقلته سلطات الاحتلال الفرنسي في نوفمبر عام 1943 رفقة بشارة الخوري في قلعة راشيا، عين أول مفوض للبنان في إنجلترا قرابة السنتين والنصف، عين على رأس البعثة اللبنانية إلى مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن ما بين 1945 - 1946 من أجل فلسطين، ومثل لبنان عام 1948 في هيئة الأمم المتحدة، انتخبه المجلس النيابي رئيساً للجمهورية خلفاً لبشارة الخوري بتاريخ 21 سبتمبر 1952. ينظر: (شادي خليل أبو عيسى، رؤساء الجمهورية اللبنانية (1926 - 2007): خفايا، وقائع، وثائق وصور، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2008 ص ص: (62 - 63).

² Nick Chafik Kardahji, A Deal with the Devil: The Political Economy of Lebanon, 1943 - 1975, A dissertation submitted in partial satisfactions of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in History, Graduate Division, University of California, Berkeley, Spring 2015, p: 160.

من حقوقهم على مستوى المناصب الإدارية الحساسة في الدولة، فقد ظل الموظفون الموارنة والمقربون من الرئيس يعيّنون في تلك المناصب على الرغم من عدم أهليتهم¹.

إن الذي زاد من حدّة التوتر السياسي في لبنان هو مساعي الرئيس شمعون لإضعاف السلطة التشريعية بشكل كبير، من خلال خفض عدد المقاعد في البرلمان من 77 إلى 44 مقعد بموجب المرسوم التشريعي الذي جرى إقراره بتاريخ 4 نوفمبر 1952، إذ كانت لهذا الاجراء عواقب وخيمة لأنه ساهم في ابعاد العديد من الشخصيات البارزة في الساحة السياسية اللبنانية من البرلمان ومن القنوات الرسمية لسلطة الدولة، وعليه بدأت تتشكل معارضة قوية لنظام شمعون خارج البرلمان².

ظل الوضع ينذر بانفجار وشيك منذ إقدامه على خفض عدد النواب في البرلمان، إلى غاية الإعلان عن نتائج الانتخابات البرلمانية في جوان 1957، والتي أسفرت عن بقاء سياسيين مخضرمين مثل كمال جنبلاط، عبد الله اليافي وصائب سلام خارج البرلمان³، حيث اتهم هؤلاء السلطة الحاكمة بالرشوة واعتمادها أسلوب الترغيب والترهيب وكذا الاستعانة بالسلطة المحلية للوقوف إلى جانب المرشحين الموالين للرئيس، وعليه فقد شكلت انتخابات عام 1957 البداية الفعلية لاشتداد المعارضة وتصاعد الاضطرابات داخل البلد⁴.

- مسعى "كميل شمعون" لتعديل الدستور: في ظل الظروف غير المستقرة في لبنان سعى الرئيس "كميل شمعون" إلى تعديل الدستور، وقد كان هدفه من ذلك المسعى هو الترشح مرة ثانية لمنصب الرئاسة، قصد التصدي لانعكاسات الوحدة المصرية - السورية على بلاده والحدّ من انتشار الفكر القومي الناصري الذي غدا مهددا للبلد، ولعل وجود عدد كبير من المؤيدين للرئيس شمعون في مجلس النواب قد ضمن له تجديد مدة رئاسته دون أية صعوبة،

¹ عباس أبو صالح، الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، المنشورات العربية، بيروت، 1998، ص: 39.

² Nick Chafik Kardahji, Op. Cit, pp: (160 – 161).

³ Ibid, p: 161.

⁴ مجيد حميد عباس الحدراوي، "موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني عام 1958: قراءة في محاضر مجلس النواب اللبناني"، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع 32، جامعة الكوفة، 2014، ص: 125.

وردًا على ذلك تصاعدت الاضطرابات الداخلية؛ فقد عمّت المظاهرات أغلب المدن اللبنانية يوم 8 ماي 1958، لتتحول فيما بعد إلى صدامات مباشرة بين المتظاهرين والقوات الأمنية التي كلفتها السلطات اللبنانية بقمع المظاهرات¹.

- اغتيال الصحفي نسيب المتني: كان الصحفي "نسيب المتني" يولي أهمية كبيرة لقضايا الشعب اللبناني ويخصص لها حيزًا كبيرًا في صحيفته "التلغراف" اليومية العربية التي تصدر في بيروت، وكان اهتمامه منصبًا بالدرجة الأولى على فئة العمال، الفلاحين، صغار الملاك، المظلومين والذين لا صوت لهم، كما حمل "نسيب المتني" لواء المعارضة ضد سياسة الرئيس "كميل شمعون"، فقد عارض بشدة محاولاته الرامية لتعديل الدستور لتمديد ولايته لست سنوات إضافية، كما انتقد حكومة سامي الصلح، داعيًا إلى تعزيز علاقة لبنان بـ: "الجمهورية العربية المتحدة" (مصر وسوريا)².

لقد أثارت انتقاداته المتواصلة غضب الحكومة فألقت عليه القبض بتاريخ 22 جويلية 1957 وسجنته بسبب نشره تقريرًا مفاده أن "جبهة الاتحاد الوطني"³ لا تزال تدرس ما إذا كان سيطلب من البرلمان محاكمة الرئيس شمعون بتهمة انتهاك الدستور بالتدخل في انتخابات جوان 1957، وزعم الادعاء أن التقرير يخالف القوانين التي تحظر على الصحفيين التشهير بالرئيس، وفي 23 جويلية أعلنت الجبهة أنها تتحمل مسؤولية التقرير وأن "الإجراء الذي أقدمت عليه قانوني والدستور ينص على ذلك بوضوح"، وعليه أطلق سراحه

¹ نهلة نعيم عبد العالي، "العلاقات اللبنانية - المصرية 1957 - 1958"، مجلة كلية التربية للعلوم الصرفة، مج 1، ع 4، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2011، ص: 97.

² مجيد حميد عباس الحدراوي، المرجع السابق، ص: (126 - 127).

³ ألقتها مجموعة من الأحزاب والقوى اللبنانية، ومن أبرزها "منظمة النجادة، الكتلة الدستورية، جبهة التحرير، الهيئة الوطنية وجبهة الاتحاد، انخرطت في صفوفها مجموعة كبيرة من الشخصيات الإسلامية وبعض الشخصيات المارونية. هدفها التصدي لممارسات كميل شمعون الهادفة إلى الاستفراد بالحكم. (ينظر: محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 101).

وهددوه بالقتل إن لم يتخل عن انتقاداته تلك، غير أنه لم يكثر لتهديداتهم وظل متمسكا بمواقفه¹.

في صبيحة يوم 8 ماي 1958، استيقظ الشارع اللبناني على خبر مقتل الصحفي "نسيب المتني"، فأخذت تصريحات زعماء المعارضة تتوالى وأجمعت على مسؤولية الحكومة عن هذا الحادث واتهامها صراحة بقتله، واحتجاجاً على ذلك دعت المعارضة إلى اضراب شامل، ولم يمض سوى يومان حتى تحول هذا الاضراب إلى اشتباكات مسلحة عمت مدن: طرابلس، صيدا، الشوف والأحياء الإسلامية في بيروت، كما امتدت الاضطراب إلى جميع المناطق اللبنانية التي يحظى فيها زعماء المعارضة بشعبية كبيرة².

نستنتج مما سبق، أن "كميل شمعون" قد عمل منذ انتخابه رئيساً للبنان على تثبيت دعائم سلطته، عن طريق تقريب الداعمين لتوجهاته منه وتعيينهم في مناصب حساسة، مقابل إقصاء المعارضين له واستبعادهم عن الحكم والخفض من ممثليهم في مجلس النواب، ولم يكتف بذلك بل قمع الصحفيين الذين انتقدوا سياسته الرامية إلى الاستفراد بالحكم، وعليه فقد أفرزت تلك الممارسات عن دخول البلد في حالة من الاحتقان السياسي، الذي لم يلبث أن تحول إلى مواجهات مسلحة بين أنصار شمعون ومعارضيه.

1-1-2- الأسباب الإقليمية:

- **التدخلات الصهيونية:** بذل الصهاينة جهوداً كبيرة من أجل تقسيم لبنان وإقامة كيان مسيحي يكون حليفاً لهم، من أجل خدمة مصالحهم التوسعية في المنطقة، حيث برزت مساعيهم لتقسيم لبنان وإنشاء "دولة مسيحية" إلى العلن منذ عام 1945 من خلال الرسائل المتبادلة بين بن غوريون و"موشيه شاريت Moshe Sharett" (رئيس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية)، وقد ظلّ بن غوريون متمسكاً بتلك المساعي حتى بعد الإعلان عن قيام الكيان الصهيوني، بل أصبح أمر إعادة تفكيك المنطقة العربية ككل عنده في غاية الأهمية؛

¹ Fahim Qubain, Crisis in Lebanon, the Middle East Institute, Washington, 1961, p: 68.

² مجيد حميد عباس الحدراوي، المرجع السابق، ص: 127.

لأن هذا الكيان عنصري يؤجج الطائفية منغلق لا يمكنه تثبيت وجوده في منطقة موحدة يسودها التعايش والإخاء¹.

لقد اقترح "موشي ديان Moshe Dayan" (وزير الدفاع الصهيوني سابقاً) إمكانية إنشاء "كيان مسيحي" في لبنان بواسطة كسب ولاء أحد الضباط ورشوته للعمل على إثارة المارونيين ومن ثم القيام بدور المُخَلِّص لهم، بعدها يتمكن الصهاينة من غزو لبنان وتحقيق أهدافهم، غير أن المشروع فشل بسبب نشوب حرب عام 1956، لكن الولايات المتحدة الأمريكية ظلت متمسكة بتحقيق إرادة الكيان الصهيوني عبر التدخلات المباشرة في الشؤون الداخلية للبنان².

- **العدوان الثلاثي على مصر 1956:** بعد العدوان الثلاثي على مصر بتاريخ 29 أكتوبر 1956، بادر الرئيس اللبناني "كميل شمعون" إلى عقد مؤتمر في العاصمة بيروت؛ دعا إليه رؤساء وملوك الدول العربية من أجل اتخاذ موقف موحد يكون داعماً لمصر ضد الدول المعتدية، لكن التحضير للمؤتمر والإعلان عنه جرى بطريقة أفضت في النهاية إلى الكشف عن وجود شرخ كبير بين سياسات الدول العربية، وإن عدم استجابة الرئيس اللبناني للمطالب الداعية إلى قطع العلاقات الدبلوماسية مع البريطانيين والفرنسيين والوقوف بقوة مع مصر أو حتى سحب سفيري لبنان من الدولتين المعتديتين، تسبب في تدمير المواطنين اللبنانيين واستيائهم الكبير من موقف الرئيس³.

لقد ازداد الوضع تعقيداً في لبنان بعد استقالة رئيس الحكومة عبد الله اليافي واثنين من أعضائها، وهؤلاء الثلاثة هم من الطائفة السنية، تعبيراً عن غضبهم من موقف شمعون

¹ غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني 1963 - 1988، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993، ص: 168.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: (96 - 97).

³ حمدي الطاهري، سياسة الحكم في لبنان: تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية 1920 - 1976، منشورات أسمار، باريس، 2006، ص: 323.

الرافض لقطع علاقاته مع الدول المعتدية على مصر، وعلى إثر ذلك أصبح الخلاف علنيًا بين اللبنانيين الناصريين من جهة، والرئيس وأتباعه الموالين للغرب من جهة أخرى¹.

- **الوحدة المصرية السورية 1958:** اتسم موقف السلطات اللبنانية من الوحدة المصرية السورية منذ الإعلان عن قيامها بالحذر الشديد، فقد اعتبر الرئيس شمعون وأنصاره أن "الجمهورية العربية المتحدة" تشكل تهديدًا محتملاً على لبنان وسيادته؛ لأنها تتطلع إلى ضمه إلى محورها، ومما زاد من مخاوفهم منها هي زيارة "جمال عبد الناصر" لسوريا في فيفري 1958 وذهاب حشود من السياسيين اللبنانيين لحضور خطابه هناك، وبعد عودتهم إلى لبنان رفعوا شعارات القومية العربية، كما رفعوا الأعلام المصرية والسورية على المباني الكبيرة تعبيرًا عن موقفهم المؤيد للوحدة².

في هذا الإطار، أخذ أنصار الوحدة وعلى رأسهم "صائب سلام" و"رشيد كرامي" يرددان خطابات الرئيس "جمال عبد الناصر" الداعية إلى الوحدة العربية، على الرغم من إدراكهما لاستحالة التوصل إلى هدفهما المرجو بضم لبنان إلى الجمهورية العربية المتحدة، نظرًا لحاجة البلد الماسة إلى ترتيب العديد من المسائل العالقة من أجل التوصل إلى حل وسط يوفق بين مختلف التوجهات السياسية وحتى الدينية السائدة فيه³.

¹ خيضر حيدر، "دور اللواء فؤاد شهاب في ثورة 1958"، أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الانسانية، ع 26، بيروت، جويلية 2023. تمت الزيارة يوم: 10 - 12 - 2023، متاح على الرابط:

<http://www.awraqthaqafya.com/2511/>

² David Nason Wilson, B.A. The Eisenhower Doctrine and its Implementation In Lebanon – 1958, Presented to the Faculty of the Graduate School, University of Texas, Austin, December 2002, p: 27.

³ ديفيد جيلمور، المرجع السابق، ص: 227.

انقسم اللبنانيون إلى فريقين، فريق مثل القوى التقدمية وهو من المؤيدين للوحدة والرئيس جمال عبد الناصر، وفريق مثل القوى الرجعية وآثر الوقوف إلى جانب السلطة الحاكمة وتبنى موقفاً معادياً من الوحدة¹.

1-1-3 - الأسباب الدولية:

لقد كان لمجريات الأحداث على المستوى الدولي انعكاس واضح على الأوضاع الداخلية في لبنان خلال النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، فقد تزامن توتر العلاقة بين السلطة الحاكمة والمعارضة مع اشتداد صراع "الحرب الباردة" بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، وما ترتب عن ذلك من انتشار حملات استقطاب واسعة في الدول العربية قادها طرفي الصراع؛ لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي سعت إلى ربط المنطقة بمجموعة من الأحلاف العسكرية والمشاريع الاقتصادية قصد التصدي لانتشار الشيوعية فيها، ويعتبر حلف بغداد (Baghdad Pact) عام 1955 ومبدأ إيزنهاور (Eisenhower Doctrine) عام 1957² من أبرز تلك المشاريع الاقتصادية والأحلاف التي كانت لها تداعيات ملموسة على الدول العربية بشكل أو بآخر؛ إذ أدت إلى إحداث أزمات حادة في أنظمتها السياسية، وفي هذا الصدد سنقتصر على دراسة دورهما في اندلاع أزمة عام 1958 في لبنان.

¹ فريد القطيفاني، العلاقات اللبنانية الفلسطينية من عام: 1969 - 1975، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عزة عجان، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1987، ص: 16.

² أعلن رئيس الولايات المتحدة الأمريكية "دوايت إيزنهاور" رسمياً عن مشروعه المعروف بـ: "مبدأ إيزنهاور" أمام الكونجرس في 5 جانفي 1957، كان ينص على تقديم المساعدة والتعاون الاقتصادي والعسكري الأمريكي لدول (الشرق الأوسط)، مع الإقرار بأن المساعدة تشمل استخدام القوات العسكرية الأمريكية من أجل تأمين السلامة الإقليمية وحماية الاستقلال السياسي للدول التي تطلبها من أي عدوان عسكري يمكن أن تتعرض له من دولة تسيطر عليها الشيوعية الدولية. وتعزى فكرة المشروع إلى وزير خارجيته "جون فوستر دالاس" الذي ابتكره لغرض محاربة الشيوعية والحفاظ على الوجود الغربي في المنطقة العربية نتيجة أزمة السويس "العدوان الثلاثي على مصر" عام 1956، التي ترتب عنها تدخل الاتحاد السوفياتي لدعم الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" ضد فرنسا وبريطانيا. (ينظر:

David Nason Wilson, Op. Cit, p p: 15 – 17).

- **حلف بغداد 1955:** بدأت نوايا لبنان للانضمام إلى "حلف بغداد" تظهر إلى العلن في أعقاب زيارة رئيس وزراء تركيا له بتاريخ 14 جانفي 1955 قادماً من العراق، وتدخل زيارته تلك ضمن الجولة التي قادتته إلى بعض البلدان العربية من أجل إجراء مشاورات بشأن الحلف التركي - العراقي (حلف بغداد)، وهذا ما أثار حفيظة "اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب العام" في لبنان التي أعربت عن شجبها لمثل تلك التحركات المشبوهة التي قام بها رئيس وزراء دولة تضرر العداء للعرب، فناشدت الطلاب، الأحزاب، الهيئات والشخصيات الوطنية في بيان لها من أجل الاتحاد لإفشال جميع المخططات الهادفة إلى تشكيل تحالف عدواني ضد شعوب المنطقة، وأكد البيان على ضرورة تبني موقف صارم "ووضع حد لجميع المؤامرات والتدخلات الاستعمارية في بلادنا للحفاظ على استقلال وسلامة بلادنا وأمن شعبنا"¹.

- **مبدأ إيزنهاور 1957:** كان الرئيس اللبناني "كميل شمعون" من أبرز المؤيدين العرب لمبدأ إيزنهاور وهذا التأييد راجع بالدرجة الأولى إلى العلاقة القوية التي كانت تربطه بالولايات المتحدة الأمريكية، وقد أدت الموافقة على المبدأ من قبل المجلس اللبناني يوم 9 أفريل 1957 إلى استقالة بعض النواب احتجاجاً على ذلك، حيث شكل بعض المعارضين ما يعرف بـ: "جبهة الاتحاد الوطني" التي قررت مجابهة سياسة الحكومة المنحازة للغرب، والدعوة إلى التزام سياسة الحياد ورفض القوات الأجنبية في البلاد، وتفاذي كل ما من شأنه أن يشكل خطراً على استقلال لبنان وسيادته².

¹ ليلي رعد، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 - 1975، مكتبة السائح، طرابلس - لبنان، 2005، ص: 43.

² قاسم جباري لطيف المرشدي، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في لبنان (1958 - 1964)، مجلة العلوم الإنسانية، مج 9، ع 4، جامعة ذي قار، 2019، ص: 454.

لقد طلبت هذه الجبهة من الحكومة الاستقالة فوراً، كما دعت إلى تنظيم إضراب شامل، وقد أفضى إضراب شهر ماي 1958 إلى حدوث اضطرابات أعقبتها اشتباكات تطورت إلى حرب أهلية شملت مختلف أنحاء البلاد¹.

نستخلص مما سبق، أن فترة حكم الرئيس "كميل شمعون" (1952 - 1958) شهدت عدة مستجدات إقليمية ودولية كان وقعها جدياً مأساوي على المشهد السياسي في لبنان؛ وذلك نتيجة سياسته التي تميزت بمجاعة السياسة الغربية في المنطقة؛ إذ أيد انضمام لبنان إلى حلف بغداد ووافق على تلقي المساعدات التي تضمنها مبدأ إيزنهاور، في حين اتخذ موقفاً معارضاً للوحدة المصرية - السورية ورأى بأنها تشكل خطراً على وحدة البلاد، وبذلك فإن هذه السياسة تتنافى ومبادئ الميثاق الوطني لعام 1943 الذي أقر مبدأ الحياد في التعاطي مع مختلف القضايا الخارجية.

1-2- اندلاع الاشتباكات المسلحة في المدن اللبنانية

في التاسع من ماي 1958 حدث أول اشتباك مسلح بين المتظاهرين الذين يطالبون باستقالة رئيس الدولة "كميل شمعون" والقوات الأمنية في مدينة طرابلس، وهو ما أسفر عن سقوط العديد من القتلى والجرحى، وفي اليوم الموالي الموافق لـ: "10 ماي 1958" تجددت الاشتباكات بين قوى الأمن الداخلي اللبناني والقوات الحكومية الموالية للدولة، إذ خلفت عشرة قتلى وستون جريحاً².

امتدت الاشتباكات المسلحة يوم 12 ماي من العام نفسه لتشمل باقي المدن اللبنانية، واستطاعت المعارضة تحقيق انتصارات كبيرة على قوات الأمن التابعة للسلطة، واستحوذت

¹ "مآسي المارونية السياسية في لبنان"، صحيفة العرب، ع 12887، السنة 46، 09 سبتمبر 2023، ص: 7. تمت الزيارة يوم: 20 - 09 - 2023، الساعة: 22:07، متاح على الرابط: <https://www.alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/>

² ياسر طالب الخزاعلة، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان 1943 - 1961، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص: 323.

على سلاحها، كما وصلها السلاح من أماكن ومصادر مختلفة، وعليه ازدادت حدّتها وتطورت في بعض المدن إلى معارك ضارية، وما لبث أن فرض أنصار المعارضة أنفسهم على أرض الواقع عن طريق تأسيس لجان خاصة بهم في جميع المدن والمناطق لتأليب الشعب ضد السلطات اللبنانية الحاكمة، وأخذوا في تنظيم حملات التبرع لاقتناء السلاح، كما أقيمت الحواجز وغدت الحياة العامة شبه متوقفة¹.

كانت مدينة بيروت في تلك الأثناء من أبرز المناطق التي تمركزت فيها المعارضة بشكل خاص، حيث أقدمت على غلق العديد من الطرقات والمسالك المؤدية إلى مناطقها الرئيسية وهي: "السلطة التحتا والفوقا، المصطبة، طريق الجديدة، المزرعة الداخلية، النويري والخلية السعودية". ثم اصطدمت برجال الأمن في بعض الشوارع وترتب عن ذلك سقوط نحو ستة قتلى، وجرت عمليات تبادل إطلاق النار وإلقاء المتفجرات ولاسيما أثناء الليل، لكن السلطات اللبنانية لم تأمر بمداومة الحصون الخاصة بأنصار المعارضة، ولعل من أبرز أعمال العنف التي شهدتها المدينة في تلك الفترة انفجار قنبلة في ساحة الشهداء أودت بحياة ستة أشخاص وإصابة عشرين آخرين على الأقل، كما انفجرت قنبلة أخرى داخل حافلة مليئة بالركاب خلفت نحو عشرين قتيلًا².

لقد أحرز أنصار المعارضة تفوقًا استراتيجيًا بعدما أحكموا سيطرتهم على عدّة أحياء وأماكن في مدينة بيروت باعتبارها عاصمة البلاد، وهو ما ساهم في ضعف العناصر الموالية للسلطة، خاصة وأن الجيش اللبناني بقيادة اللواء فؤاد شهاب التزم الحياد تجاه تلك الأزمة.

عدّت منطقة الشوف التي كانت تحت قيادة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي "كمال جنبلاط" من أبرز محاور المعارضة، ووصفت بأنها الأكثر تنظيمًا، فقد أنشأت في قرية

¹ حمدي الطاهري، المرجع السابق، ص: 325.

² ياسر طالب الخزاعلة، المرجع السابق، ص ص: (302 - 303).

"المختارة" إدارة محلية كانت بمثابة نواتها المسلحة، ومن أبرز عملياتها قيام قوات جنبلاط بتاريخ 13 ماي 1958 بمداومة قرية "بيت الدين" التي يقع فيها القصر الجمهوري الصيفي، إذ تمكنت من السيطرة على جزء كبير من القرية عدا القصر، لكن قوات شمعون تمكنت من التصدي مبكراً لهجمات الثوار¹، لأن انتصار المعارضة في المعركة في منطقة الشوف كان يعني تحقيق نصر سياسي ومعنوي لأتباعها².

1-3- التدخل الأمريكي وانتهاء الأزمة اللبنانية 1958

استناداً إلى ما تضمنه مبدأ إيزنهاور تقدم شمعون بطلب المساعدة العسكرية من الرئيس الأمريكي "دوايت إيزنهاور"، لكن إيزنهاور كان حذراً في البداية ومترددًا بسبب الانطباع الذي كان سائدًا لديه من أن شمعون كان يطلب المساعدة من أجل دعم محاولته الشخصية (غير القانونية) لإعادة انتخابه مرة ثانية في منصب رئيس الجمهورية، وعلى الرغم من عدم استطاعة إيزنهاور تبرير استخدام القوة العسكرية الأمريكية في ذلك الوقت تحت رعاية "مبدأ إيزنهاور"، غير أنه وافق في النهاية على إرسال مشاة البحرية الأمريكية (المارينز) إلى لبنان في جويلية 1958³.

جاءت موافقة الإدارة الأمريكية على التدخل المباشر في لبنان نتيجة اندلاع الثورة العراقية يوم 14 جويلية 1958 التي أطاحت بالحكومة الموالية للغرب؛ إذ أنها شكلت تهديدًا مباشرًا للمصالح الأمريكية والغربية في المنطقة العربية، كما أنها شكلت خطرًا على بقاء الرئيس اللبناني "كميل شمعون" - المتحالف معهم - في سدة الحكم، وعليه اضطر هذا الأخير لإجراء اتصالات مكثفة بسفراء كل من فرنسا، بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ملتمسًا منهم تدخل دولهم بصفة عاجلة لتقديم الدعم اللازم للبنان في أجل أقصاه "48" ساعة، وقد كانت خياراته تلك تصب في صالح حماية حياته الشخصية ونظامه السياسي من خطر معارضيه⁴.

¹ ياسر طالب الخزاعلة، المرجع السابق، ص: 305.

² عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص: 98.

³ David Nason Wilson, Op. Cit, p: 01.

⁴ ياسر طالب الخزاعلة، المرجع السابق، ص: 323.

طبقاً لمبدأ إيزنهاور واستجابة لطلب الرئيس اللبناني، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في عملية إنزال قواتها البحرية "المارينز" في لبنان يوم الثلاثاء 15 جويلية 1958، وقد بدأت عملياتها العسكرية بفرض سيطرتها على "حي الأوزاعي" وأحياء بيروتية أخرى ثم أخذت في التحضير للتوجه إلى مطار بيروت¹.

لقد أدانت المعارضة بشدة عملية الإنزال الأمريكي، وكان "صائب سلام" قد صرح لمراسل أمريكي قبل أسبوعين من الإنزال: "أخبروا هؤلاء المارينز أنه إذا وطأت قدم أحد جنودهم أرض بلدي، فسوف أعتبر ذلك عملاً عدوانياً وألزم قواتي بالرد عليه"². وبعد الإنزال صرح قائلاً: "نعلم أننا سنرد هذا العدوان بكل ما أوتينا من قوة وإمكانات، وسنستغيث بكل الأحرار في العالم دون تمييز"³. لكن الحقيقة أنه لم يفعل شيئاً مما قاله، بل بمرور الوقت أقر بعض زعماء المعارضة بأن الإنزال كان مجدياً، لأنه أدى إلى تسريع حل الصراع السياسي الداخلي.

يعود سبب عدم اتخاذ المعارضة موقفاً حاسماً حيال التدخل العسكري الأمريكي في لبنان، إلى تراجع الإدارة الأمريكية عن تأييد ترشح شمعون للرئاسة مرة أخرى، لأنها أدركت خطورة ذلك على مصالحها ليس في لبنان فحسب وإنما في جميع الأقطار العربية⁴. إن دعم الإدارة الأمريكية لشمعون تراجع منذ أوائل شهر جويلية؛ أي قبل نزول القوات الأمريكية، وعليه اضطر شمعون للعدول عن تجديد عهده وامتثل لانتخاب رئيس جديد للبلاد في أثناء المهلة الدستورية، وقد أجمع مختلف الفرقاء على ترشيح اللواء "فؤاد شهاب"⁵.

¹ قاسم جباري لطيف المرشدي، المرجع السابق، ص: 461.

² George .S. Dragnich, The Lebanon Operation of 1958: A Study of the crisis role of the sixth fleet (U), Center for Naval Analyses, Institute of Naval studies, University of Rochester, New York, March 1971, p: 45.

³ Ibid, p: 45.

⁴ عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص: 85.

⁵ هو فؤاد بن عبد الله، ولد في غزير عام 1902، تلقى تعليمه في مدرسة الفرير - جونية، التحق بالمدرسة الحربية عام 1922 وبعد مرور عام على تكوينه فيها تخرج برتبة ملازم. تدرج في الرتب العسكرية، رقي لرتبة زعيم في 25 جانفي 1944، جرى تنصيبه قائداً للجيش في أوت 1945 (أول قائد للجيش في الجمهورية اللبنانية بعد استرجاع سيادتها). ترأس حكومة انتقالية ثلاثية بتاريخ 18 سبتمبر 1952، عقب استقالة الرئيس بشارة الخوري، تولى وزارة الدفاع الوطني في 18 نوفمبر 1956، انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية خلفاً لشمعون في 23 سبتمبر 1958 بقي في منصبه إلى غاية سبتمبر 1964. (ينظر: شادي خليل أبو عيسى، المرجع السابق، ص: 66).

لخلافته في منصب الرئاسة والدعوة إلى تنظيم الانتخابات الرئاسية في أسرع وقت ممكن¹. في 22 سبتمبر جرى انتخاب "فؤاد شهاب" رئيسًا للجمهورية اللبنانية، وقد أدى اليمين الدستوري أمام مجلس النواب، وألقى خطابه الأول الذي عرض فيه المبادئ الرئيسة التي من المزمع أن تقوم عليها سياسته، وقد وافقت إلى حدّ ما توجهات المعارضة، وعليه زالت الاضطرابات التي كانت سائدة في البلد، والأهم في الأمر هو انسحاب القوات الأجنبية من لبنان².

1-4- موقف اللاجئين الفلسطينيين من أزمة عام 1958

التزم الفلسطينيون المقيمون في لبنان بالحياد تجاه القضايا السياسية الخاصة به، خاصة أثناء السنوات الأولى من اللجوء، نظرًا لإدراكهم التام لطبيعة التعقيد الذي يكتنفها، وقد تجسد هذا الموقف بوضوح أثناء أزمة عام 1958، إذ لم يقفوا إلى جانب المعارضين للرئيس شمعون، على الرغم من أنهم كانوا من المؤيدين للرئيس المصري جمال عبد الناصر والمتأثرين بمواقفه الحاسمة حيال القضايا العربية³. هكذا تتضح لنا عدم مسؤولية اللاجئين الفلسطينيين عن اندلاع أزمة عام 1958 في لبنان.

2- انعكاسات أزمة عام 1958 على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان

على الرغم من أن أزمة عام 1958 في لبنان كانت أزمة سياسية داخلية، تفاقمت بسبب الانقسامات بين مختلف القوى السياسية اللبنانية بفعل التوترات الإقليمية والدولية، إلا أن تداعياتها امتدت لتشمل اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في البلد. وفيما يلي توضيح لأبرز الآثار التي ترتبت عن تلك الأزمة:

¹ عباس أبو صالح، المرجع السابق، ص: (164، 166).

² حمدي الطاهري، المرجع السابق، ص: (374 - 375).

³ وائل خير، "المشاكل الاجتماعية والقانونية"، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2010، ص: 127.

2-1- ممارسات الاستخبارات العسكرية (المكتب الثاني)¹ ضد اللاجئين الفلسطينيين

لقد قام الرئيس اللبناني "فؤاد شهاب" الذي تسنّم الحكم خلّقاً لكميل شمعون، بفرض سيطرة تامة على المخيمات من خلال الاستعانة بالشرطة ورجال مكتب الاستخبارات العسكرية والذي يعرف كذلك باسم "المكتب الثاني"، الذي أسسه إبان عام 1959، فقد كانت السياسة القمعية التي اتبعها "المكتب الثاني" هي السائدة داخل المخيمات وما رافقها من تعدي صارخ على حقوق الفلسطينيين؛ إذ تم تقييد حركتهم وتنقلاتهم خاصة من مخيم إلى آخر²، فإذا رغب أي فلسطيني زيارة ذويه في أحد المخيمات ولاسيما في الجنوب، كان عليه استخراج تصريح مؤقت من المكتب الثاني (ينظر الملحق رقم: (10) و(11)، ص ص: 625 - 626)؛ لأن تلك المخيمات كانت تحت حالة الطوارئ، حيث تم تقييد التجمعات وحرية التنقل فيها³.

إضافة إلى ما سبق، كانوا يتعرضون لمضايقات مستمرة أثناء مزاولة أعمالهم اليومية، كما تفرض الرقابة الصارمة على الاجتماعات غير العائلية، فضلا عن ذلك، كان لا يسمح لهم بالاستماع إلى المذيع أو الاطلاع على ما هو متداول في الجرائد، كما حرّموا من إعادة تهيئة منازلهم المتصدعة والمهددة بالسقوط أو حتى إنشاء شبكات الصرف الصحي أو بناء

¹ اشتهر جهاز الاستخبارات العسكرية اللبنانية على مرّ السنوات بتسميتين، هما: الأولى؛ "الشعبة الثانية" عام 1945 باعتبارها إحدى شعب أركان الجيش، والثانية؛ "مديرية المخابرات" بداية من عام 1979، غير أن التسمية التي عرف بها الجهاز تاريخيا هي "المكتب الثاني"، وهي تسمية فرنسية المصدر؛ إذ عرف جهاز الاستخبارات في قيادة أركان الجيش الفرنسي بـ "Deuxième bureau" واختصرت أحيانا بحرفين "2B" أو بـ "B2". اكتسب المكتب الثاني في لبنان أدوار ومهام إضافية في الستينيات في العهد الشهابي. (ينظر: نقولا ناصف، المكتب الثاني - حاكم في الظل، مختارات للنشر، بيروت، 2005).

² الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان: مجتمع مستضعف، [د. ت]، ص: 03. تمت الزيارة يوم: 08 - 07 - 2023، الساعة: 13:21، متاح على الرابط:

<https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses>

³ محمود عبد الله كَلَم، مخيم شاتيل... لحن الجراح والكفاح، المنظمة الفلسطينية لحق العودة "ثابت"، بيروت، 2008، ص: 30.

الحمامات الخاصة¹، ضمن هذا السياق، يذكر الصحفي والمناضل الفلسطيني "عز الدين مناصرة"، بأنه عثر على وثيقة أصلية صدرت عن الشرطة اللبنانية، تحمل الرقم المتسلسل (196) بتاريخ (26 / 3 / 1969) ، صرّح فيها لـ: "عدنان إبراهيم ظاهر" (ببناء مرحاض) في بيته².

إضافة إلى الإجراءات التعسفية سالفه الذكر، عانى اللاجئون الفلسطينيون من الاعتقالات العشوائية والتعذيب وغيرها من التجاوزات التي ارتكبت في حقهم من طرف رجال المكتب الثاني³، وقد كانت فئة الشباب ولاسيما الناشطين السياسيين من أكثر الفئات استهدافاً، حيث كانوا يتعرضون للاعتقال دون أية مبررات، لقد وصفت الباحثة "بيان نويهض" ذلك الوضع قائلة: "فما إن كانت تظاهرة لتتطلق في شوارع بيروت أو طرابلس أو صيدا، تنظمها أحزاب لبنانية ويمشي فيها مواطنون لبنانيون حاملين أعلامهم، حتى يهرع رجال الأمن لاعتقال شباب المخيمات. وهذا مع معرفة رجال الأمن بأنه يستحيل على الفلسطيني المقيم في مخيم شاتيلا في بيروت المشاركة في التظاهرة التي جرت في طرابلس، لكونهم وجدوه في بيته في شاتيلا ساعة اعتقاله، والمسافة بين طرابلس وبيروت تحتاج إلى أكثر من ساعة بالسيارة!! مع ذلك، كان الاعتقال يتم بصورة آلية، وكان لا بد من أن يتبع الاعتقال تعذيب، ثم استجواب. وأما مدة الاعتقال فقد تمتد أياماً، أو أسابيع، أو عدة شهور"⁴.

مشكلة أخرى لا تقل خطورة عن مشكلة الاعتقال سواءً أكانت مبررة أو غير مبررة، وهي مشكلة التجسس على بيوت الفلسطينيين وقد استمر هذا السلوك اللاأخلاقي لعدة

¹ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: مجتمع مستضعف، المرجع السابق، ص: 03.

² عز الدين المناصرة، الثورة الفلسطينية في لبنان (1972 - 1982)، الدار الأهلية، عمان، ص: 426.

³ الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان: مجتمع مستضعف، المرجع السابق، ص: 03.

⁴ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص: 38.

سنوات، إضافة إلى إهانة سكان البيت بصفة متكررة ودائمة وفرض السيطرة على تحركاتهم بالزامهم اطلاع رجال الأمن عن أية زيارة يقوم بها أي ضيف أو أحد من أقاربهم، حتى أن الجمعيات النسائية الخيرية تتساوى كذلك مع باقي الزوار، إذ يجب عليها الحصول على إذن مسبق لجميع زياراتها الإنسانية التطوعية، وإن خالفت الإجراءات المطلوبة تعرضت نساء الجمعية للمساءلة والاعتقال¹.

أسفرت حالة الطوارئ عن شلل الحياة في المخيمات الفلسطينية، التي أصبحت أشبه بمعسكرات الاعتقال، فما إن يحل غروب الشمس حتى يفرض نظام حظر التجول، حيث ينتشر العملاء السريون في كل زاوية وتبسط الشرطة السرية سيطرتها على مختلف جوانب الحياة في المخيمات، كما يمتلك قائد الشرطة صلاحيات غير محدودة، وغدت ممارسات إذلال الرجال، جمع "الهدايا" القسرية، الاعتقال لفترات طويلة دون محاكمة، التعذيب والترهيب، كلها أمور اعتيادية في حياة المخيمات².

فضلا عن ذلك مارست وكالة الأونروا خلال هذه الفترة سياسة الإهمال وخاصة في الشؤون التعليمية والصحية، حتى أنها أصدرت بعض الأنظمة المجحفة بحق التلاميذ، وهو ما دفع بـ: "الشباب العربي الفلسطيني في لبنان" إلى إصدار بيان في 25 ديسمبر 1959، تضمن رفض تلك السياسة وطالبوها بالالتزام بمهامها القانونية (ينظر الملحق رقم: (12)، ص ص: 627 – 628)³.

¹ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص ص: (38 – 39).

² محمود عبد الله كلم، المرجع السابق، ص: 30.

³ بيان الشباب العربي الفلسطيني في لبنان ضد مخططات وكالة الغوث، بيروت، 25 كانون الأول/ ديسمبر 1959،

أرشيف ذاكرة فلسطين، تمت الزيارة يوم: 20-02-2023، الساعة: 18:23، متاح على الرابط: <https://palestine-memory.org>

مما سبق يتضح لنا، أن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد أزمة 1958 كانت جدّ صعبة؛ إذ كانوا يتعرضون لمراقبة أمنية شديدة وإجراءات قمعية غير مبررة، ويحرمون من ممارسة أي نشاط مهما كان نوعه، فضلا عن إجبارهم على العيش في مساكن دون المستوى المطلوب وحملهم على الانتقال باستمرار من مكان إلى آخر، ومبرر السلطات اللبنانية لتلك السياسة التي تبنتها، يكمن في أن هدفها هو الإطاحة بمشاريع التوطين المختلفة من أجل ضمان الحصول على الدعم الدولي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين التي تكفلها الشرعية الدولية وعلى رأسها حق العودة لوطنهم واسترجاع ممتلكاتهم.

لكن الباحثة "روزماري صايغ" كشفت أن المراقبة اللبنانية للمخيمات في الستينيات أصبحت مشددة، بسبب نمو النشاط الفلسطيني¹؛ إذ تزامن صعود "المكتب الثاني" في لبنان كمركز للسلطة السياسية مع تصاعد الوعي لدى اللاجئين الفلسطينيين بأن تهجيرهم عام 1948، كان نتيجة افتقارهم إلى القيادات السليمة والإطارات الصالحة لتوجيه جهدهم إلى النضال الصحيح المبني على أسس علمية (ينظر الملحق رقم: (13)، ص: 629)². فضلا عن الاقدام في تلك الفترة على افتتاح معسكرات تدريب الفلسطينيين على حرب العصابات في سوريا والجزائر، وبدرجة أقل في مصر، وعلى الرغم من قلة أعدادهم، إلا أنه أصبح ينظر لأولئك المتدربين كنواة للنضال الفلسطيني الجديد في المخيمات. وقد أثار هذا الأمر قلق السلطات اللبنانية مبكرا، لدرجة أنه في عام 1962 صدر مرسوم يمنع أي فلسطيني غادر للتدريب العسكري من العودة إلى لبنان³.

¹Rosemary Sayigh, The Palestinians from Peasants to revolutionaries, printed in the EU by Biddles Ltd, King's Lynn, 2007, p: 156.

² مذكرة عرب فلسطين النازحين إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب - 22 آب/ أغسطس 1960، شتورا، لبنان، أرشيف

ذاكرة فلسطين، تمت الزيارة يوم: 20 - 02 - 2023، الساعة: 18:23، متاح على الرابط: [https://palestine-](https://palestine-memoryorg)

[memoryorg](https://palestine-memoryorg)

ضمن هذا السياق، صرح أحد أعضاء "حركة القوميين العرب"¹ في لبنان أن هدف تدريب الفلسطينيين في الدول السالفة الذكر هو من أجل ارسالهم إلى فلسطين المحتلة والشروع في الإعداد للكفاح المسلح هناك، وأن هدفهم من زيادة عدد المتدربين في الخارج هو عودة أولئك المتدربين لتدريب عناصر أخرى².

نفهم من هذا التصريح أن هدف الفلسطينيين من تدريباتهم العسكرية في بعض الدول العربية، كان يتمحور حول التحضير لخوض الكفاح المسلح ضد الاحتلال الصهيوني من داخل فلسطين، أي لم يهدفوا إلى المساس بسيادة الدولة اللبنانية وسلامة أراضيها، وعليه فإن القمع الممنهج الذي مارسه "المكتب الثاني" في حق الفلسطينيين المدنيين داخل المخيمات ومنعهم من الحصول على حقوقهم المكفولة قانوناً، هي ممارسات غير مشروعة، ستؤدي إلى تأزم العلاقة بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية.

2-2- مساعي السلطات اللبنانية لرفع الحصار على المخيمات الفلسطينية

لقد كانت الإجراءات الظالمة التي جرى تطبيقها ضد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بعد أزمة عام 1958 من طرف "المكتب الثاني" تتذر بحدوث تداعيات خطيرة على البلاد، وعليه فإنّ السلطات اللبنانية ممثلة في "وزارة الداخلية" الجهة المخولة لإدارة شؤونهم في البلاد حاولت التخفيف من وطأة الحصار المفروض على مخيماتهم؛ عبر إصدار قوانين جديدة هدفت من خلالها إلى تحسين أوضاعهم وتمكينهم من الحصول على بعض من حقوقهم المشروعة.

¹ تأسست مباشرة بعد هزيمة عام 1948، وجرى تشكيل أول خلية لحركة القوميين العرب في لبنان على يد الفلسطينيين، وانتشرت بسرعة إلى بعض الدول العربية، كان مؤسسوها من الطلاب والمتقنين من الطبقتين المتوسطة والدنيا، وقد انضم إلى صفوفها أعضاء من معسكرات تدريب الفدائيين في الدول العربية، بعد عام 1967، انخرطت حركة القوميين بشكل جذري عن التيار الواسع للقومية العربية (الذي أصبح أكثر محافظة)، حيث شكل الفلسطينيون فرعهم المنفصل، الذي أصبح يعرف بـ: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، بقيادة "جورج حبش". (ينظر: Rosemary Sayigh, Op Cit, p: 206).

² Ibid, p: 156.

في هذا الإطار، صادق رئيس الجمهورية على اصدار المرسوم رقم: 42 بتاريخ 31 أبريل 1959، الذي جرى بمقتضاه تأسيس "المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين" التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية، حيث كلفت بعدة مهام إدارية **(المزيد ينظر الصفحة: 350)**، وقد عينت مشرفاً تابعاً لها في كل مخيم للاضطلاع بتلك المهام من جهة، والقيام بالتنسيق مع "وكالة الأونروا" من جهة أخرى، وعليه فقد أفضى وجود ممثل لمديرية اللاجئين فضلاً عن وجود مراكز للشرطة اللبنانية ومراكز للمخابرات "المكتب الثاني" إلى بسط السلطات اللبنانية برموزها المختلفة سيطرتها على المخيمات الفلسطينية¹.

بناءً على ما سبق، فإننا لا ننكر الدور الذي قامت به "مديرية شؤون اللاجئين" في الجانب القانوني؛ خاصة فيما يتعلق بإصدار بطاقات الهوية للاجئين وتسجيل مواليدهم بصورة قانونية²، فضلاً عن جمع شمل بعض العائلات، لكن ما يؤخذ عليها هو عدم مساهمتها في رفع الحصار المفروض على المخيمات من طرف الأجهزة الأمنية المختلفة، والتي زادت من إحكام قبضتها على اللاجئين وطوقتهم من جميع الجوانب، وفرضت عليهم إجبارية استخراج تصاريح خاصة من المديرية المسؤولة عن إدارة شؤونهم حتى يؤذن لهم بممارسة أي حق من حقوقهم المشروعة مهما كان بسيطاً، وعليه فقد أصبحت تلك الإجراءات التعسفية المنتهجة ضدهم خاصة من قبل "المكتب الثاني" قانونية في نظر السلطات اللبنانية واختراقها يعد انتهاكاً للقانون، وهو ما أثار حالة من الاستياء في أوساط اللاجئين الفلسطينيين.

لقد أصدر وزير الداخلية "كمال جنبلاط" بتاريخ 2 أوت 1962 القرار رقم: 319، الذي جرى بموجبه اعتبار اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على أنهم "فئة خاصة" يحق لهم

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 111.

² محمد داود العلي، مخيم تل لزعت: وقائع المجزرة المنسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2022، ص: 76.

الاستفادة من بطاقة هوية وجميع الوثائق الضرورية، إذ دعت "المادة الأولى" منه جميع الرعايا المقيمين في لبنان إلى ضبط أوضاعهم من حيث الإقامة، وعليه صنف الفلسطينيون في الفئة الثالثة من مجموع خمس فئات، وقد وصفتهم كآلآتي: "أجانب لا يحملون وثائق من بلدانهم الأصلية، وقيمون في لبنان بموجب بطاقات إقامة صادرة عن مديرية الأمن العام، أو بطاقات هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين في لبنان"¹.

لقد مكن هذا القرار الفلسطينيين من الحصول على بطاقات الهوية، إلا أنه يعدّ هو الآخر مجحفًا في حق فلسطينيّ لبنان؛ لأنه صنفهم ضمن فئات الأجانب المقيمين في البلد بدل منحهم صفتهم القانونية باعتبارهم لاجئين؛ وبذلك حرّموا من حقوقهم المشروعة التي نصت عليها عموم القوانين والقرارات الإقليمية والدولية.

في خضم التطويق الذي فرضه رجال "المكتب الثاني" على المخيمات جاء قرار وزير الداخلية "كمال جنبلاط" بمنح الفلسطينيين تسهيلات خاصة بالتنقل، فقد استفادوا من حرية التنقل بين سوريا ولبنان ببطاقة هوية فقط، إذ لم يكن يشترط عليهم توفر وثيقة السفر، نظرًا لصعوبة الحصول عليها². وعليه فقد استفاد من هذا القرار الكثير من الذين كان لهم أقارب ومصالح مختلفة في سوريا، وقد ظلّ ساري النفاذ إلى غاية إلغائه لاحقًا بعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان.

نستنتج من قرارات "وزارة الداخلية" المذكورة أعلاه أنها تدابير ظاهرية لم تناقش متطلبات اللاجئين الفلسطينيين في تلك المرحلة العصبية بشكل معمق، وهو ما حال دون منحهم التسهيلات المرجوة، إضافة إلى أن تلك القرارات كانت بمثابة حلول مؤقتة لم تدم طويلاً؛ إذ سرعان ما جرى إلغاؤها بسبب هيمنة أصحاب المواقف المعارضة للوجود الفلسطيني في لبنان على مراكز صنع القرار.

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 112.

² المرجع نفسه، ص: 112.

2-3- فتح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان عام 1964

ظلّ فلسطينيو لبنان على تلك الحالة يعيشون حياة صعبة تقتقد لأي مرجعية سياسية إلى أن تأسست منظمة التحرير الفلسطينية في عام 1964¹، وافتتاحها أول مكتب لها في لبنان²، لكن حكومة البلاد اشترطت على المنظمة ضرورة حصر نشاطها في الجانب السياسي وحذرتها من مغبة العمل العسكري كالإشراف على تدريب الفلسطينيين عسكرياً، وبموجب هذه الموافقة المبدئية المشروطة نُظِّمَت في تلك الأثناء أول فعالية فلسطينية في لبنان تمثلت في إقامة مهرجان كبير في الملعب البلدي لمدينة بيروت في نوفمبر 1964، أسفر عن تعيين "شفيق الحوت" مديراً لمكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان³.

في هذا الصدد، أشار "شفيق الحوت" إلى أنه ركّز اهتمامه في البداية على تنسيق علاقات المكتب مع السلطات اللبنانية وفق أسس دبلوماسية، مثلما هو حال باقي السفارات العربية في البلد، منبهاً إلى صعوبة تحقيق تلك المهمة وما بذله من مجهود من أجلها؛ خاصة أنّ الأمر كان يدعو إلى حشد جماهيري فلسطيني ولبناني على السواء، وذكر -على سبيل المثال - قائلاً: "إننا عانينا كثيراً قبل إقناع الدولة اللبنانية بحقنا في رفع العلم

¹ لقد جرى الاعتراف رسمياً بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربية الثاني المنعقد في الرباط في سبتمبر 1964، وكان ذلك إيذاناً بدخول تاريخ النضال الفلسطيني مرحلة جديدة من أجل تقرير الشعب الفلسطيني لمصيره وإقامة دولته، وقد أوصت القمة بتعيين أحمد الشقيري رئيساً للمنظمة، وعهدت إليه مهمة التواصل مع الشعب الفلسطيني والدول العربية لوضع الأسس السليمة لإقامة الدولة الفلسطينية وحدودها وملامحها. وبحلول عام 1974، حصلت المنظمة على اعتراف من جامعة الدول العربية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وخلال فترة قصيرة من الزمن، تمكنت من الحصول على اعتراف ودعم دوليين متزايدين، وجرى حشد الغالبية العظمى من الفلسطينيين لتعميم جدلية الوعي المشترك والثابت لديهم حول ضرورة الكفاح المسلح. (ينظر:

Dina Matar, "The PLO's political communication arena; Arafat and the struggle for media legitimacy", British journal of Middle Eastern studies, SOAS, London, 8 Jun 2022, p p: (1 – 2).

² بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص: 43.

³ محمد سكير الشمري، "اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وموقف القوى السياسية اللبنانية من الاتفاق"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع 12، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، سبتمبر 2022، ص: 104.

الفلسطيني على واجهة المكتب. ولا شك في أننا كنا محظوظين في عهد حكومة "حسين العويني" الذي أبدى تجاوبا مشكورا، فانتهينا معه إلى اتفاق اعتبرت الحكومة من خلاله "مكتب منظمة التحرير الفلسطينية" بعثة دبلوماسية كأية سفارة عربية... وكان مكتب المنظمة في لبنان أول مكتب للمنظمة يستحصل على هذا الموقع في كل عواصم الدول العربية"¹.

أسهم تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في الدفع بالسلطات اللبنانية إلى اتخاذ موقف مؤيد لقضية اللاجئين الفلسطينيين، تجلّى ذلك في مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين الذي نظّمته سوريا بين 17 - 21 جوان 1964 تحت شعار: "التأكيد على أن قضية اللاجئين ليست فلسطينية بحتة؛ وإنما هي قضية قومية لا يمكن تسويتها إلا بتحرير جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة"، حيث صادقت لبنان على القرارات التي ترتبت عن هذا المؤتمر، ومن بينها إلزامية إقرار الدول المضيفة بحقوق اللاجئين ورفع مقدار التمويل والإغاثة لهم والسعي لتأمين ملاذ للمعدمين².

بناءً على ذلك، حاول ممثلو منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان العمل على تحسين وضع اللاجئين الفلسطينيين، عن طريق السعي لانتزاع بعض المكاسب والحقوق الإنسانية التي كانوا مجرّدين منها في ذلك الوقت، ومقاومة الاتجاهات القمعية التي فرضت عليهم من قبل رجال "المكتب الثاني"، يذكر "شفيق الحوت" أنه التقى شخصياً بالرئيس "فؤاد شهاب" وطلب منه أن يوعز إلى رجال "المكتب الثاني" من أجل التخفيف من الإجراءات التعسفية المفروضة على الفلسطينيين في المخيمات، فكان رده كالاتي: "أنا هو صاحب القرار بقمع وضبط المخيمات، لكي لا يتسبب الفلسطينيون في توريث الجيش اللبناني في مجابهة ضد

¹ شفيق الحوت، بين الوطن والمنفى: من يافا بدأ المشوار، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، مارس 2007، ص ص: (94 - 95).

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 122.

إسرائيل، وهذه الممارسات ليست حصرًا على الفلسطينيين، بل المكتب الثاني يعتمد نفس السياسة مع اللبنانيين في القرى الجنوبية¹.

إنّ ما صرّح به "فؤاد شهاب" ينمّ عن مدى إصراره على مواصلة فرض إجراءاته التعسفية ضد المخيمات، علاوة على ذلك، فقد كان حريصًا على امتداد تلك الممارسات الظالمة في حق الفلسطينيين إلى مرحلة الرئيس الذي سيخلفه في الحكم، على الرغم من تصاعد حالة الاستياء في أوساط الفلسطينيين؛ إذ أصبح الوضع ينذر بقرب حدوث انفلات أمني خطير في البلاد.

¹ شفيق الحوت، "قصة اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير ولبنان عام 1969"، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، بيروت، 2002. تمت الزيارة يوم: 14 - 12 - 2023، الساعة: 17:18، متاح على الرابط:

<https://youtu.be/Tvp2kQDv54U?si=7hHTpuqOs-bClcbz>

ثانياً: انتفاضة المخيمات 1969

1- ظروفها

ظَلَّت أوضاع فلسطينيي لبنان على حالها، حيث تحملوا ما كانوا يتعرضون له من ممارسات ظالمة في حقهم من طرف المكتب الثاني، إلى أن أخذ ذلك الواقع في التحول تدريجياً منذ منتصف الستينيات نتيجة تنامي حركة المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني، وإقدام العديد من الفلسطينيين المقيمين في لبنان إلى الانضمام للعمل الفدائي¹. لقد استخدم الفدائيون الأراضي اللبنانية مركزاً لانطلاق عملياتهم الفدائية؛ إذ نفذت قوات "العاصفة" مطلع شهر جانفي عام 1965 أول عملية فدائية ضد الاحتلال الصهيوني في شمال فلسطين، وعرفت تلك العملية باسم "عملية نفق عيلبون"، التي تم فيها تدمير سد عيلبون، وسقط على إثرها أول شهيد للمقاومة وهو "أحمد محمد موسى"²، وخلال العام نفسه أعلن قائد قوات "العاصفة" "ياسر عرفات" من بيروت مسؤوليتها عن تفجير محطة ضخ المياه المعدنية لإحدى المستوطنات الصهيونية في "أم القطن"³.

جاء الرد الصهيوني على العمليات الفدائية الفلسطينية انطلاقاً من الأراضي اللبنانية سريعاً؛ إذ نفذوا عدداً من الغارات العدوانية، منها غارتين في 28 و 29 أكتوبر 1965، كما كشف بيان وزارة الدفاع الوطني اللبناني عن حيثيات الاعتداء، الذي نفذ ليلاً من طرف خمسة عشر صهيونياً تسللوا إلى قرية حولا الحدودية، وبعد وصولهم إلى بيت "ياسين خليل ياسين" أخرجوا منه زوجته "فريدة"، ثم فجره مباشرة، وقد أثرت قوة الانفجار على البيت المجاور فانهار على السيدة "زينب محمد قاسم" التي كانت تقطنه مما أدى إلى وفاتها،

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 21.

² مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، 1 جانفي 2023. تمت الزيارة يوم: 13 - 12 - 2023، الساعة: 15:12، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650877>

³ أني لوران، أنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، دار غاليمار للنشر، باريس، 1988، ص ص: (16 - 17).

وتزامناً مع تلك العملية كانت قوة أخرى في "خارج ميس الجبل" تقوم بتحطيم ثلاثة خزانات لمياه الشرب¹.

وصف رئيس حكومة الكيان الصهيوني هذه الاعتداءات بأنها ردود فعل على العمليات الفدائية التي يقودها الفلسطينيون من لبنان، والتي أسفرت عن تسجيل عدة قتلى وجرحى في صفوف المدنيين، لكن يبدو واضحاً أن هدفهم الرئيس هو التضيق على منظمة التحرير الفلسطينية والجماعات الفدائية من أجل إنهاء نشاط الفدائيين داخل الأراضي المحتلة².

لقد أصبح الجنوب اللبناني ساحة حرب مفتوحة إلى غاية حدوث أول اشتباك بين الفلسطينيين والدولة اللبنانية عام 1966، وذلك نتيجة استشهاد الفدائي في قوات العاصفة "جلال كعوش"³ جراء التعذيب الذي تعرض له من طرف قوات "المكتب الثاني"، وقد أدت هذه الحادثة إلى خروج فلسطينيي لبنان في مظاهرات نددوا فيها بسياسة السلطات اللبنانية، كما أثارت اللبنانيين المؤيدين للنضال الفلسطيني، فكانت هذه الحادثة هي البداية الفعلية لبروز الخلاف بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين عقب تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وهكذا ظلت العلاقة متأزمة بين الطرفين، بل ازدادت تفاقماً عقب حرب جوان 1967، نتيجة فرض حركة فتح سلطتها على المنظمة⁴.

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 123.

² المرجع نفسه، ص: 123.

³ جلال محمد العبد كعوش (1924 - 1966): من مواليد قرية ميرون قضاء صفد، زاول تعليمه الابتدائي في مدرسة القرية، وإبان حرب عام 1948 هجر رفقة عائلته إلى لبنان، حيث استقر في مخيم عين الحلوة للاجئين بمدينة صيدا، وفي عام 1957 أُلقت السلطات اللبنانية القبض عليه بسبب قيامه بتفجير مقر سفارة فرنسا في العاصمة بيروت دعماً للثورة الجزائرية، فصدر في حقه حكم بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً، غير أنه فرّ منه أثناء أزمة عام 1958، وقد كانت وجهته إلى سوريا، حيث انضم إلى كتيبة الفدائيين (68)، التي أُلقتها السلطات السورية داخل الجيش السوري، التحق بحركة فتح، وبتاريخ 23 ديسمبر 1965 بعد رجوعه من عمله الفدائي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أُلقت عليه قوات المكتب الثاني (المخابرات اللبنانية) القبض، وزجت به في معتقلاتها، حيث سلط عليه تعذيب شديد أفضى إلى استشهاده يوم 9 جانفي 1966. (ينظر: انتصار الوزير (أم جهاد)، رفقة عمر: مذكرات انتصار الوزير (أم جهاد)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [د. ب]، 2002، ص: 111).

⁴ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 124.

يمكن القول بأن الاحتلال الصهيوني تمكن بفعل ضغوطاته المستمرة على لبنان من التمهيد لتحقيق أهدافه الرامية إلى خلق أزمة حادة بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية، حتى يسهل عليه إعاقة نشاط الفدائيين داخل الأراضي اللبنانية؛ فقد كان يرد على العمليات الفلسطينية بالاعتداء على منشآت ومصالح الدولة اللبنانية بشكل مباشر بدل استهداف المقاومين ومناطق تمركزهم، وهذا من أجل إثارة غضب اللبنانيين ودفعهم إلى الاعتراض على نشاط الفدائيين الفلسطينيين في لبنان.

على الرغم من تشديد السلطات اللبنانية رقابتها على الفدائيين للحيلولة دون قيامهم بأي نشاط ضد الاحتلال الصهيوني، إلا أن ذلك لم يثن من عزيمة الفلسطينيين الذين يطمحون إلى تحرير أرضهم؛ ففي أعقاب الهزيمة العربية في حرب جوان 1967 تصاعدت العمليات الفدائية الفلسطينية من الأراضي اللبنانية بشكل كبير، نتيجة إدراك الشعب الفلسطيني أهمية تحرير وطنه بنفسه؛ خاصة وأن العرب عاجزين على ذلك¹، وقد ساهم ارتفاع وتيرة الاصطدامات مع الاحتلال الصهيوني على الحدود اللبنانية الفلسطينية، في انضمام عدد كبير من اللاجئين إلى صفوف الفدائيين².

لقد قامت المقاومة الفلسطينية في مارس 1968 بالتنسيق مع وحدة عسكرية تابعة للجيش الأردني بردع العدوان الذي نفذته القوات البرية الصهيونية بمحاذاة قرية الكرامة في الأردن، فحفز ذلك الانتصار الكثير من الفلسطينيين للالتحاق بحركة المقاومة في لبنان³، حيث شهدت منطقة العرقوب المتاخمة للحدود الشمالية لفلسطين تمركز عدد كبير من أفواج

¹ فتحي عباس خلف الجبوري، يوسف ادريس الزكو، "مواقف الأحزاب اللبنانية من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان جراء العمل الفدائي الفلسطيني 1967 - 1970"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، ع 20، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 2017، ص: 279.

² سمير قصير، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي (1975 - 1982)، تر: سليم عنتوري، دار النهار، بيروت، سبتمبر 2007، ص: 63.

³ Sorby. K, The Palestinian movement in Lebanon and the Cairo Agreement of 1969, scientific journal of international political, economic, cultural and legal relations, 2015, p: 317.

المقاومة¹، وقد زاد من عزم وثبات الفدائيين الفلسطينيين وجود حلفاء أقوياء لهم في لبنان؛ ولاسيما بين المسلمين².

في 23 سبتمبر 1968 نفذت أول عملية فدائية على المستوى الدولي؛ حيث قامت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باختطاف طائرة تابعة لشركة العال الصهيونية أثناء رحلتها من مطار روما إلى مطار اللد وحولت وجهتها إلى مطار الجزائر، وبتاريخ 26 ديسمبر 1968 هاجم فلسطينيان طائرة الكيان الصهيوني في مطار أثينا³.

إن عدم احجام أفراد المقاومة عن مواصلة عملياتهم الفدائية أدى إلى استمرار قوات الاحتلال الصهيوني في تنفيذ حملات انتقامية ضد الدولة اللبنانية؛ فبتاريخ 28 ديسمبر 1968 اعتدت قوة خاصة تابعة لجيش الاحتلال الصهيوني على مطار بيروت الدولي، وهو ما أسفر عن تدمير ثلاثة عشر طائرة لبنانية، وفي أعقاب ذلك صرح قادة الكيان الصهيوني أن الاعتداء جاء ردًا على الهجوم الفلسطيني على طائرة تابعة لخطوطهم في مطار أثينا، وقد عزوا منفذي الهجوم إلى الفلسطينيين المقيمين في لبنان، الذي يضم عددًا من منظمات المقاومة الفلسطينية⁴.

على مستوى تلك التطورات أعرب الرئيس اللبناني "شارل حلو" عن قلقه الكبير من تداعيات العمليات الفدائية الفلسطينية على لبنان؛ والتي من المحتمل أن تقضي بطريقة غير مباشرة إلى تحقيق مساعي الكيان الصهيوني التوسعية، وقد ساندت بعض الأحزاب اللبنانية المسيحية توجه رئيس الجمهورية مشكلة ائتلافا ثلاثيا من الأحزاب التالية: حزب الوطنيين الأحرار الذي يتزعمه "كميل شمعون"، والكتلة الوطنية بقيادة "ريمون إده"، والكتائب بقيادة

¹ عماد رفعت البشتاوي، باسم إحشيش، "اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق

الفلسطينية العربية"، مجلة جامعة الأزهر، مج 11، ع 1، غزة، 2009، ص: 266.

² James Stoker, Spheres of Intervention: US Foreign Policy and the Collapse of Lebanon (1967 – 1976), Cornell University Press, 2016, p: 44.

³ فتحي عباس خلف الجبوري، يوسف ادريس الزكو، المرجع السابق، ص: 283.

⁴ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 31.

"بيار الجميل"، إذ كانوا يرمون إلى التأييد التام لموقف رئيس الجمهورية الراض للعمل الفدائي الفلسطيني¹، ووقف الدعم الصريح الذي أحرزته المقاومة الفلسطينية في الأوساط الإسلامية التي رحبت باحتواء العمل الفدائي الفلسطيني داخل الأراضي اللبنانية².

لقد أصبحت المقاومة الفلسطينية عنصراً مثيراً للانقسام داخل المجتمع اللبناني، حيث أدت القوة المتزايدة للفدائيين الفلسطينيين وكذا النفوذ المالي والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية داخل المخيمات إلى استقطاب الأحزاب السياسية في لبنان، حيث أرادت الجماعات الدرزية، السنية، الشيعية، والعلمانية منح دعم سياسي وعسكري غير محدود للفلسطينيين، في حين رأى القوميون المسيحيون في التعبئة العسكرية لمخيمات اللاجئين ونفوذ منظمة التحرير الفلسطينية تهديداً خطيراً لدولة لبنان³.

يذكر بأن هناك فئة واسعة من المسيحيين قد تعاطفت هي الأخرى مع الفلسطينيين وآمنت بعدالة قضيتهم، يشهد على ذلك رئيس مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان "شفيق الحوت" قائلاً: "إنه لمن باب الافتراء الادعاء بأن ما يعرف بلبنان المسيحي كان معزولاً عن جو الثورة أو القول إنه كان غير مبال أو غير متحمس لها. لقد فتحت أمام وجهنا في لبنان أبواب عدة... ولن أذكر سوى مثال رابطة طلاب جامعة القديس يوسف (اليسوعية) التي وجهت إليّ الدعوة لإلقاء محاضرة عن فلسطين. ولمّا كنت أعلم أن هذه الجامعة محافظة... فقد انتقيت كلماتي بكل دقة. وقد فوجئت، من خلال شبكة من الأسئلة والأجوبة أنني متهم باليمينية"⁴.

مما سبق يتضح لنا أن التباين الكبير في الموقف اللبناني من العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان لا يمكن حصره في الخلافات الطائفية فحسب، بل يتعلق الأمر كذلك

¹ عماد رفعت البشتاوي، باسم إحشيش، المرجع السابق، ص: 266.

² صالح جعبول السراي، فاطمة عبد الجليل ياسر الغزي، "ريمون إده ودوره السياسي في لبنان"، مجلة جامعة ذي قار، مج 12، ع 3، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، سبتمبر 2017، ص: 347.

³ Zeina Halabi, Op. Cit, p: 40.

⁴ آني لوران، أنطوان بصبوص، المرجع السابق، ص: 24.

بالتغلغل الصهيوني في الأوساط السياسية اللبنانية وتمكنه من كسب ولاء أصحاب المصالح الشخصية، ومن ثم العمل على تحريضهم ضد المقاومة الفلسطينية.

أضحت قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتمركز المقاومة على الحدود اللبنانية الفلسطينية مسألة لا يمكن التغاضي عنها، وعليه فإن تلك المستجدات التي طرأت على الوجود الفلسطيني قد ترتب عنها تعميق الانقسامات بين الشعب اللبناني، لذا فإن أزمة 1969 ستفضي إلى إبراز مدى خطورة تلك الانقسامات على وحدة البلاد¹.

2- مراحلها

2-1- المرحلة الأولى: أبريل 1969

خيّم التوتر على الساحة السياسية اللبنانية منذ مطلع العام 1969، وقذبات اللجوء إلى الاحتجاج بين الفينة والأخرى هو خيار الأغلبية للتعبير عن مواقفهم من شتى القضايا، وكانت بداية العام قد شهدت رفض "الحلف الثلاثي" للحكومة التي شكلها "رشيد كرامي"، حيث دعا أعضاؤه في اجتماع سري عقده إلى إضراب عام مفتوح، وطالبوا في المذكرة التي أرسلوها إلى رئيس الجمهورية بحل الحكومة فوراً، وقد جاء الردّ على قادة الحلف من خصومهم الذين عدّوا مطلبهم طائفيًا ويسعى إلى تهميش الجيش وإقصاء دوره من أجل استقدام القوات الدولية لإبعاد لبنان عن الصراع العربي الصهيوني، علاوة على ذلك، سلم الرئيسان "حسين العوني" و"عبد الله اليافي" مذكرة إلى الرئيس حلو ترفض الأسس والمبادئ التي دعا الحلف إلى ضرورة اعتمادها في تعيين حكومة وطنية جديدة².

في خضم تلك الظروف طالبت الأحزاب والهيئات الداعمة للمقاومة الفلسطينية إلى التظاهر نصرة للعمل الفدائي من جهة، وتصديًا للمساعي الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية من جهة أخرى، فلبّى الشعبان اللبناني والفلسطيني النداء وخرجوا في مظاهرات

¹ سمير قصير، المرجع السابق، ص: 72.

² فؤاد بطرس، المذكرات، دار النهار، بيروت، 2009، ص: 125.

كبيرة يوم 23 أبريل 1969 دعماً للكفاح الفلسطيني المسلح، لكن تدخلت عناصر تابعة للجيش لمنع التظاهر باستعمال القوة مما أسفر عن سقوط عددًا من القتلى والجرحى في صفوف اللبنانيين والفلسطينيين¹.

إن الصدام الذي وقع بين الجيش والمتظاهرين دفع بسكان المخيمات الفلسطينية إلى الإعلان عن العصيان، حيث فوضت تسيير شؤونها إلى قيادة المقاومة الشعبية، وفي اليوم الموالي قدم رئيس الحكومة "رشيد كرامي" استقالته معبراً عن رفضه للانقسام الذي آل إليه البلد حول العمل الفدائي الفلسطيني، ودعا إلى ضرورة تبني الشعب اللبناني موقفاً موحدًا من هذه القضية وإلا فلن تتمكن السلطات اللبنانية من احتواء الأزمة، وعليه أصبحت البلاد تمرّ بفترة فراغ حكومي على الرغم من استجابة حكومته لطلب الرئيس حلو بمتابعة تصريف الأعمال².

على إثر التصعيد الخطير الذي آلت إليه أحداث شهر أبريل أصبحت السلطات اللبنانية غير قادرة على التحكم في زمام الأمور، وهو ما دفع ببعض الأطراف الخارجية والداخلية إلى السعي سويةً لتهدئة الوضع، ونخص بالإشارة هنا إلى مساعي الجمهورية المصرية بزعامة "جمال عبد الناصر"، التي أوفدت مبعوثاً خاصاً إلى لبنان من أجل التوسط بين مختلف الفرقاء لإنهاء الخلاف، كما نشير كذلك إلى اتفاق يوم 9 ماي الذي ضم خمسة عشر بنداً مصادق عليها من طرف قائد الجيش العماد "إميل البستاني" ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات"، لكن الرئيس حلو لم يوافق عليه لأنه كان معارضاً للمقترحات الداعية إلى إبرام اتفاق رسمي بين لبنان وقيادة المقاومة الفلسطينية الممثلة في منظمة التحرير، خاصة وإن كان ذلك قد يحدث دون استشارة الدول العربية³.

¹ عماد رفعت البشتاوي، باسم إحشيش، المرجع السابق، ص: 268.

² فؤاد بطرس، المصدر السابق، ص: (56 - 57).

³ المصدر نفسه، ص: 57.

إن المحاولات التي استهدفت التوفيق بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني لم تنجح في التوصل إلى أي تسوية من شأنها أن تحظى بالموافقة من كلا الجانبين، لذلك ظلّ الوضع مضطرباً وينبئ بقرب ميعاد تجدد الاشتباكات، خاصة أمام استبعاد الرئيس حلو لفكرة توقيع اتفاق مشترك مع منظمة التحرير الفلسطينية، فلم يبق أي خيار أمام هذا التعنت سوى استعمال القوة باعتبارها السبيل الوحيد لحل الخلافات العالقة بينهما، وقد أخذ الوضع منحى خطيراً مع استئناف الاشتباكات في أكتوبر من العام نفسه.

2-2- المرحلة الثانية: أكتوبر 1969

في الثامن عشر من أكتوبر 1969، قاد الجيش اللبناني حملة لإعادة إحكام سيطرته على الجنوب، ففرض الحصار على الفدائيين وحال دون وصول الإمدادات إليهم، وجراء ذلك وقعت بينهما عدة اشتباكات أفضت إلى اندلاع أزمة جديدة في الثالث والعشرين من أكتوبر، حيث اتسمت هذه الأزمة باتساع مداها مقارنة بأزمة أفريل الماضي؛ إذ شملت الصدامات مختلف المناطق الحدودية للبنان ولأسيما الحدود السورية، وعلى إثر ذلك لجأت سوريا إلى غلق حدودها مع لبنان، فضلاً عن نشوب معارك مسلحة في مخيمي نهر البارد والبدوي للاجئين في طرابلس ومخيم برج البراجنة في الناحية الجنوبية للعاصمة بيروت بهدف الضغط على السلطات اللبنانية، أقدمت ليبيا في تلك الأثناء على إيقاف علاقاتها الدبلوماسية مع لبنان، وطالبت العراق من رعاياها مغادرة البلاد في أقرب وقت ممكن¹.

انطلاقاً مما سبق، وجدت الدولة اللبنانية نفسها عاجزة عن وقف الاشتباكات التي اندلعت بين الجيش والفدائيين؛ خاصة أمام تعطل دور الحكومة لفترة طويلة قاربت التسعة أشهر بسبب فشل رئيسها "رشيد كرامي" في تشكيل حكومة جديدة بعد استقالته الأولى، التي عبر من خلالها عن رفضه المطلق القيام بعمل عسكري حاسم ضد الفدائيين مؤكداً على

¹ James Stoker, Op. Cit, p: 60.

ضرورة التوصل إلى اتفاق وطني حول المقاومة¹، ومحاولة منها لوقف القتال أعلنت السلطات اللبنانية في الرابع والعشرين من أكتوبر عن حظر التجوال في المدن، لكنها لم تتمكن من تحقيق مبتغاها، فاضطرت في النهاية إلى الخضوع للضغوطات الشعبية والرسمية الداعية إلى القبول بالوساطة المصرية².

إن الواقع الذي آل إليه الصدام المسلح بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش اللبناني، أصبح من الصعب السيطرة عليه داخليا دون الاستعانة بوساطة خارجية، وفي هذا الصدد جاءت المبادرة المصرية بقيادة "جمال عبد الناصر" كمحاولة جادة سعت إلى إيجاد حل وسط يجمع بين طرفي النزاع، حيث دعت إلى تنظيم مفاوضات مباشرة في القاهرة بحضور ممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية والدولة اللبنانية، وبعد سلسلة من المشاورات استجابت السلطات اللبنانية للدعوة، كما وافق الفلسطينيون على الحضور، وعقب عدة لقاءات توصلوا إلى توقيع اتفاقية مشتركة بينهما عرفت باسم "اتفاقية القاهرة".

في ضوء ما سبق، لاحظنا غيابًا تامًا لدور الولايات المتحدة الأمريكية في أثناء هذه الأزمة، عكس ما حدث في أزمة عام 1958 التي أدى بها الأمر إلى التدخل العسكري المباشر، وعند تقصي سبب ذلك اتضح لنا من تصريح "هنري كيسنجر" الذي أورده الباحث "جيمس ستوكر" (James Stoker) أن نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية تراجع بشكل كبير أواخر الستينيات من القرن العشرين وهو ما لم يسمح لها بالتدخل في لبنان³.

¹ سمير قصير، تاريخ بيروت، ترجمة: ماري طوق غوش، دار النهار، بيروت، 2006، ص: (517 - 518).

² حسين خليل، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012، ص: 328.

³ James Stoker, Op. Cit, p: 60.

3- اتفاقية القاهرة 03 نوفمبر 1969

3-1- توقيعها

في يوم الاثنين 3 نوفمبر 1969 التقى في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة "إميل البستاني"، وبعثة منظمة التحرير الفلسطينية برئاسة "ياسر عرفات"، وقد حضر هذا اللقاء من الجانب المصري وزير الخارجية "محمود رياض"، ومحمد فوزي وزير الحربية، وبعد محادثات مطولة أجمع الجانبان على ضرورة إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني، والعمل الفدائي في لبنان، وعليه جرى إبرام اتفاقية مشتركة بينهما عرفت باسم "اتفاقية القاهرة"، حيث تضمنت تسعة عشر بنداً توزعت بين بنود سياسية وأخرى عسكرية، وقد أقيمت هذه الاتفاقية في السر؛ إذ لم يسمح بالاطلاع على محتواها إلا للقيادات العليا في البلاد¹.

لقد أسهمت هذه الاتفاقية في إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان وإعطائه نوع من الشرعية، حيث تم بموجبها رفع الحصار الذي كان مفروضاً على المخيمات من قبل "رجال المكتب الثاني"، كما اعترفت بشرعية العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان بصفة رسمية، وحرية الحركة في منطقة العرقوب جنوباً (ينظر الملحق رقم: (14)، ص: 630)². بذلك أضحى النشاط الفدائي واقعاً لا يمكن التغاضي عنه، بالرغم من تناقض هذا المنطق مع سيادة الدولة اللبنانية، وعليه نستطيع القول أنّ الاتفاقية تمكنت من احتواء الأزمة الداخلية للبلد خلال تلك الفترة، لكنها عرضته أكثر من أي وقت مضى لخطر العدوان الخارجي - الصهيوني-، الذي من دون أدنى شك سيستغل الاتفاقية كذريعة لتبرير عدوانه على لبنان.

¹ الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة (485)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969، ص: 456.

² Rex Brynen, PLO Policy in Lebanon: Legacies and Lessons, journal of Palestine studies, [n. d], p: 50.

3-2- موقف اللبنانيين والفلسطينيين منها

3-2-1- موقف اللبنانيين:

يتجلى موقف اللبنانيين فيما يلي:

3-2-1-1- موقف الرئيس اللبناني "شارل حلو":

عارض الرئيس "شارل حلو" باستمرار فكرة عقد اتفاق مشترك مع الفلسطينيين يسمح باحتضان لبنان للعمل الفدائي الفلسطيني، لكن الاشتباكات التي وقعت بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينية وتأييد سوريا ودول عربية أخرى للفلسطينيين، جعل لبنان محلّ ضغط عربي، وعليه استجاب الرئيس اللبناني للمطالب المصرية والسورية الداعية إلى عقد اتفاق مع منظمة التحرير الفلسطينية؛ فجاءت موافقته على عقد "اتفاقية القاهرة اضطرارية"¹، وقد علق على ذلك قائلاً: "موافقتي كانت من نوع اختيار أحسن الأسوأ لأن البلاد كانت على أبواب حرب أهلية"².

لما كان الرئيس مرغماً على السماح للحكومة بإبرام الاتفاقية مع منظمة التحرير الفلسطينية، فإنه قد مضت تسعة أشهر من عهده على إقرارها دون أن يوقع عليها، أو أن يعرضها على مجلس الوزراء أو مجلس النواب للمناقشة، بل اكتفى -كما أشار في مذكراته- كحل عملي باستقبال العديد من الوزراء في مكتبه لكي يطلعهم على تفاصيل الاتفاقية وبنودها، بعدما طلبوا منه ذلك³.

يذكر "شفيق الحوت" أن اتفاقية القاهرة بالرغم من توقيعها في عهد الرئيس "شارل حلو"، إلا أن مسؤولية توقيعها يتحملها الرئيس "فؤاد شهاب"، الذي صرح له في إحدى اللقاءات التي جمعت بينهما قائلاً: "الآن على لبنان أن يتعامل معكم كقوات حليفة وليس في

¹ عبد الرؤوف سنو، حرب لبنان 1975 - 1990: تفكك الدولة وتصدع المجتمع، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008، ص: 191.

² محمد سكير الشمري، المرجع السابق، ص: 112.

³ شارل حلو، حياة في ذكريات، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، فبراير 1997، ص ص: (280 - 281).

هذا بدعة لأنه قد جرى مثل هذا الأمر في فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بالنسبة للحلفاء، وبأنه يمكن التنسيق بين الجيشين اللبناني والفلسطيني"، وهو الذي أوعز إلى رجاله في المكتب الثاني وعلى رأسهم "غابي لحد" و"سامي الخطيب" إلى قيادة عملية التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية¹.

من جهته، كشف "إميل البستاني" في وقت لاحق، أن توقيعه للاتفاقية كان بتشجيع من الرئيس السابق "فؤاد شهاب"، الذي أكد له بأن لبنان لا يمكنه أن يعيش في عزلة عن واقع المنطقة العربية والتخلي بصفة نهائية عن دوره في نصرة القضية الفلسطينية².

إن إقرار الرئيس "حلو" باتفاقية القاهرة لم يكن نابعا من محض إرادته، وإنما هو نتيجة للمواقف الداخلية التي مارست عليه ضغطاً متواصلًا منذ السنوات الأولى من فترة حكمه، من أجل إرغامه على الاعتراف بشرعية انطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني من لبنان، علاوة على ذلك، لعبت التدخلات الخارجية من طرف بعض الدول العربية دورًا كبيرًا في حمله على القبول بالاتفاقية.

3-2-1-2- موقف الحكومة اللبنانية

ظلّ أغلب الوزراء في الحكومة اللبنانية على غير علم باتفاقية القاهرة، ولاسيما الذين تم تعيينهم بعد توقيعها³؛ إذ لم يتمكنوا من الاطلاع عليها إلا بعدما نشرتها جريدة النهار في شهر أبريل عام 1970⁴. وعلى الرغم من انتقادهم لها واعتبارها مجحفة بحق لبنان، إلا أنهم وجدوا أنفسهم مجبرين على القبول بها، لأنهم كانوا يهدفون من ورائها إلى السماح للفدائيين الفلسطينيين بتنظيم كفاحهم المسلح خارج المخيمات مقابل التخلي عن صلاحياتهم في

¹ شفيق الحوت، قصة اتفاقية القاهرة...، المرجع السابق.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 192.

³ تألفت حكومة جديدة برئاسة "رشيد كرامي" في 25 نوفمبر 1969، أي بعد توقيع الاتفاقية بنحو اثنان وعشرون يوما، وقد ظلت قائمة إلى غاية 13 أكتوبر 1970؛ أي بعد نهاية ولاية الرئيس "شارل حلو". (ينظر: شارل حلو، المصدر السابق، ص: 280).

⁴ محمد سكير الشمري، المرجع السابق، ص: 114.

داخلها، وجاءت موافقتهم كذلك من أجل تقييد العمليات الفدائية ضد الاحتلال الصهيوني وربطها بموافقة الجيش اللبناني¹.

3-2-1-3 - موقف الأحزاب اللبنانية:

رفضت جميع الأحزاب اليمينية الاعتراف بالاتفاقية، حيث أكد حزب "الكتلة الوطنية" على عدم شرعيتها لأنها حسب قناعة أعضائه تمنح للكيان الصهيوني وثيقة يستغلها أمام الرأي العام العالمي لتبرير اعتداءاته على لبنان، وقد رفض الحزب المشاركة في الحكومة الجديدة لأن تشكيلتها ستكون مرغمة على الالتزام بما نصت عليه اتفاقية القاهرة التي من الممكن أن تعرّض البلد لأزمات داخلية وخارجية. كما بعث "جوزيف مغبغب"، أحد أبرز أعضاء حزب "الوطنيين الأحرار" عريضة إلى الرئيس حلو تضمنت الإشارة إلى خرق بنود الاتفاقية للدستور اللبناني، لأنها طبقت دون الأخذ برأي المجلس والحكومة².

من جهته، أوجز "ريمون إدّه" حديثه في جلسة يوم 25 نوفمبر 1969 التي خصصت لمناقشة البيان الوزاري، الذي منح للاحتلال الصهيوني الذرائع للقيام بتنفيذ أهدافه التوسعية في احتلال الأراضي العربية، قائلاً: "اتفاق القاهرة سيسبب لنا مشاكل داخلية وخارجية، والأكثرية ترى غير هذا الرأي، فليكن أنا لا أوافق وأصوت ضده، لكنني كرجل ديمقراطي لا أستطيع إلا أن أخضع لإرادة الأكثرية فهنيئاً لهذه الأكثرية"³، موضحاً عدم شرعيتها وتناقضها مع سيادة الدولة اللبنانية من الناحية القانونية.

كما رضخ حزب الكتائب إلى الأمر الواقع، حيث كشف رئيسه أنه راضٍ بتعرض البلد للعدوان الصهيوني على حدوث اقتتال داخلي بين اللبنانيين الذي هو أمر في غاية الفظاعة،

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 191.

² يوسف إدريس الزكو، فتحي عباس خلف الجبوري، المرجع السابق، ص: 292.

³ صالح جعيول السراي، فاطمة عبد الجليل ياسر الغزي، المرجع السابق، ص: 348.

مؤكدًا بأن الوجود الفلسطيني ليس بحاجة إلى اتفاق، نظرًا لكونه أمر واقع لا يمكن إنجائه إلا بالحرب الأهلية¹.

يبدو أن إقرار بعض الأحزاب السياسية اليمينية المارونية بالاتفاقية كان خيارًا لا بد منه لتجنب دخول البلاد في حرب أهلية. كما أن الصراع بين الموارنة حول رئاسة الجمهورية دفع بهم إلى الموافقة على هذه الاتفاقية، فكان لبنان الضعيف داخليًا لا يقوى على مواجهة أغلب المواقف العربية المؤيدة لانطلاق العمليات الفدائية الفلسطينية من أراضيه².

أما مواقف الأحزاب الوطنية والتقدمية فقد تضامنت مع ممارسة الفلسطينيين لحقوقهم السياسية والعسكرية، وقد مثل ذلك الموقف "رشيد كرامي" رئيس حزب "التحرير العربي" ورئيس الحكومة، حيث اعتبر اتفاقية القاهرة قانونية، وصرح بأنها أوجدت تسوية توافقية أنهت أزمة الانقسام الحاد الذي شهدته البلاد، بالإضافة إلى التأكيد على أنها تحمي سيادة لبنان³.

3-2-2- موقف الفلسطينيين :

صادق على اتفاقية القاهرة من الجانب الفلسطيني رئيس "اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية" "ياسر عرفات"، وقد عدّها انتصارًا حقيقيًا للمقاومة الفلسطينية وأنها تعتبر خطوة نحو تحرير الأراضي الفلسطينية من الاحتلال الصهيوني⁴.

في هذا الإطار، قامت اللجنة السياسية العليا لشؤون اللاجئين بإصدار عدد من البيانات والرسائل التي تناولت حرص المقاومة على تكوين علاقات حسنة مع الدولة اللبنانية تحتكم للاتفاقيات المبرمة بين الجانبين ولاسيما اتفاقية القاهرة، التي أكدت أنه من الأهمية بمكان الالتزام بما نصت عليه. واستنادًا إلى ذلك، نظمت عدّة اجتماعات مع ممثلي

¹ يوسف إدريس الزكو، فتحي عباس خلف الجبوري، المرجع السابق، ص: 292.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 192.

³ يوسف إدريس الزكو، فتحي عباس خلف الجبوري، المرجع السابق، ص: 292.

⁴ عماد رفعت البشتاوي، باسم إحشيش، المرجع السابق، ص: 281.

السلطات اللبنانية لكي تطالبها بضرورة احترامها وعدم التأخير في تنفيذها وخاصة البنود المتعلقة بالجانب العسكري، بعدما لاحظت سعي بعض الأطراف اللبنانية لخرقها، وأشارت إلى أنّ أي خرق لها تتحمل مسؤوليته السلطات اللبنانية وحدها¹.

4- انعكاساتها على اللاجئين الفلسطينيين

شكلت اتفاقية القاهرة الموقعة عام 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، منعطفاً حاسماً في تاريخ الوجود الفلسطيني في لبنان، فقد جرى بمقتضاها إخضاع المخيمات لإشراف المنظمة ومؤسساتها المختلفة بعدما كانت تزرع تحت وطأة المكتب الثاني، وهو ما ساهم في رفع الحصار عنها وإعادة تنظيم حياة اللاجئين الفلسطينيين على جميع الأصعدة، حيث نبرز ذلك فيما يلي:

4-1 - سياسياً:

تم تأسيس "اللجنة السياسية العليا للفلسطينيين"، برئاسة عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" محمد يوسف النجار "أبو يوسف"، بهدف تنسيق صلات اللاجئين الفلسطينيين بالسلطات اللبنانية، كما قامت مختلف الفصائل، بعد أيام قليلة من عقد الاتفاقية، من فتح مكاتب لها في أغلب المخيمات².

بناء على ما سبق، ازداد النشاط السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وقد تميزت ظروف تلك الفترة بالهدوء والاستقرار، حيث كشفت كل تصريحات الفلسطينيين واللبنانيين على السواء حرصهم على بناء علاقات حسنة بينهما³، إذ نشرت إحدى الصحف البرازيلية تصريحاً لـ: "ياسر عرفات" تضمن الدعوة إلى الحفاظ على أواصر الأخوة التي تجمع بين

¹ عماد رفعت البشتاوي، باسم إحشيش، المرجع السابق، ص: 281.

² يزيد صايغ، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة: الحركة الوطنية الفلسطينية (1949 - 1975)، تر: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002، ص: 294.

³ استمرت هذه العلاقة على امتداد فترات حكم ثلاثة رؤساء للبنان وهم على التوالي: "شارل حلو، سليمان فرنجية والياس سركيس". (ينظر: شفيق الحوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (1964 - 1984)، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1986، ص: 188).

الشعبين اللبناني والفلسطيني خاصة وأن مصيرهما واحد وعدوهما واحد. من جهته صرح وزير خارجية لبنان "خليل أبو حميد" أن بلاده تؤيد تسوية القضية الفلسطينية إذا تم الالتزام بالشرطين التاليين: تحرير الأراضي العربية التي احتلها الكيان الصهيوني عام 1967، والإقرار بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير¹.

لقد ظلت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ مطلع السبعينيات حريصة على تنسيق علاقتها بالسلطات اللبنانية طبقاً لما تضمنته بنود اتفاقية القاهرة، وعليه تم التوصل إلى اصدار قرار بتاريخ 7 جانفي 1970 من طرف وزير الداخلية اللبناني يسمح بتنقل الفلسطينيين بين لبنان وسوريا².

كما فوضت منظمة التحرير الفلسطينية مسؤولية إدارة المخيمات إلى الهيئتين اللتين قامت باستحداثهما بموجب الاتفاقية من أجل تخليص الفلسطينيين من اضطهاد المكتب الثاني، وهما:

- **قيادة الكفاح المسلح:** كان هذا الجهاز يقوم بعمل شبيه بـ: "الشرطة المحلية" داخل المخيمات، حيث تحمّل مسؤولية إرساء النظام العام وتوقيف كل من يحاول إثارة الشغب والفوضى، يعدّ هذا الجهاز بمثابة السلطة التنفيذية للجنة الشعبية³.

- **اللجان الشعبية:** تأسست هذه الهيئة عام 1972 لتصبح مركزاً للنشاط الفلسطيني الموحد داخل المخيمات، حيث كانت تعمل تحت مظلة "اللجنة السياسية العليا" في تلك الفترة؛ إذ جرى تشكيلها وفقاً لنظام المحاصصة الذي يضمن تمثيل جميع الفصائل الفلسطينية، إلى

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 169.

² المرجع نفسه. ص: 169.

³ محمود الحنفي، "الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015، ص ص: (377-378).

جانب ممثل عن الاتحادات الشعبية وضابط من الكفاح المسلح، بالإضافة إلى عدد من وجهاء المخيمات الذين جرى انتقاؤهم من طرف الفصائل الفلسطينية¹.

كانت هذه الهيئة تقوم بدور البلديات؛ حيث تمثلت صلاحياتها في توفير وإتاحة الخدمات العمومية داخل المخيمات، مثل الكهرباء، المياه، جمع النفايات وتسوية بعض الخلافات بين السكان².

أصبح الفلسطينيون يتمتعون ولأول مرة بمرجعية سياسية في لبنان منذ لجوئهم إليها عام 1948، وقد حازوا في هذه المرحلة نوعاً من الاستقلالية في إدارة شؤونهم المختلفة دون الحاجة إلى تدخل السلطات اللبنانية، التي أصبح حضورها داخل المخيمات شبه مغيب نتيجة تداعيات الأحداث التي شهدتها تلك الفترة³.

لقد أصبح اللاجئين الفلسطينيون عقب المصادقة على اتفاقية القاهرة أكثر فاعلية داخل مخيماتهم، حيث تشكلت لديهم العديد من الأفكار التي ساهمت في تبلور شعورهم بالانتماء الوطني الفلسطيني، وغدا المخيم خلية نشاط يشترك فيها الجميع كل حسب مهامه دون أي إقصاء، وعينت له قيادات جديدة من الشباب خلفاً للقيادات العشائرية التقليدية، حيث يوجد منها من يقطن خارج المخيمات، بل هناك من قدم إلى لبنان من الأراضي الفلسطينية المحتلة (قطاع غزة والضفة الغربية)⁴.

4-2 - اقتصاديا واجتماعيا:

أعطت السلطات اللبنانية لمنظمة التحرير الفلسطينية الصلاحيات الكاملة في إدارة المخيمات الفلسطينية التزاماً بما جاءت به اتفاقية القاهرة، وعليه شهد الواقع الاقتصادي والاجتماعي للفلسطينيين تحولاً واضحاً⁵.

¹ وفيق هوارى، أزمة التمثيل الشعبي في مخيمات لبنان: لا ثقة باللجان، صمود، 3 أبريل 2023. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2024، الساعة: 17:25، متاح على الرابط: <https://somoud.com.ps/2023/04/03/>

² محمود الحنفي، "الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين..."، ط2، المرجع السابق، ص: 378.

³ أحمد حجة، المرجع السابق، ص: 70.

⁴ سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني....، المرجع السابق، ص: 28.

⁵ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 171.

نتج عن مساعي إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان، استحداث الكثير من المؤسسات للعمل الاجتماعي، مثل: صامد، الهلال الأحمر الفلسطيني، رياض الأطفال، ومؤسسات رعايتهم، مراكز ثقافية، اقتصادية وغيرها¹، إضافة إلى إنشاء العديد من المؤسسات الصحية لتجاوز العجز الذي كانت تعاني منه وكالة الأونروا بسبب خفض خدماتها التي توجه لتغطية أغلب مناحي الحياة²، حيث جرى خلق أكثر من 20 ألف منصب عمل للاجئين من طرف "جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني" و"جمعية الشهداء الفلسطينيين"، والمؤسسات الأهلية الأخرى، وكذلك بعض المنظمات غير الحكومية. كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بفتح العديد من المشاريع في المخيمات للنهوض بالمستوى المعيشي للسكان، واستجابت السلطات اللبنانية للمطالب الداعية إلى اصدار تصريح يسمح للاجئين ببناء مساكن من ثلاثة طوابق بالمخيم، بعدما كان هذا الأمر في السابق ممنوع عليهم في ظل حرمانهم من حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية في القوانين اللبنانية³.

لقد استفاد المجتمع الفلسطيني في لبنان ككل من هذه الاتفاقية، وعلى وجه التحديد فئة عديمي الهوية الذين ازدهرت أوضاعهم مطلع السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة تلقيهم الاهتمام والرعاية الضروريين من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، فاتفاقية القاهرة لعام 1969 فرضت على السلطات اللبنانية منح الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لجميع المدنيين الفلسطينيين المقيمين في لبنان دون استثناء، وفضلا عن الدور الخدماتي والاجتماعي الذي قامت به منظمة التحرير الفلسطينية، فقد ساهمت اتفاقية القاهرة في استفاد الكثير من الفلسطينيين إلى لبنان⁴

¹ سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 28.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 171.

³ Amiri Zineb, Boundaries and political agency of Palestinian refugee camps in Lebanon, Graduate Theses and Dissertation, Iowa State University, 2016, p: 17.

⁴ جمعية رواد Frontiers، المرجع السابق، ص: 17.

إن المؤسسات الفلسطينية التي أنشئت لم تكن لها مساهمة فعالة في تحول البنية الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني، وذلك نتيجة عدم اشراكها في عملية الإنتاج، حيث ركزت جهودها على الإنفاق والمصاريف على الأجهزة الإدارية، وقد أدى ذلك إلى سهولة وصول الأموال من التبرعات والمساعدات إلى المقاومة، مما ساعد عددًا كبيرًا من البيروقراطيين من استغلال تلك الأموال لشراء الولاءات، وتوفير الأمن والحراسة الخاصة لبعض القيادات، كما حدثت العديد من التجاوزات التي أثرت سلبًا على المقاومة الفلسطينية ومأمورياتها. وبذلك لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من تحقيق ثورة اجتماعية شاملة، فشروطها لم تنهياً منذ تفرق اللاجئين، فلا هيمنة داخل المخيم لصالح طبقة على قوى الإنتاج لتغييرها، ولا وجود لاقتصاد فلسطيني مستقل كي تجري المبادلات داخله، بل مجرد مخيمات وتجمعات على هامش المجتمعات التي تعيش بجوارها¹.

4-3- عسكريا:

أعطت اتفاقية القاهرة دافعاً قوياً للاجئين الفلسطينيين من أجل تبني مفاهيم مستحدثة تكون أكثر فاعلية في مسيرتهم النضالية، فقد "حولته من لاجئ يملأه اليأس والعجز إلى ثوري تملأه الثقة والأمل"²، حيث اتسمت الأوضاع داخل المخيمات بالإقبال الملحوظ نحو التجنيد، فقد أنشأت معسكرات التدريب على الأسلحة والقتال، كما طرأت تغييرات عميقة في علاقات سكان المخيمات ببعضهم؛ فنظرا لسيطرة فئة الشباب على المقاومة، ظهرت قيادات جديدة تخطت القيادات التقليدية الكبيرة في السن، وذلك نتيجة إضعاف المقاومة للعلاقات العشائرية، من خلال نقل الأولوية داخل المخيم من الاستقرار

¹ سهيل الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 28.

² المرجع نفسه، ص: 28.

إلى العمل من أجل تحرير فلسطين، فحلت التنظيمات الفدائية محل العشيرة، وهو ما أسفر عن واقع مفاده أن الانتماء إلى فلسطين أصبح مرتبطاً بالمشاركة في العمل الفدائي¹. إن من بين النتائج التي آلت إليها الأوضاع في تلك الفترة، التحاق عدد كبير من الفلسطينيين بالفصائل العسكرية، فيما عرف لاحقاً بصيغة "التفرغ" في المكاتب أو القواعد العسكرية²، وعليه وصل عدد الفدائيين في منطقة الجنوب إلى ما يقرب من أربعة آلاف فدائي، فازداد بذلك نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان وأصبحت تتمتع بالقوة التي تمكنها من ردع جميع القوى المناوئة لها لفترة من الزمن³.

نتيجة لما سبق، لم تبقى أية صلاحيات للجيش والشرطة في المخيمات بعدما فرضت منظمة التحرير الفلسطينية وجودها بقوة داخل البلد، ففي منطقة العرقوب فتحت المنظمة طريقاً يربطها مباشرة بسوريا عبر بلدة "دير العشائر" الدرزية، وقد عرف هذا الطريق باسم "طريق هوشي منه"؛ نسبة إلى تلك التي أنشأها الثوار الفيتناميون في الغابة أثناء حربهم ضد الولايات المتحدة الأمريكية⁴.

لقد قويت شوكة المقاومة الفلسطينية في لبنان خلال هذه المرحلة وأصبح الفدائيون يتنقلون داخل البلد بكل حرية، حتى أنه لم يعد يسمح بالتعرض لهم أو اعتقالهم ومثولهم أمام المحاكم العسكرية، وكذلك لا تمارس على اللبنانيين المتعاطفين مع المقاومة الفلسطينية والداعمين لها أية مضايقات من توقيف أو إحالة للقضاء، وهكذا وابتداءً من عام 1970، استثنى القانون اللبناني بصفة رسمية الفدائيين الفلسطينيين من المحاكمة، نظراً لحاجة الدولة اللبنانية إلى الدعم الخارجي الرادع وإلى وحدة الصف الداخلي، وأمام هذا الواقع لم يكن إنهاء

¹ محمد داود العلي، المرجع السابق، ص: 77.

² المرجع نفسه، ص: 77.

³ عمر وصفي نافع مزروع، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان والموقف الإقليمي والدولي منهم (1982 - 1994)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2012، ص: 30.

⁴ آني لوران، أنطوان بصبوص، المرجع السابق، ص: 33.

الوجود الفلسطيني المسلح على أراضيها بالأمر الهين¹، لذا رخصت لجميع اللاجئين الفلسطينيين بالمشاركة في العمل الفدائي ضد الاحتلال الصهيوني انطلاقاً من أراضيها، كما أعربت عن استعدادها لتقديم التسهيلات لتحقيق ذلك².

وصف عضو اللجنة التنفيذية لحركة فتح "شفيق الحوت" طبيعة الوضع الذي كان سائداً آنذاك في لبنان، بالقول: "أن هناك تعارض بين منطق الدولة ومنطق الثورة، بحيث أن المنظمات الفلسطينية كان يجب عليها التنسيق مع الدولة اللبنانية عند قيامها بعمليات فدائية ضد الاحتلال الصهيوني، في حين أن الفلسطينيين كانوا يعتقدون بأن هذه الدولة مشكوك في أمرها وهي عدوة، وبالتالي كان على الثورة الفلسطينية أن تتحرك خارج إطار الدولة، ودون التعاطي معها لانعدام الثقة في الحكومة اللبنانية"³، وبناء على ذلك، جادل البعض بأن الفلسطينيين أقاموا "دولة داخل دولة"⁴.

لكن هذا التواجد العسكري على الرغم من أهميته، لم يستفد منه المدنيون الفلسطينيون المعتمدين في تحصيل معيشتهم على العمل المأجور في المصالح اللبنانية؛ إذ أسهم وجود السلاح في المخيمات في خلق حالة من الخوف والاستتلاف لدى أرباب العمل اللبنانيين، حيث أصبح عدد منهم يخشى توظيف الفلسطيني، ونجمت هذه المشكلة عن افتقار اتفاقية القاهرة التي شرعت الوجود العسكري الفلسطيني إلى آليات تنفيذ تتعلق بسكان المخيمات، فأدى ذلك إلى تحويل الوجود المدني إلى ملحق بالوجود العسكري، وقد أقر تقرير رسمي لبناني، في أثناء تناوله اتفاقية القاهرة بعد 29 عاماً من إلغائها، أن بنودها ذات الصلة

¹ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 36.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 169.

³ شفيق الحوت، برنامج شاهد على العصر، المحاور: سعاد قاروط العشي، تلفزيون لبنان، بيروت، أبريل 1996. تمت

الزيارة يوم: 12 - 09 - 2021، الساعة: 23:11، متاح على الرابط:

https://youtu.be/Z017Jm-rQms?si=5JebTIZdNSco7Y_S

⁴ Amiri Zineb, Op. Cit, p: 17.

بالشؤون المدنية، كحق العمل، التنقل وإنشاء لجان داخل المخيمات، لم تلق الاهتمام من الطرفين اللبناني والفلسطيني اللذين وقعاها¹.

¹ محمد داود العلي، المرجع السابق، ص ص: (77 - 78).

ثالثاً: أزمة أيلول الأسود في الأردن عام 1970 وأثرها على فلسطينيي لبنان

1- ارهاصات

ظلت الأردن تشكل مركزاً استراتيجياً هاماً للمقاومة الفلسطينية إلى غاية عام 1971، وتعود هذه الأهمية إلى استقرار عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن وقربهم من أراضيهم المحتلة ووجود جبهة قتال كبيرة يستطيع من خلالها الفدائيون التسلل إلى فلسطين وتنفيذ عمليات عسكرية ضد الاحتلال الصهيوني، تمكنت المقاومة في الأردن من فرض وجودها بقوة بإمكانيات ذاتية وصدّات يومية مع جيش الاحتلال الصهيوني¹؛ بحيث تضاعفت عملياتهم بمعدل ضعفين أو أكثر غداة معركة الكرامة التي وقعت في مارس 1968، كما بلغت نحو 90 عملية في جوان من العام نفسه، ثم ازدادت إلى معدل شهري قدر بنحو 203 عملية عام 1969، وإلى 231 عملية شهرياً عام 1970².

ردّ الاحتلال الصهيوني على تلك العمليات بكل عنف؛ فكان يقصف المناطق الحدودية قرب نهر الأردن، وأخذ في ملاحقة الفدائيين منذ مطلع عام 1968، كما قام مع نهاية ذلك العام بهجمات جوية مكثفة على مواقع تركز الفدائيين الفلسطينيين وعلى الجيش الأردني، وقد صعد من وتيرة اعتداءاته بين عامي 1969 و1970، حيث كانت تستهدف بالدرجة الأولى المنشآت الهامة ذات الطابع الاقتصادي لإرغام السلطات الأردنية على عرقلة الفدائيين، فجرى إيقاف مشروع قناة الغور الشرقية وأبعد معظم سكان وادي الأردن من ديارهم، والمقدر عددهم بنحو 100 ألف نسمة، في حين تعرض ميناء العقبة لغارات جوية ردّاً على قصف أم الرشراش (إيلات) بالصواريخ في أبريل 1969، وفي ظلّ التصعيد الذي شهدته تلك الفترة، شرع جيش الاحتلال منذ جوان 1968 في تشييد سياج أمني على طول نهر الأردن³.

¹ عصام الدين فرج، منظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998، ص: 193.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 307.

³ المرجع نفسه، ص: (307 - 308).

نتيجة للاعتداءات الصهيونية المضادة، شرع الملك الأردني "حسين بن طلال" في التصدي للعمليات الفدائية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني المنطلقة من أراضي المملكة، لكن الفدائيين واصلوا نشاطهم وأخذ عددهم يزداد يوماً بعد يوم، وبشكل خاص في المدن، وغدت العاصمة "عمّان" معقلاً لهم، حيث ينتقلون في شوارعها مرفقين بأسلحتهم، وقد أثار هذا الأمر غضب الجيش، الذي أدى تدخله لمنع تلك التصرفات إلى توتر العلاقة بينه وبينهم، الأمر الذي أدى إلى وقوع عدة اشتباكات بين الجانبين¹.

في ظل تلك الأوضاع المتدهورة بين الجانبين، جرت عدة لقاءات بين "ياسر عرفات" والملك حسين بين عامي 1968 و1970، ترتب عنها العديد من الاتفاقيات مع الفدائيين، أقرّت في أغلبها بسلطة الجيش الأردني على أراضيه²، وهذا السياق، نذكر بالبيان الذي أصدرته الحكومة الأردنية مطلع عام 1970؛ إذ يتكون من 11 نقطة تطالب فيه الفدائيين بضرورة احترام القانون الأردني من خلال أخذ الاذن لعقد الاجتماعات وجمع التبرعات ومنع حمل السلاح داخل المدن. يشير "بهجت أبو غربية"³ أنه بمجرد إعلان هذا البيان الذي أطلق عليه الفدائيون اسم "المبادئ أو التعليمات الانضباطية"، أصدرت القيادة أوامر دعت

¹ حسين بن طلال، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، الشركة العربية للطباعة والنشر، 1987، ص ص: (231 - 232).

² المصدر نفسه، ص: 233.

³ من مواليد عام 1916 في خان يونس بفلسطين، تلقى تعليمه في مدينة القدس بالمدرسة الرشدية الثانوية، أصبح مدرساً في الكلية الإبراهيمية بين عامي 1936 و1957، شارك في مقاومة الاحتلال البريطاني خلال ثلاثينيات القرن = العشرين، ولاسيما في الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، تعرض للسجن عدة مرات، انخرط في صفوف الحزب العربي الفلسطيني فيما بين (1946 - 1949)، شارك في معركة القسطل إبان حرب عام 1948. بعد لجوئه إلى الأردن سجن هناك عدة مرات ما بين سنوات (1960 - 1962)، أصبح عضواً في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بين عامي 1964 و1965 ثم بين سنوات 1967 و1969، عضو في قيادة الكفاح المسلح في الأردن ما بين سنوات (1968 - 1971)، توفي بتاريخ 26 جانفي 2012. (ينظر: أحمد منصور، شيخ المجاهدين بهجت عليان أبو غربية، [د.ت.]. تمت الزيارة يوم: 15 - 02 - 2024، متاح على الرابط: <https://ahmedmansour.com>).

إلى التقييد بمعظمها، لأنها عالجت مسائل تنظيمية منطقية مثل: حمل السلاح أثناء جمع التبرعات¹.

إن التزامات الفدائيين لم تدم طويلاً؛ إذ سرعان ما أفضى قرار الأردن بدعم وقف إطلاق النار مع الكيان الصهيوني على نهر الأردن وترحيبه بمبادرة "وليام روجرز William Rogers² الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية، إلى إثارة غضبهم، حيث اعتبروا ذلك "مؤامرة" تستهدف إيقاف العمل الفدائي. وعليه رفضت حركة فتح بشدة هذه المبادرة الأمريكية - الصهيونية، وأكدت أنه لا يجوز لأي شخص أن يتصرف نيابة عن الشعب الفلسطيني، الذي له وحده حق تحديد مستقبل ثورته وحمايتها بوسائله الخاصة³.

بعد قبول الأردن بمبادرة روجرز، أعربت المنظمات الفدائية الفلسطينية عزمها السيطرة على السلطة في الأردن لحسم ازدواجية موقفها من المقاومة، مع رفعها لشعار "كل السلطة للمقاومة"، وبناءً على ذلك، صعد الفلسطينيون من عملياتهم الفدائية انطلاقاً من الأراضي الأردنية، وهو ما أدى إلى توتر علاقتهم بسلطات البلاد، وقد كشف الملك حسين بوضوح أمام حكومته أنّ الصدام مع الفلسطينيين أضحي أمراً حتمياً⁴.

أدت محاولة اغتيال الملك الأردني بتاريخ 9 جوان 1970 من طرف عناصر تابعة للمقاومة، إلى تصاعد التوتر بين الجيش الأردني ومنظمة التحرير الفلسطينية وقد بلغ التوتر

¹ بهجت أبو غربية، معركة الكرامة وأحداث أيلول الأسود (9)، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، عمّان، جويلية 2000. تمت الزيارة يوم: 15 - 02 - 2024، متاح على الرابط:

<https://www.youtube.com/watch?si=7VxkjVIUQBEUEGj&v=luFY2mgZ6xQ&feature=youtu.be>

² عبارة عن مشروع تقدم به وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية "وليام روجرز"، بتاريخ 25 جوان 1967، يهدف إلى وقف إطلاق النار بين مصر والأردن من جهة والكيان الصهيوني من جهة أخرى لمدة 90 يوم، دعا لتطبيق القرار الأممي رقم: 242، فضلاً عن حثه لأطراف الحرب على احترام سيادة ووحدة أراضي جميع دول المنطقة - ويقصد بذلك الاعتراف بالكيان الصهيوني-، قبلت مصر والأردن والكيان الصهيوني بالمشروع ورفضه الفلسطينيون. لقد فشل المشروع في تطبيق القرار "242" لكنه حقق مكاسب أخرى أهمها: تهدئة حرب الاستنزاف وإضعاف المقاومة الفلسطينية في الأردن. (ينظر: فراس علي القواسمي، قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917 - 2020)، منتدى الشرق، إسطنبول، 2020، ص: 6).

³ ليلى رعد، المرجع السابق، ص: (203 - 204).

⁴ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 177.

أعلى مراحلها مع تعرض الملك لمحاولة اغتيال ثانية في شهر سبتمبر من العام نفسه، عندما هاجم الفدائيون موكبه في العاصمة عمّان، لكنه نجا منها بفضل نجاح رجاله في التصدي للمهاجمين¹.

ردا على ذلك عمدت السلطات الأردنية إلى زيادة التضييق على الفدائيين مستغلة حوادث اختطاف الجبهة الشعبية لثلاث طائرات، اثنتين أمريكيتين وثالثة سويسرية، في حين أخفقت محاولة الاستيلاء على طائرة صهيونية رابعة، حيث حطت الطائرات في مطار المفرق في الصحراء الأردنية وأتبعتهما طائرة أخرى بريطانية، باستثناء طائرة أمريكية واحدة حطت في مطار القاهرة وجرى تفجيرها عقب إنزال ركابها، كما فجّرت الطائرات الأولى بعدما نقل ركابها إلى فندق "انتر كونتيننتال" بالعاصمة عمّان².

2- الصدام المسلح بين الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين 16 سبتمبر 1970

بعد الحاح متواصل من بعض الوزراء الأردنيين المناوئين للعمل الفدائي الفلسطيني، وكذا عدد من النخب السياسية في البلاد، قرر الملك حسين، بتاريخ 16 سبتمبر 1970، مواجهة الفدائيين الفلسطينيين، رغم أنه كان على علم مطلق بخطورة هذا القرار الذي أقدم على اتخاذه، بعد تأكده بأنه سيسفر عن عواقب وخيمة، لاسيما أن "ياسر عرفات" قد أعلن في الوقت نفسه، أنّ يوم 18 سبتمبر، سيكون إضراباً من أجل الإطاحة بالنظام الملكي³.
أمام تأزم الوضع بين الطرفين اندلعت الاشتباكات المسلحة بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني في 17 سبتمبر 1970، حيث استيقظ الشعبان اللذان يجمع بينهما تاريخ

¹ أرييل شارون، مذكرات، تر: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، 1992، ص: 316.

² عماد نداف، نايف حواتمة يتحدث، دار الكاتب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 1997، ص: 95.

³ ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر، قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948 - 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف: سمير عوض، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة الجامعية 2010 ص: 52.

مشارك على أصوات المدافع والصواريخ، وقد تواصلت المواجهات بين الطرفين لمدة أسبوع، متممة بكثير من العنف¹.

3- توقيع اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية والأردن 27 سبتمبر 1970

في خضم احتدام الاصطدام، بادرت جامعة الدول العربية إلى عقد قمة طارئة في القاهرة بتاريخ 23 سبتمبر 1970، حضرها 8 رؤساء دول ورؤساء حكوماتهم: (جمال عبد الناصر "رئيس مصر"، نور الدين الأتاسي "رئيس سوريا"، جعفر النميري "رئيس السودان"، معمر القذافي "رئيس ليبيا"، شارل حلو "رئيس لبنان"، الأمير صباح السالم الصباح "أمير الكويت"، سالم ربيع "رئيس جمهورية اليمن الشعبية -سابقا-"، عبد الرحمان الأرياني "رئيس الجمهورية العربية اليمنية -سابقا-"، والباهي الأدغم "رئيس حكومة تونس")، ولاحقا انضم إليهم الملك فيصل "ملك العربية السعودية"²، حيث اتفق المجتمعون على إرسال وفد إلى العاصمة عمان ضم كلا من النميري، الباهي الأدغم، سعد العبد الله "وزير الدفاع الكويتي". والفريق محمد صادق "رئيس الأركان المصري"³.

وصل الوفد إلى العاصمة عمان مساء الثالث والعشرين من سبتمبر، وبعد إجرائه سلسلة من المحادثات بين طرفي الصراع⁴، بعدها نشر بياناً أذاعه الرئيس السوداني جعفر النميري عبر إذاعة عمان تمحور حول الاتفاق على انتهاء القتال، لكن ساءت الأوضاع من

¹ ياسمين عبد القادر صالح أبو عمر، المرجع السابق، ص: 52.

² أما بالنسبة للجزائر فإنها لم تشارك في القمة؛ إذ أعرب كل من مجلس الثورة الجزائري والحكومة الجزائرية عن رفضهما لانعقاد مؤتمر القمة، وأصدرت بياناً أكدت فيه على ما يلي: "إن الأحداث الخطيرة التي تجري في الأردن هي نتيجة منطقية لقبول مشروع روجرز... وإن الادعاء والتظاهر بالدفاع عن القضية الفلسطينية من جهة، والقبول بمشروع روجرز من جهة أخرى، لهو تناقض... وإن الدعوة إلى عقد قمة لتكريس هذا التناقض على حساب الجماهير العربية وحقوق الشعب الفلسطيني، هي مناورة لا يمكن للجزائر أن تشارك فيها... إن مجلس الثورة والحكومة يقرران عدم المشاركة إلا في مؤتمر قمة عربي يندد بمشروع روجرز أو أي مشروع آخر لا يعترف للشعب الفلسطيني بحقه في الوجود". (ينظر: الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974، ص: 118).

³ المصدر نفسه، ص: 118.

⁴ حسين بن طلال، المصدر السابق، ص ص: (244 - 245).

جديد، فأرسل المجتمعون في القاهرة للمرة الثانية وفدًا آخر برئاسة النميري¹، حيث تمكن من الالتقاء بياسر عرفات، الذي أبدى استعداداه لحل الخلاف، ليصدر بعدها الأوامر إلى قواته لإيقاف القتال².

في 27 سبتمبر حضر "ياسر عرفات" والملك حسين إلى القاهرة، حيث اجتمعا مع الرئيس المصري "جمال عبد الناصر" وباقي الملوك والرؤساء العرب في فندق "هيلتون"، وبعد استمرار الاجتماع لنحو ست ساعات، توصل المجتمعون إلى توقيع ما يعرف بـ: "اتفاقية القاهرة"، التي تقضي بوقف إطلاق النار، ووجوب مغادرة الجيش الأردني والفدائيين الفلسطينيين للمدن الأردنية، والتزام الفدائيين باحترام قوانين الأردن وسيادته، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للفلسطينيين، وتأليف لجنة عليا برئاسة الباهي الأدغم تتولى مهمة تنفيذ الاتفاقية (ينظر الملحق رقم: (15)، ص ص: 631-632)³.

4- إبعاد الفدائيين الفلسطينيين من الأردن 20 جويلية 1971

بعد تطبيق الفدائيين لاتفاقية القاهرة، ولاسيما البند المتعلق بخروج الفدائيين من المدن إلى أحراش جرش وعجلون، حيث فرض عليهم الجيش الأردني تطويقًا من كل الجهات، بداية من أفريل 1971، ثم هاجم مراكزهم فيما بين (13 - 20 جويلية 1971)، وبذلك تمكن من ترحيلهم من الأردن نهائيا، بعد مجازر شنيعة، خلفت المئات من الشهداء، وعدداً كبيراً من الجرحى والمعتقلين⁴.

بعد جلاء منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، توجهت مع جميع فصائلها إلى لبنان، وعن سبب اختيارها للبنان، صرح "شفيق الحوت" في الدورة السادسة عشر للمجلس

¹ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، المصدر السابق، ص: 118.

² حسين بن طلال، المصدر السابق، ص: 245.

³ الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، المصدر السابق، ص: 119. أيضا: (حسين بن طلال، المصدر السابق، ص ص: 245-246).

⁴ عبد القادر ياسين، "منظمة التحرير والأردن"، منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ - العلاقات - المستقبل، باحث للدراسات، بيروت، 2009، ص: 146.

الوطني الفلسطيني المنعقد في الجزائر في فيفري 1983، قائلاً: "إن الثورة الفلسطينية لم تأت إلى لبنان بدعوة رسمية أو حتى شعبية، وإنما لم تختار لبنان من دون الدول العربية لأنه أكثرها عروبة أو ثورية. لقد حطت الثورة في لبنان لأنه كان حديقة من دون سياج"¹.

نستنتج من هذا التصريح أنّ اختيارهم للبنان كان بسبب وضعه الذي يسمح بدخول الفلسطينيين إليه، حيث كان يعتمد منطق اللاقوة -قوة لبنان في ضعفه- على حد تعبير بيار الجميل-، بمعنى أن الدولة اللبنانية لا تستطيع اتخاذ موقف مضاد لمجيئ الفلسطينيين، وعلاوة على ذلك، فإن واقع النشاط الفدائي الفلسطيني في لبنان كان أفضل بكثير من باقي الدول العربية، خاصة بعدما شرّعته اتفاقية القاهرة عام 1969.

5- انعكاسات انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان على الوجود الفلسطيني (1971-1972)

5-1- ديمغرافياً

5-1-1- تزايد أعداد اللاجئين الفلسطينيين

شهدت هذه الفترة تدفق عدد كبير من الفدائيين من مختلف الفصائل إلى الجنوب اللبناني، حيث تراوح عدد فدائي فتح ما بين 1800 و 2000 فدائي أواخر عام 1971، أما فدائيي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فكان عددهم ما بين 250 و 500 فدائي، في حين بلغ عدد فدائيي كل من الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية - القيادة العامة ما بين 100 و 250 فدائي مع مطلع عام 1972، فضلاً عن ذلك استقرار عدد مماثل منهم في مخيمات اللاجئين وفي المدن اللبنانية، وإذا أضفنا إليهم عائلاتهم، فإن العدد الإجمالي للذين دخلوا إلى لبنان يتراوح ما بين 15000 و 30000 فلسطيني².

¹ شفيق الحوت، عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية...، المصدر السابق، ص ص: (184 - 185).

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص ص: (427 - 428).

يتضح مما سبق، أن انتقال الفلسطينيين من الأردن إلى لبنان كان انتقالاً سياسياً في الأساس، حيث أن جلّ الذين خرجوا منه ينتمون إلى هيئات قيادة المقاومة ومختلف تنظيمات الفدائيين¹.

5-1-2- تضاعف مشكلة فاقدى الأوراق الثبوتية (عديمي الهوية)

تعود مشكلة اللاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية أو "عديمي بطاقات التعريف الشخصية" في لبنان إلى عام 1967؛ حيث ظهرت بعد حرب النكسة -الحرب العربية الصهيونية الثالثة-، وهؤلاء اللاجئين هم الذين طردوا من فلسطين عام 1948 وكانوا مسجلين ضمن قوائم الأونروا في المناطق التي تقدم فيها خدماتها (الضفة الغربية، قطاع غزة، الأردن وسوريا)، ثم جرى تهجيرهم مرة أخرى، لكن "ملفات تسجيلهم لدى الأونروا لم تتبعهم إلى مواقعهم الجديدة". ووفقاً لذلك، فإن هؤلاء اللاجئين يشكلون فئة ضعيفة وغير مؤهلة للحصول على الإقامة، وبالتالي، يعتبرون مقيمين في لبنان بشكل غير قانوني². إن مشكلة "فاقدى الأوراق الثبوتية" أصبحت أكثر تعقيداً في لبنان، عقب قدوم أعداد إضافية من الفدائيين الفلسطينيين إليه رفقة عائلاتهم بعد أحداث أيلول الأسود عام 1970، وبقاء تلك الشريحة الواسعة منهم دون أي اعتراف سواءً من السلطات اللبنانية أو وكالة الأونروا.

لقد حاولت منظمة التحرير الفلسطينية تسوية وضعهم بإصدار "بطاقات تعريف" خاصة بهم عدّتها السلطات اللبنانية قانونية في تلك الفترة، لكن بعد إبعاد المنظمة من لبنان عام 1982، لم يعد بوسعها إصدار أو تحديث بطاقات التعريف التي باتت مع مرور

¹ سمير قصير، حرب لبنان...، المرجع السابق، ص: 75.

² باسم صبيح، "اللاجئون الفلسطينيون غير المسجلين وعديمي الهوية" في لبنان، جريدة حق العودة، ع 40، السنة الثامنة، تصدر عن بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، أكتوبر 2010، ص ص: (16 - 17).

السنوات غير صالحة¹. كما لم يسمح لهم بالعودة إلى بلدان لجوئهم الأولى؛ نظراً لانتسابهم للمقاومة الفلسطينية².

ظلت فئة اللاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية في لبنان تعاني من عدة صعوبات نذكر منها:

- لا يحوزون الوثائق الثبوتية، التي تسمح لهم بممارسة حياتهم بشكل طبيعي.
- عدم اعتراف وكالة الأونروا بهم؛ وبالتالي منعهم من الحصول على الخدمات التي تقدمها.
- إن امتناع السلطات اللبنانية عن منح الأوراق الثبوتية لفاقديها، وكذا رفض وكالة الأونروا منحهم الحماية، أفضيا إلى مواجهة هذه الفئة لعراقيل أخرى أبرزها:
- عدم تمكنهم من مواصلة الدراسات العليا.
- حرمانهم من العمل.
- صعوبة التنقل من مكان إلى آخر.
- مواجهة صعوبة في الزواج وتكوين الأسر³؛ لأنهم لا يستطيعون تسجيل مواليدهم وبالتالي يصبح وجودهم في لبنان غير قانوني⁴.

علاوة على الصعوبات السالفة الذكر، كان "فاقدو الأوراق الثبوتية" يعانون من ظروف صحية جد سيئة داخل المخيمات والتجمعات التي يقيمون فيها، حيث كانوا يعتمدون على

¹ المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية في لبنان، بيروت، 2004، ص: (17 - 18).

² باسم صبيح، المرجع السابق، ص: 17.

³ حملة لمساندة اللاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية في لبنان وللمطالبة بالاعتراف بالشخصية القانونية لهم، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 31 ديسمبر 2007. تمت الزيارة يوم: 20 - 02 - 2004، الساعة: 20:12، متاح

على الرابط: <https://cihrs.org>

⁴ باسم صبيح، المرجع السابق، ص: 17.

الخدمات الصحية التي تشرف عليها جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني¹، وهذا راجع أساسًا إلى سهولة الاستفادة من تلك الخدمات وإلى إمكانية دفع تكلفة العلاج، على الرغم من أن الهلال الأحمر تنحصر خدماته على الرعاية الصحية الأساسية، وهذا لا يؤدي إلى تحسين الصحة العامة للاجئين².

تضمن قانون العمل اللبناني العديد من القيود التي تمنع الفلسطينيين بصفة عامة من العمل، لكن عندما يتعلق الأمر باللاجئين فاقدى الأوراق الثبوتية؛ فقد أضيفت إلى باقي القيود التي تعرقل تنقلاتهم، مشكلة عدم امتلاكهم أوراقا ثبوتية شخصية، الأمر الذي يحول دون بحثهم عن وظيفة أو عمل لائق. لذلك كانوا يوافقون على ممارسة أية وظيفة أو عمل يحصلون عليه في أماكن إقامتهم وتحت أية ظروف أو شروط تفرض عليهم³.

نستنتج مما سبق، أن الحرمان الذي طال هذه الفئة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان على جميع الأصعدة (الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية والتعليمية...)؛ هو بسبب عدم تسوية وضعهم القانوني⁴، عبر تسجيلهم في قوائم الأونروا أو في المديرية العامة للأمن العام؛ أي تسجيلهم من طرف السلطات اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى تردي أوضاعهم المادية وحتى المعنوية، نظرًا لشعورهم بعدم التمتع بالكرامة البشرية ولاستحالة ممارسة حياتهم بشكل طبيعي، وبقائهم عرضة للاعتقال إذا تجاوزوا حدود المخيمات التي يقيمون فيها لأنهم

¹ تعتبر فئة "فاقدى الأوراق الثبوتية" الفئة الوحيدة -بين فئات اللاجئين الفلسطينيين- التي لا تستفيد من خدمات الأونروا المجانية، وعليه أرغمت على اللجوء إلى خدمات أخرى وإلى رعاية صحية تسدد تكاليفها. (ينظر: المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، الأوضاع القانونية...، المرجع السابق، ص: 39 - 40).

² المرجع نفسه، ص: 40.

³ المرجع نفسه، ص: 47.

⁴ ظلت تلك الفئة دون تسجيل إلى غاية عام 2008، حيث أقدمت السلطات اللبنانية على منحهم "بطاقة تعريف" مؤقتة مدة صلاحيتها سنة واحدة قابلة للتجديد، تصدرها لهم المديرية العامة للأمن العام، وعلى الرغم من استفادتهم من بطاقة تعريف، إلا أنهم ظلوا محرومين من العمل والدراسة في المدارس والمعاهد والجامعات اللبنانية. (ينظر: لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، من هو اللاجئ الفلسطيني؟، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 4 - 03 - 2024، الساعة: 07:13، متاح على

الرابط: <https://lpdc.gov.lb/ar/right/>

لا يملكون وثائق قانونية، لذا فقد قضاوا عدة سنوات دون مغادرة المخيمات حتى وإن استدعى الأمر ذلك.

5-2- الاعتداءات الصهيونية على الفلسطينيين في الجنوب اللبناني عام 1972

ترتب عن استقرار الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني آثارًا مباشرة على اللاجئين الفلسطينيين؛ إذ سيؤدي العدوان الصهيوني ضدهم إلى امتداده ليشمل مخيمات اللاجئين وكذا السكان اللبنانيين؛ الذين سيستأثرون من الوجود الفلسطيني بصفة عامة، لأنهم عرّضوا لبنان لتهديد عسكري مباشر.

لقد شرع الاحتلال الصهيوني في مراقبة نشاط منظمة التحرير الفلسطينية منذ انتقالها إلى لبنان وتمركزها في الجنوب، كما شدد مراقبته على الفدائيين الفلسطينيين مهددًا لبنان بضرورة إحكام سيطرته على الفلسطينيين الموجودين داخل حدوده الإقليمية¹، حيث أصدر وزير الدفاع الصهيوني "موشي ديان" عام 1971 بيانًا قال فيه: "عندما تسمح السلطات اللبنانية للإرهابيين بالعمل ضدنا من أراضيها، ليس لدينا بديل سوى عبور الحدود"، وكرر نائب رئيس الوزراء "إيغال ألون هذا البيان في عام 1972: "لقد حدّرتنا الحكومة اللبنانية أكثر من مرة من أنه إذا تم استئناف النشاط الإرهابي فسوف نتخذ الإجراءات بأنفسنا لوقفه... أنصح رئيس الوزراء اللبناني بشدة أن يتعلم قبل فوات الأوان"².

من جهتها، أقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بعد استقرارها في لبنان بداية من عام 1972، على إخضاع المخيمات لإشرافها المباشر، حيث حولتها إلى حصون أمنية تحظى بنوع من الاستقلالية، ولم تتوقف عند هذا الحد بل فتحت بابها أمام اللاجئين الراغبين في الانضمام إلى صفوف المقاومة³، وفي ظل تلك الظروف، حرصت على بناء علاقات جيدة

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 181.

² Bassam Khawaja, "War and Memory: The Role of Palestinian Refugees in Lebanon", Paper 13, History Honors Project, History Department, Macalester College, May 2011, p: 29.

³ أحلام بيضون، "السيادة اللبنانية في مواجهة الاعتداءات والتدخلات الأجنبية على اختلافها"، إشكالية السيادة والدولة:

نموذج لبنان، ج2، مطابع يوسف بيضون، بيروت، 2008، ص: 29.

مع السلطات اللبنانية لتفادي وقوع أي صدام بينهما. وعليه تمكنت من كسب مكانة خاصة على الساحة اللبنانية منذ عام 1972، وأضحت محل اهتمام محلي، إقليمي ودولي¹.

يبدو من حرص منظمة التحرير الفلسطينية بعد استقرارها في لبنان العمل على إقامة علاقات حسنة مع سلطات البلاد، محاولة محو آثار أزمة أيلول الأسود، من أجل استعادة هيبتها التي كانت تتمتع بها سابقا، ومن ثم العمل على فرض حضورها بقوة على الساحة اللبنانية للحفاظ على وجودها هناك باعتبارها الدولة العربية الوحيدة من بين دول المواجهة التي لاتزال جبهتها مفتوحة أمام الفدائيين لمواصلة كفاحهم المسلح لتحرير وطنهم.

بناءً على ما سبق، استأنف الفدائيون الفلسطينيون عملياتهم ضد الاحتلال الصهيوني من لبنان، قصد رد الاعتبار للمنظمة، وكذلك قصد مواصلة مسيرتهم النضالية لتحرير بلادهم والعودة إليها، وإبان الفترة المشار إليها نفذ الفدائيون ما يقرب من 16 عملية فدائية ضد مراكز الاحتلال الصهيوني في الأراضي، وفي خضم تلك التطورات شرع الاحتلال الصهيوني في نشر حملاته الدعائية لتبرير اعتداءاته العنيفة ضد السكان العزل من جهة، وللتحضير لحرب واسعة ضد الفلسطينيين في لبنان من جهة أخرى، خاصة وأن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية كانت تتماشى مع الخيارات الصهيونية وتأييدها².

شهد عام 1972 سلسلة من الهجمات الصهيونية على الجنوب اللبناني، غير أن أعنفها على الإطلاق كان هجوم يوم 11 جانفي من العام نفسه، حيث شنته قوات الاحتلال على محورين: الأول؛ في القطاع الأوسط حيث دمر الاحتلال منزلين في بلدة "بنت جبيل"، والمحور الثاني؛ في "العرقوب" حيث دمر ثلاثة منازل في قرية "كفر حمام"، وأتبع ذلك بقصف مدفعي لبلدة "راشيا الفخار"، وقد أدى هذا الهجوم إلى مقتل جنديين صهيونيين وجرح آخر، واستشهاد ثلاثة فدائيين، ومن المدنيين قتلت امرأة وجرح زوجها، كما دمرت قوات

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة محمد أبو نحل، مخيم سعود أبو سعدة، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2010، ص: 56.

² المرجع نفسه، ص: 56.

الاحتلال خمسة منازل. كما شنت بتاريخ 14 جانفي من العام نفسه هجوما آخر على جنوب لبنان، تقدمت خلاله إلى مسافة عشرة كيلو مترات، واستهدف الهجوم بلدة "كفرا" حيث دمرت أربعة منازل¹.

على إثر انسحاب قوات الاحتلال من تلك المناطق، تغلغل فيها الجيش اللبناني لمنع الفدائيين الفلسطينيين من العودة إليها، لكن الصحف اللبنانية اليمينية حاولت تضليل الشارع اللبناني؛ من خلال ادعائها بأن انتشار الجيش في العرقوب هو من أجل حماية أرض الوطن والدفاع عنها ضد الغزاة الصهاينة².

من جهتهم، برر المسؤولون العسكريون اللبنانيون تمركزهم في مناطق تواجد الفدائيين في لقاء جمعهم مع القادة الفلسطينيين بأنه احتراز مطلوب "للدفاع عن الأرض اللبنانية: وهو واجب" يتحمل مسؤوليته الجيش اللبناني بالدرجة الأولى، وتشمل المهمة جميع الأراضي اللبنانية دون استثناء. كما أشار الطرف اللبناني إلى أنه "ليس في نية الحكومة اللبنانية إلغاء الاتفاقات السابقة مع المقاومة في كل ما لا يشكل انتهاكا للسيادة اللبنانية". كما طلبت السلطات اللبنانية من الفصائل الفلسطينية "تجميد" أي عمل فدائي ضد الكيان الصهيوني من داخل حدودها أو باختراقها، إلى غاية إخطار آخر، في المقابل رأت المقاومة الفلسطينية بأن دخول الجيش إلى منطقة العرقوب يعتبر "اختراق لجزء من حقوقها الشرعية"، وتشبثت بتمركزها في منطقة العرقوب، كونها تحتل موقعا "حيويا" بالنسبة لها خاصة من الناحية "المعنوية"³.

لقد واصل الكيان الصهيوني اعتداءاته على الجنوب اللبناني في شهر فيفري 1972، حيث استمر القصف المكثف لمراكز الفدائيين الفلسطينيين خلال هذه الفترة لمدة أربعة أيام⁴،

¹ بلال الحسن، "المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 7، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1972، ص: 233.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 56.

³ أحلام بيضون، المرجع السابق، ص: (31 - 32).

⁴ كيرستين شولتز، دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948-1984، تر: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1998، ص: 124.

وقد وسّعت قوات الاحتلال نطاق هجومها فأغارت بالطائرات على مخيم اللاجئين في النبطية¹.

نتيجة مواصلة الاحتلال الصهيوني لعملياته العدوانية ضد الجنوب اللبناني عام 1972، قامت السلطات اللبنانية برفع شكوى إلى مجلس الأمن بتاريخ 29 مارس 1972 دعت من خلالها إلى ارسال المزيد من المراقبين، وقد استجاب المجلس لطلبها برفع عدد المراقبين من سبعة مراقبين إلى واحد وعشرون مراقبا، لكن الاحتلال الصهيوني انتهز الفرصة لزيادة التضييق على الدولة اللبنانية وتحذيرها من استمرار نشاط المقاومة داخل أراضيها².

في ظل هذه الظروف واصل الفدائيون الفلسطينيون نشاطهم مؤكدين على استمرار نضالهم، وذلك بتنفيذ هجومين كبيرين ضد الكيان الصهيوني الأول يوم 8 ماي 1972 داخل مطار اللد³، والثاني في 12 جوان من العام نفسه، حيث قاموا بنصب كمين لحافلة صهيونية قتل على إثره جنديان صهيونيان⁴.

إن العدوان الصهيوني على الفلسطينيين في لبنان لم يتوقف عند حدّ القصف الجوي، بل تعداه إلى استهداف الكوادر الفلسطينية البارزة وتصفية العديد منهم⁵، فقد استشهد جراء

¹ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "شهرات المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 8، بيروت، أفريل 1972، ص: 222.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص ص: (181 - 182).

³ هو هجوم نفذته ثلاثة مقاتلين من الجيش الأحمر الياباني ضد مطار اللد داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في 31 ماي 1972، وهم: "تاكيشي أوكاديرا"، "ياسويوكي"، و"كوزو أوكاموتو"، الناجي الوحيد من هذا الهجوم، وذلك بالتعاون مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، في إطار حركات التحرر الوطني ضد الأنظمة الرأسمالية والنظام الامبريالي، خلفت هذه العملية خسائر في صفوف الجيش الصهيوني وكذا المدنيين، بسبب احتماء الجنود بهم واتخاذهم دروعا بشرية. (ينظر: بسام أبو شريف، وديع حداد ثائر أم إرهابي، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، جانفي 2014، ص ص: 145 - 148).

⁴ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 182.

⁵ جاءت تلك الاغتيالات بإيعاز من رئيسة وزراء الكيان الصهيوني "غولدا مائير"؛ حيث طلبت من الجنرال "زامير"، رئيس الموساد بتصفية النخب الفلسطينية (قادة المقاومة، المفكرين، الأدباء، الفنانين، الشعراء والصحافيين). وقد أصبح هذا القرار يعرف لاحقا بمصطلح "لائحة غولدا" (GOLDA'S LIST). (ينظر: بسام أبو شريف، المصدر السابق، ص: 149).

تلك العمليات العديد من القادة والمتقنين، أمثال "غسان كنفاني" الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الذي فخّخت سيارته بتاريخ 8 جويلية 1972، كما استهدف "أنيس صايغ" مدير مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، لكنه نجا من الاغتيال في 19 من الشهر نفسه¹، وعقب ذلك بنحو ستة أيام أرسل الصهاينة إلى "بسّام أبو شريف" رئيس تحرير جريدة الهدف، كتابا منحوتا من الداخل معبأ بالمتفجرات، وبعد فتحه انفجر فيه وهو ما تسبب في إصابته بجراح بليغة وفقدان إحدى عينيه ومعظم حاسة السمع².

ردًا على حملة الاغتيالات الواسعة التي قامت بها المخابرات الصهيونية ضد الشخصيات الفلسطينية الفاعلة، قاد فدائيون من منظمة "أيلول الأسود"³ هجومًا على الفريق الصهيوني بالقرية الأولمبية بميونخ يوم 5 سبتمبر 1972، حيث أسفر عن احتجاز 9 رياضيين من الفريق الأولمبي الصهيوني وقتلوا اثنين آخرين، وعقب مفاوضات فاشلة قتل جميع المحتجزين الصهيونيين وخمسة من الفدائيين منفذي الهجوم الذي أصبح يعرف باسم "مذبحة ميونخ"⁴.

قام الكيان الصهيوني في الثامن من سبتمبر بهجوم انتقامي عرف باسم "ربيع الشباب"، حيث بدأ بقصف جوي للعديد من المناطق في جنوب لبنان، وقد ادعى منفذو الهجوم استهدافهم لمراكز الفدائيين، لكن أغلب الضحايا كانوا من المدنيين؛ حيث ركزت

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 57.

² بسام أبو شريف، المصدر السابق، ص: 157.

³ هي منظمة سرية فلسطينية قامت بتنفيذ العديد من العمليات الفدائية الخارجية بين عامي 1971 و1973، أدرجتها الدول الغربية في قائمة المنظمات الإرهابية، يعود سبب تسميتها بـ: "منظمة أيلول الأسود" إلى معارك أيلول (سبتمبر) 1970 في الأردن، حيث جرى تأسيسها لصعوبة القيام بحرب فدائية تقليدية عبر حدود فلسطين المحتلة كما يقول صلاح خلف (أبو إياد) عضو قيادة حركة فتح الذي يرجح أنه هو المؤسس الفعلي لمنظمة أيلول الأسود، فإن عناصر (فتح) كانوا مصريين على ممارسة عنف ثوري يستهدف بالدرجة الأولى العدو الصهيوني والعرب المتواطئين معه، فضلًا عن رفضهم إقصاء دور الفدائيين، وللثأر من مجازر أيلول، وقصد إعادة تعزيز الثقة في إمكانيات المقاومة الفلسطينية. (ينظر: محمد اشتية، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، 2011، ص: 103).

⁴ نعمة حسن محمد السيد البكر، "عملية ميونخ (أقريت وكفر برعم) سبتمبر 1972م"، مجلة كلية اللغة العربية، مج 33،

ع3، جامعة الأزهر، إيتاي البارود، مصر، أكتوبر 2020، ص ص: (2655 - 2656).

الطائرات قصفها وبكل وحشية على "مخيم نهر البارد" للاجئين الفلسطينيين وبلدتي "الرفيد" و"راشيا الوادي"، وهو ما أسفر عن استشهاد مائتي شخص وجرح عدد مماثل، كان أغلبهم من النساء والأطفال، كما دمرت عشرات المنازل¹.

فضلا عن الخسائر البشرية التي خلفها العدوان الصهيوني المذكور أعلاه، خاصة في صفوف اللاجئين الفلسطينيين نتيجة الاستهداف المباشر للمخيم، أدى إلى زيادة التوتر بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين، مما دفع بالحكومة اللبنانية إلى إعلان حالة الطوارئ².

عقب هذا الاعتداء على مخيم "نهر البارد"، عقد مجلس الوزراء اللبناني اجتماعًا طارئًا برئاسة "سليمان فرنجية"، ترتب عنه رفع شكوى ضد الكيان الصهيوني إلى مجلس الأمن. وزيادة على موقف مجلس الوزراء هذا، أدان مجلس النواب العدوان الصهيوني على "نهر البارد"، كما أجمع النواب على استنكار موقف الولايات المتحدة الأمريكية المؤيد للصهاينة وحملوها مسؤولية استمرار هذه الاعتداءات على لبنان، بسبب تغاضيها عن الموقف الصهيوني المتعنت تجاه قرارات هيئة الأمم المتحدة، وعدم سعيها لإجباره على الالتزام بها³.

كان الهدف من العدوان هو الضغط على السلطات اللبنانية لإجبارها على إلغاء اتفاقية القاهرة عام 1969 بشكل رسمي وعلمي، وذلك من أجل خلق الفوضى والاضطرابات داخل لبنان لإثارة الرأي العام ضد الوجود الفلسطيني، هذه الاستراتيجية دأب الاحتلال الصهيوني على اعتمادها كلما لاحظ استقرار أوضاع الفلسطينيين في لبنان وتحسن علاقتهم مع الحكومة⁴.

إزاء هذا الوضع المضطرب بعث قادة الجيش اللبناني مذكرة إلى منظمة التحرير الفلسطينية تضمنت المناطق التي يمكن للفدائيين ممارسة نشاطهم فيها، كما عبرت القوى

¹ نعمة حسن محمد السيد البكر، المرجع السابق، ص: (2731 - 2732).

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 57.

³ ليلي رعد، المرجع السابق، ص: 213.

⁴ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 184.

اليمنية المسيحية عن استيائها من الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان، وأخذت في تأليب الشعب اللبناني ضدهم، وقد اعتبرت المنظمة أن العراقيل التي فرضها الجيش والقوى اليمنية معارضة لنص اتفاقية القاهرة، فتأزمت العلاقة بين الجانبين مما دفع بمحمود رياض الأمين العام للجامعة العربية للسفر إلى بيروت من أجل الوساطة بين الجانبين، وعليه جرى الاتفاق على وقف نشاط الفدائيين في لبنان وابعادهم عن الجنوب مؤقتاً¹.

في ظل تلك الظروف، حدثت صدامات بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية في الجنوب الشرقي بتاريخ 8 - 9 ديسمبر 1972، وقد اعتبر "صائب سلام" رئيس الحكومة هذا الحادث عرضياً ستسعى الدولة اللبنانية لتجاوزه².

كانت عمليات الفدائيين الفلسطينيين محدودة ولم تشكل أي خطر مقارنة بالاعتداءات الصهيونية، التي كانت تهدف أساساً إلى تنفيذ سياستها التوسعية باحتلال أراضي جديدة، فقد كان من نتائج اعتداءاتها على الجنوب اللبناني عام 1972، احتلال المناطق التالية: "كفر شوبا"، "كفر حمام"، "راشيا الفخار" "الفريديس" و"الهبارية"³.

مما سبق نستنتج بأن الكيان الصهيوني اتخذ من انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان ذريعة لشن حملة واسعة من الاعتداءات على الجنوب اللبناني بصفة عامة ومناطق تمركز الفدائيين ومخيمات اللاجئين بصفة خاصة، لكن حقيقة تلك الاعتداءات يمكن ربط أسبابها بالدرجة الأولى بإبرام اتفاقية القاهرة عام 1969 بين السلطات اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، والتي سمحت بحرية العمل الفدائي الفلسطيني داخل الأراضي اللبنانية، ومكنت اللاجئين الفلسطينيين من الاستفادة من حقوقهم المدنية المشروعة، وهذا ما لم يستغفه الكيان الصهيوني، لذا خطط منذ البداية لاستهداف الأراضي اللبنانية، من أجل القضاء على الاستقرار الذي يتمتع به الوجود الفلسطيني في البلد.

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 184.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 57.

³ مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، "شهرات المقاومة الفلسطينية"، المرجع السابق، ص: 222.

رابعاً: المساعي الصهيونية لتقويض الوجود الفلسطيني في لبنان (1973 – 1974)

1- العدوان الصهيوني على مخيمي البداوي ونهر البارد 21 فيفري 1973

تنفيذاً لسياسته الجديدة التي حدّدها قاداته بعد عملية ميونخ، والتي تتمثل في التخلي عن ربط العمليات الانتقامية بالعمليات الفدائية الفلسطينية، والاتجاه نحو تبني خطة شاملة للقضاء على المقاومة تأتي عملياتها كفعل وليس ردة فعل، وفي هذا السياق، قامت قوة عسكرية صهيونية بقيادة الرائد "ايتزاك" بعملية بحرية - جوية يوم 21 فيفري 1973 ضد مخيمي البداوي ونهر البارد، حيث كانت عملية مباغته للطرفين اللبناني والفلسطيني¹. استمرت لمدة ثلاث ساعات ونصف الساعة، وقد قاوم الفدائيون ببسالة القوات الصهيونية التي تراوح عددها ما بين 250 و300 مقاتل، على الرغم من أن العملية كانت من أكثر العمليات تعقيداً منذ حرب جوان 1967².

استهدفت هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

- ردع الفدائيين الفلسطينيين من خلال تهديدهم بإمكانية الوصول إلى المخيمات والإغارة عليهم وتهديد حياة المدنيين المقيمين فيها، خاصة وأن المخيمات تعد من أخطر الأهداف التي يستطيع الاحتلال الصهيوني ضربها وإلحاق خسائر فادحة بها لردع الفدائيين بطريقة غير مباشرة، بعدما فشلت كل عمليات الردع التي كانت تستهدف في السابق مراكزهم العسكرية³.

- عزل الفدائيين عن باقي شرائح الفلسطينيين، ومحاولة إقناع اللاجئين المدنيين بأن العمليات الفدائية تعرض حياتهم للخطر⁴.

¹ الهيثم الأيوبي، "القضية الفلسطينية عسكرياً"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 20، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أفريل 1973، ص: 223.

² ليلي رعد، المرجع السابق، ص: 216.

³ الهيثم الأيوبي، المرجع السابق، ص: 223.

⁴ المرجع نفسه، ص: 223.

إن هدف الاحتلال الصهيوني من اعتدائه على مخيمي "نهر البارد والبدوي"، هو الحاق خسائر كبيرة في أوساط المدنيين للتأثير على معنوياتهم، ومن ثم تحريضهم ضد المقاومة الفلسطينية المسلحة¹.

لقد أحدث العدوان الصهيوني حالة من التذمر والاستياء على المستوى الداخلي، حيث اجتمع مجلس الوزراء يوم 21 فيفري 1973، ألقى من خلاله رئيس الجمهورية كلمته التي استنكر فيها هذا العدوان، كما ندد به وبشدة رئيس الوزراء، مؤكداً بأن مثل هذه العمليات الوحشية تزيد من وحدة الصف اللبناني، وتقوي العلاقة مع الفلسطينيين².

أصدرت وزارة الداخلية بياناً كشفت فيه تفاصيل سير العملية ونتائجها، وهذا نصه: "قامت قوات من الكوماندوس التابع لسلح البحرية وقوات من المظليين الإسرائييين في الساعة الواحدة من صباح اليوم بالاعتداء على مخيمي البارد والبدوي في شمال لبنان وأنزل العدو قواته داخل المخيمين تحت غطاء من القصف المدفعي الكثيف أمنتته أربع قطع بحرية، كانت حصيلة العدوان 31 شهيدا بالإضافة إلى عشرات الجرحى وتدمير مستودعات التغذية التابعة لوكالة الأونروا ومستوصفا ومدرسة للصغار ومركز الكفاح المسلح الفلسطيني في مخيم نهر البارد، ومشغلا للخياطة وقسما من معسكر للتدريب في مخيم البدوي"³.

يتضح من نص بيان وزارة الداخلية أن العدوان الصهيوني الذي استهدف مخيمي اللاجئين الفلسطينيين، لم يكن يسعى لتدمير مراكز الفدائيين ومعسكراتهم فحسب، بل تعدد القيام بقصف مكثف على المدارس، مخازن الغذاء، مراكز العلاج وورش الخياطة...، لذا كان أغلب ضحاياه من المدنيين، وبالتالي نفهم من هذه العملية أنها هدفت إلى إثارة الفتنة بين الفدائيين الفلسطينيين والسكان المدنيين المقيمين في المخيمين مما يؤدي إلى اندلاع اقتتال داخلي بينهما، يترتب عنه لاحقاً تخلي الفلسطينيين عن فكرة الكفاح المسلح.

¹ بلال الحسن، "شهرات المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 20، مركز أبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1973، ص: 185.

² ليلى رعد، المرجع السابق، ص: 218.

³ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 185.

أما بالنسبة لموقف الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية، فقد أصدرت هي الأخرى بياناً مشتركاً في 22 فيفري 1973، أعربت فيه عن استيائها من موقف الحكومة اللبنانية والجيش، ووصفته بالتخاذل في التصدي للعدوان، وتقرّبطهما في الدفاع عن أرض الوطن، والتمست من الشعب التحضير الجيد للرد عليه بالتضامن مع المقاومة الفلسطينية والاتحاد معها من أجل تحرير فلسطين وبناء دولة لبنانية قوية تحمي شعبها وأرضها من أي عدوان خارجي، لكن نستثني من هذا الموقف "حزب الكتائب" بزعامة بيار الجميل الذي حمل الفدائيين مسؤولية هذه الاعتداءات. وإزاء هذا الموقف المناوئ للمقاومة الفلسطينية أكد الفدائيون تمسكهم بنضالهم ضد العدو الصهيوني، حتى لو طلب منهم قائداهم إلقاء أسلحتهم.¹

أما على المستوى الخارجي، فقد اعتبر الاعتداء على مخيمي البداوي ونهر البارد تعدياً صارخاً على سيادة الدولة اللبنانية، وهو ما أثار ردود فعل مختلفة، فقد اعتبرت الصحف البريطانية وعلى رأسها "التايمز" (Times) والفائينشال تايمز (Financial Times) والصانداي تايمز (Sunday Times)، أن هذا العدوان لا يمكن وصفه "بمجرد عمل حربي مؤسف"، وإنما هو سلوك أرعن غير مبرر، وجريمة شنعاء ارتكبتها الكيان الصهيوني في حق مدنيين عزل.²

لقد أخرج هجوم 21 فيفري الهمجى الذي استهدف مخيمي اللاجئين "البداوي والبارد"، منظمة "أيلول الأسود" من نشاطها السري إلى العلني، إذ قامت في 2 مارس 1973 بعملية انتقامية في الخرطوم³، حيث اغتالت السفير الأمريكي "كليو نويل" (Clio Noel) والقائم

¹ ليلي رعد، المرجع السابق، ص ص: (218 - 219).

² المرجع نفسه، ص ص: (216 - 217).

³ جرى الاعتماد على هذا النوع من العمليات الفدائية في السبعينيات لجذب انتباه العالم إلى القضايا القومية والأيدولوجية، وقد طالب منفذو العملية التي كللت بحجز عشر رهائن، بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، وأعضاء فصيل الجيش الأحمر في ألمانيا، و"سرحان سرحان"، قاتل السيناتور الأمريكي روبرت كينيدي. لكن رد الولايات المتحدة كان معارصاً لمطالبهم، وبعد ثلاثة أيام من التوتر، وفي مواجهة رفض واشنطن القاطع للاذعان لمطالبهم، قتل منفذو العملية ثلاثة رهائن - ذكرت أسمائهم أعلاه - . إضافة إلى حجم الخوف الذي خلفته هذه العملية، فإنها كشفت كذلك عن قلة حيلة الدول أمام هذه الهجمات وفشل الرد السياسي عليها. (ينظر :

Giuseppe Gagliano, Khartoum 1973: Le Tournant du Terrorisme Moyen-Oriental, Centre Français de Recherche sur le Renseignement, Février 2024, p: 1).

بالأعمال الأمريكي "جورج كيرتس مور" (Georges Kirts More) والقائم بالأعمال البلجيكي "غي إيد" (Guy Eid). علاوة على ذلك، قاموا بأسر رهينتين ويتعلق الأمر بسفير المملكة العربية السعودية "عبد الله الملحق"، والقائم بالأعمال الأردني "عدلي ناصر"، وقد صرح الرئيس الأمريكي "ريتشارد نيكسون" (Richard Nixon) في المؤتمر الصحفي الذي عقده في اليوم نفسه رفضه الانصياع لمطالب الفدائيين الفلسطينيين في الخرطوم "في ظل التهديد"¹.

2- عملية فردان 10 أبريل 1973

في 10 أبريل 1973، قامت وحدة صهيونية خاصة برئاسة "يهود باراك"، والمعروفة باسم "سيريات متعال"، باغتيال ثلاثة مناضلين من منظمة التحرير الفلسطينية وهم: "محمد يوسف النجار"، "كمال عدوان" و"كمال ناصر"، في منازلهم الواقعة بشارع فردان بالعاصمة بيروت على بعد نحو مئة متر من إحدى ثكنات الشرطة². كما استشهد عدد من مناضلي الجبهة الشعبية الديمقراطية وفتح وبعض المناضلين اللبنانيين ورجال الأمن، وعدد من المواطنين السوريين، كما استشهدت زوجة الشهيد "محمد يوسف النجار"³.

على إثر هذه الحادثة دعا رئيس الوزراء "صائب سلام" إلى إقالة قائد الجيش "إسكندر غانم"، لكن رئيس الجمهورية "سليمان فرنجية" اعترض على ذلك وقدم كل دعمه لقائد الجيش، مصرحاً بأن الجيش -خط أحمر- لا يمكن لأحد كائناً من كان "المساس به"، وقد أثار هذا الموقف امتعاض "صائب سلام" فقدم هو استقالته⁴، فعهد "سليمان فرنجية" إلى نائب طرابلس "أمين الحافظ" لتأليف حكومة جديدة، بتاريخ 25 أبريل 1973⁵.

¹ ليلي رعد، المرجع السابق، ص: 219.

² فواز طرابلسي، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 2008، ص: 311.

³ نبيل علي شعث، "فردان ودير ياسين: الجريمتان والنتائج"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 32، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1974 ص: 133.

⁴ فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: 311.

⁵ علي حسين نعيم الوائلي، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (1958 - 1975)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: أحمد ناجي الغريزي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، السنة الجامعية 2014، ص: 204.

لقد أعرب المسلمون واليسار اللبناني عن غضبهم عمّا حدث يوم 10 أبريل؛ إذ خرجوا في مظاهرات كبيرة لتشجيع القادة الفلسطينيين الثلاث، وقد وصل عدد المشيعين إلى ربع مليون شخص، حيث اتُهمت السلطات اللبنانية بالتآمر مع الصهاينة ضد الفلسطينيين، واعتبر الجيش اللبناني أنه معاد للقوى التقدمية، الإسلامية، العربية والفلسطينية، لأنه لا يستخدم للتصدي للعدوان الصهيوني أو حماية الحدود اللبنانية، بل للتدخل في القضايا الداخلية للبلد، خاصة أن قائد الجيش يمثل حليفًا قويًا لرئيس الجمهورية؛ كان التشكيك في دور الجيش اللبناني للمقاومة الفلسطينية واليسار بهدف تقويض هذه المؤسسة التي اعتبرت رمزًا للسيطرة المارونية، مطالبين بتقليص نفوذ الموارنة داخله¹.

ردّ الموارنة على المواقف الإسلامية - المسيحية المناهضة للجيش اللبناني والمناصرة للفلسطينيين بتنظيم مظاهرات مضادة في شرق بيروت، تأييدًا للمؤسسة العسكرية وتأكيّدًا على دور الجيش في ضبط المقاومة؛ فمهمته حسبما يرون أنها تتمثل في حماية سيادة لبنان وأمنه الداخلي، دون الدخول في حرب مباشرة مع الكيان الصهيوني².

لم يكن استهداف القادة الفلسطينيين الثلاثة هو الهدف الوحيد الذي حققه الاحتلال الصهيوني، بل أدت الحادثة بسرعة إلى زيادة التوتر والانقسام بين اللبنانيين، سواء على المستوى الشعبي أو الحكومي، كما ازداد التباين والخلاف بين رئيسي الجمهورية والحكومة³. أفضت حادثة فردان إلى تحول المواقف المعادية للجيش اللبناني والداعمة له، والنزاع حول النشاط الفدائي الفلسطيني، إلى خلاف طائفي في البلد، حيث أصبحت شرعية الجيش باعتباره القوة المسؤولة عن صون الأمن القومي وحمايته، وكذلك شرعية الدولة التي يديرها، محلّ صراع واستقطاب بين مختلف الطوائف اللبنانية، وقد انتقل الخلاف إلى أركان السلطة

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 195.

² المرجع نفسه، ص: 195.

³ علي حسين نعيم الوائلي، المرجع السابق، ص: 203.

نفسها، وأصبحت سمة التعايش التي كانت سائدة في لبنان بين المسيحيين والمسلمين مهددة بالزوال¹.

يمكن القول بأن هدف العدوان الصهيوني من اغتيال القادة الثلاث لم يكن مقتصرًا على ضرب المقاومة الفلسطينية في لبنان من أجل إضعاف قدرتها والتأثير على معنويات الفدائيين، وإنما كان موجه كذلك لتحريض اللبنانيين حكومةً وشعبًا على اللاجئين الفلسطينيين؛ قصد زعزعة أوضاعهم المستقرة وإعادة إذكاء الخلاف الذي كان قائمًا بين الطرفين (اللبناني والفلسطيني) قبل عقد اتفاقية القاهرة عام 1969.

نشرت صحيفة "هآرتس" -نقلا عن مجلة شؤون فلسطينية- تصريحًا بتاريخ 13 أفريل 1973 حول الحادثة تضمن تحريضا واضحا للرئيس اللبناني ضد اتفاقية القاهرة، كان مفاده: "إن لبنان يدفع ثمنًا باهظًا للتعايش مع المخرين منذ نوفمبر 1969، حين وقعت اتفاقية القاهرة بين قادة المخرين وقائد الجيش اللبناني، والتي سلمت بموجبها مناطق لبنانية لسلطة المخرين المنفردة، وبعد ذلك، وبدون اتفاقية مكتوبة تحولت مخيمات اللاجئين الخمسة عشر في لبنان إلى منطقة خارجة عن إطار السلطة"².

لقد حقق الاحتلال الصهيوني ما كان يصبو إليه، وهذا ما نلمسه في موقف حزب الكتائب الذي حمل مسؤولية حادثة فردان للفلسطينيين، متهما إياهم بعدم ضبط نشاطهم الفدائي ونأيهم عن التنسيق مع السلطات اللبنانية الذي أقرته اتفاقية القاهرة³.

إنه وبفعل الضغوطات الصهيونية المتواصلة على السلطات اللبنانية، ركزت اللقاءات التي جمعت كبار المسؤولين اللبنانيين مع "حسن صبري الخولي" مبعوث الرئيس المصري "أنور السادات" إلى لبنان بعد حادثة فردان، حول: "بحث قضية السيطرة على مخيمات

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 196.

² عماد شقور، "يسمون الجريمة لؤلؤة!"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 22، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1973، ص: 233.

³ حمد حسن عبد الله طرفة الجبوري، حزب الكتائب اللبناني ودوره السياسي 1970 - 1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح خضر محمد زهو الدليمي، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، السنة الجامعية 2012، ص: 173.

اللاجئين"، والمطالبة بأن تكون مسؤولية الاشراف عليها خاضعة بشكل كلي للسلطة اللبنانية¹.

في إطار تنفيذ الخطط الهادفة إلى إعادة تمكين السلطات اللبنانية من إحكام قبضتها على المخيمات الفلسطينية مثلما كان عليه الوضع في عهد "المكتب الثاني"، أخذت القوى اللبنانية المعارضة للوجود الفلسطيني في التصعيد والبحث عن الذرائع التي تمكنها من تحقيق هدفها، الذي يخدم الكيان الصهيوني بوقوفهم وراء افتعال جميع الأزمات التي تفضي في أغلب الأحيان إلى حد الاقتتال بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية، وهذا ما يهدف إليه الكيان الصهيوني الذي يرفض استقرار مئات الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين بالقرب من حدود الأراضي الفلسطينية، خاصة وأنهم مصررون على التمسك بالنضال من أجل العودة باعتماد جميع الأساليب المشروعة بما ذلك الكفاح المسلح.

3- الصدامات المسلحة بين الجيش اللبناني والفدائيين الفلسطينيين (1973-1974)

3-1- أحداث 03 ماي 1973

3-1-1- أسبابها

عقب فشل الجيش اللبناني في التصدي لعملية اغتيال القادة الثلاث، طلبت القوى الوطنية اليسارية ومختلف فصائل المقاومة من السلطات اللبنانية تسليح المخيمات الفلسطينية، لكنها رفضت الاستجابة لهذا الطلب، لذا قامت مجموعة من الفدائيين التابعين للجبهة الشعبية باختطاف عريف في الجيش اللبناني يوم 1 ماي 1973، وفي اليوم الموالي اختطفت رقيب بالجيش، كما تم في نفس الفترة اطلاق النار على دورية للجيش اللبناني².
لقد تدخلت قيادة الجيش وأصدرت إنذاراً طلبت من خلاله الإفراج فوراً عن الرهينتين، وحددت نهاية المهلة مع حلول الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم 2 ماي، لكن الفدائيين

¹ مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، "تقريران: الهجوم الإسرائيلي على بيروت (9 - 10/4/1973)"، مجلة

شؤون فلسطينية، ع 21، بيروت، ماي 1973، ص: 244.

² محمود عادل أبوهلال، المرجع السابق، ص: 189

رفضوا الاستجابة للإنذار، وهو ما حدا بالجيش إلى اتخاذ إجراءات مشددة أدت إلى نشوب أزمة حادة بينه وبين الفلسطينيين¹.

3-1-2- حصار المخيمات وبدء الاشتباكات المسلحة

بعد نهاية مهلة الإنذار في الحادية عشر قبل ظهر يوم 2 ماي باشرت الآليات بالاقتراب من الطرق المؤدية إلى مخيم "شاتيلا" حيث تمت محاصرته بالآليات، وفي تلك الأثناء اندلعت اشتباكات محدودة بين الطرفين، كان أولها عند مدخل شارع صبرا، ثم امتد الهجوم إلى باقي المخيمات في بيروت، وهي: "شاتيلا"، "برج البراجنة"، "جسر الباشا" و"تل الزعتر"، كما أُلقيت القنابل في منطقة المصيطبة، شمل القصف كذلك "الدكوانة" و"مار الياس" واحتل الجيش التلال المشرفة على مخيم "ضبية"².

حاول رئيس حكومة تصريف الأعمال "أمين الحافظ"، الذي جاء خلفاً لصائب سلام، تهدئة الوضع بعد الظهور بالتوسط بين الطرفين، لكن رئيس الجمهورية "سليمان فرنجية" وقائد الجيش ووزير الداخلية حالوا دون التوصل إلى أي حل، أما الجانب الفلسطيني؛ فقد أكدت منظمة التحرير الفلسطينية بأن حادثة الاختطاف ما هي إلا حجة انتهزتها السلطات اللبنانية لتنفيذ هجوم كان في الأصل مهياً له، وعلى المستوى الداخلي للمنظمة فقد حمّلت الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين مسؤولية الأزمة وألزمته بضرورة الإفراج عن الرهينتين. وهذا ما أتاح الإبقاء على التنسيق لتعليق إطلاق النار في المساء، لكن الجيش تعنت وأعلن حظر التجوال في أغلب المدن والأماكن، ممعنا في إطلاق النار صباح اليوم التالي³.

عقب إحكام الجيش سيطرته على مخيمات اللاجئين في بيروت وفرض حصار شديد عليها في اليوم الأول، لجأ في اليوم الثاني الموافق لـ: 3 ماي إلى استخدام سلاح الطيران

¹ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار: (1) صورة أولية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 22، بيروت، جوان 1973، ص ص: (249 - 250).

² المرجع نفسه، ص ص: (249 - 250).

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 457.

من أجل الإسراع في حسم المعركة لصالحه، حيث قصف مرابض المدفعية المركزة في بيروت بالقرب من الحي الفلسطيني في مخيم "برج البراجنة" ومن مطار خلده، الدولي¹.

على الرغم من عدم اصدار السلطات اللبنانية بياناً رسمياً يوضح أهدافها من الهجوم الواسع الذي تشنه في تلك الآونة ضد المخيمات، غير أن الرئيس فرنجية والتيار المعارض للوجود الفلسطيني داخل السلطة وفي الجيش كشفاً أنهما يهدفان إلى إلغاء اتفاقية القاهرة واحلال اتفاقية أخرى محلها، بحيث تسمح بإخضاع الفدائيين ومخيمات اللاجئين لسيطرة السلطات اللبنانية، وتعمل على الحد من نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية².

لقد واصل الجيش اللبناني تنفيذ عملياته ولم يعر أي اهتمام للمطالب الداعية إلى وقف التصعيد، وأمر بشن المزيد من هجمات المدرعات والمشاة على مخيمات اللاجئين³، وعليه امتدت الاضطرابات إلى مخيمات الجنوب، الشمال، بعلبك ومنطقة البقاع الغربي؛ ففي صيدا استولى الفدائيون على قلعة صيدا البرية، وقرب صور جرى استتفار في مخيمي عين الحلوة والرشيديّة، كما جرى استتفار في مخيمي البارد والبدوي في الشمال، وكذلك استتفرت عناصر الفدائيين في منطقة البقاع الغربي، وقد جاء هذا الاستتفار بسبب تحركات الجيش اللبناني في تلك المناطق⁴.

حاولت منظمة التحرير الفلسطينية اظهار قدرتها على مواجهة الجيش اللبناني والتصدي لعملياته، لكنها التزمت البقاء في خط الدفاع عن النفس تفادياً لأي تدخل صهيوني، وقد ساعدتها تجربتها في الأردن عام 1970 على اتخاذ هذا الموقف والتفوق في إدارتها للأزمة للخروج بأقل الخسائر؛ إذ أنها لم تكن مستعدة آنذاك لتقديم أي تنازلات تتعلق بنشاطها الفدائي أو بتعديل اتفاقية القاهرة⁵.

¹ أني لوران، أنطوان بصبوص، المرجع السابق، ص: 37.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 457.

³ المرجع نفسه، ص: 458.

⁴ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار...، المرجع السابق، ص: 250.

⁵ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: (458 - 459).

في خضم احتدام القتال بين الجانبين جرى التوصل يوم 5 ماي إلى اتفاق وقف إطلاق النار، لكن الاشتباكات تجددت مرة أخرى بعد مرور خمس ساعات فقط من الاعلان عنه، تزامن ذلك مع اللقاء الذي كان يجمع بين "ياسر عرفات" و"صائب سلام" و"ريمون إده"، الذي اتصل هاتفيا بقائد الجيش غانم إسكندر أمام الحاضرين حيث أخبره هذا الأخير بأن وحدة متمردة من الجيش اللبناني أثبتت التقيد بالاتفاق وهي المسؤولة عن إطلاق النار، لذا أصدر "ياسر عرفات" أوامره إلى الفدائيين بعدم الرد وقال للحاضرين: "إنهم يريدون أن يجرونا إلى معركة ولا بد أن نفوت الفرصة عليهم"¹.

إن خرق اتفاقيات وقف إطلاق النار باستمرار من بعض العناصر المتمردة في الجيش، أدى إلى دعوة المعارضة اللبنانية يوم 8 ماي أنصارها المسيحيين إلى الخروج للشوارع مؤازرةً لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي مساء ذلك اليوم، أعلن رئيس الحكومة "أمين الحافظ" استقالته، وسحب "أنور السادات" وفده الخاص من بيروت احتجاجاً على استمرار الاشتباكات، معبرا عن تأييده المطلق للفلسطينيين، كما أعلنت سوريا غلق حدودها مع لبنان. جراء تلك التطورات اضطر الرئيس اللبناني "سليمان فرنجية" إلى القبول بوقف إطلاق النار في نفس اليوم، لكن قيادة الجيش رفضت الخضوع للأوامر وواصلت قصفها للمخيمات، غير أن فشلها في القيام بهجوم بري حاسم داخلها، جعل ذلك القصف عبثياً، فاستسلمت قيادة الجيش في النهاية لتوقيع هدنة دائمة يوم 9 ماي².

في تلك الآونة دعت المعارضة اللبنانية إلى إلغاء حالة الطوارئ، ومحاسبة كل من له علاقة مباشرة بتصعيد أعمال العنف، وإلى تشكيل حكومة توافقية، وبالقدر نفسه من الأهمية، طالبت بضرورة "إعادة التوازن الوطني داخل قيادة الجيش"، وهو تلميح واضح إلى السيطرة المارونية. على الرغم من محاولة السلطات فك ارتباط منظمة التحرير الفلسطينية بالمعارضة، غير أن هذه الأخيرة كانت أشد حرصاً على تعزيز علاقتها بحلفائها، كما

¹ سامي منصور، مذبح لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، 1981، ص: 23.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 459.

تصدّت المعارضة لهذه المحاولة. وهذا ما دفع باللجنة التنفيذية للمنظمة إلى الإسراع في الإعلان يوم 10 ماي، عن موافقتها على إنهاء الاشتباكات شرط عدم المساس بحقوق المقاومة أو اتفاقية القاهرة التي تعدّ المرجعية الأساسية التي تحدد طبيعة العلاقة بينها وبين السلطة. ويقصد بذلك الإبقاء على إدارة مخيمات اللاجئين في يد منظمة التحرير الفلسطينية¹.

3-1-3 - اتفاقية ملكارت 17 ماي 1973

بعد بذل عدة مساعي داخلية وعربية، وخاصة من طرف مصر وسوريا²، وتدخل أمين الجامعة العربية، تم إنهاء الأزمة مع منتصف ماي والمصادقة بعدها بيومين على اتفاق عرف باسم اتفاقية "ملكارت" -نسبة إلى اسم الفندق الذي عقدت فيه الاتفاقية- المرفقة باتفاقية القاهرة، ولعل أبرز ما تضمنته الاتفاقية الجديدة التي نشرتها الخارجية اللبنانية هو "اعتماد الميليشيا لتأمين حراسة المخيمات" ويقصد بالميليشيا بعض الفلسطينيين من مقيمي المخيم وغير المنخرطين في صفوف المقاومة والذين يزاولون نشاطهم اليومي بصفة عادية، كما أشارت إلى نزع الأسلحة المتوسطة والثقيلة من المخيمات، وحدد أماكن تركز المقاومة، إضافة إلى إقرارها لوقف جميع العمليات الفدائية من الأراضي اللبنانية، ووضع ضوابط على الاعلام الفلسطيني (ينظر الملحق رقم: (16)، ص ص: 633 - 641)³.

يتضح من مضمون هذه الاتفاقية أنها هدفت إلى تقييد نشاط الفدائيين الفلسطينيين وتجريدتهم من أسلحتهم، لكن هذا الهدف يبدو صعب المنال طالما أن اتفاقية القاهرة 1969، التي أقرت حرية العمل الفدائي ظلت سارية المفعول، وقد أدركت القوى اللبنانية المعارضة للمقاومة تلك الحقيقة، ولاسيما "حزب الكتائب"، الذي قرّر الاجتماع ببعض قيادات "منظمة

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 460.

² كان حرصهما على الإسراع في إنهاء الاشتباكات لأنهما تخططان في تلك الأثناء للقيام بهجوم مشترك ضد الكيان الصهيوني، لكن منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية لم تكنا على علم بذلك، وكانت سوريا تنتظر من المنظمة أن تتولى الاشراف على العمليات القتالية انطلاقاً من الجنوب اللبناني، واعتبرت أن تلك الاشتباكات ستؤثر سلّياً على استراتيجيتها. (ينظر: المرجع نفسه، 458).

³ سامي منصور، المصدر السابق، ص: 24.

التحرير الفلسطينية" على انفراد لوضع خطة جديدة تمكنهم من تشديد قبضتهم على الفدائيين بصفة خاصة، والوجود الفلسطيني في لبنان بصفة عامة.

ضمن هذا الإطار، أبرم اتفاق بين حزب الكتائب ومنظمة التحرير الفلسطينية في الفترة الممتدة ما بين 31 ماي و7 جوان 1973، تم من خلاله التوصل إلى وضع القواعد الأساسية التي تحفظ المصالح المشتركة بين اللبنانيين والفلسطينيين على السواء، وذلك بالتأكيد على أن الكيان الصهيوني يشكل خطراً على جميع الدول العربية، لذا يجب السماح للشعب الفلسطيني بممارسة حقه في النضال من أجل استعادة أرضه، في مقابل ذلك يتوجب على لبنان التصدي للاعتداءات الصهيونية وأخذ جانب من الحيطة في التعامل مع الدسائس الصهيونية الهادفة إلى الإيقاع بين الاخوة على الأرض اللبنانية، وعليه لا بد من تعزيز قضية التعايش اللبناني - الفلسطيني الذي يعد واجباً يفرضه الواقع، عبر احترام الاتفاقيات المبرمة في هذا الجانب واعتماد الحوار لحل المسائل الشائكة بين الطرفين¹.

3-1-4 - تداعيات أحداث 3 ماي 1973 على اللاجئين الفلسطينيين

3-1-4-1 - الخسائر المادية والبشرية:

أسفرت الاشتباكات التي دارت في اليوم الأول "3 ماي" عن 12 قتيلاً و40 جريحاً، كما ذكر بلاغ لوزارة الدفاع، بينما ذكر الناطق من الجانب الفلسطيني أن 19 قتيلاً و89 جريحاً من الفدائيين والمدنيين سقطوا في الاشتباكات، كما أوردت مصادر أخرى، أن خسائر المقاومة بلغت 24 قتيلاً و99 جريحاً وأن عدد القتلى المدنيين وصل إلى نحو 10 - 13 قتيلاً، في حين ذكرت "النهار" - نقلاً عن مجلة شؤون فلسطينية - أن عدد القتلى في مخيم تل الزعتر وحده بلغ 7 قتلى².

أما في اليوم الثاني "4 ماي"، فقد ذكرت بعض المصادر أن استهداف المدنيين كان متعمداً من طرف بعض القناصة الذين احتلوا أسطح مخيم ضبيّة، حيث كانوا يطلقون

¹ كريم بقرادوني، لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، 1991، ص ص: (133 - 134).

² مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار... المرجع السابق، ص ص: (250 - 251).

الرصاص على أهالي المخيم الذين كانوا يبحثون عن أماكن تحميهم من القصف المكثف، وأن دماراً كبيراً تعرض له المخيم والمقيمون فيه، وقد بلغ مجموع الخسائر نحو 23 قتيلاً و67 جريحاً من المدنيين والفدائيين. وخلال نفس الفترة تعرض مخيم "بئر حسن" جراء القصف لتدمير نحو 50 بيتاً وقتل وجرح عدد كبير من سكانه، في حين اضطر الناجون منهم للنزوح إلى أماكن أخرى¹.

جدير بالإشارة، أننا تمكنا من الحصول على الخسائر المتعلقة باليومين الأولين من الاشتباكات، وقد لاحظنا أن عدد القتلى المدنيين كان بالعشرات جراء المعارك العنيفة التي شهدتها المخيمات؛ هذا ما يعني أن استهدافهم كان مقصوداً بهدف إبادة الشعب الفلسطيني، فضلاً عن الحاق أضرار كبيرة بمنازل المدنيين نتيجة القصف المباشر لها كما دمر بعضها تدميراً كلياً، ولم تتخذ السلطات اللبنانية أي احترازا أمنية لحماية اللاجئين المدنيين من تداعيات تلك الاشتباكات.

3-1-4-2- التخطيط لخفض عدد اللاجئين الفلسطينيين وإزالة بعض المخيمات

عقب اتفاق توقف الاشتباكات يوم 9 ماي 1973، أخذت بعض الأطراف داخل السلطة تتقل مطالبها للصحافة والتي تقدمت بها إلى القيادات الفلسطينية من أجل إنهاء الاضطرابات، إذ طلبت منها التصريح بجميع المعدات والأسلحة التي بحوزتها، وإزالة "الأسلحة الثقيلة"، وإجلاء الفدائيين من مخيمات اللاجئين، وإخضاع الفلسطينيين للسلطات المدنية اللبنانية ومعاملتهم كاللبنانيين فيما يتعلق بالشؤون المدنية²، وغيرها من المطالب المتعلقة بالعمل الفدائي.

أما المطالب الأخرى، التي استهدفت المساس باللاجئين الفلسطينيين المدنيين في لبنان بصفة مباشرة، فقد تمثلت حسب ما نقلته الصحف، في الإقدام على تهجير نحو 40

¹ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار...، المرجع السابق، ص: 252.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: (459 - 460).

ألف من اللاجئين المقيمين في المخيمات المجاورة لبيروت إلى مناطق أخرى¹. ويتعلق الأمر بسكان المخيمات التالية: "ضبية"، "تل الزعتر"، و"برج البراجنة"، لأنها حسب مبرراتهم تقع في أماكن مكتظة بالسكان وغير آمنة؛ لذا طالبوا بإزالتها وتبديلها بتجمعات أخرى تحظى بالموافقة، لكن محور مخيم شاتيلا وحي صبرا الذي يقطن فيه عدد كبير من الفلسطينيين، جرى استثناءهما من الإزالة².

علاوة على ما سبق، بدأت السلطة تسرب أنباء عن استيائها من تزايد عدد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد نشرت بعض المصادر المقربة من الرئيس فرنجية أنه أبدى رغبته في خفض عددهم، ومما قاله: "أنّ عددهم كان قبل 1968 حوالي 147 ألف فلسطيني وهو اليوم يتجاوز 300 ألف فلسطيني بعد التطورات العربية الأخيرة"³.

عارضت "الحركة الوطنية اللبنانية" مساعي السلطة المشار إليها؛ فقد نشر المحامي "عزت حرب"، رئيس متخرجي المقاصد، بياناً وضع فيه المكاسب التي هدفت السلطة إلى تحقيقها، وهي:

- الشروع في عملية تجريد الفدائيين الفلسطينيين من السلاح وكذا التحضير لسحبه من المخيمات استعداداً لتصفيتهما؛ لأن هذه التدابير هي نفسها التي أقدم عليها النظام الأردني قبل ارتكابه مجازر أيلول.
- تطويق مخيمات الفلسطينيين وفرض الحصار عليها ومراقبة الحركة من خارجها، وهذا يتعارض مع أمن الثورة ويعرقل نشاط المقاومة ويعيد اللاجئين إلى الوضع الذي كان سائداً قبل 1967.

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 460.

² مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار...، المرجع السابق، ص: 273.

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 460. أيضاً: (مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار...، المرجع السابق، ص: 273).

- هذا الكلام المنسوب إلى الرئيس يفهم منه أن السلطة تسعى إلى فتح ملف القضية الفلسطينية وإعادة النظر في الوجود الفلسطيني في لبنان، وهو أمر لا يمكن أن تتصرف فيه بمعزل عن جامعة الدول العربية ومؤتمر القمة الذي سن الوجود العربي والدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية ومؤسساتها¹.

إن الاشتباكات التي خاضها الجيش اللبناني ضد الفدائيين الفلسطينيين في المخيمات شهر ماي 1973، كان مخطط لها من طرف القوى اليمينية وحلفاؤها الصهاينة، وذلك من أجل تقويض مكانة منظمة التحرير الفلسطينية داخل البلد مثلما فعل النظام الأردني عام 1970، إضافة إلى استهداف الوجود المدني الفلسطيني؛ يتجلى لنا ذلك من خلال التدمير المتعمد لمنازلهم وتهجيرهم منها إلى أماكن أخرى، تمهيداً لحملهم على الهجرة خارج لبنان، وهذا ما أكدته تصريحات المسؤولين الرسميين وفي مقدمتهم رئيس الجمهورية "سليمان فرنجة"، لكن الفلسطينيين أدركوا طبيعة المؤامرات التي حيكت ضدهم في تلك الآونة، فقاوموها بكل حنكة وثبات وفوتوا الفرصة على أعدائهم.

3-2- تجدد الاشتباكات المسلحة عام 1974

رغم توقيع اتفاقية "ملكارت"، فقد ظلّ قادة الأحزاب اليمينية يتحينون الفرص ويبحثون عن الذرائع والوسائل التي تمكنهم من وضع خطة استراتيجية محكمة، حيث تعمل على إدامة الأوضاع مثلما كانت عليه في السابق لفرض هيمنتهم داخل لبنان، عبر توريط الجيش اللبناني في حرب مع الفصائل الفلسطينية لتصفيتها²، لكن رئيس الجمهورية "سليمان فرنجة" خاطب "كميل شمعون" و"بيار الجميل"، عقب اشتباكات ماي 1973 بين الجيش والفدائيين، قائلاً لهما: "لا تتكلموا بعد اليوم على الجيش، اتكلموا على أنفسكم"³.

¹ مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار...، المرجع السابق، ص: 274.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 192.

³ كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص: 135.

بناء على ما سبق، أصدر الرئيس اللبناني أوامره لجهاز مخابراته العسكرية لتذليل العراقيل أمام الميليشيات المسيحية للحصول على السلاح وتدريب رجالها، وبذلك اتضح للفلسطينيين بأن الأحزاب المسيحية يضمرون لهم العداء ويخططون لتقويض وجودهم وتصفيته بدلاً من تسويته، وعليه أعادت هذه الأحداث وما تلاها من تطورات إحياء عقدتين: عقدة التصفية لدى الفلسطينيين وعقدة الخوف لدى المسيحيين¹.

حرصت الأحزاب اليمينية في تلك الآونة على استغلال أي عدوان صهيوني ضد الجنوب اللبناني من أجل توظيفه لصالح الدفع بالسلطات اللبنانية إلى اتهام الفصائل الفلسطينية وتحميلها مسؤولية الهجمات الصهيونية المتكررة على البلاد². وفي هذا الإطار، أقدمت على استغلال مجموعة من الاعتداءات الصهيونية على مخيمات الجنوب خلال عام 1974، نذكر أبرزها:

- **اعتداء 13 أبريل:** جاء هذا الاعتداء على الفلسطينيين المقيمين في الجنوب اللبناني بعد يومين من تنفيذ الجبهة الشعبية لعملية فدائية ضد مستوطنة "كريات شمونة" (قرية الخالصة -سابقاً-)، كرد فعل على رفض عناصر الجبهة لاتفاق يوم 9 مارس بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية، الذي أقر تجميد العمليات الفدائية الفلسطينية ضد الاحتلال الصهيوني³.

- **تدمير مخيم النبطية وتهجير سكانه؛ ماي 1974:** في إطار مواصلة الجبهة الشعبية عملياتها الفدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة واعتقال رهائن في مدرسة "معالوت"، رد الاحتلال الصهيوني بقصف المخيمات الفلسطينية في النبطية وعين الحلوة، حيث أسفر هذا الاعتداء عن استشهاد نحو 300 فلسطيني من سكان مخيمي "عين الحلوة والنبطية"⁴، فضلاً

¹ كريم بقرادوني، المصدر السابق، ص: 135.

² محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 193.

³ Voyages culturels, Le Liban une identité complexe au risqué de l'histoire, 2021, p : 28.

Visité le: 10 – 03 – 2024, Disponible sur le lien: www.clio.fr

⁴ Ibid. p: 28.

عن تدمير هذا الأخير نهائياً، ولم يسمح بإعادة إعمارهِ، حيث اضطر الذين نجوا من القصف إلى اللجوء مرة أخرى فتشتتوا على باقي المخيمات منها: مخيم "تل الزعتر"، مخيم "البدوي" في الشمال، و"شحيم" -مخيم غير معترف به- في إقليم الخروب - صيدا، ومخيم "عين الحلوة"¹.

شكلت مخيمات الفلسطينيين في لبنان هاجساً كبيراً للاحتلال الصهيوني باعتبارها مراكز تجمع للاجئين بالقرب من أرضهم المحتلة التي يتطلعون لتحريرها والعودة إليها، فضلاً عن كونها شاهداً حياً على جريمة "الإبادة الجغرافية" التي ارتكبها في حق الشعب الفلسطيني، لذا سعى لإزالة معالمها وتشتيت ساكنيها مرة أخرى، وقد استغل توافق رؤاه مع تطلعات القوى المعارضة للوجود الفلسطيني في لبنان لتنفيذ مخططاته ضد المخيمات؛ فكان تدمير مخيم النبطية عام 1974.

- اعتداء 18 - 20 جوان: أغارت قوات الاحتلال الصهيوني على ستة مخيمات فلسطينية في جنوب لبنان منها: "عين الحلوة، برج الشمالي، الرشيدية والمية ومية..."، باستخدام الصواريخ وقنابل النابالم،² وهو ما أسفر عن استشهاد نحو 100 فلسطيني، حيث برروا عدوانهم بأنه رد على عملية فدائية نفذتها الجبهة الشعبية - القيادة العامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي أدت إلى قتل ثلاثة صهاينة³.

أدت الاعتداءات المتكررة على الجنوب اللبناني، وإن كانت تستهدف بالدرجة الأولى المخيمات، إلى ازدياد حدة التوتر بين حزب الكتائب والفلسطينيين، وهو ما أفضى إلى اندلاع الاشتباكات المسلحة بينهما في 29 جويلية 1974 شرق بيروت، والتي تواصلت لمدة

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 34.

² "حرب إبادة.. 125 قتيلاً وجريحاً فلسطينياً في غارات إسرائيلية على المخيمات بلبنان"، جريدة القبس، ع21، الكويت، 1974 يونيو، ص: 01. تمت الزيارة يوم: 12 - 05 - 2024، الساعة: 11: 23 متاح على الرابط:

<https://www.alqabas.com/article/5831532-1974>

³ Voyages culturels, Op. Cit, p : 28.

ثلاثة أيام، حيث امتدت حتى شملت منطقة الدكوانة كلها¹. وقد شارك في هذه الاشتباكات لأول مرة مسلحون من أتباع "ريمون إدّه"².

في ظل تأزم الوضع، عقد زعماء الطوائف الإسلامية اللبنانية اجتماعًا طارئًا من أجل البحث عن حل وسط ينهي الأزمة، ويؤدي إلى الحفاظ على التضامن اللبناني الفلسطيني، كما قامت بعض الفصائل الفلسطينية، منها: الجبهة الشعبية - القيادة العامة، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ولجنة الإعلام المركزية للجبهة الديمقراطية، بإصدار بيانات وتصريحات دعت من خلالها رئيس الجمهورية إلى التدخل لوقف سفك الدماء، وإخفاق المساعي الهادفة إلى التفرقة بين اللبنانيين والفلسطينيين، ودعت العقلاء من الطرفين إلى التريث وضبط العناصر المثيرة للاضطرابات. كما أعربت مختلف الأحزاب اللبنانية عن شجبها عمّا حدث من تجاوزات، ودعت للتصدي لهذه الاضطرابات بالحكمة والإخلاص الواجب للبنان والقضية الفلسطينية على السواء³.

كلّت مختلف الجهود المشار إليها بالسيطرة على الأزمة وإنهاءها، وتم تجاوز المحاولات التي دبّرت في الخفاء وفق ما يخدم الأهداف الصهيونية، وتمكن الجانبان اللبناني والفلسطيني من الاتفاق على وقف إطلاق النار⁴. لكن على الرغم من السيطرة على هذه الأزمة، إلا أنه أصبح من الواضح أن هذه الأحداث هي مقدمة لمعركة وشيكة الحدوث⁵.

مثلت هذه الاشتباكات بالإضافة إلى أحداث ماي البداية الفعلية لاندلاع الحرب الأهلية عام 1975. تجدر الإشارة هنا إلى أن الزعيم اللبناني "كمال جنبلاط" كان قد توقع منذ سبتمبر 1974، نشوب حرب طويلة الأمد، حيث نبه إلى وجود مؤامرة يخطط لها حزب الأحرار وحزب الكتائب ضد الفلسطينيين، كما كشف على أن الكتائب مازالوا مستمرين في

¹ ليلي رعد، المرجع السابق، ص: 245.

² فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: 321.

³ ليلي رعد، المرجع السابق، ص: 245.

⁴ المرجع نفسه، ص: 245.

⁵ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 193.

استخدام الأسلحة لهذا الغرض وما هي إلا شهور قليلة حتى حدث ما كان متوقعا، واندلعت الحرب الأهلية اللبنانية¹.

¹ محمود عادل أبو هلال، المرجع السابق، ص: 193.

الفصل الخامس:

فلسطينيو لبنان:

من أتون الحرب إلى آفاق التسوية السياسية

(1975–1993)

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية: حرب السنتين (13 أفريل 1975 إلى 16

أكتوبر 1976)

ثانياً: اجتياح الجنوب اللبناني (عملية الليطاني) 14 مارس 1978

ثالثاً: غزولبنان (عملية سلامة الجليل) 6 جوان 1982

رابعاً: الحرب على المخيمات (19 ماي 1985 إلى 20 جانفي 1988)

خامساً: التطورات المحلية والإقليمية (1989 - 1993) وأثرها على

فلسطيني لبنان

شهدت المرحلة التي أعقبت توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969، وانتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان عام 1971، استقرارًا نسبيًا لأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، لكن ذلك الاستقرار، كان أحد العوامل التي أثارت ردود فعل سلبية من الأطراف الداخلية والخارجية على حد سواء، حيث رأت في تنامي نفوذ الفلسطينيين تهديدًا مباشرًا لمصالحها، فعلى الصعيد الداخلي، تصاعد التوتر بين القوى السياسية اليمينية اللبنانية والمقاومة الفلسطينية، مما أدى إلى حدوث صدامات بين الجانبين في أوائل سبعينيات القرن العشرين، وعلى الرغم من محدوديتها والقدرة على احتوائها، إلا أنها ساهمت في تعميق الخلافات وتفاقمها، ولاسيما في ظل سعي بعض الأطراف الخارجية إلى تحويلها لصراع شامل، وهو ما تحقق باندلاع الحرب الأهلية في 13 أبريل 1975، التي أدت إلى فتح الباب أمام المزيد من المؤامرات ضد الفلسطينيين، بدءًا من الاعتداءات الصهيونية بين سنوات (1978 - 1982)، وصولًا إلى الحرب على المخيمات بين سنوات (1985 - 1988)، وقد استمر تأثيرها على الفلسطينيين حتى بعد إنهاؤها بتوقيع اتفاقية الطائف بتاريخ 30 سبتمبر 1989.

أما على الصعيد الخارجي، فقد امتد وقع التطورات التي شهدتها المنطقة بصفة عامة والقضية الفلسطينية بصفة خاصة، لتشمل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مثل حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) واتفاقيتي مدريد عام 1991 وأوسلو عام 1993. تأسيسًا على ما سبق، إنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء على طبيعة تأثير تلك الأحداث على اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية: حرب السنتين (13 أبريل 1975 إلى 16 أكتوبر 1976)

1- دور الوجود الفلسطيني في اندلاعها

بادئ ذي بدء، نشير إلى أن هناك العديد من العوامل الداخلية والخارجية التي ساهمت في اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975، وقد خصّتها مختلف الأبحاث الأكاديمية والعلمية بالدراسة والتحليل، لذا لسنا هنا بصدد إعادة توصيف تلك العوامل، بل سنقتصر دراستنا في هذا الجانب على مناقشة دور الفلسطينيين بالدرجة الأولى في اندلاع الحرب.

1-1- تهديد التواجد الفلسطيني (السنّي) للتوازن الطائفي

تعود مسألة تهديد التواجد الفلسطيني (السنّي) للتوازن الطائفي في لبنان إلى السنوات الأولى للجوء، عندما اعترضت القوى المسيحية اليمينية - ذات المصالح السياسية - في لبنان على دخول الفلسطينيين إلى البلد، حجتهم في ذلك هي ضعف الاقتصاد اللبناني وعدم قدرته على تلبية حاجياتهم، غير أن الحقيقة عكس ذلك، فبسبب الرفض يكمن في كون معظم اللاجئين الذين قدر عددهم آنذاك بأكثر من 100 ألف لاجئ، هم من المسلمين السنة، وهذا الأمر من شأنه أن يحدث خللاً في التوازن الديمغرافي بين الطوائف الدينية، وبناءً عليه تراجع مكانة المسيحيين وذلك بتغيير أغليبتهم إلى أقلية، ومنذئذ وأزمة الثقة قائمة بين النظام السياسي اللبناني والوجود الفلسطيني¹.

مع مطلع السبعينيات من القرن الماضي توطد الوجود الفلسطيني (السنّي) في لبنان، حيث أصبح جزءاً من التركيبة الاجتماعية والسياسية في البلد، وهو ما أثار مخاوف

¹ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 287.

المسيحيين الذين كانوا يسيطرون على تسيير الشؤون العليا في البلاد، بموجب الميثاق الوطني عام 1943 الذي اعتمد مبدأ الأغلبية في توزيع المناصب بين الطوائف اللبنانية¹.

لقد كان المسيحيون "الموارنة" ينظرون إلى التواجد الفلسطيني المستمر في لبنان على أنه سينتهي بتوطينهم، وبذلك تصبح طائفة المسلمين اللبنانيين تشكل الأغلبية المطلقة في البلاد، الأمر الذي يدفعها إلى المطالبة بأحققتها في تقلد المناصب العليا، ومنها رئاسة الجمهورية التي كانت تستفرد بها الطائفة المارونية.

لقد زادت مخاوف الموارنة بعد حرب 6 أكتوبر 1973، والتي أدت إلى تصاعد إمكانية حصول منظمة التحرير الفلسطينية مساحة جغرافية محدودة في الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن ذلك قد يؤدي بصفة رسمية إلى توطين اللاجئين الفلسطينيين المسلمين في لبنان، الذين كان عددهم يفوق 300 ألف لاجئ، وقد أشار "بيار الجميل" بشكل صريح إلى هذه المخاوف في المؤتمر السنوي للحزب في 27 سبتمبر 1974، بالقول: "ثمة من بدأ يأخذ عليّ التطرف، ويضعني في مصاف (جماعة الرفض)! لأنني لا أؤمن بأي حل للمسألة الفلسطينية إلا الحل الذي يكفل عودة ابن الجليل للجليل، وابن حيفا لحيفا، وابن القدس للقدس"².

يتضح من تصريح "بيار الجميل" أنه ينطوي على تأييده المطلق لعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، لكن منطلق هذا التأييد لم يكن نابعا من إيمانه بعدالة القضية التي تقتضي إلزامية مناصرتها، وإنما هدفه الوحيد هو منع توطين الفلسطينيين في لبنان لكي لا يؤثر على التوازن الطائفي في البلد؛ فهو لا يعارض توطينهم في مكان آخر خارج لبنان، وهذا ما كشفت عنه سياسة "حزب الكتائب" التي لا تصبّ في صالح تمكين اللاجئين الفلسطينيين من الحصول على حقوقهم المشروعة، التي تؤهلهم لتحقيق العودة إلى أرضهم،

¹ أحمد ساهر القضاة، العلاقات اللبنانية السعودية (1975 - 1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فاروق عثمان أباضة، قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، السنة الجامعية 2018، ص: 40.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 516.

حيث مارسوا في حقهم شتى صنوف التضييق والحرمان من أبسط الحقوق، كما كانوا يؤيدون فرض عزلة تامة عليهم داخل مخيماتهم.

في إطار التضييق على الوجود الفلسطيني في لبنان للحد من نفوذه المتزايد داخل البلد، أقدم الموارنة في أوائل عام 1975، وبشكل خاص "حزب الكتائب" على الدعوة لاستخدام الجيش اللبناني للضغط على الفلسطينيين، لكن ممثلو الحكومة المسلمين لم يوافقوا على استخدام القوة ضدهم، وعليه طالب الزعماء المسلمون بتقليص سلطة الرئيس الماروني لصالحهم، لتعكس بدقة التغيرات السكانية التي طرأت منذ عام 1932، ولتحقيق التوازن في التمثيل الطائفي في الجيش¹. لا ريب أن هذا الطلب قد زاد من استياء الموارنة من الوجود الفلسطيني، وأصبحوا مصممين على إنهائه في أقرب وقت.

نتيجة استحالة الاعتماد على الجيش في قمع الفلسطينيين لجأ الرئيس "سليمان فرنجية" إلى تحريض زعمي "الكتائب" و"الوطنيين الأحرار" على التسلح، وبذلك شهد الجانب الماروني حملة تسليح غير مسبقة شارك في تسهيلها "المكتب الثاني" بأوامر مباشرة من فرنجية، كما سخرت الرهبانية المارونية أديرتها لدعم المتدربين من حزبي الكتائب والوطنيين الأحرار وباقي التشكيلات، وهو ما دفع بالفلسطينيين وأنصارهم من الحركة الوطنية إلى زيادة مستوى تدريباتهم في المخيمات².

يؤكد الكتائبي "جوزيف أبو خليل"، أن حزب الكتائب قد شرع في التسليح منذ عام 1969؛ أي في أعقاب اضطراب الدولة اللبنانية إلى الإقرار بشرعية الوجود الفلسطيني المسلح في اتفاقية القاهرة، فبداية من تلك الفترة والكتائب تنهياً للصدام المباشر الذي بات

¹ Zakaria Mounir Mohti, The Lebanese civil war (1975 – 1990): causes and costs of conflict, submitted to the department of international studies and the faculty of the graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of arts, University of Kansas, 2010, p: 26.

² محمد داود العلي، المرجع السابق، ص: 65.

وشيكا -حسب تقديرهم- مع الفلسطينيين، خاصة وأن الجيش كان لا يُسمح له بالتدخل في الأحداث الأمنية الداخلية¹.

لقد حاولت بعض الأطراف التخفيف من قلق الموارنة غير المبرر من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، من خلال التأكيد على أنهم لا يشكلون أي خطر على مكانتهم السياسية في البلد، ودليل ذلك أن ثمة مسيحيون بين الفلسطينيين، وأن هناك على رأس بعض الفصائل الفلسطينية قيادات مسيحية أمثال "جورج حبش" و"نايف حواتمة"، إلا أن ذلك لم يلق أدنى اعتبار من المسيحيين².

1-2- انقسام الموقف اللبناني من المقاومة الفلسطينية

كان للمواقف اللبنانية المختلفة من المقاومة الفلسطينية دور بارز في نشوب الحرب الأهلية؛ حيث كانت الأحزاب، القوى الوطنية، التقدمية والمسلمون يدعون إلى ضرورة تأييدها لمواجهة العدوان الصهيوني، بينما رفضت القوى المسيحية تقديم أي دعم لها مطالبة بتقييد الفلسطينيين وإلزامهم باحترام قوانين الدولة والاتفاقيات المبرمة بين الجانبين من أجل عدم منح مبرر للاحتلال الصهيوني لقصف مراكز الفدائيين والمدن والقرى اللبنانية³.

لقد انتقد التيار المتشدد في "المارونية السياسية" العلاقة القوية التي كانت تربط بين المقاومة الفلسطينية و"الحركة الوطنية اللبنانية"، حيث رأى، خاصة "حزب الكتائب"، أنه أفقد لبنان توازنه التقليدي، لصالح اليسار، وهو ما يعيق وحدة اللبنانيين، لذلك شددوا على ضرورة التمسك بالتوازن التقليدي، الذي يضيفي إلى حل وسط، وبالتالي عودة لبنان إلى شعاره: "لا غالب ولا مغلوب"⁴.

¹ جوزيف أبو خليل، قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية، ط 3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1990، ص: (17 - 18).

² سمير فرنجية، "مستقبل العلاقات الفلسطينية - اللبنانية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 47، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية 1975، ص: 16.

³ أحمد ساهر القضاة، المرجع السابق، ص: 40.

⁴ خليل حسين، المرجع السابق، ص: (276 - 277).

إن تلك المواقف أخذت تحظى بدعم قوى خارجية؛ حيث أقدمت سوريا في السنوات الأولى على تقديم المساعدات العسكرية للحركة الوطنية حليفة منظمة التحرير الفلسطينية، بينما كان الكيان الصهيوني يسلح الجماعات المسيحية¹. وعلى الرغم من ذلك، لم يكن أي من الطرفين مع نهاية عام 1975 يتمتع بتفوق عسكري حاسم، لكن كان من المسلم به عموماً أن أداء الأحزاب المسيحية كان أقل من المتوقع تجاه "الحركة الوطنية اللبنانية" غير المنظمة².

1- 3- توتر العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية

بدأ تصاعد التوتر بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطات اللبنانية بصفة رسمية في جويلية 1974، عندما رفضت لبنان القبول بمبادرة مجلس وزراء الدفاع العرب بتوفير الحماية من الاعتداءات الصهيونية، التي بلغ عددها خلال عام 1974 حسب الإحصاءات الرسمية نحو 1437 هجوم بري و55 غارة جوية على لبنان؛ منها الغارة التي أدت إلى تدمير "مخيم النبطية" للاجئين الفلسطينيين في شهر ماي من العام نفسه³. في ذات السياق؛ منحت قيادة الدفاع المشترك التابعة لجامعة الدول العربية في أوت مساعدات لمنظمة التحرير الفلسطينية قدرها 30 مليون ليرة لبنانية من أجل بناء ملاجئ ضد القصف الجوي، لكن السلطات اللبنانية رفضت مرة أخرى بناء أي تحصينات داخل المخيمات، وأرغمت السلطات رئيس دائرة الهندسة في منظمة التحرير الفلسطينية "محمد الشاعر"، على الانتقال للعيش خارج البلد في شهر سبتمبر، غير أنها تراجعت عن قرارها بسبب الرفض السوري، كما وافقت على دخول قرابة 100 جندي سوري إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث كانوا مسلحين بصواريخ مضادة للطائرات⁴.

¹ Murat Tinas, "Revisiting Lebanese Civil War", *Journal of Gazi University*, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Gazi Academy Young Social Scientists Symposium, Special Issue, 2017, p: 101.

² Thomas Collelo, *Lebanon a country study*, Third Edition, United States Government as represented by the Secretary of the Army, Washington, 1989, p: 30

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 515.

⁴ المرجع نفسه، ص: 515.

لكن الحدث الذي أدى في هذه المرحلة إلى تأزم علاقة منظمة التحرير الفلسطينية مع السلطات اللبنانية، هو: معركة "كفر شوبا"¹ في 12 جانفي 1975، حيث دامت تلك المعركة 8 أيام بين منظمة التحرير الفلسطينية والقوات الصهيونية، نفذت خلالها العديد من الغارات الجوية الصهيونية ضد سكان قرى منطقة العرقوب بسبب تقديمهم الدعم للفدائيين، إذ أن الاحتلال الصهيوني هدف من خلال اعتداءاته على القرى اللبنانية إلى تحميل الفلسطينيين تبعات تلك المعركة من هجرة أهالي الجنوب وغيرها، لذا اجتمع الرئيس فرنجة بعرفات يوم 16 جانفي لتقييم الأوضاع في الجنوب، ونتيجة لتلك التطورات ظل التوتر سائدا بين مختلف الأطياف السياسية في لبنان، حيث أصبح الكل يتقرب أي حدث أو هجوم يؤدي إلى اندلاع الحرب الأهلية التي ينتظرها الكيان الصهيوني وحلفاؤه داخل البلد وخارجه².

2- ارهاصاتهما: (حادثة صيدا وموقف الفلسطينيين منها)

ظلت حالة الانقسام قائمة بين القوى السياسية اللبنانية، بسبب اختلاف مواقفهم تجاه الوجود الفلسطيني، وبات الجميع يترصد ما ستقضي إليه الأوضاع المتوترة حتى وقعت حادثة 26 فيفري 1975، عندما تدخل الجيش اللبناني في مظاهرة صيدا التي نظمت ضد شركة بروتين "protein"³، حيث قمع المتظاهرين من صيادي الأسماك والأحزاب الوطنية،

¹ كفر شوبا هي بلدة تابعة لقضاء حاصبيا أحد أقضية محافظة النبطية، تبلغ مساحتها نحو 37 كم² بما فيها التلال التي مازالت محتلة من طرف الكيان الصهيوني. (ينظر: علاء الكرعوي، الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حاتم راهي ناصر الزوبعي، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، السنة الجامعية 2017، ص: 53).

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: (65 - 66).

³ تأسست "شركة بروتين" بتاريخ 17 ديسمبر 1971، بمقتضى مرسوم جمهوري حمل توقيع كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة "صائب سلام"، انتخب المساهمون في الشركة "كميل شمعون" لرئاسة مجلس إدارتها لمدة ثلاث سنوات، حددت مهامها في صيد الأسماك في المياه الإقليمية اللبنانية وأعالي البحار بواسطة مراكب صيد وأجهزة حديثة معدة للصيد، كما أسندت للشركة مهمة حفظ وتبريد الأسماك وبيعها وتصديرها والاتجار بها، بما فيها الأسماك المستخرجة من صيادين لا ينتمون للشركة، حيث تشتري منهم انتاجهم بسعر تحدده وزارة الاقتصاد، وكل من يرغب في الالتحاق بالشركة يمنح له راتب محدد وفقا للقوانين المعتمدة داخلها، لهذا اعتبرت هذه الشركة خطرا على مستقبل الصيادين (كانت سببا لنظائر الصيادين ضدها واندلعت شرارة الحرب). (ينظر: عماد يونس، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973 - ...، ج1، [د. ن.]، بيروت، 1985، ص: 72).

وذلك بإطلاق النار عليهم، وهو ما أدى إلى مقتل "معروف سعد"¹ نائب صيدا، وعلى إثر ذلك، شرعت مختلف الأطراف المتصارعة في التحضيرات العسكرية، خاصة عقب اصدار الحركة الوطنية بياناً في 1 مارس 1975، كشفت فيه فشل السلطة اللبنانية عن القيام بمهامها وعجزها عن وقف المخططات التي تسعى إلى تفكيك البلاد من طرف القوى المارونية، من خلال خلق مشكلة طائفية ضد الوجود الفلسطيني². يذكر أن الجيش تدخل في المظاهرة على الرغم من عدم موافقة "رشيد الصلح" رئيس الحكومة، الذي عزم على تقديم استقالته في حالة عدم انسحاب الجيش³.

أعلنت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في 2 مارس من العام نفسه عدم مسؤوليتها عما جرى في صيدا، مؤكدة على أن الاقدام على اغتيال "معروف سعد"، هي محاولة لاستهدافها بالدرجة الأولى عبر خلق الفوضى داخل لبنان، لذا سعت جاهدة لاحتواء الأزمة، حيث تدخلت للوساطة بين المتظاهرين وقوات الجيش⁴.

إن مقتل النائب "معروف سعد" لم يكن صدفة؛ بل كان اغتيالاً مدبراً، نتيجة مواقفه الداعمة للمقاومة الفلسطينية في لبنان خلال فترة تواجده في المجلس النيابي وحتى بعد خروجه منه؛ لإيمانه القاطع بشرعية المقاومة الفلسطينية، بالإضافة إلى أنه كان حريصاً على احتواء الخلافات التي ييثرها الكيان الصهيوني والغرب بين الفلسطينيين والحكومة

¹ من مواليد عام 1910، تلقى تعليمه في مدرسة الفنون الإنجيلية بمدينة صيدا، التحق بالجامعة الوطنية في عالية، حيث نال شهادة الثانوية العامة، عمل مدرساً في العديد من المدارس اللبنانية والفلسطينية قبل حرب عام 1948، وكان مناضلاً ضد الصهيونية والاحتلال البريطاني، حيث شارك في الثورة الكبرى (1936 - 1939)، واستمر في النضال طيلة فترة الأربعينيات من القرن الماضي، حيث شارك في حرب عام 1948. بعد الحرب تم تعيينه مفوضاً للشرطة في صيدا ما بين (1949 - 1957)، شارك في الانتخابات النيابية وفاز بمقعد في المجلس، ظل سعد نائباً عن صيدا إلى غاية اغتياله عام 1975. (ينظر: جمال واكيم، جريمة ولا عقاب: الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018، ص: 70).

² رباح مرزة خضير المدحتي، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حاتم راهي الزوبعي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، 2015، ص: 96.

³ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 285.

⁴ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 96.

اللبنانية، بهدف تحييد المقاومين عن هدفهم الأسمى؛ وهو تحرير وطنهم من الاحتلال الصهيوني¹.

3- اندلاع الحرب ومجرياتها

3-1- مجزرة عين الرمانة 13 أبريل 1975

في صباح يوم 13 أبريل 1975، خرج عشرات الفلسطينيين المنتسبين إلى "جبهة القوى الفلسطينية الرافضة للحلول الاستسلامية"² من مخيم "تل الزعتر" متجهين صوب مقبرة الشهداء القريبة من "مخيم شاتيلا" الواقع غرب بيروت، من أجل المشاركة في مسيرة دعت إليها "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة"، إحياءً لذكرى "عملية الخالصة"³. وقد توزع المشاركون في ثلاث حافلات حسب انتماءاتهم التنظيمية؛ حافلة لأعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وأخرى لأعضاء جبهة التحرير العربية وثالثة لأعضاء الجبهة الشعبية - القيادة العامة. عقب نهاية المسيرة عاد إلى مخيم "تل الزعتر" ركاب حافلتين، في حين تعرضت الحافلة الثالثة لهجوم مسلح في حي "عين الرمانة" المسيحي⁴، أسفر ذلك

¹ أحمد حكمت فاضل محمد، معروف سعد ودوره السياسي في لبنان حتى عام 1975، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: قاسم خليف عمار العكلي، قسم التاريخ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، السنة الجامعية 2022، ص: 210.

² هو ائتلاف فلسطيني ظهر في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وتحديدا في أبريل 1974، نتيجة الخلافات التي شهدتها الساحة الفلسطينية حول قضية التسوية والموقف منها ومن مؤتمر جنيف للسلام الذي تمت الدعوة إليه، تشكلت جبهة الرفض من: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، جبهة التحرير العربية، الجبهة الشعبية - القيادة العامة"، انتهت الجبهة كصيغة في الدورة الـ: "15" للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في دمشق عام 1979. (ينظر: علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني (التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة: النشأة والمصائر)، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008، ص: 136).

³ هي عملية فدائية قام بها ثلاثة فدائيين من الجبهة الشعبية - القيادة العامة، بتاريخ 12 أبريل 1974 استهدفت مستوطنة "كريات شمونة" -قرية الخالصة-، حيث جرت معركة عنيفة بين الفدائيين وقوات الاحتلال أسفرت عن مقتل 18 صهيونيا وجرح 18 آخرين، كما استشهد منفذو العملية بعد تفجيرهم للمنزل الذي كانوا متحصنين به. (ينظر: صور العملية الانتحارية في الخالصة 36 قتيلًا وجريحا إسرائيليا...، جريدة القبس، ع: 12، أبريل 1974، الكويت، ص: 01).

⁴ محمد داود العلي، المرجع السابق، ص ص: (87 - 88).

الهجوم عن مجزرة فظيعة راح ضحيتها سبعة وعشرون شهيداً فلسطينياً بينهم عدد من الأطفال¹.

في أعقاب المجزرة ظهرت سرديات مختلفة لما حصل في ذلك اليوم، كان أبرزها أن قتل ركاب الحافلة كان مرتبط بحدثين غامضين وقعا في صباح ذلك اليوم في "حي عين الرمانة"، أدى الحادث الثاني والأخطر إلى مقتل "جوزيف أبو عاصي"، أحد حراس "بيار الجميل" رئيس "حزب الكتائب"، نتيجة إطلاق النار عليه من طرف أشخاص مجهولين كانوا على متن سيارة مسرعة، وذلك في أثناء التحضير لمراسيم افتتاح كنيسة جديدة².

لقد أثارت تلك المجزرة في حق المدنيين العزل استياءً واسع النطاق في الأوساط الفلسطينية واللبنانية على حدّ سواء، وتسببت في اندلاع اشتباكات في بيروت وضواحيها بين "حزب الكتائب" والفدائيين الفلسطينيين، حيث استمرت لمدة أربعة أيام، وهو ما أدى إلى سقوط العديد من الضحايا من الجانبين³، وقد كان مخيم "تل الزعتر" من أكثر المناطق استهدافاً؛ حيث شهد تركز عدد كبير من عناصر "حزب الكتائب" فوق أسطح البنايات وشرفاتها وغرفها، وشرعوا في قنص المارة داخل المخيم⁴.

إن ملاحقة قوات "حزب الكتائب" للفلسطينيين المدنيين وقنصهم داخل مخيماتهم بعد مجزرة "عين الرمانة"، يكشف بوضوح مدى تصميمهم على تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، وجاءت هذه المحاولة في سياق العديد من المحاولات الفاشلة التي شهدتها السنوات السابقة، لاسيما بعد أزمة أيلول الأسود في الأردن عام 1970، لكن منظمة التحرير الفلسطينية أدركت حقيقة تلك المخططات، لذا آثرت عدم الدخول في اشتباكات مباشرة معهم.

¹ علاء الكراوي، المرجع السابق، ص: 54.

² محمد داود العلي، المرجع السابق، ص: 88.

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 67.

⁴ حسين فارس، المرجع السابق، ص: 60.

في هذا الإطار، عقد أعضاء القيادة العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً في مخيم "تل الزعتر"، وقد اتخذوا قرار بعدم الرد لتجنب الدخول في معركة عبثية، حيث كان توجه أغلب القياديين في المنظمة هو التهدة لكن الكتائبين تابعوا عمليات القنص مما أفضى إلى سقوط عدد كبير بين شهيد وجريح من المدنيين العزل¹.

بعد تقصي ظروف ارتكاب مجزرة "عين الرمانة" قصد كشف دوافعها الحقيقية، تبين أنها كانت مفتعلة من قبل الكيان الصهيوني، حيث جرى استغلال العلاقة المتأزمة بين "منظمة التحرير الفلسطينية" و"حزب الكتائب" لتنفيذ اعتداء انتقامي ضد الفلسطينيين، وقد أورد الباحث والسياسي الفلسطيني "غازي حسين" في هذا الخصوص ما يلي:

"... جاءت مجزرة عين الرمانة التي اقترفها بشير الجميل استجابة لطلب اسحق رابين، الذي صرح في الكنيست عندما سأله عن رده على عملية "فندق سافوي" في تل أبيب، حيث جرت العادة أن يرد الكيان الصهيوني على الفور على مثل هذه العمليات وقال الرد هذه المرة في عملية ضد الفلسطينيين من داخل لبنان. وبالفعل بعد أيام قليلة من تصريح رابين، وقعت مجزرة عين الرمانة"².

إضافة إلى ما سبق، أكدت اعترافات الكتائب "سعيد نعيم الأسمر" بعد 4 أشهر³، أن "حزب الكتائب" هو المسؤول عن مجزرة "عين الرمانة"، واعترف بأنه عين قناصاً في منطقة "الشياح" وذكر أسماء رفاقه الذين كانوا يقومون بعمليات التجسس على المخيمات الفلسطينية، كما ذكر أن شخصيات رسمية لبنانية وأخرى أردنية قدمت المساعدة لـ: "حزب الكتائب" في اعتدائه على الفلسطينيين، منبهاً إلى أن الغاية من المجزرة هي توجيه الرأي العام اللبناني عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الداخلية وصرف اهتمامهم عن خلافاتهم

¹ حسين فارس، المرجع السابق، ص: 60.

² غازي حسين، المرجع السابق، ص: 177.

³ جرى هذا الاعتراف في المؤتمر الصحفي الذي عقد في أحد مكاتب المقاومة بدعوة من أمن الثورة الفلسطينية الموحد، حيث حضره "سعيد الأسمر"، الذي ألقى القبض عليه في مخيم "تل الزعتر" وهو يحاول جمع بعض المعلومات الاستخباراتية. (ينظر: الكتائب سعيد نعيم يعترف...، "جريدة السفير"، ع: 473، بيروت، 19 - 07 - 1975، ص: 8).

الخاصة، من خلال تفجير الحرب ضد الفلسطينيين وتحميلهم مسؤولية الصراع القائم في لبنان¹.

في أعقاب المجزرة اتضحت بجلاء مسؤولية "حزب الكتائب" في ارتكباها مع "سبق الإصرار والترصد"، فتصاعدت الانتقادات الموجهة إليه في جميع أنحاء البلاد ودعت "الحركة الوطنية اللبنانية"² إلى مقاطعته في لبنان سياسياً وإحالة جميع المتواطئين في مجزرة "عين الرمانة" إلى القضاء اللبناني³، ونتيجة لذلك أصبح الكتائبيون أكثر عزلة، وساد تدمير كبير منهم في جميع الأوساط اللبنانية، بما في ذلك شريحة واسعة من المسيحيين التي يدعي الكتائبيون أن لهم الحق في تمثيلها⁴.

أدت الأحداث الأمنية الأخيرة إلى انقسام القوى اللبنانية سياسياً وعسكرياً بشكل واضح، قسم تمثله "الحركة الوطنية اللبنانية" أو ما يعرف بـ: "قوى اليسار الإسلامي" المؤيد لتواجد منظمة التحرير الفلسطينية المسلح، يستفاد منه عسكرياً في الحرب ضد الدولة والقوى التي تساندها، والقسم الآخر يمثله "حزب الكتائب" وحلفاؤه أو ما يعرف بـ: "قوى اليمين الماروني"، التي قررت الدخول في حرب ضد المنظمة مستندة إلى ما تبقى من رموز الشرعية ومؤسساتها أو بادعاء الدفاع عن الدولة والنظام⁵.

¹ حسين فارس، المرجع السابق، ص: 59.

² هي جبهة من عدة أحزاب وحركات قومية ويسارية تشكلت عام 1969 وانطلقت فعليا عام 1972، كان يرأسها كمال جنبلاط، ضمت كلا من الحزب التقدمي الاشتراكي، منظمة العمل الشيوعي في لبنان، الحزب السوري القومي الاجتماعي، حزب البعث (التنظيم الموالي لسوريا)، حزب البعث (التنظيم الموالي للعراق)، حركة الناصريين المستقلين، حركة أمل التي انضمت إليها بعد تأسيسها على يد موسى الصدر عام 1975 تحت اسم "حركة المحرومين"، إضافة إلى التنظيم الشعبي الناصري وتنظيمات ناصرية صغيرة أخرى، تحالفت الحركة الوطنية مع بداية الحرب مع منظمة التحرير الفلسطينية في مواجهة الجبهة اللبنانية. بعد التدخل العسكري السوري في لبنان عام 1976 تعرضت الحركة للانقسام بسبب اختلاف مواقف أعضائها حول التدخل السوري وغيرها من التطورات التي طرأت عليها. (ينظر: حمد حسن عبد الله طرفه الجبوري، المرجع السابق، ص: 121).

³ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 102.

⁴ Bassam Khawaja, Op. Cit, p: 38.

⁵ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 103.

ساهم التوزيع الجغرافي الطائفي في تعميق الانقسام وترسيخ الخلافات بين اللبنانيين؛ فقد كان غالبية الروم الكاثوليك والأرمن يتركزون في مدينة زحلة، والموارنة في كسروان وبيروت الشرقية، بينما تركز الدروز في الشوف ووادي التيم، والوجود الشيعي في الجنوب والبقاع والضاحية الجنوبية لبيروت، وغالبية السنة في طرابلس، إقليم الخروب، العرقوب والمناطق الغربية من بيروت، وعلى الرغم من بعض التداخل السكاني، إلا أن التوزيع الجغرافي الطائفي كان واضحاً¹.

في ضوء تلك التطورات، تدخلت بعض الشخصيات اللبنانية الفاعلة، ولاسيما البطريرك "بطرس خريش"² والإمام "موسى الصدر"³ وأعضاء "المجلس الإسلامي"، داعية الجميع إلى التروي وضبط النفس، من أجل خفض التصعيد، الذي أخذ يزداد بشكل تدريجي، وذلك "رحمة بهذا الوطن ونصرة للقضية الفلسطينية"، كما أجرى الأمين العام لجامعة الدول

¹ خليل حسين، المرجع السابق، ص: 244.

² هو البطريرك الماروني الخامس والسبعون (1975م - 1986م) ولد في "عين إبل" جنوب لبنان اكمل دراسته الابتدائية فيها بمدرسة القديس يوسف، سافر إلى روما ليكمل تحصيله اللاهوتي في المدرسة المارونية عام 1920م، ونال منها دكتوراه في الفلسفة واللاهوت عام 1925م من جامعة البروباغندا، والإجازة في اللاهوت من جامعة القديس يوسف، ورفق إلى درجة الأسقفية على يد البطريرك "بولس المعوشي" عام 1950م، أصبح بطريركاً للكنيسة المارونية وبطريرك انطاكية وسائر المشرق عام 1975م، احد اقطاب (قوى اليمين الماروني) كان له دور واضح في الحرب الاهلية، كانت رسائله خلال تلك الفترة تدعو إلى تهدئة الخطاب المتشنج الذي ساد في الحرب الاهلية، حتى سماها البعض "مزامير السلام"، نجا من محاولة اغتيال عام 1976. (ينظر: رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 138).

³ ولد الإمام "موسى الصدر" عام 1928 في مدينة "قم" الإيرانية، لكن عائلته من أصول لبنانية، هاجرت إلى إيران عام 1905، تحصل على درجة الاجتهاد في العلوم الدينية، درس الحقوق والعلوم الاقتصادية في جامعة طهران، واستجابة لطلب علماء إيران ولبنان انتقل إلى لبنان عام 1959 وأقام في صور، أدار عدة جمعيات اجتماعية وثقافية، أسس مؤسسة مهنية فنية عالية في البرج الشمالي، برز نشاطه في سبيل القضاء على الأمية ومكافحة التشرد، ألقى العديد من المحاضرات في الجامعات والأندية والمؤتمرات الإسلامية، وفي 19 ديسمبر 1967، صدر القانون رقم: 67/72 الذي يقضي بتنظيم شؤون الطائفة الشيعية، وعليه انتخب رئيساً لمجلسها المنشأ. (ينظر: عدنان فحص، الإمام الصدر: السيرة والفكرة 1969 - 1975، دار الفكر العربي، بيروت، 1996، ص: 7). أيضاً: (علاء الكرعوي، المرجع السابق، ص: 59).

العربية "محمود رياض" اتصالات مع الرئيس فرنجية ورئيس الحكومة "رشيد الصلح" ووزير الخارجية "فليب تقلا"، والأقطاب السياسيين وقادة المقاومة الفلسطينية¹.

بناءً على جهود الأمين العام لجامعة الدول العربية السالفة الذكر، جرى التوصل إلى وقف إطلاق النار اعتباراً من 16 أبريل 1975، لكنه ظلّ سارياً لمدة يوم واحد فقط، ففي الليل، عادت الاشتباكات من جديد بين قوات "حزب الكتائب" والجماعات الفلسطينية المسلحة التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية، حيث حدثت عمليات اختطاف من الجانبين، وقد تحفظ الجيش اللبناني عن التدخل رغم مطالبة "حزب الكتائب" و"الحركة الوطنية اللبنانية" بالتحرك، كما عارض "رشيد الصلح" الفكرة، لأنه لم يكن يرغب في تكليف الحكومة بالإشراف على وقف إطلاق النار، وربما كانت دوافعه متأثرة من كون القيادة العسكرية العليا ومعظم ضباط الجيش كانوا مسيحيين، وهو ظرف يمكن أن يستفز الطرف الآخر².

استمرت الحملة العدائية والاشتباكات غير المنتظمة طوال شهر ماي بين منظمة التحرير الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة، والقوى المسيحية من جهة أخرى، حيث انتقلت الاشتباكات إلى مناطق أخرى من البلاد، خاصة إلى "طرابلس"، "صيدا" و"صور"، علاوة على ذلك، انتقلت الأزمة إلى الحكومة في 7 ماي 1975، حيث قدم ستة وزراء استقالتهم (معظمهم من المسيحيين)، ثم تبعهم خمسة آخرون في 12 ماي، وأكدوا أن الحكومة فشلت في التعاطي مع تلك الأحداث، مما اضطر "رشيد الصلح" جراء تلك الضغوط المستمرة من طرف الأحزاب السياسية إلى تقديم استقالته إلى الرئيس "سليمان فرنجية" في 15 ماي، ووافق الرئيس عليها، لكن طلب من "رشيد الصلح" البقاء في منصبه بصفة "رئيس وزراء مؤقت"³.

¹ نصار غلمية، أسباب وأسرار الحرب اللبنانية 1975 – 1976، [د. ن.]، بيروت، 1976 ص: 16.

² Tomas Michalak, "The Palestinians and the outbreak of civil war in Lebanon (1975)", *Asian and African studies*, Volume 22, Number 1, Ministry of Foreign and European Affairs of the Slovak Republic Hlboká cesta 2, Bratislava, Slovakia, 2013, p: 122.

³ Ibid, p: 122.

في 23 ماي 1975، شكل فرنجية حكومة عسكرية كمحاولة لتسوية الأزمة، وقد بادر وزير الداخلية الجديد، الجنرال "سعيد نصر الله"، إلى تظمين منظمة التحرير الفلسطينية، بأن لبنان ستحافظ على "نضال الشعب الفلسطيني وثورته الباسلة"، وسيواصل تطبيق الاتفاقيات المبرمة، كما وضع وزير الإعلام، الجنرال "موسى كنعان" أنه يقصد "اتفاقية القاهرة" عام 1969 و"بروتوكول ملكارث" عام 1973. وعلى الرغم من تلك التصريحات إلا أن "ياسر عرفات" شكك في نواياهما وخشي أن تكون محاولة لاستدراج المقاومة وإحكام سيطرتهم عليها، لذا عقد اجتماعاً طارئاً مع الفدائيين في سوريا ووضعهم في حالة تأهب، وهو ما أثار حفيظة السياسيين اللبنانيين بجميع انتماءاتهم، خاصة الموارنة وعلى رأسهم "ريمون إده"، فضلاً عن الحركة الوطنية اللبنانية. كما دعا رؤساء الطوائف الدينية الإسلامية رئيس الحكومة السني "نور الدين الرفاعي" إلى الاستقالة، كما عبرت سوريا للرئيس فرنجية عن قلقها، حيث أقدم في 28 ماي على تكليف رشيد كرامي على تكوين حكومة مدنية جديدة¹. وهكذا انتهى دور الحكومة العسكرية التي اعتُبرت الخيار الأخير للسلطات اللبنانية في مواجهة الأزمة.

نتيجة لما سبق، عادت الاشتباكات في نهاية شهر ماي بشكل متقطع في مخيم "تل الزعتر" و"الدكوانة"، واستمرت عمليات الخطف والقتل، مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى في مختلف المناطق، في تلك الأثناء اتسعت الحرب لتشمل "الدامور" و"حارة الناعمة"، حيث سقط من البلدين قتيلاً وسبعة جرحى، ومن بين القتلى "نعيم بردقان" المسؤول العسكري عن "تمور حزب الوطنيين الأحرار"².

في أوائل شهر جوان أقدم "حزب الكتائب" على إقامة الحواجز في "الحازمية" و"بيروت" واندلعت الاشتباكات في تلك المناطق وانعكست كذلك على محاور "تل الزعتر" و"الدكوانة" لكن ما لبث أن هدأ الوضع، لتندلع الاشتباكات مرة أخرى في 25 جوان في

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 522.

² نصار غلمية، المرجع السابق، ص: 21.

منطقة "الشيخ" حيث سقط 80 قتيلًا و25 جريحًا، وبذلك أصبحت المعارك أشد عنفًا، لذلك لجأت القوات المسيحية إلى تطويق مخيم "تل الزعتر" ثم تبعته بقصف مدفعي، ولم تستطع الهدنة التي فرضت في أوائل جويلية أن تستمر على هذه المحاور طويلاً، فانفجر الوضع في 28 أوت 1975، كما امتدت الاشتباكات وفي أوائل سبتمبر إلى شمال لبنان، ثم اندلعت في كل محاور بيروت بتاريخ 9 سبتمبر، واشتدت المعارك في مخيم "تل الزعتر" والمناطق المجاورة له خلال الفترة الممتدة ما بين 16 سبتمبر و14 أكتوبر 1975¹.

في خضم ذلك التصعيد، قررت جامعة الدول العربية عقد مجلس وزراء خارجية العرب لبحث أزمة لبنان، وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في 14 أكتوبر 1975 مذكرة إلى "لجنة الحوار الوطني"²، حيث تضمنت حرص المنظمة واهتمامها بوقف أعمال العنف في أسرع وقت لضمان عودة الأمن والاستقرار إلى البلاد، وحماية سيادته الوطنية ووحدة شعبه. منوهة إلى ضرورة بناء علاقات حسنة بين الشعبين الفلسطيني واللبناني يسودها الاحترام المتبادل، كما أكدت على عزم الفلسطينيين على تحرير وطنهم والعودة إلى أراضيهم ورفضهم للوطن البديل³.

لقد اقتضت المنظمة على إصدار المذكرة دون المشاركة في الاجتماع، ويرجع سبب عدم المشاركة حسب تصريح "فاروق القدومي" رئيس الدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية، إلى: "...أن هذا الاجتماع محاولة لإحراج الإخوة اللبنانيين، وإدخال العرب في

¹ الكتاب الأبيض اللبناني، وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية 1975 - 1976، بيروت، 1976، ص: (17 - 18).

² تشكلت في 24 سبتمبر 1975 برعاية سورية، هدفت إلى وقف الحرب وإعادة الهدوء والاستقرار إلى البلاد، ضمت عشرين ممثلاً أبرزهم: كمال جنبلاط، بيار الجميل، كميل شمعون، صائب سلام، رشيد كرامي، وريمون إده... وغيرهم. (ينظر: شفيق الرئيس، التحدي اللبناني 1975 - 1976، دار المسيرة، بيروت، 1978، ص: 126).

³ الكتاب الأبيض اللبناني، المصدر السابق، ص: (17 - 18).

معركة جانبية وتحويل أنظارهم عما يحدث في المنطقة من أحداث خطيرة، وعلى رأسها اتفاقية سيناء¹ بين مصر وإسرائيل².

شهدت هذه الفترة خروج مظاهرات حاشدة في 25 أكتوبر احتجاجاً على استمرار العنف، وتحديدًا في بيروت الغربية والضاحيتين الجنوبية والشرقية، بعدد، الأنطونية، حدث، الشويفات، سن الفيل والنبعة، كما تظاهرت النساء في برج حمود، ومار ميخايل، سد البوشرية، جديدة والدورة، وكذلك في الشمال والبقاع³. أن تلك المظاهرات لم تكن لتحقيق ما كانت تهدف إليه، إذ ما لبثت الاشتباكات أن تجددت بين قوى الحرب وبشكل أشد عنفا وفتكا من الأشهر الماضية.

3-2- مجزرة السبت الأسود ديسمبر 1975

في 6 ديسمبر 1975، اندلعت الأحداث المعروفة بمجزرة "السبت الأسود"، على إثر مقتل أربعة شبان مسيحيين، جرى العثور على جثثهم يوم 5 ديسمبر، كانوا قد اختطفوا في اليوم السابق في "الفنار" التابعة لقضاء "المتن"، كما عثر على شاب خامس مصاب بجروح خطيرة⁴. وما إن انتشر خبر هذا الحادث في الصباح، حتى نزلت إلى شوارع بيروت عناصر من ميليشيات "حزب الكتائب"، "حراس الأرز"، "النمور" وغيرها، حيث بدأوا عمليات الخطف والقتل على أساس الهوية؛ إذ كانوا يقتلون كل من صادفوه في طريقهم من المسلمين:

¹ هي اتفاقية جرى توقيعها بين مصر والكيان الصهيوني في سبتمبر 1975 - مهدت لتوقيع تسوية نهائية بين الطرفين، رفضتها منظمة التحرير الفلسطينية، لأنها لم تتطرق إلى القضية الفلسطينية ولم تأت على ذكر أي شروط أو التزامات بشأنها، كما حاولت تجاهل مكانة القضية الفلسطينية التي تعد محور الصراع في المنطقة العربية، أدت هذه الاتفاقية إلى زيادة التقارب بين منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا للتصدي لأي حل جزئي غير عادل. (ينظر: محمد أحمد جبر خليفة، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم مشروع كياني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي، إشراف: عبد العزيز عياد، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، السنة الجامعية 2005، ص: 88).

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 124.

³ Report of the international center for transitional justice, Lebanon's Legacy of Political Violence: a mapping of serious violations of international human rights and humanitarian law in Lebanon, 1975 - 2008, international center for transitional justice, Beirut ,September 2013, p: 11.

⁴ Ibid, p: 11.

"الشيعية، الدروز، السوريين والفلسطينيين..."، حتى وصل عدد القتلى إلى نحو 200 شخص¹.

يصف "جوزيف سعادة" أحد الجناة كيف كانوا يقتلون المسلمين قائلًا: "... يومذاك عدنا لا نشبه البشر في شيء... بطلقة واحدة في الرأس من مسدس أو كلاشينكوف، كان المارة المسلمون ومعظمهم من عمال المرفأ، يقتلون بلا تمييز. كنا نكدّس الجثث في شاحنة مغطاة يتولى أمر قيادتها ثم إفراغ حمولتها من أعلى أحد الجسور شبّان آخرون. كنا نقتل بلا هوادة وكان قصَب السَّبْق (الفائز) لمن يتلطحخ بالدماء أكثر من سواه..."².

ردًا على مجزرة "السبت الأسود" قادت "الحركة الوطنية اللبنانية"، بالتنسيق مع بعض فصائل المقاومة الفلسطينية، ما عرف حينها بـ: "حرب الفنادق"، التي كان الهدف منها الحد من تصعيد ردود الفعل الطائفية ومحاولة ضبطها ما أمكن وتصوير الحرب على أنها ذات طابع سياسي، وحصرها في إطار عسكري ذي أهداف سياسية يمنع الحاق الضرر والخطف الطائفي بالمدنيين المسيحيين المتواجدين في المناطق الإسلامية، وقد تمكنت هذه الاستراتيجية من احتواء ردود الفعل الطائفية على مجزرة "السبت الأسود"، لكنها أدت إلى اتساع مجال الحرب والإبادة³، فقد تمكنت القوات اللبنانية الفلسطينية المشتركة نتيجة "حرب الفنادق"، من الاستيلاء على منطقة الفنادق التي كانت تدعى المنطقة الكتائبية الرابعة⁴.

3-3- حصار المخيمات الفلسطينية جانفي 1976

بحلول عام 1976، دخلت الحرب الأهلية اللبنانية مرحلة أخرى من التصعيد، خاصة بعد التحاق جميع فصائل "منظمة التحرير الفلسطينية" المسلحة بصفة رسمية بالقتال الذي اندلع قبل نحو سنة في مختلف المناطق اللبنانية، معلنة عدم جدوى كل اتفاقيات ومبادرات

¹ شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص: 156.

² جوزيف سعادة، المصدر السابق، ص: 13.

³ ألبرت منصور، موت جمهورية، دار الجديد، بيروت، 1994، ص: 79.

⁴ شفيق الرئيس، المصدر السابق، ص: 164.

وقف الحرب، إثر إقدام القوات المارونية بتاريخ 4 جانفي 1976 على منع وصول المؤونة إلى المخيمات التي تقع شمال شرق بيروت وتحديدًا مخيمي "تل الزعتر" و"جسر الباشا"¹، وقد وجهت القيادة الفلسطينية والحركة الوطنية تحذير لفك الحصار، وعلى الرغم من وعد السلطات اللبنانية بفكه إلا أن محاولاتها باءت بالفشل. في يوم 5 من الشهر نفسه أجرى "ياسر عرفات" العديد من الاتصالات من أجل إيجاد طريقة لنقل المواد الغذائية إلى المناطق المحاصرة، غير أن اتصالاته جوبهت بالمماطلة من طرف القوى المارونية²، وعليه عزم الفدائيون الفلسطينيون على فك الحصار عن المخيمات بأنفسهم، بتنفيذ هجوم مضاد يوم 8 من الشهر نفسه على منطقة "الحازمية" ذات الأغلبية المسيحية³.

في 12 جانفي 1976، امتد الحصار إلى مخيم "ضبية"، الذي يسكنه حوالي 1500 لاجئ فلسطيني، أغلبهم من المسيحيين⁴، حيث وضعت الميليشيات المارونية مجموعة من الشروط لفك الحصار عنه منها: "نزع السلاح من المخيم، وإخضاعه لإشراف الدولة"، ثم قامت باقتحامه في 14 جانفي⁵ من قبل حوالي ألف مسلح، حيث قام هؤلاء أثناء الاقتحام بقتل الراهب "حنا أبو حمرا" الكاهن الأرثوذكسي الفلسطيني الأصل، وهو راعي "جديدة"، "مرجعيون" و"صور"، وامعائًا في التخريب قصفت ميليشيات الكتائب وحلفاؤها الكنيسة والمدرسة الإنجيلية، ومدرسة البعثة البابوية⁶.

لقد سقط مخيم ضبية باكرا في يد القوى اليمينية، في حين ظلّ مخيمي "تل الزعتر" و"جسر الباشا" صامدان لمدة أطول، ويرجع سبب ذلك حسب بعض شهود العيان إلى عدم إبداء سكانه أية مقاومة؛ لأنّ جلهم كانوا من المدنيين غير المنخرطين في العمل الفدائي.

¹ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 130.

² حسين فارس، المرجع السابق، ص: 75.

³ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 130.

⁴ Report of the international center for transitional justice, Op. Cit, p: 13.

⁵ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 131.

⁶ "مخيم ضبية نبذ الطائفية فكان الحصار والاقتحام"، جريدة القبس، ع: 1329، الكويت، 31 جانفي 1976، ص: 13.

يروى "عيد حداد" أحد الناجين من مجزرة مخيم "ضبية" - نقلا عن "رحاب كنعان" - أنه لم يكن حينذاك في المخيم مسلحون رسميون سوى 3 من رجال المقاومة كانت بحوزتهم أسلحة خفيفة، وبرفقتهم عدد محدود من المسلحين غير الرسميين من أهالي المخيم الملتحقين بالتنظيمات الفلسطينية، كان تسليحهم من أجل تثبيت الهوية الفدائية الفلسطينية لهذا المخيم الفلسطيني¹.

لقد أدى تأزم الوضع إلى عقد "قمة عرمون" الإسلامية في 16 جانفي، حيث أجمع المشاركون في تلك القمة على "... استنكار المواقف التصعيدية المؤسفة التي اتخذتها الميليشيا المارونية، ولاسيما الحصار التمويني الذي فرض على المخيمات الفلسطينية في بيروت الشرقية والأثار السيئة التي ترتب عليها من قتل وتهجير أثناء اقتحام الكتائب لمخيم ضبية"².

استمر الحصار التمويني إلى غاية 28 جانفي 1976، حيث جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار، وفك الحصار على مخيمي "تل الزعتر وجسر الباشا"؛ فأدخلت القوافل التموينية إلى "تل الزعتر"، الذي استطاع المقيمون فيه تجاوز هذه التجربة المأساوية، لكنه بقي "جزيرة في بحر تتلاطم أمواجه بالعداء" - على حد وصف الباحث "حسين فارس"³ -، لأنه كان محاط بالأحياء المسيحية، التي كانت تحت سيطرة قوات "حزب الكتائب" وحلفائها، أي كان معزولا عن باقي المناطق التي يقطنها المسلمون، وهذا ما جعله أكثر عرضة للحصار التمويني والعسكري.

إن فرض قوات الكتائب حصارها على المخيمات الفلسطينية في شرقي العاصمة من جهة، وإقدام الفدائيين الفلسطينيين على تهجير المسيحيين من قرى البقاع والشمال ومن

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 64.

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 131.

³ حسين فارس، المرجع السابق، ص: 77.

بلدات على الساحل بين "خلدة" و"الحية" من جهة أخرى، كانت جميعها أحداث توحى بعمق الخلاف بين الجانبين واستحالة تحقيق التعايش بينهما¹.

في أعقاب تلك المعارك ظل الكتائبون مركزين هدفهم على الفلسطينيين، حيث اتهموهم بالتدخل بصفة مباشرة في الشؤون الداخلية للبنان، إذ ومع مطلع شهر فيفري دعا "بيار الجميل" إلى ترحيل الفلسطينيين من لبنان إلى الدول العربية المجاورة، فيما ظلت سياسة الرئيس "سليمان فرنجية" تجاري القوات اليمينية. لم يكن لدى المكتب السياسي لحزب الكتائب من خيار لتسوية الأزمة، سوى الدعوة إلى "وحدة قوة الدولة وإرادتها" وتحميل المسلمين مسؤولية ضعفها².

في خضم تلك التطورات، بدأ الجيش اللبناني في الانقسام طائفيًا، حيث تمرد أغلب الجنود المسلمين في البقاع، الشمال والجنوب على القيادة بزعامة ضابط صف وضباط، وهكذا ظهر "جيش لبنان العربي" بقيادة "أحمد الخطيب"، الذي تسانده حركة فتح وتموله ليبيا، مما زاد في تأجج الحرب على جميع الجبهات³، تبعه إعلان من دمشق عن "الوثيقة الدستورية" في 14 مارس 1976، بعد لقاء جمع حافظ الأسد بفرنجية وكرامي. لكن الوثيقة لم ترض الأطراف المتقاتلة أو توقف القتال⁴.

3-4- التدخل السوري في الأزمة اللبنانية

3-4-1- غير المباشر

لقد تدخلت سوريا منذ بداية الحرب قصد وقف القتال حقنًا للدماء وسعيًا لتحقيق المصالحة، باعتبارها الدولة الأقرب إلى لبنان والتي يمكنها أن تؤثر في مجرى الأحداث نظرًا

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 273.

² فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: 337.

³ المرجع نفسه، ص: 337.

⁴ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 273.

لمكانتها لدى الفلسطينيين والفريق المساند لهم من المسلمين، ونظرا للعلاقة الطيبة التي تربط الرئيسين "سليمان فرنجية" و"حافظ الأسد"¹.

كان التدخل السوري الذي أعلن عنه رسميا بتاريخ 24 ماي 1975 سياسياً بالدرجة الأولى، وهذا عبر إيفاد البعثات باستمرار إلى لبنان، برئاسة وزير الخارجية السوري "عبد الحليم خدام" وزيارة القيادات اللبنانية العليا لسوريا، غير أنّ هذا التدخل سرعان ما تحول إلى تدخل عسكري عندما قامت بتاريخ 18 جانفي 1976 باستقدام كتيبتين من "جيش التحرير الفلسطيني" إلى لبنان، نتيجة استمرار عمليات القتل والخطف، سيما عقب تنفيذ قوات الكتائب والنمور الأحرار هجوماً على منطقة الكرنيتينا - المسلخ، وارتكابها لعدة مجازر ضد الفلسطينيين واللبنانيين². خاضت هذه القوات اشتباكات حاسمة في "زغرتا"، "البقاع" و"الدامور"، ساهمت في تحقيق الانتصار لصالح المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية، وقد رحب جميع الفرقاء بالجهود السورية التي استهدفت حينها تحقيق الإصلاح السياسي والاجتماعي وإرساء شرعية المقاومة الفلسطينية وحققها في الوجود وتنسيق علاقتها مع السلطات اللبنانية وفقاً لاتفاقية القاهرة³.

في 3 مارس 1976، دخلت قوات فلسطينية إضافية إلى لبنان كانت متمركزة في سوريا، قدرت بنحو 2000 مقاتل، وهو ما ضاعف عدد أفراد "جيش التحرير الفلسطيني" في لبنان. لكن سوريا خلال هذه المرحلة غيرت تحالفاتها، حيث قررت في 15 مارس 1976 مجابهة الهجوم الذي شنته القوات اللبنانية الفلسطينية وجيش لبنان العربي بقيادة "أحمد الخطيب" للسيطرة على قصر "بعدا"، بعد أن أوعزت إلى "جيش التحرير الفلسطيني" ومنظمة "الصاعقة" الفلسطينية الموالية لها بقطع الطريق على المهاجمين⁴.

¹ فؤاد عون، لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1988، تشرين 1990، ط2، [د.ن.]، بيروت، 2010، ص: 31.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 73. أيضاً: (فؤاد عون، المرجع السابق، ص: 31).

³ غازي حسين، المرجع السابق، ص: 180.

⁴ فؤاد عون، المرجع السابق، ص: 32.

نلاحظ أن التدخل السوري في الحرب الأهلية اللبنانية في أثناء مراحله الأولى قد اعتمد استراتيجية التدخل بالوكالة؛ من خلال الاستعانة بقوات الفصائل الفلسطينية الخاضعة لسوريا، عبر ارسال عدد من كتائب قوات "جيش التحرير الفلسطيني" و"الصاعقة"، غير أنها لم تفلح في السيطرة على الوضع، وعليه اتخذت تدخلاتها اللاحقة أبعادًا أخرى، خاصة وأن تدخلها الأول لم يجابه بمعارضة قوية سواءً من طرف القوى الداخلية أو الخارجية.

3-4-2- التدخل العسكري المباشر:

ردًا على تصاعد موجة انتصارات الحركة الوطنية على القوات المارونية في ربيع عام 1976، قررت الحكومة السورية التدخل العسكري المباشر نيابة عن الحكومة اللبنانية القائمة، من أجل منع انتصار القوات المشتركة (اللبنانية - الفلسطينية)¹.

ترجع أسباب التدخل السوري لنصرة الموارنة وفقًا لبعض التفسيرات إلى ما يلي:

- القلق من تحالف القوى اليمينية المسيحية اللبنانية مع الكيان الصهيوني.
- الخوف من غزو الجيش الصهيوني لسوريا مرورًا بلبنان.
- الرغبة في السيطرة على المقاومة الفلسطينية.
- الرغبة طويلة الأمد للرئيس السوري "حافظ الأسد" في إنشاء سوريا الكبرى، التي تتكون من سوريا، لبنان، الأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية².

¹ Kyle L. Greenheck, Civil wars hijacked : a case study of the Lebanese civil, Master's theses, Naval postgraduate school, Monterey, California, June 2016, p: 18

² Salam Khoury Elsafi, La Finul et les conflits Israélo-Libanais (1978 – 2010), enjeux et leçons d'une opération de la paix de l'organisation des nations unies, mémoire présenté comme exigence partielle de la maitrise en science politique, Université du Québec, Montréal, Mai 2013, p: 33.

انطلاقاً مما سبق، أرسل "حافظ الأسد" في 1 جوان 1976 إلى الأراضي اللبنانية قوة عسكرية قدرت بنحو 4000 جندي مع 250 دبابة¹، وهذا بعد أن أجرت حكومته عدة اتصالات تنسيقية بين مختلف القادة اللبنانيين وعلى رأسهم الرئيس فرنجة الذي وافق على التدخل²، كما أنها حصلت قبل تدخلها العسكري المباشر على موافقة ضمنية من الحكومتين الأمريكية والصهيونية³.

إن موافقة الكيان الصهيوني على التدخل العسكري السوري في لبنان أثار العديد من التساؤلات، إذ كان من المنتظر أن يمنعها من هذا التدخل، لكن يبدو أن موقفه له ما يبرره، وهذا ما يتضح من تصريح رئيس وزراء الكيان الصهيوني "إسحاق رابين" الذي جاء فيه: "إن إسرائيل لا تجد سبباً يدعوها لمنع الجيش السوري من التوغل في لبنان، فهذا الجيش يهاجم الفلسطينيين، وتدخلنا عندئذ سيكون بمثابة تقديم المساعدة للفلسطينيين، ويجب علينا ألا نزعج القوات السورية أثناء قتلها للفلسطينيين، فهي تقوم بمهمة لا تخفى نتائجها الحسنة بالنسبة لنا"⁴؛ أي أن الكيان الصهيوني تلمس في التدخل السوري ما يخدم أهدافه الرامية إلى إضعاف الوجود الفلسطيني في لبنان ودحره، لذا اعتبر تدخله بمثابة نجدة للفلسطينيين وحمايتهم من الآلة الحربية السورية.

لقد مال ميزان القوى بعد التدخل العسكري السوري في لبنان لمصلحة التحالف السوري - اليمني، وراح الوضع يزداد سوءاً بعد سقوط "تل الزعتر"، "النبعة" و"المتن" وتقدم القوات السورية إلى "بحمدون"، لذا طالبت قيادات المقاومة الفلسطينية بضرورة أن يكون هناك تدخل عربي لإيقاف الزحف السوري، كما حصل صدام عنيف بين القوات السورية

¹ ايلين مطر محمد السعيد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: صالح جعول جويعد السراي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، السنة الجامعية 2013، ص: 114.

² Salam Khoury Elsaifi, Op. Cit, p: 33.

³ Kyle L. Greenheck, Op. Cit, p: 18.

⁴ وليد نور، حرب لبنان: حقيقة ما جرى بين حزب الله وإسرائيل رؤية شرعية وسياسية، مركز النور للدراسات الإنسانية، بيروت، 2006، ص: 18.

ومنظمة الصاعقة من جهة والمقاومة وجيش لبنان العربي والحركة الوطنية من جهة أخرى على جبهات "صيدا"، "الجل"، "بيروت" و"الشمال"، حيث أدى ذلك إلى تكثيف التحرك العربي لإيقاف الدور السوري المتفرد في الأزمة اللبنانية، في حين ناشد "ياسر عرفات" الملوك والرؤساء العرب التدخل لوقف ما أسماه المذبحة الجديدة التي تتعرض لها المقاومة الفلسطينية والشعبين اللبناني والفلسطيني. داعيا إياهم إلى ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي لمعالجة الموقف¹.

حيال ذلك الوضع، استجابت بعض الدول العربية لطلب ياسر عرفات بضرورة الالتقاء لإنهاء الحرب التي دامت أكثر من 19 شهراً، وقد تمخضت الاتصالات العربية عن عقد مؤتمر القمة السداسي في الرياض في 16 أكتوبر، حيث حضرته كل من: مصر، لبنان، سوريا، الكويت، السعودية ومنظمة التحرير الفلسطينية²، وقد توصل المجتمعون إلى الإقرار بنهاية الحرب والتأكيد على تطبيق اتفاقية القاهرة لعام 1969 وتشكيل "قوات الردع العربية"³ للإشراف على إرساء السلام في البلاد، كما ترتب عنها ما عرف بـ: "اللجنة الرباعية"، التي ضمت كلا من السعودية، سوريا، مصر والكويت. حيث جرى التأكيد على قرارات قمة الرياض في قمة القاهرة (25 - 26 أكتوبر 1976)⁴.

نستنتج مما سبق، أن الحرب الأهلية اللبنانية خلال السنتين (1975 - 1976)، استهدفت الوجود الفلسطيني، على الرغم من أن منظمة التحرير الفلسطينية تحفظت في البداية عن الدخول في مواجهة مباشرة ضد القوى المسيحية، وكانت عملياتها دفاعية بالدرجة

¹ سؤدد عبد الحسين سبتي الربيعي، "موقف العراق من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1976"، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، ع 3، الجمعية العلمية العراقية للمخطوطات، بغداد، سبتمبر 2020، ص: 205.

² سامي منصور، المصدر السابق، ص: 140.

³ تكونت من 1500 جندي سعودي، 2000 جندي سوداني، 500 جندي إماراتي، 800 جندي ليبي و25 ألف جندي سوري، حيث تمركزت في بيروت الشرقية والغربية، ما عدا منطقة الجنوب، التي كان الكيان الصهيوني يسيطر عليها هيمنته غير المشروعة وفقاً لاتفاقية الخطوط الحمراء. (ينظر: عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 282 - 283).

⁴ المرجع نفسه، ص: 282.

الأولى لصدّ الاعتداءات التي كانت تستهدف المدنيين بشكل عشوائي في المخيمات، لكن مع تفاقم الحرب أصبحت طرفاً مباشراً فيها، وهو ما زاد من مآسي اللاجئين الفلسطينيين.

4- انعكاسات حرب السنتين (1975 - 1976) على اللاجئين الفلسطينيين

4-1- تدمير المخيمات

ظلت المخيمات الفلسطينية في لبنان منذ إنشائها تعد مصدر قلق كبير للقوى السياسية اللبنانية المعارضة للوجود الفلسطيني، وذلك خشية أن ينتهي بهم الأمر إلى التوطين الذي سيفضي لا محالة إلى الإخلال بموازن القوى المختلفة في البلد، لذا دعا باستمرار إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعيداً عن الأراضي اللبنانية، دون أدنى اعتبار لطبيعة الحل؛ لأن هدفهم يتمحور بالدرجة الأولى حول إنهاء قضيتهم وإزالة المخيمات، وقد جرى بالفعل إزالة بعضها خلال السنوات الأولى من اللجوء بافتعال ذرائع مختلفة، ومع اندلاع الحرب الأهلية أصبحت الظروف مهياة بشكل أكبر لتحقيق تطلعاتهم، حيث جرى استهداف المخيمات بشكل مباشر، مما أدى إلى تدمير مخيمين رئيسيين وأجزاء من مخيمات أخرى، نورد ذكرها فيما يلي:

4-1-1- التدمير الجزئي لمخيم "ضبية"

في 14 جانفي 1976 اقتحم الكتائبون و"حراس الأرز" الذين كان شعارهم: "يجب على كل لبناني أن يقتل طفلاً فلسطينياً" مخيم ضبية، الذي كان يقيم فيه نحو 2600 لاجئ فلسطيني، حيث شرعوا بقيادة "بشير الجميل" شخصياً في جمع أهالي المخيم واقتادوهم إلى ملعب "الإشلي"، ثم عزلوا النساء والأطفال عن الرجال، وأوعز الجميل إلى قواته بحفر حفرة كبيرة بالجرفات وسط الملعب، لتكون مقبرة جماعية لسكانه بعد قتلهم، وتبقى الجرافات الأخرى متأهبة لجرف المخيم بأكمله¹.

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص ص: (62 - 64).

شرعت القوات اليمينية في مساءلة بعض الرجال ثم قتلتهم، وهو ما أسفر عن قتل نحو 70 رجلاً بينهم 12 صبياً لا يتعدى سنهم 15 سنة، بعدها فرضت سيطرتها عليه بالكامل ونهبت البيوت وهدمتها، وأُجبر الأغلبية ممّن بقي على قيد الحياة على مغادرة المخيم¹؛ إذ انخفض عدد سكانه من 580 إلى 382 عائلة، ومن 2566 فرد إلى 1778 وفقاً لإحصائيات مارس 1976²، حيث باعت القوات اليمينية بيوتهم بـ 5000 ليرة لبنانية، وظلّ الجزء المتبقي منه تحت سيطرتها حتى عام 1989³.

4-1-2- مخيم جسر الباشا

كان مخيم "جسر الباشا" يقطنه في الأشهر الأولى من الحرب، نحو أربعة آلاف فلسطيني، معظمهم من المسيحيين الكاثوليك⁴، وفي ظل احتدام الحرب تعرض في جانفي 1976 إلى حصار تمويني، وهو ما أدى إلى انهيار دفاعاته. وبتاريخ 29 جوان 1976، جددت القوات اليمينية المسيحية وأبرزها "حزب الكتائب"، "النمور" "جيش تحرير زغرتا" و"حراس الأرز" حصارها للمخيم تزامناً مع حصار مخيم "تل الزعتر"⁵. وقد تمكنت من اقتحامه بعد عشرة أيام من القتال بحيث مارست ضد سكانه جميع أنواع الاجرام، القتل الجماعي وهدم البيوت⁶، وقد بلغ عدد الضحايا نحو 200 قتيل⁷.

أشار العديد من المؤرخين وعلى رأسهم اليهودي "إسرائيل شاحاك" Israel Shahak " إلى أن قوات اليمين المسيحية التي فرضت حصارها على المخيم حينذاك، كانت مدعمة

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 63.

² يوسف حداد، "مخيم ضبية 1949 - 1977"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 79، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1978، ص: 113.

³ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: 63.

⁴ سمير قصير، حرب لبنان...، المرجع السابق، ص: 221.

⁵ موقع فلسطيننا، المجازر الإسرائيلية - مجزرة جسر الباشا. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2024، الساعة: 12:11، متاح على الرابط: <https://pal48.ps/ar/article/845>

⁶ فيلم تل الزعتر الوثائقي، الأرشفة الفلسطيني، 1977. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2024، الساعة: 23: 13 متاح على الرابط: <https://pal48.ps/ar/article/845>

⁷ موقع فلسطيننا، المرجع السابق.

كذلك من الولايات المتحدة الأمريكية والكيان الصهيوني، بهدف إضعاف المدافعين عنه، حتى تتسنى لهم إمكانية تدميره وإزالته نهائياً، وهذا ما حدث بالفعل، وقد ظل مرتكبو تلك المجازر دون محاكمة¹، بالرغم من ارتفاع العديد من الأصوات التي طالبت بذلك؛ لكن مدامت سلطة القرار المتعلقة بتفعيل القانون الدولي ضد مرتكبي تلك المجزرة في يد الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت من مخططيها ومنفذيها، فإنه لا أحد يستطيع محاسبتهم أو إدانتهم بانتهاك مبادئ القانون الدولي، ولو أنه كان هناك أدنى احتمال لقدرة الأطراف الأخرى على محاكمتهم لما أقدموا على ارتكابها.

4-1-3 مخيم تل الزعتر

يعتبر مخيم "تل الزعتر" من أكبر المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث وصلت مساحته عام 1976 إلى 10 كم²؛ بلغ عدد المقيمين فيه خلال العام نفسه نحو 31 ألف نسمة (17 ألف فلسطيني و14 ألف لبناني)²، تميز بموقع استراتيجي، حيث كان يقع شمال خط بيروت - دمشق، أي أنه كان متوغلاً داخل الحدود التي تسعى القوى الطائفية المسيحية لفرض هيمنتها عليها، لتأمين طريقها نحو وزارة الدفاع في "اليرزة" والقصر الجمهوري في "بعدا"³.

كان "بشير الجميل" ناقماً على سكان المخيم؛ لأنه احتجز عام 1969 على أحد الحواجز الفلسطينية بالقرب منه، واقتيد إلى داخله، وهذا ما أدى إلى تعميق عدائه للفلسطينيين وعلى مخيم "تل الزعتر" بالذات⁴.

¹ بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 29 حزيران.. ذكرى مجزرة مخيم الباشا، 30 جوان 2018. تمت لزيارة يوم: 12 - 06 -

2023، الساعة 17:18، متاح على الرابط: <https://refugeesps.net/post/8725/29>

² محمد سرور زين العابدين، المرجع السابق، ص: 47.

³ جمال واكيم، المرجع السابق، ص: 116.

⁴ المرجع نفسه، ص: 116.

فرض الحصار على المخيم من طرف القوات اليمينية بدعم "أنطوان بركات"، الذي انشق عن الجيش اللبناني¹ وبالتنسيق مع القوات السورية، من 22 جوان حتى 12 أوت 1976؛ حيث دام الحصار لمدة 52 يوماً²، قامت خلالها قوات "الجبهة اللبنانية" بقصف المخيم بنحو ستين ألف قذيفة وبتجويح أهاليه، ومنع دخول المؤن إليه³، كما أن القوات المشتركة (اللبنانية - الفلسطينية) لم تتمكن من فك الحصار عنه بسبب تصدي المدفعية السورية لجميع محاولاتها⁴.

حيال ذلك الوضع، تدخلت "قوات الردع العربية"، التي كانت قد دخلت لبنان وعقدت مفاوضات نتجت عنها هدنة في 6 أوت 1976، تقضي بخروج المقاتلين والمدنيين من المخيم دون الاستسلام لقوات الأحزاب المسيحية، على أن تتكفل قوات الردع العربية ومنظمة الصليب الأحمر اللبناني بتأمين وسائل النقل اللازمة لخروجهم منه. لكن في 7 أوت، غدرت القوات المسيحية بالمدنيين العزل الذين كانوا قد ركبوا الحافلات والشاحنات استعداداً للمغادرة، ونكثت بالاتفاق، حيث بدأت بقصف قوافل اللاجئين، كما بدأت في الوقت نفسه بإيقاف الشاحنات وإنزال الشبان منها وقتلهم أو اختطافهم وأخذهم إلى جهات مجهولة. بعدها اقتحمت المخيم وارتكبت مجزرة كبيرة بحق المدنيين العزل⁵.

لقد انتهى حصار مخيم "تل الزعتر" بارتكاب مجزرة فظيعة في حق سكانه، إذ قدر عدد الضحايا بنحو 2500 فلسطيني، فضلاً عن الآلاف من الجرحى، كان أغلبهم ضحايا القصف المدفعي الذي استمر طيلة مدة الحصار، لكن هناك من قتل جراء ظروف الحصار المأساوية، خاصة قلة الماء والأدوية، وأثناء استسلام المخيم وإخراج نحو 15 ألف فلسطيني

¹ بسام الكعبي، أربعون عاماً على المجزرة: مخيم تل الزعتر يقاوم التغييب، [د. ن]، حيفا، أوت 2016، ص: 16.

² سامي منصور، المصدر السابق، ص: 139.

³ جمال واكيم، المرجع السابق، ص: (116 - 117).

⁴ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 152.

⁵ جمال واكيم، المرجع السابق، ص: (116 - 117).

ممن كانوا داخله، تعرض نحو ألف شخص منهم للقتل العشوائي، كما تعرضت النساء للاغتصاب وشوهت جثث العديد من الضحايا (ينظر الملحق رقم: (17)، ص: 642)¹.
تعليقا على ما جرى من مجازر فظيعة في حق سكانه، يقول الكاتب البريطاني "باتريك سيل" - نقلا عن محمد داود علي-: "كانت أولى المجازر التي ارتكبتها عرب ضد المدنيين الفلسطينيين، ونموذج مُسبق لما سيجري في صبرا وشاتيلا عام 1982"².

لقد كشفت معركة "تل الزعتر" حقيقة مختلف القوى السياسية اللبنانية، كما تجلت حقيقة المواقف العربية المتناقضة فيما بينها؛ فالذين كانوا يدعون دعمهم للنضال العربي ويؤيدون الحركة الوطنية (سوريا) أضحوا سندا للموارنة وفي صف واحد معهم ومع الكيان الصهيوني والولايات المتحدة³.

4 - 2- التهجير القسري للاجئين الفلسطينيين من مخيماتهم

لقد ترتب عن حرب السنتين تهجير الآلاف من الفلسطينيين من مخيماتهم الأصلية، خاصة أهالي المخيمات التي تعرضت للتدمير الكلي أو الجزئي نذكر منها: "ضبية، تل الزعتر" و"جسر الباشا"، فقد حرصت القوات اليمينية بعد اجتياحها للمخيمات على تهجير كل من تبقى منهم على قيد الحياة قصد إزالة مخيماتهم من الوجود، وهنا لابد أن ننوه إلى أسلوبها المعتمد في التهجير الذي كان أقرب ما يكون للأساليب الصهيونية ضد أهالي القرى الفلسطينية عام 1948.

ضمن هذا السياق، نشير إلى أنه وبعد سقوط مخيم "جسر الباشا" في يد القوات اليمينية وتدميره تدميرا كاملا، اضطر عدد كبير من سكانه الناجين من مجازر القتل

¹ سمير قصير، حرب لبنان ...، المرجع السابق، ص: (226 - 227).

² محمد داود العلي، المرجع السابق، ص: 10.

³ سامي منصور، المصدر السابق، ص: 139.

الجماعي إلى النزوح إلى مخيم "تل الزعتر"، وما تبقى منهم تشتت بين المخيمات وبعض المناطق الغربية لبيروت¹.

يذكر أن مخيم "تل الزعتر"، وبعدما تمكنت القوى اليمينية من اقتحامه والسيطرة عليه، أخذت جرافات "الكتائب" مباشرة في تدمير منازل المهدمة ثم سوتها بالأرض، كما جرى تهجير ما تبقى من لاجئيهم ممن هم على قيد الحياة إلى "البقاع" و"بعلبك" ثم "الدامور الساحلية" قرب "بيروت"، ليرحلوا منها فيما بعد إلى بيوت من صفيح قرب مخيم "البدوي" في طرابلس شمال لبنان، كما انتقل بعضهم تدريجياً بداية من أوت 1976 إلى غاية منتصف الثمانينيات إلى العاصمة الألمانية "برلين"².

إضافة إلى ذلك هناك من فضّل النزوح إلى المخيمات الفلسطينية القريبة من العاصمة بيروت، منها مخيمي "برج البراجنة" و"شاتيلا"، حيث اضطروا في بادئ الأمر إلى مشاركة بعض الأهالي مساكنهم، أو إلى استئجار مساكن شاغرة، ومنهم من أجبر عدة مرات إلى الانتقال من مسكن إلى آخر داخله³.

علاوة على ما تقدم، كان هناك نحو 10 آلاف فلسطيني يعيشون في النبعة والكرنتينا، وهؤلاء اضطروا إلى الفرار نحو الجزء الغربي من بيروت عندما أغارت الكتائب على المنطقة بعد أن دمرت أغلب الملاجئ⁴.

¹ رحاب كنعان، المرجع السابق، ص: (71 - 72).

² بسام الكعبي، المرجع السابق، ص: 32.

³ ريبكا روبرتس، "التركيبة القروية في مخيم برج البراجنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 44، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2000، ص: 129.

⁴ Mahmoud El Ali, "Overview of Palestinian Forced Displacement in and from Lebanon 1948 – 1990", Al majdal, No: 44, BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Bethlehem, Summer – Autumn 2010, p: 26.

ثانياً: غزو الجنوب اللبناني (عملية الليطاني)¹ 14 مارس 1978

بعد اندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، بدا للكيان الصهيوني أن الظروف أصبحت مهيأة له أكثر من أي وقت مضى لتنفيذ مخططاته ضد الفلسطينيين، حيث قدم الدعم العسكري للقوى اليمينية المعارضة للوجود الفلسطيني في لبنان منذ المراحل الأولى للحرب، وراح يحرض على تعميق الخلافات القائمة بينهما، لكنه تقاجاً مع مطلع عام 1977 باستتباب الأوضاع وعودة الهدوء بصفة نسبية إلى البلاد دون أن تتحقق غايته الأساسية المتمثلة في تقويض الوجود الفلسطيني في لبنان، لذا خطط للقيام بعملية عسكرية واسعة على الجنوب اللبناني عام 1978.

1- الأسباب:

1-1 - اجتماع شتورا سبتمبر 1976

لقد بدأ الكيان الصهيوني في التحضير لاجتياح لبنان منذ "اجتماع شتورا" في سبتمبر 1976 وقمتي الرياض والقاهرة إبّان شهر أكتوبر من العام نفسه، وذلك نتيجة عودة المفاوضات بين "منظمة التحرير الفلسطينية وسوريا"، من أجل إيجاد حل للأزمة القائمة بينهما، واستئناف العمليات الفدائية الفلسطينية انطلاقاً من الجنوب اللبناني تنفيذاً لاتفاقية

¹ نسبة إلى نهر الليطاني، وهو أطول الأنهار اللبنانية، يبلغ طوله 170 كم، ومساحة حوضه 2175 كم²، يصل حجم تصريفه السنوي نحو 987 مليون م³، ينبع من مجموعة من الينابيع تعرف باسم "ينابيع العليق"، التي تقع على بعد 10 كم غرب مدينة بعلبك، يمر بسهل البقاع متجهاً إلى الجنوب ليشكل "بحيرة القرعون"، ثم يتجه نحو قلعة الشقيف (وادي الخردلي العميق)، نحو الغرب ليصب عند القاسمية ليروي السهول الساحلية. (ينظر: علي فاعور، أطلس لبنان، المؤسسة الجغرافية، بيروت، 2007، ص: 24). أيضاً: (المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، حوض نهر الليطاني، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2024، الساعة: 12: 13، متاح على الرابط: <https://www.litani.gov.lb/ar-ib/aboutIrb>)

القاهرة 1969، فكانت تلك التحولات سبباً لتغيير الكيان الصهيوني موقفه من التدخل السوري في لبنان¹.

تمثل أول ردّ صهيوني على اجتماع "شتورا" في توثيق علاقته بالقوى اليمينية المسيحية، ولاسيما تلك المتمركزة في المناطق الحدودية بين لبنان وفلسطين بقيادة "سعد حداد"²، من خلال إقدام "لجنة الشؤون الخارجية" الصهيونية بتاريخ 2 أوت 1977، على تشكيل لجنة خاصة لقضايا الجنوب اللبناني، التي أولت أهمية كبرى للجنوب اللبناني ولقوات "سعد حداد" باعتبارهما جزءاً أساسياً من استراتيجيتها في التصدي للأخطار التي تهدد أمنها الداخلي، حيث أمّدت حداد والقوى اليمينية المتحالفة معهم بمساعدات عسكرية ولوجستية قدرت بـ: 100 مليون دولار أمريكي، وفي هذا الصدد، صرح مستشار الأمن القومي "أريئيل شارون Ariel Sharon" في أثناء زيارته لسعد حداد في الجنوب اللبناني، قائلاً: "إن حرب لبنان هي حرب إسرائيل"³، وعليه تنامت ثقة حداد بالصهاينة وتوطدت علاقته معهم⁴.

1-2- عملية كمال عدوان مارس 1978

لقد أعاققت حرب السنتين في لبنان (1975 - 1976) الفدائيين الفلسطينيين عن الاستمرار في تنفيذ عملياتهم ضد الاحتلال الصهيوني، فقد شهدت تلك الفترة ظهور العديد من المؤامرات ضد المقاومة الفلسطينية، لذا عمل الفدائيون على تطوير أساليبهم في مواجهة الاحتلال الصهيوني، من أجل التأكيد على استمرارية كفاحهم المسلح ووضع حد لجميع

¹ حسين قادري، دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، م. ت. ف) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظميين 1975 - 1982، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عبد العزيز جراد، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1990، ص: 96.

² المرجع نفسه، ص: 96.

³ علا ممتاز إسماعيل الطائي، سعد حداد ونشاطه العسكري والسياسي في لبنان (1975 - 1983)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فتحي عباس خلف الجبوري، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، السنة الجامعية 2021، ص ص: (40 - 41).

⁴ المرجع نفسه، ص: 41.

المحاولات المستمرة لتشويه مسيرتهم النضالية، فكان التخطيط لعمليات ذات طابع خاص في عمق الأراضي المحتلة ضرورة لا بد منها خلال تلك المرحلة¹.

تأسيسًا على ما سبق، أقدمت مجموعة "دير ياسين" التابعة لحركة "فتح" على تنفيذ عملية عسكرية داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة في 11 مارس 1978 (ينظر الملحق رقم: (18)، ص: 643)، إذ هدفت حسب تقرير "حاييم تابوري" مفتش الشرطة العام الصهيوني -نقلا عن الباحث أبو رجيلة -؛ إلى السيطرة على أحد الفنادق الكبرى واعتقال رهائن، ثم المطالبة بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، كما أشار أن عدد منفذي العملية بلغ نحو 11 فدائيا بينهم امرأتان، إحداهما تدعى "دلال المغربي"² (ينظر الملحق رقم: (19)، ص: 644)، حيث دخلوا الأراضي المحتلة عن طريق البحر بواسطة قاربين مطاطيين، وعند وصولهم غيروا نظام العملية ووقع استيلاؤهم على حافلة، حيث أسفرت العملية في النهاية عن قتل نحو 32 صهيونيا وجرح 82 آخرين³.

على إثر "عملية كمال عدوان" الفدائية عقد رئيس الوزراء الصهيوني "مناحيم بيغن" مؤتمرا صحفياً أدلى فيه بما يلي: "إن الفدائيين جاؤوا من لبنان"⁴، وهدد وتوعد، أما وزير

¹ خليل الوزير، "الكرامة الجديدة"، مجلة شؤون الفلسطينية، ع 77، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1978، ص ص: (26 - 27).

² ولدت بتاريخ 29 ديسمبر 1959، في حي صبرا في بيروت من أب فلسطيني ينحدر من مدينة اللد، لجأ إلى لبنان عام 1948 وأم لبنانية، تلقت دلال المغربي تعليمها الابتدائي في مدرسة يعبد، ثم التحقت بمدرسة حيفا الإعدادية التابعة لوكالة الأونروا، في عام 1972 انخرطت في صفوف حركة "فتح"، حيث تلقت التدريب في معسكرات الحركة. وبعد اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية التحقت بـ: "كتيبة الجرمق" أو "الكتيبة الطلابية، حيث عينت في 8 مارس 1978 قائدة لمجموعة "دير ياسين"، التي نفذت عملية كمال عدوان الفدائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة يوم 11 مارس، وقد استشهدت في أثناء تنفيذ تلك العملية. (ينظر: الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، دلال المغربي (1959-1978)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 9 مارس 2024. تمت الزيارة يوم: 10 - 7 - 2024، الساعة: 23: 12، متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/biography/33688>).

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص ص: (88 - 89).

⁴ سليم الحص، زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين 1976 - 1980، دار العلم للملايين، بيروت، 1992، ص: 146.

الدفاع الصهيوني "عيزر وايزمن" فقد صرح قائلاً: "إن الهجوم أثبت مرة أخرى خطر وجود مناطق عربية غير مسيطر عليها على مقربة من مناطق مكتظة بالسكان في إسرائيل"¹.

لقد عقد أعضاء الكنيست الصهيوني جلسة خاصة لمناقشة حيثيات العملية، حيث ركزت الخطاب التي قدّمت أثناء الجلسة على مطالبة جميع دول العالم، ولاسيما الدول العربية بإلغاء اعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، أشارت بأن منفذي العملية قدموا من لبنان، وعليه فهو يتحمل المسؤولية كاملة².

في إطار مواصلة مناقشة كيفية الرد على العملية الفدائية، عقدت لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست عدة جلسات، حيث أسفرت عن اتخاذ قرار العدوان على الجنوب اللبناني، ومن ثم أصدرت تعليمات إلى الجهات الرسمية خاصة وسائل الاعلام لتحضير الرأي العام الداخلي والخارجي قبل الهجوم، كما جرت العديد من الاتصالات الدبلوماسية بين الدول المعنية بالصراع في المنطقة؛ لإعلامها بقرار الكيان الصهيوني الذي صممت على تنفيذه³.

بعد العديد من التهديدات التي انطوت عليها جلّ التصريحات الصهيونية الرسمية ضد الدولة اللبنانية، ردّ رئيس الحكومة اللبناني "سليم الحص"، قائلاً: "من المستغرب جداً أن يُقحم اسم لبنان في بعض التصريحات التي وردت على لسان المسؤولين الإسرائيليين حول الحادث الذي وقع، فغنيّ عن البيان أن لبنان غير مسؤول عما حدث، ولا علاقة له به، وأية محاولة لزعج لبنان في الموضوع هي محض افتراء"⁴.

¹ مجموعة مؤلفين، عملية الليطاني: رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب (آذار/ مارس 1978)، بإشراف: الياس شوفاني، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، دار العودة، بيروت، جويلية 1978، ص: 20.

² المصدر نفسه، ص: 20.

³ المصدر نفسه، ص: 21.

⁴ سليم الحص، المصدر السابق، ص: 146.

2- الوقائع والمجريات

بناء على ما سبق، اتخذ الكيان الصهيوني من عملية "كمال عدوان" ذريعة مباشرة لتنفيذ اجتياحه للجنوب اللبناني، الذي كان قد خطط له سلفاً، حيث شَنّ عليه ليلة 14 - 15 مارس 1978 هجوماً واسع النطاق، بقوات برية تراوح عددها ما بين (20 - 25) ألف جندي، كانوا معززين بالدبابات، المدفعية، الطائرات والزوارق الحربية¹، وفي مقابل ذلك كان عدد الفدائيين الفلسطينيين في المنطقة المستهدفة ألفي فدائي فلسطيني، ونحو 3000 من القوات المشتركة الفلسطينية واللبنانية في المدن الرئيسية ومخيمات اللاجئين².

شرعت قوات الاحتلال في تكثيف قصفها للقرى والمدن الجنوبية بالطائرات، المدافع والزوارق، بعدها اخترقت الحدود اللبنانية براً من ثلاثة محاور؛ الأول: "الخيام" و"الطيبة" على القطاع الشرقي، والثاني: "بنت جبيل" و"مارون الرأس" على القطاع الأوسط، والأخير: "الشعب" على القطاع الجنوبي (ينظر الملحق رقم: (20)، ص: 645)³.

وصف "إلياس خوري" استراتيجية الجيش الصهيوني في القتال البري قائلاً: "... إنهم لا يريدون القتال، جبل نار، حرائق ومفرقات ثم يتقدمون بعد التأكد من أنهم قتلوا كل شيء، الأعشاب، الأشجار والحشرات، يريدون القضاء على كل شيء، هذا هو شرطهم للتقدم، يأتون بعد أن تفرغ القرى وتنهدم البيوت.. جيش تأصلت فيه عقدة التفوق، دولة هي مجرد جيش وملحقاته، الجيش هو أثمن شيء في الدولة... لذلك يجب ألا يضحي بالجيش.. يجب أن ينتصر الجيش دون أن يقاتل"⁴.

¹ Keesing's Record of World Events (formerly Keesing's Contemporary Archives), "Jun 1979 - Israeli Invasion of southern Lebanon, March 1978- Deployment of UN Peace - Keeping Force - Israeli Withdrawal", Volume 25, June, 1979 Israeli, Lebanon, Keesing's Worldwide, LLC, p: 1.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 90.

³ رياح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 184.

⁴ إلياس خوري، "حرب الجنوب"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 77، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1978، ص: 12.

كان هدف الاجتياح الصهيوني الذي عرف باسم "عملية الليطاني"، يتمثل في القضاء على المقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وإبعاد الفدائيين إلى ما وراء نهر الليطاني، وإنشاء حزام أمني في المنطقة يخضع لإشراف ضابط مسيحي في الجيش اللبناني، إضافة إلى الضغط على سوريا لتوقيع اتفاقية مع الصهاينة بخصوص التواجد الفدائي الفلسطيني في الجنوب اللبناني¹.

لقد تصدى الفدائيون الفلسطينيون لقوات الاحتلال الصهيوني، التي كانت متفوقة عليهم في العدة والعدد، حيث خاضوا معارك ضارية ضدها باعتماد أسلوب حرب العصابات والقتال بتشكيلات صغيرة لا تتعدى خمسة مقاتلين، وكانوا يتنقلون بأسلحتهم الخفيفة من مكان لآخر ويزرعون الألغام، ونتيجة لهذا الأسلوب واجهت القوات الصهيونية صعوبة في القتال رغم كثافة قصفها².

على الرغم من بسالة الفدائيين الفلسطينيين في التصدي للعدوان الصهيوني، ولاسيما حول "بنت جبيل" و"الطيبة"، إلا أن إمكانياته العسكرية ومضاعفة غاراته برًا، بحرًا وجوًا، مكنته في اليوم الرابع من الاجتياح الموافق لـ: 18 مارس، من احتلال جنوب لبنان حتى نهر الليطاني³، وعليه استطاع الاستيلاء على حزام أمني في الجنوب تراوحت مساحته ما بين (500 – 600) كيلومتر مربع⁴.

نتيجة التقدم الذي أحرزته القوات الصهيونية، بعث "ياسر عرفات" برسالة إلى الزعماء العرب، أبان فيها عن مدى قوة وبطش الهجوم على الجنوب اللبناني، ملتصا منهم

¹ جاسم محمد خضير الجبوري، ببداء أحمد حزيان، "الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان آذار 1978 والموقف الأمريكي منه"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 15، ع 4، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2019، ص ص: (1880 – 1881).

² هيثم الكيلاني، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية – الإسرائيلية 1948 – 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991، ص: 486. أيضا: (إلياس خوري، المرجع السابق، ص: 14).

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 90.

⁴ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 288.

المساعدة، مؤكدًا أنّ هذا الغزو الواسع النطاق على المنطقة هدفه الرئيس إبادة الشعب الفلسطيني واللبناني والقضاء على المقاومة¹.

ربط رئيس الحكومة اللبنانية "سليم الحص" العدوان على الجنوب بالصراع العربي - الصهيوني، لذا رأى أنه من الواجب على الدول العربية تحمل مسؤولية التصدي له، وعدم ترك لبنان كما هو عليه واقع الحال، يقاتل وحده دون معاضدة إقليمية هذا من جهة، ومن جهة أخرى، دعا مجلس الأمن الدولي للتدخل فورًا لوقف العدوان الصهيوني².

على ذلك الأساس، عقد وزراء خارجية دول "جبهة الصمود والتصدي"³ اجتماعًا في دمشق دعت إليه سوريا خلال يومي 19 و20 مارس 1978، حيث توصلوا إلى إصدار قرارات سرية تقضي بدعم منظمة التحرير الفلسطينية عسكريًا وبشريًا، لكن ترتبت عن هذا الموقف ردود فعل معارضة من طرف السلطات اللبنانية التي اعتبرته تدخلا صارخًا في شؤونها الداخلية وعدم احترام سيادتها، خاصة وأن الجبهة لم تطلعها بأمر المساعدات ولم تُقدم على أخذ موافقتها⁴.

بناء على ما سبق، صرح الرئيس اللبناني "الياس سركيس" في مجلس الوزراء الذي ترأسه بتاريخ 15 مارس، أن الكيان الصهيوني انتهك المبادئ الدولية وسيادة لبنان وشعبه، مؤكداً أن لبنان سيجري الاتصالات الدولية الضرورية لوقف الهجوم الصهيوني، كما أقدم ممثل لبنان في الأمم المتحدة على تسليم رسالة لـ: الأمين العام للأمم المتحدة "كورت

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: (90 - 91).

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 186.

³ تأسست في 5 ديسمبر 1977، كرد فعل على إعلان الرئيس المصري السادات في 9 نوفمبر 1977 أمام مجلس الشعب المصري عن عزمه زيارة الكيان الصهيوني، تشكلت الجبهة من منظمة التحرير الفلسطينية وخمس دول عربية هي: سوريا، العراق، الجزائر، ليبيا واليمن الجنوبي، وقد أجمعت هذه الدول على شجب الزيارة واسقاط نتائجها ووقف العلاقة مع مصر وعدم المشاركة في مؤتمرات جامعة الدول العربية التي تعقد في القاهرة والعمل على عزلها سياسيا في المحافل العربية. (ينظر: المرجع نفسه، ص: 187).

⁴ المرجع نفسه، ص: (187 - 188).

فالداهيم " Kurt Waldheim، تضمنت التتديد بالهجوم الصهيوني على الجنوب، كما نوهت إلى حق لبنان في دعوة مجلس الأمن للانعقاد¹.

لقد استجاب مجلس الأمن الدولي لطلب لبنان، فعقد بتاريخ 19 مارس 1978 جلسة طارئة جرى على إثرها تبني القرار الأممي رقم: 425، الذي نص على ما يلي:

- احترام سيادة وسلامة الأراضي اللبنانية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.
- الطلب من إسرائيل الوقف الفوري لعملياتها العسكرية ضد الأراضي اللبنانية وسحب قواتها.
- إنشاء قوة أممية مؤقتة في جنوب لبنان من أجل تأكيد انسحاب القوات الإسرائيلية ومساعدته في استعادة سيادته الفعلية على أراضيه².

تطبيقاً لقرار "مجلس الأمن" قام فالداهيم بتعيين الجنرال "إيمانويل إرسكين" Emmanuel Erskine قائداً بالوكالة لقوات الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان "اليونيفيل" (UNIFIL)، حيث كلف بنشر مراقبين عسكريين لضمان إنهاء العدوان الصهيوني على المنطقة، كما التمس من الجنرال سيلاسفيو Siilasvuo، منسق "اليونيفيل" استقدام وحدات من القوات الأممية في الجولان وسيناء إلى جنوب لبنان، وعليه وصل بتاريخ 22 مارس نحو 73 جندياً إيرانياً من الجولان وتبعهم جنود سويديون من سيناء، وبعد ذلك بيوم، وصل 214 فرنسياً إلى مطار بيروت، ثم استمر توافد قوات الأمم المتحدة حتى تخطى عددهم الألف بعد أسبوع³.

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 91.

² United Nations, Security Council, Resolution 425(1978) of 19 March 1978, Visited on : 13 - 07- 2024, Available at the link:

<https://main.un.org/securitycouncil/en/content/resolutions-adopted-security-council-1978>

³ سمير قصير، حرب لبنان...، المصدر السابق، ص: 320.

في 21 مارس 1978، أعلن وزير الدفاع الصهيوني "عزرا وايزمان" وقف إطلاق النار، تمهيدا لدخول القوات الأممية إلى الجنوب، لكن الاحتلال الصهيوني تماطل في سحب قواته إلى غاية 11 أبريل 1978، حيث نفذ الانسحاب الجزئي الأول بإخلاء بعض المواقع الثانوية في منطقة العرقوب، ثم نفذت عملية الانسحاب الثانية بعد أيام قليلة وقد وصف فالدهايم هذا الانسحاب بالبطيء وطالبهم بضرورة الإسراع¹.

أنشأت القوات الصهيونية قبل انسحابها من الجنوب اللبناني شريطا حدوديا بين الأراضي الفلسطينية المحتلة ولبنان²، حيث تراوح عرضه ما بين 5 إلى 10 كم؛ إذ يمتد من الساحل غربا إلى الحدود السورية شرقا، وهذا ما يعرف بـ: "الحزام الأمني"³، الذي أخضعه الصهاينة لسيطرة قوات "سعد حداد" (جيش لبنان الجنوبي)، الذي أعلن في مؤتمر صحفي عقده بتاريخ 19 أبريل 1979 في مستوطنة "المطلة" عن تأسيس "دولة لبنان الحر"، مؤكداً بأن حدود دولته هي حدود لبنان؛ وأن عاصمته هي بيروت، فرد الجيش اللبناني مباشرة بالإعلان عن تسريح حداد عقب هذا التصريح⁴.

يتضح مما سبق، أن قوات اليونيفيل لم تتمكن، أو بالأحرى لم يسمح لها الاحتلال الصهيوني بالوصول إلى الشريط الحدودي، واقتصر تمركزها بين قوات "سعد حداد" والفلسطينيين، وبذلك تمكن الصهاينة من إنشاء منطقتين عازلتين⁵.

لقد وظف الصهاينة قوات "سعد حداد" لحمايتهم من العمليات الفدائية الفلسطينية، بعد أن أمدوها بالأسلحة وأشرفوا على تدريبها وساعدوها في بناء التحصينات الدفاعية، لذا لجأ الفلسطينيون إلى تغيير أسلوبهم من تسلل الفرق الفدائية إلى القصف الصاروخي بالقذائف وصواريخ الكاتيوشا للتجمعات العسكرية الصهيونية في الجنوب اللبناني المحتل، أو

¹ سليم الحص، المصدر السابق، ص: (149، 152).

² هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص: 487.

³ سمير قصير، حرب لبنان...، المصدر السابق، ص: 325.

⁴ هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص: 487. أيضا: (سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 92).

⁵ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 289.

للمستوطنات الصهيونية في الجليل الأعلى. وهذا ما يشير إلى أن الاحتلال الصهيوني وجيش حليفهم "سعد حداد" لم يتمكنوا من وقف عمليات الفدائيين في الجنوب؛ وقد كان ذلك سبباً مباشراً لنقل المواجهة مع المقاومة إلى العاصمة بيروت خلال صيف عام 1981¹.

3- آثار "عملية الليطاني" على الفلسطينيين

أسفر الاجتياح الصهيوني للجنوب اللبناني عام 1978 عن نتائج جدّ مأساوية على المقيمين في المنطقة، أثرت على الفلسطينيين واللبنانيين على حد سواء، حيث لم يستثنوا في القتل والتدمير أحداً، لكن طبيعة موضوع دراستنا تفرض علينا تتبع آثار ذلك الاجتياح على الوجود الفلسطيني بالدرجة الأولى.

3-1- ديمغرافيا:

3-1-1- الخسائر البشرية

إن أسوأ النتائج التي أسفر عنها الاجتياح الصهيوني على الجنوب اللبناني عام 1978، هي الخسائر البشرية التي وصل عددها إلى نحو 300 شهيد فلسطيني من الفدائيين، وما يقرب 2500 شهيد من المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين².

إن عدد القتلى في صفوف الفدائيين الفلسطينيين قليل مقارنة مع حجم القوات والقصف، ومردّد ذلك هو الأسلوب الذي اتبعوه في القتال، حيث كانوا يتنقلون باستمرار من مكان إلى آخر في شكل مجموعات صغيرة متجنّبين الدخول في معارك مباشرة ضد قوات الاحتلال المتفوقة عليهم في وسائل الحرب النظامية³. في المقابل، خلف الاجتياح خسائر

¹ عبد الإله بلقزيز، المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص: 20.

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 190.

³ محمود عزمي، حرب الأيام الثمانية، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 79، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1978، ص: 96.

بشرية كبيرة في صفوف المدنيين الفلسطينيين واللبنانيين، نظرا لاستهدافه المباشر والمقصود للقرى والمخيمات التي كانت تأوي أعدادا كبيرة من السكان العزل.

3-1-2- النزوح الجماعي

كان النزوح من أبرز النتائج المباشرة التي ترتبت عن الغزو الصهيوني للجنوب اللبناني، حيث اضطر نحو 65 ألف فلسطيني إلى النزوح من المخيمات الثلاثة في منطقة صور وهي: "الرشيدية، برج الشمالي والبص"، وذلك حسب ما أعلنت عنه اللجنة العليا للإغاثة التي أسستها السلطات اللبنانية آنذاك، أدى توافد عدد كبير من النازحين إلى حدوث أزمة إنسانية حادة خاصة في بيروت¹، بسبب الافتقار إلى مقومات الحياة الأساسية.

لقد سعت الهيئة العليا للإغاثة لتأمين المؤونة للنازحين (الفلسطينيين واللبنانيين)، ولأجل ذلك أنشأت مخيمان لإيوائهم مؤقتا في الملعب البلدي في صيدا وآخر في بيروت، كما لجأ بعضهم إلى المدارس الرسمية والمباني الحديثة غير المكتملة في منطقة بيروت الجنوبية. كان مجلس الوزراء قد أنشأ لجنة وزارية للإغاثة برئاسة وزير الشؤون الاجتماعية ورئيس الهيئة العليا للإغاثة "أسعد رزق"، وعضوية كل من: وزير الداخلية "صلاح سلمان"، وزير الأشغال "أمين البزري" ووزير الصحة "إبراهيم شعيثو"، حيث تولت عملية الاشراف على شؤون النازحين بالتنسيق مع رئيس الحكومة "سليم الحص"².

إن أغلب النازحين من الجنوب لم يتمكنوا من العودة إلى ديارهم بعد نهاية العدوان الصهيوني؛ بسبب الدمار الكبير الذي خلفه القصف الكثيف، إضافة إلى أن قوات اليونيفيل لم تستطع وضع حد للخروقات الأمنية الصهيونية، ولاسيما في المنطقة التي أصبحت تعرف بالحزام الأمني³.

¹ سمير قصير، حرب لبنان...، المرجع السابق، ص ص: (321 - 322).

² سليم الحص، المصدر السابق، ص: 148.

³ سمير قصير، حرب لبنان...، المرجع السابق، ص: 322.

2- سياسيا:

2-1- تعزيز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية:

لقد حققت منظمة التحرير الفلسطينية على إثر الاجتياح الصهيوني للبنان عام 1978 انتصاراً سياسياً بارزاً، تجسد في الاتصال الدولي بها كطرف فاعل في الصراع، سعياً لإرساء وقف إطلاق النار في جنوب لبنان وتذليل العقبات أمام قوات اليونيفيل للقيام بمهامها، غير أن طبيعة عمل الهيئات الدولية حدّت من الأثر السياسي لتلك الحرب، علاوة على ذلك، فإنه وإلى غاية تلك الفترة، لم تكن القضية الفلسطينية على الصعيد "القانوني الدولي" قد انفردت "قانونياً" عن باقي الدول العربية التي استمرت في التعبير عن مواقفها بصوت أكثر حضوراً وفعالية في هذا الجانب (خاصة المحادثات بين القيادة المصرية، الولايات المتحدة الأمريكية" والكيان الصهيوني خلال تلك المرحلة)¹.

إضافة إلى أن أغلب مكاسب اجتياح الجنوب عام 1978، كانت في خدمة المؤسسات على المستوى الفلسطيني؛ حيث تمثلت نتائجها المباشرة في عقد لقاء مثمر للمجلس المركزي الفلسطيني بتاريخ 20 - 21 ماي 1978، تطرق إلى دراسة السياسات الناجحة التي من شأنها أن تعزز الوحدة الوطنية الفلسطينية، وتعميق التكاتف بين اللبنانيين والفلسطينيين، وتوسيع التعاون المشترك مع مختلف الهيئات الوطنية اللبنانية. أما على الصعيد الشعبي فقد أسفرت عن تأكيد وحدة الهوية الفلسطينية، وكذا تصاعد نضالهم ضد الاحتلال الصهيوني وبالأخص داخل الأراضي المحتلة، حيث تحققت وحدة وطنية فلسطينية شاملة، حول منظمة التحرير الفلسطينية، داخل وخارج فلسطين المحتلة، مما أسهم في تعزيز مكانة المؤسسة الفلسطينية وقوتها، عربياً ودولياً².

¹ محبوب عمر، "حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 119، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أكتوبر 1981، ص ص: (73 - 74).

² المرجع نفسه، ص: 74.

2-2- تغير موقف بعض الفصائل اللبنانية من الوجود الفلسطيني:

أحدث الاجتياح الصهيوني توترًا كبيرًا بين اللاجئين الفلسطينيين وبعض الفصائل اللبنانية، وبالأخص حركة أمل الشيعية التي اتهمت المنظمة وحملتها مسؤولية إثارة غضب الاحتلال الصهيوني وتقديم مبرر له لشن الهجوم على الجنوب، فقد عانت الطائفة الشيعية الأمرين، الأول تحذيرات الكيان الصهيوني الموجهة لها في الجنوب، في حالة استمرار المنظمة في عملياتها الفدائية والعسكرية ضده، لأن ذلك يعرض سكان القرى الحدودية ذات الأغلبية الشيعية للاستهداف الصهيوني المتواصل، كما حذر سكان تلك القرى من التعامل مع المنظمة أو تقديم أي دعم لها خلال تنفيذ عملياتها الفدائية، والثاني؛ كانت الصواريخ التي يقصفها فدائيو المنظمة صوب المستوطنات والقوات الصهيونية أحياناً ما تخطئ أهدافها فتقع على منازل وأهالي هذه القرى مخلفة خسائر بشرية ومادية، إضافة إلى حقول الألبان التي زرعها الفدائيون كانت تنفجر على فلاحيّ الجنوب أو مواشيهم¹.

3- عسكريا:

كان اجتياح الجنوب اللبناني عام 1978 بمثابة نقطة تحول بارزة في مرحلة التطور التي شهدتها الادارة العسكرية الفلسطينية في لبنان بين عامي 1974 و1982، حيث كان له انعكاس بالدرجة الأولى على التسليح والتنظيم، كما كشف مسار الصراع الفلسطيني - الصهيوني المقبل، حيث اتخذت فتح إحدى أكبر فصائل المنظمة، قرارا بتدريب ألف عنصر كوماندوس لعمليات خاصة. في نوفمبر 1978، انتقلت مجموعة من العناصر، حيث أرسلتهم للتدريب العالي إلى كل من: "الاتحاد السوفياتي، فيتنام، ألمانيا الشرقية، الجزائر والعراق"، ووضعت خطة للتدريب المكثف في معسكر خاص بالقرب من قرية "الدامور"،

¹ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص ص: (194 - 195).

فضلا عن تقديم ليبيا تدريبات فيما يلي: "قيادة المروحيات، إطلاق صواريخ سام -7، عمليات الضفادع البشرية واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة"¹.

في أعقاب "عملية الليطاني" العسكرية، تيقن الاحتلال الصهيوني أنه ليس من السهولة بمكان القضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان بعملية محدودة، لذا أخذ قادته في التخطيط لغزو عسكري شامل ينهي الوجود الفلسطيني العسكري في لبنان²، ومن ثم الانتقال إلى تقويض وجودهم المدني.

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 93.

² أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 86.

ثالثاً: غزو لبنان (عملية سلامة الجليل) 6 جوان 1982

1- الظروف والأهداف

1-1- الظروف:

حدث الغزو الصهيوني للبنان عام 1982 في ظل العديد من التطورات الإقليمية والمحلية ذات الأهمية الكبيرة في تداعياتها على الوجود الفلسطيني في لبنان، نورد هنا فيما يلي:

1-1-1- إقليمياً:

1-1-1-1- وصول حزب الليكود الصهيوني للحكم:

في أثناء السنوات الخمس السابقة للغزو الصهيوني للبنان عام 1982، حدث الانقلاب السياسي البارز داخل الكيان الصهيوني، حيث وصل حزب اليمين المتطرف بقيادة "مناحيم بيغن" (Menachem Begin) إلى الحكم في عام 1977¹، في حين تمكنت حكومة بيغن الأولى وعلى رأسها وزير الدفاع "عيزر وايزمان" (Ezer Weizman) ووزير الخارجية "موشيه دايان" (Moshe Dayan) من كبح رغبة بيغن الكبيرة في تجسيد تطلعاته التوسعية، جاء "يتسحاق شمير" (Yitzhak Shamir) وزيرا للخارجة، "رفائيل ايتان" (Rafael Eitan) رئيساً للأركان و"أريئيل شارون" (Ariel Sharon) وزيرا للدفاع في حكومته الثانية للدفع بتلك التطلعات إلى أقصى حد قابل للتحقيق دون الأخذ بعين الاعتبار أهمية التنسيق مع الولايات

¹ وائل المبجوح، تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993 - دراسة تحليلية-، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018، ص: 17.

المتحدة مثلاً، أو الرضوخ للأمر الواقع، وهو الأسلوب الذي كان وايزمن وديان يعتمدانه في الحكومة الأولى¹.

اتفق شارون وبيغن بالدرجة الأولى على أن تقويض الوجود الفلسطيني في لبنان وقضية الفصائل الفلسطينية لابد أن يتم بالسلاح، وقد أيد الرئيس الأمريكي "رونالد ريغان" (Ronald reagan) بشكل كامل ولا محدود الغزو الصهيوني للبنان²، وعليه أصبح الإعلان عن الغزو يتوقف بصفة رسمية على توفر الظروف المناسبة³.

1-1-1-2- توقيع اتفاقيات كامب ديفيد 1978

كانت النتيجة الأبرز التي أحدثتها اتفاقيات كامب ديفيد بين مصر والكيان الصهيوني، هي تحول العلاقة بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث تمكنتا من تجاوز الخلاف الذي كان قائماً بينهما، بهدف العمل على إسقاط اتفاقيات كامب ديفيد⁴؛ إذ كانت السلطات السورية بحاجة إلى إبعاد المنظمة عن سياسة السادات وإحاقها بالائتلاف الاستراتيجي الذي كان حافظ الأسد يسعى لإنشائه، من أجل ملء الفراغ الذي خلفه خروج الرئيس المصري عن الاجتماع العربي، وهو الائتلاف الذي يسمح للأسد بتوقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني، من موقع قوة، باسم أربع دول عربية (سوريا، لبنان، الأردن وفلسطين)، لقد رحب "ياسر عرفات" بتحول موقف سوريا منه، بعدما كانت تسعى إلى إبعاده عن قيادة حركة فتح ومنظمة التحرير⁵.

¹ قسم الشؤون الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان [حزيران/ يونيو - كانون الأول/ ديسمبر 1986]: وقائع ووثائق ومقالات مختارة من مصادر عبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985، ص: 4.

² علاء الخطيب، هل تكون غزة بيروت 1982، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، [د.ب]، أكتوبر 2023، ص: 6.

³ قسم الشؤون الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص: 3.

⁴ جوزيف أبو خليل، المصدر السابق، ص: 68.

⁵ فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: (360 - 361).

1-1-1-3- الحرب العراقية الإيرانية 22 سبتمبر 1980:

اندلعت الحرب العراقية الإيرانية المعروفة بحرب الخليج الأولى بتاريخ 22 سبتمبر 1980، بسبب المشاكل الحدودية بين البلدين، وسعي قائد الثورة الإيرانية "آية الله الخميني" إلى تصديرها نحو الدول المجاورة¹، وكانت تلك الحرب قد انعكست على الساحتين اللبنانية والفلسطينية، نظرا لتداخل النسيج الطائفي والسياسي في لبنان مع أحداث تلك الحرب ووقائعها، حيث أفضت تداعياتها إلى تهيئة الظروف المواتية للكيان الصهيوني للاستفراد بمنظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها في الحركة الوطنية اللبنانية².

1-1-1-4- مشروع الأمير فهد للسلام 21 أوت 1981:

أعلن ولي العهد السعودي الأمير "فهد بن عبد العزيز" عن مبادرته للسلام التي كانت مستندة أساسًا على قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية في 21 أوت 1981 ؛ وكان قد نوه إلى أن مبادرته هي بديل لاتفاقية "كامب ديفيد"، حتى لا يدع مجالاً للكيان الصهيوني للادعاء بأن العرب يرفضون السلام، ترتب عن هذه المبادرة ردود فعل عربية متباينة، أبرزها الموقف الليبي الذي عارضها بشدة، أما سوريا فقد تأخرت عن إبداء موقفها؛ إذ كانت تنتظر رفض منظمة التحرير الفلسطينية لها، حتى تجد مبرراً لرفضها، في مقابل ذلك أعلن "ياسر عرفات" أن الأمير فهد لم يقدم إضافة جديدة لمشاريع التسوية السلمية، بل جمع قرارات الأمم المتحدة في بيان. في هذا الإطار، أكدت جميع فصائل المنظمة أن المبادرة جاءت مؤيدة لمشروع السادات³.

نستنتج مما سبق، أن الساحة الإقليمية خلال هذه الفترة شهدت عدة أحداث ساهمت في تعميق الخلافات بين الدول العربية، ولاسيما توقيع مصر مع الكيان الصهيوني لاتفاقية كامب ديفيد عام 1978، وانسحابها رسمياً من دائرة الصراع العربي الصهيوني، علاوة على اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 وما أسفرت عنه من انقسام المواقف العربية،

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 99.

² وائل المبجوح، تداعيات العدوان الإسرائيلي...، المرجع السابق، ص: (17 - 18).

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 100.

وبالتالي فإن الظروف كانت مهياة أمام الاحتلال الصهيوني لتنفيذ مخططاته ضد الفلسطينيين في لبنان.

1-1-2- محلياً:

1-1-2-1- انقسام الجبهة اللبنانية:

في أعقاب الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان في مارس 1978، دخلت الجبهة اللبنانية في صراع داخلي بين أقطابها، بسبب التقارب بين حزب الكتائب والاحتلال الصهيوني، حيث انتقد الرئيس السابق "سليمان فرنجية" زملاءه في الجبهة بسبب تعاونهم مع الصهاينة لتقسيم لبنان، لذلك أعلن انسحابه منها وتحالف مع غريمه السابق "رشيد كرامي"، الذي كان يؤيد الوجود السوري، إذ ترتب عن ذلك تشكل حلف بين المسيحيين داعماً لسوريا في الشمال اللبناني، تزامن ذلك مع الاشتباكات التي كانت قد نشبت بين الجبهة اللبنانية والقوات السورية في بيروت، مما أثار غضب قادة الجبهة اللبنانية، فحدث صدام مسلح بين قوات "المردة" الخاضعة لفرنجية وقوات حزب الكتائب في المدينتين الساحليتين "البترون" و"شكا"، مما أدى إلى مقتل 6 كتائبيين¹.

لقد جاء ردّ الكتائبين سريعاً؛ فبتاريخ 13 جوان 1978 كلف زعيمهم "بشير الجميل" مجموعة من المقاتلين بقيادة "سمير ججع" ² بالهجوم على جماعة فرنجية في "إهدن"، للثأر لمقتل عناصره واستعادة سيطرتهم الكاملة على جميع المناطق المسيحية، وهو ما أسفر عن مقتل نحو 31 شخصاً من أتباع "سليمان فرنجية"، إضافة إلى ابنه البكر "طوني فرنجية" وزوجته وابنته، كما ترتب عن ذلك الاعتداء انشقاق الشمال المسيحي تماماً عن "الجبهة

¹ ايلين مطر محمد السعيد، المرجع السابق، ص: (163 - 164).

² ولد بتاريخ 26 نوفمبر 1952 في عين الرمانة، تلقى تعليمه في مدرسة مأوى العجزة لمارونية، بعدها التحق بمدرسة الفرير في فرن الشباك، واصل دراسته في متوسطة فرن الشباك الأولى والثانوية في ثانوية الشياح الرسمية للبنين، باشر دراسة تخصص الطب في الجامعة الأمريكية عام 1972، لكن على إثر اندلاع الحرب الأهلية عام 1975 ترك دراسته، تقلد عدة مسؤوليات في حزب الكتائب منذ أن انخرط في خلية طلاب الكتائب في الجامعة الأمريكية، بعدها التحق بالقوات اللبنانية باعتباره عضواً عادياً إلى أن أصبح قائدها، حيث خاضت القوات بقيادته العديد من الصدامات المسلحة مع خصومه. (ينظر: نور محمد حسن، "سمير ججع ودوره السياسي في الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1989)"، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات المستدامة، بغداد، 11 نوفمبر 2020، ص: 9).

اللبنانية"، ومع ذلك ازداد نفوذها بين المسيحيين بعدما تمكن قائدها "بشير الجميل" من القضاء على "قوات النمر" التابعة لحزب "الوطنيين الأحرار"، التي تراجع قائدها "داني شمعون" ومن كان معه إلى بيروت الغربية تحت حماية منظمة التحرير الفلسطينية، وعليه أضحى "بشير الجميل" صاحب نفوذ كبير في الجبهة بعدما تخلص من منافسيه¹.

إن مجزرة "إهدن" جردت "الجبهة اللبنانية" من مصداقيتها التي كانت تدعيها في حماية المسيحيين، خاصة وأنها لم تتوان في اقتراف المجازر ضدهم، وعوض أن تساهم حادثة "إهدن" في ردع الفلسطينيين في شمال لبنان كما كان يريد "بشير الجميل" أصبحت عاملاً مباشراً ساعد سوريا على الربط بين الثأر لنفسها وحليفها سليمان فرنجية².

1-1-2-2-الصدام بين الجبهة اللبنانية والجيش السوري مارس 1981:

في مارس 1981، حدث صدام بين الجيش السوري وقوات الجبهة اللبنانية، بسبب قيام قوات الكتائب بنصب كمين للقوات السورية في منطقة زحلة، تلاه قصف مدفعي سوري لمدينة زحلة، كما استعملت سوريا مروحياتها ضد القوات اللبنانية، وحاصرت المدينة وتدخل الطيران الصهيوني وأسقط مروحتين بتاريخ 28 أبريل، وعليه صعدت سوريا عملياتها العسكرية، حيث أقدمت على نشر صواريخ أرض جو في منطقة البقاع، مما دفع بالقوات الصهيونية إلى الاغارة عليها. سارعت الولايات المتحدة إلى إيفاد سفيرها "فيليب حبيب" (Philip Habib) إلى المنطقة للبحث عن تسوية للمشكلة³، وبعد قيامه بعدة جولات توصل إلى ترتيب اتفاق غير مباشر بين الطرفين، تضمن إبقاء سوريا على صواريخها في البقاع دون استخدامها، في حين يتواصل الطيران الصهيوني في التحليق دون تدمير صواريخ سوريا⁴.

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: (36 - 37).

² نور محمد حسن، المرجع السابق، ص: 9.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 37.

⁴ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، 291.

يذكر أنه خلال الفترة نفسها وتحت ذريعة القيام بعمليات وقائية بهدف احباط العمليات الفدائية الفلسطينية قبل تنفيذها ضدهم، قصفت الطائرات الصهيونية مراكز منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت ونواحيها ومعها مخيمات الشمال اللبناني منها: "نهر البارد" و"البدوي"، كما تواصل القصف المدفعي على قرى ومخيمات الجنوب وهو ما أسفر عن نزوح الآلاف من المقيمين في تلك المناطق¹.

يبدو مما سبق، أن معارك زحلة كانت مفتعلة من طرف "بشير الجميل"، لتحريض الاحتلال الصهيوني على القيام بعمليات عسكرية ضد سوريا ومنظمة التحرير، في محاولة منه لإخراجها من لبنان، وتعيين بشير رئيساً له، خاصة بعدما أصبحت الجبهة اللبنانية تحت السيطرة الكاملة لحزب الكتائب².

1-1-2-3- الاعتداء الصهيوني على لبنان 10 جويلية 1981:

في 10 جويلية 1981، شن الاحتلال الصهيوني هجوماً عسكرياً على لبنان، استمر لمدة أسبوعين، إذ كان الصهاينة يرمون من خلاله إلى تحقيق العديد من الأهداف أبرزها: الحيلولة دون نجاح مبادرة الأمير فهد للسلام والسعي للقضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة في لبنان، بذلك ركز القصف الصهيوني على أماكن تواجد الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب اللبناني، كما استهدف بشكل خاص الجسور والطرق قصد تعطيل وصول المساعدات العسكرية والتموينية، إضافة إلى قصف مراكز المنظمة في بيروت يوم 17 جويلية، وهو ما أسفر عن استشهاد نحو 230 شخصا وجرح المئات³.

لقد ردّ الفدائيون الفلسطينيون على العدوان الصهيوني بقصف مدفعي وصاروخي مكثف، حيث استهدفوا بصفة خاصة المواقع العسكرية الصهيونية، فضلا عن تعرض نحو 22 مستوطنة للقصف في شمال فلسطين المحتلة، كما امتد ليشمل مراكز جيش لبنان

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: (37 - 38).

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 98.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 38.

الجنوبي، منها: "القليعة"، "كفر قلعة" و"مرجعيون". لقد قُصفت فلسطين المحتلة، في غضون أسبوعين، بنحو 2000 إلى 2500 قذيفة، علاوة على ما يقارب 1500 قذيفة سقطت على المناطق التي تخضع لسيطرة "سعد حداد"¹.

في ظل التصعيد الذي شهدته المنطقة، كلف الرئيس الأمريكي ريغان مرة أخرى "فيليب حبيب" من أجل التوسط بين طرفي الصراع، وعليه توصل إلى عقد "اتفاق جنتلمان" في 24 جويلية 1981 بين الكيان الصهيوني ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث قضى بوقف إطلاق النار. جدير بالإشارة، أن دبلوماسية السفير الأمريكي قد سعت إلى خفض التصعيد الذي شهدته المنطقة دون الوصول إلى حل نهائي، إذ أبقى على الصواريخ السورية ومنصات الكاتيوشا الفلسطينية في أماكن تواجدها، كما واصل الطيران الصهيوني اختراقه للمجال الجوي اللبناني². دام الاتفاق لنحو عام، لكن اتضح لاحقا أنه كان تموهياً؛ إذ قبل به الصهاينة بهدف الانصراف للتحضير لعملية "سلامة الجليل"³.

اعتبرت الحكومة الصهيونية اتفاق 24 جويلية 1981 بمثابة انتصار معنوي لمنظمة التحرير الفلسطينية ولاسيما أنها شاركت بصفتها طرفاً رسمياً في عقده، انطلاقاً من ذلك شرع الكيان الصهيوني في البحث عن ذريعة مباشرة لخرقه، حيث قام بتجيش قواته على الحدود مع لبنان استعداداً للهجوم على مراكز الفصائل الفلسطينية في الجنوب اللبناني⁴.

أسفر الاعتداء الصهيوني عام 1981 عن نزوح عشرات الآلاف من الفلسطينيين المقيمين في القرى والمخيمات الجنوبية، إضافة إلى مقتل قرابة 500 فلسطيني ولبناني وجرح نحو 1200 آخرين، أما في الجانب الصهيوني فقد نزح نحو 40 ألف مستوطن من

¹ هيثم الكيلاني، المرجع السابق، ص: 487.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 292.

³ فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: 373.

⁴ مرتضى خلف حسين السهلاني، ميثم مجيد عبد الجبوري، موقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية تجاه لبنان (1978 - 1982) دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة، مج 2، ع 8، الجمعية العلمية للدراسات المستدامة، بغداد، 2020، ص ص: (267 - 268).

شمال فلسطين، وتكبدوا خسائر كبيرة في المجال الاقتصادي على الرغم من تدمير مقرات منظمة التحرير في لبنان، وإلحاق أضرار كبيرة في مركز قيادة فتح في بيروت، إلا أن العدوان الصهيوني فشل في القضاء على المقاومة الفلسطينية المسلحة مثلما أخفق في الظفر بأية انتصارات سياسية¹.

1-1-2-4 - التقارب الماروني - الصهيوني:

في إطار تنفيذ الصهاينة لمخططاتهم الهادفة إلى إبعاد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، حرصوا على تكوين علاقات قوية بقوى اليمين الماروني لكسبها إلى جانبهم في حربهم المرتقبة ضد المنظمة، حيث اجتمع معهم شارون في لبنان سرّاً بتاريخ 12 جانفي 1982، وقد ترتب عن ذلك الاجتماع تفاهم بين الجانبين على طرد المنظمة وانهاء الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان عبر تنفيذ عملية عسكرية واسعة انطلاقاً من الجنوب وصولاً إلى بيروت توقع شارون مقاطعة الدول العربية للموارنة، لذا وعدهم بالمساعدة عسكرياً وسياسياً، وفي اجتماع آخر جرى بين "بشير الجميل" وشارون في بعثا دام أربعون دقيقة خرج منه "بشير الجميل" عبوساً، وسبب ذلك أن ما دار في الاجتماع كان مناقضاً للاتفاق السابق في عرض البحر؛ إذ وضعه شارون أمام اختياريين: إما أن يسمح لسعد حداد بكسب نفوذ في أوساط قوى اليمين الماروني، وإما أن يمنع عليه المساعدات المادية والمعنوية الصهيونية².

يبدو أن الصهاينة أصبح لديهم نفوذ قوي داخل القوى اليمينية ولاسيما حزب الكتائب، بسبب الدعم الذي قدموه لهم في مجال التسليح والتدريب وبروز منافس سياسي وعسكري جديد في الساحة المسيحية أكثر ولاءً وهو "سعد حداد"، حيث توطدت العلاقة بينهما للقضاء على المنظمة بصفة صريحة وعلنية، ومن هذا المنطلق أراد شارون أن يوسع نفوذ حداد في مناطق القوى اليمينية ويدعمه معنوياً أمام القوى التقليدية المسيحية، وذلك بهدف دفعها

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: (39 - 40).

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 221.

للتنافس على خدمة الأهداف الصهيونية، وعلى رأسها إخراج عدوهم المشترك وهو المنظمة من لبنان¹.

1-1-3- الأهداف:

سعى الكيان الصهيوني من خلال القيام بغزو لبنان عام 1982 إلى تحقيق العديد من الأهداف، يمكن تقسيمها إلى ما يلي:

1-1-3-1- الأهداف المعلنة:

حُدّدت الأهداف المعلنة تحت عنوان "سلامة الجليل"²؛ وهي الاستيلاء على نحو 40 كم من الأراضي اللبنانية الواقعة على الحدود الفلسطينية المحتلة، بهدف حماية مستوطنات منطقة الجليل من قصف المدفعية الفلسطينية، وربط الصهاينة تحقيق هذا الهدف بهدف رئيس وهو انهاء الوجود المسلح لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان³.

1-1-3-2- الأهداف غير المعلنة:

- إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية عسكريًا ومن ثم تعطيل نشاطها سياسيًا.
- فرض سياسة كامب ديفيد على الدول العربية المجاورة لفلسطين المحتلة، الأمر الذي يحقق للكيان الصهيوني وللولايات المتحدة الأمريكية سيطرة تامة على المنطقة.
- إقامة الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، يساهم فيه فلسطينيون من الأراضي المحتلة، عقب أن أكدوا لهم بعدم جدوى الرفض، نظرًا لإلغاء منظمة التحرير الفلسطينية من خارطة السياسة⁴.
- إخراج الجيش السوري من لبنان.

¹ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 222.

² فادي نحاس، "أربعون عاما: من حرب لبنان الأولى 1982 إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية 2022"، مجلة قضايا

استراتيجية، ع: 89، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ربيع 2023، ص: 20.

³ بلال الحسن، "الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 128، مركز الأبحاث، منظمة التحرير

الفلسطينية، بيروت، تموز (يوليو) 1982، ص: 4.

⁴ المرجع نفسه، ص ص: (4، 6).

- تهجير فلسطينيي لبنان إلى الأردن (الحل الأردني)؛ وإقامة نظام ماروني حليف للصهاينة في لبنان¹.

2- أحداث ووقائع الغزو

2-1- بدايات الغزو 4 جوان 1982:

بتاريخ 3 جوان 1982، تعرض السفير الصهيوني "شلومو أرجوف Shlomo Argov" في لندن لمحاولة الاغتيال من طرف جماعة تنتمي إلى المجلس الثوري في حركة فتح بزعامة "صبري البنا"، حسب ما أفاد به محللو المخابرات الصهيونية²، وعلى الرغم من أن الشرطة البريطانية أكدت من خلال مصادرها أن المتهمين الثلاثة الذين تم اعتقالهم ينتسبون إلى جماعة منشقة عن منظمة التحرير، إلا أن الحكومة الصهيونية عقدت اجتماعاً طارئاً في اليوم الموالي لمحاولة الاغتيال، دعت فيه سلاح الجو الصهيوني إلى قصف أكثر من عشرين موقعا للمقاومة الفلسطينية في الجنوب اللبناني وبيروت³؛ إذ كان وزير الدفاع الصهيوني "أرييل شارون" قد كشف خلال تلك الفترة لوزير الخارجية الأمريكي "ألكسندر هيغ" (Alexander Haig) عن خططهم لغزو لبنان، ولم يبد أي معارضة بل وافق على تصرف الكيان الصهيوني وفق ما يخدم مصالحه⁴.

بناءً على ما سبق، نفذ الطيران الصهيوني يوم 4 جوان 11 غارة متتابعة على مرافق المدينة الرياضية، مخيمي "شاتيلا" و"برج البراجنة"، حي "صبرا"، طريق المطار و"بئر حسن" مستهدفاً مواقع للمقاومة الفلسطينية، وجيش لبنان العربي⁵، كما شمل القصف أحياء سكنية ومؤسسات صحية وتربوية مجاورة لها، كما أغار على مواقع في منطقتي "النبطية"

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 244.

² بول فندلي، الخداع: جديد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد كتاب "من يجرؤ على الكلام"، ط 6، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013، ص: 95.

³ قسم الشؤون الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص: 13.

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 734.

و"الزهراني" في الجنوب، وتبع الغارات قصف مدفعي وصاروخي بري وبحري، حيث أسفرت تلك الغارات عن 60 قتيلًا و270 جريحًا أغلبهم من المدنيين¹.

ردت المدفعية الفلسطينية، بعدما كانت ملتزمة باتفاق وقف إطلاق النار لقرابة عام بقصف نحو 20 مستوطنة صهيونية شمال فلسطين المحتلة بما يزيد عن 1000 صاروخ وقذيفة خلال يومي 4 و5 جوان، استنادًا إلى خطة كانت معدة سلفًا².

في خضم تتالي القصف الصهيوني على الجنوب اللبناني والشريط الساحلي الممتد من بيروت حتى "صور" طيلة يوم 5 جوان 1982، تقدمت لبنان بدعوة إلى مجلس الأمن لعقد جلسة طارئة، من أجل مناقشة العدوان الصهيوني على الأراضي اللبنانية، في ظل تلك الأوضاع استجاب للطلب وأصدر قراره رقم: 508 الذي قضى بوقف إطلاق النار ابتداء من السادسة صباحًا من يوم 6 جوان³.

2-2- الاجتياح البري 6 جوان 1982:

تجاهل الاحتلال الصهيوني قرار مجلس الأمن رقم: 508، حيث قام يوم 6 جوان بعملية الاجتياح البري للأراضي اللبنانية بعمق 40 كم من ثلاثة محاور رئيسة (ينظر الملحق رقم: (21)، ص: 646)؛ الأول من منطقة الدامور، صور وصيدا والثاني من مناطق الشوف والجزيين بينما الثالث عبر جنوب منطقة البقاع⁴، حيث بلغت قواته نحو 80 ألف مقاتل مزودين بـ: 1240 دبابة فضلا عن 1520 ناقلة جند⁵ و600 مدفع وراجمة صواريخ، علاوة على الدعم الجوي والبحري⁶. في مقابل ذلك كانت القوات الفلسطينية في

¹ وكالة مختبرات الأخبار العربية والعالمية، اجتياح لبنان: يوميات. صور. وثائق، [د. ن.]، بيروت، [د. ت.]، ص: 12.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 734.

³ قسم الشؤون الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، المصدر السابق، ص: 13.

⁴ مرتضى خلف حسين السهلاني، ميثم مجيد عبد الجبوري، المرجع السابق، ص: 268.

⁵ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 358.

⁶ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 42.

حدود ستة آلاف فدائي وبحوزتهم نحو 60 دبابة و150 مدفع؛ وعليه فقد كانت الإمكانيات غير متكافئة بين الجانبين، فالقوات الصهيونية تزيد بنسبة 13 ضعفًا عن القوات الفلسطينية¹.

على إثر الاجتياح الصهيوني البري للبنان تبنى مجلس الأمن القرار رقم: 509، بتاريخ 6 جوان 1982، التمس فيه من الكيان الصهيوني سحب قواته حالا، دون أية شروط إلى حدود لبنان المعترف بها دوليا². لكن قوات الاحتلال لم تول القرار الأممي أي اعتبار وواصلت عملياتها العسكرية في لبنان.

لقد تصدى الفلسطينيون بكل بسالة للقوات الصهيونية في الجنوب اللبناني، ولاسيما عند محاولتها احتلال قلعة شقيف، حيث بثت الإذاعة الصهيونية تقريراً لمقابلة أجرتها مع قائد الحملة على القلعة، كشف من خلاله أنهم شرعوا في حصارها منذ مساء يوم 6 جوان واستمر إلى غاية اليوم التالي، لإخلائها من الفدائيين الفلسطينيين؛ الذين نصبوا لهم كمينا وفاجأوهم بالقتال معهم؛ وأكد أنه من مجموع 90 جندي وضابط صهيوني لم ينجو منهم سوى 7 جنود؛ كما ذكر أن عدد الفلسطينيين في القلعة لم يتجاوز 33 فلسطينيا؛ لكنهم لم يتمكنوا من اعتقال أي فدائي لأنهم قاتلوا حتى الاستشهاد³.

بعدما سقطت قلعة شقيف في يد القوات الصهيونية، زارها بيغن يوم 8 جوان بمعية عدد من الصحفيين، ومنها أعلن تسليمها لحليفهم "سعد حداد"، الذي صرح في كلمة ألقاها أمام الحاضرين قائلاً: "إن القلعة الصليبية هي رمز إنهاء الوجود الفلسطيني في لبنان"⁴.

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 358.

² جمال سعد نوفان، "الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان عام 1982"، مجلة أداب الفراهيدي، ع: 13، كلية الآداب، جامعة تكريت، ديسمبر 2012، ص: 127.

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 108.

⁴ علا ممتاز إسماعيل الطائي، المرجع السابق، ص: 92.

2-3- اجتياح مخيمات الجنوب (7 - 14 جوان 1982):

في يوم 7 جوان اتسع نطاق العمليات العسكرية الصهيونية، حيث تمكنت من الاستيلاء على مدينة صور والمخيمات الفلسطينية المتاخمة لها، وهي: "الرشيدية"، "البرج الشمالي" و"البص"، دام قصف المخيمات لمدة ثلاثة أيام. وفي الفترة نفسها كانت هناك قوات تولت السيطرة على مدينة صيدا ثم الشوف وعين زحلثا، تمكنت من دخول صيدا بعد سلسلة من الغارات الجوية، حيث جرى قصف المخيمات الواقعة بالقرب منها، ولاسيما مخيم "عين الحلوة"، الذي فرض عليه الحصار يوم 9 جوان وتحت تغطية القصف الكثيف على أحياء المخيم من ثلاث محاور وهي: محور سيروب - عين الحلوة، محور المية ومية - عين الحلوة ومحور صيدا - عين الحلوة، تمكن الصهاينة من اقتحام شارع المخيم الرئيس، ونفذ الفدائيون الفلسطينيون العديد من العمليات الاستشهادية وهو ما ألحق خسائر فادحة بالقوات الصهيونية، حيث استطاع المخيم الصمود إلى غاية يوم 14 جوان¹.

كانت المخيمات منظمة بشكل مستقل، وكل مخيم أخذ على عاتقه عملية الدفاع، قسمت إلى أحياء ووزعت المهام على الفدائيين، حيث اتسمت الحرب داخلها بالتعقيد بسبب الطرقات الضيقة والتحصينات التي أقيمت فيها (الرشيدية 74، برج الشمالي 80 والبص 213)، وقد كانت معركة مخيم "عين الحلوة" من أشد المعارك تعقيداً، حيث حاصرت قوات "غولاني" وقوات مدرعة، لكنها واجهت صعوبة في دخوله، نظراً لاستبسال وشجاعة الفدائيين الفلسطينيين في الدفاع عنه، حيث استبدلت قوات "غولاني" بقوات أخرى لكنها فشلت بدورها في اقتحامه².

في أعقاب احتلال المخيمات الفلسطينية، نفذت القوات الصهيونية عملية تطهير واسعة ضد مقيميها، فأسرت الآلاف من الرجال والشبان ممن نجو من الموت، وساقتهم إلى

¹ ياسمين مرشد الجعبري، الحرب الأهلية اللبنانية وتأثيرها على القضية الفلسطينية (1975 - 1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر جبارين، برنامج التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، السنة الجامعية 2024، ص: 67.

² زئيف شيف، أهود يعاري، المرجع السابق، ص: 78.

مراكز الأسر، ولاسيما في معتقل "الأنصار"¹ الكبير تحت ذريعة مساعدة الفدائيين لم يبق من سكان المخيمات المدمرة سوى النساء، الأطفال والشيوخ الذين لجأوا إلى البساتين، الأبنية العامة والمهجورة ومنهم من لجأ إلى بيروت أو باتجاه الشمال².

كان هدف الاحتلال الصهيوني هو تدمير مخيمات اللاجئين في الجنوب وإجبار المقيمين فيها على الرحيل من المنطقة، بعيدا عن حدود فلسطين المحتلة، وهذا ما صرح به المسؤولون الصهاينة عندما وجه لهم سؤال عن الدافع الذي وقف وراء تدميرهم للمخيمات، فعلى سبيل التوضيح كشف وزير الاقتصاد "يعقوب مريدور"، الذي كلفته الحكومة الصهيونية بمساعدة المدنيين في الجنوب اللبناني، أثناء لقائه بأعضاء وحدة تقديم المساعدات التابعة للجيش، أن هدفهم كان إرغام اللاجئين الفلسطينيين على "الرحيل نحو الشرق في اتجاه سوريا، وأنه يجب تمكينهم من التوجه إلى هناك وعدم السماح لهم بالعودة"³.

2-4 - الصدام مع القوات السورية 8 جوان 1982:

أخذت القوات الصهيونية في التوجه نحو الطريق الرابط بين دمشق وبيروت، بعدما استولت على منطقة الشوف الواقعة في الضاحية الجنوبية لجبل لبنان، وهو ما أفضى إلى اشتباكها مع القوات الصهيونية في 8 جوان، على الرغم من إعلان بيغن في الكنيست أنهم لا يعتزمون الدخول في حرب مع سوريا، لذا أصدر الرئيس "حافظ الأسد" تعليماته للقوات السورية بعدم الاشتباك مع قواتهم⁴.

¹ تعرف المنطقة باسم "تل بعل"، تعود ملكيتها لفرنسيين رزق، كانت تزرع بالقمح، بعد الغزو الصهيوني للبنان جرفها وحولها إلى معتقل، المنطقة واسعة جدا لذا قسمت إلى 20 معسكرا، كل معسكر توجد فيه 20 خيمة في كل واحدة منها 25 أسيرا؛ تفصل بين المعسكر والآخر الأسلاك الشائكة وحوالي 10 أمتار. (ينظر: سعدون حسين، "شهادة من معتقل أنصار"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (132 - 133)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، نوفمبر - ديسمبر 1982، ص: 23).

² شاهين حنة، "السياسة الإسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 135، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، فبراير 1983، ص: 120.

³ المرجع نفسه، ص: 120.

⁴ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 109.

على الرغم من محاولة قوات الاحتلال الصهيوني الادعاء بأنها لا تتوي الاشتباك مع القوات السورية، إلا أن القضاء على الوجود السوري كان من ضمن دوافعها الحقيقية لغزو لبنان؛ ما يعني أنها كانت تهدف إلى تمويه القوات السورية وصرفها عن الإعداد للتصدي لتوغلها في الجنوب اللبناني، وكذا منعها من التنسيق أو التحالف مع الفدائيين الفلسطينيين، لضمان الاستفراد في المعارك بكل طرف على حدة.

في 10 جوان 1982، اعتدت القوات الصهيونية على القواعد الجوية السورية فنشبت جراحها المعارك بين الجانبين **(ينظر الملحق رقم: (22)، ص: 647)**، حيث ترتبت عنها خسائر كبيرة في صفوف القوات السورية قدرت بنحو: 30 قاعدة لإطلاق الصواريخ وتحطيم 92 طائرة مقاتلة¹، في اليوم الموالي قادت القوات السورية هجوما مضادا دمرت من خلاله 30 دبابة صهيونية وثلاث قواعد لإطلاق الصواريخ، وأجبرتهم على الانسحاب نحو 10 كم إلى الوراء². في خضم هذا الوضع تدخلت القوى الكبرى في 11 جوان لتجنب اتساع نطاق الحرب، حيث جرى الاتفاق على وقف إطلاق النار بين سوريا والقوات الصهيونية³، ولم يجر ضم منظمة التحرير الفلسطينية إلى هذا الاتفاق، لكن القوات الصهيونية رفضت اقتراح "فليب حبيب" بتنفيذ الهدنة على مخيم "عين الحلوة"، وواصلت عملياتها العسكرية ضد قوات المنظمة⁴.

2-5- حصار "منظمة التحرير الفلسطينية" في بيروت الغربية (13 جوان - 19 أوت 1982):

استمر زحف القوات الصهيونية بأعداد كبيرة من الجنوب صوب العاصمة بيروت، متجاوزين مراكز الفدائيين في الجنوب ونهر الليطاني ونهر الأوّلي جنوب بيروت، إلى غاية وصولها بتاريخ 13 جوان إلى تخوم بيروت الغربية، حيث ساهم وقف إطلاق النار مع سوريا

¹ ايلين مطر محمد السعيد، المرجع السابق، ص: 207.

² عز الدين مناصرة، المصدر السابق، ص: 361.

³ ايلين مطر محمد السعيد، المرجع السابق، ص: 207.

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 739.

في تقدم قواتهم التي طوقت منظمة التحرير الفلسطينية داخل بيروت؛ إذ أضحي عرفات محاطاً مع باقي الفدائيين في منطقة لا تتعدى مساحتها (25 كم²)¹. بداية من يوم 14 جوان أصبح الحصار محكماً على بيروت الغربية البالغ عدد المقيمين فيها نحو 600 ألف نسمة معظمهم من المسلمين، فقطعوا عنها الماء، الكهرباء، المؤن والوقود، فضلاً عن القصف الجوي المتواصل على المنطقة².

بلغ عدد القوات الصهيونية التي فرضت حصارها على بيروت الغربية ما يقارب 3500 مقاتل معززين بأكثر من 300 دبابة و100 مدفع، في حين كان في بيروت الغربية لواءان فلسطينيان هما: "حطين والقادسية" وهما تابعان للقيادة السورية، إضافة إلى تواجد جزء من لواء سوري³.

واصلت القوات الصهيونية تقدمها نحو بيروت من عدة محاور في الفترة ما بين 15 - 18 جوان 1982 (ينظر الملحق رقم: (23)، ص: 648)، في يوم 19 جوان أقدمت على الهجوم بشكل واسع على الضاحية الجنوبية للمدينة، لكن الفدائيين الفلسطينيين تمكنوا بالاشتراك مع بعض اللبنانيين من التصدي للهجوم، حيث دمروا ثلاث دبابات وقتلوا واعتقلوا العديد من الأسرى الصهاينة، وبعدها فشلت القوات الصهيونية في دخول المنطقة لجأت إلى قصفها من 21 إلى 25 جوان؛ إذ لم يتوقف القصف إلا بعدما أعلن "فيليب حبيب" أنه جرى التوصل إلى وقف لإطلاق النار⁴.

في 27 جوان 1982، ألقت الطائرات الصهيونية منشورات فوق بيروت الغربية، دعت من خلالها السكان إلى "اغتنام وقف إطلاق النار" والخروج من المدينة شرقاً عبر محور بيروت - دمشق أو شمالاً نحو طرابلس قبل استئناف الهجوم مرة أخرى (ينظر

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 110.

² رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 235.

³ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 311.

⁴ أحمد ساهر القضاة، المرجع السابق، ص ص: (84 - 85).

الملحق رقم: (24)، ص: 649¹؛ كان إلقاء المناشير أحد أساليب الحرب النفسية التي اعتمدها الصهاينة للتأثير على صمود المدنيين داخل المدينة وإرغامهم على النزوح. توقف القصف الجوي بموجب اتفاق وقف إطلاق النار، غير أن الحصار ظل مفروضاً على بيروت الغربية، لكنه لم يؤثر على الفدائيين، فعقب نحو شهر من فرضه، قاموا بتوزيع المؤونة على المقيمين في المنطقة، وأكدوا أنهم يملكون من المواد الغذائية ما يكفي لمدة ستة أشهر².

أبدى المدنيون المقيمون في بيروت الغربية تضامناً كبيراً مع الفدائيين ضد الاحتلال الصهيوني، لكن القوى السياسية اللبنانية تبنت مواقف مختلفة؛ فالحكومة اللبنانية اعترضت على الغزو الصهيوني ورفعت شكوى إلى مجلس الأمن، لكنها منعت الجيش اللبناني من مواجهته³، كما أسست "هيئة الإنقاذ الوطني"⁴، التي كان هدفها تسهيل التفاوض مع الاحتلال الصهيوني⁵ والضغط على قادة وقوات المنظمة للخروج من لبنان⁶، أما "وليد جنبلاط" فقد أصدر أوامره إلى أتباعه بعدم قتالهم، وبذلك تراجعت "حركة أمل" عن القتال، بعدما ساعدت الفلسطينيين في معاركهم بالقرب من صور، خوفاً من تدمير الأحياء الشيعية، في حين تحفظ الدروز عن القتال مخافة تدمير الشوف، أما بالنسبة لـ: "الجبهة اللبنانية" في بيروت الشرقية، فقد رحبت بالقوات الصهيونية وتعاونت معها⁷؛ ولعل مردّ هذا الترحيب هو

¹ وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، المصدر السابق، ص: 42.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 111. أيضاً: (أحمد ساهر القضاة، المرجع السابق، ص: 85).

³ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: (311 - 312).

⁴ تأسست عقب حصار القوات الصهيونية للقصر الجمهوري في بعبدا في 20 جوان 1982، بدعوة من "إلياس سركيس" المدعوم من "قياييب حبيب"، ضمت اللجنة ممثلي الطوائف الست الرئيسية، هم: رئيس الحكومة "شفيق الوزان"، وزير الخارجية "فؤاد بطرس"، "بشير الجميل"، "وليد جنبلاط"، "تبيه بري" و"نصري المعلوف"؛ وهو سياسي كاثوليكي مخضرم مقرب من شمعون. (ينظر: فواز طرابلسي، المرجع السابق، ص: 375).

⁵ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 378.

⁶ رباح مرزة خضير المدحتي، المرجع السابق، ص: 239.

⁷ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 312.

أن الوجود الفلسطيني في نظرهم ساهم بشكل كبير في تعزيز المكانة السياسية لخصومهم المسلمين في لبنان.

في هذا الصدد، نشير إلى أن رئيس المخابرات في حزب الكتائب "إيلي حبيقة"¹ أقام حواجز للتفتيش استجابة لأوامر الصهاينة للكشف عن هوية الفدائيين الفلسطينيين من بين الآلاف من الفلسطينيين واللبنانيين المدنيين الذين كانوا يغادرون بيروت، لأن الكتائب حسب القوات الصهيونية كانوا يتمتعون بالخبرة الكافية للتعرف على الفدائيين، ونتيجة لذلك جرى قتل نحو 500 من المدنيين الفلسطينيين قرب هذه الحواجز².

في مقابل ذلك، لا بد من الإشارة إلى موقف بعض الكتائبين، ولاسيما "أمين الجميل" عضو المكتب السياسي للحزب الذي كان يُعلم "أبو إياد" بكل ما توفر لديه من معلومات استخبارية حول تحركات القوات الصهيونية، حيث ساعدت تلك التسريبات الفدائيين على إحباط الهجمات الصهيونية والتصدي لها³.

بناءً على ما سبق، نلاحظ أن أغلب حلفاء "منظمة التحرير الفلسطينية" من اللبنانيين وعلى رأسهم "وليد جنبلاط" أصبحوا لا يؤيدون استمرار الفدائيين الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الصهيوني؛ إذ رضخوا لإرادة الولايات المتحدة الأمريكية التي كشف عنها مبعوثها

¹ ولد في قليعات (كسروان) عام 1956. غادر المدرسة وعمره 19 عامًا، نتيجة اندلاع الحرب عام 1975، حيث أصبح مقاتلاً في قوات الكتائب، شارك في أغلب المجازر والمعارك أبرزها "مجزرة السبت الأسود" في 6 ديسمبر 1975 المدبرة من طرف جوزيف سعادة للثأر لمقتل ولديه، التحق بفرقة (BG، بي جي) - نسبة إلى "بشير الجميل" - التابعة لحزب الكتائب. عقب حرب السنتين حظي بتوصية لدى مدير فرع البنك اللبناني البرازيلي في "سن الفيل" ليصبح موظفاً، ومع الاجتياح الصهيوني عام 1978، عين مسؤولاً عن الكتيبة الثالثة في القوات اللبنانية، التي قام بتقسيمها إلى ثلاث وحدات تضم كل وحدة 50 عنصراً. كان من المسؤولين البارزين في تنفيذ مجازر صبرا وشاتيلا في 16 سبتمبر 1982، كلف ما بين سنوات (1987 - 1989) من قبل القيادة السورية العليا في لبنان بالتجسس على السفارة الأمريكية. اغتيل في 24 جانفي 2002. (ينظر: كمال ديب، أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان، دار النهار، بيروت، 2007، ص ص: (419 - 420)). أيضاً: (روبير حاتم، كوبرا في ظل حبيقة مرورا بصبرا وشاتيلا، المكتبة العربية للترجمة، بيروت، [د. ت.]، ص ص: (59، 79، 231)).

² شيمون شيفر، المرجع السابق، ص: 202.

³ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 113.

"فيليب حبيب" والمتمثلة في ترحيل جميع الفدائيين إلى خارج لبنان، والتي هي في حقيقة الأمر إرادة الكيان الصهيوني وهدفه المعلن عشية الغزو.

أما على الصعيد العربي - بصفة عامة -، فقد سارعت جميع الأنظمة العربية، دون استثناء، إلى شجب العدوان وإدانته، كما التمسّت من الولايات المتحدة الأمريكية¹ التدخل لوقف العدوان²؛ ما يعني أنها لم تتخذ موقفًا جادًا في إطار جامعة الدول العربية؛ يقضي بالدرجة الأولى بمساندة منظمة التحرير الفلسطينية سياسيًا وعسكريًا، وذلك بسبب الخلافات التي كانت سائدة بين أقطارها في تلك الفترة.

أما "جبهة الصمود والتصدي" - بصفة خاصة - فقد أصبحت سوريا منذ اصطدامها بالقوات الصهيونية فيما بين 8 - 11 جوان، لا تستجيب لتذكير المنظمة لها بضرورة الالتزام باتفاقهما المتعلق بالتنسيق الاستراتيجي، وكانت تتظاهر كأنها قدمت أكثر مما قدمه باقي أعضاء جبهة الصمود في إطار الالتزام بالدفاع الجماعي، على الرغم من أن ليبيا قد بعثت كتيبة دفاع جوي لدعم الجيش السوري في سهل البقاع، كما أرسل اليمن الشمالي واليمن الجنوبي مئات المتطوعين لنصرة الفدائيين الفلسطينيين، وتقدمت الجزائر بعرض لإرسال المزيد من القوات، لكن سوريا رفضت هذا العرض، لذا حاولت بذل جهودها من أجل إرسال الأسلحة عبر تقديم طلب عاجل لشراء أسلحة سوفياتية بقيمة 20 مليون دولار³. رغم

¹ طلب الأنظمة العربية من الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لإنهاء الحرب لأنها كانت شريكة مع الاحتلال الصهيوني في غزو لبنان، فالتائرات الصهيونية، أمريكية، القنابل أمريكية، "ألكسندر هيغ" (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية)، كان قد وافق على غزو بيروت، وفيليب حبيب، المبعوث الأمريكي، كان يتأمر بشكل يومي مع الصهاينة خدمة لمصالحهم وقوى اليمين اللبناني، الممثلة في قوات الكتائب والسلطات اللبنانية برئاسة "إلياس سركيس" - بمعنى تجاهل الطرف الفلسطيني -، بالتالي كان غزو عام 1982 مؤامرة أمريكية مكشوفة، أشرفت عليها مجموعة من دبلوماسيها، وهم: "ألكسندر هيغ، فليب حبيب، موريس درابير (وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأوسط) وروبرت ديون (سفير الولايات المتحدة في بيروت)". (ينظر: عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 377 - 378).

² أحمد شاهين، "مشاركة الأنظمة العربية في حرب لبنان بالشجب والادانة وبعض الأدعية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع:

128، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية 1982، ص: 166.

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: (742 - 743).

ما بذلته بعض دول جبهة الصمود من مساعي لدعم المقاومة، غير أن ذلك لم يسفر عن أي نتيجة تذكر.

إن المواقف العربية أثارت تساؤلاً تاريخياً مؤداه: هل أضحي الصراع العربي - الصهيوني، صراعاً فلسطينياً - صهيونياً؟ وهل بات من الواجب على الفلسطينيين أن يواجهوا قدرهم بمعزل عن العرب¹؟

في ظل المواقف العربية المتخاذلة، كثف الاحتلال الصهيوني قصفه البري، الجوي والبحري على بيروت الغربية فيما بين 21 و 27 جويلية 1982، بهدف إجبار منظمة التحرير والقوات السورية على مغادرتها بيروت، حيث خلف المئات من القتلى والجرحى وهدم البيوت، وعليه اضطر "ياسر عرفات" إلى طلب التدخل من رؤساء "الاتحاد السوفياتي، كوبا، فرنسا والمملكة العربية السعودية"، من أجل وضع حد لهذه المجازر ضد المدنيين، وفي 28 جويلية استجابت القوات الصهيونية لمطالب "فليب حبيب" بوقف إطلاق النار، لكن سرعان ما تجددت اعتداءاتهم يوم 30 جويلية على بيروت الغربية، مستهدفة الأحياء والمخيمات الفلسطينية بالدرجة الأولى في الضاحية الجنوبية لبيروت².

بعد مرور أكثر من شهرين على الغزو الصهيوني للبنان، لم تتمكن قواته من الاستيلاء على بيروت الغربية، رغم كثافة القصف وشدة الحصار، ورغم مساعيه المتكررة للاجتياح والهجوم البري والبحري، والاعتماد على أحدث وأقوى أساليب التدمير، وذلك بفضل صمود الفدائيين الفلسطينيين وبسالتهم في خوض المعارك³.

كان يوم 12 أوت من أسوأ أيام حصار بيروت الغربية عنفاً؛ إذ لم يُترك مكان واحد في المنطقة دون قصف، حيث بلغ مجموع الغارات في ذلك اليوم نحو 220 غارة و 44 ألف

¹ أحمد شاهين، المرجع السابق، ص: 166.

² أحمد ساهر القضاة، المرجع السابق، ص: 85.

³ وائل المبجوح، تداعيات العدوان الإسرائيلي...، المرجع السابق، ص: 29.

قذيفة، ونتيجة لذلك سقط نحو 500 شخص بين شهيد وجريح جلهم من المدنيين وتم تدمير نحو 800 منزل¹.

إن هدف الاحتلال الصهيوني من تكثيف القصف على بيروت الغربية وإطباق الحصار عليها، هو إرغام الفدائيين الفلسطينيين وقياداتهم المتمركزين فيها على الاستسلام دون شروط، أو التراجع عن التمسك ببعض المطالب -على أقل تقدير-، علاوة على استخدام القصف المتواصل للتغطية على فشلهم في اقتحام المدينة.

طلب الرئيس اللبناني "إلياس سركيس" من ملك السعودية "فهد بن عبد العزيز" التدخل مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف الحرب، وعليه اتصل الملك السعودي بالرئيس الأمريكي "رونالد ريغن" الذي اتصل بدوره برئيس الوزراء الصهيوني "مناحيم بيغن" وحذره بانسحاب واشنطن من المفاوضات السياسية بشأن إخراج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت الغربية واستدعاء مبعوثها "فيليب حبيب" إذا استمر قصف بيروت، بناء على ذلك، وافقت القوات الصهيونية على وقف إطلاق النار بتاريخ 12 أوت 1982².

3- آثار الغزو على الفلسطينيين

أسفر الغزو الصهيوني للبنان عام 1982 عن تداعيات خطيرة أثرت بوضوح على حياة اللاجئين الفلسطينيين هناك، فقد أدى إلى تغييرات جذرية في أوضاعهم السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث أصبحت أكثر تعقيدا وصعوبة، مما عمق من مآسهم ومضيفا أعباء أخرى إلى معاناتهم المستمرة، وفيما يلي نورد أبرز تلك التداعيات:

3-1- خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان

في أعقاب الغزو الصهيوني للبنان، أوفدت الولايات المتحدة الأمريكية مبعوثها الخاص "فيليب حبيب" إلى المنطقة لإدارة الحرب، بحكم تجربته السابقة في الوساطة لإنهاء

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص ص: (373 - 374).

² وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، المصدر السابق، ص: 92.

الاعتداءين الصهيونيين على لبنان في مارس وجويلية من عام 1981. وقد ساعده اطلاعه المسبق على خطة الكيان الصهيوني لغزو لبنان عام 1982¹ على أداء مهامه، التي كانت تتمثل أساسًا في التنسيق بين أطراف الحرب لإيجاد حل فوري لها؛ إذ عمل في هذا الجانب وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية على تأسيس "هيئة الإنقاذ الوطني" المشار إليها سلفًا، والتي كان هدفها الرئيس رعاية المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والصهيوني للتوصل إلى اتفاق يُعجل برحيل المنظمة وإنهاء الغزو.

استنادًا إلى ما سبق، اقترحت "هيئة الإنقاذ الوطني" خطة لوقف القتال وترحيل المنظمة من لبنان، وقدمتها لـ: "فليب حبيب" في 22 جوان 1982. تضمنت ثلاث نقاط رئيسية، نوردتها فيما يلي:

- وقف إطلاق النار في أقرب وقت ممكن.
- انسحاب قوات الاحتلال نحو 5 كم عن بيروت، لتسهيل دخول القوات الدولية أو الأمريكية أو اللبنانية كعازل بين المتقاتلين.
- دخول الحكومة اللبنانية في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية من أجل مناقشة شروط الخروج من لبنان المزمع استكمالها خلال (48 ساعة)².

ضمن هذا السياق، اجتمع "فيليب حبيب" في 23 جوان مع شارون في مقر قيادة "بشير الجميل" لمناقشة الخطة المقترحة من طرف "هيئة الإنقاذ الوطني"؛ إذ وافق شارون على إجلاء جميع الفدائيين الفلسطينيين إلى خارج البلاد، غير أنه عارض انسحاب قواتهم

¹ كان فيليب حبيب على علم بالخطة العسكرية الصهيونية منذ عام 1981، حيث أعلمه شارون بها. (ينظر: عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 377).

² المصدر نفسه، ص: 379.

نحو 5 كم عن بيروت¹. إن هذا الموقف يعكس بشكل جليّ رغبتهم الكبيرة في إبادة الفدائيين الفلسطينيين وليس إجلاءهم كما يدعون في العلن.

أما منظمة التحرير الفلسطينية فقد انقسمت قياداتها بشأن الموافقة على الخروج من بيروت إلى قسمين، القسم الأول؛ رفض الخروج وعدّه استسلاماً ورضوخاً للإرادة الأمريكية - المسائرة للأهداف الصهيونية-، فبيروت بالنسبة لهم هي قاعدة لصياغة قراراتهم المصيرية بمنأى عن التأثيرات الخارجية، فحرصوا على استمرار الحرب لوقت أطول²؛ بالاعتماد على خبرتهم في حرب المدن، وقد مثّل هذا الموقف كل من: "صلاح خلف" و"نمر صالح" (عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح)، "جورج حبش" (قائد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، "نايف حواتمة" (قائد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)³، في حين أذعن القسم الثاني للأمر الواقع الذي فُرض على المنظمة في لبنان⁴؛ لكنه كان يسعى باستمرار إلى تحقيق الحد الأدنى من "التعويض السياسي"، ولاسيما إجراء مفاوضات فلسطينية - أمريكية وضمان حماية للمدنيين الفلسطينيين في لبنان بعد خروج الفدائيين. مثل هذا الموقف الأمناء العامون لثلاث من تنظيمات الرفض، وهم: "أحمد جبريل" (الجبهة الشعبية - القيادة العامة)، "محمد زيدان" (جبهة التحرير الفلسطينية) و"سمير غوشة" (جبهة النضال الشعبي الفلسطيني)، إضافة إلى عضوا اللجنة المركزية لحركة فتح "هاني الحسن وهائل عبد الحميد"⁵.

لكن أمام التحديات التي واجهت المنظمة في مقاومة الحصار الصهيوني، وفي ظل غياب الدعم العربي، وعدم تدخل المجتمع الدولي لردع الكيان الصهيوني وإجباره على الامتثال لقرارات الشرعية الدولية، وحجم الخسائر البشرية في وسط المدنيين، اضطر أغلب الأعضاء وعلى رأسهم "ياسر عرفات" إلى الموافقة على الانسحاب من لبنان مقابل بعض

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 379.

² أشرف نافز عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 103.

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 743.

⁴ أشرف نافز عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 103.

⁵ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 743.

الضمانات التي لا بد من الحصول عليها قبل الإقدام على هذه الخطوة¹. ذكرت بعض القيادات الفلسطينية أن من أبرز الأسباب التي حملتهم على الاذعان لقرار الخروج من لبنان هي لتجنب أهالي بيروت مآسي الدمار².

بناءً على ما سبق، أجرى "ياسر عرفات" مع السلطات اللبنانية سلسلة من المفاوضات، ليعلن في 29 جويلية 1982 عن شروطه النهائية بخصوص القبول بخروج الفدائيين من لبنان، وهي: انسحاب القوات الصهيونية من طريق بيروت - دمشق قبل خروج الفدائيين، واستقدام القوات متعددة الجنسيات إلى بيروت الغربية لضمان سير العملية في ظروف آمنة، كما اشترط ترحيل الفدائيين على مرحلتين، ففي البداية يتم الخروج إلى البقاع وطرابلس ثم إلى الدول العربية التي أعلنت استعدادها لاستقبالهم، إضافة إلى المطالبة باعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بمنظمة التحرير الفلسطينية³.

في أعقاب موافقة المنظمة على الخروج من لبنان، أصدر مجلس الأمن بتاريخ 1 أوت، القرار رقم: 516، الذي أكد على ضرورة وقف إطلاق النار وإيفاد مراقبين دوليين للإشراف على تهدئة الأوضاع في بيروت، تمهيداً للاتفاق على إجلاء الفدائيين الفلسطينيين من لبنان، غير أن القوات الصهيونية عارضت دخول 28 مراقباً دولياً، فلجأ الأمين العام للأمم المتحدة "خافيير بيريز Javier Pérez" ⁴ إلى الالتماس من الولايات المتحدة الأمريكية إجراء محادثات بواسطة مبعوثها "فليب حبيب" مع الكيان الصهيوني لإرغامه على تطبيق

¹ سامر عبد المنعم أبو رجيعة، المرجع السابق، ص: 119.

² أشرف نافز عبد الحفيظ، المرجع السابق، ص: 104.

³ روبرت فيسك، ويلات وطن: صراعات الشرق الأوسط وحروب لبنان، ط 17، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2005، ص: 366. أيضاً: (ياسمين مرشد الجعبري، المرجع السابق، ص: 73 - 74).

⁴ هو خافيير بيريز دي كوينار (1920 - 2020) ولد في مدينة ليما عاصمة البيرو، درس تخصص القانون في الجامعة الكاثوليكية في ليما التي تخرج فيها عام 1943، شغل منصب الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة عام 1982 خلفاً للنمساوي "كورت فالدهايم"، أول أمين عام من أمريكا الجنوبية، استمرت فترة ولايته إلى غاية عام 1992، حيث خلفه الدبلوماسي المصري "بطرس غالي". (ينظر: فراس البيطار، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة، عّان، 2003 المرجع السابق، ص: 910).

القرارات الأممية، بناءً على ذلك دخل المبعوث الأمريكي في مفاوضات غاية في التعقيد مع الصهاينة، نتج عنها التوصل في 12 أوت إلى اتفاق نهائي بينهم وبين لبنان والمنظمة، تضمن وقف فوري لإطلاق النار وخروج منظمة التحرير الفلسطينية وقياداتها من كافة الأراضي اللبنانية وتسليم أسلحتهم الثقيلة إلى الجيش اللبناني مقابل ضمان سلامة خروجها بواسطة قوات متعددة الجنسيات تستمر مهمتها لمدة شهر¹.

استناداً إلى ما سبق، جرى تأليف القوات المتعددة الجنسيات من "800 جندي فرنسي، 800 أمريكي، 400 إيطالي"، وباقي القوة ستتألف من الجيش اللبناني الذي كان تعداداه يصل إلى نحو 3000 جندي²، حيث اتفقوا في البداية على إيفاد نحو 350 جندياً استعداداً لمغادرة الدفعة الأولى من الفدائيين الفلسطينيين عن طريق البحر، مع نشر الجيش اللبناني في مناطق محددة في بيروت لتتمركز لاحقاً في المواقع التي سوف يتركها الفدائيون الفلسطينيون³. وفي الوقت نفسه، ستستقدم إلى بيروت باقي القوات الدولية، لكي تتولى رفقة وحدات الجيش اللبناني عملية الإشراف على جمع السلاح الثقيل وعلى حماية المخيمات الفلسطينية⁴.

لذلك وصلت في صباح يوم 21 أوت 1982 سفينة الانزال الفرنسية "لاديب" La Dieppe إلى مرفأ بيروت وعلى متنها 350 جندياً فرنسياً ممن سيشكلون القوات الدولية لحفظ الأمن في لبنان، وفي اليوم نفسه، غادرت الدفعة الأولى من الفدائيين الفلسطينيين التي تألفت من 397 فدائياً مرفأ بيروت متجهة إلى قبرص على متن السفينة القبرصية "سول جورجيس" Seoul Gore Geoss (ينظر الملحق رقم: (25)، ص: 650)، على أن

¹ مرتضى خلف حسين السهلاني، ميثم مجيد عبد الجبوري، المرجع السابق، ص: 270.

² سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 120.

³ Treaty Series, United Nations, United states of America and Lebanon, Exchange of notes constituting an agreement on United States participation in a multinational force in Beirut (with annex), NO. 30567, Vol. 1751, Beirut, 18 and 20 August 1982, p : 7.

⁴ سامر عبد المنعم أبو رجيلة، المرجع السابق، ص: 120.

يُنقلوا بعدها إلى الأردن والعراق¹. وقد طلبت قيادة منظمة التحرير من جميع المغادرين ارتداء الزي العسكري لسببين: الأول؛ لإضفاء مظهر منظم ومرتب، والثاني؛ لكي يصل عدد الفدائيين إلى نحو 900 فدائي، وهو العدد المتفق عليه في المفاوضات². ضمن هذا السياق، أكد "شفيق الحوت" أن القيادة الفلسطينية وجدت نفسها في حرج بحثاً عن العدد لأن الفدائيين كانوا أقل بكثير من العدد المطلوب، لذا اضطر العديد من المدنيين ولاسيما عائلات الفدائيين والإعلاميين إلى ارتداء اللباس العسكري لكي يكتمل العدد³.

استمر خروج الفدائيين الفلسطينيين من بيروت على مدار إحدى عشرة يوماً، مقسمين إلى دفعات متتابعة، حيث جرى توزيعهم على ثماني دول عربية كانت قد أبدت استعدادها لاستقبالهم وهي: سوريا، العراق، تونس، الجزائر، الأردن، السودان، اليمن الشمالي واليمن الجنوبي⁴.

لقد برمجت مغادرة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات" في 30 أوت مع 62 من مرافقيه إلى اليونان⁵ ومنها إلى المغرب -بعد ذلك اتخذ تونس مقراً لقيادته- في وسط وداع رسمي وشعبي كبيرين، حضره رئيس الحكومة "شفيق الوزان"، مفتي الجمهورية "حسن خالد"، "صائب سلام"، "وليد جنبلاط"، "صلاح خلف"، "نبيه بري"، وغيرهم من قادة

¹ المركز العربي للمعلومات، لبنان 1982: يوميات الغزو الإسرائيلي: وثائق وصور، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1983، ص: 224.

² هلبين محمد أحمد، "دور حزب الكتائب اللبنانية في مجزرة صبرا وشاتيلا 16 - 19 أيلول 1982"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع: 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، 2020، ص: 148.

³ شفيق الحوت، خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ومجزرة صبرا وشاتيلا، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، بيروت، 2002. تمت الزيارة يوم: 17 - 08 - 2024، متاح على الرابط:

https://youtu.be/rBX7W55sQHE?si=qXQ1ZYhHiMbsb_hE

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 755.

⁵ لقد كشف "صلاح خلف" أن عرفات قرر عدم الذهاب إلى عاصمة عربية لأنه "كان يشعر بالاشمئزاز الشديد من موقف العرب أثناء حصار بيروت". (ينظر:

Kenneth W. Stein, "the PLO after Beirut", Middle East Review, Vol. XV, No. (3 - 4), American academic association for peace in the Middle East, Spring/Summer, 1983, p: 14.

الأحزاب والمقاومة وبعض البعثات الدبلوماسية (ينظر الملحق رقم: (26)، ص: 651)¹ في رسالته الشهيرة إلى "شفيق الوزان" قبل المغادرة أشاد عرفات بصمود بيروت وشعبها في مواجهة الاحتلال برغم الحصار الصهيوني والقصف المستمر ليلاً ونهاراً، كما عبر عن فخره بصمود الشعب اللبناني إلى جانب الفلسطينيين، معتبراً هذا الصمود رمزا للمقاومة والكرامة الوطنية، مؤكداً على التزامه بالمقاومة حتى تتحرر فلسطين².

في 1 سبتمبر 1982 غادرت الدفعة الأخيرة من الفدائيين مرفأ بيروت متجهة إلى طرطوس، كان على رأسها كل من عضو اللجنة التنفيذية للمنظمة، "أحمد اليماني"، وعضو اللجنة المركزية لحركة فتح "صلاح خلف" ورئيس غرفة العمليات المركزية في قيادة القوات المشتركة "سعد صايل"³. على إثرها، أذاعت وزارة الخارجية الأمريكية في بيان خاص أن ما يقارب 8300 من أعضاء منظمة التحرير الفلسطينية، 2600 من أعضاء جيش التحرير الفلسطيني و3600 جندي سوري قد جرى إجلاؤهم عن بيروت فيما بين 21 أوت و1 سبتمبر، كما أشارت إلى أن هذا العدد تقديري وهو يستثني 175 فلسطينياً جريحاً نقلهم الصليب الأحمر للعلاج في اليونان وقبرص⁴.

على الرغم من أن عملية إخراج الفدائيين الفلسطينيين من لبنان جرت بطريقة منظمة، إلا أنها شكلت مرحلة أخرى من مراحل تهجير الفلسطينيين المستمرة⁵، مما أسفر عن تعميق

¹ وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، المصدر السابق، ص: 126.

² "رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزان بتاريخ 1982/08/30"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطيني، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982، ص: (227 - 228).

³ سمر مكاي، "التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطيني، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982، ص: 199.

⁴ المركز العربي للمعلومات، المصدر السابق، ص: 234.

⁵ صبري جريس، "ملاحم لمرحلة جديدة"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطيني، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982، ص: 23.

معاناتهم وزيادة تشتتهم، إضافة إلى أن اللاجئين الباقين في لبنان خسروا مرجعيتهم السياسية، وبالتالي فقدوا الدعم والحماية اللذان كانت منظمة التحرير الفلسطينية توفرهما لهم.

3-2- مجزرة صبرا وشاتيلا 16 سبتمبر 1982:

3-2-1- الأوضاع السائدة عشية المجزرة

3-2-1-1- الخرق الصهيوني لاتفاق وقف إطلاق النار 3 سبتمبر 1982:

خلال اليومين التاليين لخروج الدفعة الأخيرة من الفدائيين الفلسطينيين؛ أي في 3 سبتمبر 1982، أقدمت القوات الصهيونية على احتلال المنطقة القريبة من السفارة الكويتية في "بئر حسن" التي تُشرف على منطقتي صبرا وشاتيلا بالكامل. اعترض "شفيق الوزان" رئيس الوزراء على ذلك، واعتبره خرقاً لاتفاق وقف إطلاق النار الذي جرى التوصل إليه مع "قليب حبيب"، فتدخل السفير الأمريكي في لبنان ليبرر تقدم القوات الصهيونية في بيروت الغربية بالادعاء بأنها تقوم بإزاحة الألغام والحواجز الموجودة على الطرق الرئيسة المؤدية إلى بيروت مؤكداً بأن القوات الصهيونية سوف تتراجع بعد إنهاؤها لهذه المهمة¹.

لكن القوات الصهيونية لم تنسحب إلى مواقعها الرئيسة إلا بعد أربعة أيام، عقب الضغط الأمريكي عليها، وكان الطيران الحربي الصهيوني قد قام بتدمير 4 عربات سام 9 مضادة للطائرات في سهل البقاع بين 9 و12 سبتمبر، كما شنت سلسلة من الغارات الجوية على سبع قرى وبلدات لبنانية أسفرت عن 40 إصابة من المدنيين².

3-2-1-2- مغادرة القوات متعددة الجنسيات بيروت:

ألحت القيادة الفلسطينية برئاسة عرفات أثناء مفاوضاتها مع "قليب حبيب" قبل إبعاد الفدائيين من بيروت، على ضرورة توفير الحماية للمخيمات والمدنيين الفلسطينيين. حيث أذعنّت الولايات المتحدة لهذا الشرط، كما وعدتها باقي الدول المشكلة للقوات المتعددة

¹ صفاء حسين زينون، صبرا وشاتيلا المذبحة 16 - 17 - 18 أيلول (سبتمبر)، دار الفتى العربي للنشر والتوزيع،

القاهرة، 1986، ص: 5.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 756.

الجنسيات بأن قواتها لن تغادر بيروت حتى يستقر الوضع ويسود الأمن في المنطقة وتتولى السلطة الشرعية اللبنانية زمام الأمور في بيروت الغربية¹.

لكن في 9 سبتمبر 1982 أعلنت الولايات المتحدة بأن مشاة البحرية الأمريكية التابعة للقوة المتعددة الجنسيات سوف يغادرون في اليوم التالي، أي أنهم مكثوا في بيروت مدة 16 يوما -فقط-، على عكس ما جرى الاتفاق عليه بأن تبقى القوات متعددة الجنسيات لمدة شهر حتى تستقر الأوضاع الأمنية، على إثر ذلك، أعلنت المصادر الدبلوماسية الغربية في لبنان أن القوات الفرنسية والقوات الإيطالية لا يمكنها البقاء دون القوات الأمريكية².

لقد رحلت القوات المتعددة الجنسيات قبل انتهاء المدة التي حددتها خطة "قليب حبيب"؛ أي اتصلت من التزامها القانوني بحماية السكان المدنيين واللاجئين الفلسطينيين؛ ما يعني أن استقدامهم كان مخطط له لإقناع منظمة التحرير الفلسطينية بالخروج من بيروت. وهذا ما أكدته القيادة الصهيونية وعلى رأسها وزير الأركان "رفائيل ايتان"، الذي صرح بأن الحرب انتهت بخروج عرفات وأصبح لديهم متسع من الوقت لتتبع أي مسعى لتكوين حركة سرية في بيروت، وسيؤكدون بالتنسيق مع "بشير الجميل" من عدم بقاء الفدائيين، ثم أشار إلى أن القوات المتعددة الجنسيات من المتوقع أن تغادر بيروت حالما يخرج جميع الفدائيين³.

شرع الجيش الصهيوني يوم 10 سبتمبر بترتيب مواقعه في منطقة "سان سيمون" على البحر، غرب المخيمات الفلسطينية، استعدادا لتنفيذ عمليات تطهيرها، وفي هذا السياق، جرى الاتفاق بين شارون و"بشير الجميل" في 12 سبتمبر 1982 في بلدة "بكفيا" على أن تتولى عناصر لبنانية كتائبية بإشراف الجيش الصهيوني تنفيذ المهمة⁴.

¹ هلبين محمد أحمد، المرجع السابق، ص: (149 - 150).

² صفاء حسين زينون، المرجع السابق، ص: 6.

³ هلبين محمد أحمد، المرجع السابق، ص: 151.

⁴ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 256.

3-1-2-3- اغتيال "بشير الجميل":

في 23 أوت 1982، انتخب الكتائبي وقائد القوات اللبنانية "بشير الجميل" رئيساً للجمهورية اللبنانية، في تكتة الفياضة، تحت حراسة وحماية القوات الصهيونية، ولكن الأمور تطورت بعد ذلك، إذ أن الرئيس المنتخب لم يتمكن من ممارسة صلاحياته الدستورية لأنه اغتيل في 15 سبتمبر¹، أي قبل 23 سبتمبر 1982 موعد تسلم صلاحياته الرئاسية².

عقب وصول خبر اغتيال بشير إلى شارون، قرر مباشرة استغلال الحادثة لاحتلال بيروت الغربية³، حيث اجتاحت القوات الصهيونية المتمركزة على مشارف بيروت وضاحيتها الجنوبية، أحياء المنطقة الغربية من بيروت والضاحية يوم الأربعاء 15 سبتمبر 1982، وقد توجهت معظمها إلى منطقة المخيمات وطوقت حي صبرا ومخيم شاتيلا، كان قوامها أكثر من 150 دبابة، 100 ناقلة جند و14 عربة مدرعة و20 جرافة، حيث أحكمت الطوق على المنطقة التي ظل سكانها في حالة ترقب للمصير الذي ينتظرهم⁴. في أكبر عملية تضليل للرأي العام، ولفليب حبيب ذاته، ادعى ناطق عسكري أن القوات الصهيونية "تتخذ إجراءات عسكرية لتحاشي سفك الدماء بين الطوائف اللبنانية على إثر اغتيال بشير. وأن استخباراتهم رصدت ما بين 1500 و5000 "إرهابي" فلسطيني في المخيمين⁵.

في صباح يوم الخميس 16 سبتمبر، اجتمع "فادي أفرام"، قائد القوات اللبنانية، مع الجنرال الصهيوني "أمير دروري" في مقر قيادته في منطقة "الجمهور"، وطلب منه هذا

¹ بعد مرور سبعة عشر يوماً على عملية اغتيال "بشير الجميل"، أعلنت إذاعة صوت لبنان بتاريخ 2 أكتوبر 1982 أنه تم اعتقال منفذ العملية الذي اعترف بجميع تفاصيلها وهو "حبيب طانيوس الشرتوني"، يبلغ من العمر 26 عاماً، كان يسكن في الطابق الأخير من مبنى الكتائب في الأشرفية، كشف التحقيق أن هذا الماروني كان عضواً في الحزب القومي السوري الاجتماعي منذ عام 1977. (ينظر: روبير حاتم، المصدر السابق، ص: 65).

² عدنان فحص، الحرب اللبنانية (أسباب ونتائج)، دار الحسام، بيروت، 1991، ص: 36.

³ أمينيون كابليوك، تحقيق حول مذبحة صبرا وشاتيلا، تر: منى عبد الله، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، نوفمبر 1982، ص: 21.

⁴ محمود عبد الله كَلَم، المرجع السابق، ص: 42.

⁵ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 335.

الأخير أن يشرع في استقدام وحداته إلى المخيمات، وحينما رجع إلى مقره في الكرنتينا، طلب من "فؤاد أبو ناضر"، حفيد بيار الجميل، أن ينقل وحداته إلى المطار، وأن يتربح تعليمات دروري. بعدها التقى "إيلي حبيقة"، وأمره بـ: (تطهير المخيمات)، باعتباره رئيس جهاز الاستخبارات في القوات اللبنانية، ثم اجتمع أفرام مع فريق بشير في مقر المجلس الحربي، وكان جميعهم حاضرون وهم: (جوزيف أبو خليل، كريم بقرادوني، سامي شدياق، ج. بسمرجي، د. عرب، أنطوان نجم، هاني صفلي، إلفرد ماضي، نزار نجريان، أنطوان بريدي، أسعد سعيد، فؤاد أبو ناضر، سمير جعجع، إيلي وازن، فؤاد روكز، إيلي حبيقة، مسعود الأشقر)، حيث أبلغهم أفرام بالمهام الموكلة لقوات الكتائب¹.

إضافة إلى الكتائبين، جرى الاعتماد على "جيش لبنان الجنوبي" بقيادة "سعد حداد" لتنفيذ المجزرة، حيث استقدموا إلى مطار بيروت عبر طائرات صهيونية بقيادة النقيب "كميل صلاح"، الذي التقى به "رفائيل إيتان" في مفرق "خلدة"، وقدم له توجيهاته على النحو التالي: "النتيجة التي يجب الحصول عليها، هي فرار السكان المدنيين من المخيمات"²، لقد جرى جمع تلك القوات التي قدرت بنحو 150 مقاتل بالقرب من مطار بيروت، في انتظار نقلهم إلى صبرا وشاتيلا للقيام بمهمتهم التي كانوا قد تدربوا من أجلها في الكيان الصهيوني³.

3-2-2- أحداثها وملابساتها:

بعد احتلال القوات الصهيونية لبيروت الغربية وحصارها للمخيمات تسارعت الاستعدادات طوال يوم 16 سبتمبر 1982 لدخول الكتائب إلى المخيمات، حيث رسموا على الجدران علامات للتوجيه: حرفا "M.P" (Military Police - الشرطة العسكرية) ومثلث داخل دائرة، وهي رمز القوات اللبنانية، كما رسمت أسهماً توضح محاور دخول الكتائبين: من مخرج الشويفات في جنوبي شرقي بيروت، حتى السفارة الكويتية، في اتجاه مخيمات

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 470.

² المصدر نفسه، ص: 469.

³ علا ممتاز إسماعيل الطائي، المرجع السابق، ص: (99 - 100).

الفلسطينيين، وقد أكد بعد ذلك العديد من أهالي بيروت الغربية بأن القوات اللبنانية، حرصت طيلة الساعات الأولى من الهجوم على تنظيم هذه العملية لكي تحدّد المسارات الواجب اتباعها من قبل القوات التي لا تعرف المدينة¹.

بناء على ما سبق، وحسب شاهد عيان كتائبي - نقلا عن عبد الرؤوف سنو-، أقدم 300 عنصر من بيروت الشرقية وجنوب لبنان ومن عكار خاضعين لحزب الكتائب، مع "نمور الأحرار" و"جيش لبنان الجنوبي"، على اجتياح صبرا وشاتيلا بقيادة "إيلي حبيقة"، بعد أن وضع الصهاينة شاحناتهم في خدمة تلك القوات للانتقال إلى المنطقة، وكان معهم بعض الجنود بلباس "الكتائب"².

قبل دخولهم، توقف القصف المدفعي الصهيوني المركز ومعه القنص، كما انسحب الجيش الصهيوني من الأماكن القريبة من منطقة صبرا وشاتيلا، خصوصا في محيط مستشفى عكا، وقد اتضح أن ذلك الانسحاب لم يكن إلا انسحابا مبرمجا من أجل فسخ المجال للمليشيات المهاجمة كي تدخل من تلك الجهة وتحمل المسؤولية بمفردها³.

في حدود الساعة الخامسة والنصف مساءً من يوم الخميس 16 سبتمبر شرعوا في الدخول إلى "حي عرسان" جنوب مخيم شاتيلا؛ إذ كانت نقطة البداية لأول أعمال المجازر، ثم داهموا الحي الغربي للمخيم (ينظر الملحق رقم: (27)، ص: 652)، كان جميع السكان في المنازل والملاجئ، حيث لم يخطر ببال أحد أنّ هناك مجزرة يجري ارتكابها؛ كانت عمليات القتل تنفذ بهدوء، حيث استخدمت السكاكين والفؤوس⁴، وبحكم أن العديد من عمليات القتل كانت بالسكاكين، لم يطلع الجيران على ما كان يحدث إلا عندما يحين دورهم⁵.

¹ أمنيون كابليوك، المصدر السابق، ص: 36.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 335.

³ بيان نويهض الحوت، صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص: 119.

⁴ محمود عبد الله كّلم، المرجع السابق، ص: 44.

⁵ إياد أحمد ملحم، صفحات فلسطينية لمن يريد أن يعرف، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2014، ص: 67.

مما يشير إلى أن القتل كان ينفذ في هدوء، وهذا ما ذكره أحد الكتائبين عند الحاجز الصهيوني، قائلاً: "لقد قتلنا 250 إرهابيا حتى الآن"، فرد عليه جندي صهيوني بالقول: "الكتائبون يبالغون، كيف تمكنوا من ذلك دون أن نسمع صوت المعارك، وابتسمنا ساخرين، ثم انتبهنا إلى أن هناك مذبحه، وليس معركة، كان القتل يتم دون ضجة كبيرة... تقتحم البيوت ويقتل الناس بالبلطات والسكاكين، أو يخنقون بالحبال... وقسم آخر، كان يجمع وينقل بالشاحنات إلى جهة مجهولة"¹.

نستنتج مما سبق، أنّ الكتائبين وحلفائهم لم يواجهوا أي مقاومة من قبل أهالي المخيم، ما يعني أن السكان كانوا مدنيين عزل ولا يمتلكون أسلحة. وهذا ما يدحض بشكل قاطع مزاعم شارون وحلفائه بوجود الآلاف من الفدائيين الفلسطينيين الذين لم يغادروا بيروت واحتموا في مخيماتها. نستدل في هذا الصدد بتقرير أصدره ضابط من الموساد بعد 4 ساعات على اقتحام القوات المسيحية لصبرا وشاتيلا، حيث جاء فيه ما يلي: "من الجلي قطعاً عدم وجود إرهابيين في المخيم"².

استمر القتل طيلة ليلة 16 سبتمبر، إذ مع حلول الظلام ألقت القوات الصهيونية القنابل المضيفة على منطقتي صبرا وشاتيلا؛ لأن التيار الكهربائي كان مقطوعاً على المنطقة في تلك الليلة، حيث كان المقاتلون يلاحقون كل من بقي حياً من مكان إلى آخر، في المقابل منعت القوات الصهيونية التي كانت تحاصر المخيم أيّاً كان من مغادرته. استمرت عمليات القتل لسكان المنطقة طيلة يوم الجمعة 17 سبتمبر وصباح يوم السبت 18 سبتمبر، مما أعطى الوقت الكافي لاقتراف إبادة جماعية، وعندما فرغوا من مجزرتهم هدموا المنازل على الضحايا في محاولة للتخلص من بعض آثارها³.

على الرغم من محاولة إخفاء آثار المجزرة والتتصل من مسؤولية اقترافها، إلا أنهم فشلوا في ذلك فمن شدة فظاعتها برزت تفاصيلها المروعة إلى الظاهر؛ إذ كان بإمكان كل

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 491.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 335.

³ المركز العربي للمعلومات، المصدر السابق، ص: 31.

من تطأ قدميه مدخل مخيم شاتيلا وحي صبرا رؤية الجثث المكدسة في الشوارع، وربما مجرد تواجد الشخص بالقرب من المنطقة وملاحظته مظهرها العام ينتابه شعور غريب ينبئ بحدوث أمر يتجاوز حدود الفظاعة في حق سكان المنطقة العزل، وهذا ما بدا في وصف الصحفي البريطاني "روبرت فيسك" للمجزرة، إذ قال:

"إنّ الذي أبلغنا هو الذباب. إذ كان طنين الملايين منه أبلغ من الرائحة التي كانت جلياً تنفذ من خلال أسمك المناديل إلى مناخيرنا... وبعد دقائق رأينا الموتى. كانوا في كل مكان..."¹، وأضاف قائلاً: "رأينا الجثث مكومة في زاروب إلى اليمين وعلى بعد خمسين ياردة فقط من مدخل المخيم. وكانت هناك أكثر من اثنتي عشرة جثة لشبان صغار التفت أرجلهم وأيديهم بعضها حول بعض وهم يعانون آلام الموت... وشاهدنا في زاروب مغمور بالأنقاض جثث خمس نساء وعدد من الأطفال فوق كوم من الركام... ورأينا طفلة لا تتجاوز الثالثة من عمرها ملقاة على الطريق وقد تلوث ثوبها بالوحل والدم والتراب... ورأينا جثة امرأة تضم طفلة وكانت الرصاصة قد اخترقت صدرها وقتلت الطفلة. وتبين أن أحدهم بقر بطنها وربما كان يحاول قتل الجنين الذي لم ير النور بعد..."².

إن أعمال القتل في صبرا وشاتيلا، نفّذت بأساليب شنيعة، كما أنها طالت جميع الفلسطينيين واللبنانيين العزل المقيمين في المنطقة دون تمييز بين الرجال، النساء والأطفال، بل حتى الأجنة في بطون أمهاتها لم تسلم، في مشهد يعبر عن أقصى درجات الفظاعة وانعدام القيم الإنسانية والأخلاقية وبذلك شكلت هذه المجزرة إحدى أبشع الجرائم الإنسانية في القرن العشرين.

كان الهدف الرئيس من مجزرة صبرا وشاتيلا، هو ترهيب الفلسطينيين الذين نجوا من الموت وحملهم على الهجرة من لبنان، وكذا بثّ الخوف في وسط اللبنانيين المتضامنين

¹ روبرت فيسك، المصدر السابق، ص ص: (437 - 438).

² المصدر نفسه، ص ص: (441 - 442).

التقليديين معهم لإجبارهم على التخلي عن موقفهم، لأن ذلك سيكلفهم غاليا، بدليل أن عددا كبيرا من اللبنانيين قتلوا في المجزرة؛ بل أبيدت أسر لبنانية بكاملها¹.

هذا ما أكدّه "جونى عبده" مدير المخابرات العسكرية اللبنانية في إحدى شهاداته، قائلاً: "إن بشاعة قتل المدنيين العزل في صبرا وشاتيلا كانت عملية مقصودة؛ إذ أنّ مرتكبيها قرروا تنفيذ جرائم فظيعة لدفع الفلسطينيين إلى الهروب من لبنان"².

في ذات الصدد كشفت بعض المصادر أن: "الكتائب كانوا يريدون إرهاب الناس ليضمنوا أن اللاجئين سيندفعون مذعورين خارج لبنان. وهذا حلم كتائبي قديم: خفض عدد اللاجئين من (500 ألف إلى 50 ألفاً)، حتى لا يُخلّون بالتوازن السكاني بين المسيحيين والمسلمين"³.

3-2-3- عدد الضحايا:

كتبت صحيفة "نيويورك تايمز" في 20 سبتمبر 1982: "... لا أحد لديه أي فكرة عن عدد الجثث التي انتشلتها الجرافات، وعدد الذين طردوا وقتلوا خارج المخيم، وعدد الذين دفنوا تحت المباني التي تم هدمها عمداً لتغطية الرجال، النساء والأطفال الذين أصيبوا بالرصاص"⁴. هذا ما يعني أنه كان من الصعب القيام بإحصاء دقيق لعدد ضحايا المجزرة. على الرغم من ذلك، سعت عدة جهات إلى تقديم تقديرات أولية، والجدول التالي يوضح ذلك.

¹ فريق من الباحثين، مجزرة صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص: (93 - 94).

² جونى عبده، مجزرة صبرا وشاتيلا كانت بدافع خروج الفلسطينيين من لبنان، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، 3 ديسمبر 2017. تمت الزيارة يوم: 11 - 08 - 2024، متاح على الرابط:

https://youtu.be/TXt59u2FOZA?si=NAw8ldv29Fleo_ml

³ أمانيون كابليوك، المصدر السابق، ص: 62.

⁴ "Arieel Sharon : Butcher of Sabra/Shatila", Workers Vanguard, No. 372, published by the Spartacist League, United States, 8 February 1985, p: 9.

جدول يوضح تقديرات عدد ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا

عدد الضحايا	مصدر التقدير
1000	الصليب الأحمر اللبناني والدولي
1400	جريدة السفير
2500	مجلة الحوادث
627	وكالة أنباء فرانس برس
3500	مجلة الكفاح العربي
2000	جريدة العمل (الكتائبية)
800 – 700	المصادر الصهيونية (المخابرات)
7000 – 4000	إذاعة الجيش الصهيوني
أكبر من 2000	شركة "أوجيه لبنان" (ساهمت في رفع الأنقاض عن الضحايا)
6000 – 3200	مصادر منظمة التحرير الفلسطينية (ياسر عرفات)

المصدر: فريق من الباحثين، مجزرة صبرا وشاتيلا...، المرجع السابق، ص: 92. (الجدول من إنجاز الباحثة).

لقد تباينت التقديرات حول عدد ضحايا مجزرة صبرا وشاتيلا، فنجد مثلاً أن "وكالة فرانس برس" أصدرت أدنى تقدير وهو (627)، وهي ربما محاولة للتقليل من عدد الضحايا، لكون مقر الوكالة في فرنسا هي أحد أطراف القوات متعددة الجنسيات، التي تعهّدت بتوفير الحماية للمدنيين الفلسطينيين بعد خروج المنظمة من لبنان، لكنها سحبت قواتها ولم تلتزم بوعودها، في حين كانت تقديرات باقي المصادر الصحفية قريبة من العدد المتفق عليه: "مجلة الكفاح العربي" و"مجلة الحوادث"، أما تقديرات الصليب الأحمر اللبناني والدولي باعتبارهما مصدران رسميان، فقد قدّما تقديراً متوسطاً لكن لا يشمل جميع الضحايا، لاسيما الذين دفنوا في المقابر الجماعية التي لم يعثر عليها، بسبب الصعوبات التي واجهت كل من حاول توثيق المجزرة نظراً للوضع الأمني المتدهور غداة حدوثها.

أما المصادر الصهيونية، فيلاحظ أنها روجت لرقمين مختلفين، ما يشير إلى احتمال استخدامها الرقم الأول لتهدئة الرأي العام العالمي، ولخلق شعور بالراحة النفسية للمجتمع الصهيوني وكذا تعزيز الصورة الأخلاقية لجيشه. أما الرقم الأعلى، فيبدو أنه استخدم لترهيب الشعب الفلسطيني عبر استدعاء النموذج المأساوي لمجزرة "دير ياسين" عام

1948، بهدف تدمير المعنويات وإضعاف النفسية الجماعية للفلسطينيين، والتأكيد على أن "الإبادة التدريجية" ستظل وسيلة قائمة إذا استمر النضال الفلسطيني¹.

3-2-4- الأطراف المسؤولة

أثبتت مختلف التقارير والشهادات وما تداولته الصحف عن المجزرة، أنها كانت نتيجة عمل جماعي خططت له عدة أطراف منذ فترة، ولم تكن ردة فعل تلقائية على اغتيال "بشير الجميل، حتى الصحافة الغربية أجمعت على ذلك، حيث أوردت صحيفة "التايمز" في هذا الصدد -نقلا عن مسعود الخوند- ما يلي: "كانت المجزرة نتيجة حسابية طويلة نفّذتها فرق من القوات اللبنانية بقيادة الياس حبيقة رئيس جهاز المخابرات القوّاتي وبموافقة من وزير الدفاع الإسرائيلي "أرييل شارون" وقائد المنطقة الشمالية الجنرال "أمير دروري"، وأن ضباطا إسرائيليين رفيعي المستوى خططوا منذ مدة لتمكين القوات اللبنانية من الدخول إلى مخيمات الفلسطينيين بعد الانتهاء من حصار بيروت الغربية"².

حاول الصهاينة التنصل من مسؤولية ارتكاب المجزرة وتحميلها للقوات الكتائبية، حيث صرح الجنرال إيتان في اليوم الموالي للمجزرة (19 سبتمبر)، قائلا: "إننا لا نعطي الأوامر للكتائبين ولسنا مسؤولين عن تصرفاتهم. الكتائبيون لبنانيون ولبنان بلدهم؛ إنهم يتصرفون كما يحلو لهم"³. كما صرح رئيس الوزراء "مناحيم بيغن" أمام الكنيست: "أشخاص غير يهود ذبحوا آخرين غير يهود، ففي أي شيء يعيننا ذلك؟"⁴.

أما "الكتائبون" فقد أنكروا بدورهم مسؤوليتهم في ارتكاب المجزرة وألقوا بها على عاتق "جيش لبنان الجنوبي"، الذي كان يحارب إلى جانب الصهاينة منذ سنين، نتيجة لذلك توترت علاقة الكتائب بجيش لبنان الجنوبي بوضوح عقب المجزرة⁵، والجدول التالي يوضح أسماء المشاركين البارزين في المجزرة من الصهاينة واللبنانيين.

¹ عز الدين المناصرة، المصدر السابق، ص: 528.

² مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: (463 - 464).

³ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 335.

⁴ إياد أحمد ملحم، صفحات فلسطينية...، المرجع السابق، ص: 45.

⁵ Kyle L. Greenheck, Op. Cit, p: 54.

جدول يوضح أسماء المشاركين البارزين في المجزرة من الصهاينة واللبنانيين

الصهاينة	اللبنانيون (الكتائب/ جيش لبنان الجنوبي)
شارون (وزير الدفاع الصهيوني)	إيلي حبيقة (رئيس المخابرات في الكتائب)
رفائيل إيتان (رئيس الأركان)	بشير الجميل (القائد العام للقوات اللبنانية) رغم أنه اغتيل قبل المجزرة إلا أنه كان من المخططين لها مع شارون
مناحيم بيغن (رئيس الوزراء)	فادي أفرام (القائد العام للقوات اللبنانية الذي خلف بشير الجميل بعد اغتياله)
موشي ليفي (نائب رئيس الأركان)	سعد حداد (قائد جيش لبنان الجنوبي)
أمير دروري (رئيس القيادة الشمالية)	زاهي البستاني (ضابط الكتائب)
عاموس يارون (قائد فرقة المخابرات)	ميشال زوين (نائب حبيقة)
96	
ناحوم أدموني (رئيس جهاز المخابرات الصهيونية الخارجي "الموساد")	فؤاد أبو ناضر (ضابط كتائبي مسؤول العمليات)
يهوشع ساغي (رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية "أمان")	جيسي سوكار (ضابط اتصال الكتائب في يارون)
	جوزيف إده (قائد قوات الكتائب في الجنوب اللبناني)
	كريم بقرادوني (المتحدث باسم الكتائب)
	مارون مشعلاني (قائد الكتائب في شرق بيروت)

المصدر: Raoul Marc Jennar, "Sabra et Shatila: il y a trente ans", Médiapart, 17/9/2012.

Visited on: 20 – 8- 2024, Available at the link:

<http://blogs.mediapart.fr/blog/raoul-marc-jennar/170912/sabra-et-chatila-il-y-trente-ans-4>

(الجدول من إعداد الباحثة).

يتضح من خلال الجدول المدرج أعلاه أن مسؤولية تنفيذ مجزرة صبرا وشاتيلا تقع على عاتق عدد من القادة الرسميين الممثلين للكيان الصهيوني، ولاسيما وزير دفاعه "أرييل شارون" وقائد الأركان "رفائيل إيتان"؛ أي أن المسؤولية عن المجزرة ليست فردية، بل هي

جماعية، يتحملها الكيان بأسره، إلى جانب عناصر قيادية بارزة من القوات اللبنانية وعلى رأسها "إيلي حبيقة" و"قادي أفرام"، علاوة على "جيش لبنان الجنوبي" بقيادة "سعد حداد".

يمكن القول أن مجزرة صبرا وشاتيلا هي مجزرة صهيونية نفّذت بأيدي حلفائها؛ وهي جزء من استراتيجيتها الهادفة إلى إبادة الشعب الفلسطيني وتصفيته من الوجود تماما، حيث كشفت كل الدلائل مسؤوليتهم المباشرة في التخطيط المسبق لها والاشراف على تنفيذها، على الرغم من ادعائهم بعدم علمهم بها وبأن منفذها هم عناصر من القوات اللبنانية؛ الذين هم في حقيقة الأمر، ليسوا سوى فئة عميلة تلقت التدريب والتكوين اللازمين على أيديهم، بعد أن زودوهم بالوسائل المساعدة وأفسحوا لهم الطريق لممارسة الاجرام في أبشع صوره، كما أمدوهم بالمؤن وتولوا حراستهم طيلة أيام المجزرة، ليختموها بمحاولتهم الفاشلة لتغطية آثارها والتوصل من مسؤولية ارتكابها.

3-3- الانشقاق في حركة فتح 9 ماي 1983

3-3-1- مقدمات الانشقاق

أثارت سياسة منظمة التحرير الفلسطينية بعد مغادرتها لبنان استياءً كبيراً لدى ليبيا وسوريا، حيث بادرت ليبيا بدعوة قيادات الفصائل الفلسطينية وأبرزها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "منظمة الصاعقة"، الجبهة الشعبية - القيادة العامة و"جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، لبحث مستقبل المنظمة، في خطوة تهدف إلى إنشاء تنظيم بديل ومواز لها يُقدّم له الدعم المالي والعسكري، في الوقت نفسه، شهدت سوريا اجتماعات تشاورية مع المعارضين داخل "فتح"، كما انتشرت في شوارع دمشق ملصقات تنتقد سياسات عرفات¹.

من الجدير بالذكر، أنه وخلال المناقشات التي جرت بين فصائل منظمة التحرير الفلسطينية في سوريا وليبيا، عارضت الجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين، فكرة

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 53. أيضا: (يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 779).

تأسيس أي تنظم بديل للمنظمة، حيث دعتا إلى إلزامية "حماية الوحدة الوطنية الفلسطينية والعمل على تعزيزها في ظل منظمة التحرير الفلسطينية". بالرغم من ذلك فقد أقرتا بياناً مشتركاً في 16 جانفي 1983 يعارض كلا من: "مشروع ريغن، إعلان فاس، الدبلوماسية المشتركة مع الأردن وأي تراجع عن مقاطعة مصر"، وقد أنهى الموقعون باللاءات الثلاث التي أعلنها مؤتمر القمة العربي بالخرطوم عام 1967: "لا سلام، لا اعتراف ولا مفاوضات مع الكيان الصهيوني"، وإن كان ذلك لا يتوافق مع برنامج الجبهة الديمقراطية ودعوة رئيسها: "نايف حواتمة" إلى "الاعتراف المتبادل بين فلسطين والكيان الصهيوني". لقد برر لاحقاً دعمه للبيان المشترك بالتأكيد أنه كان يهدف إلى التصدي للمخطط الليبي الرامي إلى تفكيك منظمة التحرير الفلسطينية¹.

على صعيد تلك التطورات، انعقد المجلس الثوري لحركة فتح في عدن بتاريخ 27 جانفي 1983، حضره العقيد "سعيد مراغة"، الذي قدم مذكرة كشفت عن وجود أزمة عميقة داخل المنظمة نتيجة السياسات والممارسات التي انتهجها "ياسر عرفات"²، مؤكداً على أهمية إجراء إصلاحات داخلية شاملة، حيث وجه اتهاماً للجنة المركزية بتجاهل القاعدة التنظيمية والعسكرية منذ الخروج من بيروت، كما انتقد "إعلان فاس"، معتبراً إياه محاولة لإيقاف الكفاح المسلح، مطالباً بتعزيز التعاون مع سوريا وجبهة الصمود والتصدي، على الرغم من تدهور العلاقات مع سوريا في تلك الفترة، بسبب موقفها المتخاذل أثناء الغزو الصهيوني للبنان، ومعارضة القيادة السورية لمبدأ استقلالية القرار الفلسطيني³. كما اختتم بالدعوة إلى مؤتمر طارئ يعقد خلال فترة زمنية لا تتعدى الأسبوعين⁴.

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: (780 - 781).

² غازي حسين، المرجع السابق، ص: 289.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 53.

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 780.

ردا على ذلك صرح عرفات، أنه من "حق أي شخص، أن يبدي رأيه صراحة، ومن حق أي تنظيم أن يعبر عن رأيه تعبيرا ديمقراطيا". أما عضو اللجنة المركزية لـ: "فتح" "صلاح خلف"، فقد أكد أنه لا توجد خلافات كبيرة بين الفصائل الفلسطينية، إذ حصر المشكلة في تدخلات بعض الدول العربية وسعيها لوضع الفلسطينيين تحت سيطرتها، لذا أعلن عن نقل انعقاد الدورة المرتقبة للمؤتمر الوطني الفلسطيني إلى الجزائر بدلا من دمشق تقاديا لأية ضغوطات خارجية¹.

في مقابل هذه التصريحات، تم استبعاد "نمر صالح" و"سميح أبو كويك" من عضوية اللجنة المركزية لحركة فتح، بالإضافة إلى استبعاد "نمر صالح" من بعثة الحركة إلى المؤتمر الوطني المزمع انعقاده في الجزائر².

في ظل هذه الظروف، انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني في الجزائر ما بين 14 - 22 فيفري 1983، حيث طرح الجناح المعارض في الحركة آراءه الإصلاحية، مؤكداً على معارضته النهج السياسي الذي تتبناه قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ولاسيما ما يرتبط بالموافقة على مبدأ إنشاء الدولة الفلسطينية على أي جزء من فلسطين، والحوار مع الأردن في ظل علاقة فدرالية أو كونفدرالية بينه وبين الدولة الفلسطينية المستقلة، والاقرار بإعلان فاس، ومسألة الاتصال مع بعض الشخصيات الصهيونية³، لكن المؤتمر الوطني أخفق في

¹ سهى ماجد، "المجلس الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (136 - 137)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس - أبريل 1983، ص: 111.

² عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 54.

³ أجرى عرفات لقاء مع ثلاث شخصيات صهيونية من أعضاء "مجلس السلام الإسرائيلي - الفلسطيني" في شهر جانفي 1983، هم: جنرال الاحتياط ماتيتياهو بيليد، يوري أفنيري (كاتب صحفي) ويعقوب أرنون (مسؤول حكومي متقاعد)، حيث تتمتع هذه الشخصيات بمكانة اجتماعية وسياسية كبيرة، على الرغم من أنها غير رسمية، إذ تجلت تلك المكانة أثناء معارضتها لغزو لبنان، حضر اللقاء إلى جانب عرفات، كل من محمود عباس، عصام السرطاوي وعماد شقور، تمحور النقاش حول وسائل تعزيز العمل المشترك لتحقيق سلام دائم وعادل بين الطرفين. اعتبر عرفات أن مثل هذا اللقاء، يجسد أحد قرارات المجلس الوطني، الذي يدعو إلى فتح الحوار مع القوى التقدمية والديمقراطية داخل الأرض المحتلة وخارجها. (ينظر: سهى ماجد، المرجع السابق، ص: 111 - 112).

اعتماد موقف صريح من المطالب الإصلاحية المقترحة، واعتبر المعارضون ذلك تقصيرا من قبل القيادة الفلسطينية، في المقابل اعتبر المؤيدون أن الظروف السيئة التي تمر بها المنظمة إلى جانب التعقيدات السياسية تستدعي الحفاظ على وضعها، مع إرجاء النظر في الإصلاحات إلى مرحلة لاحقة¹.

نتيجة لذلك، أصبحت لعرفات مبررات كافية لممارساته الدبلوماسية، مما أثار غضب معارضيه، وبالأخص حينما دعا إلى حوار مباشر مع الولايات المتحدة الأمريكية²، وفعلا التقى عضو اللجنة التنفيذية "أحمد صدقي الدجاني" ومستشار عرفات للشؤون الدولية "نبيل شعث" مع الرئيس الأمريكي السابق "جيمي كارتر" في 6 مارس 1983، حيث كشفوا له عن استعداد عرفات لمناقشة كل المقترحات السياسية لتسوية القضية الفلسطينية مع الولايات المتحدة من دون شروط مسبقة، إذا قبلت الإدارة الأمريكية بإجراء اتصالات مع منظمة التحرير الفلسطينية³.

أثارت تلك التطورات حفيظة المعارضين لذا أخذوا يخططون للتمرد، مستغلين انتشار استياء كبير في صفوف القاعدة التنظيمية والعسكرية المتواجدة في سوريا ولبنان، حيث واجهت قوات منظمة التحرير الفلسطينية في سهل البقاع تحديات عديدة نتيجة الإهمال السائد عقب اغتيال "سعد صايل" مدير غرفة العمليات المركزية في 27 سبتمبر 1982، والذي خلفه "أحمد عفانة"، الذي كان يفتقر إلى مقومات القيادة، كما أنه كان كثير التردد على دمشق، مما دفع بالعديد من العسكريين إلى الانضمام لصفوف المعارضة⁴.

في أعقاب ذلك جاءت أوامر عرفات لإحداث تشكيلات عسكرية جديدة داخل منظمة التحرير الفلسطينية، حيث عيّن في 7 ماي 1983 كلا من: "إسماعيل جبر" و"غازي عطا

¹ وائل المبجوح، تداعيات العدوان الإسرائيلي...، المرجع السابق، ص ص: (35 - 36).

² يزيد صايغ، الرجوع السابق، ص ص: (781 - 782).

³ سهى ماجد، المرجع السابق، ص: 118.

⁴ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 54.

الله" لقيادة قوات منظمة التحرير الفلسطينية في البقاع والشمال اللبناني، كما أمر بنقل 40 ضابطا معارضا، بمن فيهم "سعيد مراغة" و"موسى العملة"، إلى المقر الرئيس للمنظمة في تونس وإلى معسكرات في الدول العربية الأخرى، لقد عدّ المعارضون لهذا الاجراء محاولة مقصودة لتشيت القوات المسلحة ولتهيئة الوضع للمفاوضات مع الكيان الصهيوني¹.

ردّ العقيد "سعيد مراغة" على ما سبق، قائلا: "... إن نجاح عرفات بإخراج الكوادر من الساحة اللبنانية وابعادهم من وحداتهم المقاتلة وتصيب أزمته على رأس القوات، أمر من شأنه أن يفقدنا قوتنا الأساسية القادرة على الحسم، لذلك قررنا أن يكون مساء التاسع من أيار 1983، ساعة صفر الحركة للسيطرة على بعض القوات وتفجير الصراع علنا والضغط لفرض الحوار الديمقراطي على القيادة اليمينية"².

3-3-2- اندلاع الاشتباكات داخل حركة فتح

انطلاقا مما سبق، أعلن رسميا عن الانشقاق داخل "حركة فتح" في 9 ماي 1983، حيث تشكل تنظيم جديد يحمل اسم: "فتح الانتفاضة"³، أعقبها اندلاع اشتباكات بين الحركة والمنشقين عنها في سهل البقاع، حيث تمكنوا من حصار مقر قيادة "قوات اليرموك" في مجدل عنجر، بمساعدة لواء من المدرعات السورية التي كانت متواجدة، لكن حركة "فتح" ردت في محاولة منها لوقف أي تمدد للمنشقين بإعادة تنظيم قواتها في منطقة "شتورا - تعلبايا"، حيث جرى توزيعها على محاور متعددة ضمن تشكيلات جديد⁴.

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: (785 - 787).

² غازي حسين، المرجع السابق، ص: 291.

³ نشأت هذه الحركة بقيادة: "تمر صالح، سميح أبو كويك، سعيد مراغة، موسى العملة، ربحي موسى عوض، محمود البدر، واصف عريقات، زياد صغير، الياس شوفاني، محمود عيسى، محمود اللبدي وجهاد صالح..."، حيث يلاحظ أن أغلب ضباط "فتح الانتفاضة"، أنهم من منتسبي الجيش الأردني الذين التحقوا بصفوف المقاومة في الأردن أثناء أزمة أيلول الأسود 1970، وكانوا ضمن تشكيل قوات اليرموك. (ينظر: علي بدوان، المرجع السابق، ص: 139).

⁴ معين الطاهر، "ياسر عرفات: الانشقاق ومعركة طرابلس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 100، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 2014، ص: 199.

رغم الاستعدادات والتحضيرات التي قام بها أنصار عرفات، إلا أن المنشقين تمكنوا منذ 19 جوان 1983 من مراقبة تطور الأحداث في البقاع وإضعاف قوات عرفات المراقبة في المنطقة، لأنها كانت مشتتة ومواقعها متفرقة، تفتقر إلى السلاح والتموين وطرق مواصلاتها واتصالاتها سيئة للغاية، لذا اضطرت في 22 جوان إلى الانسحاب من مواقع الاشتباكات¹.

لقد توقف القتال في 3 أوت مؤقتا، لذا سعى عدد من الوسطاء لتهئية الوضع تجنباً لتجده، من أبرز أولئك نذكر: "ممدوح نوفل" و"أبو أحمد فؤاد"، القياديان في الجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين، كما عقدت عدة لقاءات حضرها عن المنشقين مراغة والعلمة، وعن حركة "فتح" "أبو إبراهيم عبود"، "معين الطاهر" و"مروان كيالي"²، لكن اللقاءات توقفت دون التوصل إلى أي تسوية للأزمة القائمة.

إن عدم نجاح الوساطة أفضى إلى تجدد الاشتباكات، حيث تمكن المنشقون بدعم سوري من ابعاد بعض الموالين لعرفات من البقاع في اتجاه طرابلس في الفترة 2 - 4 سبتمبر، وفي 23 سبتمبر أمرت القيادة السورية الباقين من قوات الموالين في سهل البقاع، وبلغ عددهم نحو 1200 عنصرًا بالمغادرة إلى طرابلس³، لذا اجتمعت القيادة الميدانية وقررت بالإجماع الانسحاب من المنطقة والتوجه إلى طرابلس، تلافياً لاشتباك غير مرغوب فيه مع الجيش السوري⁴. من الجدير بالإشارة، أنه في ظل تلك التطورات، تسلل عرفات في 18 سبتمبر إلى طرابلس، التي أصبح يتمركز فيها نحو ألفي مقاتل من أنصاره، حيث اتخذ من مخيم البداوي مقراً لقيادته، كما كان له مؤيدون في مخيم نهر البارد الذي يقع على بعد

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 55. أيضاً: (ياسمين مرشد الجبري، المرجع السابق، ص: 83).

² معين الطاهر، المرجع السابق، ص: 199. أيضاً: (يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 794).

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 792.

⁴ معين الطاهر، المرجع السابق، ص: 200.

عشرة أميال شمال مدينة طرابلس¹، لقد كان وصوله إيذاناً بتصاعد العنف، إذ أحكمت فتح سيطرتها على طرابلس².

في بداية شهر نوفمبر 1983، بدأ المنشقون والقوات التابعة لأحمد جبريل والصاعقة بشن هجوم واسع على مخيمات اللاجئين في الشمال اللبناني، وخلال أسبوع تمكنت تلك القوات من الوصول إلى مداخل مدينة طرابلس بعد سيطرتها على مخيمي نهر البارد والبدوي، ونتيجة الحصار المستمر على طرابلس زادت الضغوط العربية والدولية على سوريا لوقف الهجوم وفك الحصار عن المدينة، ومن خلال الوساطة السعودية جرى التوصل إلى وقف إطلاق النار³.

في 13 نوفمبر بدأت مفاوضات خروج عرفات والقوات الموالية له من طرابلس، وبترتيب مصري وفرنسي غادر عرفات وقواته طرابلس بحرا في 19 ديسمبر على متن سفن تحمل أعلام الأمم المتحدة⁴. إن اللافت في موضوع الخروج، أن عرفات اختار أن يذهب في الباخرة المسافرة إلى اليمن⁵، حيث التقى بالرئيس المصري أثناء وصوله لقناة السويس، وهو ما أثار معارضة شديدة ضده من جانب المنشقين والتنظيمات الفلسطينية المعارضة التي أصدرت بيانات منددة بالزيارة معتبرة إياها خروجاً عن الصف الوطني، إضافة إلى القيادتين السورية واللبيبة، اللتين اتهمتا عرفات بالخيانة الوطنية والالتحاق بـ: "كامب ديفيد"⁶.

¹ احنا بطاطو، فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، تر: عبد الله فاضل، رائد النقشبندى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014، ص 560.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 796.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 56.

⁴ عصام الدين فرج، المرجع السابق، ص: 163. أيضا: (عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 56).

⁵ معين الطاهر، المرجع السابق، ص: 203.

⁶ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 56.

3-3-3 - أثر الانشقاق على اللاجئين الفلسطينيين:

أدى الانشقاق داخل حركة فتح وما ترتب عنه من اشتباكات إلى سقوط نحو 438 قتيلا و 2100 جريح وفقا لتقديرات الشرطة اللبنانية والمستشفيات المحلية¹، فضلا عن تدمير أجزاء من المخيمات جراء القصف الذي تعرضت له.

لقد انعكس انشقاق "فتح" سياسيا على فصائل المنظمة والشارع الفلسطيني على حد سواء، فبعضهم أيد نهج "ياسر عرفات" وبعضهم الآخر عارضه، حيث انقسمت الفصائل الفلسطينية آنذ إلى ثلاثة اتجاهات: الاتجاه الأول؛ تتزعمه "فتح" ومعها جبهة التحرير العربية، جزء من جبهة التحرير الفلسطينية والحزب الشيوعي الفلسطيني، الذي عرف فيما بعد بحزب الشعب الفلسطيني، الاتجاه الثاني؛ عرف باسم: "التحالف الوطني الفلسطيني"، تمثل في "فتح الانتفاضة"، "جبهة النضال الشعبي الفلسطيني"، "طلّاع حرب التحرير الشعبية"، "قوات الصاعقة"، "الجبهة الشعبية - القيادة العامة"، الحزب الشيوعي الثوري، وجزء من جبهة التحرير الفلسطينية، أما الاتجاه الثالث؛ فحمل عنوان "التحالف الديمقراطي الفلسطيني"، تألف من "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، "الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين"، ومعهم جزء من جبهة التحرير الفلسطينية².

أسفرت التحالفات السابقة عن إضعاف كلي للمنظمة في لبنان، وهو ما أفقد اللاجئين الفلسطينيين مرجعيتهم الوحيدة في البلد، لذا استمرت السلطات اللبنانية في ممارسة التهميش ضدهم متجاهلة حقوقهم المشروعة، في ظل تزايد التوترات بين الفصائل الفلسطينية. ما أعطى إحساسا بعدم الأمان للفلسطينيين، وقد تعمق ذلك بفعل الظروف الاقتصادية المزرية التي جعلت الكثير منهم يرون البقاء في لبنان يبدو بلا جدوى، نتيجة ما تعرضوا له من ممارسات مثل المساءلة العشوائية والتوقيف التعسفي³.

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 803.

² أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 305.

³ المرجع نفسه، ص: 305.

لقد أفضى تشديد السلطات اللبنانية لقبضتها على الفلسطينيين، إلى خلق حالة إرباك شديدة، فقد كانت بعض المناطق لا يقربها الفلسطينيون لأسباب أمنية، مثل المنطقة الشرقية للعاصمة، يضاف لهذا عبء الإجراءات التي راحت الدولة تشدد في تطبيقها؛ فقد أصبح من الصعوبة بمكان أن يستخرج الفلسطيني وثائق الهوية أو الإقامة وغيرها من الوثائق، إذا كان قد فقدها أو بحاجة إلى تجديدها، كما كان يواجه صعوبة في العثور على العمل، لأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان منذ عام 1948 يعامل كأى مقيم أجنبي، حيث نذكر في هذا الصدد أن عدد الفلسطينيين الذين أفلحوا في الحصول على تراخيص العمل من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل خلال أشهر "فيفري، مارس وأفريل" عام 1983، لم يتجاوز "47" ترخيصاً من مجموع 125 ألف نسمة مسجلين في العاصمة¹.

¹ سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني...، المرجع السابق، ص ص: (39 - 40).

رابعاً: الحرب على المخيمات (19 ماي 1985 – 20 جانفي 1988)

1- تطورات ما قبل الحرب

1-1 - انتفاضة 6 فيفري 1984

أقدمت "حركة أمل" وبتأييد لوجستي سوري وفلسطيني على إخراج القوات اللبنانية من بيروت الغربية، في حركة عرفت بـ: "انتفاضة 6 فيفري"، حيث برزت على إثر ذلك واتسعت تطلعاتها لتولي زمام الأمور في الساحة اللبنانية باعتبارها ممثلة للطائفة الشيعية. وفي محاولة منها لتحديد القوات المناصرة للفلسطينيين من السيطرة على بيروت، قامت بالقضاء على "حركة المرابطين"¹ التي كان يتزعمها "إبراهيم قليلات"، كما حاولت استغلال المنشقين عن "فتح" وكسبهم إلى جانبها، في حين كثفت حملاتها الإعلامية ضد عرفات وأنصاره، وأخذت في نشر الخوف بين صفوف الطائفة الشيعية، محذرة من خطر استعادة الفلسطينيين سيطرتهم على لبنان وإعادة الوضع إلى ما كان عليه قبل عام 1982².

في هذا الجانب، التقت مصالح "أمل" وتطلعاتها مع المصالح السورية في التصدي لعودة النفوذ الفلسطيني إلى الساحة اللبنانية؛ إذ كانت سوريا تهدف إلى ملء الفراغ الذي نتج عن خروج المنظمة من لبنان، وصد المخاطر المحتملة التي قد تأتي منه كونه بلد مجاور، كما كانت تسعى إلى توظيفه كورقة ضغط سياسية وعسكرية في صراعها مع الكيان الصهيوني، وقصد بلوغ هذا الهدف عملت على القضاء على وجود أي طرف إقليمي يعارضها، خاصة حظر المنظمة وفصائلها وبصفة خاصة "فتح" بزعامه عرفات من العودة

¹ تعرف كذلك باسم "حركة الناصريين المستقلين"، تأسست من طرف "إبراهيم قليلات" عام 1967، استندت في تكوينها السياسي وفي توجيهها إلى "الجماهير الناصرية" المؤيدة لـ: "جمال عبد الناصر"، وقفت إلى جانب المقاومة الفلسطينية عام 1969 ضد السلطات اللبنانية تحت شعار "المقاومة الفلسطينية وجدت لتبقى" سرعان ما توسع التنظيم خارج بيروت، ليتحول إبان حرب الستين (1975 - 1976) إلى قوة عسكرية وسياسية بارزة، تبنى المرابطون الفكر الوحدوي الاشتراكي كما التزموا بالنهج الناصري، يملكون مجلة أسبوعية تحمل اسم "المرابط". (ينظر: عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، ج2، المرجع السابق، ص:233).

² عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 57.

إلى لبنان. هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاولت إيجاد قوة محلية لبنانية قوية تابعة لها تتبنى مواقفها، تلتزم بتوجهاتها وتحمي مصالحها¹.

شرعت حركة "أمل" في الاستعداد عسكرياً لمواجهة الفلسطينيين، حيث بدأت في استقبال متطوعين جدد في صفوفها، مستحدثة وحدات عسكرية لتعزيز قواتها، كما أجرت تعديلات هيكلية على اللواء السادس وأمدته بعناصر شيعية، حتى أصبح يتمتع بقدرات كبيرة استغلتهما "أمل" وسوريا لصالحهما. وعليه غدت مع مطلع شهر جويلية 1984 القوة العسكرية الأقوى في لبنان، حيث هيمنت على عدة مناطق في بيروت والجنوب بعد انسحاب القوات الصهيونية منه، ثم باشرت في مضايقة الفلسطينيين في تلك المناطق، لذا سعت حركة "فتح" لاستعادة مكانتها في البلد، حيث أخذت في استقدام عناصرها إلى لبنان مستعينة بجميع السبل المتاحة حتى أصبح لهم حضور بارز².

1- 2- الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني من 22 - 29 نوفمبر 1984:

انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته السابعة عشر في العاصمة الأردنية عمان في الفترة من 22 - 29 نوفمبر 1984، بحضور 257 من أصل 374 عضواً من الأعضاء المنتدبين، حيث حققت "فتح" اكتمال النصاب القانوني عبر استبدال أعضاء وفدها الرسمي السابقين، الذين انضموا إلى المنشقين، بموالين لها. كما اتبعت الأسلوب ذاته مع ممثلي التنظيمات الشعبية التابعة لها، متجاوزة مسألة انتخاب الممثلين الأصليين عن طريق مؤتمرات اتحاداتهم³.

¹ ممدوح نوفل، مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006، ص: 30.

² عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 58.

³ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 807.

افتُتحت فعاليات المجلس بخطاب ألقاه الملك الأردني "حسين بن طلال"، حيث شدّد فيه على أهمية العمل المشترك في ظل استقلالية القرار الوطني الفلسطيني¹، بعدها توالى خطابات ممثلي الفصائل المشاركة، أبرزها خطاب "فتح" الذي ألقاه "صلاح خلف"، حيث ركز على قضية الخلاف مع سوريا، إذ اتهمها بالسعي للهيمنة على الحركة الوطنية الفلسطينية منذ سنة 1976، موجها لها اللوم على سماحها للقوات الصهيونية بمحاصرة بيروت طوال صيف 1982، كما أشار إلى دورها في عدم انتصار المنظمة في بيروت، عبر دعم بعض الفلسطينيين للتمرد داخل الحركة وبالهجوم على طرابلس عام 1983، ثم خلاص في خطابه إلى أن جوهر النزاع يكمن سببه في أن سوريا لا تدعم إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وهذه حقيقة الخلاف، كما أنها لا تعترف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للقرار المستقل².

لقد كشف خلف عن توجه دبلوماسيّة المنظمة بالدعوة الحثيئة إلى استئناف العلاقة مع مصر، رغم التزامها بمعاهدة السلام مع الصهاينة. وأضاف موضحاً "أن سبع سنوات من شتمة كامب ديفيد لم تؤخر ولم تقدم. كيف نستطيع أن نصيغ علاقة مع مصر من موقع رفض كامب ديفيد... لا بد أن نعمل هذه العلاقة، لا بد أن تأخذ مصر حجمها"³.

ردّت سوريا بعنف على كل من ساهم في انعقاد الدورة، وعلى رأسهم "الأردن"، حيث أصدرت تعليمات لجماعة "صبري البنا" (أبو نضال) بتنفيذ محاولة اغتيال استهدفت دبلوماسيين أردنيين، أحدهما في "بوخارست" والآخر في "أثينا"، كما أقدمت على اغتيال أحد

¹ محمود الناطور، حركة فتح بين المقاومة والاعتقالات 1983 - 2004، ج 2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمّان، 2014، ص: 154.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 808.

³ المرجع نفسه، ص: 808.

أعضاء اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية "فهد القواسمة"، حيث قال "خليل الوزير" (أبو جهاد): "إن جميع هذه الأحداث جاءت بتعليمات من الرئيس السوري"¹.

أما الفصائل الفلسطينية المنشقة والمتواجدة في دمشق، فقد أعربت عن مخاوفها من تداعيات انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني، لهذا أصدر "التحالف الوطني" بيانًا سياسيًا من دمشق أعلن فيه رفضه لمجلس عمّان ولجميع النتائج المترتبة عليه، في مقابل ذلك أكد على التمسك بالمنظمة وميثاقها الوطني، إضافة إلى الالتزام بمقررات مجالسها الوطنية بما يتوافق مع الميثاق، مشيرًا إلى أن عرفات ومن معه في عمّان يمثلون خروجًا على نهج المنظمة وخطها الوطني، كما دعا إلى توحيد الصفوف الوطنية، لتحقيق اتفاق شامل يحمي المنظمة من الدخول تحت سيطرة مجموعة عرفات الذي انحرف عن أهداف الثورة².

1-3- الاتفاق الفلسطيني - الأردني (11 فيفري 1985):

بدأت المحادثات بين المنظمة والسلطات الأردنية، عقب اختتام أعمال الدورة الـ 17 للمجلس الوطني الفلسطيني، بهدف التوصل إلى اتفاق بشأن أسس التحرك السياسي المشترك بينهما، على أن يقدم للدول العربية والمجتمع الدولي كصيغة مقترحة لتسوية القضية الفلسطينية. إنه وعقب سلسلة من الاتصالات بين الطرفين، أعلن بتاريخ 11 فيفري 1985 عن إبرامهما لنص الاتفاق، الذي نص على الانسحاب من الأرض المحتلة عام 1967 مقابل السلام، كما أكد على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، في إطار دولة فلسطينية ضمن اتحاد كونفدرالي أردني - فلسطيني، مع تنظيم مفاوضات في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن وسائر أطراف النزاع بما فيها المنظمة

¹ سمير يوسف أبو الحصين، الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان 1975 - 1987م، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2011، ص: 108.

² "مرحلة ما بعد المجلس الوطني الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (142 - 143)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جانفي/فيفري 1985، ص: 138.

الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وتكون المشاركة الأردنية - الفلسطينية على قدم المساواة ضمن وفد عربي مشترك¹.

ساهم الاتفاق المذكور آنفاً في تعميق الخلافات بين عرفات والنظام السوري؛ حيث فسّره "حافظ الأسد" بأنه محاولة لاستبعاد بلاده من أي تسوية للقضية الفلسطينية، حيث ردّ على ذلك بتأسيس "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" بتاريخ 25 مارس 1985 في دمشق²، برئاسة رئيس المجلس الوطني الفلسطيني السابق "خالد الفاهوم"، ضمت ممثلين عن كل من الفصائل التالية: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة الشعبية-القيادة العامة، تنظيم الصاعقة، جبهة الكفاح الشعبي الفلسطينية، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح طلعت يعقوب) وفتح الانتفاضة". كانت قراراتها تؤخذ بالإجماع دون تفرد أي فصيلة على مجلسها³، إضافة إلى ما سبق، شمل الغضب السوري "النظام الأردني"، حيث سعى الأسد إلى الضغط على الملك حسين بتأسيس حزب أردني معارض لنظامه⁴.

تزايد غضب سوريا عقب المبادرة الدبلوماسية التي أطلقتها المنظمة والأردن بتاريخ 8 ماي 1985، حيث قام عرفات والملك حسين، كل على حدة، بزيارة عواصم الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، بهدف الحصول على تأييدها لاتفاق عمّان. في المقابل، وعلى الرغم من أن جبهة الإنقاذ لم تظهر نشاطاً كبيراً منذ تأسيسها، فإنها اجتمعت مجدداً لتلبية لطلب سوري، وأوكلت لأعضائها مجموعة من المهام⁵.

كشفت التطورات السالفة الذكر عن تحول واضح لصالح المنظمة، مما أثار استياء سوريا التي رأت في هذه التحولات تهديداً مباشراً لدورها الإقليمي في تسوية القضية

¹ يوسف حسن، "اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (144 - 145)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس/أفريل 1985، ص ص: (116 - 117).

² حنا بطاطو، المرجع السابق، ص: 565.

³ مجموعة الحوار الفلسطيني، جهات المعارضة ضد منظمة التحرير بين الماضي والحاضر، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم:

25 - 06 - 2024، الساعة: 11:44، متاح على الرابط: <https://paldg.co/?p=1657>

⁴ حنا بطاطو، المرجع السابق، ص: 565.

⁵ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 808.

الفلسطينية؛ فقد بدأت المنظمة في استعادة مكانتها في لبنان منذ انتفاضة 6 فيفري 1984، كما استمرت في توطيد نفوذها عبر خطوات حاسمة، تجلت في انعقاد الدورة السابعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني وإبرام اتفاق عمّان. وجدت سوريا نفسها أمام تحد كبير دفعها لاتخاذ خطوات متسارعة للتصدي لهذه التطورات حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية. لهذا وضمن هذا السياق، وطّدت علاقتها بحركة "أمل" في لبنان، باعتبارها قوة فتية ترفض عودة المنظمة إلى البلاد؛ تجنباً لفرض هيمنتها مجدداً على المخيمات.

2- مراحلها

2-1- المرحلة الأولى: من 19 ماي إلى 18 جوان 1985

عقب انتصار حركة "أمل" على السلطة الحاكمة في 6 فيفري 1984، أصبحت جزءاً منها في ظل حكومة "رشيد كرامي" ممثلة عن الطائفة الشيعية، حيث طالبت بمساندة عسكرية وسياسية سورية برفع شعار استبعاد أتباع عرفات من المخيمات، متهمة إياهم بالسعي لتغيير موازين القوى القائمة وتقويض خطة سوريا للإنقاذ. كما زعمت أنهم يسعون إلى إعادة ربط القضية اللبنانية بالقضية الفلسطينية. معتبرة "أمل" أن أمن المخيمات يقع على عاتق السلطات الشرعية، وذلك بوضعها تحت إشراف اللواء السادس، إذ يبدو أنها سعت من خلال هذه الخطوات إلى استعادة الأوضاع التي كانت سائدة قبل إبرام اتفاقية القاهرة عام 1969، أي نزع السلاح من المخيمات¹، وعليه بدأت في السعي للبحث عن الفرصة الملائمة لتحقيق أهدافها.

بناء على ما سبق، اندلعت المرحلة الأولى من الحرب على المخيمات في 19 ماي 1985، نتيجة خلاف بين عناصر من حركة "أمل" ومجموعة من الفلسطينيين في منطقة صبرا في بيروت، والذي سرعان ما تحول إلى معارك عنيفة امتدت لتشمل مخيمي "شاتيلا" و"برج البراجنة"².

¹ سمير يوسف أبو الحصين، المرجع السابق، ص: 113.

² مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 504.

لقد أدرك المدافعون عن المخيمات منذ الساعات الأولى للهجوم أن كثافة القصف، إلى جانب الحشود الكبيرة من قوات "أمل" والجيش، تشير إلى وجود خطة مدروسة لاقتحامها وفرض السيطرة عليها، لذا سارع الفلسطينيون مع بداية القتال إلى التصدي لمحاولات المهاجمين الهادفة إلى عزل المخيمات عن بعضها البعض وإحكام الحصار عليها، حيث ركزوا على نقل المواجهات إلى الأحياء القريبة منها والسيطرة على مواقع استراتيجية، لاسيما المحاور والمباني الحيوية الواقعة بين مخيمي "شاتيلا" و"برج البراجنة"، وكذلك المناطق الشمالية والغربية لصبرا وشاتيلا¹.

في 21 ماي، تم التوصل إلى هدنتين، لكنهما ما لبثتا أن انهارتا، حيث تدخل اللواء السادس في الجيش اللبناني لدعم "أمل"، التي وسّعت هجومها ليشمل "برج البراجنة" مع وعود بالسيطرة على المخيمات، ورغم ذلك، فقد تمكن المدافعون بمساندة "الحركة الوطنية اللبنانية" من إجبارها على الانسحاب من منطقتي "الفاكهاني" وطريق "الجديدة". في 22 ماي، تكبدت خسائر كبيرة إثر قصف مدفعي مكثف من "جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني" والجبهة الديمقراطية، حيث استهدفتا مواقعها بأكثر من 500 قذيفة، أقدم "الحزب التقدمي الاشتراكي" بتهريب 150 من عناصر حركة "فتح" إلى مخيم "برج البراجنة"²، كما أصدرت قيادة الحركة بياناً رسمياً أكدت من خلاله عزمها على التصدي لكافة المؤامرات التي تستهدف الشعب الفلسطيني (ينظر الملحق رقم: (28)، ص ص: 653 - 654)³.

شكل تدخل الفصائل المنشقة في المعركة صدمة لسوريا، التي سارعت إلى إصدار أوامر لجبهة الإنقاذ والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين بإيقاف القصف المدفعي، ومنعت إرسال التعزيزات وتجديد الامدادات القتالية، كما طلبت قوائم تفصيلية بالأفراد، وبياناً شاملاً

¹ يوسف فرج الله، "الحرب ضد المخيمات: تهجير 15 ألف فلسطيني والمنازل تحولت إلى أنقاض"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (148 - 149)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية/ أوت 1985 ص: 87.

² محمود الناطور، المصدر السابق، ص: 199.

³ حركة التحرير الفلسطيني الوطني (فتح)، بيان سياسي، القيادة العامة لقوات العاصفة، [د. ب.]، 1985/5/24. تمت الزيارة يوم: 14 - 10 - 2024، الساعة: 22: 20، متاح على الرابط:

<https://palestine-memory.org>

بالأسلحة والذخيرة، بالإضافة إلى تعليق إصدار المجلات الأسبوعية التابعة للجبهتين الشعبية والديمقراطية لتحرير فلسطين" والجبهة الشعبية - القيادة العامة". وفي نهاية شهر ماي 1985 غادر "جورج حبش" سوريا، مما دفع السلطات إلى فرض قيود على سفر القادة الفلسطينيين، لهذا وضمن هذه الإجراءات، أقدمت على اعتقال 500 لاجئ خلال احتجاجات بمخيم "اليرموك" للاجئين الفلسطينيين في سوريا، حتى "الجبهة الشعبية - القيادة العامة" لم تكن بمنأى عن هذه الاجراءات، حيث اعتُقل عدد من مقاتليها بعد اشتباكهم مع "أمل" والقوات السورية في مخيم "ويفل" ببعلبك¹.

بعد أسبوع من اندلاع الحرب، صرح قائد "أمل" "تبيه بري" في مؤتمر صحفي بأن عودة تمركز الفدائيين الفلسطينيين في الجنوب غير مقبولة، مشددًا على منع أي قتال على حساب سكان الجنوب، رافضًا العودة إلى أوضاع ما قبل 1982².

لقد واجهت "أمل" انتقادات واسعة من قبل الرأي العام اللبناني والعربي، معتبرين حربها على المخيمات استهدافًا طائفيًا للفلسطينيين السنة وتعارضًا مع القضية العربية المركزية، ولهذا تصاعدت المخاوف بشأن تنامي نفوذ الشيعة في العاصمة بصفة عامة، خاصة عقب تنظيم مهرجان كبير في بيروت الغربية شهر أوت 1984 لإحياء الذكرى السادسة لاختفاء "موسى الصدر"، حيث أثار هذا الحدث قلق الأوساط السنية والمراقبين بسبب الحشد الكبير الذي شهده المهرجان، وما أظهره من قوة الشيعة العسكرية المتزايدة. لم يكن واردًا لدى "وليد جنبلاط" معاداة الفلسطينيين بل سمح للتنظيمات الفلسطينية باستعمال مناطق النفوذ الدرزي كمرابض مدفعية لإسناد المخيمات³.

ضمن هذا الإطار، حظيت "فتح" بدعم السنة في الجيش اللبناني وعددًا من أفراد "أمل" الذين كانوا ينتسبون إليها سابقا، مما مكنها من شن (58 هجوما) على أهداف "أمل" في بيروت إلى غاية 27 ماي 1985. فردّت "أمل" بقتل عدد من المدنيين الفلسطينيين،

¹ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 817.

² كمال ديب، المرجع السابق، ص: 487.

³ المرجع نفسه، ص: 487.

وكذا اعتقال نحو 2000 شخص، في حين نزح ما يقارب من 15 ألف فلسطيني إلى المناطق التي تقع تحت سيطرة "الحزب التقدمي الاشتراكي". استأنفت "أمل" واللواء السادس في الجيش الإغارة على المخيمات يوم 26 ماي من العام نفسه، كما جرى فرض الحصار عليها مع منع إدخال الطعام، الوقود والأدوية، ترتب عنه قلة معدات الجراحة، نقص الأدوية وزيادة عدد الوفيات؛ حيث توفي 47 جريحاً من مجموع 267 جريحاً في مخيم شاتيلا وحده¹.

لقد تعرضت "أمل" وحليفاتها سوريا إلى ضغوط دولية، حيث اتخذ مجلس الأمن قراراً بالإجماع يقضي بوقف إطلاق النار يوم 1 جوان 1985، وهو ما سمح بإجلاء 79 جريحاً من برج البراجنة ودفن 40 قتيلاً في شاتيلا، غير أن "أمل" اخترقت الهدنة في اليوم الموالي بقصف حيي "الداعوق" و"الحرش" في "صبرا وشاتيلا"، أعقبتها احتجاجات من قادة السنة السياسيين والدينيين، في الوقت الذي أكد فيه وزير الدفاع "عادل عسيران" أن اللواء السادس شارك في الحصار دون أخذ الإذن منه².

أفضت حدة الاشتباكات إلى دعوة مجلس وزراء جامعة الدول العربية في 9 جوان 1985، إلى وقف إطلاق النار في المخيمات وفك الحصار عليها³، لكن مسلحين تابعين لحركة "أمل" ردوا على مقررات الاجتماع في اليوم ذاته، باختطاف طائرة ركاب أردنية، نسفوها على أرض مطار بيروت، كما اختطفت مجموعة أخرى طائرة تابعة لشركة خطوط عبر العالم الأمريكية (TWA) إلى نفس المطار، وعليه انتهزت "أمل" تلك الأحداث لمداومة مخيم "مار الياس" في 9 جوان، وبعد ذلك بستة أيام قامت بشن هجوم كثيف على مخيم "شاتيلا"، بدعم من الجيش اللبناني وكتيبة الأسد الخاضعة للجناح الموالي لسوريا في حزب البعث⁴.

¹ محمود الناطور، المصدر السابق، ص: 200.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 818.

³ مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 504.

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص: 818.

في 18 جوان 1985، جرى توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في دمشق بحضور ممثلين عن "أمل" و"جبهة الإنقاذ الفلسطينية" و"الجبهة الوطنية الديمقراطية"، حيث نص على 12 بنداً، أهمها رفض الأمن الذاتي للمخيمات، معتبرين إياه جزءاً لا يتجزأ من أمن بيروت، حيث بدأت "لجنة التنسيق" المترتبة عن اجتماع دمشق في إزالة مظاهر التسليح¹.

لم يدم وقف إطلاق النار طويلاً بين الطرفين، بسبب تمسك منظمة التحرير الفلسطينية بالأمن الذاتي للمخيمات²، حيث تراوح الوضع بين الاشتباكات ومساعي تطبيق اتفاق دمشق حتى انقضى عام 1985، فكان آخر اشتباك شهده ذلك العام³، هو قصف مخيم "برج البراجنة" يوم 4 سبتمبر، ومحاولة السيطرة على بعض المواقع الدفاعية، كما قامت قوات "أمل" في اليوم ذاته بحصار مساكن الفلسطينيين في "حارة حريك"، واستمرت الاشتباكات في محيط "برج البراجنة" لمدة عشرة أيام سقط على إثرها 30 قتيلاً و85 جريحاً من المدنيين. كما تعرض مخيم "شاتيلا" في 7 أكتوبر للقصف الكثيف استمر لمدة أسبوع تخللتها محاولات اقتحامه، سقط خلالها مزيد من الضحايا، كما دمرت العديد من المباني، وتعرض عددًا من أهالي مخيمات "البص"، "البرج الشمالي"، و"الراشدية" للاعتقال والتعذيب مما أفضى إلى وفاة بعضهم⁴.

انتهت المرحلة الأولى من الحرب دون أن تتمكن حركة "أمل" وحليفاتها سوريا من تحقيق هدفهما، المتمثل أساساً في إلغاء اتفاقية القاهرة التي تم عقدها منذ عام 1969، وعليه ظل الوضع على درجة كبيرة من التوتر بين طرفي الصراع، مما يفهم أن هناك لا محالة جولات جديدة من الاشتباكات.

¹ مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 504.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: (410 - 411).

³ مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 504.

⁴ ممدوح نوفل، المصدر السابق، ص: (38 - 39).

2-2 - المرحلة الثانية: من 30 مارس إلى 14 جوان 1986

اندلعت المرحلة الثانية من حرب المخيمات بتاريخ 30 مارس 1986 المصادف لذكرى يوم الأرض، حيث خرج شباب مخيمات الجنوب في ذلك اليوم رافعين الرايات الوطنية الفلسطينية، ولاسيما في مخيم "الرشيدية"، غير مكترثين بردة فعل "أمل" المعارضة لتلك الممارسات، والتي سرعان ما تدخلت وفرضت حصارها على مخيمات الجنوب، واعتقلت نحو 12 شابا فلسطينيا وأساءت معاملة عدد من النساء والشيخوخ، كما اقتحمت مخيمي "البص" و"البرج الشمالي" وتجمعي "المعشوق" و"شبريحا" الفلسطينيين. وعليه ردّ شباب مخيم "الرشيدية" بإغلاق مخيمهم ومنع دوريات "أمل" من دخوله، حيث رأت قيادة "أمل" في الجنوب تصرفات شباب المخيم تحدياً لها، فعمدت إلى إحكام حصاره، داعيةً سكانه إلى تسليم أسلحتهم وفتح مداخله أمام دورياتها الأمنية والعسكرية¹.

رفض سكان مخيم "الرشيدية" الامتثال لمطالب "أمل"، مما دفعها إلى تصعيد إجراءاتها، حيث فرضت قيوداً صارمة على دخول التموين إلى المخيمات، ولاسيما حظر دخول شاحنات المساعدات التابعة للأونروا، كما أوقفت نشاط العمال في المزارع القريبة من المخيم، وقامت بحملة اعتقالات واسعة، مما أسفر عن توقف حركة التنقل بين المخيمات. في ظل هذه الظروف، شرعت بعض العائلات بالنزوح من المخيمات عبر الطرق الزراعية إلى صيدا، الشريط الساحلي، إقليم الخروب وقرى الشوف الخاضعة لتنفيذ الحزب التقدمي الاشتراكي، كذلك أقدمت قوات "أمل" على هدم منازل الفلسطينيين في مجمع "جل البحر الصغير" الواقع بالقرب من مدينة صور، كما اعتقلت العشرات من شباب المخيمات².

في 22 ماي 1986، امتدّت العمليات العسكرية المشتركة بين قوات أمل واللواء السادس إلى مخيمي "شاتيلا" و"برج البراجنة"، اللذان تعرضا إلى قصف كثيف، تصدى له المدافعون بقوة وأحبطوا محاولتهم لمداومة المخيمين، وقد استمرت المعارك لمدة شهرين

¹ ممدوح نوفل، المصدر السابق، ص: (42 - 43).

² محمود الناطور، المصدر السابق، ص: 227.

كاملين، خلفت نحو 57 قتيلاً و 300 جريح، في حين بلغ عدد ضحايا مخيم "برج البراجنة" 29 قتيلاً و 350 جريحاً¹.

عدّت الحرب على المخيمات أثناء هذه المرحلة، سبباً في ظهور العديد من الخلافات، سيما داخل حركة "أمل" نفسها وكذلك بينها وبين سائر الأحزاب والميليشيات اللبنانية، تجلّى ذلك في مؤتمرها الذي انعقد في 15 أبريل 1986، حيث واجه "نبيه بري" تحدياً من عضو المكتب السياسي "حسن هاشم"، الذي عُرف بميوله إلى "فتح" ومعارضته لحرب المخيمات²، كما برزت الخلافات بوضوح في بيان أصدره "حزب الله" بتاريخ 21 ماي 1986، جاء فيه ما يلي: "إن حرب المخيمات لا يخوضها إلا عابث أو جاهل أو متآمر". لكن أمل ردت بما يلي: "هناك من ينصبون أنفسهم شركاء لله تعالى فيصدرون الفتاوى والأحكام...". في الوقت ذاته، وجهت "أمل" اتهاماً للحزب التقدمي الاشتراكي بتمكين الفلسطينيين من حشد قواتهم في الجبل³.

استمرت اشتباكات هذه المرحلة إلى غاية إبرام الطرفين "اتفاق دمشق الثاني" في 14 جوان 1986 بوساطة سورية؛ وذلك بسبب قلق سوريا من مساعي الوساطة النشطة التي قامت بها كل من إيران والجزائر⁴. نص الاتفاق على وقف إطلاق النار وتأليف لجنة قيادية مشتركة من جبهة الإنقاذ وحركة "أمل"، بالإضافة إلى مراقبين سوريين يشرفون على تنفيذ الاتفاق⁵.

نظراً لكون سوريا طرفاً في الصراع بحكم تحالفها مع حركة "أمل"، فإن اتفاق وقف إطلاق النار، الذي تم برعايتها، يمكن اعتباره إجراءً مرحلياً وخطوة استراتيجية مؤقتة

¹ ممدوح نوفل، المصدر السابق، ص: 43.

² يزيد صايغ، المرجع السابق، ص ص: (826 - 827).

³ مسعود الخوند، المرجع السابق، ص: 523.

⁴ يزيد صايغ، المرجع السابق، ص ص: (826 - 827).

⁵ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 60.

استهدفت الحد من تأثير التدخلات الخارجية التي كانت تبحث عن السبل الكفيلة بإنهاء الحرب بالشكل الذي يضمن مصالح جميع أطراف الصراع.

2-3- المرحلة الثالثة: من 30 سبتمبر 1986 إلى 20 جانفي 1988:

في أثناء هذه المرحلة عملت حركة "أمل" على تبرير اعتداءاتها على المخيمات، من خلال الادعاء بأن هناك مساعي من طرف بعض الفلسطينيين لعرقلة المقاومة في الجنوب، وكذا تقويض الحل الوطني اللبناني وتعميق الانقسام داخل لبنان، تمهيداً لعودة أتباع عرفات إليه. في حين أفصح أحد قادة "أمل" عن الهدف الحقيقي من حرب المخيمات، حيث أكد أن هذه الحرب ليست مذهبية، وإنما هي صراع بين اتفاقية القاهرة 1969 والقرار رقم: 425، إذ أن تنفيذ هذا القرار يعني إلغاء الاتفاقية¹.

اندلعت حرب المخيمات في مرحلتها الثالثة بتاريخ 30 سبتمبر 1986، لكن بوتيرة أشد مما كانت عليه سابقاً، حيث فرضت "أمل" حصارها على مخيم "الرشيدية"، الذي ظلّ صامداً، بالرغم من استمرار المعارك في محيطه لعدة أشهر. وأسفرت الاشتباكات عن نزوح ما يقارب 7 آلاف فلسطيني من المخيم إلى صيدا، مع خروج ألف آخرين إلى ملاجئ خاصة بالأونروا²، كما أن حالة المخيمات الأخرى لم تكن أفضل من مخيم الرشيدية، فقد تواصلت الاعتداءات، الاعتقالات والحصار وبلغ الجوع مرحلة خطيرة وارتفعت نداءات الأهالي طلباً للمساعدة وفك الحصار (ينظر الملحق رقم: (29)، ص: 655)³.

استطاع الفدائيون الفلسطينيون، بعد يوم من اندلاع الاشتباكات، من تحقيق انتصار على قوات "أمل"، حيث تمكنوا من الاستيلاء على القرى التالية: "درب السيم"، "عين الدلب" و"جنسنايا"، وبتاريخ 24 نوفمبر من العام ذاته، تمكن الفدائيون الفلسطينيون من السيطرة على بلدة "مغدوشة" المجاورة لصيدا والتي تحتل موقعاً استراتيجياً في المنطقة، وهو ما أدى إلى نزوح نحو 6 آلاف لبناني مسيحي من سكانها، وقد ردّت "أمل" في اليوم الموالي بشن

¹ سمير يوسف أبو الحصين، المرجع السابق، ص: 116.

² عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 411.

³ محمود الناطور، المصدر السابق، ص: 235.

هجوم معاكس، كما تدخل الطيران الصهيوني وقصف مواقع تواجد الفلسطينيين، وعليه تشكل الاعتقاد لدى الرأي العام بأن "أمل" كانت تنسق عملياتها مع القوات الصهيونية¹.
ترجع أسباب لجوء الفلسطينيين إلى فتح جبهة مغدوشة حسب عدد من قادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة فتح والجبهة الديمقراطية، إلى استمرار حركة "أمل" في رفض الحوار السياسي بدءاً من تنفيذ الاتفاقيات المعقودة في دمشق بخصوص فك الحصار عن المخيمات، كما اعترف معظم قادة المنظمات الفلسطينية في صيدا بأنهم لا يريدون المضي في المعركة ولا يرغبون الدخول إلى قرى شيعية في قضاء الزهراني، إنما يحاولون إدخال وسطاء من أطراف محلية، إقليمية ودولية من أجل الضغط لإقناع حركة "أمل" بفك الحصار عن مخيم الرشيدية².

3- مبادرات تسوية الحرب على المخيمات:

3-1- المبادرة الإيرانية 5 ديسمبر 1986:

في أعقاب استمرار حصار المخيمات عسكرياً واقتصادياً، تهافتت الجهود الهادفة إلى إيجاد تسوية نهائية للصراع، كانت أبرزها المبادرة الإيرانية المعلن عنها في 5 ديسمبر 1986، حيث رتب نائب وزير الخارجية الإيراني الذي مكث قرابة ثلاثة أشهر في مخيم "الرشيدية" لقاءً مع "نبيه بري" وبعض من الساسة اللبنانيين، أسفر عن اقتراح مشروع لإنهاء حرب المخيمات، يدعو إلى انسحاب الفلسطينيين من بلدة "مغدوشة" مقابل فك الحصار عن مخيم "الرشيدية"، بالإضافة إلى تشكيل مناطق عازلة بين الطرفين المتصارعين توضع تحت إشراف "حزب الله"³.

ربطت المنظمة موافقتها على الخطة الإيرانية بتحقيق عدة شروط أساسية، أهمها:

¹ عبد الرؤوف سنو، المرجع السابق، ص: 411.

² "اشتباكات فلسطينية لبنانية خلال حرب المخيمات"، جريدة الكفاح العربي، ع: 438، 1 ديسمبر 1986، بيروت، ص: 13.

³ جهاد بادع كريم، مؤيد شاكر الطائي، "دور الحزب التقدمي الاشتراكي السياسي والعسكري تجاه حرب المخيمات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج 28، ع 2، جامعة بابل، 2020، ص: 281.

- الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار.

- رفع الحصار عن المخيمات الفلسطينية في بيروت والجنوب.

- فتح الطريق الساحلي إلى الجنوب مع ضمان تأمينه للجميع.

- المطالبة بتسليم المواقع العسكرية المزمع الانسحاب منها في "مغدوشة" إلى القوى الإسلامية والوطنية التي لم تشارك في القتال ضد المخيمات، ذكر "خليل الوزير" هذه القوى على النحو التالي: "حزب الله"، "الجماعات الإسلامية"، "الحزب التقدمي الاشتراكي" و"التنظيم الشعبي الناصري"¹.

3-2- المبادرة العربية 25 جانفي 1987:

في ظل فشل المحاولات السابقة لإنهاء الاشتباكات بين "أمل" والفدائيين الفلسطينيين، عُقد اجتماع طارئ لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية في دورته الأولى بتاريخ 9 ديسمبر 1986، بحضور معظم الدول العربية، عدا لبنان وسوريا اللتان اعتبرتا تدخلًا في الشؤون الداخلية للبنان، حيث توصل إلى إصدار بيان التمس فيه من أطراف الصراع وقف الحرب. وفي 22 ديسمبر 1986 عقدت الدورة الثانية للمجلس، حيث اتخذ قرارًا طالب فيه: "جميع الأطراف المعنية إلى أن توقف، جميع الاشتباكات في مناطق المخيمات كافة...؛ وفك الحصار ... وتشكيل لجنة عربية مهمتها العمل على تنفيذ قرارات المجلس برئاسة وزير خارجية الجزائر ... والأمين العام لجامعة الدول العربية... وعضوية وزراء خارجية الأردن، الإمارات العربية المتحدة، تونس، الكويت، موريتانيا والجمهورية العربية اليمنية"².

¹ سمير يوسف أبو الحصين، المرجع السابق، ص: 124.

² أحمد شاهين، "صراع السياسات في حرب المخيمات"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (166 - 167)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، (جانفي/فيفري) 1987، ص: (135 - 136).

بناء على ما سبق، تشكلت اللجنة العربية المكلفة بمعالجة أزمة المخيمات في لبنان، برئاسة وزير خارجية الجزائر "أحمد طالب الإبراهيمي"، الذي شرع في الاضطلاع بمهامه عبر إجراء عدة اتصالات مع أطراف الصراع، استهلها بالاتصال بـ: "فاروق القدومي"، الذي أكد استعداد المنظمة لاستبعاد وجودها العسكري والاكتفاء بالحضور السياسي والإعلامي، مقابل توفير ضمانات أمنية لمخيمات الفلسطينيين. في 12 جانفي 1987 زار دمشق، حيث التقى بالرئيس "حافظ الأسد" الذي أكد له على ما يلي: "أن الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان يحول دون المصالحة الوطنية في هذا البلد ويعرقل تدعيم الشرعية اللبنانية... ومن مصلحة هذه اللجنة أن تقصر عملها على وقف إطلاق النار، باستثناء الجوانب الأخرى اللبنانية"¹.

يكشف تصريح "حافظ الأسد" عن استراتيجية سوريا الواضحة في إدارة حرب المخيمات؛ من خلال عدم سعيها إلى إنهاؤها إلا بما يحقق أهدافها، المتمثلة في عدول "منظمة التحرير الفلسطينية" عن المسار الذي سلكته لتسوية القضية الفلسطينية، تعزيز نفوذها في لبنان وتأكيد دورها كطرف إقليمي لا يمكن التغاضي عنه في المنطقة.

أما في زيارته للبنان، فقد التقى "أحمد طالب الإبراهيمي" بـ: "نبيه بري" رئيس حركة "أمل"، الذي حدد شرطين رئيسيين لإيقاف إطلاق النار، هما: عودة المقاومين الفلسطينيين إلى داخل المخيمات مع السماح لهم بالاحتفاظ بالأسلحة الخفيفة والانسحاب من قرية "مغدوشة"، لكي تكون تحت إشراف "أمل". وعقب مناقشات مطولة، وافق بري على إعادة هذه القرية إلى الدرك اللبناني².

في 14 جانفي 1987، رتب الإبراهيمي جلسة عمل مع الرئيس اللبناني "أمين الجميل"، الذي أكد له أن مشكلة المخيمات لا تتفصل عن المشكلة اللبنانية بصفة عامة، وأن

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، مذكرات جزائري: مشروع لم يكتمل (1979 - 1988)، ج 3، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014، ص: 339.

² المصدر نفسه، ص: 340.

جميع اللبنانيين ضد الحضور الفلسطيني المسلح في بلادهم، مشيرًا إلى أن عرفات يريد إقامة "كانتون" في لبنان. وقد تطرق رئيس الحكومة "رشيد كرامي" إلى نفس الأفكار التي ذكرها غيره من خصومه السياسيين "بري والجميل". لينهي الابراهيمي اتصالاته في بيروت بقاء مع رئيس البرلمان "حسين الحسيني"، الذي أكد على نفس الأفكار تقريباً، مضيفاً أن الجزائر وسوريا هما البلدان العربيان الوحيدان اللذان ساعدا المقاومة الوطنية اللبنانية في كفاحها ضد الاحتلال الصهيوني¹.

في 16 جانفي 1987، أنهت اللجنة برئاسة "أحمد طالب الإبراهيمي" اتصالاتها السابقة بإعداد خطة للتسوية نصت على مبدئين اثنين لا ينفصل الواحد منهما عن الآخر وهما، ضمان أمن المخيمات الفلسطينية وإعادة حرمة سيادة لبنان على أراضيها²، وقد تم إقرار هذه الخطة من قبل مجلس الجامعة بتاريخ 25 جانفي 1987، عقب المداولات التي جرت بحضور جميع وزراء الخارجية العرب³.

لقد وافقت جميع أطراف الصراع على الخطة المقترحة من قبل اللجنة العربية، معلنة عن استعدادها للالتزام بما تضمنته، حيث شرع بعضهم في تنفيذ التدابير المتفق عليها، لكن حدث خرق لوقف إطلاق النار، فعادت الاشتباكات إلى ما كانت عليه⁴، الأمر الذي أدى إلى فشل هذه المبادرة في التوصل إلى إنهاء الحرب على المخيمات شأنها في ذلك شأن المبادرة الإيرانية.

¹ أحمد طالب الإبراهيمي، المصدر السابق، ص: (340 - 341).

² المصدر نفسه، ص: 341.

³ "السوريون دخلوا لنجدة أمل"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (168 - 169)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس/أفريل 1987، ص: 130.

⁴ المرجع نفسه، ص: 130.

3-3 - المبادرة السورية وإعلان "نبيه بري" (مارس 1987 - 20 جانفي 1988):

3-3-1 - المبادرة السورية مارس 1987:

ابتداءً من أوائل فيفري 1987، دخلت الحرب على الخيمات مرحلة جديدة، حيث أطلقت منظمة التحرير الفلسطينية حملة إعلامية كبيرة ضد محاصري المخيمات، تحت شعار "وقف حرب التجويع"¹، وعليه تصاعدت الضغوط من الدول العربية والأجنبية على الحكومة السورية وحركة "أمل" لإنهاء حصارهما لها، مما دفع بسوريا للإعلان عن مبادرة اشتملت على ما يلي:

- الدعوة إلى وقف إطلاق النار وفك الحصار عن المخيمات.
- السماح بإدخال المساعدات.
- تنظيم قواعد العمل الفلسطيني في مخيمات بيروت على ألا تدخل القوى الأمنية اللبنانية إليها، وأن يقتصر السلاح فيها على الفردي والمتوسط.
- ترتيب لقاء بين الأطراف اللبنانية والفلسطينية بهدف تنظيم العلاقات فيما بينهم².

3-3-2 - إعلان "نبيه بري" 30 أوت 1987:

أعلن "نبيه بري" رئيس حركة "أمل" في 30 أوت 1987، عن مبادرته لحل قضية "حرب المخيمات"، التي حظيت بترحيب فلسطيني واسع، حيث عدّت تطوراً نوعياً في مسار الحرب، واستجابة للمتغيرات السياسية التي أسفرت عنها نتائج الدورة الثامنة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني التوحيدية، التي عقدت في الجزائر ما بين 20 و25 أفريل 1987، وقد تلخّصت شروط المبادرة فيما يلي:

- الانسحاب الكامل من شرق صيدا وعودة كل فريق إلى مواقعه.

¹ "السوريون دخلوا لنجدة أمل"، المرجع السابق، ص: 131.

² نعيم قاسم، حزب الله: المنهج.. التجربة.. المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)، ط 7، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2010 ص: 159. أيضاً: (عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 62).

- الاستعداد للانتقال فورا إلى الجنوب لزيارة المخيمات والاستماع إلى لجائها وتنفيذ طلباتها.
- إنشاء مخافر ارتباط غير مسلحة.
- إنشاء لجنة تنسيق قيادية عليا، مركزها بيروت.
- تحديد موعد 1 نوفمبر 1987 للبدء بإعادة بناء ما تهدم في المخيمات¹.

إن رضوخ "أمل" إلى إنهاء حربها على المخيمات هو نتيجة لعدة عوامل، أبرزها عدم تحقيق أهدافها المرجوة، خاصة في ظلّ الصمود الذي أبداه الفلسطينيون، وتنامي مظاهر الصراع داخل أطراف حركة "أمل" هذا من جهة، ومن جهة أخرى سعي سوريا إلى التهدة نتيجة الضغوط السوفياتية والعربية، خاصة بعد أن انعكست الحرب على المخيمات سلبيًا على خططها الرامية إلى القضاء على عرفات وأنصاره في لبنان؛ فقد أخذت بعض قيادات جبهة الإنقاذ في النأي بنفسها عن السياسة السورية، كما كان للضغط الرسمي الجزائري دور كبير في إنهاء هذه الحرب، حيث نجح في تنظيم لقاء بين "نبيه بري" ورئيس الجبهة الديمقراطية "نايف حواتمة"، علاوة على ما سبق، نشير إلى الأثر البارز لاندلاع "الانتفاضة الفلسطينية" في تعجيل إنهائها².

في 20 جانفي 1988، أعلنت حركة "أمل" انسحاب قواتها التي كانت تحاصر المخيمات في جنوب بيروت. منهيّة بذلك حربا استمرت قرابة عامين ونصف، هذه الحرب، التي أودت بحياة نحو 2500 شخص من الطرفين، اللذين جمعتهم معاناة مشتركة تحت وطأة الفقر قبل عام 1975، ثم وحدة النضال ضد العدوان الصهيوني على الجنوب³.

¹ "عقدة التمثيل الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (174-174)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سبتمبر/ أكتوبر 1987، ص: 150. أيضا: (عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 62).

² عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 63.

³ كمال ديب، المرجع السابق، ص: 487. أيضا: (حنا بطاطو، المرجع السابق، ص: 517).

4- تداعياتها:

4-1- تدمير المخيمات ونزوح سكانها:

لقد توقفت الحرب وفشلت حركة "أمل" في السيطرة على المخيمات الفلسطينية، لكن معاناة اللاجئين الفلسطينيين استمرت داخلها، نتيجة الدمار الهائل الذي لحق بها، فقد تم تدمير حي "صبرا" الذي يقيمون فيه تدميرًا كليًا، وما يقارب 80% من مساكن مخيم "شاتيلا"، ونحو 50% من مخيم "برج البراجنة"، إضافة إلى تدمير المستشفيات والمدارس وسواهما من المؤسسات الخدمية¹.

إن حرب المخيمات أدت إلى موجات نزوح جماعي، حيث اضطر عدد من اللاجئين الفلسطينيين وخاصة الشباب، إلى النزوح خوفا من المضايقات، الاعتقال والقتل، فقد بلغت موجات النزوح ذروتها بين عامي 1987 و1988، حينما اتسعت رقعة الاشتباكات لتشمل بقية المخيمات في بيروت وجنوب لبنان².

4-2- تردي الأوضاع المعيشية للفلسطينيين:

أسفرت الحرب على المخيمات عن تدهور واقع الفلسطينيين المعيشي، نتيجة نقص كامل في الاحتياجات الأساسية مثل التموين، المواد الطبية، مياه الشرب وغياب تام للتيار الكهربائي عن المخيمات، والذي استمر عدة سنوات، كما طورد الفلسطينيون في كافة أماكن تواجدهم داخل لبنان، وخطف العديد منهم وتم تصفية بعضهم بعد جولات من التعذيب النفسي والجسدي³.

لقد تضاعفت معاناة الفلسطينيين في لبنان، نتيجة الإلغاء الأحادي لاتفاقية القاهرة الموقعة عام 1969، والتي تم إضفاء الطابع الرسمي على إلغائها من طرف السلطات اللبنانية، بموجب المرسوم الصادر في الجريدة الرسمية رقم 25 بتاريخ 15 جوان 1987

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 66.

² Mahmoud El Ali, Op. Cit, p : 27.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: (66 - 67).

(ينظر الملحق رقم: (30)، ص: 556)، حيث جرى الإلغاء دون أدنى اعتبار لأهمية إيجاد صيغ بديلة، تنظم علاقة الدولة بالمدينين الفلسطينيين¹.

على إثر ذلك، شهدت لبنان عودة للممارسات المناهضة للفلسطينيين، حيث حرّموا من أبسط الحقوق الإنسانية الأساسية، خاصة الحق في العمل، الحق في الإقامة وحرية التنقل، بالإضافة إلى منعهم من إنشاء المؤسسات والجمعيات، مع اعتبار المؤسسات القائمة غير شرعية، ما جعلها عرضة للملاحقة القانونية، وبالتالي أصبحت هذه الحقوق من أبرز مطالبهم الاجتماعية والإنسانية لضمان استمرار وجودهم كوحدة مجتمعية².

أصبح الفلسطينيون في موقف ضعف شديد، مع عدم القدرة على مجابهة السلطة اللبنانية التي استهدفتهم في المخيمات بكل أصناف الاضطهاد والتمييز. إن هذا الوضع أدى إلى فقدانهم للأمل في المستقبل، حيث اضطر الآلاف منهم إلى اللجوء لأكثر من دولة أوروبية كالسويد، الدنمارك، ألمانيا، النرويج وغيرها، أملاً في الحصول على اللجوء لأسباب إنسانية³.

4-3 - غياب المرجعية الواحدة للفلسطينيين:

إن غياب مرجعية موحدة للفلسطينيين في لبنان عقب إلغاء اتفاقية القاهرة، أدى إلى سعي المعارضة الفلسطينية لتمثيلهم، عبر تحالفها مع سوريا ومع أطراف في الحركة الوطنية اللبنانية و"أمل"، وهو ما أفضى إلى تجدد الاشتباكات بين القوات الموالية والمعارضة في بيروت إبان شهري ماي وجوان من عام 1988، والتي انتهت بإخراج القوات الموالية من بيروت وإعادة انتشارها في مخيمات جنوب لبنان. مع نهاية هذه الفترة، أصبحت مخيمات جنوب لبنان "الراشيدية، البص، البرج الشمالي، عين الحلوة والمية ومية" خاضعة لسيطرة فتح والفصائل الموالية لمنظمة التحرير الفلسطينية، في حين انتقلت مخيمات بيروت

¹ أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 306.

² المرجع نفسه، ص: 306.

³ المرجع نفسه، ص: (306 - 307).

"برج البراجنة، شاتيلا ومار الياس" ومخيمات شمال لبنان "البدوي ونهر البارد"، إلى سيطرة جبهة الإنقاذ الوطني، على الرغم من أن كلا المجموعتين حافظتا على وجودهما في جميع المخيمات¹.

في ظل تلك الانقسامات، أصبح هناك أكثر من مرجعية ضعيفة للاجئين الفلسطينيين في لبنان، غير قادرة على توحيد خطابها في مواجهة تعنت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام 1982 تجاه حقوقهم فيه، خاصة حقوقهم المدنية، وعليه تفاقت معاناتهم، وارتفعت مستويات الفقر والحرمان بينهم في ظل مستقبل مجهول ينتظرونه، فلا حماية دولية، ولا مرجعية فلسطينية موحدة، ومع استمرار هذا الواقع، ظل الخوف والقلق مرافقا لهم مما ستسفر عنه السنوات القادمة².

¹ Jaber Suleiman, The current political, organizational, and security situation in the Palestinian refugee camps of Lebanon, *Journal of Palestine studies*, Vol. 29, No. 1, Autumn, 1999, p: 68.

² نبيل محمود السهلي، اللاجئين الفلسطينيون في سورية ولبنان: مؤشرات التطور والنمو ...، المرجع السابق، ص: 82.

خامسا: التطورات المحلية والإقليمية (1989 – 1993) وأثرها على فلسطينيي لبنان

1- اتفاقية الطائف 30 سبتمبر 1989

1-1- السياق التاريخي

في 23 سبتمبر، 1988 انتهت ولاية الرئيس "أمين الجميل"، لكن مجلس النواب لم يتمكن من الاتفاق على خليفة له، لذا كلف الجميل قائد الجيش "ميشيل عون" لتشكيل حكومة عسكرية، بينما ظل "سليم الحص" الذي حل محل كرامي بعد اغتياله، يرأس حكومة مدنية. اعتبر الحص والعديد من المسلمين قرار الجميل خرقا للدستور وانتهاكا للميثاق الوطني، الذي نص على أن رئيس الحكومة من المفترض أن يكون سنيا، وعلى النقيض من ذلك، أيد غالبية اللبنانيين المسيحيين فضلا عن بعض المسلمين عون، واعتبروه رجلا مواجهًا للجيش السوري، يسعى إلى وضع حد لحكم الميليشيات، وبالتالي انقسم لبنان بين حكومة عسكرية مسيحية في شرق بيروت وحكومة مدنية في غربها¹.

في ظل تلك الأوضاع برزت بعض الجهود العربية لإنهاء الصراع وإيجاد تسوية شاملة له، لذا شكلت جامعة الدول العربية لجنة وساطة عربية ثلاثية (السعودية، الجزائر والمغرب)، من أجل العمل على وضع خطة للمصالحة الوطنية، إلا أن هذه اللجنة لم تتوصل إلى حل للأزمة، مما دفع بالسعودية وبتدخل من الولايات المتحدة الأمريكية إلى جمع 62 نائبا لبنانيا في مدينة الطائف للقيام بمحادثات لبنانية - لبنانية، لتصحيح الوضع الدستوري في البلد بشكل يساوي بين الطوائف وذلك في 30 سبتمبر 1989. لقد أسفرت هذه المحادثات عن "اتفاقية الطائف"؛ التي صادق عليها مجلس النواب اللبناني في 4 نوفمبر 1989². جرى بموجبها إنهاء الحرب الأهلية، وانتخاب "الياس الهراوي" رئيسًا للبنان³.

¹ International Center for Transitional Justice, Lebanon's Legacy of Political Violence: A Mapping of Serious Violations of International Human Rights and Humanitarian Law in Lebanon, 1975 – 2008, [n. p], Beirut ,September 2013, p: 64.

² خليل حسين، المرجع السابق، ص ص: (53 – 54).

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 70.

اعتمدت الاتفاقية إلى حد كبير على الإصلاحات التي طرحت سابقا في الأعوام 1976، 1983 و1985، والتي أعادت رسم البنية السياسية القائمة على الطائفية¹، على الرغم من دعوتها بشكل صريح إلى إلغائها، من خلال تشكيل هيئة وطنية برئاسة رئيس الجمهورية، تضم بالإضافة إلى رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الوزراء شخصيات سياسية، فكرية واجتماعية، تتولى مهمة دراسة واقتراح السبل المناسبة لإلغائها².

1 - 2 - تداعيات الاتفاق على فلسطيني لبنان

تساوى الفلسطينيون واللبنانيون في خسائر الحرب الأهلية، إلا أنهم لم يتساووا في النتائج السياسية التي أسفرت عنها اتفاقية الطائف³؛ إذ لم تشر الاتفاقية بشكل صريح إلى الفلسطينيين، مكتفية بالإشارة في أحد بنودها إلى رفض التوطين، وقد أدرج هذا المبدأ في مقدمة الدستور اللبناني، مؤكدا على "لا تجزئة ولا تقسيم ولا توطين"⁴، وعليه جرى استبعاد الفلسطينيين من ترتيبات السلم الأهلي، وبالتالي من مشاريع الاعمار والخدمات الاجتماعية الضرورية⁵.

إضافة إلى تجاهل الإشارة إلى حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الاتفاقية، عملت السلطات اللبنانية في أعقابها على كبح الاستقلال السياسي والقوة العسكرية التي اكتسبوها في الحرب الأهلية، حيث ضاعفت ضغوطها السياسية عليهم، كما تغير الخطاب حول

¹ International Center for Transitional Justice, Op. Cit, p: 64.

² اتفاقية الطائف (30 سبتمبر 1989)، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، الطائف، ص: 7. تمت الزيارة يوم: 13 - 09 - 2024، الساعة 11: 15، متاح على الرابط: www.lebanese-forces.com

³ حسين أبو النمل، حين كان الزمن الفلسطيني - اللبناني جميلا: مقارنة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات الفلسطينية - اللبنانية والحقوق المشروعة لفلسطيني لبنان، معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، أوت 2013، ص: 34.

⁴ محسن محمد صالح، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان بين خوفين، شبكة الجزيرة الإعلامية، 15 - 11 - 2007. تمت الزيارة يوم: 12 - 11 - 2024، الساعة 09: 07، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net>

⁵ جابر سليمان، "التحولات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني في الشتات ما بعد أوسلو: لبنان أنموذجا"، دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1): الفواعل والمؤسسات الفلسطينية، مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية ومركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، 2023، ص: 227.

"القضية الفلسطينية" إلى "المشكلة الفلسطينية"، مصحوبا بإجماع شعبي لبناني غير مسبوق ضد منحهم الحقوق المدنية، وهكذا استأنفت الدولة اللبنانية بعد الاتفاقية العمل بتشريعات ما قبل عام 1969، التي كانت تمنع اللاجئين من حقوقهم المدنية والإنسانية. فقد أغلقت أمامهم المدارس العامة، وشدت القيود على إقامتهم خارج المخيمات، مع فرض حظر كامل على تملكهم للأراضي والمساكن، حيث أدت تلك القيود إلى حصرهم في مخيمات تقتصر إلى البنية الصحية الأساسية، وبذلك زادت أوضاعهم سوءا مع تراجع خدمات الأونروا نتيجة تقليص ميزانياتها وانتشار الفساد في إدارتها¹.

وجد الفلسطينيون في لبنان أنفسهم أمام مرحلة جديدة عنوانها: المطالبة بـ: "الحقوق المدنية والاجتماعية"، حيث سعوا إلى انتزاع حقوقهم المشروعة من السلطات اللبنانية، وفي هذا الإطار نظم لقاء بين الوفدين اللبناني والفلسطيني على هامش مؤتمر وزراء الخارجية العرب في القاهرة، منتصف عام 1991، قسمت أنشطته إلى جلستين، هما:

- الجلسة السياسية: تناولت الحقوق المدنية، الاجتماعية والسياسية للفلسطينيين، بالإضافة إلى مناقشة الوضع الأمني في المخيمات.
- الجلسة العسكرية: ركزت على بحث الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان وآليات التعاون لتسهيل انتشار الجيش اللبناني في مواقع الفدائيين، خاصة في الجنوب².

على ضوء ما سبق، جرى تشكيل لجنة وزارية برئاسة الوزير "محسن دلول" لتسهيل تنفيذ اتفاقية الطائف على الجانب الفلسطيني بما يجنب الطرفين (اللبناني والفلسطيني) أية

¹ Zeina Halabi, Op. Cit, p: 42.

² صلاح صلاح، الوجود الفلسطيني في لبنان مشاكل وهموم... الحل؟، أرشيف ذاكرة فلسطين، [د. ب]، [د. ت]، ص: (8 - 9). تمت الزيارة يوم: 13 - 08 - 2024، الساعة: 12: 23، متاح على الرابط:

<http://palestine-memory.org>

خسائر محتملة، حيث قدم الوزير دلول عرضاً واقعياً نقله "صلاح صلاح" لقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، تضمن النقاط التالية:

- الموافقة على إعطاء الفلسطينيين كامل حقوقهم المدنية والاجتماعية باستثناء الجنسية والوظائف العامة.

- تضع جانبا البحث في الحقوق السياسية.

- تجميع السلاح الثقيل والمتوسط وانكفاء المقاتلين إلى داخل المخيمات وانتشار الجيش في محيطها ضمن آلية يتفق عليها.

- يبقى الوضع الأمني داخل المخيمات بيد الفلسطينيين، بانتظار ظروف لاحقة، بدون أن يعني ذلك أنها جزر يستعصي على الجيش دخولها¹.

لم تتجاوب منظمة التحرير الفلسطينية في تونس مع هذا العرض في الوقت المناسب عن قصد، انسجاماً مع السياسة السرية التي كانت تتبعها في مفاوضات التسوية ومع ذلك، فقد نفذت جميع النقاط المذكورة أعلاه، لكن مع إشكالية يمكن تجنبها في قرى شرق صيدا، مما جعلت اللجنة الوزارية في حل من تعهداتها، ما دفع بالوزير دلول إلى الاعتذار عن الاستمرار بمهمته، حيث كلفت الحكومة اللبنانية لجنة وزارية جديدة من الوزيرين "عبد الله الأمين" و"شوقي فاخوري" لاستكمال مهمة اللجنة السابقة، والهادفة إلى إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان عقب إلغاء اتفاقية القاهرة عام 1987، إضافة إلى فتح حوار معهم حول حقوقهم المدنية والاجتماعية².

عمل الجانب الفلسطيني على مواجهة اللجنة الوزارية بموقف موحد، منعا للإرباك والتشويش، حيث اتفقت الفصائل المنضوية في منظمة التحرير الفلسطينية وفصائل جبهة الإنقاذ على تقديم مذكرة مشتركة للجنة الوزارية المشار إليها أعلاه في سبتمبر 1991 تحت عنوان: "الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان"، وقد حملت المذكرة توقيعاً

¹ صلاح صلاح، المصدر السابق، ص: 9.

² المصدر نفسه، ص ص: (9 - 10).

باسم "الوفد الفلسطيني الموحد"، الذي كان يضم كلا من "صلاح صلاح" و"فضل شرور"، مؤرخة في 12 أوت 1991، تحتوي على الموضوعات الآتية: الإقامة؛ حق العمل؛ التنقل؛ التعليم والتدريب المهني؛ المؤسسات؛ حق العمل النقابي؛ إعمار المخيمات؛ المهجرون والحريات الديمقراطية (ينظر الملحق رقم: (31)، ص ص: 657 - 662)¹.

ما إن عقد الاجتماع الأول بين اللجنة الوزارية والوفد الموحد، حتى تعطلت آلية الاجتماعات، بعدما تقدمت اللجنة بطلب منحها الوقت الكافي لدراسة المطالب التي تضمنتها المذكورة، ونتيجة لذلك توقفت الاتصالات، فقد كانت مفاوضات السلام مع الكيان الصهيوني في مدريد قد بدأت في 30 أكتوبر 1991، وشكلت في إطارها لجان متعددة، منها لجنة خاصة باللاجئين؛ ربما تكون تلك التطورات الدولية هي السبب الفعلي وراء تجميد الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية، حيث فضلت الدولة اللبنانية عدم استباق نتائج المفاوضات حول اللاجئين وتقديم أية تنازلات غير مبررة².

2- حرب الخليج الثانية (1990 - 1991)

2 - 1 - لمحة عامة

إبان حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران بين سنوات (1980 - 1988)، كانت الكويت من أبرز المؤيدين للعراق، فقد أمدته بالأموال والنفط، لكن عقب انتهاء الحرب اندلعت خصومة بين البلدين بسبب الديون المتوجبة على العراق، حيث قام هذا الأخير باجتياح عسكري للكويت في 2 أوت 1990، مما دفع بالحكومة الكويتية إلى اللجوء نحو السعودية ملتمسة من المجتمع الدولي التدخل، لذا اتخذ مجلس الأمن القرار رقم: 660،

¹ جابر سليمان، "الفلسطينيون في لبنان: من تردي الوضع المعيشي... المرجع السابق، ص: 174.

² جابر سليمان، "الفلسطينيون في العراق - حالة لبنان -"، مجلة الفكر العربي، مج 19، ع 94، معهد الانماء العربي، بيروت، 1998، ص: 232.

الذي طالب بالانسحاب الفوري للجيش العراقي من الكويت، وقد أدانت أغلب الدول العربية عملية الاجتياح باستثناء "الأردن، اليمن والسودان"¹.

إضافة إلى مواقف الدول العربية المذكورة أعلاه، انحازت منظمة التحرير الفلسطينية للعراق، فبعد يومين من عملية الاجتياح، تم تصوير ياسر عرفات مع "صدام حسين" في بغداد "لمناقشة التطورات" أثناء انعقاد قمة جامعة الدول العربية في 10 أوت 1990، صوتت منظمة التحرير الفلسطينية مع المعسكر المؤيد للعراق (إلى جانب ليبيا والعراق) ضد قرار يدعو إلى إرسال قوات عربية إلى الكويت من أجل التصدي للاجتياح العراقي².

كانت لموقف "ياسر عرفات" انعكاسات سلبية على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في الكويت، فبالرغم من كونه يعكس رؤيته كقائد سياسي وليس بالضرورة رؤية جميع الفلسطينيين، إلا أن الكويتيين نظروا إليه كموقف جماعي. نتيجة لذلك تعرض الفلسطينيون لمضايقات شتى وصلت إلى حد ترحيل الآلاف منهم إلى دول لجوئهم الأولى.

2-2- أثرها على فلسطينيي لبنان

أثرت حرب الخليج الثانية بشكل سلبي على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، فقد أدى قرار ترحيل الفلسطينيين من دول الخليج بعد انتهاء الحرب مباشرة، إلى تردي الأوضاع المعيشية للاجئين في لبنان إلى درجة غير مسبوقة، إذ فقد الكثير من الفلسطينيين أعمالهم في دول الخليج، كما توقفت التحويلات المالية التي كانت ترسل إلى ذويهم في لبنان³.

إضافة إلى ما سبق، توقف الدعم الاقتصادي الذي كانت توفره الأجهزة الاجتماعية لمنظمة التحرير الفلسطينية، فقد وجدت 10 آلاف أسرة شهيد نفسها دون أية معونة، مع توقيف المنح الدراسية للطلبة، كما تحولت المدارس الثانوية المجانية إلى التعليم برسوم

¹ خليل حسين، المرجع السابق، ص: (572 - 573).

² Touffic Haddad, "Palestinian Forced Displacement from Kuwait: the Overdue Accounting", *Al majdal*, No: 44, BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Bethlehem, Summer - Autumn 2010, p: 40.

³ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: 71.

مالية، كذلك تضاعف عدد عيادات ومستشفيات الهلال الأحمر الفلسطيني بسبب الأزمة، وما بقي منها يحول لتقديم خدمات ضعيفة المستوى، وإن كانت غير مجانية. هكذا ازدادت حالة الفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين، بحيث شملت الثلثين في لبنان، ف: 60% من الأيدي العاملة عاطلة عن العمل، 43% من الأطفال دون 14 سنة، و80% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و19 غادروا مقاعد الدراسة¹.

3- مؤتمر مدريد 1991

3-1- انعقاد المؤتمر 30 أكتوبر 1991

عقب انتهاء حرب الخليج الثانية، برزت الجهود الدولية بشكل متزايد لإنهاء الصراع العربي - الصهيوني. فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية بالدرجة الأولى، إلى تعزيز دورها في صياغة أسس تسوية شاملة، بما يضمن تحقيق الاستقرار مستقبلاً في المنطقة²، لذا أعلن الرئيس "جورج بوش" (الأب) George Bush في 6 مارس 1991 عن مبادرة للسلام في المنطقة، داعياً إلى عقد مؤتمر دولي. واستناداً إلى هذه المبادرة، قام وزير الخارجية الأمريكي "جيمس بيكر" James Baker بسلسلة من الجولات الدبلوماسية المكثفة في الدول العربية، استمرت من مارس 1991 إلى 30 أكتوبر من العام نفسه، أفضت جهوده بالتنسيق مع الاتحاد السوفياتي والدول الأوروبية، إلى صياغة مسودة إطار لتسريع وتيرة عملية التسوية³.

إن جنوح الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن تسوية للصراع العربي - الصهيوني في أعقاب حرب الخليج الثانية مباشرة، كان بهدف الاستفادة من الخلافات السياسية والانقسامات الحادة بين الدول العربية التي أسفرت عنها الحرب.

¹ سهيل محمود الناطور، "اللاجئون الفلسطينيون اليوم"، مجلة شؤون الأوسط، ع 70، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، 1998، ص: 58.

² أحمد حجة، المرجع السابق، ص: 181.

³ ممدوح نوفل، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص: (27 - 28).

بناء على ما تقدم، انعقد مؤتمر مدريد في 30 أكتوبر 1991 برعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي، الذي بدأت مكانته بالتراجع نتيجة التصدعات الداخلية التي واجهها، كما شهد المؤتمر حضوراً أوروبياً لكنه كان رمزياً دون تأثير فعلي. أما على الصعيد العربي، شاركت كل من "مصر، الأردن، سوريا، لبنان، المغرب، تونس، الجزائر ودول مجلس التعاون الخليجي الست"، بينما تمكن الجانب الصهيوني من فرض شروطه بشأن التمثيل الفلسطيني، مما أدى إلى استبعاد منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً. بدلا من ذلك، ضم الوفد الفلسطيني ممثلين من الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الإشراف الأردني، في إطار وفد مشترك أردني - فلسطيني. ومع ذلك جرى هذا الترتيب بموافقة المنظمة، التي حرص الممثلون على الالتزام بتنفيذ تعليماتها¹.

لقد حدّد جورج بوش، صاحب المبادرة في خطابه أثناء حفل الافتتاح، إطار المفاوضات التي ستعقب المؤتمر، مقسماً إياها إلى مستويين رئيسيين، هما:

- مفاوضات ثنائية تعقد مباشرة بين الكيان الصهيوني وأطراف الصراع العربي (فلسطين، الأردن، سوريا ولبنان).

- مفاوضات متعددة الأطراف تركز على القضايا الرئيسية والمسائل المشتركة في المنطقة، والتي تستدعي معالجتها التعاون بين جميع الأطراف².

3-2- معالجته لملف اللاجئين الفلسطينيين

نُقلت مناقشة قضية اللاجئين الفلسطينيين في المؤتمر إلى المفاوضات المتعددة الأطراف، حيث جرى تشكيل "لجنة عمل اللاجئين"، التي حدّد مهامها برفع المعاناة عن الأشخاص الذين أدى الصراع العربي الصهيوني إلى تهجيرهم، حيث استندت في عملها إلى افتراض أن تحسين الظروف المعيشية للاجئين، والبحث عن حل سياسي يجب أن يتكامل

¹ فاتح شيباني، "اتفاقية أوسلو: الدوافع والمواقف"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج: 6، ع 1، جامعة غليزان، الجزائر، 2020، ص ص: (37 - 38).

² عمر مصالحة، السلام الموعود، الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، تر: وديع اسطفان وماري طوق، دار الساقى، بيروت، 1994، ص: 65.

كل منهما مع الآخر، فكل تقدم يحرز في تحسين ظروفهم ينبغي أن يتم دون التأثير على الوضع السياسي المرتبط بالمشكلة. لقد أصر الطرف الصهيوني أثناء الاجتماعات على أن تتولى الدول العربية معالجة قضية اللاجئين في أراضيها عبر التوطين، مع تحميل المجتمع الدولي مسؤولية إعادة توطينهم داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد واجهت اللجنة تحديات كبيرة، حيث قاطع الوفد الصهيوني الاجتماعين الأول والثاني في أوتواوا اعتراضاً على تمثيل الفلسطينيين، حيث احتج على اختيار "الياس صنبر" لقيادة الفريق الفلسطيني، لكونه من فلسطينيي الشتات، وكذلك "محمد الحلاج" بدعوى أنه عضو في المجلس الوطني الفلسطيني¹.

كان التحدي الرئيس الذي واجه المفاوض الفلسطيني بشأن قضية اللاجئين الفلسطينيين في تلك المرحلة هو التحدي القانوني، حيث تم تهميش الإطار القانوني في مؤتمر مدريد وفي اللجان متعددة الأطراف المنبثقة عنه، وكان ذلك نتيجة تجاهل القرار الأممي رقم: 194 المتعلق بحق العودة، والاعتماد بدلاً من ذلك على قراري مجلس الأمن 242 و338، اللذان لم يتطرقا إلى قضية اللاجئين إلا في حدود المطالبة بحل عادل لها، دون الإشارة إلى آليات هذا الحل، وهو ما يشير بوضوح إلى أن قضية اللاجئين كانت تدار ضمن السياق التفاوضي دون مرجعية قانونية واضحة ومحددة، في المقابل، كانت المرجعية الواقعية هي ما تم طرحه على طاولة التفاوض، والتي كانت تستند إلى موازين القوى المنحازة إلى الجانب الصهيوني، ولإدارة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تتحرك بما يتماشى مع المصالح الصهيونية².

¹ عمر وصفي نافع مزروع، المرجع السابق، ص: (75 - 76).

² حازم محمد عطوه زعرب، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: رياض الأسطل، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2011، ص: 171. أيضاً: (نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 367).

3-3- انعكاساته على فلسطينيي لبنان

في أعقاب بدء عملية التسوية السياسية في مدريد عام 1991، سارع القائمون على وكالة الأونروا للإغاثة والتشغيل إلى تقليص قيمة الخدمات والمساعدات المقدمة للاجئين الفلسطينيين إلى أدنى مستوياتها، باستثناء الأسر التي تعاني من "عوز شديد"، مثل: "الأسر التي تعيلها النساء، الطاعنين في السن، المعاقين غير القادرين عن العمل، عائلة سجين وحالات أخرى"، وقد شجع هذا الاجراء على الولاءات العائلية، حيث نشأت ما يسمى بالروابط والدواوين العائلية التي ركزت على رعاية الأفراد المقربين منها والمجتمع الذي تنتمي إليه، مما دفع ببعض الأفراد إلى تفضيل الولاء العائلي على التنظيمي¹.

أدى تقليص بعض الدول المانحة لقيمة مساعداتها المقدمة لوكالة الأونروا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان بالدرجة الأولى، حيث جاء خفض المساعدات في الوقت الذي كانوا فيه بأمر الحاجة إلى مضاعفتها، لتخطي الدمار الواسع الذي خلفته الحرب الأهلية، والشروع في إعادة إعمار المخيمات، خاصة وأن الأونروا هي المصدر الوحيد لإغاثتهم.

لقد راجت سلسلة من المشاريع التي تمحورت حول توطين جزء من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لا تتعدى بالأرقام المطلقة 100 ألف لاجئ فلسطيني، في حين يستوعب العراق الباقي من مجموع الفلسطينيين في لبنان، مقابل رفع الحصار عنه، كما شاعت مشاريع عديدة لنقل الفلسطينيين من بيروت إلى منطقة البقاع، وكسابقاتها من المشاريع لم تلق أدنا فلسطينية صاغية، إذ رفض الفلسطينيون في لبنان منذ عام 1948 كافة المشاريع التي طرحت بشأن توطينهم، كما اعتبروا تواجدهم في لبنان مؤقت إلى حين تطبيق قرار حق العودة رقم: 194².

¹ أحمد حجة، المرجع السابق، ص: 87.

² نبيل محمود السهلي، اللاجئين الفلسطينيين في سورية ولبنان...، المرجع السابق، ص: 70.

نخلص إلى القول، إن قضية اللاجئين الفلسطينيين لم تكن لها أولوية في مؤتمر مدريد عام 1991، وهو ما أثار القلق بشأن إمكانية تجاهل حق العودة لصالح حلول سياسية مثل التوطين أو التعويض، مما أدى إلى توتر العلاقة بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية التي تخوفت من توطينهم، لذا استمرت في حرمانهم من حقوقهم الأساسية.

4- اتفاقية أوسلو 13 سبتمبر 1993

4-1- عرض تمهيدي

بينما كانت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجانب الصهيوني لا تزال تعقد في واشنطن في سياق مؤتمر مدريد، كانت هناك مفاوضات سرية تعقد في العاصمة النرويجية أوسلو¹، والتي بدأت ترتيباتها الأولى في ديسمبر 1992، حيث التقى أحمد سليمان قريع (أبو علاء) رجل الأعمال والقيادي في حركة فتح مع "يائير هرشفيلد" Yair Hirschfeld أستاذ التاريخ بجامعة حيفا، في فندق سانت جيمس بلندن²، وبتاريخ 20 جانفي 1993 عقد أول اجتماع بينهما استمرت جلساته إلى غاية 22 جانفي من العام نفسه، حيث اختار النرويجيون مدينة ساريسبورغ التي تبعد نحو مئة كيلومتر عن العاصمة أوسلو لتكون بداية للجولات السرية الفلسطينية - الصهيونية³.

أفضت تلك الجولات التي بلغ عددها نحو اثنتا عشرة جولة في أوسلو إلى توقيع اتفاقية هي الأولى من نوعها بين الفلسطينيين والصهاينة يوم 13 سبتمبر 1993 بواشنطن،

¹ نعيم ناصر، اللاجئين الفلسطينيون بين حق العودة ومشاريع التوطين، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، 2018، ص: 29.

² محسن محمد صالح، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، [د. ن]، كوالالمبور، 2002، ص: 275.

³ محمود عباس، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994، ص: 185.

عرفت باتفاقية "أوسلو 1" أو "إعلان مبادئ بشأن ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية"، كما عرفت كذلك باتفاقية غزة أريحا أولاً¹.

4 - 2 - موقفها من قضية اللاجئين الفلسطينيين

اعتبرت الاتفاقية قضية اللاجئين من ضمن القضايا المؤجلة إلى المفاوضات النهائية، ففي النصوص الأساسية لإعلان المبادئ نصت الفقرة الثالثة من بندها الخامس على ما يلي: "إن المفاوضات النهائية سوف تغطي القضايا المتبقية بما فيها القدس، اللاجئين، المستوطنات، الترتيبات الأمنية، الحدود، العلاقات والتعاون مع الجيران، ومسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك"².

حدد بروتوكول إعلان المبادئ المفاوضات بشأن قضية اللاجئين على مستويين: لاجئو عام 1948، تناقش قضيتهم في المحادثات الثنائية بين طرفي الصراع (الفلسطينيين والصهاينة)، وهذا ما يتناقض مع الشرعية الدولية لحقوق الإنسان التي تخول كل فرد الحق بالعودة إلى دياره، ولاجئو عام 1967، الذين أطلقت عليهم تسمية (النازحين)، يبحث وضعهم في لجنة رباعية تضم فضلاً عن طرفي الصراع كلا من: المصريين والأردنيين³، فقد نص البند: 12 من الاتفاقية على ما يلي: "سيقوم الطرفان بدعوة حكومتي الأردن ومصر للمشاركة في إقامة المزيد من ترتيبات الارتباط والتعاون...، وستتضمن هذه الترتيبات إنشاء لجنة مستمرة ستقرر بالاتفاق على أشكال السماح بدخول الأشخاص الذين

¹ نجوى مصطفى حساوي، المرجع السابق، ص: 274. أيضاً: (الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مدريد واتفاقية أوسلو: وعود قصيرة الأمد بحل تفاوضي، [د. ت]، تمت الزيارة يوم: 09 - 08 - 2024، الساعة: 14:20، متاح على الرابط: <https://palquest.palestine-studies.org/ar>

² اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، واشنطن 13 سبتمبر 1993. تمت الزيارة يوم: 03 - 10 - 2024، الساعة 17:20، متاح على الرابط: <https://www.nad.ps/ar>

³ طارق حمود، قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية السلام: قراءة في تحولات المكانة السياسية، ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012، ص: 5.

نزحوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، وبالتوافق مع الإجراءات الضرورية لمنع الفوضى والاخلال بالنظام، وستتعاطى هذه اللجنة مع مسائل أخرى ذات الاهتمام المشترك¹؛ إذ أشار هذا البند إلى إمكانية السماح بالدخول Admission للمهجرين من نازحي عام 1967 وليس بالعودة Return، فالمصطلح الأول الذي ورد في نص الاتفاقية ينفي معنى الإقامة الدائمة على الأرض².

نخلص إلى القول إن اتفاقية أوسلو عام 1993، التي شكلت محطة مفصلية في تاريخ القضية الفلسطينية وأثارت جدلاً واسعاً، أحاطت حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة بغموض تام، حيث جرى تأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي دون وضع ضمانات واضحة أو إطار زمني لمعالجتها. الأمر الذي نتج عنه تفاقم مخاوف اللاجئين من أن تكون الاتفاقية خطوة لتصفية حقوقهم التاريخية.

4-3- تأثيرها على فلسطينيي لبنان

لقد فشلت اتفاقية أوسلو في تحقيق أي تقدم لصالح الشعب الفلسطيني، بل أدت إلى تدهور أوضاعه في العديد من المجالات. فقد ساهمت في تقويض وحدته الوطنية وتجزئة قضيته إلى عدة قضايا، مما أضعف قدرته على مواجهة التحديات، أما بالنسبة للاجئين، فزادت مخاطر التوطين وتراجع الحفاظ على الهوية الوطنية، خاصة في لبنان، حيث تعرض الفلسطينيون هناك لضغوط قاسية شملت التهجير والحرمان من أبسط الحقوق المدنية والاجتماعية، وهو ما عمق معاناتهم وأضعف موقفهم³.

¹ اتفاقية أوسلو...، المصدر السابق.

² جبرا الشوملي، "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في حقبة أوسلو"، جريدة حق العودة، ع 25، تصدر عن بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، نوفمبر 2007، ص: 12.

³ إبراهيم أبو حجلة، سالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 1996، ص: 13.

صرح رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري"، في أعقاب وقت قصير من توقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية والكيان الصهيوني، بالقول: "إن إعطاء الفلسطينيين في لبنان حقوقاً مدنية قد يفسّر على أنه إشارة أن لبنان قد وافق على توطينهم في البلد"، وعلى صعيد مماثل أعلن الرئيس "الياس الهراوي" أنه "بما أن الفلسطينيين لديهم الآن منطقة خاصة بهم، لبنان لا يستطيع قبول توطين دائم للاجئين"¹.

انطلاقاً من التصريحات المذكورة يتضح لنا أن المخاوف الناتجة عن تجاهل اللاجئين الفلسطينيين في العودة ضمن اتفاقية أوسلو لم تقتصر على اللاجئين أنفسهم، بل شملت كذلك الدول المضيفة ولاسيما لبنان، الذي تصاعدت هواجسه من فرض التوطين كأمر واقع، لأنه يمثل بالنسبة له تهديداً مباشراً لاستقراره الداخلي ولتوازنه الديمغرافي والطائفي وهذا ما جعله يتخذ موقفاً حاسماً برفض أي تسوية تتضمن التوطين.

نشير إلى أن من أبرز التحديات التي واجهت الفلسطينيين في لبنان عقب أوسلو، هي تعرضهم لإهمال "متعمد" من قبل الأطراف المعنية كافة (منظمة التحرير، الدولة المضيفة والمجتمع الدولي)، فقد كان همّ سلطة أوسلو ومعها المجتمع الدولي آنذاك، إنجاح تجربة الحكم الذاتي الإداري، من خلال تحويل قنوات الدعم الدولي باتجاه مناطق السلطة الفلسطينية وهذا على حساب مناطق الشتات الأخرى².

كان الفلسطينيون في لبنان من أكثر المتضررين من اتفاقية أوسلو، حيث شهد وضعهم تدهوراً مستمراً، حيث كان لبنان من المعارضين للاتفاقية وكرد فعل عليها، تبنت الحكومة اللبنانية سلسلة من الإجراءات الصارمة للحد من اندماجهم، مؤكدة أن قضيتهم

¹ نور الدين مصالحة، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان (1948 - 2004)"، جريدة حق العودة، ع (4 - 5)، تصدر عن بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ماي 2004، ص: 14.

² جابر سليمان، التحولات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 227.

دولية وليست لبنانية، في الوقت الذي اتخذت فيه تدابير لتقليص أعدادهم، مشددة القيود على حركتهم داخل البلاد بما في ذلك منع التنقل لحاملي وثائق السفر السارية المفعول¹.

¹ جابر سليمان، التحولات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 14.

خاتمة

من خلال ما تقدم عرضه وتحليله من وقائع وأحداث هذه الدراسة، خرجنا بمجموعة من الاستنتاجات، أبرزها:

- تعدّد التعريفات الخاصة باللاجئين الفلسطينيين؛ فقد حاولت كل جهة تعريفهم وفق ما يخدم مصالحها وأهدافها السياسية، غير أن أغلبها تجاهل خصوصية قضيتهم التي لا تنحصر في اللجوء والحاجة للمساعدات الانسانية، بل ترتبط بحق العودة إلى ديارهم وإنهاء الاحتلال الصهيوني لأراضيهم.

- اضطلعت سلطات الانتداب البريطاني بدور رئيس في تقويض الوجود التاريخي للفلسطينيين في أرضهم، من خلال انتهاجها عدة أساليب أفضت إلى تعزيز نفوذ اليهود في البلاد، كان أبرزها رعاية الهجرة اليهودية، مصادرة الأراضي الفلسطينية وتحويل ملكيتها إلى المهاجرين اليهود، فضلا عن اضطهاد الفلسطينيين وإخماد ثوراتهم الرافضة لسياسة الاحتلال الجائرة.

- كان تهجير الفلسطينيين جزءا من المخططات الصهيونية الشاملة لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، حيث ظل قادتها يطالبون بإفراغها من شعبها إلى أن تهيأت لهم الظروف المناسبة لتجسيد ذلك، من خلال ارتكاب مجازر جماعية وتدمير القرى والمدن، ونشر الرعب لإرغام السكان على المغادرة.

- إن مساهمة العرب في تهجير الفلسطينيين، كانت نتيجة لغياب استراتيجية موحدة في مواجهة المخططات الصهيونية، بالإضافة إلى تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال البريطاني في قمع الثورة الفلسطينية الكبرى (1936 - 1939)، فضلا عن الخلافات العربية حول كيفية إدارة حربها ضد الاحتلال الصهيوني عام 1948.

- لعب المجتمع الدولي دورًا محوريًا في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين، من خلال فرضه لقرار التقسيم رقم: 181 عام 1947، الذي شرّع للعصابات الصهيونية تهجير الفلسطينيين قسرا من أراضيهم الواقعة في القسم المخصص لليهود.

- مثلت الحرب العربية - الصهيونية الأولى عام 1948، البداية الفعلية لبروز قضية اللاجئين الفلسطينيين، الذين أتبع تهجيرهم بحرمانهم من العودة، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه المشكلة واقعاً مستمراً.

- تعد الدول العربية المجاورة لفلسطين، الأكثر استقبلاً لموجات اللجوء الجماعي الفلسطيني عام 1948، وقد عرفت في مختلف الأدبيات بـ: "دول اللجوء الأولى"، لأنها شكلت لاحقاً نقطة عبور "ترانزيت" وانتقال للاجئين نحو دول أخرى.

- أولت جامعة الدول العربية قضية اللاجئين الفلسطينيين اهتماماً كبيراً، ترجم في إصدارها لمجموعة من القرارات التي، سعت إلى تخفيف معاناتهم، وقد ركزت أغلبها على المسائل ذات الصلة بـ: "لم الشمل، الإقامة، التجنيس، التنقل والسفر".

- عدم الزامية قرارات جامعة الدول العربية للدول الأعضاء، أثر بوضوح على تنفيذها، وبالتالي لم يستفد منها معظم اللاجئين الفلسطينيين، وهذا ما كشفت عنه المواقف العربية المختلفة من "بروتوكول الدار البيضاء" عام 1965، الذي حدّد أسس معاملة اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، حيث لم تصادق عليه جميع الدول، لاسيما لبنان التي تحفظت على بعض بنوده.

- اتسم موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين بدعم حقوقهم المشروعة وفي مقدمتها حقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم وتعويض خسائرهم، وقد تجسّد هذا الموقف في تبنيها للقرار الأممي رقم: 194 الصادر عن الجمعية العامة، ورغم أنه غير ملزم، إلا أنه كان له أثر بالغ في نضالهم. كما ساهمت في تقديم الدعم الإنساني والإغاثي لهم في مناطق ودول لجوئهم، من خلال إنشائها لوكالة خاصة بهم، بموجب القرار الأممي رقم: 302 عرفت باسم: وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (UNRWA)، التي شكلت شاهداً أممياً على حجم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

- كانت لبنان من أبرز دول الجوار التي وصل إليها عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين - غداة حرب عام 1948، يشار هنا إلى أن لجوءهم لم يكن خياراً طوعياً، بل فرض من قبل العصابات الصهيونية، التي مارست ضدهم شتى أساليب التقتيل والتنكيل، إلى جانب استخدامها أسلوب الحرب النفسية، الذي حمل العديد ممن تبقى منهم على قيد الحياة على الفرار للحفاظ على وجودهم، لا تخلياً عن أرضهم.

- اتخذ العديد من اللبنانيين مواقف معارضة للوجود الفلسطيني، وهذا خوفاً من الاخلال بالتوازن الديمغرافي والسياسي للبلد، وقد سادت هذه المواقف بشكل ملحوظ في الأوساط المارونية، التي رأت في استمرار الوجود الفلسطيني السني تعزيزاً لمصالح المسلمين السنة على حساب الموارد، وهو ما قد يؤدي إلى فقدانها للامتيازات التي تنفرد بها عن باقي الطوائف.

- كان التأييد اللبناني للاجئين الفلسطينيين سائداً بالدرجة الأولى في أوساط المسلمين، حيث رأوا ضرورة تقديم الدعم لهم، لتمكينهم من تحقيق العودة إلى أرضهم، لكن ذلك لا ينفي محاولة بعض الأطراف من المسلمين توظيف وجودهم لصالح تحقيق أهدافهم الخاصة ومصالحهم السياسية.

- أفضت طبيعة النظام الطائفي اللبناني إلى تباين المواقف الرسمية والشعبية من الوجود الفلسطيني، كما أثرت على صياغة القوانين المنظمة لشؤونهم في مختلف المجالات، فقد جرى تجاهل حقوقهم المشروعة، وبذلك مورست ضدهم شتى صنوف الحرمان والتضييق، بل تعدى الأمر حتى إلى تحديد أماكن إقامة المخيمات.

- ظلّ اللاجئون الفلسطينيون في لبنان يواجهون ظروفًا معيشية متدهورة دون تحسن ملحوظ منذ عام 1948، وهو ما ساهم في تكريس واقع الاقصاء والتهميش عوضاً عن توفير الحد الأدنى من الحماية والكرامة الإنسانية.

- التزم الفلسطينيون طيلة العقود الأولى بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة اللبنانية، تجلى ذلك بشكل واضح أثناء الأزمة اللبنانية عام 1958، إلا أن بعض الجهات المناوئة لهم استمرت في محاولاتها للزج بهم في الخلافات الداخلية، بهدف تقويض موقفهم الحيادي وتشويهه.

- إن واقع اللاجئين الفلسطينيين أصبح أكثر تعقيدا عقب الأزمة اللبنانية عام 1958، نتيجة إخضاع حياتهم في جميع جوانبها للمراقبة الأمنية الشديدة من طرف مكتب الاستخبارات العسكرية أو ما يعرف بـ: "المكتب الثاني"، واستمر ذلك الواقع لسنوات، خاصة في ظل انعدام مرجعية سياسية لهم في لبنان آنذاك.

- إن واقع الاقصاء والتهميش، الذي عاشه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، كان دافعا قويا لزيادة وعيهم السياسي والثقافي حول قضيتهم، فعقب هزيمة العرب في حرب عام 1967، تصاعد دور حركة المقاومة الفلسطينية في لبنان، حيث التحق العديد منهم بصفوفها باعتبارها الخيار الوحيد أمامهم لتحقيق حقوقهم وتحقيق هدفهم في العودة إلى وطنهم.

- اعتمد الاحتلال الصهيوني استراتيجية الاستهداف المباشر للمصالح الحيوية اللبنانية في مواجهة نشاط المقاومة الفلسطينية، سعيا منه لاستفزاز اللبنانيين ودفعهم إلى الصدام مع الفلسطينيين والتضييق عليهم.

- منحت اتفاقية القاهرة عام 1969 قدراً من التمكين للاجئين الفلسطينيين في لبنان، إذ ضمنت لهم بعض الحقوق المدنية والإنسانية، وخولت لمنظمة التحرير الفلسطينية الحق في الإشراف على شؤونهم، كما أدت إلى رفع الحصار الذي كان يفرضه رجال "المكتب الثاني" على المخيمات.

- أسهم النشاط الفدائي الفلسطيني الذي أقرته اتفاقية القاهرة عام 1969 في تحويل لبنان إلى ساحة للصراعات العسكرية، التي كانت لها آثار سلبية على حياة اللاجئين الفلسطينيين، بعد أن تسببت في تأزيم علاقاتهم مع السلطات اللبنانية.

- أصبحت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين أكثر تعقيدا بعد أزمة أيلول الأسود في الأردن عام 1970، التي أدت إلى تهجير العديد من الفلسطينيين من الأردن إلى لبنان، مع وصول هذه الفئة من اللاجئين، التي عدّت من "فاقدي الأوراق الثبوتية"، حيث ازداد الضغط على المخيمات في لبنان التي كانت تعاني في الأساس من الاكتظاظ والظروف الصعبة.

- شكل انتقال منظمة التحرير الفلسطينية إلى لبنان في أوائل السبعينيات من القرن العشرين تحولاً استراتيجياً في المواجهة مع الاحتلال الصهيوني، الذي اعتبر هذا الوجود تهديداً مباشراً لأمنه، مما دفعه إلى تصعيد استهدافه المباشر للمخيمات والمؤسسات الفلسطينية، إضافة إلى تنفيذ عمليات اغتيال ضد قادة المقاومة، أبرزها عملية فردان في 10 أبريل 1973، في محاولة منه لإثارة الفوضى داخل البلد لزعزعة استقرار الفلسطينيين وتحميلهم مسؤولية التوترات الداخلية.

- أن الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأراضي اللبنانية، لم يكن هدفها إضعاف المقاومة فحسب، بل كانت موجهة أساساً إلى تأليب اللبنانيين ضد الفلسطينيين، حكومة وشعباً، بغرض زعزعة استقرارهم وإعادة إحكام هيمنة الأجهزة الأمنية اللبنانية على المخيمات الفلسطينية مثلما كان عليه الوضع في عهد "المكتب الثاني" قبل توقيع اتفاقية القاهرة عام 1969.

- أدركت منظمة التحرير الفلسطينية حقيقة المؤامرات التي كانت تحاك ضدها بعد استقرارها في لبنان أوائل سبعينيات القرن الماضي، لذا كانت تتحاشى التصدي المباشر للاعتداءات التي شنها الجيش اللبناني ضد المخيمات آنذاك، حيث كان ردّها في حدود الدفاع عن النفس، بعد أن مكنتها تجربتها السابقة في الأردن من اتخاذ هذا الموقف، وقد ظلت متمسكة به إلى غاية اندلاع الحرب الأهلية اللبنانية عام 1975.

- أدت حرب السنتين بين عامي (1975 - 1976) في لبنان، إلى إلحاق أضرار جسيمة باللاجئين الفلسطينيين على جميع المستويات، إذ تحولت مخيماتهم إلى ساحة للصراع بين

القوى اليمينية اللبنانية والقوات المشتركة اللبنانية - الفلسطينية، وهو ما أسفر عن تدمير بعضها تدميراً كلياً وبعضها الآخر تدميراً جزئياً، صاحبها تهجير الآلاف من المقيمين فيها إلى أماكن تقتصر إلى أدنى شروط العيش الكريم، وبذلك تفاقت معاناتهم وتعمقت أزماتهم.

- لعب الكيان الصهيوني دوراً كبيراً في تصعيد الخلافات بين اللبنانيين والفلسطينيين خلال فترة حرب السنتين، حيث ساهم في إمداد القوى اليمينية المعارضة للوجود الفلسطيني بالدعم اللوجستي، ولاسيما أثناء حصارها لمخيّم "جسر الباشا" و"تل الزعتر" وتدميرهما.

- إن سعي الاحتلال الصهيوني للقضاء على المقاومة الفلسطينية في لبنان عبر عملية عسكرية محدودة عام 1978 في إطار ما يعرف بـ: "عملية الليطاني"، جاء نتيجة استغلالهم للاضطرابات الداخلية التي كان يشهدها البلد، إضافة إلى الضعف الذي كان يمرّ به الفدائيون الفلسطينيون بعد عامين من الحرب التي استنزفت إمكانياتهم، وبالتالي اعتقدوا أن هذه الظروف ستساعدهم على تحقيق نصر سريع وحاسم.

- جرى خلال حصار القوات الصهيونية لمنظمة التحرير الفلسطينية في بيروت عام 1982، تحول جليّ في الموقف العربي تجاه القضية الفلسطينية؛ إذ ترك الفلسطينيون يقاومون الحصار بمفردهم، في معزل عن أي دعم عربي مؤثر، وبذلك يمكن اعتبار هذه الحرب البداية الفعلية لحصر الصراع في إطاره الضيق واعتباره صراعاً فلسطينياً - صهيونياً، في الوقت الذي أبانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عن تحالفها المطلق مع الكيان الصهيوني دبلوماسياً وعسكرياً.

- شكل ترحيل منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان والعناصر الفدائية المنضوية تحت لوائها عام 1982، امتداداً لمسلسل التهجير القسري للفلسطينيين، ما أدى إلى تضاعف آلامهم واتساع رقعة شتاتهم.

- لم يستهدف الغزو الصهيوني للبنان عام 1982، ترحيل الفدائيين الفلسطينيين فحسب، بل سعى كذلك إلى إبعاد المدنيين العزل قسراً من لبنان، فقد تعرضت مخيماتهم منذ البداية للقصف والهدم، فضلاً عن فرض حصار اقتصادي عليها وتجويع سكانها.

- شكلت مجزرة "صبرا وشاتيلا" فصلاً آخر من فصول الإجرام الصهيوني وحلفائه ضد الفلسطينيين العزل، وهي نتيجة مأساوية لعدم التزام المجتمع الدولي بحماية المدنيين إلى حين استتباب الأوضاع في البلاد، طبقاً لما جرى الاتفاق عليه مع منظمة التحرير الفلسطينية قبل خروجها من لبنان.

- إن التحول الذي طرأ على السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية بعد خروجها من لبنان، أدى إلى حدوث انشقاق داخل حركة "فتح" عام 1983، إحدى أبرز فصائلها، وذلك بسبب إبداء قادتها وعلى رأسهم "ياسر عرفات" استعداداً للدخول في مفاوضات رسمية مع الولايات المتحدة الأمريكية للبحث عن تسوية سياسية عادلة للقضية الفلسطينية.

- إن الانقسام داخل حركة "فتح"، أدى إلى حدوث انقسام فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بين مؤيد ومعارض لسياسة "ياسر عرفات"، الأمر الذي أفضى إلى تراجع مكانة المنظمة في لبنان، وبالتالي فقدان اللاجئين الفلسطينيين للمرجعية التي كانوا يستندون إليها في البلد، كما واصلت السلطات اللبنانية تجاهل حقوقهم المشروعة وتهميشهم بشكل ممنهج.

- شكلت الحرب التي خاضتها حركة "أمل" ضد المخيمات الفلسطينية في لبنان ما بين سنوات (1984 - 1988)، عاملاً حاسماً في تحقيق الأهداف التي سعى الاحتلال الصهيوني إلى بلوغها على مدى سنوات، حيث أسفرت عن تهيئة الظروف المناسبة لإلغاء اتفاقية القاهرة بتاريخ 15 جوان 1987، وهو ما ترتب عنه تقويض الاستقلالية النسبية التي ظلت تتمتع بها المخيمات منذ عام 1969.

- ساهمت الحرب على المخيمات في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان بشكل كامل، الأمر الذي دفع بالمعارضة الفلسطينية إلى سعيها لتمثيل اللاجئين الفلسطينيين، فنتج

عن ذلك حدوث صدام بينهما أدى إلى انقسام المخيمات بين الشمال تحت سيطرة المعارضة والجنوب تحت سيطرة الموالين. إن هذا التفكك وفر للسلطات اللبنانية الأرضية المناسبة لإعادة فرض ممارساتها التعسفية ضدهم وحرمانهم من حقوقهم الإنسانية.

- كرسّت اتفاقية الطائف عام 1989 لواقع التجاهل والاقصاء التام لحقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، رافقتها عودة السلطات اللبنانية إلى تطبيق قوانين ما قبل عام 1969 ضدهم، وهو ما أسس لدخولهم في مرحلة جديدة من النضال اتسمت بالمطالبة بحقوقهم المدنية والاجتماعية.

- أدى موقف "ياسر عرفات" المؤيد للعراق أثناء حرب الخليج الثانية (1990 - 1991) إلى تفاقم الوضع الاقتصادي للفلسطينيين في لبنان، الذي كان يعاني في الأساس من تبعات الحرب الأهلية اللبنانية، بعد إقدام الكويت على فصل العمال الفلسطينيين من وظائفهم وترحيلهم إلى دول لجوئهم الأولى ولاسيما لبنان، فضلاً عن تراجع الدعم المالي الخليجي الذي كانت تتلقاه منظمة التحرير الفلسطينية.

- يشير تجاهل مؤتمر مدريد عام 1991 لقضية اللاجئين الفلسطينيين إلى وجود توجه ممنهج لإبعادهم عن مسار التسوية السياسية، الأمر الذي أثار مخاوف بشأن إمكانية عدم إدراج حق العودة لصالح حلول بديلة مثل التوطين والتعويض، وقد أسفر هذا الإجراء عن توتر العلاقة بين الفلسطينيين والسلطات اللبنانية، التي أبدت تحفظاً واضحاً تجاه احتمالية توطينهم، مما دفعها إلى الاستمرار في إقصائهم وحرمانهم من ممارسة حقوقهم الأساسية.

- اعتبرت اتفاقية أوسلو لعام 1993 نقطة تحول حاسمة في مسار القضية الفلسطينية، غير أنها أثارت جدلاً واسعاً، نظراً لما شابها من التباس في معالجة القضايا الجوهرية، في مقدمتها قضية اللاجئين الفلسطينيين. فقد تجاهلت الاتفاقية تقديم حلول واضحة لمسألة حق العودة، مكثفية بتأجيلها إلى مفاوضات الحل النهائي دون تحديد ضمانات قانونية، وهو ما أثار مخاوف من إمكانية تجاوز الحق أو شطبه ضمن تسويات سياسية لاحقة.

- عقب اتفاقية أوسلو، أصبح اللاجئون الفلسطينيون في لبنان عرضة للتهميش والإهمال من جميع الأطراف، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية، الدولة المضيفة والمجتمع الدولي. فقد تركز الاهتمام على دعم مناطق السلطة الفلسطينية في الداخل، وهو ما أدى إلى تقليص المساعدات الموجهة إلى اللاجئين في لبنان، وتركهم في ظروف صعبة دون دعم كافٍ أو حلول واضحة لقضيتهم.

الملاحق

الملحق رقم: (1)

صك الانتداب على فلسطين

[أعلن مشروعه من قبل عصبة الأمم المتحدة بتاريخ 6 تموز (يوليو) سنة 1921 □
وصودق عليه في 24 تموز (يوليو) 1922 ووضع موضع التنفيذ في 29 أيلول (سبتمبر)
1923. وفما يلي مقدمة الصك + مواد مختارة تسلط الضوء على ما يخدم أهداف
المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني، وهي المواد 2، 4، 6، 7، 11، 22:]
مقدمة

مجلس عصبة الأمم

لما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت على أن يعهد بإدارة فلسطين التي كانت تابعة
فيما مضى للدولة العثمانية، بالحدود التي تعينها تلك الدول إلى دولة منتدبة تختارها
الدول المشار إليها تنفيذاً لنصوص المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم،
ولما كانت دول الحلفاء الكبرى قد وافقت أيضاً على أن تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن
تنفيذ التصريح الذي أصدرته في الأصل حكومة صاحب الجلالة البريطانية في اليوم
الثاني من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) 1917 وأقرته الدول المذكورة لصالح إنشاء وطن
قومي لليهود في فلسطين، على أن يفهم جلياً أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن يضير
بالحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية الموجودة الآن في
فلسطين، أو بالحقوق والوضع السياسي مما يتمتع به اليهود في أي بلاد أخرى،
ولما كان قد اعترف بذلك بالصلة التاريخية التي تربط الشعب اليهودي بفلسطين
وبالأسباب التي تبعث على إعادة إنشاء وطنهم القومي في تلك البلاد،
ولما كانت دول الحلفاء قد اختارت صاحب الجلالة البريطانية ليكون منتدبا على
فلسطين،

ولما كان الانتداب على فلسطين قد صيغ في النصوص التالية وعرض على مجلس
عصبة الأمم لإقراره،

ولما كان صاحب الجلالة البريطانية قد قبل الانتداب على فلسطين وتعهد بتنفيذه بالنيابة
عن عصبة الأمم طبقاً للنصوص والشروط التالية،

ولما كانت الفقرة السابعة من المادة 22 المتقدمة الذكر تنص على أن درجة السلطة أو

السيطرة أو الإدارة التي تمارسها الدولة المنتدبة سيحددها بصراحة مجلس عصبة الأمم إذا لم يكن هناك اتفاق سابق بشأنها بين أعضاء عصبة الأمم، ولذلك فإن مجلس عصبة الأمم بعد تأييده الانتداب المذكور يحدد شروطه ونصوصه بما يلي:

[..]

■ المادة الثانية: تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وإدارية واقتصادية تضمن إنشاء الوطن القومي اليهودي وفقاً لما جاء بيانه في ديباجة هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة أيضاً عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين بقطع النظر عن الجنس والدين.

[..]

■ المادة الرابعة: يعترف بوكالة يهودية ملأمة كهيئة عمومية لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين ولتساعد وتشترك في ترقية البلاد، على أن يكون ذلك خاضعاً دوماً لمراقبة الإدارة. يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملأمة مادامت الدولة المنتدبة ترى أن تأليفها ودستورها يجعلانها صالحة ولائقة لهذا الغرض، ويترتب على الجمعية الصهيونية أن تتخذ ما يلزم من التدابير بعد استشارة حكومة صاحب الجلالة البريطانية للحصول على معونة جميع اليهود الذين يرغبون المساعدة في إنشاء الوطن القومي اليهودي.

[..]

■ المادة السادسة: على إدارة فلسطين مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الأهالي الأخرى، أن تسهل هجرة اليهود في أحوال ملأمة، وأن تشجع بالتعاون مع الوكالة اليهودية المشار إليها في المادة الرابعة، حشد اليهود في الأراضي الأميرية والأراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية.

■ المادة السابعة: تتولى إدارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم.

[..]

■ المادة الحادية عشرة: تتخذ إدارة فلسطين ما يلزم من التدابير لصون مصالح الجمهور فيما يتعلق بترقية البلاد وعمرانها ويكون لها السلطة التامة في وضع ما يلزم من الأحكام لاستهلاك أي مورد من موارد البلاد الطبيعية أو الأعمال والمصالح والمنافع العمومية الموجودة في البلاد أو التي ستؤسس فيما بعد أو السيطرة عليها بشرط مراعاة الالتزامات التي قبلتها الدولة المنتدبة على نفسها. ويترتب عليها أن توجد نظاماً للأراضي يلائم احتياجات البلاد مراعية في ذلك، من بين الأمور الأخرى، الرغبة في تشجيع حشد السكان في الأراضي وتكثيف الزراعة.

ويمكن لإدارة البلاد أن تتفق مع الوكالة اليهودية المذكورة في المادة الرابعة على أن تقوم هذه الوكالة بإنشاء أو تسيير الأشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة مادامت الإدارة لا تتولى هذه الأمور مباشرة بنفسها، غير أن كل اتفاق كهذا يجب أن يشترط فيه ألا تتجاوز الأرباح التي توزعها الوكالة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة مقدار الفائدة المعقولة التي يعود بها رأس المال المستثمر، وأن كل ما يزيد على هذه الفائدة من الأرباح يجب أن يستخدم لما فيه نفع البلاد على الوجه الذي توافق عليه الإدارة.

[..]

■ المادة الثانية والعشرون: تكون الإنكليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين وكل عبارة أو كتابة بالعربية وردت على طوابع أو عملة تستعمل في فلسطين يجب أن تكرر بالعربية وكل عبارة أو كتابة بالعبرية يجب أن تكرر بالعربية.

■[..]

المصدر: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، من الانتداب إلى النكبة...، المرجع السابق، (240 - 242).

اتفاقية فيصل - وايزمان 3 جانفي (كانون الثاني) 1919.

اتفاقية فيصل وايزمان
المؤرخة في ٣ يناير ١٩١٩
=====

" المصدر الذي استخدمته هنا هو صورة فوتوغرافية عن الوثيقة الأصلية " وقد ظهرت ترجما كثيرة للاتفاقية في الصحافة ولا يمكن ان تعتبرها دقيقة وكاملة والترجمة التي قدمها دافيد هنتر ميلر في مجموعة وثائق مطابقة للاصل تماما ، الا انها حذف الشرط الذي دونه فيصل على الاتفاقية فيها ٠٠٠ وكانت الاتفاقية بالانجليزية الا ان شرط فيصل كان بالعربية في الفراغ الذي يقع مباشرة بعد البند الاخير ، وقد ظهر تلخيص غير دقيق لشرط فيصل في (التيمز) في ١٠ يونيو ١٩٣٦ وفي تقرير اللجنة الملكية الفلسطينية على انها ترجمة دقيقة للاصل ، وفي الحقيقة ان ترجمة لورنس ليست الا تفسيراً ممكناً ومفضلاً .
والاتفاقية مؤرخة في ٣ يناير ١٩١٩ ولكني شككت في هذا التاريخ من دليل ورد في شرط فيصل ٠٠٠٠ ومن المحتمل انها قد وقعت في تاريخ نال الا انه على كل حال ليس قبل ٤ يناير .

نص الاتفاقية فيصل - وايزمان

ان صاحب السمو الملكي الامير فيصل الذي يمثل المملكة العربية في الحجاز والدكتور حاييم وايزمان الذي يمثل المنظمة الصهيونية بعد ان تفهما مدى القرابة القومية والروابط القديمة بين العرب واليهود ، وتعرفا ان اضعن الوسائل للعمل على تحقيق امالهما القومية التعاون الوثيق لتطوير الدولة العربية وفلسطين ، ولكونهما يرغبان بالتأكد على التفاهم الكامل القائم بينهما ، قد اتفقا على البنود التالية :

البند الاول :

ان الدولة العربية وفلسطين سوف تداران في جميع علاقاتهما واعمالهما بالنيابة الصادقة والتفاهم الكامل ولهذا الهدف ستنشأ في حينه وكالات عربية ويهودية مفوضة فسي المناطق المذكورة يتفق عليها الطرفان المعنيان .

(٢)

البند الثاني

بعد الانتهاء مباشرة من مداوات مؤتمر السلم ، تحدد لجنة خاصة يتفق عليها
الطرفان للحدود النهائية بين الدولة العربية وفلسطين .

البند الثالث

عند وضع الدستور والادارة في فلسطين يجب اتخاذ كافة الاجراءات التي تضمن تنفيذ
التصريح البريطاني في الثاني من نوفمبر ١٩١٧ .

البند الرابع

يجب اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتشجيع وتنمية الهجرة اليهودية الى فلسطين
بمقياس واسع وبأسس ما يمكن للعمل على استقرار المهاجرين الجدد في الارض عن طريق
استيطان وظيف وزراعة كثيفة للارض وعند اتخاذ هذه الاجراءات يجب ضمان حقوق
الفلاحين العرب والمزارعين المستأجرين ومساعدتهم على التطور الاقتصادي .

البند الخامس

يجب ان لا يوضع اي نظام او قانون يمنع او يتدخل بطريقة ما في ممارسة الاديان وان
يسمح في التمتع بالحرية الدينية والعبادة دون تمييز اي تفضيل كما يجب ان لا يشترط
اي امتحان ديني لممارسة الحقوق السياسية او المدنية .

البند السادس

يجب ان توضع الاماكن المقدسة الاسلامية تحت اشراف اسلامي

البند السابع

تقترح المنظمة الصهيونية ارسال لجنة الى فلسطين من الخبراء للعمل على معايشة
امكانيات البلد الاقتصادية ووضع تقرير في احسن السبل لتطويرها وسوف تضع المنظمة
الصهيونية هذه اللجنة تحت تصرف الدولة العربية لمعاينة امكانياتها الاقتصادية ووضع تقرير
عن احسن السبل لتطويرها وستبذل المنظمة الصهيونية جهدا لها لمساعدة الدولة العربية
بمروءتها بوسائل تطوير مواردها الطبيعية وامكانياتها الاقتصادية .

البند الثامن

يتفق الطرفان المصنفان على العمل بانسجام واتفاق تامين في جميع الامور الواردة
هنا امام مؤتمر عام .

البند التاسع

جميع امور الخلاف التي قد تنشأ بين الفريقين المتعاقدين يجب عرضها على الحكومة
البريطانية من اجل التحكيم .

(وقع في لندن الثالث من يناير ١٩١٩)

(٣)

الترجمة :

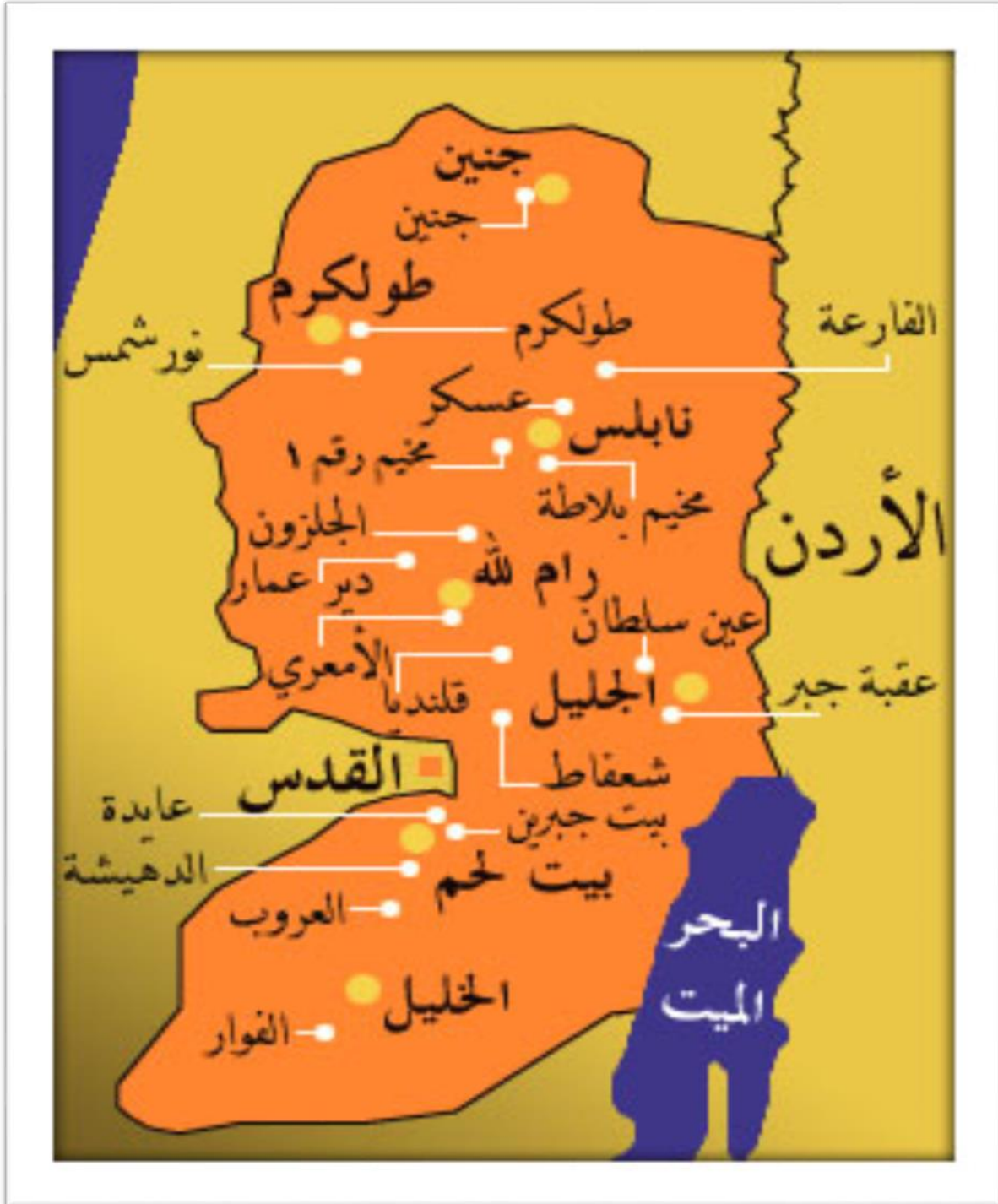
" اقبل البنود السابقة شرط حصول العرب على استقلالهم كما قدمت ذلك في مذكرة
المروخة في ٤ يناير ١٩١٩ لوزارة الخارجية البريطانية .
ولكن اذا اجريت اية تعديلات او تحويلات بسيطة (فيما يتعلق بمطالب المذكرات)
فلن اكون ملزما بآية مدة من هذه الاتفاقية وستعتبر باطلة وليس لها اى قيمة شفهية ولن
اكون مسؤولا بآى طريقة . . .

المصدر: اتفاقية فيصل - وايزمان 3 يناير / كانون الثاني 1919، أرشيف ذاكرة
فلسطين. تمت الزيارة يوم: 13 - 09 - 2021، الساعة: 12:10، متاح على الرابط:

<https://palestine-memory.org>

الملحق رقم: (3)

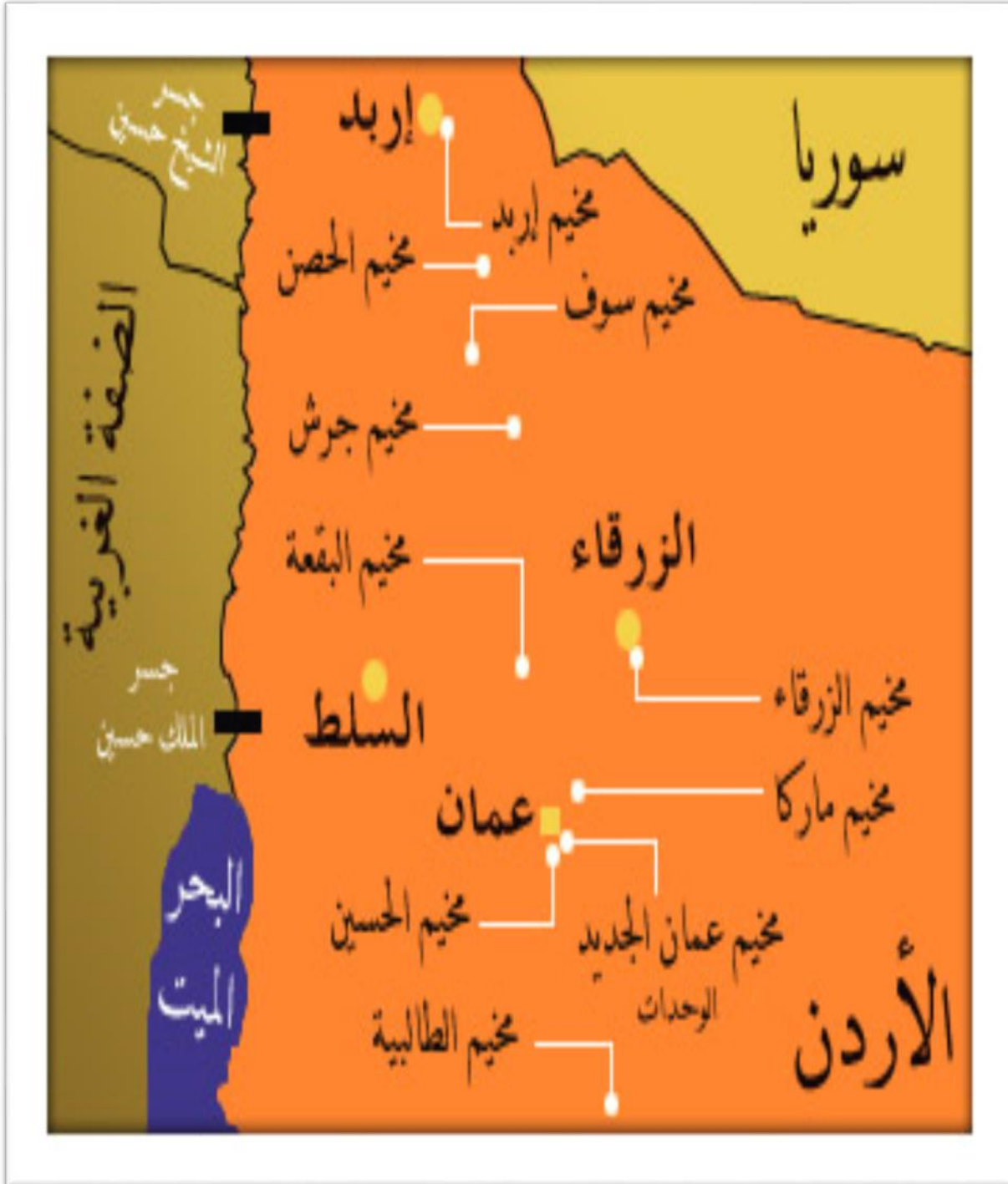
خريطة توضح موقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (20 مخيماً).



المصدر: إبراهيم العلي، اللاجئ الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 132.

الملحق رقم: (5)

خريطة توضح موقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن (10 مخيمات)



المصدر: إبراهيم العلي، اللاجئين الفلسطينيين...، المرجع السابق، ص: 155.

الملحق رقم: (6)

خريطة توضح موقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في سوريا (10 مخيمات)



المصدر: إبراهيم العلي، اللاجئين الفلسطينيين...، المرجع السابق، ص: 179.

الملحق رقم: (7)

محضر تنصيب الأستاذ الفلسطيني "عبد الرحمان مهاوش سلامة الحشاش" في تكميلية مروانة المختلطة - الجزائر.

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

وزارة التربية
مديرية التعليم الاساسي
المديرية الفرعية للموظفين
مكتب الموظفين المعلمين

محضر تنصيب للمعلمين المتعاونين والمتعاقدين

تاريخ التنصيب: 1979/09/19

بشهادة السيد / **طونسي شمس** مدير

الذي يحمل اسمين - **مروانة المختلطة**

انه بناء على القرار المؤرخ في

السيد / **عبد الرحمان مهاوش سلامة الحشاش** بوظيفة

نقدحضر المعني بالأمر

توقيع المعلم

1979/09/19

ملاحظات ضرورية

ملحوظة

أرجى من السيد مدير المؤسسة
أن يرسل نسختين من هذا
المحضرة فور توقيعه الى مديرية
التعليم الاساسي (مكتب الموظفين
المعلمين - وزارة التربية -
6 نهج بكين - المرادية - الجزائر

نعم

متعاقد

تاريخ الوصول الى الجزائر

تاريخ اول مباشرة في الجزائر

رقم الحساب الربحي

العنوان الشخصي

أسم المعلم **عبد الرحمان مهاوش سلامة الحشاش**

تاريخ الميلاد **1958/07/11**

الجنسية **فلسطينية**

الشهادات **دبلوم معهد المعلمين الخامس**

المادة المكلف بتدريسها **رياضيات**

مادة النخس **الرياضيات**

الانعام المكلف بالتعليم فيها

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المصدر: وثيقة تحصلت عليها الطالبة من الأستاذ عبد الرحمان مهاوش سلامة الحشاش.

الملحق رقم: (8)

بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية 11 سبتمبر 1965

جامعة الدول العربية

بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية

"بروتوكول الدار البيضاء"

الدار البيضاء، 11 أيلول/سبتمبر 1965

استناداً إلى ميثاق جامعة الدول العربية وملحقه الخاص بفلسطين وإلى قرار مجلس جامعة الدول العربية بشأن القضية الفلسطينية وعلى الخصوص إلى القرار الخاص بالمحافظة على الكيان الفلسطيني.

فقد وافق مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في اجتماعه بالدار البيضاء يوم 10 سبتمبر (أيلول) لعام 1965 على الأحكام الآتية، ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لوضعها موضع التنفيذ:

1. مع الاحتفاظ بجنسيتهم الفلسطينية [وبقدر ما تسمح به أحوال الجمهورية اللبنانية الاجتماعية والاقتصادية] يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي..... [في أراضيها] الحق في العمل والاستخدام أسوة بالمواطنين.

2. يكون للفلسطينيين المقيمين حالياً في أراضي..... ومتى اقتضت مصلحتهم ذلك، الحق في الخروج منها والعودة إليها [وذلك أسوة باللبنانيين وضمن نطاق القوانين والأنظمة المرعية الإجراء].

3. يكون للفلسطينيين المقيمين في أراضي الدول العربية الأخرى الحق في الدخول إلى أراضي..... والخروج منها متى اقتضت مصلحتهم ذلك [ويشترط لحق الدخول إلى الأراضي اللبنانية الحصول مسبقاً على سمة دخول من السلطات اللبنانية المختصة] . ولا يترتب على حقهم في الدخول الحق في الإقامة إلا للمدة المرخص لهم بها وللغرض الذي دخلوا من أجله ما لم توافق السلطات المختصة على غير ذلك.

4. يمنح الفلسطينيون حالياً في أراضي..... كذلك من كانوا يقيمون فيها وسافروا إلى المهاجر متى رغبوا في ذلك وثائق صالحة لسفرهم، وعلى السلطات المختصة أينما وجدت صرف هذه الوثائق أو تجديدها بغير تأخير.

5. يعامل حاملو هذه الوثيقة في أراضي دول الجامعة العربية معاملة رعايا دول الجامعة بشأن التأشيرات والإقامة.

ملاحظة: الإضافات الواردة بين قوسين وبحرف مائل تمثل تحفظات لبنان بتاريخ 3 آب/أغسطس 1966 على نص بروتوكول الدار البيضاء.

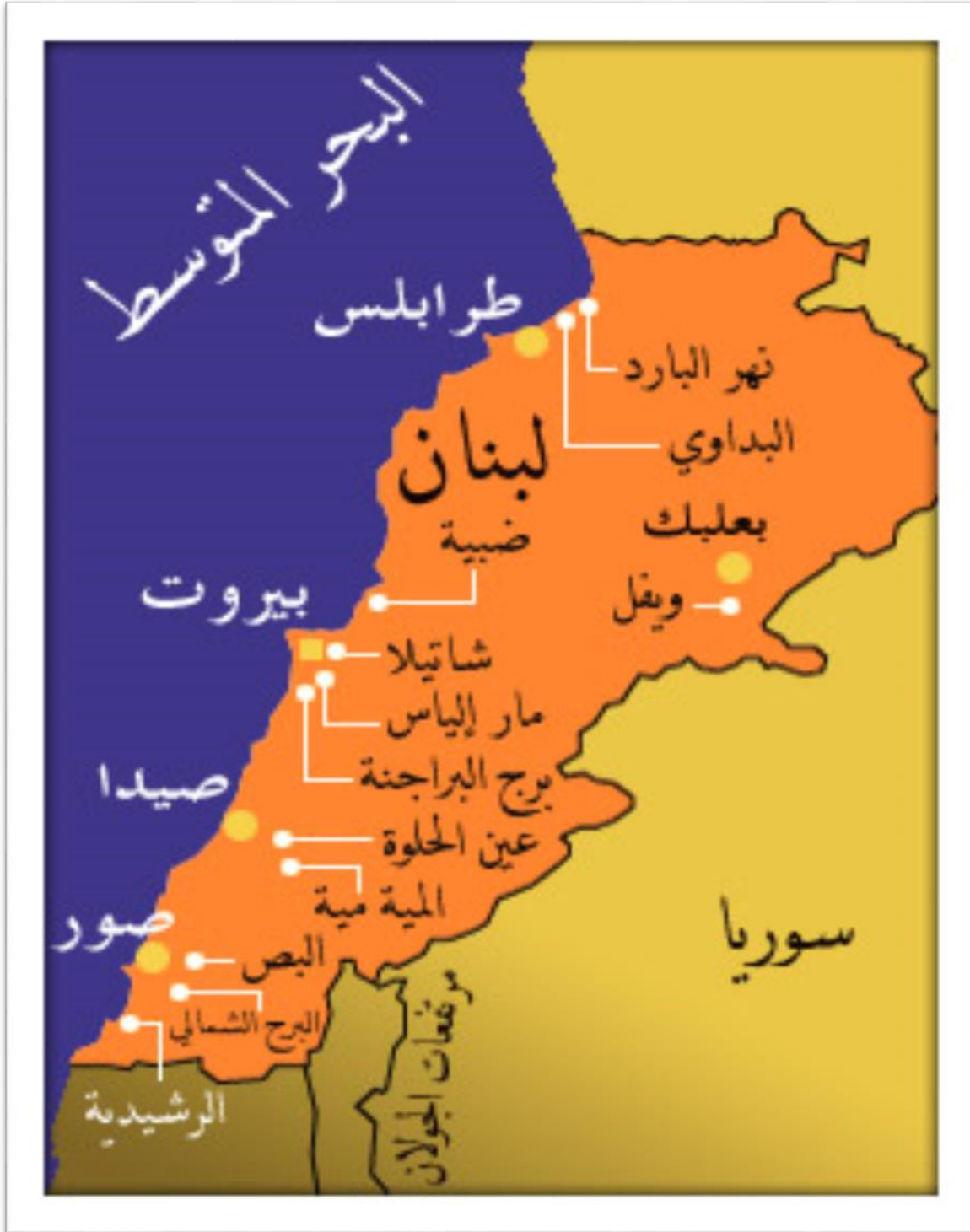
المصدر: بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية، 11 أيلول 1965، الدار البيضاء، الموسوعة

التفاعلية للقضية الفلسطينية. تمت الزيارة يوم: 24 - 10 - 2022، الساعة: 12:23، متاح على

الرابط: <http://www.palquest.org>

الملحق رقم: (9)

خريطة توضح موقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (12 مخيما)



المصدر: إبراهيم العلي، اللاجئ الفلسطيني...، المرجع السابق، ص: 165.

الملحق رقم: (10)

إجازة تجول مؤقتة من الشعبة الثانية للفلسطيني عدنان إبراهيم الظاهر وزوجته بدرية يوسف في مدينة صور.

بيروت ١٩٦٩/٨/١٩

قيادة الجيش العليا
رسمان القيادة العليا
الشعبة الثانية
عدد ٣/١٥٧٢

إجازة تجول مؤقتة في المنطقة العسكرية
من محافظة لبنان الجنوبي
اعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٩ ولغاية ١٩٦٩/٩/٢٠

يرخص للسيد عدنان إبراهيم الظاهر وزوجته بدرية يوسف -
الجنسية: الفلسطينية
رقم تذكرة الهوية أو جواز السفر: ١٣٢
التجول في: صور
السبب: زيارة أقاربهم
ملاحظة: بالإضافة إلى هذه الإجازة يتوجب على حاملها إبراز تذكرة هويته أو جواز سفره.

عماد الجيش بستاني القائد الأعلى
عنه: رئيس الشعبة الثانية

قيادة الجيش العليا بيروت ١٩٦٩/٨/١٩

أركان القيادة العليا
إجازة تجول مؤقتة في المنطقة العسكرية
من محافظة لبنان الجنوبي

عدد ٣/١٥٧٢ اعتباراً من ١٩٦٩/٨/١٩ ولغاية ١٩٦٩/٩/٢٠

يرخص للسيد عدنان إبراهيم الظاهر وزوجته بدرية يوسف

الجنسية: فلسطينية

رقم تذكرة الهوية أو جواز السفر ١٣٢

التجول في: صور

السبب: زيارة أقاربهم

ملاحظة: بالإضافة إلى هذه الإجازة يتوجب على حاملها إبراز تذكرة هويته أو جواز سفره

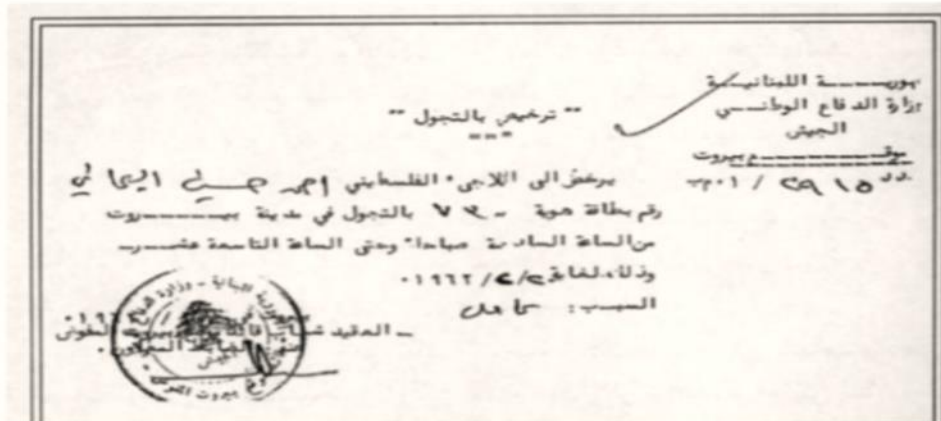
عماد الجيش بستاني القائد الأعلى

عنه: رئيس الشعبة الثانية

المصدر: محمود عبد الله كَلَم، المرجع السابق، ص: 31.

الملحق رقم: (11)

ترخيص بالتجول للاجئ الفلسطيني أحمد حسين اليماني في مدينة بيروت.



الجمهورية اللبنانية، وزارة الدفاع الوطني، الجيش، موقع بيروت عدد ١/٢٩١٥ م.ب.

يرخص إلى اللاجئ الفلسطيني أحمد حسين اليماني رقم بطاقة هوية ٧٣٠ بالتجول في مدينة بيروت من الساعة السادسة صباحاً حتى الساعة التاسعة عشرة وذلك لغاية ١٩٦٢/٢/٢٠
السبب: عامل

المصدر: محمود عبد الله كَلَم، المرجع السابق، ص: 33.

الملحق رقم: (12)

بيان الشباب العربي الفلسطيني في لبنان ضد مخططات وكالة الغوث - 25 كانون

الأول/ ديسمبر 1959



أيها الاخوة النازحون

لبيتم في مثل هذا الوقت من العام المنصرم النداء الذي وجهه اليكم الشباب العربي الفلسطيني ، لبحث موقفكم من وكالة الغوث الدولية بشكل عام ، وملاحقة بعض المطالب الحق ، لا سيما بعد ان تبين لكم ان الوكالة تتخطى في كثير من الاحيان المجالات الانسانية التي يفترض ان تحصر عملها ضمنها ، وتعمل وفق مخطط استعماري يهدف الى دمج النازحين في البلاد العربية ، وهذا يعني بالتالي تصفية قضيتنا في فلسطين .

وقد استطعتم بفضل غور وعيكم ، واتحاد كلمتكم ، وتنظيم صفكم ، من القضاء على المشروع الخطير الذي اطلق عليه في ذلك الحين اسم « مشروع اعادة التنظيم » واستدعتم ابعاد بعض الذين تعهدوا بتنفيذ المشروع وعلى رأسهم ممثل الوكالة في لبنان الدكتور بيير دوباج ، كما انكم اجبرتموها على تحقيق بعض المطالب الاساسية التي تجاهلتها مدة طويلة ، وارغمتم ممثليها ومديريها العام على الاعتراف بتقصيرها حيث ارتبط بوعده لتحقيق بعض المطالب الاخرى .

واليوم وقد مضى عام على انتفاضكم ، ووقفكم الرائعة التي وفتسوها ، والمقاطعة السلمية المنظمة التي قمت بها ، نقف لنحاسب « وكالة الابداء » على مدى وفائها بتحقيق المطالب التي وعد مديريها العام بتنفيذها ، فاذا بنا نجدها وكأنها تتجاهل حقوق النازحين ، وتتناسى وعد مديريها العام .

اليوم وبعد مضي عام واحد ، نجدها عادت الى سياسة الالهال وخاصة في الشؤون التعليمية والصحية ، حتى انها اصدرت بعض الانظمة المجحفة بحق التلاميذ ، كما انها من ناحية ثانية تناست غضبة النازحين قراحت تعد المشاريع

التي سبق ان رفضتموها ، والتي لن تسمحوا للوكالة بالعودة اليها او ما شابهها .
اليوم ، وبعد عام واحد ، نجد عدداً من كبار الموظفين الذين استفادوا يفضل انتفاضكم ، والذين يرجع لكم الفضل الاكبر في تطبيقهم في مراكزهم ، وتحذيرهم
صلاحيات واسعة ، نخدم يتناسون فضلكم عليهم ، ويتظاهرون بل ويدعون امام
الوكالة ان مقاليد النازحين بأيديهم ، ... صحيح انكم لم تفعلوا ما فعلتم من اجلهم
بل قمتم بواجبكم نحو قضيتكم ونحو انفسكم ، ولكنهم وقد استفادوا من حملكم ،
كان يفرض عليهم ان يعترفوا بحيلكم ، وان يكونوا اوفياء لمصالحكم ، لو انهم
كانوا صادقين وخلصين .

ان الشباب العربي الفلسطيني ، وقد قيل مختاراً ، وسجل على نفسه ان يبقى
خادماً أميناً للنازحين ، وان يعبر عن ارادتهم ، ويعمل بعشيتهم يرى لزاماً عليه :
اولاً : ان يطالب وكالة الغوث بضرورة الاسراع بتلبية مطالب النازحين
المادة التي وعد مديرها العام بتنفيذها ، والمطالب التي استجبت خلال العام المنصرم
ثانياً : ان يطالب موظفي الوكالة العرب بصورة عامة وكبار الموظفين بصورة
خاصة ان يذكروا دائماً انهم انما وجدوا لخدمة النازحين ، والسهر على مصالحهم ،
ولن يسمح النازحون لاحد ان يلعب بمقدوراتهم ، او يفرض نفسه سيداً عليهم .
ثالثاً : ان يناشد النازحين مواصلة العمل الهادئ المنظم ، لتحقيق مطالبهم
ضمن دائرة القانون ، والمحافظة على الامن ، ومقاومة كل الهدامين ، والمحرين ،
والقوضيين الذين يتدسون لتفرقة الصف ، وبذر الخلاف .
ولتعلم « وكالة الابداء » ان النازحين لن يقوموا مكتوفي الايدي حيال
تجاهلهم لارادتهم ومطالبهم بل سيعملون لوضع حداً نهائياً لهذا التجاهل المقصود .
عاشت وحدة صف النازحين من اجل تحقيق اسمى واتبل غاياتهم ومطالبهم
« العودة »

عاشت فلسطين عربية وعشنا للنار المنتظر

أشباب العربي الفلسطيني
في لبنان

٢٥ كانون الاول ١٩٥٩

المصدر: بيان الشباب العربي الفلسطيني في لبنان ضد مخططات وكالة الغوث - 25 كانون الأول/
ديسمبر 1959، المصدر السابق.

الملحق رقم: (13)

مذكرة من اللاجئين الفلسطينيين في لبنان إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب في لبنان
22 أوت 1960

الرقم :
التاريخ : ٢٢ آب ١٩٦٠



فلسطين لن تسترد إلا بالقوة
وقوة العرب كما أنه يوحدتهم

مذكرة من عرب فلسطين النازحين إلى لبنان
مرفوعة إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب
في شتورا - لبنان ٢٢ آب (أغسطس) ١٩٦٠

الموضوع: موقف النازحين من القضايا المطروحة على بساط البحث وخاصة قضية فلسطين.

تتردد في هذه الفترة من تاريخ الأمة العربية أحاديث عن مشاريع ومشاريع معاكسة لحل قضية أو أخرى من القضايا المتفرعة عن مشكلة فلسطين وقد كان عرب فلسطين إلى فترة مضت معزولين عن التيارات الرئيسية العاملة في ميدان القضية الفلسطينية حيث تولت الحكومات العربية مهمة وواجب العمل في المجالين المحلي والدولي.

وقد كان لصدمة النكبة أثرها الكبير بزرع روح اليأس في قلوب الكثيرين لا سيما وإن مضيبة النكبة لم تكن في هزيمتنا العسكرية وخسارة أملاكنا وأسس حياتنا الموروثة - على عظم هذه المصائب - بقدر ما كانت هزيمة معنوية كان بالإمكان تلافيها لو توفرت لنا الشروط القيادية السليمة والإطارات الصالحة لتوجيه جهد الشعب العربي إلى أبواب النضال الصحيح المبني على أسس علمية حيث كان نضالنا مع الأسف مرتجلا، وكانت أمانينا التي ضخمتها الدعاية الداخلية أكبر بكثير من الإمكانيات التي وضعت بين أيدينا.

المصدر: مذكرة عرب فلسطين النازحين إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب - 22 آب / أغسطس 1960، المصدر السابق.

نص اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان 3 نوفمبر 1969.

نص إتفاق القاهرة

٤ . السماح للفلسطينيين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينية من خلال الكفاح المسلح ضمن «مبادئ سيادة لبنان وسلامته».

العمل الفدائي:

٥ . الإتفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق:

- ١ . تسهيل المرور للفدائيين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود.
- ٢ . تأمين الطريق الى منطقة المرقوب.
- ٣ . تقوم قيادة الكفاح المسلح بضبط تصرفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخلهم في الشؤون اللبنانية.
- ٤ . إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلح والجيش اللبناني.
- ٥ . إيقاف الحملات الإعلامية من الجانبين.
- ٦ . القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها.
- ٧ . تعيين ممثلين عن الكفاح المسلح في الأركان اللبنانية يشتركون بحل جميع الأمور الطارئة.
- ٨ . دراسة توزيع أماكن التمرکز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتم الإتفاق عليها مع الأركان اللبنانية.
- ٩ . تنظيم الدخول والخروج والتجول لعناصر الكفاح المسلح.
- ١٠ . إلغاء قاعدة جيرون.
- ١١ . يسهل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي.
- ١٢ . الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة.
- ١٣ . ومن المسلم به أن السلطات اللبنانية من مدنية وعسكرية تستمر في ممارسة صلاحياتها ومسؤولياتها كاملة في جميع المناطق اللبنانية وفي جميع الظروف.
- ١٤ . يؤكد الوفد أن الكفاح المسلح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطينية والعرب جميعهم.
- ١٥ . يبقى هذا الإتفاق سرياً للغاية ولا يجوز الإطلاع عليه إلا من قبل القيادات فقط.

رئيس الوفد الفلسطيني
ياسر عرفات

رئيس الوفد اللبناني
أميل بستاني

المصدر: شارل حلو، حياة في ذكريات، المصدر السابق، ص ص: (355-356).

اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية 27 سبتمبر 1970

اتفاقية القاهرة ما بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية.

القاهرة . 27 / 9 / 1970 (الهدف . العدد 67 - . بيروت . 29 / 9 / 1970)

وصولا إلى حقن الدماء العربية نتيجة لما حدث في المملكة الأردنية الهاشمية خلال العشرة أيام السابقة لهذا الاتفاق، وصونا لآمن وسلامة الأمة العربية لما تتعرض له من مآثرات استعمارية. وتحقيقا للاستقرار في الأردن الشقيق الذي يتعرض للتمزق والألام. تم الاتفاق التام في هذا اليوم السادس والعشرين من رجب 1390 هجرية الموافق السابع والعشرين من شهر ايلول (سبتمبر) 1970 بين المجتمعين في مؤتمر الملوك والرؤساء العرب على ما يلي:

أولا - انتهاء كافة العمليات العسكرية من جانب القوات المسلحة الأردنية وقوات المقاومة الفلسطينية فورا. مع انتهاء كافة التحركات العسكرية التي لا تحتتمها مقتضيات النشاط المعنوي وإيقاف كافة الحملات الاعلامية التي تتنافى مع أغراض هذا الاتفاق.

ثانيا - السحب السريع لكافة القوات المسلحة الأردنية من عمان وإرجاعها الى قواعدها الطبيعية مع سحب جميع القوات الفدائية من عمان ومركزاتها في أماكن تلامس العمل العدائي.

ثالثا - فيما يتعلق بمدينة أربد وغيرها من المدن تعود الاوضاع العسكرية والمدنية الى ما كانت عليه قبل الحوادث الأخيرة تحت الادارة الأردنية.

رابعا - تحمل سلطات الامن الداخلي حفظ الامن تحت الادارة المدنية

خامسا - اطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين فورا.

سادسا - تكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية الاساسية مع ما قد ينبثق عنها من اتفاقيات فرعية مع ممارسة تنسيق العمل والعلاقات بين كل من السلطة الأردنية والمقاومة الفلسطينية حتى يستتب الامن وترجع الامور الى حالتها الطبيعية. كما. ان لهذه اللجنة الحق ومسؤولية التوصية باتخاذ كل ما تراه من تدابير عملية واجرائية كفيلة بما يحقق عودة الوفاق بين الاطراف المعنية وعودة الحياة الى حالتها الطبيعية.

سابعا - تكون لجنة المتابعة العليا ثلاثة مكاتب فرعية تابعة لها وتأنمر بأمرها على النحو التالي:

1 - مكتب عسكري يمارس جميع الشؤون العسكرية لتنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

- 2 - مكتب مدني يعنى بالشؤون المدنية التي تهم العلاقات الاخرى غير العسكرية بين الطرفين.
- 3 - مكتب الاغاثة والاسعافات الذي يتولى الاشراف على توزيع المؤن والمساعدات التي تصل اليها من الدول العربية وغيرها على الضحايا والمصابين والمحتاجين.
- ثامنا - تقوم اللجنة العليا للمتابعة باعداد واطرام اتفاقية ملزمة للطرفين تضمن استمرار النشاط والعمل الفدائي واحترام سيادة البلاد في حدود القانون فيما عدا الاستثناءات اللازمة للعمل الفدائي.
- تاسعا - القرارات التي تتخذها اللجنة العليا للمتابعة تنفيذا لهذه الاتفاقية تكون ملزمة الزاماً نهائياً وتاماً لكل من الطرفين.
- عاشر - تمارس اللجنة العليا للمتابعة مسؤولياتها المشار اليها سلفاً وفوراً على ان ترفع تقارير عنها الى الملوك والرؤساء العرب من وقت لآخر حول ما تقوم به من مهام وما تتخذه من مقررات وعن مدى سير هذه الاتفاقية وتفيد الاطراف المعنية بها.
- حادي عشر - تتألف اللجنة العليا للمتابعة برئاسة السيد الباهي الادغم رئيس وزراء جمهورية تونس ، وعضوين آخرين أحدهما يمثل السلطة الاردنية يعينه الملك حسين، والثاني يمثل المقاومة الفلسطينية ويعينه السيد ياسر عرفات.
- ثاني عشر - تهيئة الجو المناسب لتنفيذ هذه الاتفاقية مما يجعل الوصول الى ما رمت اليه من أهداف سامية ممكناً وشرعياً يلتزم الطرفان بانهاء كافة الاوضاع الاستثنائية والحكم العسكري.
- ثالث عشر - في حالة اخلال أي من الطرفين الاردني والمقاومة الفلسطينية بأي بند من بنود الاتفاقية أو عرقلة تنفيذها ستقوم كل الدول العربية الموقعة باتخاذ إجراءات موحدة وجماعية ضدها.
- رابع عشر - دعم الثورة الفلسطينية والوقوف معها حتى تتحقق أهدافها في التحرير الكامل وحرر العدو الإسرائيلي الغاصب.

التواقيع

الملك فيصل، الامير صباح السالم الصباح، الرئيس جمال عبد الناصر، الرئيس اللبناني السيد سليمان فرنجية، الملك حسين بن طلال، السيد ياسر عرفات، العقيد معمر القذافي، اللواء جعفر النميري، السيد الباهي الادغم رئيس وزراء تونس، السيد أحمد الشامي عضو المجلس الجمهوري اليمني.

المصدر: أيلول الأسود 1970: النظام الأردني والمقاومة الفلسطينية من 16 إلى 28 سبتمبر 1970، منشورات الطليعة، تونس، 1995، ص ص: (36 - 37).

الملحق رقم: (16)

اتفاقية ملكارت وملحقاتها بين الجانبين الفلسطيني واللبناني 15-17 ماي 1973

اتفاق ملكارت وملحقاتها

النقاط التي تم الاتفاق عليها في اللجنة المشتركة العليا بين
الجانبين اللبناني والفلسطيني

١- الأعضاء :

١-١- عن الجانب الفلسطيني :

- المقدم الركن أبو الزعيم

- أبو وعدنان

- السيد صلاح صلاح

١-٢- عن الجانب اللبناني

- العقيد الركن أحمد الحاج

- العقيد نزيه راشد (المقدم سليم مغنغب) حضر

الاجتماع الاول :

٢- تاريخ الاجتماع: ١٥-١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠ / ٥ / ١٩٧٣ .

٣- النقاط التي تم الاتفاق عليها :

أنطلاقاً من تمسك الطرفين بالحرص على خدمة القضية الفلسطينية واستمرار

النضال في سبيلها، وبالمحافظة على تقاليد لبنان وسيادته

واستقراره وعلى ضوء الاتفاقيات ودة والمقررات العربية :

٢١- اتفاق القاهرة وجميع ملحقاتها .

- ٣٢- الاتفاقيات المعقودة بين الجانب اللبناني وقيادة فصائل المقاومة •
- ٣٣- المقررات المتخذة في مجلس الدفاع العربي المشترك ،
- تم الاتفاق على جميع النقاط التي طرحت وفقا لما يلي :
- أولا : الوجود :
- ١- في المخيمات :
- ١١- العناصر البشرية :
- ١١١- لا وجود للتدائمين •
- ١١٢- تركيز مفرزة انضباط (كفاح مسلح) •
- ١١٣- اعتماد الميليشيا لتأمين حراسة وحماية المخيم القريبة
- الى سكان المخيم المقيمين فيه وللذين يمارسون اعمالهم نهارا •
- ١١٤- تركيز مخفر لقوى الامن الداخلي اللبناني على مقربة
- من المخيم وفي مكان يتفق عليه •
- ١٢- الاسلحة :
- ١٢١- الميليشيا : تحتفظ بالسلح الفردي الخفيف •
- ١٢٢- لا وجود للأسلحة المتوسطة والثقيلة في المخيمات وعلى سبيل المثال
- (البان ، الباريخ ، المدفع ، الاسلحة المضادة للدروع الخ (٠٠) •
- ٢- في المناطق الحدودية :
- ٢١- القطاع الغربي :
- يمنع التمرکز والوجود المسلح خارج المخيمات •

ملاحظة : تصحيح التجاوزات الحاصلة وخصوصا ازالة مركز البرغلية .

٢٢- القطاع الاوسط

وفقا للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة

فصائل المقاومة بتاريخ ٨ - ١٠ - ٢٢٠٠ .

٢٢١- يسمح بالوجود خارج القرى في البقع المتفق عليها مع قائد القطاع

العسكري اللبناني .

٢٢٢- يمنع على عناصر فصائل المقاومة الوجود شرقي وجنوبي الخط

الآتي :

القصير - الغندورية - ديركفيا - الشهاية - بير السلاسل - تبنين -

حارث - كرا - صديقين - قانا - .

جميع هذه النقاط ضمنيا .

٢٢٣- يسمح بتركيز مخفر جنوبي بلدة حداتا من فصائل المقاومة في المنطقة ، على

أن يكون عديدة بين ٥ - ١٠ عناصر باللباس المدني ويتحاشى الظهور

العسكري . ويجري تمييزه بواسطة الحيوانات .

٢٢٤- يحدد العدد بـ / ٢٥٠ / عناصر على الاكثر لجميع البقع

ملاحظة :

٢٢- القطاع الشرقي :

وفقا للمقررات المتخذة في الاجتماع المعقود بين القيادة العامة اللبنانية وقيادة فصائل المقاومة

٢٣١ - العرقوب الجنوبي :

ثلاثة مراكز :

١- أبو قحوة .

٢- الخريبة (قلعة الشهيد صلاح .

٣- راشيا الفخار (جبل الشحار) .

عديد كل مركزين ٣٠ و ٣٥ عنصرا على الأكثر .

- يجرى تموين هذه المراكز بواسطة السيارات المدنية .

- يمنع مرور عناصر هذه المخافر باتجاه مرجعيون إلا إذا كانت لديهم أمر

مهمة أو ماذونية .

- يمنع التواجد في بلدة مرجعيون بالصلاح .

ملاحظة : تصحيح الوضع على مجرى نهر الحاصباني وإزالة جميع التجاوزات .

٢٣٢ - العرقوب الشمالي وقعة راشيا الوادي .

التواجد بعيدا عن القرى .

عدم التواجد غربي طريق المصنع - الحاصباني .

ملاحظة : تصحيح التجاوزات وإزالة مركز من الزهور وإخلاء جميع القرى

الواقعة غربي طريق المصنع - الحاصباني حتى من العناصر الإدارية وكذلك

إخلاء جميع أماكن التركز غربي هذا الطريق .

٢٣٣ - بعلبك .

لا وجود فداي، عدا مركز التدريب في النبي سباط .

ملاحظة عامة :

١- السلاح : يسمح بوجود السلاح المتوسط والخفيف في هذه القطاعات ،

٢- يمنع التواجد داخل القرى اللبنانية .

٣- تصحيح التجاوزات باعادة جميع التعزيزات التي قدمت الى لبنان من الخارج

ثانيا : التجوّل :

١- في الداخل :

دون سلاح وباللباس المدني .

٢- في القطاعات :

بالتنسيق مع قادتها العسكريين اللبنانيين حسب الاتفاقيات المعمورة

٣- القياديون والمسؤولون العسكريون :

٣١- العسكريون :

٣١١- يسمح للقادة (من رتبة ملازم وما فوق) بالمرور مع سلاحه الفردي ومع سائقة .

٣١٢- للمسؤولين المدنيين :

تزيد العناصر القيادية بتراخيص مرقمة من القيادة

مركز الارتباط - وعلى ان تعم الارقام على قيادات المناطق والقطاعات على

عائق مركز الارتباط اللبناني (تمنح التراخيص هذه استنادا الى طلب من

اللجنة السياسية الفلسطينية في لبنان) .

ثالثا - : التدريب :

- ١- منع التدريب في المخيمات .
- ٢- يسمح بالتدريب في مركز التدريب في (الني سباط) .
- ٣- يسمح بتعهد التدريب التقني في أماكن يتم الاتفاق عليها بالتنسيق مع القيادة العامة اللبنانية (مركز الارتباط) .
- رابعاً : تمنع الرمايات خارج مركز التدريب .
- ٤- العمليات :
- ١- تجمد كافة العمليات انطلاقاً من الأراضي اللبنانية ، استناداً الى مقررات مجلس الدفاع العربي المشترك .
- ٢- عدم الانطلاق من لبنان الى الخارج للقيام بعمليات فدائية .
- خامساً : القيادات
- ١- أكد الجانب الفلسطيني بان مركز القيادة الرئيسي في دمشق وان هذا المركز لديه ممثلين في بعض البلدان ومنها لبنان .
- ٢- تعهد الجانب الفلسطيني بتخفيض عدد المكاتب .
- سادساً : الاعلام
- صرح الجانب الفلسطيني انه لا يوجد لدى المقاومة في لبنان سوى :
 - ١- فلسطين الثورة :
 - ٢- وكالة أنباء (ونا) .
- بالاضافة الى بعض النشرات التثقيفية الداعوية داخلية وخارجية تصدر عن المؤسسات الفلسطينية .

- ٣- تعهد الجانب الفلسطيني بأن هذه النشرات لن تمس سيادة لبنان ومصالحته .
٤- الالتزام الجانب الفلسطيني بعدم توريث لبنان اعلاميا بسبب نشر او اذاعة
أى نبأ أو بلاغ يصدر عن المقاومة في لبنان .

سابعاً : ضبط المخالفات والتجاوزات :

تطبيق القانون اللبناني انطلاقاً من مبدأ السيادة اللبنانية وإحالة المخالفين أمام
المحاكم المختصة .

١- التجاوزات :

١١- في القطاعات العسكرية :

- تعرض على لجان الارتباط المحلية .

- في حال عدم الوصول الى نتائج ، ترفع الى لجنة التنسيق العليا وتبت

بـالامر فوراً .

٣٤- مخالفات السيارات :

جرى الاتفاق سابقاً على احصاء السيارات المرقمة بأرقام لبنانية بواسطة المديرية العامة
لقوى الامن الداخلي ، والسيارات الداخلية الى الاراضي اللبنانية بموجب ادخال موقت
صادر عن الجمرک اللبناني لاحصائها والبت بوضعها القانوني . ومن تم منع بقاء أية
سيارة فدائية على الاراضي اللبنانية بدون ترخيص قانوني انطلاقاً من قانون السير
اللبناني .

ثامناً : الغراء :

• تعني الفدائيين غير العرب

تعهد الجانب الفلسطيني بإبعاد جميع الغرباء باستثناء من يشارك بأعمال غير

قتالية وذات طابع انساني او مدني (طبيب - تمريض - مترجم)

تاسعا : التنشيق :

يشرف على التنفيذ :

(مركز الارتباط مع فرقة بالتنشيق مع الجانب الفلسطيني)

١٢- داخل المخيمات :

١٢١- تمارس قوى الامن الداخلي ، بالتعاون مع الكفاح المسلح الفلسطيني

صلاحياتها في ملاحقة جميع الجرائم الجزائية والمدنية التي تقع داخل

المخيم أيما كان مرتكبوها وتنفيذ جميع المذكرات والاحكام

العدلية الصادرة بحق أشخاص يقيمون داخل المخيمات

١٢٢- يستثنى من التدبير الانف الذكر الحوادث الحاصلة في المخيم بين الفدائيين التي

تتم أمن وسلامة الثورة الفلسطينية حيث تنحصر معالجتها اذ ذاك بعناصر

الكفاح المسلح

١٣- خارج المخيمات :

١٣١- ان الجرائم التي يرتكبها فدائيون خارج المخيمات تطبق بشأن مرتكبيها القانون اللبناني

وتناد قيادة الكفاح المسلح عن التوقيفات والاجراءات التي تتخذ بحق الفاعلين

١٣٢- في حال ضبط الفدائيين باحدى المخالفات واستنساب السلطة اللبنانية ضرورة معاونة

الكفاح المسلح يجري الاتصال به بواسطة مركز الارتباط
على ان يترك البيت بامر المخالف للسلطة اللبنانية .
١٣٣- الاعتقالات :

أستنكر الجانب الفلسطيني اعتقال اي لبناني أو اجنبي
والتحقيق معه من قبل قبل عناصر فصائل المقاومة
والإتزام بعدم تكرار مثل هذا الامر .

المصدر: اتفاقية ملكارت وملحقاتها بين 15 و 17 أيار/ مايو 1973، أرشيف ذاكرة فلسطين. تمت
الزيارة يوم: 10 - 07 - 2024، الساعة: 21:23، متاح على الرابط:

<https://palestine-memory.org>

الملحق رقم: (17)

صورة تظهر بعضا من ضحايا مجزرة تل الزعتر 12 أوت 1976



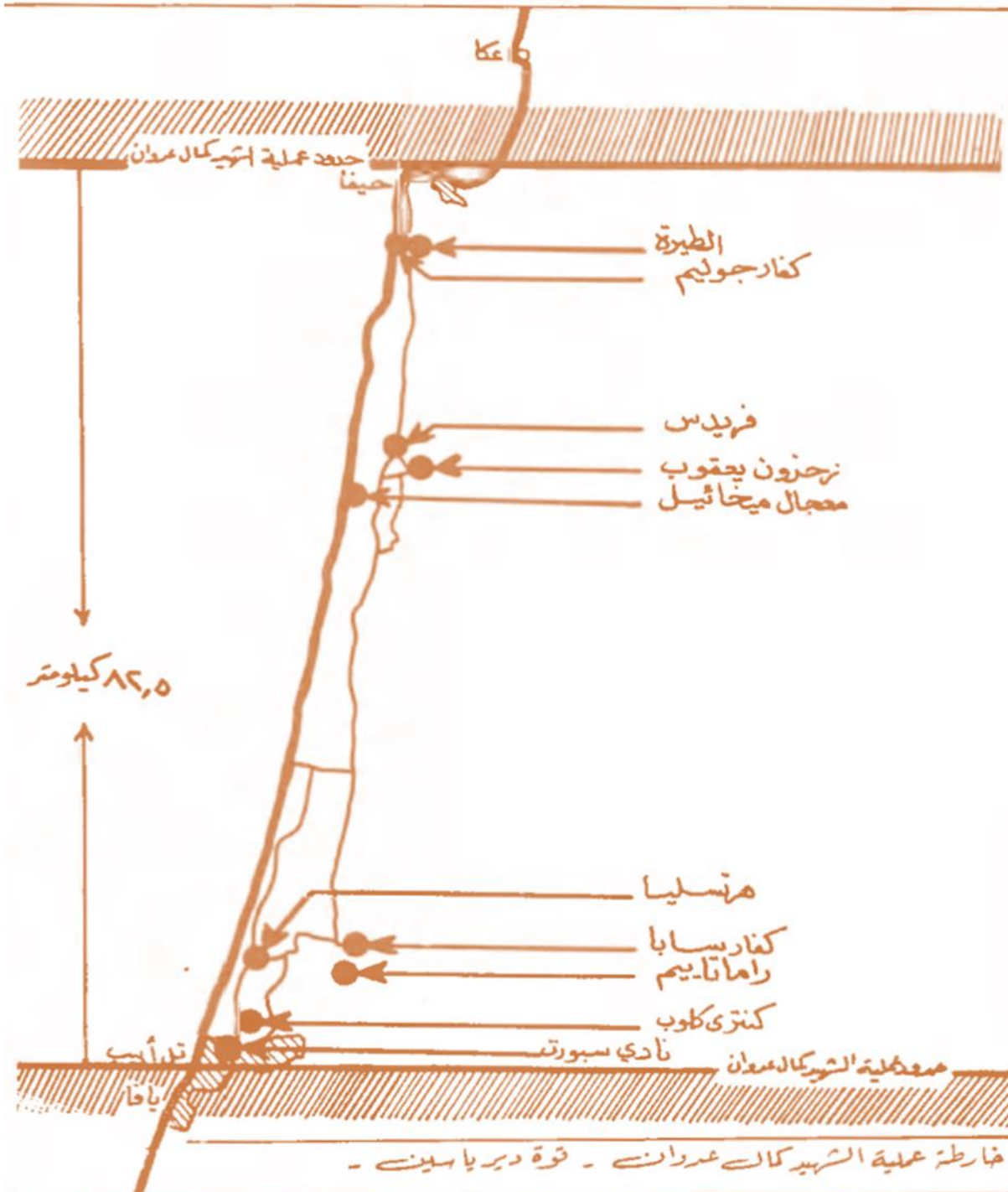
المصدر: موسوعة المخيمات الفلسطينية، صور عن مخيم تل الزعتر/الدكوانة، [د. ت.]. تمت الزيارة

يوم: 15 - 06 - 2023، الساعة: 17:19، متاح على الرابط:

<https://mokhayyam.com/ar/article/139>

الملحق رقم: (18)

خارطة عملية الشهيد كمال عدوان في الأراضي الفلسطينية المحتلة 11 مارس 1978.



المصدر: مجموعة مؤلفين، عملية الليطاني...، المصدر السابق، ص: 36.

الملحق رقم: (19)

بطاقة خاصة باللاجئة الفلسطينية دلال المغربي صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين



المصدر: المنتدى العربي للدفاع والتسليح، دلال المغربي.. فدائية حظرت التجول في تل أبيب (عملية الساحل)، 10 أوت 2021. تمت الزيارة يوم: 11 - 07 - 2024، الساعة: 20:34، متاح على الرابط: <https://defense-arab.com/vb/threads/1166141>

خريطة توضح محاور الاجتياح الصهيوني لجنوب لبنان عام 1978 (عملية الليطاني).



المصدر: موقع العهد الإخباري، اجتياح العام 1978 بالصور والخرائط والأرقام، 14 مارس 2019. تمت

الزيارة يوم: 12 - 10 - 2024، الساعة: 16:12، متاح على الرابط:

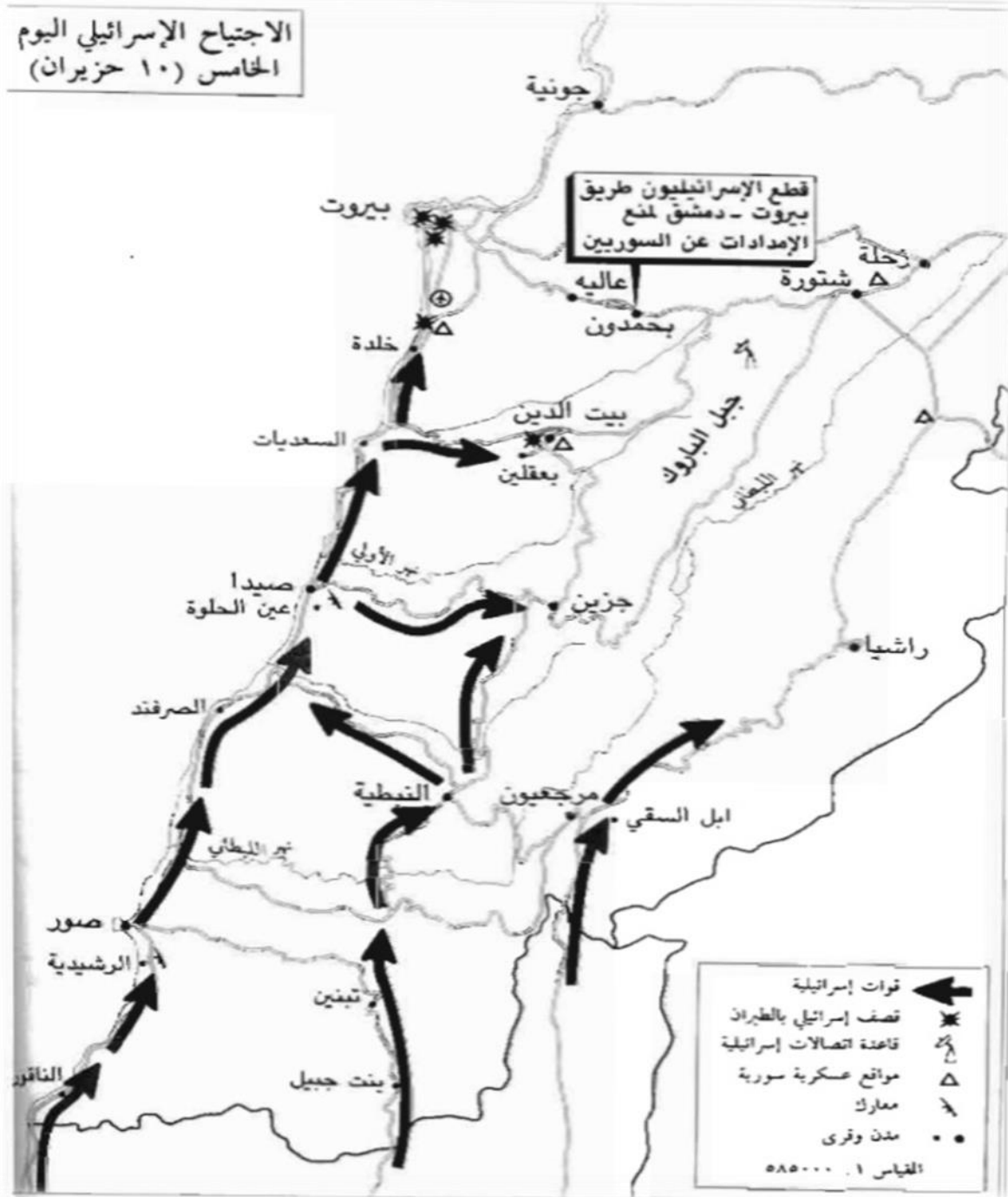
<https://www.alahednews.com>

خريطة توضح محاور الغزو الصهيوني للبنان يوم 6 جوان 1982



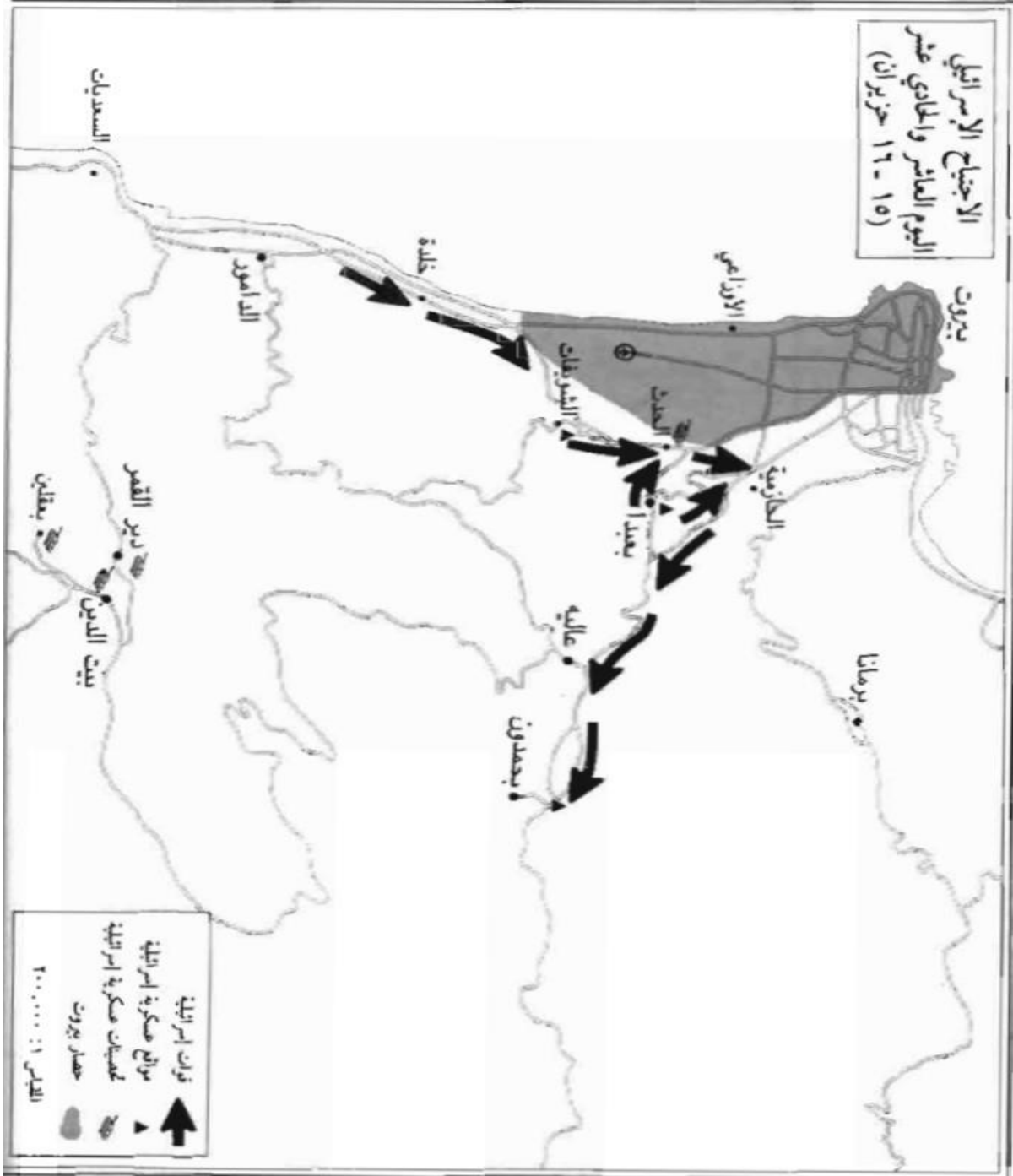
المصدر: روبرت فيسك، المصدر السابق، ص: 293.

خريطة توضح توغل القوات الصهيونية في لبنان يوم 10 جوان 1982



المصدر: روبرت فيسك، المصدر السابق، ص: 296.

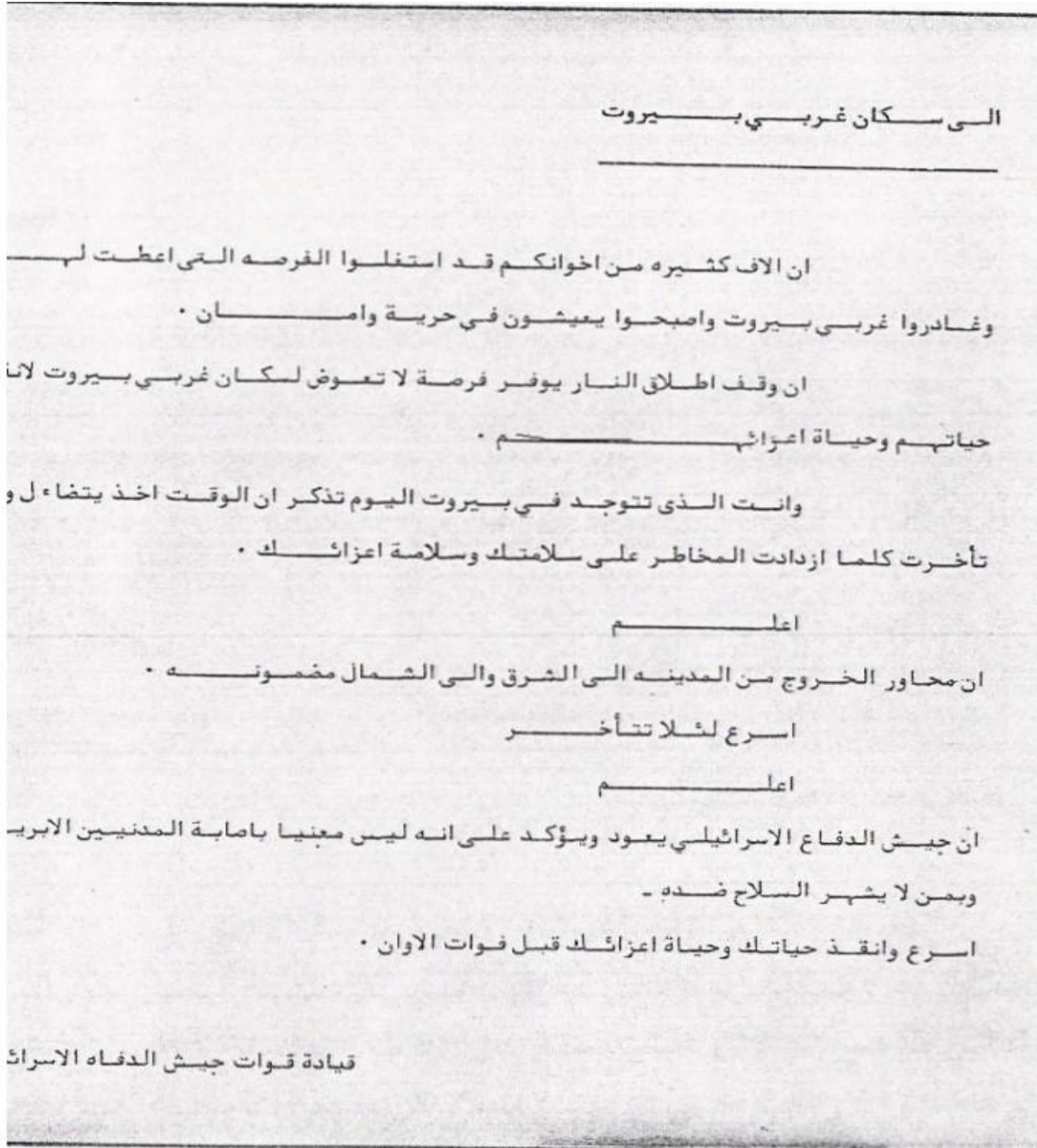
خريطة توضح حصار القوات الصهيونية لبيروت بين 15 - 16 جوان 1982



المصدر: روبرت فيسك، المصدر السابق، ص: 300.

الملحق رقم: (24)

منشور ألقته الطائرات الصهيونية فوق بيروت الغربية دعت من خلاله السكان إلى "اغتنام وقف إطلاق النار" والخروج من المدينة.



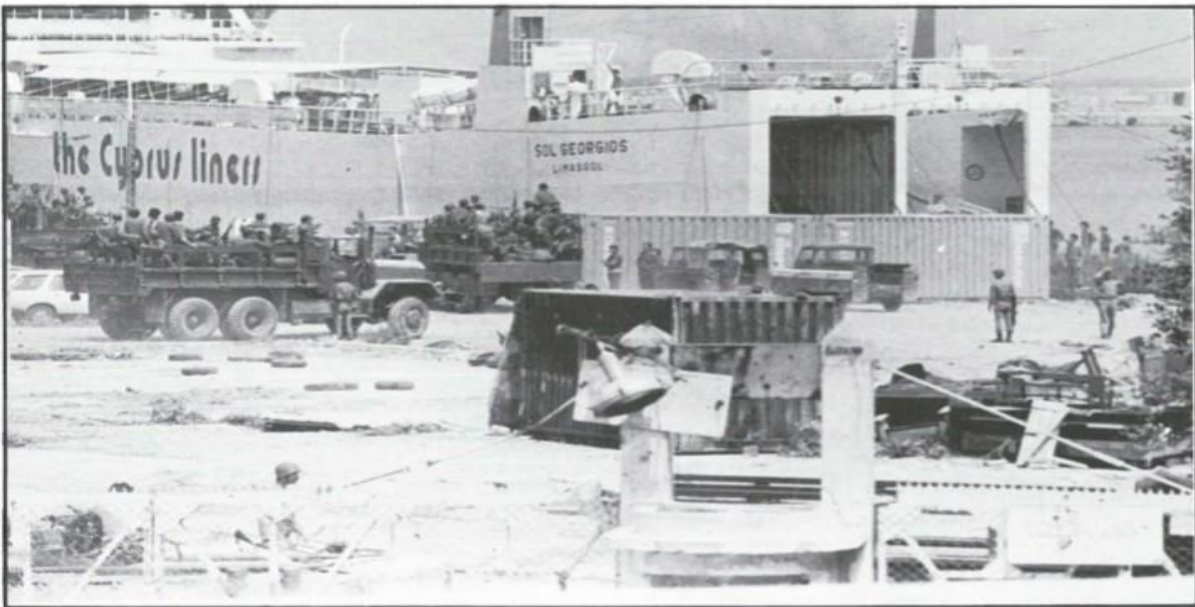
المصدر: أشرف إبراهيم القصاص، المرجع السابق، ص: 342.

الملحق رقم: (25)

الدفعة الأولى من الفدائيين الفلسطينيين في مرفأ بيروت متجهين إلى قبرص على متن السفينة "سول جورجيسوس" Seoul Gore Geoss (21 أوت 1982).



السفير الفرنسي بول مارك هنري - يودع المقاتلين الفلسطينيين في مرفأ بيروت - الهجرة من جديد -



دفعة من المقاتلين الفلسطينيين - تتجه نحو الباخرة القبرصية - سول جورجيسوس -

المصدر: المركز العربي للمعلومات، المصدر السابق، ص: 240.

خروج رئيس منظمة التحرير الفلسطينية "ياسر عرفات" من بيروت في 30 أوت 1982،
وسط وداع رسمي وشعبي
كبيرين.



ياسر عرفات وحشود يتقدمها الوزان وجنابلاط وصلاحي خلف.

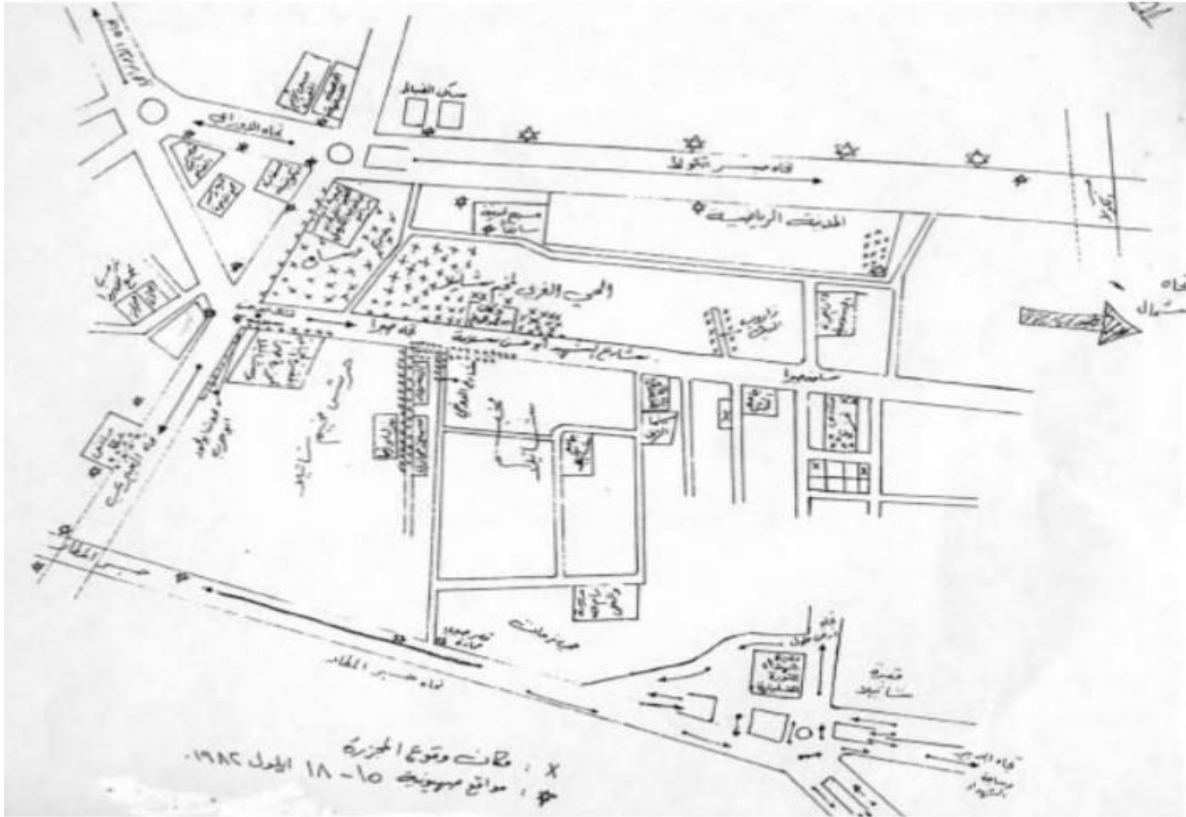


السفير الفرنسي يتابع عملية رحيل عرفات عن بيروت.

المصدر: المركز العربي للمعلومات، المصدر السابق، ص: 251.

الملحق رقم: (27)

خريطة توضيحية لمكان مجزرة صبرا وشاتيلا بين 16 و 18 سبتمبر 1982، ومواقع
تمركز القوات الصهيونية أثناء المجزرة



المصدر: محمود عبد الله كلم، المرجع السابق، ص: 46.

بيان سياسي صادر عن حركة "فتح" بتاريخ 24 ماي 1985 حول الحرب على المخيمات.

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح

بيان سياسي

- لقد بات مفوضاً الدور المشبوه الذي تلعبه « حركة أمل » اليوم ، وحجم المؤامرة التي تحيكها .
- النوايا المبيتة لهذه الهجمة هي تصفية الوجود الوطني الفلسطيني والثورة الفلسطينية في إحدى أهم ساحات المواجهة مع العدو الصهيوني .
- لم يبق أمامنا في حركة « فتح » إلا التصدي للمؤامرة واحباطها بكل الوسائل المتاحة سياسيا وعسكريا .
- نطالب الجميع بتحمل مسؤوليتهم ازاء ما يجري ، وخاصة رفاقنا في الجبهة الوطنية الديمقراطية اللبنانية .
- نؤكد لجمهورنا اننا سنتحمل مسؤولياتنا كاملة في الدفاع عن شعبنا وقضيتنا ، واضعين اليلامة الوطنية فوق السلامة الذاتية .

تعرض غيابتنا الفلسطينية في بيروت « ومنذ عدة ايام لهجرة هجينة » تقوم بها حركة « أمل » وما يسمى بالواء السادس من الجيش اللبناني ، تحت غطاء واه من الشعارات المضللة والمزيفة « تركيز على ان ما يجري يستهدف ضرب رموز عرفات ونهجه على الساحة اللبنانية . غير ان الحقيقة الصارخة ، والتي لم يعد يرقى اليها شك ، وذلك بعد اقتضاح الجرائم التي اقترفتها التيارات المشبوهة في تلك الحركة ، تشير بكل وضوح الى ان النوايا المبيتة لهذه الهجمة هي تصفية الوجود الوطني الفلسطيني ، والثورة الفلسطينية في إحدى أهم ساحات المواجهة مع العدو الصهيوني وانه مستهجن حقا ان يتم الاقدام على مثل هذه الجريمة البشعة بعد ان ادت ثورة شعبنا الفلسطيني دورها ، الوطني والقومي ، بكل شرف وامانة ، في دحر الاحتلال الصهيوني من لبنان ، الى جانب القوى الوطنية اللبنانية بين فيها حركة « أمل » ، والى جانب سوريا وقوى المواجهة العربية وفي مقدمتها الجماهيرية الليبية .

ان هذه الجريمة - المؤامرة التي يجري تنفيذها اليوم في لبنان تصب في خدمة المشاريع المضادة لمصالح شعبنا الفلسطيني وامتنا العربية . وهي بالضرورة تخدم مخطط الحلف الرجعي بقيادة « حسين - عرفات - مبارك » الرامي الى تقييد الهوية الوطنية الفلسطينية وتصفية القضية وهي اذا ما توفرت لها عوامل النجاح فانما تمهد الطريق امام تنفيذ اتفاق (عرفات - حسين) وتوفر الغطاء اللازم له ، بغض النظر عن محاولات الاختفاء وراء شعار مناهضة « نهج عرفات » الامر الذي لم يعد ينطلي على احد . فهذا الشعار هتكته القذائف وحجم الموت التي انصبت على رؤوس اهلنا في الخيما ، قبات مفوضا الدور المشبوه الذي تلعبه حركة « أمل » اليوم ، ومعه حجم المؤامرة التي تحيكها .

ان الادعاء الكاذب بان الهدف من وراء هذه « الهجمة » هو ضرب « نهج عرفات ورموزه » لا يمكن ان يصعد امام الحقائق الصارخة التي تكشف على الارض والتمثلة في الاصرار على اجتياح الخيما وتدميرها على رؤوس من فيها ، وانتهاك الاعراض ، والتنكيل بالجرحى ، والتمثيل ببحث الشهداء وقتل الفلسطيني على الهوية . وهذا في حين لس الجميع ، وتحديد الجبهة الوطنية الديمقراطية وحركة « أمل » نفسها « صدق نوايا جبهة الانتفاذ الوطني الفلسطيني وعزمها الاكيد على تجاوز سلبيات الماضي ، وتدشين مرحلة جديدة في العلاقة الوطنية اللبنانية - الفلسطينية . كما رأى الجميع حجم الائتلاف الجماهيري الفلسطيني حول جبهة الانفاذ وسمي التأييد لها ، ومدى تعبيرها عن المصلحة الوطنية لجمهور شعبنا بالمقارنة مع عزلة نهج عرفات وضالة تأثيره ، ابان زيارة وفد الجبهة الى بيروت . وبدلا من التغطاط مغزى هذه الزيارة ، في هذه اللحظة المؤاتية ، والتقدم نحو ارساء العلاقة الفلسطينية - اللبنانية على اسس راسخة وثابتة ، كما ورد في ورقة العمل التي تقدمت بها جبهة الانتفاذ الوطني خلال الزيارة ، فقد جاء الرد من حركة « أمل » مغالفا لكل توقع ومدمرا للاماس المادي الذي ينبغي ان تنهض عليه هذه العلاقة .

ان ما اقترفته ايدي القتل في الخيما اليوم تجاوز في فظاعته ما ارتكبه « شارون » وتلامذته امثال « حيدر جعجع وايلي حبيبة » ، فهؤلاء لم يجرؤوا حتى على مجرد الاعتراف بجريمتهم بينما يتباهى بعض رموز حركة « أمل » بفعلتهم . وذلك كله خلافا للتراث النضالي الثوري للشعب ولدورهم الوطني البارز في لبنان وخارجه .

فحقيقة الامر ان حركة « أمل » قد اتخذت قرارها بتصفية الوجود الفلسطيني الوطني في لبنان ، ومهدت لذلك بعدد من التصريحات المسمومة ، صدرت عن بعض قادتها في الاونة الاخيرة ، وعبرت عن نواياها باغتيال المناضل البعل المقدم احمد امين على مشارف مدينة صور الباسلة ..

وازاء اصرار حركة « أمل » على اقتحام الخيمات في بيروت ، والمضي في تنفيذ مخططاتها الدموي ، لم يبق امامنا في حركة « فتح » الا التصدي للمؤامرة ، واحباطها بكل الوسائل المتاحة سياسيا وعسكريا . وقد حرصنا حتى اللحظة ان يبقى ردنا وقائيا في اطار الدفاع المشروع عن النفس ، وبالمستوى الذي يضمن عدم الخطر الذي يهدد شعبنا ، وبما يتناسب واستجابة حركة « أمل » الى الجهود المبذولة ، وعلى اكثر من صعيد ، لوقف هذا التزيف الدموي الذي لن يستفيد منه سوى اعداء شعبنا اللبناني والفلسطيني . الا ان حركة « أمل » لم تستجب الى الان للتداعيات المتوالية لوقف هجومها على الخيمات ، ولا تزال ممعنة في مخططاتها ، ضاربة عرض الحائط بكل المناشآت لوضع حد لهذه المذبحة

وانطلاقا من حرصنا الاكيد على وقف نزيف الدم ، وعدم توسيع دائرة الاقتتال ، وبالتالي شقة الخلاف بين حلفاء الحندق الوطني الواحد ، فاننا نطالب الجميع بتحمل مسؤولياتهم ازاء ما يجري ، وخاصة رفاقنا في الجبهة الوطنية الديمقراطية الذين يستطيعون بحكم موقعهم ان يلعبوا دورا جادا وفعالا في رآب الصدع وطني هذه الصفحة السوداء في العلاقة الوطنية اللبنانية الفلسطينية .

وبهذا الصدد فان سوريا ، بواقع دورها المتميز في التصدي للمشروع الامبريالي - الصهيوني المعادي ، وبحكم المسؤوليات الجسام التي تحملها على الساحتين اللبنانية والفلسطينية هي الاكثر قدرة على الفعل الحام في ايقاف ما يجري في بيروت ومن موقع حرصنا على تمييز التحالف بين اطراف مثلث الصمود السوري - الوطني اللبناني - الفلسطيني ، فاننا ندعو سوريا لممارسة هذا الفعل بما يخدم القضية القومية المشتركة .

ومن جانبنا فاننا نطالب بالوقف الفوري للهجوم على الخيمات كخطوة اولى ، ضرورية وملحة ، لتوفير الاجواء المناسبة لاستئناف الحوار بين اطراف الصف الوطني الواحد ، عبر عقد لقاء قيادي فلسطيني - سوري - لبناني ، يبحث في اسباب ما جرى بنية تجاوزه ، وتمهيدا لاراء العلاقة الفلسطينية - اللبنانية على اسس سليمة تضمن رسوخها واستمرارها ..

ان فهمنا لامن غيمائنا الذاتي لا يتعارض مع كونه جزءا من امن لبنان الوطني ، وان جبهة الانقاذ بوصفها المعبر الحقيقي عن الارادة الوطنية للشعب الفلسطيني في لبنان وخارجه هي الجهة المؤهلة لحفظ امن الخيمات الذاتي ، وادارة كافة شؤونها في العمل السياسي والتنظيمي ، بما يخدم وحدة نضال شعبنا الفلسطيني واللبناني ومصيرهما الواحد في وجه العدو المشترك .

اننا اذ نحبي جماهير ومقاتلي شعبنا الصامد في غيمات لبنان ، نعاهدهم على الوقوف بجزم في وجه كافة المؤامرات ، التي تستهدف طمس هويتنا وتصفية قضيتنا الوطنية ، ونؤكد لجماهير شعبنا داخل الوطن المحتل وخارجه اننا نتحمل مسؤولياتنا كاملة في الدفاع عن شعبنا وقضيتنا واضعين السلامة الوطنية فوق السلامة الذاتية .

ولن نلغي السلاح حتى تحقيق كامل اهداف شعبنا في التحرير والعودة .

وانها لثورة حتى النصر

حركة التحرير الوطني الفلسطيني

(فتح)

القيادة العامة للقوات العاصفة

١٩٨٥/٥/٢٤

المصدر: حركة التحرير الفلسطيني الوطني (فتح)، بيان سياسي، المصدر السابق.

خليل الوزير في حديث حول حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان 18 فيفري 1987

KUWAIT NEWS AGENCY (KUNA)
Information and Research
Department

رقم التصنيف: ١/٤-٥

Country: لبنان
Subject: نائب الرئيس / وزير الداخلية / وزير العدل / وزير الخارجية
Source: المجلة
Date: ١٩٨٧/٤/١٨ Page: ١٦٧ S. No. ١٦٧

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
إدارة المعلومات والأبحاث

أبو جهاد! المجلة:
التجويج مقدمة للتهجير
● إذا استمر الحصار
ستجاوز كل الاعراف والحدود من أجل انتقاد شعبنا

السيد خليل الوزير (أبو جهاد) نائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية يتابع، بوصفه المسؤول العسكري، انشاء حصار المخيمات والدفاع عنها. «المجلة» اتصلت به هاتفيا في تونس وأجرت معه حوارا حول آخر تطورات الأوضاع في المخيمات والخيارات المطروحة أمام منظمة التحرير لك هذا الحصار. ثم الأهداف البعيدة التي ترمي إليها عمليات تجويع المخيمات التي تظهر على السطح من حين إلى آخر. وفي ما يلي نص هذا الحوار.

● لماذا كل هذا التصعيد في حرب المخيمات وعمليات حصارها وتجويعها؟
- هذه الهجمة على المخيمات هي جزء من خطة تستهدف الضغط على أهلنا وإبزائهم من أجل تجريدهم حتى من حق الدفاع عن أنفسهم، وبسلبهم حرية الحركة والعمل، وأعادتهم إلى ما كان الوضع عليه قبل اتفاقية القاهرة حيث كان سكان المخيمات يعيشون تحت الظفر والأغلال.

● ويرد البعض أن حرب المخيمات تستهدف جماعة عرفات وليس الشعب الفلسطيني، وأن قيادة المنظمة هي التي تبدأ هذه الحرب، فما هو رأيك على هؤلاء؟
- أن الذين يردون من المخيمات هم جميع أبناء الشعب الفلسطيني، من كافة الفصائل، وليس من فلتح، وبهذا وهذا أبلغ رد على هؤلاء، أن الهجمة الحالية شديدة سلب الفلسطيني حقه في الدفاع عن نفسه في غاية من البتاريق. وقد بات واضحا وبمكث التجارب، أن تجريده الفلسطيني من سلاحه يعني تعرضه لتدابير جديدة، وبعد خروج المقاومة من لبنان طلت المخيمات الفلسطينية مستباحة لشاربين وغيره، ثم جاءت بعد ذلك القوات اللبنانية، ثم الجيش الرسمي اللبناني عبر حملات قمع وسياسة قديمة جديدة بروجبة الانتقام للماضي. ثم بعد ذلك رأيتنا المؤامرة تتفجر في حرب رمضان عام ١٩٨٥ التي عرفت بحرب المخيمات الأولى، ثم حرب المخيمات الثانية في أوائل عام ١٩٨٦، ثم الحرب الحالية.

● ولكن لماذا التجوء إلى عمليات الحصار واستمرارها طوال هذا الوقت؟
- الهدف الأساسي هو تحقيق ما يسمى بعملية تنظيف بيروت، وطرد الفلسطينيين حتى يعيشوا أما في بعض مناطق البقاع، أو أبقوا بهم عبر سيطرة إلى الأبد. وعندما سمعت المخيمات في مواجهة عمليات التهجير هذه، وواجهت صمودا من وجودهم، فكلت كل الحملات العسكرية والدورية التي استخدمت، مع أجهزة الدمار والموت، ثم التجرد أكثر حرب التجويع، ومخيم الرشيدية يمانى من الحصار منذ أكثر من ١٩٠ يوما، ويرجع البراجنة بدأ حصاره منذ ٧٥ يوما، والتي نفسه ينطبق على شاتيلا. ماذا عند أهالي المخيمات من طعام حتى يعيشوا أطوال هذا الوقت غير الحشائش والوردان؟ هل من المفقول أن يحدث ذلك في القرن العشرين؟ القاذف والمواريخ التي أسقطت على هذه المخيمات لم

يسبق لها مثيل في تاريخ العرب، ولكنهم صعدوا وقاموا، والآن يدعون ثمن جسدكم، وإن يستلموا في جميع الأحوال.

● هناك من يشكك في صحة ما روي عن قصص الجوع، ويعتقد أن هناك مبالغيات في هذا الصدد؟
- أي مبالغيات فيما أنباء التجويع كانت تأتي من مصادر عربية وأجنبية، ومن أطباء أجانب من داخل المخيم، هل قبل سيدة شربت عن عشب لأطفالها مبالغيا في وصف البراجنة وشاتيلا رأي العالم عبر شاشات التلفزيون قصة الجوع الحقيقي الذي يعيشه أهلنا، وشاهدوا كيف أن القبط والكلاب أصبحت هي البديل الوحيد في مواجهة الجوع، ثم ماذا تتوقع أن تجد في مخيمات بعد ١٦٠ يوما من الحصار؟ فإذا كانت كل الوسائل الدولية والعربية فشلت حتى الآن في ادخال علي حليب واحدة للأطفال، فكيف ستكون الحال في الداخل؟

● يتروى أن احتلالكم لمخوشة هو سبب هذا التجويع والحصار، فمماذا الإحتلال أصلا؟
- قواتنا احتلت مخوشة ليس حيا في الإحتلال وإنما لرفع الحصار عن مخيم الرشيدية أولا، وأولئك عمليات القمع التي كانت تمارس ضد سكان مخيم عين الحلوة، وبمنا لمخيمات التجويع، فمما نحن نطالب من السلطة العربية الانسحاب من مخوشة، فلنا نحن على استعداد لذلك، ولكن تريد ضمانات، فلما أن هناك ضمانات سرورية وأمنية وأيرانية ولبنانية وطنية يرفع الحصار عن المخيمات لرفع الانسحاب من مخوشة، انسحبنا منذ ١٧ يوما وما زال الحصار مستمرا.

● حركة أمل، قالت انكم لم تلتزموا بالاتفاق وتسلموا مخوشة إلى قواتنا؟
- أولا، لم يكن هناك أي اتفاق لتسليم مخوشة إلى قوات أمل، وإنما إلى قوات «الحركة الوطنية»، وبجيش التحرير الشعبي لأن الاتفاق كان أن تسلم مخوشة إلى قوات لم تشارك في القتال ضد المخيمات وصيدا، وهكذا كان منذ ١٧ يوما من التمسك بالحصار المستمر، وما يطمح إليه بري ما هو إلا للتصوير في محاولة إبتزاز أكبر، وهو يحلم بأن عمليات التجويع هذه يمكن أن تجعل هذه المخيمات ترفع الرايات البيضاء، فتحقق «أمل» ومن وراءها ما لم تحمله بالقتال والتمسك.

● ماذا ستفعلون إذا استمر الحصار؟
- سنواصل إجراء الاتصالات بكل الوسائل مع جميع المسؤولين في هذا العالم، عربيا وإسلاميا ويهوديا، فنقل صرخة الجوع، ونقول للجميع: انكم تتحملون جميعا مسؤولية عائلتي تجاه ضرورة إيقاف القتل لجرعا لأهلنا في المخيمات. ان هذه حركة أمل ومن معها يتحملون مسؤولية ما حدث. ان هذه الجريمة ستدفعنا كالفلسطينيين إلى تجاوز كل الاعراف والحدود من أجل عملية انتقاد أهلنا، وأيقاف هذه الجريمة. وهذا حقنا الطبيعي حتى يستجيب العالم لصراخ أطفالنا.

لندن - «المجلة»

المصدر: أبو جهاد في حديث حول حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان - 18 شباط/ فبراير 1987، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إدارة المعلومات والأبحاث، الكويت. أرشيف ذاكرة فلسطين. تمت الزيارة يوم: 12 - 11 - 2024، الساعة: 13:18، متاح على الرابط: <https://palestine-memory.org>

نص المرسوم رقم 25 الصادر بتاريخ 15 جوان 1987 الخاص بالإلغاء المزدوج لاتفاقية القاهرة وإجازة إبرام اتفاق 17 ماي.

**نشر الإلغاء المزدوج لاتفاق القاهرة
 وإجازة إبرام اتفاق ١٧ ايار**

صدر في العدد ٢٥ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٨/٦/١٩٨٧، القانون الرقم ٨٧/٢٥ الخاص بإلغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ واعتبار اتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن، وهذا نصه:

"أقر مجلس النواب،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصه:

مادة وحيدة: ١. يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب في تاريخ ١٤/٦/١٩٨٣ والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧ ايار ١٩٨٣.

٢. يعتبر الاتفاق الموقع في تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العماد اميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً.

كما تعتبر جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة.

٣. يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

بعبدا في ١٥ حزيران ١٩٨٧
الإمضاء: أمين الجميل

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء بالوكالة
الإمضاء: سليم الحص
وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة
الإمضاء: سليم الحص

المصدر: شارل حلو، حياة في ذكريات، المصدر السابق، ص: 357.

نص وثيقة الحقوق المدنية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في لبنان التي قدمها الوفد القيادي الفلسطيني إلى لجنة الوزيرين في أوت 1991

مقدمة :

العلاقة الفلسطينية - اللبنانية : منذ النكبة عام ٤٨ ، والمساعي والحوارات هدفت للتوصل الى إستقرار هذه العلاقة ، وارسائها على أسس واضحة من الحقوق والواجبات ، التي تكفل لأبناء الشعب الفلسطيني في لبنان حقوقهم الوطنية والاجتماعية والمدنية ، في ظل السيادة اللبنانية والقانون . ورغم القرارات العديدة التي أصدرتها الدورات المتعاقبة لجامعة الدول العربية ، التي أكدت على منع توطين الفلسطينيين ، وضرورة توفير الحقوق السياسية والاجتماعية والمدنية ، في مختلف دول اللجوء ، فإن ذلك لم ينعكس في لبنان بتكريس هذه الحقوق على أسس صريحة وواضحة .

وفي أعقاب الموقف الايجابي للحكومة اللبنانية بالغاء القرار الصادر في عهد الرئيس السابق أمين الجميل ، الذي يمنع شعبنا من مزاوله مهنة عديدة ، جاء تشكيل اللجنة الوزارية لدراسة حقوق الفلسطينيين ، ادراكا لضرورة التوصل الى الصيغة القانونية الواضحة ، ومنعاً للتعامل بالاستئساب الاداري او الأمني الذي ادى في السابق لاجراءات تضيق على الشعب الفلسطيني ، مما اساء لعلاقات الأخوة بين الشعبين .

المدخل والاساس القانوني :

من هنا ، والتزاما بالتصريحات الرسمية للمسؤولين الرسميين اللبنانيين ، التي ركزت على أن الفلسطينيين المقيمين في لبنان سيعاملون بمثل ما يعامل به اللبنانيون من حقوق وواجبات باستثناء الجنسية منعا للتوطين ، فإن المدخل لبحث الحقوق هو أن تحدد السلطات اللبنانية المعنى القانوني لمبدأ معاملة الفلسطينيين كالعراقيين ، عبر تشريع نص قانوني يكون قاعدة للحسم في أية قضايا ومجالات لا يتوفر نص واضح بشأنها .

وانطلاقاً من التجربة المطبقة في سوريا (النصف مرفق) ، والتي نقترح اعتمادها نموذجاً يمكن الاحتذاء به ، وذلك باقرار مجلس النواب اللبناني ، واصدار السلطات المختصة

لقانون يعتبر الفلسطينيين المقيمين في اراضي الجمهورية اللبنانية كاللبنانيين اصلا في جميع ما نصت عليه القوانين والانظمة النافذة ، المتعلقة بحقوق العمل والتجارة والاقامة وحرية التنقل والتعليم والنشاط النقابي والحريات الديمقراطية والعمل الاجتماعي والثقافي... الخ .

أولا : الإقامة :

إنطلاقا من تمسك شعبنا الفلسطيني بهويته الوطنية ، وحقه في العودة وإقامة دولته المستقلة ، ورفضه لمشاريع التوطين والالحاق ، فاننا نعتبر إقامتنا مؤقتة في لبنان حتى عودتنا الى فلسطين . أن معاملة الفلسطيني كأجنبي من نوع خاص بموجب القرار ٣١٩ بتاريخ ٢ آب ١٩٦٢ ، ومنحه الاوراق الثبوتية التي تمكنه من الإقامة بموجب بطاقة هوية صادرة عن المديرية العامة لإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، إستثنته من تطبيق الاحكام العامة لإقامة الاجانب .

إلا ان التطبيق الاداري العملي صنف إقامة الفلسطينيين ثلاث فئات :

أ- الفئة الاولى : وهي لا خلاف على شرعية إقامتها ، فقد جرى احصاؤها بعد النكبة ، في مطلع الخمسينات من قبل اللجنة الدولية للصليب الاحمر ، ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الاونروا) ، ومسجلة في قيود الامن العام ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين . وهذه الفئة تمنح " وثائق سفر " تمكنها من التنقل والسفر والعودة الى لبنان .

ب- الفئة الثانية : تضم الفلسطينيين الذين لم تشملهم الاحصاءات في الفئة الاولى ، بالرغم من وجودهم في لبنان . وقد جرت تسوية اوضاعهم بقرار من وزير الداخلية رقم ١٣٦ للعام ١٩٦٩ ، إضافة الى حق جمع الشمل الذي مارسته مديرية شؤون اللاجئين وفقا لصلاحياتها .

هذه الفئة تحصل على " وثائق مرور " صالحة للعودة للبنان ، ولهم سجلات محفوظة لدى الأمن العام ومديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين ، ولكن الاونروا لا تعترف بحقوقهم في الاستفادة من خدماتها .

لذلك فان تسوية اوضاعهم بمساواتهم بالفئة الاولى يؤدي الى إيجاد الحلول لتسهيل سفرهم وانتقالهم والاستفادة من خدمات وكالة الغوث .

ج- الفئة الثالثة : تضم عددا قليلا من الفلسطينيين الذين اضطروا للإقامة في لبنان بعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ ، او تم إبعادهم من الاراضي المحتلة ، او تحريرهم من سجون العدو الصهيوني ، وقد اندمجوا في التركيبة الاجتماعية في لبنان ، ويمتنع العدو الصهيوني

عودتهم .

هذه الفئة لا تملك اية اوراق ثبوتية ، ولا حرية تحرك أو سفر وانتقال لهم ، كما أن الاونروا لا تعتمدهم في سجلاتها في لبنان .

إن مراعاة الجوانب الانسانية والاجتماعية ، خصوصا ان الفلسطيني جاء مرغما او مناضلا ، تقتضي معاملته بما يضمن كرامته وحرية ، خاصة وان القانون الفلسطيني قبل النكبة ١٩٤٨ ، لم يكن يميز بين الرعايا التابعين سابقا للنفوذ العثماني ، بل نص على المعاملة ذاتها لمواطني فلسطين . وعليه بات من الضروري معالجة المشكلات المتعلقة بإقامة الفلسطينيين ، وتنظيمها وفقا للقوانين اللبنانية ، بما يؤدي لضمان حرية التحرك والانتقال والسفر والعودة ، والحصول على الاوراق الثبوتية ووثائق السفر بنظام قانوني واحد واضح لجميع هذه الفئات .

ثانيا : حق التنقل :

أ - لما كان الفلسطينيون خارج المخيمات يستطيعون تغيير محل سكنهم واقامتهم بحرية كاملة ، فان المقيمين بالمخيمات يجب أن يعفوا من تقديم طلب ترخيص بالنقل ، الذي فرضه المرسوم رقم ٩٢٧ سنة ١٩٥٩ ليتمكنوا من حرية الحركة والانتقال داخل لبنان ، دون قيود .

ب - ومع التأكيد على حق السلطة اللبنانية تنفيذ الاجراءات التي تقررها للمسافرين من لبنان واليه ، فإن تسهيل اجراءات الحصول على وثائق السفر او تجديدها من الهيئات المختصة او عن طريق البعثات الدبلوماسية اللبنانية في الخارج ، تحقق للفلسطينيين تسهيل الإقامة في مكان العمل ، او الانتقال والسفر. وذلك باعتماد سجلات مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين فقط كمرجع نهائي وعدم إعتداد شرط الحصول على بطاقة الاونروا لانها دلالة للخدمات وليس سجلا إحصائيا للشعب الفلسطيني في لبنان .

ثالثا : حق العمل :

بما ان إقامة الشعب الفلسطيني في لبنان هي إقامة إستثنائية ومؤقتة ، ريثما يعود الى وطنه، وبهدف تطبيق التزام السلطة اللبنانية بمساواة الفلسطيني في الحقوق المدنية بأخوتهم اللبنانيين ، فان تطبيق قوانين العمل السارية على اللبنانيين يجب أن تنطبق ايضا على الفلسطينيين ، خصوصا وان القانون الفلسطيني قبل النكبة ١٩٤٨ لم يكن يميز في المعاملة بين العامل الفلسطيني والعامل اللبناني إطلاقا ، بل اعتبر ان الاجانب هم رعايا الدول الاوروبية والاميركية واليابان فقط . وعليه نطالب بتقديم التسهيلات للفلسطينيين في

مجال العمل وفتح فرص العمل أمامهم ومساواتهم بالعمال اللبنانيين في الاجر والاجازة والضمان الاجتماعي والصحي ، وتعويضات نهاية الخدمة وحق التقاعد وغيره ... واستتبعا الغاء اشتراط الحصول على إجازة العمل المفروضة على الفلسطيني ، والغاء اشتراط مبدأ المعاملة بالمثل واعطاء الفلسطيني حق العمل في كل المجالات ، بما فيها المهن الحرة كالطب والهندسة والمحاماة ، والصحافة وغيرها .

رابعاً : التعليم والتدريب المهني :

انطلاقاً من تفاقم الظروف الاقتصادية والاجتماعية ، وضيق فرص التعليم والتأهيل خصوصاً الجامعي والمهني والثانوي امام الشباب الفلسطيني ، فان الحاجة تبرز لفتح ابواب المؤسسات اللبنانية الرسمية والخاصة أمام الطلبة الفلسطينيين أسوة باللبنانيين .

خامساً : المؤسسات :

منذ ١٩٦٩ ونظراً لتطور أوضاع شعبنا وازدياد إحتياجاته ، نشأت مؤسسات عديدة غطت النقص الذي لم توفره وكالة الغوث ، بسبب سياسة التقليل التدريجي للخدمات، التي شملت جميع نواحي الحياة . وقد تشكلت جمعيات إجتماعية وأندية ثقافية ورياضية، ومدارس ورياض أطفال ومراكز طبية وعيادات ومستشفيات إضافة الى بعض المشاريع الخيرية والاقتصادية كالمشاغل والتعاونيات .

إن الحاجة لتكريس واستمرار هذه المؤسسات ، وتطويرها وتوسيع دائرة نشاطها تستدعي :

- إستصدار قانون عام يجيز إقامة المؤسسات والجمعيات الفلسطينية الثقافية ، والتعليمية والرياضية والاقتصادية والتعاونية والطبية والخيرية ، وغيرها أسوة بالمؤسسات اللبنانية النظرية .

- إستصدار قانون يجيز للفلسطيني في كل مخيم إقامة بلدية ، على غرار المدن والقرى اللبنانية ، لتنظيم الشؤون الحياتية والمعيشية داخل المخيم .

سادساً : حق العمل النقابي :

شمل العمل النقابي قطاعات متنوعة من شعبنا الفلسطيني ، ومنها الطلبة والعمال والمرأة والمهنيين وغيرها ، وكان وسيلة الدفاع عن مصالح القطاعات التي يمثلها ، واطاراً لممارسة الحياة الديمقراطية المنظمة . وعليه فان تكريس هذا الحق يستدعي :

- إصدار قانون يجيز للفلسطينيين في لبنان حق الانتماء الى النقابات المهنية اللبنانية ، وتعديل أنظمتها وفقاً لذلك .

سابعا : إعمار المخيمات :

خلال السنوات الماضية ، تعرضت عدة مخيمات للدمار الشامل او الجزئي ، مما اضطر سكانها للانتقال والسكن في أماكن أخرى . ولمعالجة هذا نقترح :

- إعادة إعمار المخيمات المدمرة كليا : النبطية ، تل الزعتر ، جسر الباشا .
- استكمال إعمار وترميم مخيمات الرشيدية ، برج البراجنة ، شاتيلا ، ضبية .
- توسيع رقعة المخيمات ، إنطلاقا من واقع التطور الديمغرافي والنمو السكاني الطبيعي .

ولتأمين ذلك نقترح :

- ١) تسهيل مهمة إعادة إعمار وترميم المخيمات من الصندوق القومي الفلسطيني وجمع التبرعات من الدول والمؤسسات الرسمية والخاصة والجمعيات والافراد داخل لبنان وخارجه ، مع الاعفاءات القانونية اللازمة .
- ٢) مساهمة الحكومة اللبنانية في الاعمار .
- ٣) الزام وكالة الغوث بالقيام بواجبها في عملية الاعمار والترميم .

ثامنا : المهجرون :

مشكلة المهجرين في لبنان معقدة تحتاج لتضافر جهود كبيرة لايجاد الحلول العادلة لها، ومن ضمنهم المهجرون الفلسطينيون . لذلك نرى ان يعامل المهجر الفلسطيني معاملة المهجر اللبناني ، إنتظارا حتى :

- أ - تمكين المهجرين الفلسطينيين من العودة الى أماكن سكنهم الاصلية .
 - ب- تأمين عودتهم الى مخيماتهم المدمرة كليا او جزئيا ، بعد إعادة اعمارها وترميمها .
- تاسعا : الحريات الديمقراطية :

إستنادا الى القانون اللبناني في تأمين الحريات العامة والحقوق للافراد والجماعات ، فإن الفلسطينيين ، وحرصا على قضيتهم الوطنية ودفاعا عن كفاحهم العادل في سبيل استرداد حقوقهم المشروعة ، وفي إطار احترامهم للقانون اللبناني يطالبون بممارسة الحريات الديمقراطية أسوة بأخوتهم اللبنانيين :

أ- الحق في حرية التعبير : بالتشريع القانوني لحرية الفلسطينيين بممارسة النشاط الفكري والثقافي والاعلامي ، لما فيه خدمة لقضيتهم الوطنية وشؤونهم الحياتية ، وحقهم في إنشاء المؤسسات واستخدام الوسائل والمكتشفات العلمية ، من صحف ومجلات ووسائل سمعية وبصرية وغيرها .

ب - الحق في الممارسة السياسية : إصدار قانون يشرع حق الفلسطينيين في العمل

السياسي والنضالي ، أسوة باخوانهم اللبنانيين ، في الانتماء السياسي للأحزاب والتنظيمات ، الفلسطينية والقومية ، والحق في تأسيسها وإقامة المؤسسات والنشاطات الخاصة بها .

ج - العفو العام : أن يشمل العفو العام الصادر عن السلطة اللبنانية الفلسطينية تماماً كما هو الحال بالنسبة للبنانيين .

د - الحق في التمتع بحماية القانون العام :

١ - مع تأييدنا لحق السلطة اللبنانية باتخاذ الاجراءات لملاحقة المتهمين بقضايا جنائية او جنح ضمن الاصول القضائية والقانونية ، فإن من حق الفلسطيني أن يتمتع بحماية القانون العام ، كما هو الحال للبناني ، ومنع لإجراءات الاعتقال والتوقيف التعسفي والاستنسابي ، وتطبيق الاجراءات المنصوص عليها قانونيا بشكل كامل .

٢ - فيما يتعلق بالفلسطينيين الذين يحصلون على جنسية أخرى من البلاد التي هجروا اليها ، المطلوب مساواتهم في المعاملة كاللبناني . وحفظ قيودهم في سجلات مديرية شؤون اللاجئين ، وإعادة تثبيت الاسماء التي شطبت .

٣ - نطالب بالعمل على اخلاء سبيل جميع المخطوفين الفلسطينيين منذ عام ١٩٧٥ .

عاشرا : حق الملكية :

تشريع حق الفلسطيني في التملك وإدارة ممتلكاته ، والمساواة في الضرائب مع اخيه اللبناني .

المصدر: سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني...، المرجع السابق، ص ص: (141 - 146).

البيليوغر افيا

أولاً: المصادر والمراجع باللغة العربية

1- المصادر:

1-1- المواثيق والاتفاقيات:

1. ميثاق الأمم المتحدة (النص الكامل)، سان فرانسيسكو، 26 حزيران/ جوان 1945.
2. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باريس، 10 ديسمبر 1948.
3. اتفاق الطائف (30 سبتمبر 1989)، وثيقة الوفاق الوطني اللبناني، الطائف.
4. اتفاقية أوسلو (إعلان المبادئ - حول ترتيبات الحكومة الذاتية الفلسطينية، واشنطن، 13 سبتمبر 1993.
5. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 وبروتوكول عام 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، [د. ب]، [د. ت].
6. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، دليل الإجراءات والمعايير الواجب تطبيقها لتحديد وضع اللاجئ بمقتضى اتفاقية 1951 وبروتوكول 1967 الخاصين بوضع اللاجئين، جنيف، سبتمبر 1979.

1-2- القرارات

1-2-1- قرارات هيئة الأمم المتحدة

1. الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار رقم: 186 (الدورة الاستثنائية - 2)، تعيين وسيط دولي، 14 ماي 1948.
2. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 194، الدورة 3، الجلسة العامة رقم 186، 11 ديسمبر 1948.
3. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 2452، الدورة 23، 11 ديسمبر 1968.
4. الأمم المتحدة، الجمعية العامة، القرار رقم: 2535، الدورة 24، 10 ديسمبر 1969.

5. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم: 608 (1988)، الجلسة 2781، 14 جانفي 1988.

1-2-2- قرارات جامعة الدول العربية

1. مجلس جامعة الدول العربية، القرار رقم: (424/د 16/ج 3 - 14/9/1952)، الأسر الفلسطينية المشتتة ومنح اللاجئين وثائق سفر موحدة.
2. مجلس جامعة الدول العربية، القرار رقم: (714/د 20/ج 8 - 27/1/1954)، صرف وثائق موحدة للاجئين الفلسطينيين.
3. جامعة الدول العربية، بروتوكول معاملة الفلسطينيين في الدول العربية "بروتوكول الدار البيضاء"، الدار البيضاء، 11 أيلول/سبتمبر 1965.
4. جامعة الدول العربية، القرار رقم: 2874، الدورة 57، توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، القاهرة، 28 ديسمبر 1971 - 8 جانفي 1972.
5. جامعة الدول العربية، القرار رقم: 3337، الدورة 64، توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين.

1-3- الأرشيف الرقمي الفلسطيني:

1. أبو جهاد في حديث حول حصار المخيمات الفلسطينية في لبنان - 18 شباط/فبراير 1987، وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إدارة المعلومات والأبحاث، الكويت.
2. بيان الشباب العربي الفلسطيني في لبنان ضد مخططات وكالة الغوث - 25 كانون الأول/ديسمبر 1959، بيروت.
3. حركة التحرير الفلسطيني الوطني (فتح)، بيان سياسي، القيادة العامة لقوات العاصفة، 1985/5/24.
4. مذكرة عرب فلسطين النازحين إلى مؤتمر وزراء الخارجية العرب - 22 آب/أغسطس 1960، شتورا- لبنان.
5. صلاح صلاح، الوجود الفلسطيني في لبنان مشاكل وهموم... الحل؟، ذاكرة فلسطين، [د. ب.]، [د. ت.]

1-4- الكتب الوثائقية:

1. وكالة مختارات الأخبار العربية والعالمية، اجتياح لبنان: يوميات. صور. وثائق، [د. ن]، بيروت، [د. ت].
2. الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1969، وثيقة (485)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1969.
3. يونس عماد، سلسلة الوثائق الأساسية للأزمة اللبنانية 1973 - ...، ج1، [د. ن]، بيروت، 1985.
4. الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام 1970، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1974.
5. الكتاب الأبيض اللبناني، وثائق دبلوماسية حول الأزمة اللبنانية الفلسطينية 1975 - 1976، بيروت، 1976.
6. المركز العربي للمعلومات، لبنان 1982: يوميات الغزو الإسرائيلي: وثائق وصور، المركز العربي للمعلومات، بيروت، 1983.
7. قسم الشؤون الإسرائيلية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، يوميات الحرب الإسرائيلية في لبنان [حزيران/ يونيو - كانون الأول/ ديسمبر 1986]: وقائع ووثائق ومقالات مختارة من مصادر عبرية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1985.

1-5- الكتب والمذكرات الشخصية (العربية والمعرّبة):

1. أنطونيوس جورج، يقظة العرب، ترجمة: علي حيدر الركابي، مطبعة الرقي، دمشق، 1946.
2. الإبراهيمي أحمد طالب، مذكرات جزائري: مشروع لم يكتمل (1979 - 1988)، ج 3، دار القصة للنشر، الجزائر، 2014.
3. بيطار نديم، قضية العرب الفلسطينية، مطابع صادر، بيروت، 1947.
4. بقرادوني كريم، لعنة وطن: من حرب لبنان إلى حرب الخليج، عبر الشرق للمنشورات، بيروت، 1991.

5. بطرس فؤاد، المذكرات، دار النهار، بيروت، 2009.
6. دروزة محمد عزة، مذكرات، مج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.
7. (—)، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها، ج1، منشورات المكتبة العصرية، صيدا، 1959.
8. درويش محمود فهمي، كارثة فلسطين، مطبعة الرابطة، بغداد، 1949.
9. الدباغ مصطفى مراد، بلادنا فلسطين، ج10، القسم الثاني، في بيت المقدس، دار الهدى، كفر قرع، فلسطين، 1991.
10. الوزير انتصار (أم جهاد)، رفقة عمر: مذكرات انتصار الوزير (أم جهاد)، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، [د. ب]، 2002.
11. زعيتر أكرم، القضية الفلسطينية، دار المعارف، القاهرة، 1955.
12. حاتم روبير، كوبرا في ظل حبيقة مرورا بصبرا وشاتيلا، المكتبة العربية للترجمة، بيروت، [د. ت].
13. حلو شارل، حياة في ذكريات، ط3، دار النهار للنشر، بيروت، فبراير 1997.
14. حاييم وايزمان، مذكرات حاييم وايزمان، دراسة وإعداد وتقديم: معدي الحسيني الحسيني دار الخلود للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
15. الحوت شفيق، بين الوطن والمنفى: من يافا بدأ المشوار، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، مارس 2007.
16. (—)، عشرون عامًا في منظمة التحرير الفلسطينية: أحاديث الذكريات (1964 – 1984)، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1986.
17. الحص سليم، زمن الأمل والخيبة تجارب الحكم ما بين 1976 – 1980، دار العلم للملايين، بيروت، 1992.
18. بن طلال حسين، مهنتي كملك: أحاديث ملكية، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1987.

19. طنوس عزت، الفلسطينيون ماض مجيد ومستقبل باهر، ج1، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1982.
20. كار وليام غاي، أحجار على رقعة الشطرنج، الحرية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2013.
21. لورنس هنري، مسألة فلسطين، المجلد الثاني 1922-1947، ترجمة: بشير السباعي، ط2، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2009.
22. منصور سامي، مذبح لبنان الكبرى: حرب الاستنزاف العربية الجديدة، المركز العربي للبحث والنشر، القاهرة، 1981.
23. مارديني زهير، فلسطين والحاج أمين الحسيني، دار اقرأ، بيروت، 1986.
24. المناصرة عز الدين، الثورة الفلسطينية في لبنان (1972 - 1982)، الدار الأهلية، عمان، [د.ت].
25. مجموعة مؤلفين، عملية الليطاني: رواية العدو الصهيوني عن حرب الجنوب (آذار/مارس 1978)، بإشراف: الياس شوفاني، منشورات مجلة فلسطين المحتلة، دار العودة، بيروت، جويلية 1978.
26. مكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الأونروا، الأمم المتحدة وشؤون اللاجئين الفلسطينيين، مكتب الإعلام الرئاسة، [د.ب]، جانفي 2007.
27. نوفل ممدوح، مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان، مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 2006.
28. (—)، قصة اتفاق أوسلو: الرواية الحقيقية الكاملة "طبخة أوسلو"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1995.
29. نصار نجيب، الصهيونية "ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة 1909"، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2012.
30. نقولا ناصف، المكتب الثاني - حاكم في الظل، مختارات للنشر، بيروت، 2005.

31. الناطور محمود، حركة فتح بين المقاومة والاحتلالات 1983 - 2004، ج 2، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
32. السفري عيسى، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، مكتبة فلسطين الجديدة، يافا، 1937.
33. عازوري نجيب، يقظة الأمة العربية، تر: أحمد بوملحم، تقديم: زاهية قدورة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1978.
34. عون فؤاد، لبنان في ظل الحكومتين أيلول 1982، تشرين 1990، ط2، [د. ن]، بيروت، 2010.
35. عباس محمود، طريق أوسلو، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1994.
36. العمري صبحي، لورنس الحقيقة والأكذوبة، رياض الرئيس للكتب والنشر، لندن، 1991.
37. العارف عارف، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج1، دار الهدى، بيروت، 1973.
38. (—)، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج2، دار الهدى، بيروت، [د. ت].
39. (—)، نكبة فلسطين والفردوس المفقود 1947 - 1952، ج 3، دار الهدى، بيروت، [د. ت].
40. فيسك روبرت، ويلات وطن: صراعات الشرق الأوسط وحروب لبنان، ط 17، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2005.
41. قاسم نعيم، حزب الله: المنهج.. التجربة.. المستقبل (لبنان ومقاومته في الواجهة)، ط 7، دار المحجة البيضاء، بيروت، 2010.
42. الرئيس شفيق، التحدي اللبناني 1975 - 1976، دار المسيرة، بيروت، 1978.
43. شارون أرييل، مذكرات، تر: أنطوان عبيد، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.

44. شيمون شيفر، كرة الثلج - أسرار التدخل الإسرائيلي في لبنان، [د. ن]، القدس، 1984.
 45. الشقيري أحمد، أربعون عاما في الحياة العربية والدولية، دار النهار، بيروت، 1969.
 46. أبو شريف بسام، وديع حداد تائر أم إرهابي، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، جانفي 2014.
 47. توما إميل، جذور القضية الفلسطينية، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.
 48. التل عبد الله، كارثة فلسطين، ط 2، دار الهدى، القاهرة، 1990.
 49. غلوب باشا، حياتي في المشرق العربي، تر: جورج حتر وفؤاد فياض، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2005.
 50. غلمية نصار، أسباب وأسرار الحرب اللبنانية 1975 - 1976، [د. ن]، بيروت، 1976.
 51. أبو خليل جوزيف، قصة الموارنة في الحرب: سيرة ذاتية، ط 3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1990.
- 2- المراجع**
- 2-1- الكتب (العربية والمعرّبة):**
1. أوزدمير حسن، فلسطين في العهد العثماني، ترجمة: وليد عبد الله القط، دار النيل للطباعة والنشر، القاهرة، 2013.
 2. أ. براند لوري، الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.
 3. أمر الله برهان، حق اللجوء السياسي (دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008.
 4. إمام إبراهيم إمام، الصهيونية السياسية من مؤتمر بال حتى وعد بلفور 1897 - 1817، كلية الآداب، جامعة عمر المختار، البيضاء - ليبيا، 2011.

5. إدارة التوجيه المعنوي والسياسي في جيش التحرير الفلسطيني، المجازر الصهيونية المرتكبة بحق الشعب العربي الفلسطيني خلال القرن العشرين، [د. ن]، دمشق، 2001.
6. ببادجي رمضان، مونيك شميليه، جاندرو جيرو دو لا براديل، حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
7. بابيه إيلان، التطهير العرقي في فلسطين، تر: أحمد خليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2007.
8. بدر عزيزة محمد علي، اللاجئين الفلسطينيون بين حقوق الانسان وحق العودة، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، [د. ت].
9. بدوان علي، صفحات من تاريخ الكفاح الفلسطيني (التكوينات السياسية والفدائية المعاصرة: النشأة والمصائر)، صفحات للدراسات والنشر، دمشق، 2008.
10. بالومبو ميخائيل، كيف طرد الفلسطينيون من ديارهم عام 1948، دار الحمراء للطباعة والنشر، بيروت، 1990.
11. بيضون أحلام، "السيادة اللبنانية في مواجهة الاعتداءات والتدخلات الأجنبية على اختلافها"، إشكالية السيادة والدولة: نموذج لبنان، ج2، مطابع يوسف بيضون، بيروت، 2008.
12. بطاطو حنا، فلاحو سوريا: أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، تر: عبد الله فاضل، رائد النقشبندي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2014.
13. بلقزيز عبد الإله، المقاومة وتحرير جنوب لبنان: حزب الله من الحوزة العلمية إلى الجبهة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000.
14. بركات نظام محمود، الاستيطان الإسرائيلي في فلسطين بين النظرية والتطبيق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 1988.
15. البراري حسن، الصهيونية، إسرائيل، والعرب مئة عام من الصراع، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2021.

16. البديري هند أمين، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1998.
17. جميل حسين، بطلان الأسس التي أقيم عليها وجود إسرائيل على الأرض العربية وسلامة الموقف العربي من القضية الفلسطينية، وزارة الثقافة والإرشاد، مديرية الارشاد العامة، بغداد، 1968.
18. جبارة تيسير، تاريخ فلسطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
19. جودة جودات سعيد، "التحركات الشعبية في مخيمات قطاع غزة"، الذكرى الستين لنكبة فلسطين، دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، 2008.
20. جرار حسني أدهم، شعب فلسطين أمام التآمر البريطاني والكيد الصهيوني 1920 - 1939، دار الفرقان، عمان، [د.ت].
21. (————)، نكبة فلسطين عام 1947 - 1948 "مؤامرات وتضحيات"، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمّان، 2008.
22. جيلمور ديفيد، المطرودون، محنة فلسطين 1917 - 1980، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1980.
23. الجنداوي دعاء أحمد، الطنطورة شاهد على النكبة، قسم الأبحاث والدراسات، أكاديمية دراسات اللاجئين، لندن، 2016 - 2017.
24. الجندي إبراهيم، اللاجئين الفلسطينيون بين العودة والتوطين، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
25. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، إدارة فلسطين - الشعبة السياسية، اعتداءات إسرائيل قبل هجوم 29 أكتوبر 1956 على مصر، ط 2، القاهرة، 1965.
26. الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، معهد العلوم الاجتماعية، مكتب التحقيق المركزي، من الانتداب إلى النكبة 1919-1948، الدار الوطنية الجديدة، دمشق، 2017.

27. جمعية رواد Frontiers، الوقوع في المتاهات.. الثغرات القانونية والعملية في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين: دراسة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان، مطبعة المتن، بيروت، ديسمبر 2005.
28. ديب كمال، أمراء الحرب وتجار الهيكل: رجال السلطة والمال في لبنان، دار النهار، بيروت، 2007.
29. الدنان ربيع، فاطمة عيتاني، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2016.
30. الدرعي محمد كمال، "من سكان مخيمات إلى لاجئين حشريين؟ تحضير مخيمات اللاجئين في لبنان وإقصاؤها"، تجليات الهوية: الواقع المعاش للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، جانفي 2010.
31. هيكل يوسف، فلسطين قبل وبعد، دار العلم للملايين، بيروت، 1971.
32. هلال جميل، الضفة الغربية: التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948 - 1974)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1974.
33. هويدي علي، "التوزيع الجغرافي والديمقراطي للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
34. عبد الهادي مهدي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية 1934 - 1974، ط 4، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، 1992.
35. واكيم جمال، جريمة ولا عقاب: الحرب الأهلية اللبنانية وترميم النظام الطائفي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2018.
36. زيادة أديب، دليل أصول اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية، مركز العودة الفلسطيني، القدس، جانفي 2010.
37. زينون صفاء حسين، صبرا وشاتيلا المذبحة 16 - 17 - 18 أيلول (سبتمبر)، دار الفتى العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1986.

38. زين العابدين محمد سرور، مأساة المخيمات اللبنانية في فلسطين، ط 2، دار الجابية، لندن، 2012.
39. حنفي ساري، إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي: حوكمات تبحث عن الشرعية، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية في بيروت، بيروت، أكتوبر 2010.
40. حسين غازي، الاستيطان اليهودي في فلسطين من الاستعمار إلى الامبريالية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2003.
41. (————)، الفكر السياسي الفلسطيني 1963 - 1988، دار رانية للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 1993.
42. حساوي نجوى مصطفى، حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2007.
43. حلاق حسان، موقف لبنان من القضية الفلسطينية 1918 - 1952 (عهد الانتداب الفرنسي وعهد الاستقلال)، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.
44. الحمد جواد، عبد الفتاح الرشدان، حسن عبد القادر، إبراهيم أبو جابر، مستقبل اللاجئين الفلسطينيين وفلسطيني الشتات، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2002.
45. الحسني سامر، إسرائيل في ضوء أحكام القانون الدولي، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2010.
46. الحنفي محمود، "الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، ط 1، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008.
47. (————)، "الواقع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان"، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، ط 3، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2015.

48. أبو حجلة إبراهيم، سالم خلة، اتفاقية أوسلو: المسيرة المتعثرة في منعطفها الجديد، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 1996.
49. طربين أحمد، فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، مج 2، [د. ن]، [د.ب]، [د.ت].
50. طراد سمير، الوقوع في المتاهات، الثغرات القانونية والعلمية في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين (دراسة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان)، مطبعة المثني، بيروت، 2005.
51. طرابلسي فوز، تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف، رياض الرئيس للكتب والنشر، بيروت، 2008.
52. الطاهري حمدي، سياسة الحكم في لبنان: تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الأهلية 1920 - 1976، منشورات أسمار، باريس، 2006.
53. ياغي إسماعيل أحمد، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، 1983.
54. ياسين عبد القادر، "منظمة التحرير والأردن"، منظمة التحرير الفلسطينية: التاريخ - العلاقات - المستقبل، باحث للدراسات، بيروت، 2009.
55. ياسين صبحي، الثورة العربية الكبرى في فلسطين 1936 - 1939، دار الهنا، دمشق، 1961.
56. أبو يصير صالح مسعود، جهاد شعب فلسطين خلال نصف قرن، ط 04، دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت، 1971.
57. كوهين هليل، جيش الظل، المتعاونون الفلسطينيون مع الصهيونية 1917 - 1948، تر: هالة العوري، بيسان للنشر والتوزيع، بيروت، 2015.
58. كابليوك أميون، تحقيق حول مذبحة صبرا وشاتيلا، تر: منى عبد الله، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، نوفمبر 1982.

59. كوخ كاثرينا، نورا ياسمين رجب، دراسة للشتات الفلسطيني في ألمانيا، تر: أمل عيتاني، سلسلة ترجمات الزيتونة (87)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2021.
60. كلم محمود عبد الله، مخيم شاتيل... لحن الجراح والكفاح، المنظمة الفلسطينية لحق العودة "ثابت"، بيروت، 2008.
61. كناعنة شريف، الشتات الفلسطيني: هجرة أم تهجير؟، مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، رام الله، 2000.
62. كنعان رحاب، مجازر الفلسطينيين في لبنان (كيف نامت شمس المنفى على صرخة الفجر الغافي)، مطبعة الأرقم، غزة، 2015.
63. الكليب فتحي، الأونروا: وكالة للإغاثة والتشغيل.. أم وكالة تنمية إقليمية للمواءمة والتوطين، المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، [د. ب]، 2016.
64. الكيالي عبد الوهاب، تاريخ فلسطين الحديث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط 10، بيروت، 1990.
65. الكيلاني هيثم، الاستراتيجيات العسكرية للحروب العربية - الإسرائيلية 1948 - 1988، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1991.
66. الكعبي بسام، أربعون عاما على المجزرة: مخيم تل الزعتر يقاوم التغيب، [د. ن]، حيفا، أوت 2016.
67. لوران آني، أنطوان بصبوص، الحروب السرية في لبنان، دار غاليمار للنشر، باريس، 1988.
68. عبد الله هالة، الصهيونية ملف أسود، منشأة المعارف، الإسكندرية، [د. ت].
69. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، اللجوء الفلسطيني في لبنان (1): كلفة الأخوة في زمن الصراعات، دار سائر المشرق للنشر والتوزيع، بيروت، 2016.
70. موريس بيني، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ج 1، تر: عماد عواد، عالم المعرفة، الكويت، نوفمبر 2013.

71. (————)، مولد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، ج2، تر: عماد عواد، عالم المعرفة، الكويت، ديسمبر 2013.
72. ملحم إياد أحمد، إسرائيل الأمريكية واستراتيجية الاستيطان الصهيوني، دار العلوم العربية، بيروت، 2017.
73. (————)، صفحات فلسطينية لمن يريد أن يعرف، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 2014.
74. مصالحة نور الدين، طرد الفلسطينيين، مفهوم الترانسفير في الفكر والتخطيط الصهيونيين 1882 - 1948، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1992.
75. مصالحة عمر، السلام الموعود، الفلسطينيون من النزاع إلى التسوية، تر: وديع اسطفان وماري طوق، دار الساقى، بيروت، 1994.
76. محمد جبريل، واصف نزال وزهير الصباغ، فلسطينيو 48: نضال تحرري مستمر 1948 - 1988، ط3، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 1991.
77. مصطفى أمين، الاتصالات السرية العربية- الصهيونية 1918 - 1993، دار الوسيلة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1994.
78. المبحوح وائل، تداعيات العدوان الإسرائيلي على لبنان سنة 1982 على السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وصولاً إلى اتفاق أوسلو 1993 - دراسة تحليلية-، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2018.
79. المسيري عبد الوهاب، الصهيونية والعنف... من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، ط2، دار الشروق، القاهرة، 2002.
80. (————)، الإيديولوجية الصهيونية، القسم الثاني، عالم المعرفة، الكويت، 1983.
81. المدلل وليد حسن وعدنان عبد الرحمان أبو عامر، دراسات في القضية الفلسطينية، جامعة الأمة للتعليم المفتوح، غزة، 2013.
82. المحجوبي علي، جذور الاستعمار الصهيوني بفلسطين، دار سراس للنشر، تونس، 1990.

83. مرة رأفت، دليل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان: الواقع الإنساني والقانوني، تعريف بالمخيمات والمؤسسات الأهلية، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2006.
84. مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، الدليل الإرشادي حول الاتفاقية الدولية الخاصة بوضع اللاجئين، غزة، 2015.
85. المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، قوانين العمل اللبنانية وأوضاع اللاجئين الفلسطينيين... اسهامات الفلسطينيين في الاقتصاد اللبناني، تر: أليين بزعوني، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، بيروت، نوفمبر 2008.
86. (————)، الأوضاع القانونية والاجتماعية والاقتصادية للاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية في لبنان، بيروت، 2004.
87. ناثور مردخاي، الصهيونية في مائة عام 1897 – 1996 تواريخ، وثائق، مفاهيم، صور، تر: عمرو زكريا خليل، [د. ن]، [د. ب]، [د. ت].
88. ناصر نعيم، اللاجئين الفلسطينيون بين حق العودة ومشاريع التوطين، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، 2018.
89. نداف عماد، نايف حواتمة يتحدث، دار الكاتب للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، دمشق، 1997.
90. نويهض بيان الحوت، فلسطين: "القضية، الشعب، الحضارة"، دار الاستقلال للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
91. (————)، صبرا وشاتيلا أيلول 1982، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
92. نور وليد، حرب لبنان: حقيقة ما جرى بين حزب الله وإسرائيل رؤية شرعية وسياسية، مركز النور للدراسات الإنسانية، بيروت، 2006.
93. نعموم ديانا، فلسطينيو مصر: تقييم أثر سياسات ولوائح السلطات المصرية على اللاجئين الفلسطينيين، مركز العودة الفلسطيني، لندن، 2016.

94. نصار سهام، موقف الصحافة المصرية من الصهيونية 1897 - 1917، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1993.
95. ناصر محمد، عمر راسم المصلح الثائر، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، مديرية الدراسات التاريخية وإحياء التراث، الجزائر، 1984.
96. النادي محمد، حماية اللاجئين في القانون الدولي، المنظمة العربية للهلال الأحمر، الرياض، 26 أكتوبر 2020.
97. الناطور سهيل محمود، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان، دار التقدم العربي، بيروت، ديسمبر 1993.
98. الناطور سهيل محمود، دلال ياسين، الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسبل التعايش معه، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، 2007.
99. المنتشه رفيق شاكر، إسماعيل أحمد ياغي، عبد الفتاح حسن أبو عليّة، تاريخ فلسطين الحديث والمعاصر، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1991.
100. أبو النمل حسين، حين كان الزمن الفلسطيني - اللبناني جميلاً: مقارنة منهجية تاريخية تأصيلية للعلاقات الفلسطينية - اللبنانية والحقوق المشروعة لفلسطيني لبنان، معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، أوت 2013.
101. سلامة سعيد، اللاجئين الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعااهدات، ط2، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون اللاجئين، رام الله، 2010.
102. سيف محمد عبد الحميد، حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض في ضوء القانون الدولي العام، طبع بدعم من وزارة الثقافة، عمان، 2002.
103. سليم غصون، دور الأونروا في خدمة قضية اللاجئين الفلسطينيين، [د. ن]، [د.ب]، [د.ت].

104. سلامة بلال عوض، اللاجئين الفلسطينيين غائب حاضرون عن وطنه، المركز الفلسطيني للدراسات والتنمية، بيت لحم، 2004.
105. سعيد وديع، التزامات الدول المضيفة نحو اللاجئين بموجب القانون الدولي: حالة لبنان، اللاجئون الفلسطينيون: حق العودة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
106. السهلي نبيل محمود، فلسطين.. أرض وشعب منذ مؤتمر بال وحتى 2002 - دراسة -، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، 2004.
107. (————)، اللاجئين الفلسطينيون في سورية ولبنان: مؤشرات التطور والنمو (1948 - 2002)، دار كنعان للدراسات والنشر، دمشق، 2002.
108. سليمان جابر، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان بين الماضي والحاضر: الواقع القانوني والمعيشي، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2013.
109. (————)، "التحولات في بنى وأدوار المجتمع الأهلي الفلسطيني في الشتات ما بعد أوسلو: لبنان أنموذجاً"، دراسات في تحولات المجتمع الفلسطيني ما بعد أوسلو (1): الفواعل والمؤسسات الفلسطينية، مركز الشرق للدراسات الاستراتيجية ومركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، 2023.
110. سنو عبد الرؤوف، حرب لبنان 1975 - 1990: تفكك الدولة وتصعد المجتمع، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2008.
111. السواحري خليل، الفلسطينيون: التهجير القسري والرعاية الاجتماعية، منشورات دار الكرمل - صامد، عمان، 1986.
112. أبو ستة سلمان، حق العودة مقدس وقانوني وممكن، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
113. (————)، حق العودة، المركز القومي للدراسات والتوثيق، [د.ب.]، 1999.
114. عبد السلام جعفر، بين أوراق القضية الفلسطينية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1990.

115. عزوم كريمة، "اتفاقيات الهدنة"، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
116. عيسى صلاح، جميل عطية إبراهيم، صك المؤامرة "وعد بلفور"، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1991.
117. عكاشة أحمد خالد، قراءات في تاريخ فلسطين الاقتصادي 1920 - 1948، دار الكاتب للطباعة والنشر، القدس، 1993.
118. عدوان عصام محمد علي، اللاجئين الفلسطينيين إشكالات التعريف والحلول الواجبة، ط2، دار واجب، دمشق، 2012.
119. عيتاني مريم، معين مناع، معاناة اللاجئين الفلسطينيين، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010.
120. علي محمد علي، الوعد الباطل "وعد بلفور"، الدار القومية، القاهرة، [د. ت].
121. علان عبد الكريم خضر، الوسيط في القانون الدولي العام، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1997.
122. العلي إبراهيم، اللاجئين الفلسطينيين من الاقتلاع إلى العودة، دار النفائس، عمان، 2014.
123. العلي محمد داود، مخيم تل لزعتري: وقائع المجزرة المنسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ديسمبر 2022.
124. العالول إسلام شحدة، محطات فاصلة في تاريخ فلسطين القديم والحديث، أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين، دار المشكاة للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
125. أبو عيسى شادي خليل، رؤساء الجمهورية اللبنانية (1926 - 2007): خفايا، وقائع، وثائق وصور، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2008.
126. أبو عامر عدنان عبد الرحمان، الموقف الإسرائيلي من قضية اللاجئين (الرؤية التاريخية والسلوك السياسي)، دار واجب، دمشق، 2007.

127. فرج عصام الدين، منظمة التحرير الفلسطينية 1964 - 1993، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، القاهرة، 1998.
128. فرج أحمد زكريا محمد، حرب 1948 ونكبتها، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010.
129. فارس حسين، تل الزعتر: ذاكرة فلسطينية خالدة، دار الندى، بيروت، 2007.
130. فحص عدنان، الإمام الصدر: السيرة والفكرة 1969 - 1975، دار الفكر العربي، بيروت، 1996.
131. (————)، الحرب اللبنانية (أسباب ونتائج)، دار الحسام، بيروت، 1991.
132. فندلي بول، الخداع: جديد العلاقات الأمريكية الإسرائيلية بعد كتاب "من يجرؤ على الكلام"، ط 6، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2013.
133. الفرا عبد الناصر قاسم، حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الشرعية الدولية، جامعة القدس المفتوحة، غزة، [د.ت.].
134. (————)، مشروعية الدولة الفلسطينية وفق قواعد القانون الدولي والنظام العالمي، جامعة القدس، غزة، [د.ت.].
135. أبو فخر صقر، قراءة في التجربة الاقتصادية الفلسطينية: مؤسسة صامد مثالا، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2017.
136. صالح محسن محمد، القضية الفلسطينية: خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.
137. (————)، هل باع الفلسطينيون أرضهم؟ وتخلوا عنها لليهود؟! مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ماي 2020.
138. (————)، مدخل إلى قضية اللاجئين الفلسطينيين، أكاديمية اللاجئين الفلسطينيين، دار النفائس، عمّان، 2014.
139. (————)، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية، [د. ن.]، كوالالمبور، 2002.

140. صايغ يزيد، الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، الحركة الوطنية الفلسطينية 1949 - 1993، تر: باسم سرحان، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.
141. الصمادي إسماعيل ناصر، التأريخ التاريخي ما بين السبي البابلي وإسرائيل الصهيونية، الكتاب الثالث، دار علاء الدين، دمشق، 2005.
142. أبو صالح عباس، الأزمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة، المنشورات العربية، بيروت، 1998.
143. قاسمية خيرية، النشاط الصهيوني في الشرق العربي وصداه، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1973.
144. قصير سمير، حرب لبنان من الشقاق الوطني إلى النزاع الإقليمي (1975 - 1982)، تر: سليم عنتوري، دار النهار، بيروت، سبتمبر 2007.
145. (———)، تاريخ بيروت، ترجمة: ماري طوق غوش، دار النهار، بيروت، 2006.
146. القواسمي فراس علي، قراءة تحليلية في المشاريع الأمريكية لتسوية القضية الفلسطينية: من دعم وعد بلفور إلى صفقة القرن (1917 - 2020)، منتدى الشرق، إسطنبول، 2020.
147. عبد القادر عصمت برهان الدين، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني (1908 - 1914)، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2006.
148. رزق الله حلا نوفل، الفلسطينيون في لبنان وسوريا: دراسة ديمغرافية مقارنة (1948 - 1995)، دار الجديد، بيروت، 1998.
149. رعد ليلي، تاريخ لبنان السياسي والاقتصادي 1958 - 1975، مكتبة السائح، طرابلس، لبنان، 2005.
150. الرشيدات شفيق، فلسطين تاريخا وعبرة ومصيرا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1991.

151. شكري عرفات ماضي، اللجوء في التراث الإسلامي ومنظومة القانون العربي والعربي، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2018.
152. شكيب إبراهيم، حرب فلسطين 1948: رؤية مصرية، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1986.
153. شولتزه كيرستين، دبلوماسية إسرائيل السرية في لبنان 1948 - 1984، تر: أنطوان باسيل، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 1998.
154. الشلبي سهيلا سليمان، المشروع الصهيوني وبدايات الوعي العربي لمخاطره 1897 - 1917، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
155. الشاكر مظهر، القانون الدولي للاجئين - دراسة قانونية تحليلية - قراءة في حق اللجوء، [د. ن.]، بغداد، 2014.
156. أبو شقرا ابراهيم، الحاج أمين الحسيني منذ ولادته حتى ثورة 1936، دار المنار للدراسات والترجمة، اللاذقية، 1998.
157. التميمي عبد المالك خلف، الاستيطان الأجنبي في الوطن العربي - المغرب العربي - فلسطين - الخليج العربي (دراسة تاريخية مقارنة)، عالم المعرفة، الكويت، 1983.
158. خليل حسين، التاريخ السياسي للوطن العربي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2012.
159. خلة كامل محمود، فلسطين والانتداب البريطاني 1922 - 1939، ط2، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، ليبيا، 1982.
160. خوري أريج صباغ، "المهجرون الفلسطينيون في إسرائيل"، الفلسطينيون في إسرائيل: قراءة في التاريخ، والسياسة، والمجتمع، المركز العربي للدراسات الاجتماعية والتطبيقية - مدى الكرمل، حيفا، 2011.

161. الخالدي رشيد، "الفلسطينيون وحرب 1948: الأسباب الكامنة وراء الهزيمة"، حرب فلسطين إعادة كتابة تاريخ 1948، تر: ناصر عفيفي، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، 2001.
 162. (————)، حرب المائة عام على فلسطين، ترجمة: عامر شيخوني، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، جانفي 2021.
 163. الخالدي وليد، دير ياسين الجمعة، 9 / 4 / 1948، ط2، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
 164. الخزاعلة ياسر طالب، دور الإدارة الأمريكية والقوى الغربية في لبنان 1943 – 1961، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان، 2012.
 165. الخطيب علاء، هل تكون غزة بيروت 1982، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، [د. ب]، أكتوبر 2023.
 166. الغبرا شفيق، النكبة ونشوء الشتات الفلسطيني الأول في الكويت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، عمان، 2017.
- 2-2- المجلات والجرائد**
- 2-2-1- المجلات**
1. أحمد داود رقية، "واقع قضية اللاجئين الفلسطينيين في قرارات جامعة الدول العربية"، مجلة جامعة الإسراء للمؤتمرات العلمية، ع 5، جامعة الإسراء، غزة، 2020.
 2. أحمد هلبين محمد، "دور حزب الكتائب اللبنانية في مجزرة صبرا وشاتيلا"، مجلة الدراسات التاريخية والاجتماعية، ع 47، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة نواكشوط، نوفمبر 2020.
 3. أمزيان محمد، "دور الأنظمة العربية في اغتيال فلسطين ونكبة 1948"، مجلة التمدن، مج 16، ع 1، قسم التاريخ والحضارة الإسلامية، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة مالايا، كوالالمبور، 2021.

4. الأيوبي الهيثم، "القضية الفلسطينية عسكرياً"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 20، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1973.
5. الأستاذ صبحي يوسف، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، دراسة في الجغرافية السياسية"، مجلة جامعة الأزهر، مج 11، ع 2، سلسلة العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2009.
6. "إطلالة على مخيمات لبنان وتوزيعها الجغرافي"، مجلة شؤون جنوبية، ع 166، بيروت، 20 فيفري 2018.
7. البكر نعمة حسن محمد السيد، "عملية ميونيخ (أقريت وكفر برعم) سبتمبر 1972م"، مجلة كلية اللغة العربية، مج 33، ع 3، جامعة الأزهر، إيتاي البارود، مصر، أكتوبر 2020.
8. البشتاوي عماد رفعت، باسم إحشيش، "اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير الفلسطينية ولبنان: دراسة في الوثائق الفلسطينية العربية"، مجلة جامعة الأزهر، مج 11، ع 1، غزة، 2009.
9. جريس صبري، "ملاحم لمرحلة جديدة"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982.
10. بن جميل عزيزة، "النظام العربي للجوء"، المجلة الدولية للبحوث القانونية والسياسية، مج 6، ع 2، جامعة حمة لخضر، الوادي - الجزائر، أكتوبر 2022.
11. الجبوري فتحي عباس خلف، يوسف ادريس الزكوة، "مواقف الأحزاب اللبنانية من الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان جراء العمل الفدائي الفلسطيني 1967 - 1970"، مجلة كلية التربية للنبات للعلوم الإنسانية، ع 20، قسم التاريخ، جامعة الموصل، 2017.
12. الجبوري جاسم محمد خضير، بيداء أحمد حزيان، "الاجتياح الإسرائيلي لجنوب لبنان آذار 1978 والموقف الأمريكي منه"، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، مج 15، ع 4، كلية الآداب، جامعة الموصل، 2019.

13. دواس رفيق فهمي، "خلافات الأحزاب الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني (1920 - 1936)"، مجلة جامعة الأقصى، مج 18، ع 01، جامعة الأقصى، غزة، جانفي 2018.
14. دويذة نفيسة، "موقف عمر راسم من الحركة الصهيونية (1908 - 1916)"، مجلة الباحث، مج 6، ع 2، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، جوان - جانفي 2020.
15. هياجنه رائد أحمد، "اتفاقية فيصل - وايزمان 1919م، ظروفها وعوامل توقيعها - دراسة تاريخية تحليلية -"، مجلة اتحاد الجامعات العرب للآداب، مج 8، ع 2، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2011.
16. أبو هاني علي، "الإطار القانوني لحماية اللاجئين في القانون الدولي (دراسة لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض وفقا لقرارات الأمم المتحدة)"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية، مج 47، ع 1، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2010.
17. الوزير خليل، "الكرامة الجديدة"، مجلة شؤون الفلسطينية، ع 77، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1978.
18. وثائق سرية - وثيقة كامبل السرية، مجلة فلسطين، ع 31، قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة، جامعة الدول العربية، القاهرة، فيفري 2016.
19. زقوت ناهض، "اللاجئ في القانون الدولي"، مجلة رؤية، ع 7، [د. ن]، [د. ب]، مارس، 2001.
20. حجاوي سلافة، "الكتاب الأبيض.. فصل في السياسات الفلسطينية"، مجلة رؤية، ع 6، [د. ن]، [د. ب]، فبراير 2001.
21. حداد يوسف، "مخيم ضبية 1949 - 1977"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 79، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1978.

22. حسن يوسف، "اتفاق عمان وردود الفعل الفلسطينية عليه"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (144 - 145)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس/أفريل 1985.
23. حسن نور محمد، "سمير جعجع ودوره السياسي في الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1989)"، مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات المستدامة، بغداد، 11 نوفمبر 2020.
24. حسين سعدون، "شهادة من معتقل أنصار"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (132 - 133)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، نوفمبر - ديسمبر 1982.
25. حسين أحمد، "يوم من النكبة: مجزرة قرية بلد الشيخ"، مجلة العودة، ع 4، [د. ن]، بيروت، 30 جانفي 2007.
26. حنة شاهين، "السياسة الإسرائيلية إزاء المخيمات في جنوب لبنان"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 135، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، فبراير 1983.
27. حيدر خيضر، "دور اللواء فؤاد شهاب في ثورة 1958"، أوراق ثقافية مجلة الآداب والعلوم الانسانية، ع 26، بيروت، جويلية 2023.
28. الحجة رشيد، "سيرة الكونت فولكة برنادوت: دوره واغتياله 1895 - 1954"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 251، مركز الأبحاث الفلسطيني، رام الله، 2013.
29. الحدراوي مجيد حميد عباس، "موقف مجلس النواب اللبناني من قضية اغتيال الصحفي نسيب المتني عام 1958: قراءة في محاضر مجلس النواب اللبناني"، مجلة مركز دراسات الكوفة، ع 32، جامعة الكوفة، 2014.
30. الحسن بلال، "المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 7، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس 1972.
31. (—)، "شهریات المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 20، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أفريل 1973.

32. (—)، "الأهداف الحقيقية للغزو الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 128، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، تموز (يوليو) 1982.
33. أبو حلبية حسن عبد الله يوسف، "دور أحداث هاعفواده (وحدة العمل) في الهجرة والاستيطان الصهيوني في فلسطين من 1919 - 1948، المجلة العربية للنشر العلمي، ع 29، عمان، مارس 2021.
34. الطاهر معين، "ياسر عرفات: الانشقاق ومعركة طرابلس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع: 100، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 2014.
35. كريم جهاد بادع، مؤيد شاعر الطائي، "دور الحزب التقدمي الاشتراكي السياسي والعسكري تجاه حرب المخيمات"، مجلة جامعة بابل للعلوم الإنسانية، مج 28، ع: 2، جامعة بابل، 2020.
36. الكردي علي عظم محمد، وسن صاحب عيدان، "موقف لبنان من الوجود الفلسطيني وقيام منظمة التحرير الفلسطينية 1948 - 1964"، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، مج 2، ع 27، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2020.
37. ماجد سهى، "المجلس الوطني الفلسطيني: مشروع الحد الأدنى الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (136 - 137)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس - أبريل 1983.
38. مكايي سمر، "التحركات السياسية والدبلوماسية خلال الحرب"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982.
39. محافظة علي، "صدى تصريح بلفور في الأوساط اليهودية والعربية والعثمانية والدولية 1917 - 1920"، مجلة أسطور، ع 08، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، جويلية 2018.
40. محمد وليد عبود، عبير وفيق شفيق، "موجات الهجرة اليهودية إلى فلسطين حتى عام 1948"، مجلة مداد الأدب، ع 6، كلية الآداب، الجامعة العراقية، 2015.

41. محمد الشريف محمد محمود، "قضية اللاجئين الفلسطينيين (1947 - 1967"،
مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع: 38، ج1، 2016.
42. (————)، "قضية اللاجئين الفلسطينيين (1948 - 1967)، مجلة بحوث الشرق الأوسط، مج 4، ع 38، جامعة عين شمس، القاهرة، 2016.
43. محمد عبد الرؤوف ثامر، "علاقة الحاج محمد أمين الحسيني بسلطات الانتداب البريطاني على فلسطين خلال الفترة 1920 - 1930"، مجلة التراث، ع25، جامعة الجلفة، الجزائر، 2017.
44. مخير شيماء فاضل، خالد سلمان شدهان، "الموقف (الإسرائيلي) من حق العودة للشعب الفلسطيني 1948 - 1956"، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات 2018 - 2019.
45. مقدم رشيد، "مشكلة اللاجئين الفلسطينيين وأهم القرارات الدولية الداعمة لحق العودة"، مجلة دراسات تاريخية، مج 6، ع1، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019.
46. (————)، "الأونروا ومشكلة اللاجئين في العالم - اللاجئين الفلسطينيين - نموذجاً"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 12، ع 3، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 15 جوان 2020.
47. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، "توقعات عدد السكان الفلسطينيين في ست عشرة دولة/ منطقة من العالم، 1990 - 2010"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع7، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1991.
48. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "شهرات المقاومة الفلسطينية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 8، بيروت، أبريل 1972.
49. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "تقريران: الهجوم الإسرائيلي على بيروت (9 - 10/4/1973)"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 21، بيروت، ماي 1973.

50. مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، "أحداث أيار: (1) صورة أولية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 22، بيروت، جوان 1973.
51. مرحلة ما بعد المجلس الوطني الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (142) - (143)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جانفي/فيفري 1985.
52. المخيمات الفلسطينية.. حالة إنسانية أم عسكرية؟ مجلة معلومات، ع 43، المركز العربي للمعلومات بالتعاون مع جريدة السفير، بيروت، يونيو 2007.
53. المصري زهير، "سياسة التهجير الصهيوني للعرب الفلسطينيين 1937 - 1948"، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، ع (37-38)، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، جانفي/جوان 2013.
54. الموسوم هشام بشير، "ظاهرتا اللجوء والهجرة غير الشرعية، دراسة في النشأة والأسباب والآثار"، مجلة البحوث المالية والتجارية، مج 18، ع 4، ج 1، جامعة بورسعيد، 2017.
55. المرشدي قاسم جباري لطيف، موقف الاتحاد السوفيتي من التطورات السياسية في لبنان (1958 - 1964)، مجلة العلوم الإنسانية، مج 9، ع 4، جامعة ذي قار، 2019.
56. بن موسى محمد، دور الحركة الصهيونية في قيام الكيان الإسرائيلي بفلسطين 1917 - 1948، مجلة أفاق فكرية، ع 01، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، مخبر الفكر الإسلامي، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ديسمبر 2013.
57. نصر الله جنى، "مخيم شاتيلا: ذاكرة الحرب والتهميش"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 86، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ربيع 2011.
58. نحاس فادي، "أربعون عاما: من حرب لبنان الأولى 1982 إلى اتفاقية ترسيم الحدود البحرية 2022"، مجلة قضايا استراتيجية، ع 89، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، ربيع 2023.

59. نوفان جمال سعد، "الاجتياح (الإسرائيلي) للبنان عام 1982"، مجلة آداب الفراهيدي، ع 13، كلية الآداب، جامعة تكريت، ديسمبر 2012.
60. النصور محمد فهد أبو العثم، "حق عودة اللاجئين الفلسطينيين كمطلب أردني"، مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والقانونية، مج 9، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، أكتوبر 2012.
61. الناطور سهيل محمود، "الفلسطينيون في لبنان وتعديل قانون الملكية العقارية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 13، ع 50، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2002.
62. (—)، "اللاجئون الفلسطينيون اليوم"، مجلة شؤون الأوسط، ع 70، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، 1998.
63. أبو نحل أسامة، "يهودية دولة إسرائيل: جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، ع 23، جامعة القدس المفتوحة، غزة، جوان 2011.
64. أبو النصر عبد الرحمان، "اللاجئون الفلسطينيون بين واقع اللجوء وحق العودة وفقا لأحكام القانون الدولي العام"، مجلة جامعة الأزهر، مج 10، ع 2، جامعة الأزهر، غزة، [د.ت].
65. سايفي وداد، "اللاجئ- الإطار القانوني والمفهوم"، مجلة العلوم الإنسانية، ع 46، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2016.
66. سليمان جابر، "الفلسطينيون في الأردن: معطيات وبيانات وأرقام"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 6، ع 24، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1995.
67. (—)، "الفلسطينيون في العراق (حالة لبنان)"، مجلة الفكر العربي، مج 19، ع 94، معهد الانماء العربي، بيروت، خريف 1998.
68. (—)، "الفلسطينيون في لبنان: من تردي الوضع المعيشي إلى غياب المرجعية"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع: 19، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994.

69. سعد زكريا أحمد، "العرب وقضية تدويل القدس 1947 - 1967"، مجلة الروزنامة، ع 8، جامعة الأزهر، 2010.
70. سرحان باسم، "شهادات محنة الجالية الفلسطينية في ليبيا: عامان من العذاب والعقاب"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 8، ع 29، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.
71. سلام نواف، "بين العودة والتوطين: أي حل لمستقبل الوجود الفلسطيني في لبنان"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 19، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1994.
72. السراي صالح جعيول، فاطمة عبد الجليل ياسر الغزي، "ريمون إده ودوره السياسي في لبنان"، مجلة جامعة ذي قار، مج 12، ع 3، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، سبتمبر 2017.
73. السهلاني مرتضى خلف حسين، ميثم مجيد عبد الجبوري، موقف الأمم المتحدة من الاعتداءات الإسرائيلية تجاه لبنان (1978 - 1982) دراسة تاريخية، مجلة الدراسات المستدامة، مج 2، ع 8، الجمعية العلمية للدراسات المستدامة، بغداد، 2020.
74. "السوريون دخلوا لنجدة أمل"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (168 - 169)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، مارس/أفريل 1987.
75. عادل حسن يحي، عبد المجيد الشناق، "اللجوء الفلسطيني عام 1948 وموقف الدولة الأردنية منه"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 46، ع 1، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، 2019.
76. عيد أمال، "الهوية عند اللاجئين الفلسطينيين بالجزائر من خلال عملية التوافق النفسي والاجتماعي"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 3، ع 5، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 27 - 02 - 2011.
77. عزمي محمود، حرب الأيام الثمانية، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 79، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1978.
78. عمر محجوب، "حرب رمضان الفلسطينية: الموقع والنتائج"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 119، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أكتوبر 1981.

79. عبد العالي نهلة نعيم، "العلاقات اللبنانية - المصرية 1957 - 1958"، مجلة كلية التربية للعلوم الصرفة، مج 1، ع 4، كلية التربية، جامعة ذي قار، 2011.
80. "عقدة التمثيل الفلسطيني"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (174 - 174)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، سبتمبر/ أكتوبر 1987.
81. فرنجية سمير، "مستقبل العلاقات الفلسطينية - اللبنانية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 47، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية 1975.
82. فرج الله يوسف، "الحرب ضد المخيمات: تهجير 15 ألف فلسطيني والمنازل تحولت إلى أنقاض"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (148 - 149)، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية/ أوت 1985.
83. الفهداوي ذياب عبود حسين، "هزرت صموئيل حياته، ودوره السياسي في تأسيس الكيان الصهيوني"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 74، جامعة بابل، 2012.
84. صايغ روز ماري، "الفلسطينيون في لبنان: واقع مؤلم ومستقبل غامض"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 4، ع 13، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1993.
85. القطيشان عبد الله عبد السلام، "مشروع الدولة ثنائية القومية في فلسطين 1926 - 1947"، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 35، ع 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2008.
86. رزق الله حلا نوفل، "الفلسطينيون في لبنان: النمو الديمغرافي والحركية"، مجلة شؤون الأوسط، ع 34، مركز الدراسات الاستراتيجية، الجامعة الأردنية، 1994.
87. روبرتس ريبكا، "التركيبة القروية في مخيم برج البراجنة"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع: 44، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2000.
88. الربيعي سؤدد عبد الحسين سبتي، "موقف العراق من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1976"، مجلة إكليل للدراسات الإنسانية، ع 3، الجمعية العلمية العراقية للمخطوطات، بغداد، سبتمبر 2020.

89. "رسالة ياسر عرفات إلى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزاني بتاريخ 1982/08/30"، مجلة شؤون فلسطينية، ع (129 - 130 - 131)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أوت - سبتمبر - أكتوبر 1982.
90. شبلاق عباس، "أضواء على الشتات الفلسطيني في أوروبا"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 14، ع 54، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2003.
91. شاهين أحمد، "مشاركة الأنظمة العربية في حرب لبنان بالشجب والادانة وبعض الأدعية"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 128، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جويلية 1982.
92. (—)، "صراع السياسات في حرب المخيمات"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: (166 - 167)، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، (جانفي/فيفري) 1987.
93. شيباني فاتح، "اتفاقية أوسلوا: الدوافع والمواقف"، مجلة الرواق للدراسات الاجتماعية والإنسانية، مج 6، ع 1، جامعة غليزان، الجزائر، 2020.
94. شريف سحر علي، "حاييم وايزمان ودوره السياسي في إصدار تصريح بلفور تشرين الثاني 1917"، مجلة كركوك للدراسات الإنسانية، مج 15، ع 1، جامعة كركوك، 2020.
95. شعث نبيل علي، "فردان ودير ياسين: الجريمتان والنتائج"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 32، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1974.
96. شقور عماد، "يسمون الجريمة لؤلؤة!"، مجلة شؤون فلسطينية، ع 22، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، جوان 1973.
97. الشيب هادي، سميرة ناصري، "مسألة اللاجئين بين الحل القانوني والواقع السياسي: اللاجئين الفلسطينيين والسوريين نموذجاً"، مجلة العلوم السياسية والقانون، ع: 1، إصدارات المركز الديمقراطي العرب، القاهرة، 2017.

98. الشمري محمد سكير، "اتفاق القاهرة عام 1969 لتنظيم الوجود الفلسطيني المسلح في لبنان وموقف القوى السياسية اللبنانية من الاتفاق"، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، مج 2، ع 12، مركز ابن العربي للثقافة والنشر، غزة، سبتمبر 2022.
99. خوري إلياس، "حرب الجنوب"، مجلة شؤون فلسطينية، ع: 77، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، أبريل 1978.
100. الخالدي وليد، "عودة إلى قرار التقسيم 1947"، مجلة الدراسات الفلسطينية، مج 9، ع 3، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ديسمبر 1998.
101. (————)، "خطة دالت مجدداً"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع 96، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، خريف 2013.
102. أبو الغزلان هيثم، "المؤسسات النسوية الفلسطينية في لبنان.. دور حيوي وعطاء متواصل وعوائق كثيرة"، مجلة العودة، ع 54، فيفيري 2012.

2-2-3- الجرائد والصحف (المطبوعة والإلكترونية):

1. الأزعر محمد خالد، "الحماية العربية للاجئين الفلسطينيين"، جريدة حق العودة، ع (4 - 5)، تصدر عن بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ماي 2004.
2. "اشتباكات فلسطينية لبنانية خلال حرب المخيمات"، جريدة الكفاح العربي، ع: 438، بيروت، 1 ديسمبر 1986.
3. البرغوثي سمير، من باع أرض فلسطين؟ صحيفة الوطن القطرية، 23-05-2018. تمت الزيارة يوم: 11 - 04 2022، الساعة: 7:23، متاح على الرابط: <http://www.al-watan.com/Writer/id/10132>
4. الحسيني رفيق، "ما بعد وعد بلفور: محاولة الحركة الصهيونية الالتفاف على الحركة الوطنية الفلسطينية (1918 - 1928)"، جريدة الأيام الفلسطينية، الثلاثاء

- 07 - 11 - 2017. تمت الزيارة يوم: 28 - 04 - 2022، متاح على الرابط:
<http://www.al-ayyam.ps>
5. "حرب إبادة.. 125 قتيلا وجريحا فلسطينيا في غارات إسرائيلية على المخيمات بلبنان"، جريدة القبس، ع: 21 يونيو 1974، الكويت، 1974.
6. يوجين قطران.. أول فلسطيني عربي في السلك القضائي الإنجليزي، صحيفة الشرق الأوسط، 15 جوان 2014. تمت الزيارة يوم: 14 - 01 - 2022، الساعة: 18:23، متاح على الرابط: <https://aawsat.com/home/article/117931>
7. الكتائب سعيد نعيم يعترف..."، جريدة السفير، ع: 473، بيروت، 19 - 07 - 1975.
8. معروف عبد، "مخيم مار الياس للاجئين الفلسطينيين في بيروت معالم البؤس وعذابات اللجوء"، جريدة القدس العربي، ع 10623، مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان، لندن، 14 ماي 2022.
9. مصالحة نور الدين، "اللاجئون الفلسطينيون في لبنان (1948 - 2004)"، جريدة حق العودة، ع (4 - 5)، تصدر عن بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ماي 2004.
10. المولى سعود، "الفلسطينيون في لبنان: نحو نضال مشترك"، جريدة حق العودة، ع 48، تصدر عن: بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، ماي 2012.
11. "مخيم ضبية نبذ الطائفية فكان الحصار والاقتحام"، جريدة القبس، ع 1329، الكويت، 31 جانفي 1976.
12. مآسي المارونية السياسية في لبنان"، صحيفة العرب، ع 12887، السنة 46، 09 سبتمبر 2023. تمت الزيارة يوم: 20 - 09 - 2023، الساعة: 22:07، متاح على الرابط: <https://www.alarab-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s/>

13. نجم وائل، "إطلاق الفاخوري في لبنان.. فضيحة أم صفقة؟"، صحيفة العربي الجديد الإلكترونية، 21 مارس 2020. تمت الزيارة يوم: 05 - 08 - 2023، الساعة: 06:30، متاح على الرابط: <https://www.alaraby-co-uk.cdn.ampproject.org/v/s>
14. السهلي نبيل، "ماذا عن النازحين الفلسطينيين إثر احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة في 1967؟"، صحيفة القدس العربي، 5 ماي 2021. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 16:23، متاح على الرابط: <https://www.alquds.com.uk>
15. صبيح باسم، "اللاجئون الفلسطينيون غير المسجلين وعديمي الهوية" في لبنان"، جريدة حق العودة، ع 40، السنة الثامنة، تصدر عن بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، أكتوبر 2010.
16. "صور العملية الانتحارية في الخالصة 36 قتيلا وجريحا إسرائيليا..."، جريدة القبس، ع12، الكويت، أبريل 1974.
17. عباس فدوى فؤاد، "قصة الأرض الفلسطينية"، جريدة الفيصل الإلكترونية، جويلية 2020. تمت الزيارة يوم: 6 - 12 - 2021، الساعة: 16:15، متاح على الرابط: <http://www.elfaycal.com>
18. عواودة وديع، "وثائق تاريخية إسرائيلية: تفاصيل مروعة عن مذابح صهيونية في قرى فلسطينية - (صور)"، صحيفة القدس العربي، 12 ديسمبر 2021.
19. العزة نضال، "حقوق اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية"، جريدة حق العودة، ع 55، تصدر عن بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، أكتوبر 2013.
20. الشوملي جبرا، "حق العودة في خطاب منظمة التحرير الفلسطينية في حقبة أوسلو"، جريدة حق العودة، ع 25، تصدر عن بديل- المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، نوفمبر 2007.

2-3- الندوات والمؤتمرات:

1. هويدي علي، "الأونروا والجهود العربية والدولية لرعاية اللاجئين الفلسطينيين" ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012.
2. زراقت مهى، "المخيمات الفلسطينية في لبنان واقع بئس يبحث عن حلول"، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2010.
3. حمود طارق، قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل عملية السلام: قراءة في تحولات المكانة السياسية، ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012.
4. مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، بيروت، 2010.
5. الناطور سهيل، "الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان: مقارنة بين الواقع السياسي، الوضع القانوني، والمطلب الإنساني"، ندوة حوارية حول: "الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، بيروت، 28 نوفمبر 2008.
6. سلامة سعيد، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق نبذة تاريخية وإحصائيات"، ورقة عمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق، دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الغرفة التجارية، رام الله، 2007.
7. السنوار زكريا، "دور هربرت صموئيل في تمليك الصهاينة أراضي في فلسطين (1920 - 1925)"، فلسطين واحد وسنون عاما على النكبة: المؤتمر العلمي الرابع لكلية الآداب 16 - 17 ماي 2009، الجامعة الإسلامية، غزة، 31 - 05 - 2009.

8. العلي إبراهيم، "التشريعات في الأقطار العربية تجاه اللاجئين الفلسطينيين"، ندوة اللاجئين الفلسطينيين في الوطن العربي: الواقع والآفاق، مركز الجزيرة للدراسات بالتعاون مع مركز العودة الفلسطيني، الدوحة، 14 و 15 أبريل/ نيسان 2012.
9. أبو فخر صقر، مناحة التوطين، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، 2010.
10. صالح محسن محمد، "أوضاع اللاجئين الفلسطينيين وقضاياهم في العالم العربي"، مؤتمر اللجوء وأبعاده الأمنية والسياسية والاجتماعية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1 - 3/9/2015.
11. قبعه كمال، "البدائل القانونية لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، ورقة عمل اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الغرفة التجارية، رام الله، 2007.
12. الرواشده أحمد، الحاكمية والتجربة الأردنية في إدارة شؤون المخيمات، مؤتمر من الإغاثة إلى التنمية الإنسانية: الأونروا واللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عاما، معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، الجامعة الأمريكية، بيروت، 8 - 9 نوفمبر 2009.
13. خليل ساجي، "اللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية المضيفة تباينات الواقع والمشكلات"، ورقة عمل مقدمة إلى اليوم الدراسي بعنوان: اللاجئين الفلسطينيون: قضايا مقارنة، وحدة اللاجئين والهجرة الدولية، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، رام الله، مارس 2008.
14. خير وائل، "المشاكل الاجتماعية والقانونية"، المخيمات الفلسطينية في لبنان بين الواقع والحلول، أعمال المؤتمر الخامس، مركز عصام فارس للشؤون اللبنانية، بيروت، 2010.

2-4- التقارير:

1. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، إشكالية إعطاء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان حقوقهم المدنية، تقرير معلومات (18)، بيروت، 2011.
2. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، أزمة مخيم نهر البارد، تقرير معلومات (13)، بيروت، 2010.
3. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الترانسفير (طرد الفلسطينيين) في الفكر والممارسة الصهيونية، تقرير معلومات (10)، بيروت، 2009.
4. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، اللاجئين الفلسطينيون في العراق، تقرير معلومات (12)، بيروت، 2009.
5. قسم الأرشيف والمعلومات، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا": برنامج العمل وتقييم الأداء، تقرير معلومات (15)، بيروت، 2010.
6. تقارير الدول، اللاجئين الفلسطينيون في الشتات، بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بيت لحم، 1999.
7. تقرير فرع الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في لبنان - 1966، الأرشيف الاجتماعي الفلسطيني، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، [د. ت.].
8. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، تقرير حول اللجان الشعبية في المخيمات: الفلسطينيون في مخيمات لبنان يريدون إجراء انتخابات للجان الشعبية كمدخل عام لتحسين وضعهم، بيروت، 12 مارس 2007.
9. تقرير الشرق الأوسط رقم: (84)، أرض خصبة لزراعة الاستقرار: مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، مجموعة الأزمات، العمل على منع نشوب النزاعات في جميع أنحاء العالم، بيروت/بروكسل، 19 فيفري 2009.

2-5- الموسوعات

1. اشتية محمد، موسوعة المصطلحات والمفاهيم الفلسطينية، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمّان، 2011.
2. بسيسو فؤاد حمدي، "الاقتصاد العربي في فلسطين في عهد الانتداب (1920 - 1948)"، الموسوعة الفلسطينية، مج 01، [د. ب]، [د. ت].
3. البيطار فراس، الموسوعة السياسية والعسكرية، ج 1، دار أسامة، عمّان، 2003.
4. الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسية، ج 2، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1981.
5. (————)، موسوعة السياسة، ج 3، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1993.
6. (————)، موسوعة السياسية، ط 2، ج 5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.
7. المسيري عبد الوهاب محمد، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مج 6، دار الشروق، القاهرة، 1999.
8. (————)، موسوعة المفاهيم والمصطلحات الصهيونية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، 1975.
9. الفرا محمد، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، الدراسات الخاصة، مج 5، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، 1990.
10. صالح حسن عبد القادر، الأوضاع الديمغرافية للشعب الفلسطيني، الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني - دراسات جغرافية، بيروت، 1990.

2-6- الأطالس:

1. أبو ستة سلمان، أطلس فلسطين 1917 - 1966، هيئة أرض فلسطين، لندن، 2011.
2. فاعور علي، أطلس لبنان، المؤسسة الجغرافية، بيروت، 2007.

2-7- رسائل الماجستير والدكتوراه

1. الجبوري حمد حسن عبد الله طرفة، حزب الكتائب اللبناني ودوره السياسي 1970 - 1989، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: صالح خضر محمد زهو الدليمي، قسم التاريخ، كلية التربية، جامعة تكريت، 2012.
2. الجعبري ياسمين مرشد، الحرب الأهلية اللبنانية وتأثيرها على القضية الفلسطينية (1975 - 1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: عبد القادر جبارين، برنامج التاريخ، كلية الدراسات العليا، جامعة الخليل، السنة الجامعية 2024.
3. أبو جعفر أحمد حسن محمد، قراءة نقدية في قراري الجمعية العامة للأمم المتحدة 181 و194 المتعلقين بالقضية الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، إشراف: باسل منصور، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس، السنة الجامعية 2008.
4. أبو هاشم عبد اللطيف زكي، مفهوم الصهيونية عند عبد الوهاب المسيري (دراسة نقدية) موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: خالد صافي، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، 2013.
5. أبوهلال محمود عادل، تطور العلاقات اللبنانية الفلسطينية 1948 - 1975 دراسة تاريخية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2006.
6. الوائلي علي حسين نعيم، مجلس النواب اللبناني وموقفه من التطورات السياسية في لبنان (1958 - 1975)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث، إشراف: أحمد ناجي الغريزي، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الكوفة، السنة الجامعية 2014.

7. أبو الوفا محمود راجح محمد، ملكية الأراضي في قضاء جنين (1858 - 1918)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: أمين أبو بكر، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة الجامعية 2013.
8. زملط مصطفى عبد السلام عبد الجليل، مواقف دول الطوق العربية من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (1993 - 2001)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية من برنامج الدراسات الإقليمية، إشراف: أسامة أبو نحل، كلية الدراسات العليا، جامعة القدس، القدس، السنة الجامعية 2009.
9. زعرب حازم محمد عطوه، مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط وأبعاده الإقليمية والدولية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: رياض الأسطل، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2011.
10. الزغير نوال، الأمننة واللاجئون الفلسطينيون في الدول العربية: لبنان نموذجا، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف: لورد حبش، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة الجامعية 2017.
11. حسين عبد الله محمود، الفلسطينيون في الجمهورية العربية السورية 1948 - 1972، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، إشراف: ذوقان قرقوط، كلية الآداب، قسم التاريخ، جامعة دمشق، سوريا، السنة الجامعية 1983.
12. حجة أحمد، اللاجئون الفلسطينيون في لبنان في إطار التسوية السياسية للقضية الفلسطينية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، إشراف: ذياب مخادمة، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 2004.
13. حردان مؤيد أسعد ناجي، دور جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في تحقيق التنمية الصحية من وجهة نظر العاملين والمستفيدين في شمال الضفة الغربية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة، إشراف: فيصل الزعنون، جامعة القدس، القدس، 2011.

14. أبو الحصين سمير يوسف، الموقف السوري من الوجود السياسي والعسكري الفلسطيني في لبنان 1975 - 1987م، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2011.
15. الطائي علا ممتاز إسماعيل، سعد حداد ونشاطه العسكري والسياسي في لبنان (1975 - 1983)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فتحي عباس خلف الجبوري، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة الموصل، السنة الجامعية 2021.
16. الكرعاوي علاء، الدور الإسرائيلي في الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حاتم راهي ناصر الزوبعي، قسم التاريخ، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، السنة الجامعية 2017.
17. مزروع عمر وصفي نافع، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان والموقف الإقليمي والدولي منهم (1982 - 1994)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة محمد أبو نحل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2012.
18. محمد أحمد حكمت فاضل، معروف سعد ودوره السياسي في لبنان حتى عام 1975، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: قاسم خليف عمار العكيلي، قسم التاريخ كلية التربية، الجامعة المستنصرية، السنة الجامعية 2022.
19. مقدادي إسلام جودت يونس، العلاقات الصهيونية البريطانية في فلسطين 1936 - 1948، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: زكريا إبراهيم السنوار، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2009.

20. المغني محمد محمود، موقف جامعة الدول العربية من القضية الفلسطينية من خلال القرارات والبيانات الرسمية الصادرة عنها (1987 - 2006)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2016.
21. المدحتي رياح مرزة خضير، صدور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: حاتم راهي الزوبعي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، السنة الجامعية 2015.
22. أبو مور أنور جمعة حرب، التطور التاريخي لمشروع الدولة الفلسطينية (1964 - 1999)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: نهاد محمد الشيخ خليل، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2014.
23. السعيد ايلين مطر محمد، الموقف الأمريكي من الحرب الأهلية اللبنانية 1975 - 1983، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ المعاصر، إشراف: صالح جعيول جويعد السراي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ذي قار، السنة الجامعية 2013.
24. عوجة سائدة أحمد سليمان، آلية انتقال الأراضي غير المسجلة في فلسطين "دراسة مقارنة"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون الخاص، إشراف: أكرم داود، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة الجامعية 2011.
25. أبو عجينة ختام جمعة، خطاب الفصائل الفلسطينية السياسي تجاه قضية اللاجئين الفلسطينيين في ظل مفاوضات الوضع النهائي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2015.
26. أبو عودة محمد عاطف، دور وكالة الغوث الدولية في الحفاظ على قضية اللاجئين الفلسطينيين "مخيمات اللاجئين في محافظات غزة أنموذجاً"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، السنة الجامعية 2016.

27. أبو عمر ياسمين عبد القادر صالح، قضية اللاجئين الفلسطينيين وأثرها على العلاقات الأردنية الفلسطينية 1948 - 2009، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات الدولية، إشراف: سمير عوض، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة الجامعية 2010.
28. صالحى نصيرة، دور المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام - دراسة حالة منظمة أوكسفام-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة- الجزائر، 2013 - 2014.
29. صلاح الدين محمد ماجد السيد، ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1949، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ، إشراف: عبد الكريم غرابية، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، السنة الجامعية 1993.
30. أبو صفية خالد عبد الحميد، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيم النصيرات (1948 - 2013)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: أحمد محمد الساعاتي، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2016.
31. قاسم يوسف محمد، أثر الحرب النفسية الإسرائيلية على الذات الفلسطينية: انتفاضة الأقصى نموذجاً، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة، إشراف: عبد الرحيم الشيخ، كلية الآداب، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة الجامعية 2006.
32. قادري حسين، دور القوى الإقليمية (إسرائيل، سوريا، م. ت. ف) في الحرب الأهلية اللبنانية وموقف الدولتين العظميين 1975 - 1982، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عبد العزيز جراد، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1990.
33. القضاة أحمد ساهر، العلاقات اللبنانية السعودية (1975 - 1990)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: فاروق عثمان أباضة،

- قسم التاريخ والآثار المصرية والإسلامية، كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، السنة الجامعية 2018.
34. القصاص أشرف إبراهيم، دور المقاومة في التصدي للعدوان الإسرائيلي على لبنان من عام 1978 - 1982 (دراسة تاريخية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: أكرم محمد عدوان، قسم التاريخ والآثار، كلية الآداب، الجامعة الإسلامية، غزة، السنة الجامعية 2007.
35. القطيفاني فريد، العلاقات اللبنانية الفلسطينية من عام: 1969 - 1975، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إشراف: عزة عجان، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1987.
36. أبو رجيلة سامر عبد المنعم، العلاقات الفلسطينية اللبنانية وأثرها على الوجود الفلسطيني في لبنان (1969 - 1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، إشراف: أسامة محمد أبو نحل، مخيم سعود أبو سعدة، قسم التاريخ، جامعة الأزهر، غزة، 2010.
37. شكيل نادية، حق العودة للفلسطينيين على ضوء قرارات الأمم المتحدة، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام، إشراف: جمال عبد الناصر مانع، فرع العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة منتوري، قسنطينة-الجزائر، السنة الجامعية (2011-2012).
38. شنوف صهيب، الصراع اللبناني الإسرائيلي وآثاره على القضية الفلسطينية (1982 - 2006)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، إشراف: محمد عبد الرؤوف ثامر، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة حمة لخضر، وادي سوف، الجزائر، السنة الجامعية (2018 - 2019).
39. تايه أحمد محمد عبد الله، اللاجئين الفلسطينيون في العراق في ظل الأزمة العراقية 2003 - 2015، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط،

إشراف: زهير إبراهيم المصري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الأزهر، غزة،
السنة الجامعية 2017.

40. تماراز سعيد جميل، طرد الفلسطينيين في الفكر والممارسة الصهيونية (1882 -
1949)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ، إشراف: زكريا إبراهيم
السنوار، قسم التاريخ، الجامعة الإسلامية، غزة، 2013.

41. خليفة محمد أحمد جبر، منظمة التحرير الفلسطينية: مشروع ثورية تحررية أم
مشروع كياني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ العربي الإسلامي،
إشراف: عبد العزيز عياد، كلية الدراسات العليا، جامعة بيرزيت، رام الله، السنة
الجامعية 2005.

42. الخليلي محمد نبيل محمد، الدعم المالي الأمريكي للأونروا (UNRWA) وأثره
على قضية اللاجئين الفلسطينيين، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التخطيط
والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، السنة
الجامعية 2020.

43. الغول سناء فهمي علي، موقف الموارد من الوجود الفلسطيني في لبنان (1948 -
1982)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الدراسات التاريخية المعاصرة،
إشراف: يوسف حسين عمر، قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة
الأقصى، غزة، السنة الجامعية 2023.

2-8- القواميس والمعاجم

1. ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، [د.ت].
2. منصور جوني، معجم الأعلام والمصطلحات الصهيونية والإسرائيلية، المركز
الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله، 2009.
3. عمر أحمد مختار، معجم اللغة العربية المعاصرة، مج1، عالم الكتب، القاهرة، [د.ت].
2008.
4. الفيروز أبادي محمد، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008.

2-9- المحاضرات:

1. المبجوح وائل، اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة، محاضرة دبلوم دراسات اللاجئين، أكاديمية دراسات اللاجئين الفلسطينيين، إدارة التعليم، لندن، 2018.
2. عمرو محمد ياسر، "مدخل عام لقضية اللاجئين"، محاضرة ضمن دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئين، قسم إدارة التعليم، لندن، 13 - 11 - 2021. تمت الزيارة يوم: 15 - 01 - 2022، الساعة: 17:08، متاح على الرابط: <https://www.refugeeacademy.org>

3. قرايش نجوى، اللاجئون الفلسطينيون في فلسطين، محاضرة في دبلوم الدراسات الفلسطينية، أكاديمية دراسات اللاجئين، قسم إدارة التعليم، لندن، 2019. تمت الزيارة يوم: 30 - 06 - 2022، الساعة: 09:12، متاح على الرابط: <http://www.refugeeacademy.org/lectures/6/>.

2-10- المقابلات التلفزيونية والأفلام الوثائقية:

1. الحوت شفيق، برنامج شاهد على العصر، المحاور: سعاد قاروط العشي، تلفزيون لبنان، بيروت، أبريل 1996.
2. (———)، "قصة اتفاقية القاهرة بين منظمة التحرير ولبنان عام 1969"، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، بيروت، 2002.
3. (———)، خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان ومجزرة صبرا وشاتيلا، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، بيروت، 2002.
4. أبو غربية بهجت، معركة الكرامة وأحداث أيلول الأسود (9)، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، عمان، جويلية 2000.
5. عبده جوني، مجزرة صبرا وشاتيلا كانت بدافع خروج الفلسطينيين من لبنان، برنامج شاهد على العصر، المحاور: أحمد منصور، قناة الجزيرة، 3 ديسمبر 2017.
6. فيلم تل الزعتر الوثائقي، الأرشفة الفلسطينية، 1977.

2-11 - المواقع الالكترونية:

1. أرشيف منتدى الفصح، المدرسة الإنجيلية العربية في الخليل (المانونايت)، المكتبة الشاملة الحديثة، 9 أكتوبر 2007. تمت الزيارة يوم: 14 - 07 - 2023، الساعة: 18:09، متاح على الربط: <https://www.al-maktaba.org/book/31882/6404>
2. الأشقر عنان، المواقف الإسرائيلية من حق العودة، دنيا الوطن، 26 - 03 - 2007، تمت الزيارة يوم: 16 - 04 - 2022، الساعة: 17:43، متاح على الربط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2007/03/26/80954.html>
3. بكة سوسن، حق العودة، الموسوعة العربية، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 13 - 02 - 2022، الساعة: 15:30، متاح على الربط: <http://arab-ency.com>.
4. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، مخيم عين الحلوة.. عاصمة الشتات الفلسطيني في لبنان، 24 جويلية 2020. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2023، الساعة: 21:27، متاح على الربط: <https://refugeesps.net/post/14709>
5. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان وتوزيع المخيمات، 13 ماي 2023. تمت الزيارة يوم: 14 - 07 - 2023، الساعة: 19:23، متاح على الربط: <https://refugeesps.net/post/24893/>
6. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 29 حزيران.. ذكرى مجزرة مخيم الباشا، 30 جوان 2018. تمت لزيارة يوم: 12 - 06 - 2023، الساعة: 17:18، متاح على الربط: <https://refugeesps.net/post/8725/29>
7. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، اللاجئين الفلسطينيون في الضفة الغربية: حقائق وسمات خاصة - ورقة حقائق، فيفري 2021. تمت الزيارة يوم: 12 - 01 - 2022، الساعة: 23:40، متاح على الربط: <https://refugeesps.net/post/16842/>
8. بوابة اللاجئين الفلسطينيين، تهميش الفلسطينيين في أمريكا اللاتينية... حقائق وجدليات، ورقة عمل، مارس 2022. تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 13:12، متاح على الربط: <https://refugeesps.net/post/20570>

9. البلعاوي فتحي بشير، أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات قطاع غزة، 2011. تمت الزيارة يوم: 12 - 10 - 2022، الساعة: 16:14، متاح على الرابط:

<https://arablib.com/?view=book&lid=2&rand1=XmhjZHgzT0sybHdx&rand2=R2daQnlGUzRvczY3>

10. جابر محمد، حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القانون الدولي، المركز الديمقراطي العربي، 5 جويلية 2018. تمت الزيارة يوم: 11 - 04 - 2022، الساعة: 14:17، متاح على الرابط: <https://democraticac.de/?p=54966>

11. دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين - منظمة التحرير الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في بريطانيا، 16 - 05 - 2018. تمت الزيارة يوم: 12 - 03 - 2022، الساعة: 12:15، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7097>

12. دائرة شؤون اللاجئين - منظمة التحرير الفلسطينية، الجالية الفلسطينية في الولايات المتحدة الأمريكية: معطيات وإحصائيات، 16 - 05 - 2018. تمت الزيارة يوم: 11 - 03 - 2022، الساعة: 16:08، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7093>

13. دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين، منظمة التحرير الفلسطينية، مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة - الأمانة العامة جامعة الدول العربية، 14 - 05 - 2018. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:02، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7055/>

14. دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، بعثة الكونت فولك برنادوت 20 - 05 - 1948، تمت الزيارة يوم: 03 - 10 - 2022، الساعة: 18:04، متاح على الرابط: <http://plord.ps/post/7351/>

15. دنيا الوطن، القرارات الدولية المتعلقة بقضية اللاجئين، غزة، 2004. تمت الزيارة يوم: 16 - 04 - 2022، الساعة: 20:39، متاح على الرابط:

<http://www.alwatanvoice.com/arabic/content/print/1255.html>

16. الدبش أحمد، "من باع فلسطين، أهاليها، أم جحافل الجيوش العربية؟!، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 04 - 06 - 2011. تمت الزيارة يوم: 04 - 12 - 2021، الساعة: 06:09، متاح على الرابط: <http://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=12467&cid=24>
17. هوارى وفيق، أزمة التمثيل الشعبي في مخيمات لبنان: لا ثقة باللجان، صمود، 3 أبريل 2023. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2024، الساعة: 17:25، متاح على الرابط: <https://somoud.com.ps/2023/04/03/>
18. وكالة وطن للأنباء، في ذكرى ثورة 36.. التدخل العربي ساعد في قيام دولة الاحتلال، 20 أبريل 2016. تمت الزيارة يوم: 14 - 10 - 2022، الساعة: 18:09، متاح على الرابط: <https://www.watan.net/ar/news/170645>
19. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، سياسة الإبعاد الإسرائيلية. تمت الزيارة يوم: 09 - 11 - 2022، الساعة: 14:16، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=9154
20. وكالة الرأي الفلسطينية، اللاجئين في المغرب العربي.. عيونهم على فلسطين، غزة، 7 ماي 2013. تمت الزيارة يوم: 15 - 02 - 2022، الساعة: 15:09، متاح على الرابط: <https://alray.ps/ar/post/105365/>
21. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في المملكة المتحدة "بريطانيا"، تمت الزيارة يوم: 12 - 03 - 2022، الساعة: 14:21، متاح على الرابط: https://info.ps/ar_page.aspx?id=5231
22. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في الولايات المتحدة الأمريكية. تمت الزيارة يوم: 11 - 03 - 2022، الساعة: 17:12، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5245
23. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية - وفا، الفلسطينيون في كندا، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 05 - 03 - 2022، الساعة: 15:22، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=5242

24. حمودي سناء، اللد، 9 - 13 تموز/يوليو 1948 مذبحة مدينة تفاقمها مسيرة الموت، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022. الساعة: 21:06، متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/node/24097>
25. حمامي إبراهيم، الجاليات الفلسطينية في أوروبا (1 - 3)، دنيا الوطن، 21 - 12 - 2004. تمت الزيارة يوم: 15 - 02 - 2022، الساعة: 12:13، متاح على الرابط: <https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/14261.html>
26. حسين غازي، إسرائيل واغتيال الوسيط الدولي برنادوت، دنيا الوطن، 07 - 09 - 2016. تمت الزيارة يوم: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2016/09/07/415690html>
27. حبيب الله علي، صفد... سقوط المدينة (4/4)، موقع عرب 48، 16 جانفي 2022. تمت الزيارة يوم 18 - 06 - 2023، الساعة: 20:12، متاح على الرابط: <https://www-arab48-com.cdn.ampproject.org/v/s/>
28. حمودي سناء، مخيم الجليل (ويفل) لبنان، الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية. تمت الزيارة يوم: 13 - 06 - 2023، الساعة: 13:45، متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/highlight/34082/>
29. (_____)، برج الشمالي: "مخيم الشهداء"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 08 مارس 2019. تمت الزيارة يوم: 14-09-2023، الساعة: 23:12، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/236034>
30. حملة لمساندة اللاجئين الفلسطينيين فاقدى الأوراق الثبوتية في لبنان وللمطالبة بالاعتراف بالشخصية القانونية لهم، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 31 ديسمبر 2007. تمت الزيارة يوم: 20 - 02 - 2004، الساعة: 20:12، متاح على الرابط: <https://cihrs.org>

31. لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني، من هو اللاجئ الفلسطيني؟، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 4 - 03 - 2024، الساعة: 07:13، متاح على الرابط: <https://Ipdg.gov.lb/ar/right/>
32. أبو ليلى محمد يوسف، القرارات الدولية وآثارها على قضية اللاجئين وحقوق العودة، جمعية راصد لحقوق الانسان، 26 - 07 - 2015. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 23:45، متاح على الرابط: <http://www.rassed-lb.org/news.php?extend.579.32>
33. موقع عرب 48، 69 عاما على مجزرة الدوايمة، 2017، تمت الزيارة يوم: 20 - 05 - 2022، الساعة: 21:34، متاح على الرابط: <https://www-arab48-com.cdn.ampproject.org>
34. موقع العساس، سقوط حيفا: على الأنقاض صعد الاحتلال (ج 1). تمت الزيارة يوم: 20 - 06 - 2023، الساعة: 14:37، متاح على الرابط: <https://www.google.com/amp/s/alassas.net/5706/amp/>
35. مجموعة 194، المعشوق الفلسطيني بلبنان غياب للاعتراف وحياء مزرية، 20 نوفمبر 2014. تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2023، الساعة: 15:27، متاح على الرابط: <https://group194.net/article/52965>
36. مجموعة الحوار الفلسطيني، جهات المعارضة ضد منظمة التحرير بين الماضي والحاضر، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 25 - 06 - 2024، الساعة: 11:44، متاح على الرابط: <https://paldg.co/?p=1657>
37. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، قضية فلسطين في قرارات القمم العربية (1946 - 2019)، 31 - 05 - 2019. تمت الزيارة يوم: 09 - 09 - 2022، الساعة: 22:20، متاح على الرابط: <https://oldwebsite.palestine-studies.org>
38. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، اللد، 9 - 13 تموز/يوليو 1948، 9 - 07 - 2021، تمت الزيارة يوم: 10 - 04 - 2022، الساعة: 19:26، متاح على الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1651427>

39. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، 1 جانفي 2023. تمت الزيارة يوم: 13 - 12 - 2023، الساعة: 15:12 متاح على

الرابط: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1650877>

40. المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، حق العودة. تمت الزيارة يوم: 5 ماي 2025، الساعة: 21:11، متاح على الرابط:

<https://www.madarcenter.org>

41. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مؤتمر الطاولة المستديرة في لندن 1947، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 27 جانفي 2022. تمت الزيارة يوم: 9 جويلية

2022، الساعة: 11:09، متاح على الرابط: <http://www.palestine-studies.org/ar/node/1652368>

42. الموسوعة التفاعلية الفلسطينية للقضية الفلسطينية، العملية العسكرية "عملية ديكل"، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 12 - 07 - 2023، الساعة: 21:24، متاح على

الرابط: <https://www.palquest.org/ar/militaryopertions/25286/>

43. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، "عملية حيرام"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2023، الساعة: 12:45،

متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/militaryoperations/25292/>

44. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان: مجتمع مستضعف، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 08 - 07 - 2023، الساعة: 21:13،

متاح على الرابط: <https://www.palquest.org/ar/overallchronology?synopses>

45. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، دلال المغربي (1959-1978)، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 9 مارس 2024. تمت الزيارة يوم: 10 - 7 - 2024،

الساعة: 23:12، متاح على الرابط:

<https://www.palquest.org/ar/biography/33688>

46. الموسوعة التفاعلية للقضية الفلسطينية، مدريد واتفاقية أوسلو: وعود قصيرة الأمد بجل تفاوضي، تمت الزيارة يوم: 09 - 08 - 2024، الساعة: 14:20، متاح

على الرابط: <https://palquest.palestine-studies.org/ar>

47. الموسوعة الفلسطينية، ناصر الدين (مذبحة). تمت الزيارة يوم: 14 - 04 - 2022، الساعة: 18:06، متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net>
48. الموسوعة الفلسطينية، مكدونالد، الكتاب الأبيض 1939. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:04، متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net/>
49. الموسوعة الفلسطينية، انتقال الأراضي (قانون 1920)، 2013. تمت الزيارة يوم: 29 - 09 - 2021، الساعة: 11:10، متاح على الرابط: <http://www.palestinapedia.net>
50. الموسوعة الفلسطينية، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، تمت الزيارة يوم: 12 - 04 - 2022، متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net>
51. الموسوعة الفلسطينية، سمبسون (تقرير هوب)، تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2021، متاح على الرابط: <https://www.palestinapedia.net/>
52. الموسوعة الفلسطينية، التوفيق (لجنة - الدولية)، تمت الزيارة يوم: 12 - 04 - 2022، الساعة: 21:00، متاح على الرابط: <https://palestinapedia.net>
53. موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم الدكوانة - تل الزعتر (مدمر): جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 12 - 06 - 2023، الساعة: 16:34، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/94/>
54. موسوعة المخيمات الفلسطينية، صور عن مخيم تل الزعتر/الدكوانة، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 15 - 06 - 2023، الساعة: 17:19، متاح على الرابط: <https://mokhayyam.com/ar/article/139>
55. موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم جسر الباشا.. جغرافية المخيم، [د. ت.]. تمت الزيارة يوم: 12 - 06 - 2023، الساعة: 17:36، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/96:>

56. موسوعة المخيمات الفلسطينية، المخيمات الفلسطينية: مخيمات الأردن، تمت الزيارة يوم: 10 - 02 - 2022، الساعة: 13:45، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camps/3/>
57. موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم مار الياس.. جغرافية المخيم، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 11 - 06 - 2023، الساعة: 20:21، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/62/>
58. موسوعة المخيمات الفلسطينية، مخيم عين الحلوة: جغرافية المخيم، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2023، الساعة: 23:24، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/68>
59. موسوعة المخيمات الفلسطينية، تجمع القاسمية: حقوق تائهة بين ولاية الأونروا وأصحاب العقارات، 29 ديسمبر 2016. تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2023، الساعة: 15:39، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/group/3/>
60. موسوعة المخيمات الفلسطينية، "مخيم العرش/ عدلون" جغرافية المخيم، [د.ت]. تمت الزيارة يوم: 11 - 06 - 2023، الساعة: 17:35، متاح على الرابط: <https://palcamps.net/ar/camp/102>
61. المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، قراءة قانونية للأوضاع القانونية للفلسطينيين في لبنان مع مقترحات لتعديل الوضع بما يتوافق مع شرعة حقوق الإنسان، 11 ديسمبر 2009. تمت الزيارة يوم: 20 - 08 - 2023، الساعة: 12:14، متاح على الرابط: <https://pahrw.org/portal/ar-LB/>
62. موسوعة النكبة، مشاريع الوسيط الدولي الكونت برنادوت 1948 والموقف الأمريكي منها، مؤسسة إبداع للأبحاث والدراسات والتدريب، 2012. متاح على الرابط: <https://www.creativity.ps/nakba/project-details-ph?id=36>
63. موقع مركز مدار، الهجرات اليهودية المنظمة. تمت الزيارة يوم: 16 - 11 - 2021، الساعة: 18:23، متاح على الرابط: <https://www.madarcenter.org>

64. موقع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، اللاجئين الفلسطينيين، [د. ت]، تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 14:34، متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/>
65. موقع وكالة الأونروا، مخيم البص للاجئين الفلسطينيين. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2023، الساعة: 15:37، متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/where-we-work/>
66. موقع وكالة الأونروا، غارات إسرائيلية على مخيم النبطية. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2023، الساعة: 16:10، متاح على الرابط: <https://www.unrwa.org/ar/content/>
67. موقع فلسطيننا، المجازر الإسرائيلية - مجزرة جسر الباشا. تمت الزيارة يوم: 26 - 06 - 2024، الساعة: 12:11، متاح على الرابط: <https://pal48.ps/ar/article/845>
68. المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، حوض نهر الليطاني، [د. ت]. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2024، الساعة: 12:13، متاح على الرابط: <https://www.litani.gov.lb/ar-lb/aboutlr>
69. المنتدى العربي للدفاع والتسليح، دلال المغربي.. فدائية حظرت التجول في تل أبيب (عملية الساحل)، 10 أوت 2021. تمت الزيارة يوم: 11 - 07 - 2024، الساعة: 20:34، متاح على الرابط: <https://defense-arab.com/vb/threads/1166141>
70. مركز المعلومات الوطني - وفا، "ملكية الأراضي في عهد الانتداب البريطاني 1917 - 1948، تمت الزيارة يوم: 20 - 10 - 2021، الساعة: 23:15، متاح على الرابط: https://info.ps/ar_page.aspx?id=5162
71. سليمان يزيدي، 72 عاما على النكبة: حملة "حيرام" 1948 (27/2)، موقع عرب 48، 25 أبريل 2020. تمت الزيارة يوم: 13 - 07 - 2023، الساعة: 22:15، متاح على الرابط: <https://www.arab48-com.cdn.ampproject.org/v/s/www.arab48.com>

72. علي ياسر أحمد، القصة غير الرسمية للمخيمات الفلسطينية في لبنان (1)، شبكة الجزيرة الإعلامية، 29 ديسمبر 2016. تمت الزيارة يوم: 13 - 06 - 2023، الساعة: 15:23، متاح على الرابط:
<https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org/v/s/>
73. علوش إبراهيم، وحتى القرار 194، 24 - 05 - 2010، منتديات فرسان الثقافة. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 13:20، متاح على الرابط:
<https://www.omferas.com/vb/showthread.php?=2296&p=9957>
74. عز الدين إياد، فلسطينيو العراق.. محنة لجوء استثنائية منذ 72 عاما، بوابة اللاجئين الفلسطينيين، 18 - 05 - 2020. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 13:29، متاح على الرابط:
<https://www.refugeesps.net/post/14086/>
75. علي أحمد الحاج، التوزيع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، شبكة لاجئ نت. تمت الزيارة يوم: 14 - 09 - 2023، الساعة: 23:30، متاح على الرابط:
<http://laji-net/portal/ar-LB>
76. علي نور، تغيير اسم منظمة المؤتمر الإسلامي إلى "التعاون الإسلامي" أمام البرلمان اليوم، اليوم السابع، 8 جويلية 2019. تمت الزيارة يوم: 14 - 06 - 2021، الساعة: 17:40، متاح على الرابط: (<https://www.youm7.com>).
77. العابد عروب، المجتمع المنسي: الفلسطينيون في مصر، شبكة السياسات الفلسطيني، 11 - 06 - 2011. تمت الزيارة يوم: 11 - 02 - 2022، الساعة: 17:27، متاح على الرابط:
<https://al-shabaka.org/briefs/>
78. العراقي عصام، الفلسطينيون في العراق، دنيا الوطن، 18 - 12 - 2006. تمت الزيارة يوم: 02 - 01 - 2022، الساعة: 22:14، متاح على الرابط:
<https://pulpit.alwatanvoice.com/content/print/67446.html>
79. العلي إبراهيم، بروتوكول الدار البيضاء، تجمع العودة الفلسطيني (واجب)، قسم الأبحاث والدراسات، 15 - 09 - 2010. تمت الزيارة يوم: 12 - 09 - 2022، الساعة: 23:39، متاح على الرابط:
<https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=8043&cid=24>

80. فتحي رشيد، قراءة في القرار 194، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، 26 - 01 - 2009. تمت الزيارة يوم: 12 - 02 - 2022، الساعة: 14:23، متاح على الرابط:
[/https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24](https://www.bahethcenter.net/essaydetails.php?eid=147&cid=24)
81. صاغية نزار، كمال نمور، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان: أي استراتيجيات لتحسين حقوقهم من خلال القضاء؟ المفكرة القانونية، 30 أكتوبر 2017. تمت الزيارة يوم: 8 - 2 - 2022، الساعة: 22:34، متاح على الرابط: <https://legal-agenda.com>
82. صبحي عبد الخالق، صفحات من السجل الإسرائيلي الأسود.. مئات المجازر الوحشية بحق الفلسطينيين ارتكبتها عصابات صهيونية منذ 1937، بوابة الأهرام، 22 ماي 2021. تمت الزيارة يوم: 14 - 04 - 2022، 19:45، متاح على الرابط: <https://gate.ahram.org.eg/News/2733712.aspx>
83. صالح محسن محمد، وثيقة كامبل بنرمان.. حقيقة أم مزيفة؟!، شبكة الجزيرة الإعلامية، 12 - 09 - 2017. تمت الزيارة يوم: 17 - 09 - 2021، الساعة: 12:19. متاح على الرابط:
[.https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org](https://www.aljazeera-net.cdn.ampproject.org)
84. (—)، اللاجئين الفلسطينيون في لبنان بين خوفين، شبكة الجزيرة الإعلامية، 15 - 11 - 2007. تمت الزيارة يوم: 12 - 11 - 2024، الساعة: 09:07، متاح على الرابط: <https://www.aljazeera.net>
85. صفا - وكالة الصحافة الفلسطينية، 93 عاما على ثورة البراق.. والقدس جوهر الصراع، 15 أوت 2022. تمت الزيارة يوم: 20 - 09 - 2022، الساعة: 22:16، متاح على الرابط: <https://safa.ps/p/333532>
86. شلايل عمر محمود، اللاجئين، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، 2005، تمت الزيارة يوم: 9 - 11 - 2022، الساعة: 10:23، متاح على الرابط: https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3266

87. شريح اسمهان، الأونروا من التأسيس إلى التقليل، المجموعة 194، 14 - 03

- 2006. تمت الزيارة يوم: 12 - 04 - 2022، الساعة: 11:44 متاح على

الرابط: <https://group194.net/article/5270>

88. الشريف ماهر، رنا كشلي، في ذكرها السبعين: النكبة ومراحل ترحيل الفلسطينيين

قسرا عن وطنهم، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2018. تمت الزيارة يوم: 12 -

05 - 2022، متاح على الرابط:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/236052>

89. شبكة الجزيرة الإعلامية، إميل لحود، 10 ماي 2011. تمت الزيارة يوم: 17 -

07 - 2023، الساعة: 19:23، متاح على الرابط:

<https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/20>

[11/05/10/](https://www.google.com/amp/s/www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/2011/05/10/)

ثانيا: المصادر والمراجع باللغات الأجنبية

- **Resolutions:**

1. UN General Assembly Resolutions Tables, UN Documentation Research Guides, Resolution No: A/RES/181(II) A, 29 Nov. 1947.
2. United Nation, Resolutions adopted by the General Assembly at its 6th session, Resolution (513), 26 Jan 1952.
3. United Nations, Security Council, Resolution 237 (1967) of 14 June 1967.
4. United Nations, Security Council, Resolution 242 (1967) of 22 November 1967.
5. United Nations, Security Council, Resolution 338 (1973) of 22 October 1973.
6. United Nations, Security Council, Resolution 425 (1978) of 19 March 1978.

- **References:**

1. AL-Nashif Nada, Samir EL- Khoury, Palestinian employment in Lebanon: facts and challenges labour force survey among

- Palestinian refugees living in camps and gatherings in Lebanon, international labour organization and committee for the employment of Palestinian refugees, 2012.
2. Cartagena Declaration on Refugees, Adopted by the Colloquium on the International Protection of Refugees in Central America, Mexico and Panama, Colombia, - 22 November 1984.
 3. Collelo Thomas, Lebanon a country study, Third Edition, United States Government as represented by the Secretary of the Army, Washington, 1989.
 4. Dragnich George .S., The Lebanon Operation of 1958: A Study of the crisis role of the sixth fleet (U), Centre for Naval Analyses, Institute of Naval studies, University of Rochester, New York, March 1971.
 5. Dorai Mohamed Kamel, Les réfugiés Palestiniens du Liban : Une géographie de l'exil, CNRS Editions, 2013. Visited on : 12 – 06 – 2023, Available at link :
 6. <https://books.openedition.org/editions-cnrs/2428?lang=fr>
 7. Gagliano Giuseppe, Khartoum 1973: Le Tournant du Terrorisme Moyen-Orient, Center Français de Recherche sur le Renseignement, Février 2024.
 8. Jennar Raoul Marc, “Sabra et Shatila: il y a trente ans”, Médiapart, 17/9/2012.
 9. International Center for Transitional Justice, Lebanon’s Legacy of Political Violence: A Mapping of Serious Violations of International Human Rights and Humanitarian Law in Lebanon, 1975 – 2008,[n. p], Beirut ,September 2013.
 10. Keesing’s Record of World Events (formerly Keesing’s Contemporary Archives), “Jun 1979 – Israeli Invasion of southern Lebanon, March 1978- Deployment of UN Peace – Keeping Force – Israeli Withdrawal”, Volume 25, June, 1979 Israeli, Lebanon, Keesing’s Worldwide, LLC.

11. Persson Sune, The mission of count Folke Bernadotte, a costly lesson in misperceptions, Royal united services institute, London, 2 June 2004.
12. Qubain Fahim, Crisis in Lebanon, the Middle East Institute, Washington, 1961.
13. Rabah Ramzi, Palestinian refugees, the displaced & the final status negotiation member of Palestinian democratic cultural forum, the Arab progress House for press, Beirut-Lebanon.
14. Suleiman Jaber, Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon, Development Research Center on Migration, Globalisation and Poverty, University of Sussex, United Kingdom, April 2006.
15. Sayigh Rosemary, The Palestinians from Peasants to revolutionaries, printed in the EU by Biddles Ltd, King's Lynn, 2007.
16. Stoker James, Spheres of Intervention: US Foreign Policy and the Collapse of Lebanon (1967 – 1976), Cornell University Press, 2016.
17. Wilson David Nason, B.A. The Eisenhower Doctrine and its Implementation In Lebanon – 1958, Presented to the Faculty of the Graduate School, University of Texas, Austin, December 2002.
18. Treaty Series, United Nations, United states of America and Lebanon, Exchange of notes constituting an agreement on United States participation in a multinational force in Beirut (with annex), NO. 30567, Vol. 1751, Beirut, 18 and 20 August 1982.

- Reviews and Journals:

1. Austin T. Fragomen jr, "The Refugee: A Problem of Definition", Journal of International Law, Vol. 3, Issue 1, School of law, Case Western Reserve University, Cleveland, 1970.

2. "Arieel Sharon : Butcher of Sabra/Shatila", Workers Vanguard, No. 372, published by the Spartacist League, United States, 8 February 1985.
3. Brynen Rex, PLO Policy in Lebanon: Legaies and Lessons, journal of Palestine studies, [n. d].
4. El Ali Mahmoud, "Overview of Palestinian Forced Displacement in and from Lebanon 1948 – 1990", Al majdal, No: 44, BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Bethlehem, Summer – Autumn 2010.
5. Halabi Zeina, « Exclusion and identity in Lebanon's Palestinian refugee camps: a story of sustained conflict », Environment & Urbanization, Vol 16, Beirut - Lebanon, October 2004.
6. Haddad Touffic, "Palestinian Forced Displacement from Kuwait: the Overdue Accounting", Al majdal, No: 44, BADIL Resource Center for Palestinian Residency & Refugee Rights, Bethlehem, Summer – Autumn 2010.
7. Matar Dina, "The PLO's political communication arena; Arafat and the struggle for media legitimacy", British journal of Middle Eastern studies, SOAS, London, 8 Jun 2022.
8. Michalak Tomas, "The Palestinians and the outbreak of civil war in Lebanon (1975)", Asian and African studies, Volume 22, Number 1, Ministry of Foreign and European Affairs of the Slovak Republic Hlboká cesta 2, Bratislava, Slovakia, 2013.
9. Suleiman Jaber, The current political, organizational, and security situation in the Palestinian refugee camps of Lebanon, Journal of Palestine studies, Vol. 29, No. 1, Autumn, 1999.
10. Sorby. K, "The Palestinian movement in Lebanon and the Cairo Agreement of 1969", scientific journal of international olitical, economic, cultural and legal relations, 2015.

11. Stein Kenneth W, "the PLO after Beirut", Middle East Review, Vol. XV, No. (3 – 4), American academic association for peace in the Middle East, Spring/Summer, 1983.

12. Tinas Murat, "Revisiting Lebanese Civil War", Journal of Gazi University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, Gazi Academy Young Social Scientists Symposium, Special Issue, 2017.

- Reports:

1. Anera Reports on the ground in the Middle East, Palestinian Refugees in Lebanon, Volume 3, June 2012.

2. Françoise De Bel-Ai, Apolitical demography of the refugees question Palestinian in Jordan and Lebanon: between protection, forced return and resettlement, report Schuman center for advanced studies, European university institute, Florence, 2012.

3. Report of the international center for transitional justice, Lebanon's Legacy of Political Violence: a mapping of serious violations of international human rights and humanitarian law in Lebanon, 1975 - 2008, international center for transitional justice, Beirut, September 2013.

4. United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, a staff report to the committee on foreign relations United States senate, U.S. Government Printing office, Washington, 1978.

5. United nations conciliation commission for Palestine, final report of the United nations economic survey mission for the middle east, part 1, United nations, New York, 28 December 1949 .

- Dictionaries:

1. Oxford Dictionaries, Zionism. Visited on : 12 – 10 – 2021, Available at the link : <https://www.oxfordlearnersdictionaries.com>

2. Cambridge Advanced Learner's Dictionary & Thesaurus, Definition of refugee, Cambridge University Press, <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/refugee>

- **Theses:**

1. Amiri Zineb, Boundaries and political agency of Palestinian refugee camps in Lebanon, Graduate Theses and Dissertation, Iowa State University, 2016.
2. Christie L. Valentine, The Political Implications of Palestinian Refugees: A cross-national case study, School of International Studies, SIS Honors Graduate, Undergraduate, International Relations, International Politics, Class of 2012, Honors Capstone, spring 2011.
3. Elsaifi Salam Khoury, La Finul et les conflits Israélo-Libanais (1978 – 2010), enjeux et leçons d'une opération de la paix de l'organisation des nations unies, mémoire présenté comme exigence partielle de la maîtrise en science politique, Université du Québec, Montréal, Mai 2013.
4. Hall Kassidy Grace, A Comparative Analysis between the Palestinians of Lebanon and Jordan, History, Global & Political Studies Department, Global Studies, Taylor University, Spring 2021.
5. Kardahji Nick Chafik, A Deal with the Devil: The Political Economy of Lebanon, 1943 - 1975, A dissertation submitted in partial satisfactions of the requirements for the degree of Doctor of Philosophy in History, Graduate Division, University of California, Berkeley, Spring 2015.
6. Greenheck Kyle L., Civil wars hijacked: a case study of the Lebanese civil, Master's theses, Naval postgraduate school, Monterey, California, June 2016.

7. Khawaja Bassam, “War and Memory: The Role of Palestinian Refugees in Lebanon”, Paper 13, History Honors Project, History Department, Macalester College, May 2011.
8. Mohti Zakaria Mounir, The Lebanese civil war (1975 – 1990): causes and costs of conflict, submitted to the department of international studies and the faculty of the graduate school in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master of Arts, University of Kansas, 2010.

- **Websites:**

1. Anna Lindh Foundation, National Institution of Social Care and Vocational Training (NISCVT). Visited on: 08– 07 – 2023, Available at the link:
<https://www.annalindhfoundation.org/members/national-institution-social-care-and-vocational-training-niscvt>
2. Angus Scully, Ben Dunkelman of the Queen’s Own Rifles of Canada, Warfare History Network, Visited on: 20 – 06 – 2023, Available at link: <https://warfarehistorynetwork.com/ben-dunkelman-of-the-queens-own-rifles-of-caanada/>
3. Interactive encyclopedia of the Palestine question, Siba Fahoum, Visited on: 08– 07 – 2023, Available at the link:
<https://www.palquest.org/en/biography/29894/siba-fahoum>
4. Jewish Virtual Library, Zionism: A Definition of Zionism. Visited on : 12-10-2021, Available at the link :
<https://www.jewishvirtuallibrary.org>
5. Interactive encyclopedia of the Palestine question, Wadi’a Qaddura Khartabil, Visited on: 08– 07 – 2023, Available at the link:
<https://www.palquest.org/en/biography/14287/wadi%E2%80%98-qaddura-khartabil>

6. Melissa Petruzzello, Mennonite (History, Beliefs, Practices & Facts), Encyclopaedia Britannica, Visited on: 14 – 07 - 2023, Available at the link:
<https://www.britannica.com/topic/Mennonite>
7. _____, "Quaker: Definition, History, & Facts" Encyclopaedia Britannica, Visited on: 23 – 05 – 2022, Available at the link : <https://www.britannica.com/topic/Quaker>.
8. Oxfam International, our history. Visited on: 12 – 07 - 2023, Available at the link: <https://www.oxfam.org/en/our-history>
9. Sherif Elsayed-Ali, Palestinian refugees in Lebanon, FMR 26, Palestinian Displacement. Visited on: 13 – 02 – 2023, Available at the link:
<https://www.fmreview.org/sites/fmr/files/FMRdownloads/palestine/elsayedali.pdf>
10. The UN Refugee Agency, The Situation of Palestinian Refugees in Lebanon, February 2016, Visited on: 12 – 02- 2022, Available at the link:
<https://www.refworld.org/pdfid/56cc95484.pdf>
11. University of Exeter, Professor Ilan Pappé, Institute of Arab and Islamic Studies, Visited on : 12-03-2022, Available at the link : <https://socialsciences.exeter.ac.uk/iaais/staff/pappe>
12. United Nations relief and works agency for Palestine refugees in the near east, reform of unrwa health program, executive summary, Visited on: 05 – 06- 2023, Available at the link:
https://www.unrwa.org/userfiles/file/UNRWA_Executive_summary.pdf
13. Voyages culturels, Le Liban une identité complexe au risque de l'histoire, 2021. Visité le: 10 – 03 – 2024, Disponible sur le lien: www.clio.fr
14. Website of UN jobnet, United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Visited on: 12 – 04 - 2022, Available at the link :
<https://www.unjobnet.org/organizations/UNRWA>

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
شكر وعرفان	/
الإهداء	/
مقدمة	أ - ص
مدخل مفاهيمي: ماهية اللاجئ الفلسطيني	
أولاً: التعريف العام للجوء	21 - 30
ثانياً: تعريف اللاجئ الفلسطيني	31 - 39
الفصل الأول: الجذور التاريخية لقضية اللاجئين الفلسطينيين	
أولاً: مساهمة بريطانيا في تهجير الفلسطينيين	43 - 79
ثانياً: الاستراتيجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين	80 - 106
ثالثاً: دور العرب في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين	107 - 144
رابعاً: المسؤولية الدولية في ظهور قضية اللاجئين الفلسطينيين	145 - 177
الفصل الثاني: ديمغرافيا اللاجئين الفلسطينيين ومواقف المنظمات الإقليمية والدولية من قضيتهم	
أولاً: تعداد اللاجئين الفلسطينيين (1948 - 1993)	181 - 199
ثانياً: التوزيع الجغرافي للاجئين الفلسطينيين	200 - 237
ثالثاً: موقف جامعة الدول العربية من قضية اللاجئين الفلسطينيين	238 - 255

286 – 256	رابعاً: موقف هيئة الأمم المتحدة من قضية اللاجئين الفلسطينيين
الفصل الثالث: تأصيل تاريخي وقانوني للوجود الفلسطيني في لبنان (1993 – 1948)	
305 – 290	أولاً: مراحل اللجوء الفلسطيني إلى لبنان ومحدداته
318 – 306	ثانياً: المواقف اللبنانية الأولية من اللجوء الفلسطيني
348 – 319	ثالثاً: تطور أعداد اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وتوزيعهم الجغرافي (1993 – 1948)
366 – 349	رابعاً: الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في لبنان
385 – 367	خامساً: حقوق اللاجئين الفلسطينيين في ظل القوانين اللبنانية
الفصل الرابع: فلسطينيو لبنان في ظل مواجهة الأزمات والمؤامرات الداخلية والخارجية (1974 – 1958)	
411 – 389	أولاً: أزمة عام 1958 وأثرها على اللاجئين الفلسطينيين
433 – 412	ثانياً: انتفاضة المخيمات 1969
450 – 434	ثالثاً: أزمة أيلول الأسود في الأردن عام 1970 وأثرها على فلسطينيي لبنان
469 – 451	رابعاً: المساعي الصهيونية لتقويض الوجود الفلسطيني في لبنان (1974 – 1973)

الفصل الخامس: فلسطينيو لبنان من أتون الحرب إلى آفاق التسوية السياسية (1975 – 1993)	
473 – 502	أولاً: الحرب الأهلية اللبنانية: حرب السنتين (1975 – 1976)
503 – 516	ثانياً: اجتياح الجنوب اللبناني (عملية الليطاني) 1978
517 – 563	ثالثاً: غزو لبنان (عملية سلامة الجليل) 1982
564 – 585	رابعاً: الحرب على المخيمات (1985 – 1988)
586 – 600	خامساً: التطورات المحلية والإقليمية ما بين 1989 و 1993 وأثرها على فلسطيني لبنان
602 – 610	خاتمة
612 – 662	الملاحق
664 – 729	البيبلوغرافيا
731 – 733	فهرس الموضوعات

الملخص باللغة العربية:

تعالج هذه الدراسة تطور قضية اللاجئين الفلسطينيين في لبنان أثناء الفترة الممتدة من عام 1948 حتى عام 1993، حيث استهلّت بمدخل مفاهيمي يوضح ماهية اللجوء، وذلك من خلال التمييز بين التعريف العام للاجئ كما حددته المواثيق الدولية والإقليمية، والتعريف الخاص باللاجئ الفلسطيني الذي حظي بوضع قانوني استثنائي. تم استعراض الجذور التاريخية لهذه القضية، وذلك بإبراز دور سياسات الانتداب البريطاني ومعها الاستراتيجية الصهيونية في تهجير الفلسطينيين، دون إغفال الأدوار العربية والدولية. تناولنا بالتحليل الوضع الديمغرافي للاجئين الفلسطينيين في مختلف دول ومناطق اللجوء، وكذا مواقف المنظمات الإقليمية والدولية تجاه قضيتهم، التي اتسمت بغياب الحلول العملية، كما أولينا اهتماماً خاصاً لتأصيل الوجود الفلسطيني في لبنان، عبر تتبع مراحل اللجوء إليه ومحدداته مع الإشارة إلى تطور مواقفه من الترحيب المؤقت إلى سياسات التقييد والتهميش، كذلك تتبعنا تطور أعدادهم وتوزيعهم الجغرافي في هذا البلد ودور الهيئات والمؤسسات المعنية بإدارة شؤونهم، إلى جانب الكشف عن القوانين اللبنانية التي حدّت من حقوقهم. عالجت هذه الدراسة انعكاسات الأزمات الداخلية والخارجية على الوجود الفلسطيني في لبنان، بدءاً من أزمة عام 1958، انتفاضة المخيمات عام 1969 وما نتج عنها من توقيع اتفاقية القاهرة بتاريخ 3 نوفمبر 1969، مروراً بتداعيات أيلول الأسود (سبتمبر) في الأردن عام 1970 وتصادد الضغوط الصهيونية عليهم بين عامي 1973 و1974. تم تسليط الضوء في مرحلة لاحقة بين سنوات (1975 - 1993) على ما عانوه من صراعات متتالية: الحرب الأهلية اللبنانية (1975 - 1976)، الاجتياح الصهيوني للجنوب عام 1978 وغزوه لبيروت عام 1982 والحرب على المخيمات (1985 - 1988). واختتمت الدراسة بتناول التطورات المحلية والإقليمية بين أعوام 1989 حتى 1993، كان من أبرزها اتفاق الطائف عام 1989، حرب الخليج الثانية (1990 - 1991)، مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 ثم اتفاقية أوسلو عام 1993، التي شكلت بداية مرحلة جديدة للقضية الفلسطينية، لكنها أبقت فلسطينيي لبنان عالقين بين واقع التهميش الداخلي وتجاهل المجتمع الدولي لحقهم في العودة.

خلصت الدراسة إلى أن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بين سنوات (1948 - 1993)، مروا بتحوّلات معقّدة نتيجة الأزمات السياسية، الحروب والصراعات المحلية والإقليمية، هذه التحوّلات فاقمت من معاناتهم، كرست تهميشهم القانوني وفي المحصلة أدّى كل ذلك إلى فقدانهم لاستقرارهم مع استمرار أوضاعهم الصعبة في ظل غياب أي حل عادل لقضيتهم.

الكلمات المفتاحية: اللاجئين الفلسطينيون، لبنان، منظمة التحرير الفلسطينية، الحرب الأهلية اللبنانية، الحرب على المخيمات، اتفاقية أوسلو.

Abstract:

This study addresses the evolution of the Palestinian refugee issue in Lebanon during the period from 1948 to 1993. It begins with a conceptual introduction explaining the nature of asylum, distinguishing between the general definition of a refugee as defined by international and regional conventions and the specific definition of a Palestinian refugee, who has been granted exceptional legal status. The historical roots of this issue are reviewed, highlighting the role of British Mandate policies and the Zionist strategy in displacing Palestinians, without neglecting the roles played by Arab and international actors. We analyzed the demographic situation of Palestinian refugees in various countries and regions of asylum, as well as the positions of regional and international organizations toward their cause, which were characterized by a lack of practical solutions. We also paid special attention to the roots of the Palestinian presence in Lebanon, tracing the stages of their refuge there and its determinants, noting the evolution of attitudes toward them from temporary welcome to policies of restriction and marginalization. We also tracked the evolution of their numbers and geographical distribution in this country and the role of the bodies and institutions concerned with managing their affairs, in addition to revealing the Lebanese laws that limited their rights. This study addressed the repercussions of internal and external crises on the Palestinian presence in Lebanon, starting with the crisis of 1958, the 1969 uprising in the camps and the resulting signing of the Cairo Agreement on November 3, 1969, through the repercussions of Black September in Jordan in 1970 and the escalation of Zionist pressure on them between 1973 and 1974. A later period between 1975 and 1993 highlighted the successive conflicts they endured: the Lebanese civil war (1975-1976), the Zionist invasion of the south in 1978 and its invasion of Beirut in 1982, and the war on the camps (1985-1988). The study concluded by addressing local and regional developments between 1989 and 1993, most notably the Taif Agreement of 1989, the Second Gulf War (1990–1991), the Madrid Peace Conference in 1991, and the Oslo Accords in 1993, which marked the beginning of a new phase in the Palestinian cause but left Palestinians in Lebanon stuck between internal marginalization and the international community's disregard for their right of return.

The study concluded that Palestinian refugees in Lebanon between 1948 and 1993 underwent complex transformations as a result of political crises, wars, and local and regional conflicts. These transformations exacerbated their suffering, perpetuated their legal marginalization, and ultimately led to their loss of stability as their difficult conditions continued in the absence of any permanent solution to their cause.

Keywords: Palestinian refugees, Lebanon, Palestine Liberation Organization, Lebanese Civil War, War on the Camps, Oslo Accords.